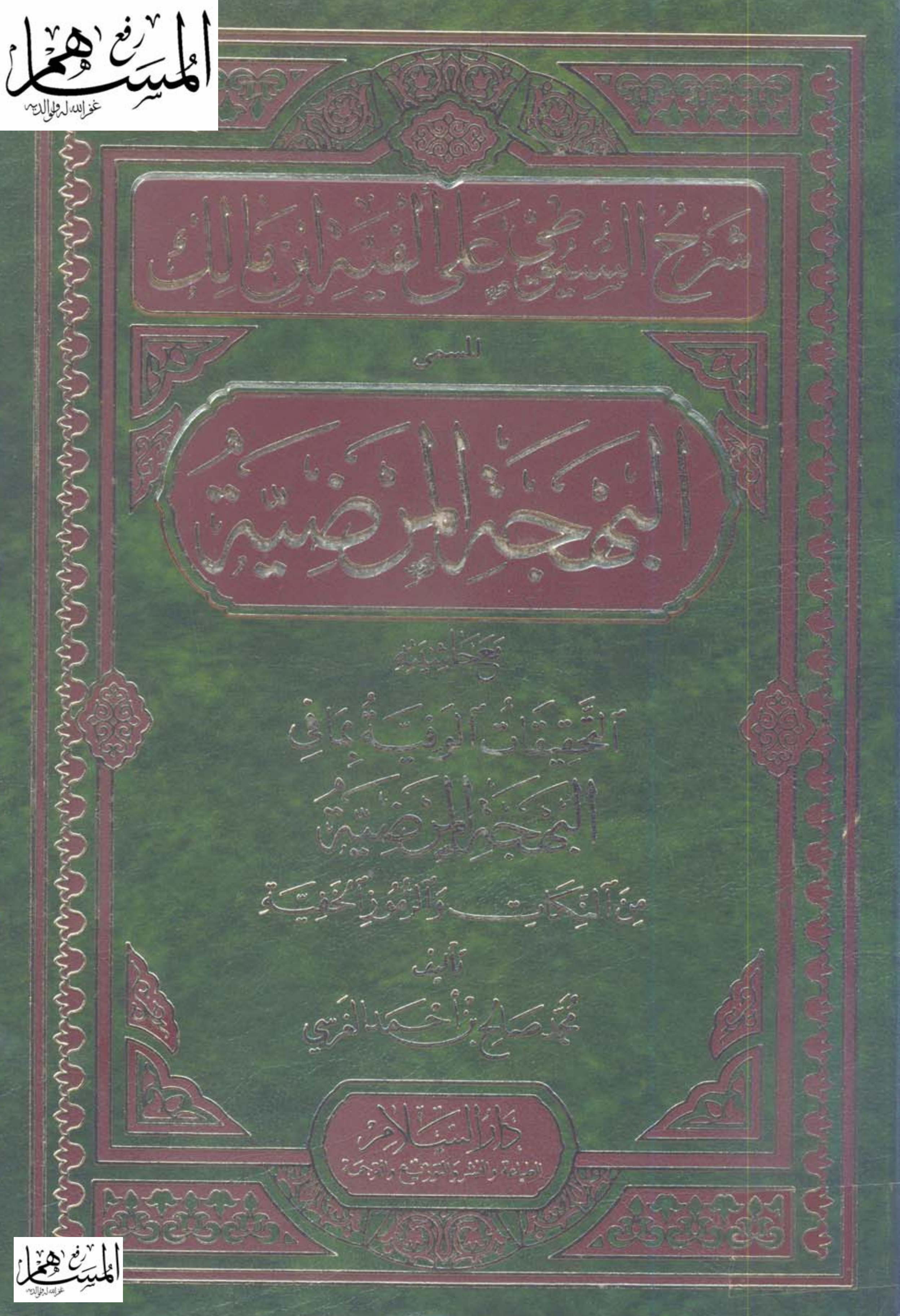


رفع
المستهم
غفر الله له ولوالديه
شرح السيوطي على ألفية ابن مالك
المسمى
البهجة المرضية
مع حاشية
التحقيقات الوفية بما في
البهجة المرضية
من النكات والرموز الخفية
تأليف
محمد صالح بن أحمد الغرسي
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شرح السيوطي على ألفية ابن مالك

المسمى

البهجة المرضية

مع حاشيته

التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية

تأليف
محمد صالح بن أحمد الغرسي

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شرح السيوطي على ألفية ابن مالك

المسمى

البهجة المرضية

الطبعة الأولى
1421 هـ - 2000 م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة – مصر 120 شارع الأزهر ص ب 161 الغورية
هاتف 5932820 - 2704280 - 2741578 (202) فاكس 2741750 (202)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

اللهم لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد كما صليت أنت وملائكة قدسك وعلى آله وصحبه والتابعين من جنك وإنسك ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد : فإن الكتب التي تعد غررًا في جباه الدهور هي التي تقوم بسد الثغور ، وإن شرح إمام الأئمة وعالم الأمة المستغني بشهرته عن التعريف جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي الموسوم بالبهجة المرضية في شرح الألفية قد بلغ من الجمع إلى حيث لم يشذ عنه إلا غرائب الفن وشوارده ، ومن العمق في التحقيق إلى حيث لايدرك له شأو ولا قرار ، ومن الإيجاز إلى حد الألغاز ، فهو أفضل شروح الألفية على كثرتها على الإطلاق ، وفي القمة منها باتفاق الحذاق ، ولا أصدق في وصفه مما وصفه به الشارح نفسه ولا سيما في خاتمة الكتاب وصاحب الدار أدرى بما فيها .

وهو بأشد حاجة إلى خدمة لا يقوم بها إلا أحد أفذاذ العصور ونوابغ الدهور ، ولكنه للأسف لا يزال مطويًا على غره ومنطويًا على سره ، وكنت من عنفوان الشباب أتمنى من أعماق القلب وربما أصارح به بعض الإخوان أن لو كان أحد أكابر المحققين قام بحق خدمته ووفى بما في ذمته ، وتمادى بي الأمر مع الاشتغال بتدريسه في بعض الأحيان ، لكن مع ضعف الحال وكسافة البال ، ولم يكن في حسابي قط أن أكون فارس الميدان وسابق حلبة الرهان ، إلى أن رغب بعض نجباء الطلاب في مدارسته لديَّ وقرائته علي ، فتولدت فيّ داعية خدمة الكتاب وأخذت تقوى بأشد سرعة حتى استولت لِتَوِّها عليّ ، فطفقت أقدم رجلًا علمًا بأنها خدمة لكتاب بلغ القمة في التحقيق ، وتسنم الذروة في جودة السبك والتعميق ، وتبوأ مكانة الواسطة من عقد كتب البرنامج في ساحة التدريس .

وأأخر أخرى استقصارًا لاستعدادي ، واستصعابًا للقيام بحق هذه المهمة الخطيرة ، وعلمًا بأن الأمر مهما بلغ من الأهمية في حد ذاته فليس الزمان بالزمان



الذى تصرف فيه الأوقات العزيزة إلى مثل هذه الأمور ؛ لكن الداعية تملكتني وأبت إلَّا أن تفرض نفسها عليَّ ، فلما لم أجد بدًّا من تلبيتها عزمت على الشروع فأخذت أعلق على الكتاب درسًا درسًا أهجر من أجله الكرى ، وأواصل السير بالسرى حتى أنهيته إلى حيث اكتفيت به وهو : باب إعراب الفعل ؛ في مدة لم تتجاوز ثلاثة أشهر تقريبًا ما عدا بياضات اقتضى ضيق الوقت والاشتغال بالتدريس تركها في الأثناء ملأتها فيما بعد في أوقات مختلفة .

فجاء بعون الله وحسن توفيقه علي وجه يقول ناظره مما يأخذه من الاستغراب والإعجاب : من أين لهذا العاجز بهذا الأمر العجاب .

ومع ذلك لا أزعم أننى وفيت الكتاب حقه كما لا أدعي أنني وفقت للصواب في كل ما كتبته ؛ فإن العجز والقصور عن درجة الكمال أخص صفات العبدية ، فمن أجل ذلك أعده ضربًا من المبالغة إذ أسميه : « التحقيقات الوفية ، بما في البهجة المرضية ، من النكات والرموز الخفية » لكنه مما لا ينبغي أن يختلف فيه اثنان أننى خطوت خطوات جريئة في خدمة الكتاب ، وجعلت أكثر مواده على طرف التمام للراغبين والطلاب .

هذا وإننى لمستعد برحابة الصدر وبمزيد الانشراح والسرور لتلقى ملاحظات الأساتذة الكرام عسى أن يمنوا علي بتصحيح أخطاء وقعت فيها في هذا الكتاب أو غيره ، أو تتميم نقص أستدركه فيما بعد ؛ فإن ذلك من بذل النصيحة الذى هو حق المسلم على أخيه ، قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « الدين النصيحة » ثلاثا . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » رواه مسلم .

وأصدق أصدقاء الرجل وأنصحهم له وآمنهم عليه أعناهم بإهداء عيوبه إليه .

ومن المعلوم إن ذلك إذا كان على وجه الشفقه والنصح ، وأما إذا كان على وجه التنقيص والتشفي فذلك من الغيبة المحرمة عافانا الله منها ، ومن المؤسف أننا قد ابتلينا بها بل بما هو أشد ، فنرى بعضًا ممن يدعي الغيرة على الإسلام لا يتحرج عن الافتراء على أخيه المسلم ويرميه زورًا بالعظائم ، وما ذلك إلا لأنه يخالفه في بعض ما هو عليه من الخطأ والصواب وهو بذلك داخل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ (1) ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

---

(1) سورة النور آية : 19 .



وفي الحديث : « إذا أراد الله بعبده خيرًا بصره بعيوب نفسه » . وفي الحديث أيضًا : « رحم الله امرءًا شغلته عيوبه عن عيوب المسلمين » .

وخطتي في هذا الكتاب أنني قد التزمت أمورًا :

1 - الاختصار مع التعبير الواضح الخالي عن الإغلاق والتعقيد المخلان بفصاحة الكلام .

2 - الاقتصار من قواعد الفن على ذكر ما تمس الحاجة إليه بالنسبة إلي الشرح بأن يكون تتميمًا أو بمثابة التتميم لما هو وارد فيه ، والإعراض عن غرائب الفن وشوارده .

3 - حل مشكلات الكتاب وبيان مآخذ القيود التى زادها ولم يحلها إلي كتاب آخر ؛ كالكافية والتسهيل وشرحيهما ؛ فإن هذه القيود كلها مستنبطة من كلام الناظم كما سنقف عليه إن شاء الله تعالي .

4 - بيان فوائد هذه القيود وبيان النكات والدقائق التي لاحظها في تعبيراته الدقيقة ، أو أشار إليها إشارات غامضة ، وهذه الأمور هي المقصود الأعظم من هذا التعليق .

5 - التعرض لبيان أخطاء وقع فيها الشارح المحقق لعلها لا تتجاوز عدد الأصابع ؛ فلكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة .

6 - التعرض إما صراحة أو إشارة لبيان أخطاء وقع فيها المحشون والمعلقون ؛ ولا سيما المحشي ميرزا أبو طالب ، وهذا المحشي قد التزم في كلامه الإغلاق والتعقيد ؛ وبتعبير أصح ركاكة التعبير من ناحية . ومن ناحية أخرى قد اشتمل كلامه علي طرف من الدقة لكنها في الأغلب دقة عوجاء متعرجة ؛ فمن دأبه أن يسترسل مع الاحتمالات العقلية من غير أن يلوي علي موافقتها للمقام أو للقواعد النقلية ، فمن أجل ذلك جاءت حاشيته كثيرة الأخطاء الطفيفة والجسيمة مع ما انطوت عليه مما استفدناه منها من جملة صالحة من التدقيقات القويمة .

ولكن هذه الحاشية للأسف بما انطوت عليه من الميزتين قد بهرت كبار الأساتذة وعظام المدرسين وشغلتهم بإغلاقها وتعقيدها من جهة ، وبما اشتملت عليه من الدقة من جهة أخرى بمحاولة حل إغلاقها وصرف الطاقة إلي فهم مرماها عن أن يفكروا في أخطائها وانحرافاتها ؛ فبقيت هذه الأخطاء كأنها حقائق مسلمة لم

يتجاسر بل لم يفكر أحد في أن يتعرض لها بالنقد والجرح .

ولكننى والحمد لله لست بالذى ينبهر أمام مثل هذه الأمور ، ولا من شأني التقليد فيما يجري ويدور ؛ فمن ديدني نقد ما ألاقيه من الأفكار والآراء وعرضها على المحك في نطاق مقدرتي العلمية ، من غير تهيب لعظمة قائليها ولا انبهار أمام علو كعب مبتكريها .

وقيامًا بواجب الاعتراف بالجميل وتفاديًا عن الدخول تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » رواه الشيخان ، نعترف بأن هذا الاستقلال الفكري قد سرى إلينا من مولانا وشيخنا حامل راية التحقيق والعرفان ، الباذل قصارى جهده في نشر علوم الإسلام ، الواقف كل ما آتاه الله من مواهب وقوى على خدمة الإسلام والمسلمين ، وارث النبوة وبركة الوقت ، شيخي الذى في حجره تربيت وفى أحضانه ترعرعت ، وفى رحابه نشأت ، المربي العظيم والمرجع الحكيم الشيخ محمد العربكندي ، فقد كان قدس الله سره في قوة الذاكرة وحدة الذكاء ودقة الملاحظة وسعتها ورجاحة العقل وحضور البديهة والنظر إلى العواقب ونبذ التقليد ونقد الآراء واستقلال التفكير ؛ بالإضافة إلى ما أكرمه الله تعالى به من الفراسة الصادقة التي كان ينفذ بها إلى أعماق القلوب كان في هذه الفضائل نسيجًا وحده فيما نعلم ، فكم لاقينا وكم قرأنا لفضلاء العصر فلم نلق من يوازيه في مجموع معانيه ولا من يقاربه ويدانيه .

وليكن هذا آخر الكلام في هذه المقدمة ، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وأنا العبد المسكين المستكين أسير ذنوبه وكسير عيوبه آمل سابغ فضل ربه الكريم ومنه وكرمه .

محمد صالح بن أحمد
الغرسي

30 رجب / 1410 هـ
19 شباط / 1990 م



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلى نِعَمِكَ وآلائِكَ ، وأُصلّي وأُسَلِّمُ على مُحَمَّدٍ خاتِمِ أنْبيائِكَ وعلى آلِهِ وأصْحَابِهِ وأُلتّابِعينَ إلى يَوْمِ لِقائِك .

أمّا بَعْدُ :

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

قوله : على نعمك وآلائك : قال شيخنا العارف بالله المحقق الشيخ محمد العربكندي : النعم والآلاء بمعنى ، وتخصيص بعض إحديهما بالظاهرة والأخرى بالخفية غلط سرى إليه من حمل المحقق الشريف في شرح المطالع إحديهما على الظاهرة والأخرى على الخفية لمناسبة المقام .. اه .

ولم يقتصر على آلائك ؛ لأن التكرار في الخطب ليس بعيب ، ولتقارب فقرة الحمد لاحقتيها ولا تنقص عنهما نقصًا بينًا .

قوله : وأصلي وأسلم : أتى بهما امتثالا لقوله تعالى : ﴿ صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا ﴾ ؛ ولأن المختار عند النووي كراهة الإفراد .

قوله : على محمد : صرح باسمه الكريم تلذذًا بذكره ، وإيماء إلى علة وصفه صلى الله تعالى عليه وسلم بخاتم الأنبياء المتضمن عموم البعثة المستلزم زيادة الشرف ؛ ولهذا خصه من بين سائر الأوصاف بالذكر ، ولتوافق فقرة الصلاة سابقتها في التصريح باسم متعلق الفعل .

قوله : خاتم أنبيائك : الخاتم إما بكسر التاء اسم فاعل ، أو بفتحها اسم آلة لما يختم به كالطابع لما يطبع به ، كما قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ والمراد بهما آخرهم ، وحمله على خاتم اليد بجعله كناية أي مجازًا عن الزينة مما يأباه الذوق والأدب ، ولو كان له وجه لفسر بعض المفسرين الآية به .

قوله : وأصحابه : جمع صاحب شذوذًا كطاهر وأطهار بمعنى الصحابي وهو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإيمان وإن تخللت ردة .

قوله : والتابعين : المراد به المعنى اللغوي لا الاصطلاحي .

قوله : أما بعد : الإتيان بها سنة لإتيان النبي ﷺ بها في خطبه ، واختلف في أول من تكلم بها ؛ فقيل : داود عليه الصلاة والسلام ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : يعوب بن قطحان ، وهي من فصل الخطاب يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر . وأما : حرف شرط وتأكيد ؛



فهذا شَرْحٌ لَطِيفٌ مَزَجْتُهُ بِأَلفيةِ ابنِ مالِك ، مُهذّبُ المَقاصِدِ وواضِحُ المَسَالِكِ ، يبَيِّنُ مُراد ناظِمِها ، ويَهْدِي الطّالب لَها إلى مَعَالِمِها ، حاوٍ لِأَبْحاثٍ مِنها

لأن معناها مهما يكن من شيء ؛ فقد علق مشروطها وهو التأليف على وقوع شيء ما في الكون مما لا يخلو عنه ضرورة ؛ فكأنه قال : إنه واقع على كل حال البتة ، وليست أما للتفصيل ؛ لأنها تقتضي مجملًا قبلها وعديلًا بعدها وكلاهما مفقودان هنا ، والتحقيق أن بعد معمول للجواب قدم عليه وجوبًا للفصل بين الفاء وأما كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ لا معمول للشرط وإن اختاره السعد ؛ وذلك لأن المقصود تقييد الجواب بكونه بعد البسملة والحمدلة لا تقييد الشرط ؛ فإنه لا معنى له .

قوله : فهذا : قال الصبان : اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على أرجح الأوجه ؛ فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، والفاء واقعة في جواب أما ، وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلًا ؛ وكون الألفاظ المشار إليها شرحًا لطيفًا ليس مستقبلًا ؛ فلابد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح .. اه . وللكلام بقية .

قوله : لطيف : في القاموس وكليات أبي البقاء : اللطيف من الكلام ما غمض معناه وخفي .. اهـ ، وما ألطف شرحه هذا ؛ فمن عادته في هذا الشرح أن يشير إلى المسائل الهامة والنكت الدقيقة ويدفع الاعتراضات القوية بألطف إشارة .

قوله : مزجته : المزج الخلط بلا تمييز ؛ وهو باعتبار بعض المواضع أو باعتبار المجموع ، فربما جعل كلامه مضافًا لكلام المصنف ، وربما جعل كلام المصنف خبرًا أو مفعولًا لكلامه إلى غير ذلك ، وربما عكس فيهن وإن أدى ذلك إلى تغيير إعراب النظم أو وجه إعرابه ؛ وذلك رعاية لحسن المزج وجودة السبك ، أو لغير ذلك من النكت على أن المزج يطلق عرفًا على الشرح الذي لم يكن بنحو : قال أقول ، بل يكون مختلطًا بالمتن تميز أم لا .

قوله : مهذب المقاصد : المهذب على صيغة اسم المفعول المنقى والمحرر ، والمراد بالمقاصد : المعاني والمسائل ، وليس على صيغة اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهذه الفقرة مدح معانيه بالتهذيب والتحرير ، كما أن المراد بالفقرة التالية مدح ألفاظه بوضوح الدلالة وخلوها عن الركاكة والتعقيد وتكون الفقرتان مدحًا للشرح باستيفائه شروط الفصاحة والبلاغة على أتم وجه وأكمله .

قوله : واضح المسالك : المراد بالمسالك الألفاظ ؛ لأنها مسالك وطرق إلى المعاني ، والمراد بوضوحها : وضوح دلالتها وخلوها عن الركاكة والإغلاق والتعقيد ، وهذا لاينافي وصف الشرح باللطافة فإن الركاكة والإغلاق عبارة عن خفاء الدلالة . واللطافة عبارة عن خفاء المعنى ودقتها وفرق بينهما .

قوله : يهدي الطالب لها إلى معالمها : بيان للمراد من المعطوف عليه بأن المراد بالتبيين :



ريحُ التَّحقيق تفُوحُ ، وجامِعٌ لِنُكَتٍ لم يَسبِقْه إلَيها غَيْرُه مِن الشُّرُوح ، وَسَمَّيْتُه بـ « البَهْجَةِ المَرْضِيَّةِ في شَرْحِ الأَلْفِيَّةِ » ، وباللَّه أستعِينُ إنَّهُ خَيْرُ مُعِينٍ .

قالَ النّاظِمُ : (بِسْمِ اللّه الرحمن الرَّحْيم . قالَ مُحمّدٌ هُوَ) اَلشَّيْخُ الإمامُ أبو عَبدِ اَللّه جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بَن عَبْدِ اللّه (اَبْنُ مالِكٍ) اِلطّائي اْلأنْدلُسي الجيّاني الشّافِعي : (أحْمَدُ رَبِّى اللّه خَيْرَ مالِكِ) أَى . أَصِفُهُ بالجَميل تَعْظيمًا لَهُ وَ أَداء لِبَعْضِ ما

التبيين الإشاري بأن يهدي الطالب لها إلى ما يكون علائم على مراد الناظم .

قوله : ريح التحقيق تفوح : قال الصبان : التحقيق يطلق على ذكر الشيء على وجه الحق ، ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه .

قوله : لنكت : في الكليات عن حاشية الكشاف : نكت الكلام : أسراره ولطائفه لحصولها بالتفكر ولا يخلو صاحبها غالبًا من النكت في الأرض بنحو الأصابع بل لحصولها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت .

قوله : في شرح الألفية : صفة للبهجة المرضية وإن كان واقعًا بعد المعرفة ؛ لأن جزالة المعنى تقتضي الوصفية لا الحالية كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، لا متعلق بالمرضية باعتبار المعنى الوصفيّ ؛ لأنه يكون حينئذ تقييد للمرضية والمقصود إطلاقها .

قوله : جمال الدين : أي مجمل أهل الدين ، وقدمه على الاسم ؛ لما قاله ابن الأنباري : من أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ كما سيأتي في باب العلم وهنا كذلك ، وكرر لفظ محمد ليطابق ما أطلق على نبينا ﷺ .

قوله : ابن مالك : ليس صفة لعبد الله كما هو ظاهر صنيع الشارح لئلا يلزم تغيير إعراب المتن وحذف همزة ابن ، بل هو مرفع خبر بعد خبر لهو ، كذا قال الصبان ، فلا وجه لترديد المحشي أبي طالب بأن الابن الذي هو جزء المتن ، أما الأول فالتجوز في الإضافة أو الثاني فالتجوز في الاتصاف ؛ نعم إذا قطع النظر عن الشرح صح أن يقال : إن التجوز إما في الإضافة أو في الاتصاف لكن تغيير إعراب المتن مما لم يتحاش عنه شارحنا .

قوله : هو ابن مالك : ليس من قطع النعت ؛ لأن القطع إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ولوجوب حذف المبتدأ في القطع بالرفع ، بل الجملة معترضة فائدتها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في الاسم ، ويحتمل أن يكون من قطع البدل بناء على أن ابن مالك من الأعلام الغالبة ، وفى قطع البدل لا يجب حذف المبتدأ ولا الفعل كما صرحوا به .

قوله : خير مالك : الأولى جعله منصوبًا بأمدح محذوفًا لا حالًا لازمة لإيهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولابد لا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعه .

قوله : وأداء لبعض ما يجب له : أي لبعض المحامد الواجبة لله تعالى ؛ لأنه بإزاء التربية التي



يَجِبُ [عَلَينا] لَهُ ، والمُراد إيجادُهُ لا الإخْبارُ بأَنَّهُ سَيوُجَد (مُصَلِّيًا) بعد الحمد ، أي داعِيًا بِالصَّلاةِ ، أيِ الرَّحْمَةِ (عَلي النَّبِيِّ) هو إنسانٌ أُوحِيَ إلَيه بِشَرْعٍ وإنْ لم يُؤمَرْ بِتَبْلِيغِهِ ، فَإنْ أُمِرَ بذلِكَ فَرَسُولٌ أيْضًا ، ولَفظُهُ بالتَّشديدِ مِنَ النُّبوّة ، أيِ الرِّفْعَةِ ، لِرَفْعَةِ رُتْبَةِ النَّبِيِّ عَلى غَيْرِهِ مِنَ الخَلْق ، وبالْهَمْزَةِ مِنَ النَّبَأ ، أيِ الخَبَر ،

هي بعض النعم فكون الحمد مجامعًا للشكر وكون المؤدي بعض المحامد كلاهما مفهومان من قوله : ربي كما لا يخفى .

قوله : لا الإخبار بأنه سيوجد : وإن حصل به الحمد ضمنًا ؛ لأنه يتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد إلا أن المقام يقتضي الحمل على الأكمل ، ولما كان الحمد لكونه ثناء إنما يتأدى باللسان استحال الإخبار عنه حال التلبس به ؛ إذ كل من المخبر عنه الذي هو الحمد والخبر قول : ولا يصح الإخبار عنه إلا بالنظر للاستقبال ؛ فلذا قال : سيوجد دون يوجد أو موجود ، وكذا القول في قوله : بعد الحمد ؛ إذ الصلاة لكونها بمعنى الدعاء أي قول : اللهم صل ، استحال التلبس بها حال التلبس بالحمد ؛ فتعين أن يكون مصليًا حالًا مقدرة ، ولا يبعد أن يكون إشارة إلى أنه حال مقارنة ، ومقارنة كل شيء بحسبه ؛ فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه واختاره الصبان قال : لأن نية الصلاة ليست صلاة .

قوله : سيوجد : المناسب بقول المصنف أحمد أن يكون بالبناء للفاعل .

قوله : مصليًا : لم يأت بالسلام جريًا على عدم كراهة الإفراد ؛ فإن الآية لا تدل على طلب قرنهما ؛ لأن الواو لا تقتضي ذلك بل إذا صلى في مجلس وسلم في آخر - ولو بعد مدة طويلة - كان آتيا بالمطلوب ؛ قال الصبان : وهو المختار عندي وفاقًا للحافظ ابن حجر وغيره .

قوله : أي داعيًا بالصلاة : إشارة إلى أن فعّل هنا للدعاء للمفعول بأصل الفعل في شرح الرضي للشافية ويجيء فعل للدعاء على المفعول بأصل الفعل نحو : جدعته وعقرته ؛ أي قلت له : جدعًا وعقرًا لك ، أو الدعاء له نحو : سقيته ؛ أي قلت له : سقيًا لك .

قوله : بشرع : متعلق بأوحى على تضمنه معنى أمر سواء أوحى إليه ابتداء أو بعد وحيه لمن قبله ، وبهذا اندفع إشكال كثرة الرسل مع قلة الكتب والصحف المنزلة بالنسبة إليهم .

قوله : من النبوة أي الرفعة : قيل : عليه : الذي في كلام أهل اللغة أن النبوة المكان المرتفع لا الرفعة ، وأجيب بأنه على حذف مضاف أي ذي الرفعة ؛ كذا في حواشي جمع الجوامع ؛ لكن في السيالكوتى عن شمس العلوم : النبوة الارتفاع .

قوله : من النباء أي الخبر : اشتقاق النبي بالمعنى المذكور من النبأ بمعنى الخبر وإليه ذهب سيبويه ويؤيده جمعه على نُبَّأ وَأنْبِأ ، وقراءة نافع في جميع القرآن بالهمزة ، إلا أنه لما التزم



لأنّ النبيَّ مُخبِرٌ عَنِ اللّه تعالى ، والمُراد بِهِ نَبِيُّنا مُحَمَّد ﷺ (الْمُصْطَفى) ، أي المُخْتار مِنَ النّاسِ كما قالَ ﷺ في حَديثٍ رَواهُ التِّرْمِذِي وصَحَّحَهُ : « إنَّ اَللّه اَصْطَفى مِن ولدِ إبْراهِيمَ إسماعِيلَ ، واصْطَفى مِن ولدِ إسماعيلَ بني كَنانَةَ ، واصْطَفى من بني كَنانَة قُرَيشًا ، واصْطَفى مِن قُرَيش بَنى هاشِمٍ ، واصْطَفاني مِن بَني هاشِم » . وقالَ

العرب إبدال الهمزة بالياء وإدغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء نحو : سخي وأسخياء ، وليس المراد أنه اشتق النبيّ بمعنى المخبر أولًا ثم أطلق على النبي المذكور إطلاقًا للعام على الخاص كما توهم ؛ فإنه لم يثبت فعيل بمعنى مفعل إلا عند البعض ، حيث قال الشاعر :

أمن ريحانة الداعي السميع

نعم لو ثبت نباء بمعنى أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتقًّا من النبأ بمعنى الإخبار فيكون فعيلًا بمعنى فاعل ؛ لكن صاحب القاموس والبيهقي ينكره ؛ كذا في عبد الحكيم على عقائد العضد ، فقول الشارح : لأن النبي مخبر إلخ : بيان للمناسبة فقط فما قيل لأن النبي مخبر بالفتح أو الكسر على أن فعيلًا بمعنى مفعول أو فاعل ليس بشيء ؛ كذا في الشربيني على شرح جمع الجوامع .

قوله : ؛ **لأن النبي مخبر** : الأنسب بالمعنى المذكور للنبي أن يكون على صيغة اسم المفعول لوجود مأخذ التسمية في كل نبي ولو غير رسول ، ويجوز أن يكون بصيغة اسم الفاعل بناء على أنه يكفي في مناط التسمية إمكان الإخبار عن الله بما أوحاه إليه في حق نفسه .. اهـ . ملخصًا من القاضي زكريا والشربيني .

قوله : **المختار من الناس** : يعني أن حذف المتعلق للعموم ، ولا حاجة إلى القول بحذف المصطفى عليه ؛ لأن المتعارف في أمثال هذا الكلام أن المصطفى منه هو المصطفى عليه بدون حاجة إلى ذكر ولا تقدير .

قوله : **كما قال النبي إلخ** : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هو كما قال النبي على أنه استئناف بياني والكاف للتعليل ، وحمله على أنه مفعول مطلق مجازي للمختار وللمصطفى بعيد ؛ لأنه يكون حينئذ تقييدًا له وهو غير مراد ؛ والحديث الأول يدل على أنه مصطفى ، والثاني يدل على أنه مختار من الناس ، ولا يخفى ما في الإتيان بالحديثين مطابقين للفظ المصنف وتفسير الشارح لفظًا وترتيبًا وإجمالًا وتفصيلًا من الإجادة والحسن .

قوله : **من ولد إبراهيم إسماعيل** : هكذا الرواية بدون زيادة ولد قبل إسماعيل ؛ فقول المحشي لفظ ولد هنا ساقط من الأقلام هجوم على مخالفة الرواية والعبث بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد التشهي .



في حديثٍ رَواهُ الطَّبَراني : « إنّ اللّه اخْتارَ خَلْقَهُ فاخْتارَ مِنهم بَني آدَم ، ثُمَّ اخْتارَ بَني آدَمٍ فاخْتارَ مِنهُمُ الْعَرَبَ ، ثُمَّ اخْتارَ العَرَبَ فاخْتارَ مِنهْم قُرَيْشًا ؛ ثُمَّ اخْتارَ قُرَيْشًا فاخْتارَ مِنْهُم بَني هاشِم ، ثُمَّ اخْتارَ بَني هاشِم فاخْتارَني ، فَلَم أَزَل خِيارًا مِن خِيارٍ » ، (و) عَلى (آلِهِ) أىْ أقارِبه الْمُؤْمِنينَ مِن بَني هاشِمِ والمُطَّلِب (المُسْتَكمِلِينَ الشّرَفا) ، بِفتْحِ الشَينِ بانتِسابِهِمْ إليه .

(وأسْتَعِينُ اللّه فِى) نَظْمِ أُرْجُوزَةٍ ، (أَلْفِيَهْ) ....

قوله : إن الله اختار خلقه إلخ : قال الشهاب في شرح الشفاء : أي أراد الله أن يخلق خلقه ويوجدهم ، فلما أوجدهم تخيرهم فاختار منهم بنى آدم ، وقيل : اختار خلقه بمعنى اختار منهم ففيه حذف وإيصال ، وقوله : فاختار بيان له ومثل هذا **قوله** : ثم اختار بني آدم إلخ .

قوله : فلم أزل خيارًا من خيار : في النهاية لابن الأثير : جمل خيار وناقة خيار ؛ أي مختار ومختارة ، وفي القاموس : خيار المال نُضاره ، وفيه **النضار** بالضم الجوهر الخالص من التبر ، وفي المعجم الوسيط : الخيار المنتقى للمفرد والمذكر وفروعهما .. اهـ . ومن لبيان المختار منه .

قوله : أي أقاربه المؤمنين إلخ : قال : قال شيخنا **العارف** بالله المحقق مولانا الشيخ محمد العربكندي : ما يقال أن مذهب الشافعي أن آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب إنما هو في مقام حرمة الزكاة ، وأما في مقام الدعاء فينبغي أن يعمم ، وقال الصبان : الأنسب هنا تفسيره بأتقياء أمته ؛ فيدخل الصحب لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ؛ لعدم ملائمته لقوله : المستكملين الشرفا ، وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدعاء تفسيره بعموم الاتباع ، فحيث لم توجد قرينة التخصيص ، فأما إذا وجدت فيخصص بحسبها .

قوله : بفتح الشين : أي على أنه مفعول المستكملين وهو إما بمعنى المكملين والسين والتاء للمبالغة ؛ تقول : استكملت الأمر أي كملته ، وهو المناسب بمقام المدح ، أو السين والتاء للطلب لا بضم الشين على أنه نعت ، والمستكلمين إما لازم بمعنى الكاملين أو متعد والمفعول محذوف ؛ أي كل شرف ؛ وذلك لأنه على الضم ليس في ذكر الشرفا كبير فائدة ؛ لانفهامه من المستكملين ولأن الأول أبلغ في المدح ، ولئلا يلزم قصر الممدود وإن جاز للضرورة .

قوله : بانتسابهم إليه : مفهوم من إضافة أل إلى ضمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله : وأستعين الله : الإعانة هنا بمعنى الإقدار وسماه إعانة ؛ لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبًا بلا تأثير ، وقدرة الله تعالى إيجادًا وتأثيرًا .

قوله : في نظم أرجوزة : قدر النظم ؛ لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، والأرجوزة للإشارة إلى موصوف الألفية قبل العلمية ، وإلى أنها كلها من الرجز الذي هو مطبوع وهو



...... عِدَّتُها ألَف بَيْتٍ أوْ ألفانِ بِناءً على أنَّ كُلَّ شَطْرٍ بَيْتٌ ، وَلا يَقْدَحُ ذلِكَ في النِّسْبَةِ كما قيل لِتَساوِي النَّسَب إلى المُفرَدِ والمُثَنّى كما سَيأْتي (مَقاصِدُ النَّحْوِ) أيْ مُهِمّاتُهُ ، وَالمُرادُ بِهِ المُرادِفُ لِقَوْلِنا عِلْمُ العَرَبِيَّةِ ، المُطْلَق على ما يُعرَفُ بِهِ أواخِرُ الكَلِمِ إعْرابًا وبِناء وما يُعرَفُ به ذواتُها صِحَّةً واعْتِلالًا ، لا ما يُقابِلُ التَّصْريف (بِهَا) أيْ فيها (مَحْوِيَّةٌ) أيْ مَجْمُوعَةٌ .

أولى من تقدير غيره قصيدة ؛ لأن القصيدة ما بني قوافيها على حرف واحد ، وفي بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما تتعدى بعلى ، وما قيل من أنه ضمن أستعين معنى ما يتعدى بفي من أستخير أو أرجو فغير مرضي ؛ لأن الاستخارة إنما تكون قبل الفعل للمتردد وإذا ضمن معنى أرجو يصير تقدير الكلام : أستعين الله راجيًا في نظم الألفية ، فالمحذور - وهو عدم تعدي ما قبل في بها - باق . نعم تضمين معنى الشروع على أن التقدير : أستعين الله شارعًا في نظم الألفية صحيح .

قوله : عدتها ألف بيت : إشارة إلى وجه التسمية وإلى أن النسبة من نسبة المعدود إلى العدد .

قوله : ولا يقدح ذلك : أي كون عدتها ألفي بيت .

قوله : أي مهماته : لما كان المقاصد جمعًا مضافًا مفيدًا للاستغراق وهو خلاف الواقع لترك المصنفِ بعض الأبواب وكثيرًا من المسائل ، وكان بين قول المصنف - رحمه الله تعالى - هنا مقاصد النحو .. إلخ ، وقوله : في خاتمة الكتاب : نظمًا على جل المهمات اشتمل مخالفة ظاهرة صرف الشارح المحقق الكلام عن الظاهر وجمع بينهما بحمل المقاصد هنا على المقاصد الكاملة وهي المهمات والمهمات هناك على المقاصد حيث فسر جل المهمات بمعظم المقاصد ، والمراد بمعظم المقاصد : مهماتها بقرينة كون المقام مقام المدح فيصير مؤدى القولين واحدًا وهو أن الألفية مشتملة على مهمات المسائل النحوية فلله در الشارح من محقق .

قوله : علم العربية المطلق إلخ : وذلك لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علمًا : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ، ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلًا لا علمًا برأسه ؛ كذا في الصبان .

قوله : لا ما يقابل التصريف : في الصبان : هذا اصطلاح القدماء ، واصطلاح المتأخرين : تخصيصه بما يقابل التصريف .

قوله : أي فيها : من ظرفية المدلول في الدال ؛ لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ، والمقاصد تلك المعاني .



(تُقَرِّبُ) هذِهِ الأَلفيةُ ، لِأَفْهام الطّالِبِينَ (ٱلأَقْصى) أيْ الأبعد مِن غَوامِضِ المَسائِلِ فيصيرُ واضِحًا (بِلَفْظٍ مُوْجَزٍ) قَليلِ الحُرُوفِ كَثيرِ المَعنى ، والباءُ لِلسَّبَبِيَّةِ ولا بِدْعَ في كوْنِ الإيجاز سَبَبًا لسُرعَةِ الفَهْم كما فى « رَأيتُ عَبَد اللّه وأكرَمْتُهُ » دوُنَ « أكرَمْتُ عَبدَ اللّه » ، ويجوزُ أنْ يكُونَ بمَعنى مَعَ - قاله ابنُ جَماعة - (وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ) بِسُكُونِ الذَّالِ المُعجَمَةِ ، أي العَطاءَ (بوَعْدٍ مُنْجَزِ) أيْ سريع الوَفاءِ ، والْوَعْدُ في الخَيْرِ والإيعادُ في الشَّرِّ إذا لَم تكُنْ قَرينَة .

(وَتَقْتَضي) بِحُسْنِ الوِجازَةِ المُقْتَضِيَةِ لِسُرْعَةِ الفَهم (رَضًى) مِن قاريها بأَنْ لا يعترض عَلَيها (بغَيْرِ سُخْطٍ) يَشوْبُهُ (فائِقَةً أَلْفِيَّةَ) الإمام أَبى زَكَريا يحيْى (أبنِ

قوله : لأفهام الطالبين : جمع فهم ، واللام بمعنى إلى .

قوله : والباء للسببية : ويكون فيه غاية المدح للمصنف ؛ حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى الغامضة وتقريبها إلى الأفهام بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها أن تبعدها ؛ وذلك بسبب المبالغة في تهذيب الألفاظ الغاضمة وتنقيحها وإجادة ترتيبها وسبكها ؛ إلا أنه يكون السبب حينئذ هذه المبالغة لا الإيجاز كما أشار إليه بقوله فيما بعد : بحسن الوجازة .

قوله : ويجوز أن تكون بمعنى مع : وحينئذ يكون حالًا من الأقصى لامن فاعل تُقَرِّبُ ، لئلا يلزم اتحاد المصاحِب والمصاحَب أو من فاعل تقرب بتقدير مضاف ؛ أي مع وجازة اللفظ ؛ أفاده الصبان .

قوله : أي العطاء : اسم مصدر للإعطاء يعنى تكثر إفادة المسائل والفوائد وتعرضها على قارئها ؛ فإن بسط البذل كناية عن كثرة الإعطاء ؛ يقال : بسط فلان البذل إذا أعطى الجزيل .

قوله : بوعد منجز : إسناد الوعد إليها مجاز والواعد في الحقيقة هو الناظم ؛ فإن تعرضه للتأليف يتضمن الوعد ببسط البذل ، والمراد بالإنجاز : بيان الفوائد على وجه يقتضى سرعة الفهم ؛ لأن المراد ببسط البذل : بيان الفوائد وإفهامها للطالبين ، والباء في بوعد ليست للسببية ؛ لأن بسط البذل هو الوفاء بالوعد وهو مسبب عن الوعد لا عن الوعد المنجز ؛ لأن الإنجاز هو الوفاء بسرعة فكيف يكون سببًا للوفاء ؛ بل الباء بمعنى مع .

قوله : بحسن الوجازة : المفهومة من قوله : بلفظ موجز .

قوله : بأن لا يعترض عليها : إشارة إلى أن المراد بالرضى : الرضى عنها .

قوله : يشوبه : أي يشوب الرضى عنها ؛ إشارة إلى أن المراد بسخط : السخط عنها لا مطلق السخط .

قوله : فائقة : قال الصبان : وإنما فاقتها ؛ لأنها من بحر واحد ، وألفية ابن معطى من بحرين ، ولأنها أكثر إحكامًا منها .



مُعْطٍ) عبد النور الزَّواوي الحَنَفي ، (وَ) لكن (هْوَ بِسَبْق) أيْ : بِسَبَب سَبْقِهِ إلى وَضْعِ كِتابِهِ وتَقَدُّم عَصْرِهِ ، (حَائِزٌ) أيْ جامِعٌ (تَفْضِيلا) لِتَفْضِيلِ السابِقِ شَرْعًا (ل) وعُرْفًا ، وهو أيضًا (مُسْتَوْجِبٌ ثَنائي الجَمِيلا) عَلَيه لِانْتِفاعي بما أَلَّفَهُ واقْتِدائي به .

قوله : ولكن هو إلخ : إشارة إلى أن هذا الكلام من المصنف استدراك مما قبله .

قوله : أي بسبب سبقه .. إلخ : يعني أن المراد بالسبق : ما يعم السبق إلى وضع الكتاب وتقدم العصر لا أحدهما كي يصح سببيته لكل من حيازة الفضل واستيجاب الثناء ؛ وذلك لأن السبب لحيازة الفضل هو تقدم العصر كما قال لتفضيل السابق إلخ . لا السبق إلى وضع الكتاب ؛ فكم من متأخر إلى وضع كتاب في فن أفضل من المتقدم إليه ، والمستوجب للثناء هو التقدم إلى وضع الكتاب ؛ أي الانتفاع والاقتداء به المسببان عنه كما أشار إليه فيما بعد بقوله : لانتفاعي بما ألفه إلخ ، لا تقدم العصر كما لا يخفى .

قوله : تفضيلًا : إما مصدر فضلته على غيره أي حكمت له بالفضل ، أو المراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب ، أو المصدر المبني للمجهول ؛ أي كونه مفضلًا فلا يقال : التفضيل صفة الفاعل فكيف يجوزه ابن معطي . خضري .

قوله : لتفضيل إلخ : علة لكون السبق سببًا لحيازة الفضل .

قوله : لتفضيل السابق : أي من حيث إنه سابق وإلا فكم من لاحق أفضل من السابق .

قوله : شرعًا : لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ما من عام إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » . رواه الترمذي بسند صحيح ، قال المناوي : وفي البخاري ما هو بمعناه ، ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ما من عام إلا ينقص الخير فيه ويزيد الشر » رواه الطبراني ، ورمز الشارح في الجامع الصغير بحسنه ، قال المناوي : وقال السخاوى : سنده جيد وورد بسند صحيح : « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة » ، واستدلال المحشي بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ليس بتام .

قوله : مستوجب : أي مستحق اهـ . سَمَ . ويحتمل أن السين والتاء للتصيير ؛ أي مصير الثناء للتصيير واجبًا عليّ ؛ قاله الصبان .

قوله : ثنائي الجميلا : قال الجمهور : الثناء مختص بالخير ، وقال ابن عبد السلام : يعمه ، والشر والجميل إما صفة لازمة أو مخصصة أو معمول للثناء ؛ أى ثنائي الثناء الجميل ، أو ثنائي بالجميل .

(وَاللّه يقضي بِهبات) أيْ عَطايا من فَضْلِهِ (وَافِرَةٍ) أيْ زائِدة والجُملَةُ (م) خَبَرِيَّةٌ أُريدَ بها الدُّعاءُ ؛ أيْ : اللَّهم اَقْض بذلك (لِي) قَدَّمَ نَفْسَه لِحَديثِ أبى داوُد « كَانَ رَسُولُ اللّه صَلَى اللّه عَلَيه وآلِهِ إذا دَعا بَدَأَ بِنَفْسِهِ » (وَلَهُ فِي دَرَجاتِ الْآخِرةْ) أيْ مَراتِبِها العَلِيَّة .

قوله : والله يقضي : قال الراغب : القضاء فصل الأمر قولًا كان ذلك أو فعلًا ، إلى أن قال : ومن الفعل الإلهى قوله : ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍۗ ﴾ اهـ . وهذا هو المراد هنا لا القضاء بالمعنى الاصطلاحي الذى هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال ؛ فإنه لا يناسب الطلب .

قوله : أي عطايا من فضله : هذا بجملته تفسير للهبات ؛ لأن الهبة العطية بدون مقابل .

قوله : لي وله : الظرفان متعلقان بيقضي ، أو صفتان لهبات .

قوله : لحديث أبى داود إلخ : قال المحشي فيه : إن ذلك من خصائصه ﷺ وهو مردود ، قال العلامة المناوي في شرح هذا الحديث : ومن ثمة ندبوا للداعى أن يبدأ بالدعاء لنفسه قبل دعائه لغيره ؛ فإنه أقرب إلى الإجابة ؛ إذ هو أخلص في الاضطرار ، وأدخل في العبودية ، وأبلغ في الافتقار ، وأبعد عن الزهو والإعجاب وذلك سنة الأنبياء والرسل ؛ قال نوح : ﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ وقال الخليل : ﴿ وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ﴾ وقال : ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ ﴾ . ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ . اهـ .

قوله : في درجات الآخرة : هو صفة للهبات لا غير ؛ لأن الدرجات لا تكون ظرفًا للقضاء وهو يتضمن الدعاء بالدرجات أيضًا ، وإنما خصها بالذكر ؛ لأنها المهم عند العاقل ، ولأن الدعاء لابن معطى بعد موته إنما يأتي بها .

قوله : أي مراتبها العلية : أي الرفعية هو بجملته تفسير للدرجات ؛ قال أبو عبيدة : الدرج إلى الأعلى ، والدرك إلى أسفل ، وقال الراغب : يقال للمنزلة درجة إذا اعتبرت بالصعود دون الامتداد على البسيط كدرجة السطح والسلم .



هذا بابُ شرح الكلام

وشرحِ ما يتألّفُ مِنهُ الكَلام وهو الكَلِمُ الثلاث (كَلامُنا) أيْ مَعاشِرِ النَّحوِيِّيَنَ

(الكلام وما يتألف منه)

قوله : هذا باب شرح الكلام إلخ : الإشارة مع أن المشار إليه غير موجود إما إلى ما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده أو إلى الباب مع أنه غائب ؛ لأنه متوقع قريب نازل لقربه منزلة الحاضر ، وقال : شرح الكلام ولم يقل حد الكلام ؛ لصعوبة الحكم على التعاريف بأنها حدود ؛ لأن الحد يكون بالجنس والفصل ، وتميز الجنس عن العرض العام والفصل عن الخاصة أصعب من خرط القتاد ؛ قال ابن هشام : حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض تميز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ؛ ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه .. ا هـ .

وإذا سلم أن تعريف الأمور الاصطلاحية حدود بناء على ما قاله بعض المحققين من أنها مبنية على اعتبار المعتبر فما اعتبره المعتبر جنسيًّا فهو جنس ، وما اعتبره فصلًا فهو فصل ، أو أن المراد بالحد مطلق المعرف لا ما هو مصطلح المنطقيين ؛ فإنما يصح التعبير بالحد بالنسبة إلى تعريف الكلام فقط ؛ فإن تعريف الكلم الثلاث إنما هي بالخواص هذا ؛ قال الأشموني : إنما بدأ بتعريف الكلام ؛ لأنه المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

قوله : وشرح ما يتألف منه الكلام : قال الأشموني : ولم يقل : وما يتركب ؛ لأن التأليف كما قيل أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزأين ؛ صرح بلفظ الشرح في المعطوف لاختلاف المشروح وللإشارة إلى اختلاف الشرح في الموضعين ؛ لأن شرح الكلام بتعريفه وشرح الكلم الثلاث بذكر علاماتها ، وأشار الشارح بإظهار فاعل يتألف إلى أن ضميره عائد على الكلام فكان من حقه الإبراز ولم يبرزه جريًا على طريق الكوفيين ؛ أفاده الصبان ، وقد اختار المصنف في الكافية مذهبهم وجرى عليه في هذه الأرجوزة في مواضع كثيرة .

قوله : وهو الكلم الثلاث : أي الاسم والفعل والحرف . يفيد قوله : هذا ، وقوله فيما بعد : هي الكلم التي يتألف منها الكلام أن الحرف يقع جزء للكلام وهو موافق لقول ابن هشام أن الكلام يتألف من جملتين كجملة القسم وجوابه ، وجملة الشرط والجواب ، ولا يختص تأليفه باسمين أو اسم وفعل بل ذلك أقل ما يتألف منه .

قوله : أي معاشر النحويين : في بعض النسخ بأي ؛ فيكون مجرورًا عطف بيان ، وفي بعضها بدون أي فيكون منصوبًا على الاختصاص ، وأشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بنا طائفة من النحاة كالبصرية ، وأن كون الكلام لفظًا مفيدًا مجمع عليه بنهم ، وأتى بالمعاشر



(لَفظٌ) أيْ : صَوْتٌ مُعتمِدٌ عَلى مَقْطَعِ الفَمِ ، فيخرج به ما لَيسَ بِلَفْظٍ مِن الدَّوالِّ الأرْبَعِ كَالْإشارَةِ والخَطِّ ، وعَبَّر به دُونَ القَوْلِ لإطْلاقِهِ عَلى الرَّأْيِ وَالاعْتِقاد ، وعَكسَ في الكافِيَة ؛ لِأنَّ القَوْلَ جِنْسٌ قَرِيبٌ لِعَدَمِ إطْلاقِهِ عَلى المُهْمَلِ بِخِلافِ اللَّفْظ (مُفِيدٌ) أيْ مُفْهِمٌ مَعنىً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيه - كما قالَ في شَرْحِ الكافِيةِ - والمُرادُ سُكُوتُ المُتَكلم : وقيلَ : سُكُوتُ السّامِعِ ، وقيل : كِلَيْهما . وخَرَجَ به مالا يُفيدُ كَإنْ قامَ مَثَلًا ، واسْتَثْنى منه في شرحِ التَّسهيلِ نَقْلًا عَن سيبويه وغَيْرِهِ مُفيد

بصيغة الجمع لكون النحاة طوائف مختلفة .

قوله : على مقطع الفم : أي مخرجه والتسمية به أولى من التسمية بالمخرج ؛ لأنه يفيد أن انقطاع الحروف بعضها من بعض به دون المخرج ؛ فإنه لا يفيده .

قوله : فيخرج به ما ليس بلفظ : أي عن مفيد ؛ فإن بينه وبين اللفظ العموم والخصوص الوجهي وكل جنس وفصل كذلك يجوز أن يعتبر كل منهما جنسًا باعتبار عمومه ، والآخر فصلًا باعتبار خصوصه ؛ لأن جنسية الجنس باعتبار العموم ، وفصلية الفصل باعتبار الخصوص ، ويحترز بكل عما دخل تحت الآخر من غير المعرف ؛ كذا قالوا ، وهو إنما يصح لو كان المراد بالمفيد المعنى اللغوي ، وأما بعد أن فسروه بالمعنى المتعارف عندهم وهو اللفظ المفهم معنى يحسن السكوت عليه فيكون أخص مطلقًا من اللفظ ؛ لأنه اعتبر فيه اللفظ والسكوت وهو إنما يكون عن اللفظ فلا وجه لقولهم هذا إلا أن يقال : هذا الاصطلاح إنما هو للمفيد الواقع صفة للفظ ، وإذا اعتبر جنسًا لم يعتبر صفة له ؛ فالأولى أن يقال : المراد بقوله : فخرج إلخ : ما دخل في الجنس حتى يحتاج إلى فصل يخرجه بعلاقة اللزوم عدل إلى المجاز موافقة لما هو الشائع في مقام التعريف .

قوله : من الدوال : قيد به مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا ؛ لأن الدال هو القريب من المعرف المتوهم دخوله فيه وغيره يفهم خروجه بالأولى .

قوله : يحسن السكوت عليه : بحيث لا يبقى السامع منتظرًا لشيء آخر انتظارًا تامًّا كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ؛ لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملًا على المحكوم عليه وبه .

قوله : والمراد سكوت المتكلم : لأن السكوت خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت ؛ ولأن السكون يقتضي سبق الكلام .

قوله : واستثنى منه : أي من مفيد ، وقوله : مفيد مفعوله ، وفي بعض النسخ بمفيد بزيادة الباء ، والظاهر أن الزيادة من قلم الناسخ وإلا فكان عليه أن يقول : وأخرج بدل واستثنى ، ولأن مفهم مالا يجهله أحد مفيد معنى يحسن السكوت عليه ، ويدل عليه قوله : فليس بكلام



مالا يجهلُهُ أَحَدٌ نحو « النّارُ حارَّةٌ » فَلَيسَ بكَلامٍ ، ولم يُصَرِّحْ بِاشْتراطِ كَوْنِهِ مُرَكَّبًا – كما فَعَلَ الجُزُولى كَغَيرِهِ – لْلاسْتِغناء عَنه إذ لَيسَ لَنا لَفظٌ مُفيدٌ وهو غيرُ مُرَكَّبٍ . وأشارَ إلى اشْتِراطِ كَوْنِهِ مَوْضوُعًا – أي مَقْصُودا – لِيَخْرُجَ ما يَنطِقُ بِهِ النّائِمُ والسّاهِي ونحوهما بِقولِهِ : (كَاسْتَقِمْ) إذْ مِن عادَتِه إعْطاءُ الحُكم بالمِثْالِ ، وقَيَّدَ في التَّسهيلِ : المَقْصُودَ بكَوْنِهِ لذاته ، لِيَخْرُجَ المَقصُودُ لِغَيرِهِ كجُملَةِ الصِّلَةِ والجَزاءِ .

وإلا لقال : لأنه ليس بمفيد .

قوله : مالا يجهله أحد : قال الصبان : إخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام هو ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه ، والراجح خلافه كما ذهب إليه أبو حيان وغيره . وقال الأمير في حواشي شرح الشذور : الظاهر أن نحو : السماء فوقنا ؛ كلام مطلقا ؛ لأن النحاة إنما يبحثون عن اللفظ ، فكل مركب وافق التراكيب العربية في الدلالة على المعاني كالمبتدأ وخبره المرفوعين ، والشرط وجوابه ، فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى ولا عدمه اهـ . أي ولا للقصد وعدمه .

قوله : على الرأي والاعتقاد : والفرق بينهما : أن الأول في الظنيات ، والثاني في اليقنيات .

قوله : ولم يصرح إلخ : فيه إشارة إلى الجواب .

قوله : كما فعل الجزولي : يعني أن الناظم وافق الجزولي في عدم التصريح .

قوله : كغيره : متعلق بيصرح ، والضمير للمصنف ؛ لأن ما وجدناه من كتب الغير مصرح فيها بقيد التركيب ويرشد إليه قول الشيخ خالد الأزهري في التصريح : وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قولهم المركب ، والمراد بالغير ما عدا الجزولي ؛ لأنه إذا قوبل العام بالخاص أريد منه ما عدا الخاص .

قوله : وأشار إلى اشتراط كونه موضوعًا : قال أرباب الشروح والحواشي : لم يصرح المصنف بالتركيب والقصد لإغناء قوله : مفيد عنهما أما إغنائه عن التركيب فظاهر ، ومن ثمة وافقهم الشارح المحقق فيه ، وأما إغنائه عن القصد فبدعوى أن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به وهي ممنوعة ؛ لأن حسن السكوت كما مر هو أن لا يبقى السامع منتظرًا لشيء آخر وإن سلمت ففي غاية الخفاء ، وادعى بعض أرباب الحواشي أن القصد داخل في مفهوم المفيد اصطلاحًا وهي دعوى تحتاج إلى الإثبات ، ودونه خرط القتاد ، فمن ثمة خالفهم الشارح المحقق وجعل قوله : كاستقم تتميمًا للحد إشارة إلى اشتراط كونه مقصودًا .

قوله : كاستقم : إما نعت ثان للفظ أو مفعول مطلق لمفيد ؛ أي مفيد فائدة كفائدة استقم ، والمراد به الوارد في قوله تعالى : ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ ﴾ .

قوله : والجزاء : جرى في هذا على ما ذهب إليه بعض النحاة كابن هشام من أن الكلام في

(وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ) هي (الْكَلِمْ) الّتى يَتَأَلَّفُ مِنها الكَلام لا غيرها ، كما دَلَّ عَلَيهِ الاسْتِقراءُ ، وذَكَرَهُ الإمامُ عَليُّ بْنُ أبى طالِبٍ رضي اللّه عنه المُبتَكِرُ لِهذا

الشرطيات هو مجموع الشرط والجزاء كما هو مذهب المناطقة وجمهور النحاة ، على أن الكلام فيها هو الجزاء والشرط قيد له ، وللإشارة إلى اختيار المذهب الأول قال : والجزاء ، ولم يقل والشرط ؛ ولأنه مثل فيما سبق لما لا يفيد بالشرط ، والحق أن الكلام هو المجموع وأن الربط إنما هو بين الشرط والجزاء لا بين أجزاء الجزاء ؛ والدليل على ذلك صدق قولك : إن ضربتني ضربتك ، وإن لم يوجد منك ضرب للمخاطب ؛ قاله السيد الشريف .

قوله : واسم وفعل : المقصود من هذا الكلام حصر الكلمات العربية في هذه الأقسام الثلاثة . كما يصرح به زيادة الشارح لفظ هي .

وقوله : واسم وفعل إلخ : بحسب المتن الكلم مبتدأ وما قبله خبره وأما بحسب الشرح فاسم وفعل ثم حرف مبتدآت صح الابتداء بها وقوعها موقع التقسيم والتنويع ، وجملة هي الكلم خبرها قوله : كما دل عليه : الكاف للتعليل مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾ وما مصدرية أي لدلالة الاستقراء عليه .

قوله : لا غيرها : وليس المقصود تقسيم الكلم إلى الأقسام الثلاثة حتى يرد عليه ما أوردوه من أنه ليس من حصر الكلي في جزئياته ، ولا حصر الكل في أجزائه .

قوله : هي الكلم : أي الكلمات ؛ أي الأنواع الثلاثة للكلمة ؛ فالمراد به المعنى الجنسي للكلمة ، لا المعنى المصطلح الذي هو المركب من أكثر من كلمتين كما توهمه المحشي وغيره ؛ لأن المعنى الجنسي هو الذي يصح الحكم بالاسم والفعل والحرف عليه ؛ ولقوله : واحده كلمة وإلا لقال جزؤه كلمة أو نحوه ؛ ولأن المقام يقتضي بيان أقسام الكلمة لا أجزاء الكلم المصطلح ؛ لأن الباب معقود للكلام وما يتألف منه وهو الكلم الثلاث التي هي أقسام الكلمة ، وأيضًا قول الشارح في الترجمة : وهو الكلم الثلاث ، وقوله : هنا هي ، وقوله : التي يتألف منها الكلام .

وقوله : ثم الكلم على الصحيح : اسم جنس جمعي تعين المراد ؛ فتنبه فقد تخبط الناظرون في هذا المقام ؛ وتقدير هي ليشير إلى أن المقصود الحصر ؛ لأن السكوت في معرض البيان يفيده قوله : التي يتألف منها الكلام : أخذ هذا القيد من قول المصنف في الترجمة وما يتألف منه ؛ فإنه لما أفاد المصنف بالترجمة أن هذا الباب لبيان الكلام وما يتألف منه وبين الكلام ، علم أن ما يذكر بعده بيان لما يتألف منه .

قوله : لا غيرها : قال المحشي هذا معطوف على الضمير المجرور في منها وعدم إعادة الجار بناء على جوازه عنده ؛ وذلك لأن قوله : وذكره الإمام علّي ؛ نص على أن المراد إنما هو هذا مع أن كونه معطوفًا على الأول وعدم ذكره عقبه مما لا وجه له اهـ . وما قاله ليس بشيء ؛ لأن المقصود بقول الشارح كما دل عليه الاستقراء وذكره الإمام علي : بيان وجه حصر الكلم في الأقسام الثلاثة في



الْفَنّ ، وعَطَفَ النَّاظِمُ الْحَرْفَ بِثُمَّ إشعارًا بتراخي رُتْبَتِهِ عَمّا قبله لِكَوْنِهِ فُضْلَةً دُونهما ، ثُمَّ الكَلِم عَلى الصَّحيحِ اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ (واحِدُهُ كَلِمَةٌ) وهي كما قالَ في التَّسهيلِ : « لفظٌ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بِالْوَضْعِ تحقيقًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مَنْوِيٌّ مَعَهُ كَذلِكَ » ، (وَالْقَوْلُ عَمَّ) الكلامَ والكَلِم والكَلِمةَ ....

كلام المصنف المقصود في هذا المقام لا بيان وجه حصر أجزاء الكلام فيها المذكور في كلام الشارح تبعًا ، وما ذكره الإمام كرم الله وجهه وهو على ما نقله المحشي : الكلام كله ؛ أي كل أجزائه اسم وفعل وحرف صريح في الدلالة على الحصر المقصود وإن كان أصرح في الدلالة على الحصر المذكور تبعًا ، وما ادعاه من أن العطف على الضمير المجرر بدون إعادة الجار جائز عند الشارح بتقدير تسليمه كان الأولى أن يعيده خروجًا من خلاف الجمهور ، وأما زيادة قوله : لا غيرها مع أن تقدير هي كافٍ في الإشارة إلى الحصر المقصود فللتنصيص عليه ؛ لأن تعريف طرفي الإسناد كما قالوا : ظاهر في الحصر وليس نصًا فيه ، وأما عدم ذكره عقب المعطوف عليه بأن يقول هي لا غيرها الكلم ؛ فلأن من حق العطف الوارد للحصر أن يأتي بعد تمام الكلام ؛ تقول : زيد العالم لا غيره .

قوله : إشعارًا بتراخي رتبته : يعني أن ثم مستعارة من التراخي الزماني للتراخي الرتبي وأشار بهذا القول إلى رد ما قاله بعض الشراح من أن ثم بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام .

قوله : لكونه فضلة : المراد أنه لا يقع مسندًا ولا مسندًا إليه لا أنه لا يقع جزءًا للكلام لئلا يخالف ما سبق .

قوله : ثم الكلم على الصحيح اسم جنس جمعي : هذا مفهوم من قول الناظم واحده كلمة ؛ حيث قال : واحده ولم يقل مفرده ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه بين واحده بالتاء في الواحد كتمر وتمرة وهو الغالب . أو في الجمع ككمأة وكمأ ، أو بالياء كروم ورومي .

والإفرادي : ما دل على الماهية لا بقيد القلة والكثرة كماء وتراب قال الصبان : وزاد بعض المحققين قسمًا ثالثًا كأسد وسماه أحاديًا ومقابل الصحيح قول من قال أنه جمع ، ورد بقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ فإنه لو كان جمعًا لوجب تأنيث الوصف ، وبأنه ليس من أوزان الجمع ، وقول من قال أنه اسم جمع ورد بأن له واحد من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلافه ، واسم الجمع ما دل على آحاده وليس له واحد من لفظه كقوم ورهط أو كان إلا أنه ليس من أوزان الجمع كركب وصحب .

قوله : أو تقديرًا : لإدخال اللفظ المحذوف ، فإنه لفظ تقديري ، وقوله : أو منوي عطف على لفظ لإدخال الضمير المستتر لأنه لا لفظ له تحقيقًا ولا تقديرًا ، وإنما هو أمر ينويه الإنسان في نفسه ويعبر عنه بنحو أنا وأنت مجازًا .

قوله : أو منوي : سواء كان منويًا وجوبًا أو جوازًا .

قوله : معه : أي مع اللفظ إلخ . خرج به ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة .

قوله : كذلك : في الهمع عن التسهيل : أنه إشارة إلى الاستقلال ليخرج الإعراب المقدر ؛ فإنه منوي مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله .

قوله : الكلام والكلم : المراد بالكلم هنا المعنى المصطلح فيرد على الشارح أن المتبادر من قوله عم : عموم القول لما تقدم ، ولم يسبق للكلم المصطلح ذكر فلعل الشارح غفل عما تقدم

..... أيْ يُطلقُ على كُلٍّ واحِدٍ مِنها ولا يُطلقُ عَلى غيرِها (وَكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ) أيْ يُقصد كَثيرًا في اللُّغَةِ لا في الاصْطِلاح ، كَقَوْلِهم في « لا إلهَ إلّا اللّه » كلمة الإِخْلاص ، وهذا مِن بابِ تَسْمِيَةِ الشَّيء بِاسْمِ جُزئِهِ (6) ثُمَّ شَرَعَ في عَلامَةِ كُلٍّ مِنَ الاسْمِ والْفِعْلِ والحَرْفِ ، وبَدَأ بِعَلامَة الاسْمِ لِشَرَفِهِ عَلى قَسيمَيْهِ بِاسْتِغْنائِهِ عَنهما لِقَبُولِهِ الإسنادَ بِطَرَفَيْه واحْتِياجِهما إلَيه فقَالَ :

(بِالْجَرّ) وهو أولى مِن ذِكْرِ حرف الجرِّ لِتَناوُلِهِ الْجَرَّ بالحَرْفِ وَالْإضافَةِ قاله في شَرْحِ الكافِيَةِ . قلتُ : لكِنْ سَيَأْتي أنَّ مَذهبهُ أنَّ المُضافَ إلَيه مَجرُورٌ بالحرفِ المُقَدَّر

آنفا فوافق الشراح هنا فسبحان من لا يسهو .

قوله : أي يطلق على كل واحد منها : أي يطلق على جميعها إطلاقًا بدليًا لا شموليًا .

قوله : ولا يطلق على غيرها : هذا الحصر مفهوم من السكوت في معرض البيان ؛ فإن المقام مقام بيان معنى القول ، فلما قال : والقول عم ، والمتبادر من العموم عمومه ما تقدم علم أنه يخصها ولا يطلق على غيرها ويرد عليه أنه يطلق على المركبات الثنائية غير الكلامية أيضًا ؛ لأن القول هو اللفظ الدال على معنى ، وأجاب المحشي بأن المراد بالغير ما يغاير عين الشيء وأجزائه وهو على بعده إنما يتمشى في المركبات الثنائية الواقعة أجزاء للكلام والكلم إلا أن يراد بالأجزاء ما يصح أن تقع أجزاء وقعت بالفعل أم لا مع أنه لم يسبق لها ذكر إلا أن يقال إنها تقدمت في ضمن ما هي أجزاء لها فالأولى أن يقال إن الحصر إضافي بالنسبة إلى المهمل لا حقيقي ، والكلام إشارة إلى رد القول بأن القول مرادف للفظ كما أن قوله : يطلق على كل واحد منها : إشارة إلى رد الأقوال الثلاثة الأخر وهي أنه مرادف للكلمة ، وأنه مرادف للكلام ، وأنه بمعنى اللفظ المركب ، والله أعلم .

قوله : أي يقصد كثيرًا : إشارة إلى التقليل في قد نسبي .

قوله : لا في الاصطلاح : متعلق بيقصد لا بكثيرًا كما توهمه المحشي ؛ لأنه يفيد حينئذ يقصد بها الكلام في الاصطلاح لكن قليلًا والحال أن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز مهمل في عرف النحاة كما قالوه برمتهم ، ومن ثمة قالوا أن قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم من أدواء الألفية التي لا دواء لها ؛ لأنه بحث لغوي بحت .

قوله : كقولهم : أي العرب .

قوله : وهذا : أي إطلاق الكلمة على الكلام مجاز من باب تسمية الشيء باسم جزئه وليس حقيقيًا كما قالوا وكما تفيده كلمة قد ؛ لأن قلة الاستعمال من أمارات المجاز .

قوله : شرع : أي أراد الشروع ؛ لأن ذكر الفعل وإرادة الإيراد منه مجاز شائع في الكلام .

قوله : لشرفه على قسيميه : الجار متعلق بشرفه على تضمنه معنى العلو .

قوله : واحتياجهما : أي في كونهما جزئين للكلام .



فَذِكْرُ حَرْفِ الجرِّ شامِلٌ لَه إلّا أنْ يُرَاعِي مَذهبَ غَيرِهِ فتأَمَّل (وَالتَّنوينِ) المُنْقَسِم لِلتَمَكنِ والتَّنْكيرِ والمُقابَلَةِ والعِوَضِ وَحَدُّهُ نونٌ تَثْبُتُ لَفْظًا لاخَطًّا (وَالنِّدا) أي الصَّلاحِيةُ لِأَنْ يُنادى (وَأَلْ) المعْرفَة .

قوله : فتأمل : إشارة إلى أن حرف الجر لا يشمل الإضافة اللفظية على مذهبه أيضًا ، أو إلى أن المتبادر من حرف الجر ما يكون مذكورًا فلا يشمل الإضافة مطلقًا .

قوله : المنقسم إلخ : وصف موضح وليس مخصصًا لإخراج تنويني الترنم والغالي ؛ لأن تسميتهما تنوينًا مجاز كما قالوا لعدم دخولهما في حد التنوين لثبوتهما خطًّا وتنوين التمكن هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف كرجل وقاض للدلالة على شدة تمكنه في الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وتنوين التنكير هو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير كسيبويه وآية ، وتنوين المقابلة مالحق بما جمع بألف وتاء ؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، وتنوين العوض ما يكون عوضًا عن محذوف جملة كان أو مفردًا أو جزأ كلمة .

قوله : لفظًا : قال ليس ببيان للواقع لا للاحتراز .

قوله : لاخطًّا : أي لا بصورتها و لا بعوضها وهو الألف فخرج نون لنَسْفَعًا وإذا على الصحيح من أنها تكتب ألفًا وكذا المدغمة ؛ لأن المنقوش نقش للمدغمين ، ولقائل أن يقول : فحينئذٍ . يخرج التنوين حالة النصب لكونه مصورًا بألف حينئذ .ويجاب بأن صورة الألف صورة للألف المنقلبة عن التنوين لا التنوين ؛ كالألف المنقلبة عن النون الخفيفة .

قوله : أي الصلاحية لأن ينادى : لما كان الجر والتنوين وأل جوامد غير قابلة للتصرف فيها أبقاها على ظواهرها ، ولما كان النداء والمسند متصرفين حملها على المصدر المبني للمفعول كي يكونا وصفين لذي الخاصة ؛ لأن الأولى بالخاصة أن تكون وصفًا قائمًا بصاحبها وحمل النداء على الصلاحية له ؛ لأن صلاحية النداء أمر ذوقي غير موقوف على معرفة الاسم مع أنه أشمل من النداء بخلاف صلاحية الجر والتنوين وأل فإنها موقوفة على معرفته فيلزم من حملها على الصلاحية الدور ، وأما صلاحية الإسناد - وإن كان أمرًا ذوقيًا - غير موقوف على معرفة الاسم إلّا أنها علامة معقولة خفية لا يدركها المبتدئ فلذا لم يحمل الإسناد على الصلاحية ، وصلاحية النداء وإن كان أمرًا معقولًا إلا أن النداء لكونه بالحرف المحسوس كان الصلاحية له أمرًا ظاهرًا لا يخفى على المبتدئ ، والله أعلم . والضمير في قوله : ينادي ، وقوله : والإسناد إليه إما راجع إلى الشيء المركوز في الأذهان أو إلى الاسم لا بوصف الاسمية بل بملاحظة أنه لفظ أو نحوه كما أنك تشير إلى شبح فتقول : هذا رجل ؛ فإنك لا تلاحظ المشار إليه حين الإشارة بالرَّجُولية بل بالشبحية وإن أرجع إلى الاسم بملاحظة وصف الاسمية لزم اللغو والدور .

وما يقومُ مَقامها كأمْ في لُغَةِ طَيٍّ ، وسَيَأْتي أَنّ ألْ المَوْصُولَةَ تَدْخُلُ على المُضارِع (وَمُسْنَدِ) أيِ الإسنادُ إليه أيْ بِكلٍّ من هذِهِ الأُمُور (لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ) أيْ انْفِصالٌ عَن قَسيمَيْه (حَصَلَ) لِاخْتِصاصِها بِهِ فَلا تدخُلُ عَلى غيرِهِ ، فَقوله : « بِالْجَرِّ » مُتَعَلِّقٌ بِحَصَلَ و « لِلاسْمِ » مُتَعَلِّقٌ بِتَمْيِيزِ مِثالُ ما دَخَلَهُ ذلك « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم »

قوله : وسيأتي إلخ : يعني أن قرينة تخصيص أل بالمعرفة سيأتي .

قوله : وأل : قال ابن هشام : التعبير به أولى من التعبير بالألف واللام ؛ لأنه لا يقال في هل الهاء واللام ، ولا في بل الباء واللام .

قوله : المعرفة : التقييد بالمعرفة لإخراج الموصولة كما أشار إليه بقوله : وسيأتي أن الموصولة إلخ لا لإخراج الزائدة ؛ لأنها - أل المعرفة - صارت زائدة لسبق تعريف مدخولها على دخولها أو غير ذلك ؛ قاله المحشي .

قوله : أي الإسناد إليه : أشار إلى أن مسند مصدر ميمي مبنى للمفعول وصف للمسند إليه لا للمسند ؛ لما تقدم .

قوله : أي بكل من هذه الأمور : أي لا بمجموعها ؛ لأن كل واحد منها خاصة من خواص الاسم .

قوله : أي انفصال : إشارة إلى أن التمييز بمعنى التميز من إطلاق المصدر على الحاصل به ؛ لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل ؛ أفاده الصبان ، وقال المحشي : إشارة إلى أنه مبني للمفعول أي كونه مميزًا .

قوله : فلا تدخل على غيره : هذا التفريع لينسجم قوله : ولا يقدح ذلك إلخ بما قبله أحسن انسجام ؛ لأن مناط القدح في الاختصاص هو الجزء السلبي فيه وما قاله المحشي من أن فائدة التفريع الإشارة إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه ، وإلى أن الاختصاص حقيقي لا إضافي ليس بشيء ؛ لأن التفريع على الشيء إنما يكون بعد تقرره والاختصاص لعدم رد قوادحه بعد لم يتقرر ، نعم التفريع لا يخلو من الإشارة إلى ذلك لا أنه المقصود منه .

فقوله : بالجر المتعلق بحصل إلخ : مفرع على مفاد قوله : أي بكل من هذه الأمور إلخ ؛ لأن مفاده أن تميز الاسم يحصل بهذه الأمور وهذا المفاد المقصود هنا إنما يدل عليه كلام الناظم يتعلق بالجر بحصل ، وللاسم بتمييز ، وأما سائر الأوجه التي أوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين أو أكثر فلا تخلو كلها عن نظر ومخالفة للمقصود يعلم بالتأمل فيها .

قوله : مثال ما دخله ذلك : أي ما تقدم ؛ لأنه كثيرًا ما يشار باسم الإشارة الموضوع للمفرد إلى متعدد بتأويله بما تقدم أو نحوه ولم يقل مثال ذلك ؛ قال المحشي : لئلا يتوهم أن المقصود بالذات بيان المميزات .



و « زيدٌ » و « صهٍ » بمَعنى طَلَب سُكُوتٍ مّا و « مُسلماتٍ » و « حينئذٍ » و « كُلٌّ » و « جَوارٍ » و « يا زيدُ » و « الرَّجُلُ » و « أمْ سَفر » و « أنا قُمْتُ » . ولا يَقْدَحُ في ذلِكَ وُجوُدُ ما ذُكِرَ في غيرِ الاسْم نحو :

أَلَامُ على لَوٍّ وإنْ كنتُ عالِمًا ... بأذنابِ لَوٍّ لَمْ تَفْتنى أوائِلُه

و « إيّاكَ وَاللَّو » و « يا لَيتَنا نُرَدُّ » و « تَسمَعُ بالمُعَيْدِي خيرٌ مِن أنْ تَراهُ » لِجَعْلِ لَو في الأوّلَيْنِ اسْمًا وَحَذْفِ المُنادى في الثّالِث - أي يا قَوْم ، وَحَذْفِ أنْ المُنسَبِكِ مَعَ الفِعلِ بِالمَصدَرِ في الأخير أيْ وسَماعُك خَيْرٌ .

ثم أخَذَ في علامَة الفِعْلِ مُقدِّمًا له على الحَرفِ لِشَرَفِهِ عَليه لِكَوْنِهِ أَحَدَ رُكْنَي الكلامِ دُونَه فقالَ : (بتا) الفاعِلِ سَواءٌ كانَتْ لِمُتَكلِّم أمْ مُخاطَبٍ أمْ مُخاطَبَةٍ نحو

قوله : وأم سفر : قطعة من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ليس من ام برم صيام في ام سفر » حينما سأله رجل حِمْيَري أمن امبرام صيام في امفسر ، والحديث محمول كما قال الشارح على صوم النفل فلا ينافي قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

قوله : وأنا قمت : لم يكتف بقمت ؛ لئلا يتحد مثال مميز الاسم بمميز الفعل .

قوله : في غير الاسم : أي بحسب الظاهر .

قوله : وإياك واللو : قطعة من حديث وهو بتمامه كما رواه مسلم : « إياك واللو ؛ فإن اللو يفتح عمل الشيطان » واللو بتشديد الواو بمعنى قول الشخص : لو كان كذا أو لو فعلت كذا لم يحصل لي كذا .

قوله : لجعل لو في الأولين اسمًا : بدليل تشديدها إشعارًا بنقلها عن المعنى الحرفي وعدم وفائها بمقتضاها من الشرط والجزاء .

قوله : وحذف أن : أي ورفع الفعل ، وحسن حذفها وجودها في أن تراه ، قال الصبان : قال الشُّمُنى : وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسًا على المختار ، ويروى بالنصب على إضمار أن وهو شاذ ، ويروى أن تسمع على الأصل وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر .

قوله : مقدمًا له : أي للفعل لا لعلامته ؛ لأن الملحوظ في التقديم هو الفعل لشرفه ، ولأنه لا علامة للحرف .

قوله : بتا الفاعل : إشارة إلى أنه ليس المراد من قوله : بتا فعلت خصوص التاء المفتوحة ، بل تاء الفاعل مطلقًا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، والإضافة في قوله : بتاء الفاعل بيانية فخرجت التاء في أنت في نحو ما قام إلا أنت ، والمراد بالفاعل من وجد منه الفعل كضربت أو قام به كمت أو نفي عنه كما ضربت لا المعنى الاصطلاحي وهو كما سيأتي المسند إليه فعل إلخ حتى يلزم الدور بأخذ الفاعل في تعريف الفعل ، والفعل في تعريف الفاعل ؛ كذا قيل ، لكن مما لا يخفى أنه ليس المقصود من فالتعاريف الواردة في أمثال هذا الكتاب مما لم يؤلف للمبتدئين إطلاع الطالب على ما لم يعلمه بوجه من الوجوه ؛

(فَعَلْتَ وَ) بِتاءِ التأْنيثِ السّاكِنَةِ نحو (أَتَتْ) و « مَن تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعْمَتْ » والتَّقْيِيدُ بِالسّاكِنَةِ يُخرِجُ المُتحرِّكَة اللاّحِقَة لِلأسْماءِ نحو « ضارِبَة » فإنَّها مُتَحرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ الإعْراب ولا ورُبَّ وثُمَّ (وَيَا) المخَاطَبَة نحو (افْعَلي) وهاتِي وتَعالِي وتَفْعَلِينَ (وَنُونِ) التَّأْكيد مُشَدَّدَة كانَتْ أو مُخَفَّفَة نحو (أَقْبِلَنَّ) ولَيَكُونَن (فِعْلُ يَنْجَلِي) أيْ يَنْكَشِف وبه يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ « بِتا » ولا يَقْدَحُ في ذلِكَ دُخُولُ النُّونِ

بل المقصود منها إفادته زيادة معرفة بها ، وتحصيل ضابط جامع مانع لها ، فالتعريفات الورادة في مثل هذا الكتاب أقرب إلى الضوابط منها إلى التعريفات ؛ وذلك لأن غير المبتدأ لابد وأن يكون على علم إجمالي بالمعرفات من نحو الفعل والفاعل ؛ فإيراد أحدهما في تعريف الآخر لا يوجب الدور حتى يحتاج في دفعه إلى التكلف المذكور ، أو مثله فإن المتبادر من الألفاظ المستعملة في علم هو المعنى المصطلح عليه في ذلك العلم ، وحملها على غيره مجاز لا قرينة عليه في نحو هذا المقام ، ومجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة ؛ فإن المراد لا يدفع الإيراد كما تقرر . وكن على ذكر من هذا في سائر التعاريف الجاري فيها مثل هذا الكلام ؛ فإنه يندفع به معظم الجدل الطويل الوارد حول التعريفات ؛ فإنه مبني على كون التعريفات لمن لم يعلم المعرف بوجه من الوجوه ؛ فإذا لوحظ في التعريفات ما قلناه من كونها لغير المبتدئ وهو عالم بالمعرف معرفة إجمالية ، وعالم بجملة من أحكامه لم يبق لكثير من ذلك الجدل محل ، والله أعلم .

قوله : وتاء التأنيث : أشار بهذا التقدير إلى أن أتت عطف على تاء فعلت بتقدير مضاف أي وتاء أتت لا على فعلت حتى يلزم اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان أو استعمال المشترك في معنييه فإن التاء مشترك لفظي بينهما كذا قيل ؛ لكن لقائل أن يقول : إن التاء مشترك معنوي بينهما موضوع لمعنى يعمهما وهو الظاهر ، وإتيان الشارح التاء في المعطوف لربط الكلام بعضه ببعض .

قوله : من توضأ إلخ : أتى به للتنصيص على أن نعم فعل لا اسم كما قيل ، وهو قطعة من حديث تمامه : « ومن اغتسل فالغسل أفضل » قال الزمخشري : الباء في قوله : فبها متعلق بفعل مضمر أي بهذه الخصلة ، والفعلة يعنى الوضوء ينال الفضل ومثله في النهاية ، قال المناوي وقال غيره : هو كلام يطلق للتجويز والتحسين ؛ أي فأهلًا بتلك الخصلة أو الفعلة المحصلة للواجب ونعمت الخصلة هي فحذف المخصوص بالمدح .

قوله : وياء المخاطبة : أي لا خصوص اللاحقة للأمر كما توهمه العبارة ، ومن ثمة مثل بقوله : وتفعلين .

قوله : هاتي وتعالي : مثل بهما للتنصيص على فعليتهما بدليل لحوقهما الياء ، والرد على من عدهما في أسماء الأفعال .

قوله : ونون التوكيد إلخ : أشار إلى أن المراد بنون أقبلن عموم كونها للتوكيد لا خصوص كونها مشددة .

قوله : فعل ينجلي : فعل مبتدأ سوغ الابتداء به قصد الجنس على ما قال الأشموني ، أو كونه قسيم المعرفة ؛ أي الاسم والحرف على ما قاله المعرب ، أو الإفادة على ما بقوله : الكاتب .

قوله : وبه يتعلق قوله بتا : قال الصبان : إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت : هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة ، أو لكون المعمول جارًّا ومجرورًا



عَلى الاسْمِ في قَوْلِه :

أقائلًا أحضروا الشهودا

لِأنّه ضَرُورَةٌ (سِواهُما) أيْ سِوى الاسْم والفِعلِ (الحَرْفُ) وهو عَلى قِسْمَيْنِ : مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأسماءِ والأفْعالِ (كَهَلْ) ولا يُنافي هذا ما سَيأْتي في بابِ الاشْتِغالِ مِن اخْتِصاصِهِ بالْفِعل ؛ لِأنَّ ذلِكَ حيثُ كانَ في حَيِّزِها فِعْلٌ قالَهُ الرَّضِي (وَ) مُخْتَصٌّ وهو على قِسْمَيْنِ : مُختَصٌّ بِالْأسْماءِ نحو : (في ، وَ) ، مختَصٌّ بِالْأفعالِ نحو (لَمْ) .

والْفِعلُ يَنقَسِمُ إلى ثَلاثَةِ أقْسام : مُضارِعٌ ، وماض ، وأمرٌ . ذَكَرَ المصنفُ عَلاماتِها مُقَدِّمًا المُضارِعَ والماضِيَ عَلى الأمْرِ لِلْاتِّفاقِ عَلى إعْرابِ الْأَوَّلِ وبِناءِ الثّاني والْاخْتِلاف في الثّالِث ، وقَدّمَ الأوَّلَ لِشَرَفِهِ بالْإعْرابِ فقالَ (فِعْلٌ مُضارِعٍ يَلي لَمْ

والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد المذهبين ، وثانيهما : جوازه وهو الأصح .

قوله : أقائلن إلخ : ما قبله :

أريت إن جائت به أملودا ... مرجلًا ويلبس البرودا

ولا ترى مالًا له ممدودا

أريت أصله : أرأيت بمعنى أخبرني ، والأملود بضم الهمزة الناعم ، وأقائلن بمعنى هل أنتم قائلن ، وقوله : الشهودا أي على أن الولد الذي حبلت به من حليلها .

قوله : ضرورة : أي اضطرارًا كما في قولهم الضرورات تبيح المحظورات ، وتقول : اضطر الشاعر إلى كذا ، وقال الناظم فيما سيأتي : والاضطرار كبنات الأوبر ، وسهل هذه الضرورة مشابهة قائل للمضارع لفظًا ومعنى .

قوله : سواهما الحرف : المقصود من هذا الكلام : إفادة أنه ليس للحرف خاصة لفظية أو معنوية يمتاز بها عن قسيميه وإلا فكون الحرف سواهما معلوم من قوله : واسم وفعل ثم حرف الكلم .

قوله : أي سوى الاسم والفعل : أي مطلقًا ؛ ففائدة التفسير : رفع توهم كون المرجع الاسم والفعل المميزين بما ذكر فلا يلزم أن يكون نحو : شتان حرفا ؛ قاله المحشي ، والمراد سواهما من أقسام الكلمة كما هو الظاهر فلا يردان الجملة أيضًا سواهما .

قوله : حيث كان في حيزها فعل : لأنها في الأصل بمعنى قد خاصة بالفعل وبعد نقلها إلى معنى الاستفهام دخلت على الاسم حيث لم يكن في حيزها فعل ؛ لأنها إذا لم تره تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض إلا بمعانقته .

قوله : في حيزها : أي قرب حيزها ؛ لأن حيزها مشغول بها ، والمراد بحيزها : تركيبها ؛ أي التركيب الذي هو فيه قاله الصبان .

قوله : للاتفاق على إعراب الأول إلخ : والمختلف فيه مذبذب بين أمرين : غير مستقر ، والمستقر أشرف من المتردد .

قوله : لشرفه بالإعراب : لأن جنس المعرب بقطع النظر عن كونه في الاسم أو في الفعل لتبين المعاني

كَيَشَمْ) أيْ يَقَعُ بَعدَ لَم فإنَّهُ يُقالُ فيه : « لَمْ يَشَمْ » .

(وَماضِيَ الأَفْعالِ بِالتّا) السّاكِنَةِ (مِزْ) عن قَسيمَيْه ، وكذا بتاءِ الفاعِلِ ، قال في شَرْحِ الكـافِيَة : وعَني بذلِكَ عَلامَةً تَختَصُّ المَوْضوعَ لِلْمُضِيِّ وَلَوْ كانَ مُسْتَقبَلَ المعنى (وَسِمْ بالنُّونِ) المُؤَكِّدَةِ (فِعْلَ الأمْر إنْ أَمْرٌ فُهِمْ) عَمّا يَقْبَلها (وَالأَمْرُ) أي مُفهمُ الأمرِ بِمَعنى طَلَبُ إيجادِ الشَّيءِ (إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ المُؤَكِّدَةِ (مَحَلٌّ فيهِ) فَلَيسَ بِفعلٍ بَلْ (هْوَ اسْمٌ) الفِعلِ (نَحْوُ : صَهْ) بِمَعنى اسْكُتْ (وَحَيَّهَلْ) مُرَكَّبٌ مِن كَلِمَتَيْنِ بِمَعنى أقبِلْ ، وقابِلَ النُّونِ إنْ لَم يُفهِمِ الأَمْرَ فهو فِعْلٌ مُضارع .

(تتمة)

إذا دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلى حَدَث ماض ولَم يَقبَلِ التّاءَ -- كَشَتّانَ - أَو عَلى حَدَثٍ حاضِرٍ أَو مُسْتَقبَلٍ ولَم تَقْبَلْ لَم - كَأَوَّه - فهي اسْمُ فِعلٍ أيْضًا - قالَهُ المصنفُ في عُمْدَتِهِ .

المعتورة عليه أشرف من جنس المبني لعدم تبينها ولم يقل لشرفه بمشابهته الاسم كما قالوا ؛ لأن الشرف بالمشابهة ضعيف ، ولأنه وإن كان يقتضي استحقاق التقديم إلا أن الشرف الذاتي يقتضي الأحقية .

قوله : بالتاء الساكنة : أشار إلى أن اللام للعهد الذكري ولم يحمل التاء على مطلق التاء ؛ لأنه إما باستعمال المشترك في معنييه أو بعموم المشترك ، والأول مختلف فيه والثاني مجاز مخالف للظاهر .

قوله : إن أمر فهم : من قبيل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ .

قوله : والأمر : مبتدأ خبره هو اسم ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكان قول الشارح : فليس بفعل إشارة إلى تقديره ، ولما أتى به صار المجموع من الشرط والجزاء خبرًا ؛ فاحتاج إلى بل الانتقالية كي ينسجم الكلام ، ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سهى عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدمًا فإن لم يقترن ما وقع بعده بالفاء ، ولم يصلح لمباشرة الأداة : كان خبرًا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط وجملة الشرط والجزاء خبرًا والخبر محذوف .. ا هـ . ملخصًا من الصبان بزيادة .

قوله : أي ومفهم الأمر إلخ : أشار إلى أن المراد بالأمر المعنى اللغوي بتقدير مضاف حتى يصح الحكم عليه باسم الفعل وتقييده بأن لم يكن إلخ .

قوله : فليس بفعل : لم يقل فليس بأمر كما هو الظاهر ؛ لأنه مفهوم من مما تقدم ولأن الفعل المنفي هو الذي يحسن مقابلته باسم الفعل .

قوله : فهو فعل مضارع : كونه فعلًا مفهوم من قول الناظم : ونون أقبلن إلخ ، وعدم كونه أمرًا مفهوم من قوله : وسم بالنون ، فبقي احتمال كونه ماضيًا أو مضارعًا ؛ فلذلك بين الشارح أنه مضارع .



هذا باب المعرب والمبني

(وَالاسْمُ مِنْهُ) أيْ بعضُهُ مُتَمَكِّنٌ وهو (مُعْرَبٌ) جارٍ عَلى الأصلِ (و) بَعْضُهُ الآخَرُ غيرُ مُتَمَكِنٍ وَ هو (مَبْنِيٌّ) جارٍ عَلى خِلافِ الأصْلِ ، وإنَّما يُبْنى (لِشَبَهٍ) فيهِ (مِنَ الْحُرُوفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : (مُدْني) أيْ مُقرِّب لَهُ ، واحْتَرَزَ به عَن غَيْرِ الْمُدْني ، وهو ما عارَضَهُ ما يَقْتَضي الإعْراب كأيّ في الاستفهام والشَّرْطِ ؛ فَإنَّها أَشْبَهَتِ الحُرُوفَ في الْمَعْنى لكِنْ عارَضَها لُزُومُها الإضافَة ، ويَكْفي في بناءِ الاسْم شَبَهُهُ بِالحَرفِ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ بِخَلافِ مَنْعِ الصَّرفِ فَلابُدَّ مِنْ شَبَهِهِ بِالفِعلِ مِن وَجْهَيْنِ ،

المعرب والمبني

قوله : أي بعضه : أشار الشارح المحقق بهذا إلى أن من اسم بمعنى بعض مبتدأ كما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ ومعرب خبره لا بالعكس ؛ لأن المقصود تقسيم الاسم إليهما والحكم على الاسم بأن بعضه معرب وبعضه مبني لابيان أن كلًّا منهما قسم من الاسم ؛ ولأن المعرب والمبني لم يعلما بعد وحق المبتدأ أن يكون معلومًا عند السامع .

قوله : متمكن وقوله : غير متمكن : أتى بهما للإشارة إلى تسمية المعرب والمبني بهذين الاسمين ، وإلى وجه جريان المعرب على الأصل والمبني على خلاف الأصل .

قوله : جار على الأصل : أشار بهذا وبقوله : على خلاف الأصل إلى وجه تعليل المصنف للمبني دون المعرب .

قوله : وبعضه الآخر : أشار بهذا إلى أن مبني خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة قبله لا عطف على معرب عطف مفرد على مفرد حتى يلزم كون مجموعها بعضًا من الاسم .

قوله : الآخر : أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وهو مفهوم من السكوت في معرض البيان ؛ لأن المقصود تقسيم الاسم إلى أقسامه فلما قسمه إليهما فقط علم انحصاره فيهما .

قوله : وإنما يبنى : قال الصبان : أي البناء الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في باب الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبني ؛ لأنها مجوزة ، وأشار الشارح بهذا السبك إلى أن تقديم من الحروف على مدنٍ للحصر .

قوله : لشبه فيه : أي في الاسم ؛ أشار به إلى أن المراد بالشبه شبه الاسم بالحرف ؛ لأن مدني الاسم من الحرف هو هذا الشبه لا شبه الحرف بالاسم على أن يكون من الحروف نعتًا لشبه ومن ثمة قال : متعلق بقوله مدني ؛ فإنه لو اقتضى لاقتضى إعراب الحرف إلا أنه لا يقتضيه لعدم الفائدة في إعرابه .



وعلَّلَهُ إبنُ الحاجِبِ في أماليهِ بِأَنَّ الشَّبَهَ الواحِدَ بالْحَرفِ يُبعّدُهُ عَن الاسْمِيَّةِ ويُقَرِّبُهُ مِمَّا لَيسَ بينَهُ وبَيْـنَ الاسْم مُناسَبَةٌ إلّا في الْجِنْسِ الأعَمِّ وهوِ كَوْنُهُ كَلِمَةً ، وشَبَهُ الاسْم بالفِعِلِ وإنْ كانَ نَوْعًا آخر إلّا أنَّه لَيسَ في الْبُعْدِ عَن الاسْم كالْحَرْفِ ، وفُهِمَ مِن حَصْر المُصنف عِلَّةَ البناءِ في شبهِهِ الْحَرْفَ فَقَطْ ، عَدَمُ اعْتِبار غَيْرِهِ ، وسَبَقَهُ إلى ذلِكَ أبوُ الفَتْح وغَيْرُهُ ، وإنْ قيلَ : إنّه لا سَلَفَ لَهُ في ذلك (كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ) بأَنْ

قوله : الجنس الأعم : وهو الكلمة ، والجنس الأخص : ما دل على معنى في نفسه .

قوله : وهو كونه : الضمير عائد على المناسبة لا الجنس ؛ لأن الجنس هو نفس الكلمة وتذكيره باعتبار الخبر ؛ أفاده المحشي ، أو عائد على الجنس مسامحة .

قوله : وشبه الاسم بالفعل : أي من وجه واحد كما يدل عليه ما قبله ، وشبه مبتدأ محذوف الخبر وهو لا يبعده عن الاسمية ولا يخرجه عن الأصل .

وقوله : وإن كان نوعًا آخر : أي وإن كان الفعل نوعًا مغايرًا للاسم وبعيدًا عنه كما أن الحرف كذلك إلا أنه ، أي الفعل ، ليس في البعد ، أي في بعده ، عن الاسم كالحرف ؛ أي كبعد الحرف عن الاسم لمناسبة الفعل الاسم في الجنس الأخص فلا يكفي في تبعيد الاسم عن الاسمية وتقريبه من الفعل شبه واحد من الاسم بالفعل بل لابد فيه من شبهين هذا هو التوجيه الحقيق بالقبول لدى أولي التحقيق ، وما قاله المحشي من أن ما بعد إلا ليس متممًا لما بعد أن الوصلية وجعله متممًا له مبطل لخفائه باطل ؛ لأن ما بعد إلا في أمثال هذا التركيب مستدرك مما بعد إن الوصلية قطعًا يقال : زيد وإن كان عالمًا إلا أنه فاسق ، وعمرو وإن كان شجاعًا إلا أنه بخيل . قال العلامة في شرح الكشاف : إن كل مبتدأ عقب بإن الوصلية يؤتى في خبره بإلا الاستدراكية أو لكن لما في المبتدأ باعتبار تقييده بإن الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه .. اهـ . وهذا لا ينافي ما قررناه من أن الخبر هنا محذوف ؛ وذلك لأن ما قاله العلامة محمول على ما إذا كان الخبر مذكورًا بأن أمكن حمل إلا وما بعدها على الخبرية بأن كان وصفًا للمبتدأ كما في : زيد وإن كان شجاعًا إلا أنه بخيل ، وأما إذا لم يكن وصفًا له كما هنا ؛ وذلك لأن البعد وصف الفعل لا وصف الشبه ؛ ووصفه إنما هو التبعيد فلا يمكن حمله على الخبرية فلابد من القول بحذف الخبر ، وما ادعاه المحشي وتبجح به من أن الخبر المحذوف يبعده وإن نوعا آخر بمعنى مغاير للحرف وأن ما بعد إلا مستدرك من الخبر المحذوف غلط فاحش لما تقدم ، ولأنه لو كان مستدركًا من يبعده لقال : إلا أنه ليس في التبعيد عن الاسمية كشبه الحرف .

قوله : كالشبه الوضعي : هذا وما بعده من قوله : والمعنوي إلخ بيان لمطلق الشبه إن لم تعتبر الأمثلة قيودًا كما سبكه الشارح ، وللشبه المدني إن اعتبرت قيودًا ، وهو مقتضى ظاهر المتن بالنسبة إلى السابق واللآحق والوضع ومتصرفاته هنا بمعنى الصوغ وتعيين اللفظ ؛ لأن المراد



يكوْنَ الاسْمُ مَوْضوُعًا عَلى حَرْف واحِدٍ أوْ حَرْفَيْن - كما هو الأصْلُ في وَضْعِ الحَرْفِ كما (في اسْمَيْ جئْتَنا) وهما : التّاءُ ونا ؛ فإنَّهما اسْمانِ وبُنِيا لِشِبْهِهِما الْحَرْفَ فِيما هُوَ الأصْلُ أنْ يوُضَعَ الحَرْفُ عَلَيه ، ونحو يَدْ ودَمْ أَصْلُهُ ثَلاثَة (وَ) كالشَّبَهِ (الْمَعْنَويِّ) بِأنْ يَكُونَ الاسْمُ مُتَضَمِّنًا مَعنىً مِن مَعاني الحُرُوفِ سَواءٌ وُضِعَ لِذلِكَ المَعنى حَرفٌ أم لا ، فالأوَّلُ كما (في مَتي) فإنَّها اسْمٌ و بُنِيَتْ لِتضَمُّنِها مَعنى إنِ الشَّرْطِيَّة أَوْ هَمْزَةِ الْاستِفهامِ (وَ) الثّاني كما (في هُنا) فإنَّها اسمٌ وبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها مَعنى الْإشارَة الّذي كانَ مِن حَقِّهِ أنْ يوُضَعَ لَهُ حَرفٌ لِأنَّهُ كَالْخِطابِ ، وإنَّما أُعْرِبَ ذانِ وتانِ : لأنّ شَبَهَ الحَرفِ عارَضَهُ ما يَقْتَضِي الْإعْرابَ وهو التَّثْنِيَةُ التي هِيَ مِن خَصائِصِ الأسْماءِ (وَ) كَالشَّبَهِ الْاسْتِعماليِّ بِأنْ يَلْزَمَ طَريقَةً مِن طَرائِقِ الحرُوفِ (كَنِيابَةٍ) لَهُ (عَنِ الْفِعْل) في العَمَلِ (بِلا) حُصُول (تَأَثُّر) فيهِ

بالشبه الوضعي الشبه في كمية الحروف لا بالمعنى الاصطلاحي ؛ لأن الشبه ليس فيه ، ونسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه .

قوله : كما هو الأصل في وضع الحرف : قال الصبان : أراد بالأصل : الغالب ؛ فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسط بينهما ؛ لأن مرادهم بالأصل ملائم الطبع .

قوله : بأن يكون الاسم متضمنًا إلخ : أي زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولًا وبالذات ، ولذا قال متضمنًا ولم يقل موضوعًا ؛ أفاده الصبان .

قوله : من معاني الحروف : أي من المعاني التي من حقها أن توضع لها الحروف وهي النسب الجزئية غير المستقلة بالمفهومية ، وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى ؛ أي كلية ، ولعل وجهه أنه المتبادر من قولك : تضمنت من الاستفهامية الاستفهام ، والشرطية الشرط ، وغير ذلك ؛ قاله الصبان .

قوله : كان من حقه : لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب نسبة مخصوصة بين المخاطِب والمخاطَب .

قوله : وكالشبه الاستعمالي : أشار بهذا إلى أن الشبه النيابي والافتقاري قسمان للشبه الاستعمالي .

قوله : كنيابة له : تقدير له : لدفع ما عسى أن يتوهم من أن المراد نيابة الفعل عن الاسم بأن يراد نيابة صادرة عن الفعل .

قوله : في العمل : حمل النيابة على النيابة في العمل لا في المعنى ؛ لأنه المراد بالنيابة في هذا العلم إذا أطلقت ؛ لأن هذا العلم لا يبحث عن المعنى ، ولأنه لا دخل للنيابة عن الفعل في المعنى في وجه الشبه بالحرف .

بِعامِلٍ كما في أسْماءِ الأفعالِ ، فإنَّها عامِلةٌ غيرُ مَعْمُولَةٍ عَلى الأَرْجَحِ (وَكَافْتِقارٍ) لَهُ إلى الجُمْلَةِ إنْ (أُصِّلا) كما في المَوْصُولاتِ ، بِخِلافِ افتِقارِهِ إلى مُفردٍ كما في سُبْحان أو افتِقارٍ غَيْرِ ما أُصِّلَ وهو العارِضُ ، كَافْتِقارِ الفاعِلِ لِلْفِعلِ ، والنَّكِرَةِ لجُمْلَةِ الصِّفَةِ وأُعْرِبَ

قوله : بعامل : أشار به إلى أن المراد بالتأثر وقوعه معمولًا ؛ لأن تأثير الشيء بالعامل وقوعه معمولًا له وهو مفهوم من نكارة تأثر الواقعة في حيز النفي ؛ لأنه إذا انتفت المعمولية انتفت جميع التأثرات ؛ لأنها مفرعة عن المعمولية وليس المراد به قبول الإعراب حتى يصير مفاد كلام الناظم أن الاسم يبنى لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم ؛ لما فيه من التهافت ؛ ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببًا له يقتضي تقدمه وهذا تناف ، وأتي بعامل نكرة ليفيد العموم ، وهو أيضًا مفهوم من نكارة تأثر ، وزاد لفظ الحصول لينسجم الكلام أحسن انسجام والله أعلم .

واحترز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

قوله : فإنها عاملة غير معمولة : إشارة إلى أن الشبه الاستعمالي هنا مجرد كونها عاملة غير معمولة ، وأن خصوص النيابة عن الفعل غير معتبر فيه وذِكره لبيان الواقع ولبيان جهة العمل وللإشارة إلى أن محل هذا الشبه هو أسماء الأفعال .

قوله : على الأرجح : مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبًا موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة وانظر ما علة البناء على هذين القولين قاله الصبان .

قوله : إلى جملة : قال الصبان : أي أو ما قام مقامها كالوصف في أل الوصلية أو عوض عنها كالتنوين في إذ - اهـ . دنو شيري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم ا هـ .

قوله : أيضًا إلى جملة : أي كما أن الحرف مفتقر في إفادة معناه إلى جملة ؛ لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبهها إلى الأسماء .

قوله : إلى مفرد : أي مع تأصله .

قوله : كسبحان : أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافًا وغير مضاف كقوله :

سبحان عن علقمة الفاجر

أي براءة منه ا هـ . صبان .

قوله : أو افتقار غير متأصل : لما كان قيد التأصل مذكورًا في المتن فما أمكن إخراجه به ينبغي أن يخرج به فمن ثمة قال الشارح أو افتقار غير متأصل ولم يقل أو افتقار إلى الجملة إلا أنه غير متأصل وأخرج افتقار الفاعل للفعل بهذا القيد ولم يخرجه بقيد الجملة .

قوله : كافتقار الفاعل للفعل إلخ : أي أو شبهه ؛ فإن زيدًا من قام زيد مثلًا إنما يفتقر إلى الفعل لكونه فاعلًا لا لذاته ، فلو وقع مبتدأ مثلًا لم يفتقر إليه وكذلك النكرة لو كان افتقارها إلى جملة الصفة أصلية لما انفردت عنها كالموصول .



اللَّذانِ واللَّتانِ لِما تَقَدَّمَ .

(تتمة)

مِن أنْواعِ الشَّبَه ، الشَّبَهُ الإهْماليُّ ذَكَرَهُ في الكافِيَةِ ومَثَّلَ لَهُ في شَرْحِها بِفَواتِحِ السُّوَرِ فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لِشَبَهِها بِالْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ في كَوْنِها لا عامِلَةً ولا مَعمُولَةً .

(وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ) أَخَّرَهُ ؛ ....

قوله : من أنواع الشبه : أي الشبه الاستعمالي .

قوله : الشبه الإهمالي : اعلم أنه اختلف في الاسماء قبل التركيب فذهب الزمخشري إلى أنها معربة ؛ لسلامتها من علة البناء ، قال المولى الجامي وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، وذهب ابن الحاجب والمصنف إلى أنها مبنية إلا أن ابن الحاجب جعل علة البناء عدم التركيب ؛ لأنه أخذ قيد التركيب في تعريف المعرب ، وجعل المصنف علة البناء الشبه الإهمالى ؛ أي شبهها بالحروف المهملة عن العمل في كونها لا عاملة ولا معمولة ، قال المولى الجامي ، وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك : أعربت ؛ فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحًا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه ، وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربًا فلم يقله أحد ؛ ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة ا هـ . فتمثيل المصنف للشبه الإهمالى بفواتح السور باعتبار دخولها في الأسماء قبل التركيب قال الصبان : وهذا مبني على أنه لا محل لها ؛ لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل إما على أنها أسماء للسور مثلًا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لفعل محذوف أي اقرأ ، أوجر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردًا كـ ﴿ صٓ ﴾ أو موازن مفرد كـ ﴿ حمٓ ﴾ موازن قابيل جاز إعرابه لفظًا أو تقديرًا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كـ ﴿ الٓمٓرٓ ﴾ و ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ يتعين فيه الثاني ؛ كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه ا هـ . قوله : ولم يصحبها عامل ممنوع ، وكذا قوله : لا محل لها ، والمسلم عدم العلم بدخول عامل عليها وبأنها لها محل ، وهل يكفي هذا في الشبه الإهمالي لعل المصنف اكتفى به وللإشارة إلى الاكتفاء مثل المصنف للشبه الإهمالي بفواتح السور واقتصر عليها ؛ إظهارًا لما خفي وإعراضًا عما ظهر فلا يرد قول المحشي ، وإن كان لها معان لا يعلمها إلا الله فلا يعلم حالها هل هي معمولة أم لا .

قوله : أخره : لم يقل قدم المبني ؛ لأن المناسب هنا ذكر وجه تأخير المعرب ، ولم يذكر



.... لِأَنَّ المَبْنِيَّ مَحْصُورٌ بِخِلافِهِ لِأَنَّهُ (ما قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ) السّابِقِ ذِكْرُهُ (كَأَرْض وَسُما) بِضَمِّ السِّينِ إِحدى لُغاتِ الاسْمِ ، والْبَواقِي اسم بِضَمِّ الهَمْزةِ وكَسْرِها وسُم بضَمِّ السِّين وكسرها وسِمَى كَرضى ، وَقَد نَظَمْتُها في بَيْتٍ ، وهو :

اسْمٌ بضَمِّ الأوَّلِ وَالكَسْر مَع هَمْزَةٍ وحَذْفِها والْقَصْرِ

(وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيا) اْلأوَّلُ عَلى السُّكُونِ إنْ كانَ صَحيحَ الآخِر وعَلى

وجه تقدم المبني فيما تقدم ؛ لأنه مفهوم من قوله : ما قد سلما إلخ فحقه أن يؤخر إليه .

قوله : لأن المبني محصور : أي محصور الأفراد النوعية لا الشخصية فلا يرد أن الأفراد الشخصية للمنادي واسم لا غير محصورة ؛ أفاده الصبان .

قوله : السابق ذكره : أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود الشبه المدني ؛ أي الذي لم يعارضه معارض ، وقول المحشي والمراد بالذكري ما هو بالتفصيل فلا يرد أن غير المدني أيضًا سبق ذكره ليس بشيء ؛ لأن الإضافة إشارة إلى المعهود في كلام الناظم وهو المدنى .

قوله : بضم السين : لم يحمله على ما هو مقابل للأرض مع أن التقابل يقتضيه ليكون إشارة إلى قسمي المعرب اللفظى والتقديري ، ولئلا يلزم قصر الممدود وإن جاز للضرورة .

قوله : والقصر : أي مع حذف الهمزة فاللغات المذكورة في البيت ستة .

قوله : بنيا : ألفه للتثنية فمضيّ بحذف المضاف أي وفعل مضى إما مجرور إبقاءً للمضاف إليه على جره ، أو مرفوع إنابة له مناب المضاف ، ولا يجوز أن يكون الألف للإطلاق ومضي مجرور لاغير عطفًا على أمر ؛ لأنه يكون مفاد الكلام حينئذ أن الفعل الواحد الموضوع للأمر والماضي مبني .

قوله : على السكون : أي مالم يتصل به ضمير الفاعل كاضربا واضربوا واضربي واضربن ولا نون التوكيد فكمضارعه الذي دخله إحدى الجوازم ولم يذكره لعلمه بالقياس على المضارع الآتي حكمة في هذا الباب ؛ لأنه إذا وافقه في الأصل وهو العاري عما ذكر فالظاهر موافقته إياه في الفرع أيضًا ، ولم يقل على ما يجزم به مضارعه كما قال الموضح والأشموني مع أنه أخصر وأشمل لما يرد عليه من أن أمر الإناث مبني على السكون صحيحًا كاضربن ، أو معتلًا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزومًا لبنائه باتصال نون الإناث وأن الأمر المؤكد بالنون للمفرد المذكر مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد ؛ نعم يرد الأمر المؤكد بالنون على قولنا فكمضارعه إلا أن وروده عليه من جهة وعلى ما يجزم به مضارعه من جهتين ، ويمكن رفعه بالتزام بنائه على الفتح وأما « هات وتعالى » حيث لا مضارع لهما فنادران لاحكم لهما ، هذا وقوله : على السكون أي الظاهر أو المقدر كمَر بزيد ، واضرب الرجل .



حَذْفِ آخِرِه إنْ كانَ مُعتلًّا والثّاني عَلى الفَتْحِ مالَمْ يَتَّصِل به واوُ الجَمْعِ فيُضَمّ أوْ ضمير رَفْع مُتَحَرِّكٍ فيُسْكَن (وَأَعْرَبُوا) عَلى خِلَافِ ٱلأَصْلِ فِعْلًا (مُضَارِعًا) لِشَبَهِهِ بِالاسم في اعْتِوارِ المَعاني المُخْتَلِفَةِ عَلَيه كما قالَ في التَّسهيلِ ولكِنْ لا مُطْلَقًا بَلْ (إنْ عَرِيا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ) فإنْ لَمْ يَعْرَ مِنه بُنِيَ لِمُعارَضَةِ شَبَهِهِ لِلاسْم بِما يَقْتَضي

قوله : والثاني على الفتح : لفظًا أو تقديرًا كرمى ورمت ، وكذا قوله : فيضم كرموا ولم يقل فعلى الضم وفعلى السكون إشارة إلى عروض الضم والسكون وأن الأصل الفتح ؛ فإن الماضي المضموم والساكن مبني على فتحة مقدرة عند الشارح يدل عليه قوله الآتي ، والضم لا يكون في الفعل .

قوله : فعلًا مضارعًا : قال المحشي : لما كان في قول المصنف مضارعًا إيماء لطيف إلى علة قوله : وأعربوا ؛ قدر الشارح قوله : فعلًا ، ليكون فيه إيماء لطيف إلى علة قوله : خلاف الأصل .

قوله : لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني إلخ : قالت البصرية : الفعل المضارع معرب ؛ لمشابهته الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ؛ ولجريانه على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وتعيين مقدار الحروف الأصول والزوائد ، ورد المصنف هذا التعليل في شرح التسهيل كما قال الصبان بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضى ؛ فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد خصصته بالقرب ، وكذا الثالث فإنه يقبل اللام إذا كان جوابًا باللو ، والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل ولو سلم فالماضى قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر ، وغلب غلبًا ، وجلب جلبًا فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها ليست علته حكم الأصل وهو الاسم ، ولا يخفى أن اعتبار المشابهة فيما هو علة حكم الأصل واعتباره وجهًا للشبه والإلحاق أولى من اعتبار غيره ؛ فمن ثمة علل المصنف إعراب المضارع بشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتعين الحرف المشترك لأحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو : لا يضرب ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وليضرب ، ثم اطرد الحكم فيما ليس فيه نحو : يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كاطراد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل زيد الخبز . إلا أن المواضع الملتبسة في الاسم أكثر وفي الفعل المضارع أقل ولهذا ولكون تعين المضارع تبعا لتعين الحرف بخلاف الاسم اعتبر الإعراب أصلًا في الاسم وحمل في المضارع عليه ، وقد يقع الالتباس في الماضي أيضًا نحو : ما صام واعتكف ؛ فإنه يحتمل أن يكون المعنى : ما صام ، وما اعتكف ، وما صام معتكفًا ، وما صام ولكن اعتكف إلا أنه نادر فلا يعتد به .

قوله : من نون توكيد : ولو تقديرًا كقوله : لا تهين الفقير أصله لا تهينين بالنون الخفيفة حذفت ؛ لالتقاء الساكنين .



البِناء ، وهو النُّونُ المُؤَكِّدَةُ الّتي هي مِن خَصائِصِ الأفْعالِ ، و بناؤُهُ عَلى الفَتْحِ لِتَرْكِيبِهِ مَعَه كَتَرْكِيبِ خَمْسَةَ عَشَر نحو « وَاللّه لأضْرِبَنَّ » وخَرَجَ بِالْمُباشِرِ غَيْرُهُ كَأَنْ حالَ بَيْنَهُ وبَينَ الفِعل أَلِفُ الاثْنَيْنِ أوْ واوُ الجَمْعِ أوْ ياءُ المُخاطَبَةِ فإنَّه حينئذٍ يَكُونُ مُعْرَبًا تَقْديرًا . (وَ) إن عَرِيَ (مِنْ نُونِ إناث) فإن لم يَعْرَ منها بُنِيَ لِما تَقَدَّم وبناؤُه على السكونِ حَمْلًا على الماضي المتصل بِها ؛ لِأنَّهما يَسْتَوِيانِ في أصالَةِ السُّكوُنِ وعُرُوضِ الحَرَكَةِ فيهما – كما قالَ في شَرْحِ الكافِيةِ – (كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ وَكُلُّ حَرْف مُسْتَحِقٌّ لِلْبناء) وُجُوبًا ؛ لِعَدَم

قوله : **تركيب خمسة عشر** : في كون الجزء الثاني دالًّا على معنى زائدًا على معنى الجزء الأول متممًا له ، وقول المحشي في كونه غير نسبي ليس بشيء ؛ لأنه لا يختص بالتركيب العددي الذي هو المقصود هنا بل يعمه ، والتركيب المزجي ثم رأيت الشيخ يسن قال : وإنما شبه تركيبه معه بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدي كرب ؛ لأن معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد والفعل مع النون ليس كذلك فهما نظير خمسة عشر ؛ لأن المعنى في التركيبين متعدد اهـ . ملخصًا .

قوله : **فإنه حينئذ يكون معربًا تقديرًا** : مشى في هذا على ما قاله الناظم وابن هشام في التوضيح من أن المضارع المؤكد بالنون غير المباشر معرب تقديرًا ، وإن دخل عليه جازم كإما ترين ، ولا تتبعان بناء على القول بدخول الجازم بعد التأكيد بالنون ، وقال بعضهم : إنه في حال الجزم معرب لفظًا بحذف النون بناء على تقدم الجازم على التأكيد كما هو المشهور بل إنه الحق ؛ لأن النون إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه ، وقال آخرون : إن المضارع المؤكد بالنون مبني مطلقا ؛ أفاده الشيخ يس .

قوله : **وإن عرى إلخ** : زاده ؛ لجودة السبك ، ولبعد المعطوف عليه باعتبار الشرح .

قوله : **لأنهما يستويان إلخ** : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ، ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه .

قوله : **كيرعن** : مضارع راع بمعنى أفزع ؛ فإنه كما في القاموس يستعمل لازمًا ومتعديا لا مضارع ورع ؛ فإنه لا يستعمل إلا لازمًا .

قوله : **وجوبًا** : أشار به إلى أن المراد بالاستحقاق الاستحقاق الكامل ؛ وهو ما يكون على سبيل الوجوب كما في قوله في باب الحال : لكن ليس مستحقًّا ؛ لأن المطلق يتصرف إلى الكامل فلا يرد أنه لا يلزم من الاستحقاق الحصول بالفعل وآثره على أن يقول مبني ؛ لإفادته أن البناء أصل فيه بخلاف مبني .



احتياجِهِ إلى الإعرابِ ؛ إذِ المَعاني المُفتقرة إليه لا تعتورُه ونحو :

[لَيْتَ شِعري مُسافِرُ بنُ أبي عَمْرٍو] وَلَيْتَ يَقُولُها المحْزُونَ

على تجرُّدها مِن معنى الحرفية وَجَذْبِها إلى مَعنى الاسمية بدَليلِ عَدَم وفائِها لِمُقتَضاها (وَٱلْأَصْلُ في ٱلْمَبْنِيِّ) اسمًا كان أو فِعلًا أو حرفًا (أَنْ يُسَكَّنا) ؛ لِخِفَّةِ السُّكونِ وثِقلِ المَبنيّ (وَمِنْهُ) أي ومِنَ المَبنيِّ (ذُو فَتْحٍ وَ) منه (ذوُ كَسْر وَ) منه ذو (ضَمٍّ) وذلك لِسَبَب :

قوله : إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره : لأن المعاني المفتقرة إليه هي المعاني التركيبية ، وأما المعاني الأفرادية كالتبعيض والابتداء والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالإعراب ؛ أفاده الصبان .

قوله : وليت يقولها المحزون : قال السيالكوتي في الرضي في بحث العلم إذا جعلت الكلمة المبنية اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فالأكثر الحكاية كقولك : من الاستفهامية حالها كذا ، وقد يجيء معربًا نحو ليت يرفع وينصب ، فإن أولته باللفظ فهو منصرف مطلقًا ، وإن أولته بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثيًا ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه ، وإن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثيًا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعًا اهـ . أي للتأنيث والعلمية الحقيقية على ما ذهب إليه التفتازاني من أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعًا لوضعها لمعانيها أو الحكمية على ما قاله السيد - قدس سره - من أن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها إلا أنها محضرة بأنفسها .

قوله : وجذبها : إما بإرادة هذا اللفظ ، أو بجعلها اسمًا للجملة المصدرة بليت ؛ كإياك واللو .

قوله : اسما كان أو فعلًا أو حرفًا : أشار به إلى أن اللام في المبني للاستغراق لا للعهد المشار به إلى الحرف .

قوله : وثقل المبني : للزومه حالة واحدة ؛ لأنه خلاف ما تعوده اللسان من أجل كون المعرب غالبًا من النطق بالكلمة على عدة أوجه .

قوله : أي ومن المبني : لما كانت أمثلة الناظم كلُّها للاسم المبني أمكن أن يتوهم أن الضمير المجرور للاسم المبني فدفعه بقوله : أي ومن المبني وزاد منه في الموضعين ؛ لأن جزالة التقسيم المقصود هنا يقتضيه ، ولئلا يتوهم أن المراد أن من المبني ما يبنى على الحركات الثلاث على اختلاف اللغات .

وقوله : وذلك لسبب : قال الأشموني : (تنبيه) ما يبنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني ، وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت حركته كذا ؟ وما بني من الأفعال والحروف على السكون لا يسئل عنه ، وما بني منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا؟ .



فَذُو الفتح (كَأَيْنَ) وضربَ وَ واو العَطفِ ، فالأَوّلُ حُرِّكَ ؛ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ وكانتْ فَتحَةً لِلخِفَّة ، والثاني لِمُشابَهَتِه المضارع في وُقوُعِهِ صِفَةً وصلةً وحالًا وخَبَرًا ، تقول : « رَجلٌ رَكِبَ جاءَنى » « هذا الّذي رَكِبَ » « مَرَرْتُ بزيدٍ وقد رَكِبَ » « زيد رَكِبَ » كما تقول : « رجلٌ يرْكَبُ » إلخ ، وكانتْ فَتحةً ؛ لِما تَقَدَّم والثالث لِضَرُورَةِ الابتداءِ بالسّاكن إذ لا يُبتَدأُ بالسّاكِنِ إمّا تَعَذُّرًا مُطلَقًا كما قال الجُمهُورُ أوْ تعسُّرًا في غير الأَلِفْ كما اختارَهُ السَّيدُ الجُرجاني وشيخُنا العَلاّمَةُ الكافِيجي ، وكانتْ فَتحةً لاسْتِثقالِ الضَّمة والكسرة عَلى الواو . وذُو الكسر نحو (أمْسِ) وجيرِ وإنّما كُسِرَ على أصلِ الْتِقاءِ السّاكنَيْنِ ، وذوُ الضَّمِّ نحو (حَيْثُ) وإنما ضُمَّ تَشبيهًا لَها بِقَبْلُ وبَعدُ وقد تُفتَحُ للخِفَّةِ وتُكسَرُ ، على أصلِ التِقاءِ السّاكِنَيْنِ ، ويُقال « حوث » مُثَلَّثُ الثّاءِ أيْضًا (وَ) مِثالُ (اَلسّاكِنُ كَمْ) واضربْ وأجَلْ وقد عُلم مما مثَّلتُ به أنّ البناءَ على الفتحِ والسُّكوُنِ يكونُ في الثلاثة ، وعلى

قوله : لضرورة الابتداء بالساكن : أي لاضطرار الابتداء بالساكن من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ كقولهم لضرورة الشعر ، والمفعول محذوف للعلم به .

قوله : لاستثقال الضمة إلخ : لم يقل للخفة ؛ لأن العلة هنا دفع الثقل لا مجرد الخفة كما في ما سبق .

قوله : وإنما كسرا : أي حركا وكانت الحركة كسرة ، وقوله : على أصل التقاء الساكنين إشارة إلى علة كل من التحريك والكسرة .

قوله : تشبيها له بقبل وبعد : من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها ، فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة .

قوله : ومثال الساكن كم : كان الأوفق بما تقدم أن يقول : والساكن نحوكم إلا أنه لما كان المقصود التمثيل كان من حق ما يشعر به التقديم وأما أمس وحيث فلما كانا معطوفين على أين كان من حق المشعر بالتمثيل الاتصال بهما كالمعطوف عليه .

قوله : يكونان في الثلاثة إلخ : أي في مجموع الثلاثة لا في كل واحد منها ؛ فإنه لما مثل الناظم للأقسام الأربعة بالاسم ، ومثل الشارح للمفتوح والساكن بالفعل والحرف أيضًا علم من تمثيله هذا أن الفتح والسكون يعمان الثلاثة ويكونان في مجموعها . ولما لم يمثل الشارح للمكسور والمضموم بالفعل علم منه أنهما لا يوجدان فيه ؛ إذ لو وجدا فيه لمثل لهما منه أيضًا فلا يرد أن الصواب أن يقول مثلنا ؛ لأنه إنما يرد إن أريد بالثلاثة كل منها ولا أن الصواب أن يقول مما مثلت به ولم أمثل به ؛ لأن المراد مما مثلت ما اقتصرت على التمثيل به .



الكسرِ والضَّم لا يكونُ في الفِعل . نَعم مثّل شارِحُ الهادي لِلْفعلِ المبنيِّ على الكسرِ بنحو « ش » والمَبنيِّ عَلى الضَّمِّ بنحو « ردُّ » ، وفيه نظر .

هذا ، واعْلَم أن الإعرابَ - كما قالَ في التَّسهيل - ماجيءَ بِهِ لِبَيانِ مُقتَضى العامل من حركةٍ أو سكونٍ أو حرف أو حذفٍ ، وأنواعه أربعة : رفعٌ ونصب وجر وجزم . فمنها مشتركٌ بينَ الاسم والفعلِ ومنها مختصٌّ بِأَحَدِهما ، وقد أشارَ إلى ذلك بقوله : (وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرابًا لاِسْمٍ) نحو « إنّ زيدًا قائمٌ » (وَفِعْلٍ) مضارع (نَحْوُ) يقوم و (لَنْ أهابا) .

(وَالْاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ) في هذهِ العِبارةِ قَلْبٌ أيْ والجرُّ قَد خُصِّصَ بالاسم

قوله : لا يكون في الفعل : لم يقل يكون أي كل منهما في الاسم والحرف لعدم تمثيله لذي الضم بالحرف أيضًا ، وقد مثلوا له بمنذ ، ولعل وجه عدم تمثيل الشارح به تردده فيه لما اختلف فيه هل هو فرع لمذ ومبني على السكون تقديرًا أو أصل ومبني على الضم تحقيقًا ، ولما كان نفسها مترددًا فيها كان حكمها أيضًا مترددًا فيه ؛ فلذا لم يتعرض له أيضًا .

قوله : وفيه نظر : لأن نحوشِ مبني على الحذف ، والكسرة كسرة بنية لاكسرة بناء ، ونحو رد مبني على سكون مقدر وضمته للاتباع لا للبناء .

قوله : هذا : هو من فصل الخطاب مثل : أما بعد يؤتى به للدلالة على الانتقال من أسلوب إلى آخر كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ في الكليات وقولهم : هذا في انتهاء الكلام هو فاعل فعل محذوف أي مضى هذا ، ومفعوله أي خذ هذا أو مبتدأ حذف خبره ؛ أي هذا كما ذكره اهـ . والأولى بكونه فصل خطاب أن يقدر انقضى هذا .

قوله : مقتضى العامل : بصيغة اسم المفعول وهي المعاني المعتورة ، قال المحشي : هذا التعريف لا يشمل الإعراب التقديري وإلا لزم الدور ، وأقول اختصاص هذا التعريف بالإعراب اللفظي معلوم من قوله : ماجيء به ؛ لأن الإعراب التقديري لم يؤت به وإنما يقدر تقديرًا .

قوله : من حركة إلخ : بيان لما .

قوله : في هذه العبارة قلب : اعلم أن الأصل في الباء بعد مادة الخصوص أن تدخل على المقصور عليه وهو عربي كثير جيد إلا أن الأكثر والأعرب دخولها على المقصور قال السيد على تضمين الخصوص معنى التمييز ، أو على جعله مجازًا عنه ؛ لأن التمييز لازم له ، ورده السيلكوتي بأنه تكلف . وأختار أن التخصيص باق على معناه ، لكن الباء ليست صلة له بل هي باء السببية أو الآلة ؛ فيكون مدخول الباء مختصًّا ليصير سببًا . وآلة لتخصيص الشيء الأول . وذهب الشارح إلى أنه على القلب وهو مردود بأن قائل هذا خاص بهذا لم يقصد بالباء إلا الصلة دون السببية سواء كانت داخلة على المقصور أو على المقصور عليه ، وهو أولى من التضمين لأنه عليه

فلا يكونُ إعرابًا للفعلِ ؛ لامتناع دُخُولِ عامِلِهِ عَلَيه ، وهذا تَبيينٌ لِأَيٍّ - أي لجواب هذا السؤال - أَنواعِ الإعرابِ خاصٌّ بالاسم فلا يكونُ مع ذِكْره في أوّل الكتابِ ، المقصُودُ به بيان تعريف الاسم تكرارًا (كَما قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِما) فلا يُجزَمُ الاسمُ ؛ لامتناع دُخُول عامِلِهِ عليه (فَارْفَعْ بضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا) أَيْ بفتحٍ (وَجُرَّ كَسْرًا) أيْ بِكسرٍ (كَذِكْرِ اللّه عَبْدَهُ يَسُرُّ) مثالٌ لِما ذُكِر (وَ اجْزِمْ بَتسكِينٍ) نحو لَم يضرب (وَغَيْرُ ما ذُكِرَ ينوب) عنه (نَحْوُ جا أَخُو بَنِى نَمِرْ) .

وقد شَرَعَ في تَبيينِ مَواضِعِ النِّيابَةِ بقولِهِ : (وَارْفَعْ بِواو وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ وَاجْرُرْ بِياءٍ ما مِنَ الأَسْماء أَصِفْ) أيْ أَذكُرُ (مِنْ ذاكَ) أيْ مِن الأَسْماءِ المَوْصُوفَةِ (ذُو) وقَدَّمَهُ لِلُزُومِهِ هذا الإعراب ولكِنْ إنَّما يُعرَبُ بِهِ (إنْ صُحْبَةً أبانا) أيْ أظْهَرَ واحْتَرَزَ بِهذا القيد عن ذوُ بِمَعنى الّذي وقيَّده في الكافية والعُمْدَةِ بكونِهِ مُعرَبًا (وَ) مِن

يبقى الخصوص بلا متعلق فيحتاج في تقديره إلى تكلف كأن يقال هنا ، والاسم قد خصص به الجر ممتازًا بالجر ، إلا أن الأصح أن القلب لا يقع في كلام البلغاء إلا لنكتة وانظر ما هي النكتة هنا ، ولعل المختار عند الشارح ما ذهب إليه السكاكى : من أن القلب لا يحتاج إلى نكتة .

قوله : كما قد خصص إلخ : الكاف قد تأتي لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا قاله الصبان .

قوله : فارفع بضم : الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ؛ ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي عبارة عن الحركة والحرف والحذف كما في التسهيل لا معنوي عبارة عن تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل ؛ أفاده الصبان .

قوله : بفتح وجُرَّ كَسْرًا : أشار إلى أن فتحًا وكسرًا منصوبان بنزع الخافض ؛ ليتوافقا مع قوله : بضم ، وقوله : بتسكين ؛ فإن النصب بنزع الخافض وإن كان على الراجح سماعيًّا إلا أنه شائع في كلام المصنفين ، وقال الصبان : لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيًّا على هذا القول إذا لم يصرح با لخافض في نظير المنصوب بحذفه .

قوله : أي أذكر : قال المحشي : يعني أن المراد بالوصف بيان نفس الذات لا بيان حالها وحكمها .

قوله : أي من الأسماء الموصوفة : دفع بهذا التفسير ما قد يتوهم من أن ذاك لكونه للبعيد إشارة إلى المرفوع بالضم والمنصوب بالفتح والمجرور بالكسر ، والصارف له عن هذا : كون المقام مقام الإعراب بالنيابة والمثال ولعل الناظم أتى به إشارةً إلى كمال بعد هذه الأسماء عن الأصل .

قوله : وقدمه للزومه : الضميران راجعان إلى ذو بمعني صاحب ، والضمير في قوله : إنما يعرب : راجع إلى ذو مطلقًا على طريق الاستخدام فلا تنافي بين هذا اللزوم وقوله : إن صحبة أبانا .

قوله : بكونه معربًا : وهو معلوم من عدم وجود مقتضى البناء فيها لا من هذا الإعراب الخاص حتى يلزم توقفه عليه فيلزم الدور .

الأسماءِ (الْفَمُ) وفيه لُغات تثليث الفاء مع تَخفيفِ الميم مَنقوصًا أو مَقصُورًا ومَعَ تَشديدِهِ وإتْباعِها الميم في الحَرَكاتِ كما فَعَلَ بَعيْنَيْ « امرؤ » و « ابنم » وإنَّما يُعرَبُ بِهذا الإعراب (حَيْثُ الْميمُ مِنْهُ بانا) أيْ ذَهَبَ بِخلافِ ما إذا لَم يَذهَب ، فإنَّه يُعرَبُ بالحَرَكاتِ عَليه (أبٌ أخٌ حَمٌ كَذاكَ) أيْ كما تَقَدَّمَ مِن ذي والفَم في الإعراب بِما ذُكِر وقيّد في التسهيل الْحَم - وهو قريبُ الزَّوْج بكَوْنه غير مُماثِلٍ قرؤًا وقرًا وخَطَأً فإنّه إنْ ماثَل ذلك أُعربَ بالحرَكاتِ وإنْ أُضيفَ وفيه أَنّ الأبَ والأَخَ قَد

قوله : وفيه لغات : أي عشرة نقصه وقصره وتضعيفه بمثلث الفاء فيهن والعاشرة إتباع فائه لميمه منقوصًا ، قال الصبان : وهي أضعفها ، وقال الأشموني : فصحاهن فتح فائه منقوصًا .

قوله : والفم : المراد لفظ فم كما هو مقتضى سياق المتن والشرح وأل زائدة للضرورة كما في بنات الأوبر ؛ لأن أل لا تدخل على الكلمة المراد منها لفظها ؛ لكونها علمًا لنفسها حقيقة أو حكمًا كما مر وليس المراد منه العضو المخصوص على تقدير مضاف أي دال الفم ؛ لأنه يأباه التقييد بقوله : حيث الميم منه بأن ؛ فإن الدال يعم ما معه الميم وما ليس معه الميم والتقييد إنما هو لذي الميم ، نعم التقييد يعين أن المراد منه ذو الميم إلا أنه يعود حينئذ المحذور الآتي الذي من أجل الفرار منه حمل الفم على العضو المخصوص .

قوله : حيث الميم منه بانا : قال الصبان : استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش أو في المكان الاعتباري وهو التركيب .

قوله : بانا : أي وعاد الواو ؛ لأن الميم عوض عنه ، ومن المعلوم أنه إذا ذهب العوض يعود المعوض عنه فلا يرد ما قيل أنه إذا ذهب الميم بقيت الفاء وحدها وهي لا تعرب أصلًا والمعرب هو فوك ؛ ففي عبارته حكم على مالم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم .

قوله : أي ذهب : تفسير للمراد وإلا فبان بمعنى انفصل وأشار به إلى أن المراد به مطلق المفارقة لا الانفصال ؛ لأنه يوهم كون المنفصل جزءًا من المنفصل عنه فيوهم الكلام أن الأصل فم بالميم .

قوله : أي كما تقدم : أشار به إلى أن ذاك إشارة إلى متعدد بتأويله بما تقدم ؛ لأنه لا وجه لتخصيص أحدهما بالتشبيه .

قوله : في الإعراب : إشارة إلى أن وجه الشبه هو الإعراب فقط لا مع التقييد ولم يقل في كونها من الأسماء ؛ لأن المقصود بيان الإعراب فجعله وجه الشبه ألصق بالمقصود .

قوله : وقيد في التسهيل الحم إلخ : المراد بالحم : المعنى ، فمن أجل ذلك أدخل عليه أل وذلك كي يصح الحكم عليه بقوله : وهو قريب الزوج ، وضمير بكونه إليه مرادًا منه اللفظ على الاستخدام لكن لا على ملاحظته بخصوص هذه اللغة بل بملاحظته بعموم هذا الاسم على أي لغة كان ، كي يصح التقييد بهذا القيد ، ويحتمل أن يكون على تقدير مضاف ؛ أي دال الحم ، وضمير بكونه عائد إلى المضاف المقدر ، والله أعلم .

قوله : وهو قريب الزوج : فهو حم للزوجة ومن ثمة أضافه النحاة في هذا المقام إليها فقالوا : وحموها وقد يطلق على أقارب الزوجة .



يُشدَّد آخِرُهُما (وَهَنُ) كَذاكَ ، وهو كناية عن أسْماءِ الأجْناسِ وقيل ما يُستقبحُ ذِكْرُه وقيل الفرج خاصَّة . قالَ في التسهيل : قد يُشدَّد نونُه . (وَالنَّقْصُ في هذا الأخيرِ) وهو هن بِأَنْ يكونَ مُعْرَبًا بالحَرَكاتِ عَلى النُّون (أحْسَنُ) مِن الإتمام . قال عَلَيه الصَّلاة والسَّلام : « من تعزّي بِعَزاءِ الجاهِلِيَّةِ فَأعِضُّوهُ بِهَن أَبِيهِ وَلاَ تَكنُو » (وَ) النَّقْصُ (في أبٍ وَتالِيَيْهِ) وهما أخٌ وحَمٌ (يَنْدُرُ) أيْ يَقِلُّ ، كقولِهِ :

بِأَبِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ في الْكَرَم ومَنْ يُشابِه أَبَهُ فَما ظَلَمَ

(وَقَصْرُها) أيْ أب وأخ وحم بأنْ يكونَ آخِرُهُ بِالأَلِفِ مُطلَقًا (مِنْ نَقْصِهِنَّ

قوله : كناية عن أسماء الأجناس : كما أن فلان كناية عن الأعلام قال الصبان : كان ينبغي حذف أسماء ؛ لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها ، قال الجوهري : الهن كناية ومعناه شيء تقول : هذا هنك أي شيئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بكناية أي بدلًا عن أسماء الأجناس فصح كلام الشارح ، وقال يس : قال الدنوشري : أي عن مسمى أسماء الأجناس .

قوله : وقيل عما يستقبح ذكره : لما كان أحوج الأجناس إلى الكناية ما يستقبح ذكره غلب استعماله فيه فظن البعض اختصاصه به ولما كان الفرج أقبح ما يستقبح ذكره غلب استعماله منها فيه فظن اختصاصه به .

قوله : وهو هن : يعني أن المراد الفرد الأخير لا القسم الأخير وهو غير المقيد وهو الأربعة الأخيرة .

قوله : من تعزى إلخ : الحديث رواه الإمام أحمد وابن حبان والنسائي والطبراني عن أبي بن كعب ، ورمز الشارح في الجامع الصغير لصحته إلا أنه أورده بلفظ : « إذا رأيتم الرجل يتعزى : إلخ » وقال الهيثمي : رجاله ثقات فقول المحشي لا ندري أهو من النبي ﷺ أم افتراء عليه ناشئ عن عدم البحث والتتبع كما هو دأبه ومعنى تعزى انتسب وانتمى وعزاء الجاهلية هو أن يقول : يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل .

قوله : فأعضوه : أي استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده ولا تكنوا كلا تدعوا دفع لما يتوهم من الكناية في الحديث ؛ لأن الكناية لعدم مواجهة المخاطب باللفظ المستقبح تعظيمًا له وهو ليس بأهل للتعظيم .

قوله : أي يقل : فسر يندر بيقل لقوله : أشهر .

قوله : ومن يشابه أبه فما ظلم : أي ما حصل منه ظلم في المشابهة ؛ لأنه لم يشابه أجنبيًا فالفعل منزل منزلة اللازم ، أو ما ظلم أحدًا في الصفة المشابهة فيها ؛ لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف إيذانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه قاله الصبان .

قوله : أي أب وأخ وحم : أي لا الأسماء الموصوفة .



أشْهَرُ) كقولِه :

إنَّ أَبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

(وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ) المُتَقَدِّم في الاسماءِ المذكُورَة (أنْ يُضْفنَ) وإلّا فتُعرَب بِالحرَكاتِ الظاهِرَةِ نحو ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ و ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾ و ﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ﴾ وأنْ تكونَ الإضافَةُ (لا لِلْياءِ) أيْ لا لِياءِ المتكلِّم وإلّا فتُعرَب بَحرَكات مُقَدَّرَةً نحو ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ ﴾ ﴿ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾ وأنْ تكونَ مُكَبَّرَةً وإلّا فتعُرَب بِحرَكاتٍ ظاهِرَةٍ وأنْ تكونَ مُفْرَدَةً وإلّا فتُعْرَب في حالِ التّثنِية والجَمْع إعرابَهُما (كَجا أخوُ أبيكَ ذا اعْتِلا) فأخو مُفردٌ مُكبَّرٌ مُضافٌ إلى أبيك وأبي مُفردٌ

قوله : إن أباها إلخ : الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة .

وقوله : غايتاها : على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير إلى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة ، والمراد بالغايتين : المبدأ والمنتهى كما قيل : أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب ، وقيل : الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية قاله الصبان .

قوله : المتقدم في الاسماء المذكورة : أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ، ويكفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف ؛ أفاده الصبان .

قوله : وإلا فتعرب إلخ : أشار بهذا إلى أن الشرط منصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل وهو ما عدا ذو والفم بلا ميم ؛ لأنهما ملازمان للإضافة فلا معنى لصرفه إليهما فقوله : في الأسماء المذكورة متعلق بالمتقدم لا بالمتن .

قوله : إن له أبا : قدم مثال النصب ؛ لأنه مثال للأب المقدم على الأخ .

قوله : لا لليا : معطوف على متعلق يضفن المحذوف ؛ أي يضفن لأي اسم لا لليا .

قوله : أي لا لياء المتكلم : أشار إلى أن المراد بالياء ياء المتكلم بقرينة قوله : يضفن ؛ لأن الإضافة لا تكون إلا إليها فإن ياء المخاطبة خاصة بالفعل .

قوله : إني لا أملك إلخ : الظاهر أن أخي منصوب معطوف على نفسي وترك مثال الجر إما لأنه يحتمل أن يكون أخي معطوفًا على الياء بناء على عدم وجوب إعادة الجار لدى العطف على الضمير المجرور كما هو مذهب الناظم فتكون الآية مثالًا لكل من النصب والجر ، وإما لأن كون الإعراب تقديريًّا لايظهر في حالة الجر .

قوله : وأن تكون مكبرة : استغنى الناظم عن التصريح بهذا الشرط والذي بعده بذكرها كذلك .



مُكَبَّرٌ مُضافٌ إلى الكافِ وذا مُضافَةٌ إلى اعْتِلا ، وقد حَوى هذا المِثال كَوْن المُضافِ إلَيهِ ظاهِرًا ومُضمَرًا ومَعرِفَةً ونَكِرَةً (بِالْأَلِفِ ارْفَع الْمُثَنَّى) وهو - كما يُؤخَذُ مِنَ التَّسهيل - الاسم الْدّالّ على شَيئَيْنِ مُتَّفِقَي اللَّفظ بِزِيادَةِ أَلِف أوْ ياءٍ ونونٍ مَكسُورَة في آخِرِهِ نحو « قالَ رجُلان » فخَرَجَ نحو زيدٌ والقَمَرانِ وكِلا وكِلْتا واثنانِ واثنَتانِ لِعَدَم دِلالَةِ الأوَّل عَلى شَيئَيْنِ ، واتِّفاقِ لفظ مَدلُولَيْ الثاني ، والزِّيادة في الباقي . (وَ) ارفع بها أيضًا (كِلا) وهو اسمٌ مُفرَدٌ عِندَ البصريِّيَن يُطلَقُ عَلى

قوله : وذا مضاف : لم يقل مفرد مكبر للزومه لهما على الصحيح .

قوله : الدال على شيئين : أي بأي أنواع الدلالة كما هو المتبادر من الإطلاق ومن ثمة لم يقل الموضوع لشيئين فدخل كلا وكلتا وإن كانا موضوعين للشمول ، واثنان واثنتان وإن كانا موضوعين للمرتبة الثانية من العدد .

قوله : متفقي اللفظ : لم يقل والمعنى بجواز تثنية المشترك مرادًا به معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند الناظم عند أمن اللبس بتثنيته مرادًا به فردان لأحد معنييه نحو عندي عينان مفقودة وموردة ، ويجوز تثنية اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه واللفظ في حقيقته ومجازه ؛ فإن قلنا به جاز وإلا فلا ، ؛ أفاده الصبان .

قوله : فخرج نحو زيد : وكذا شفع وزوج بمعناه ؛ لأنهما مقابلان للفرد وهو أعم من الاثنين وإلا عم يصدق على الأخص ولا دلالة له عليه وبقي زوج بمعنى الشيئين المقترنين شكلين أو نقيضين فيخرج بقيد الزيادة ولم يذكره ؛ لعلمه بالطريق الأولى .

قوله : والقمران : ومثله العمرين في حديث : « اللهم أعز الإسلام بأحبب العمرين إليك » يعني عمر بن الخطاب وأبو جهل عمرو بن هشام إلا أنه كما في كشف الخفا نقلًا عن السيوطي وغيره ليس له أصل بهذا اللفظ وأما معناه فثابت والأولى أن يقال : إن نحو القمرين داخل في المثنى بأن يراد باتفاق اللفظ : الاتفاق حقيقة أو ادعاء وههنا متفقان ادعاء ، ويؤيده تسمية مثل هذا الاسم بالمثنى على سبيل التغليب ؛ أي كونه مثنى ، وكونه على سبيل التغليب ؛ وإذا لم ندخله في المثنى فلابد أن ندخله في الملحق به وهو بعيد ؛ لأن الذي يجمع الملحقات أنها لا واحد لها من لفظها وهذا له واحد ..

(فائدة) في « الهمع » منع المازني تثنية العلم المعدول نحو : عمر وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال : تقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان : ولا أعلم أحدًا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فإذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى .

قوله : والزيادة في الباقي : واعلم أن الباقي يدل على كل منها على شيئين سواء كانا متفقي اللفظ كقولك : كلا الرجلين ورجلان اثنان ، أم لا كقولك : زيد وعمر كلاهما ، وكأن يطلق اثنان على زيد وعمر مثلًا وكذا زوج وأخرجها كلها بقيد الزيادة ؛ لئلا تتبعض وإذا لوحظ قيد الحيثية ملحوظ في قوله : متفقي اللفظ خرجت كلها به .

قوله : وارفع بها أيضًا : أشار بهذا التقدير إلى أن كلا معطوف على المثنى لا أنه مبتدأ وكلتا



اثنيْنِ مُذكَّرَيْنِ ، وإنَّما يُرفَعُ بها (إذا بِمُضْمَرٍ) حال كَونِهِ (مُضافًا) لَهَ (وُصِلا) نحو « جاءَني الرَّجُلانِ كِلاهُما » ، وإنْ لَم يُضَف إلى مُضْمَرٍ بَل إلى الظاهِرِ فهو كالمقصُورِ في تقدير إعرابِهِ على آخِرِهِ وهو الألِف نحو « « جاءَني كلا الرجُلَيْنِ » .

(كِلْتا) التي تُطلَق على اثنين مؤَنَّثين (كَذاكَ) أيْ مثل كِلا في رفعها بالألِفِ إذا أُضيفتْ إلى مُضَمرٍ نحو « جاءَتْني المرْأَتانِ كِلتاهُما » وفي تقدير إعرابِها عَلى آخِرِها إنْ لَم تُضَف إلَيه نحو ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ .

وأما (اثْنانِ وَاثْنَتانِ) بالمثلثة فهما (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) بالمُوَحَّدَة فيهما يعني كالمُثنّى الحقيقي في الحكم (يَجْرِيانِ) بِلا شَرطٍ سواءٌ أُفردا نحو ﴿ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ﴾ أم رُكِّبا نحو ﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ أم أُضيفا نحو اثناك واثناكم ، وكاثنَتيْنِ ثنتان في لُغَةِ بني تميم

معطوف عليه بحذف العاطف وكذلك خبر فإنه مع مخالفته الظاهر لا يصح ؛ لأنه يفيد إطلاق كلتا في إعرابها بهذا الإعراب .

قوله : مضافًا : قال الحضري : حال مؤكدة ؛ لأن وصل كلا بالضمير لا يكون إلا على سبيل الإضافة وقال الصبان حال مؤسسة احترازًا عما إذا اتصل بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمروهما كلا الرجلين ؛ لأن الاتصال يشمل القبلي والبعدي . وأقول هو حال لازمة مبنية ؛ لأن الوصل لا يكون إلا على سبيل الإضافة لا مؤكدة فإنه لا تأكيد بها ، ولا مؤسسة ؛ لأنه لا يفهم من وصل كلا بالضمير إلا أن يليها الضمير .

قوله : مضافًا له : أشار إلى أن متعلق مضافًا محذوف لدلالة الكلام عليه .

قوله : كالمقصور : وليس بمقصور ؛ لأنه لو كان مقصورًا لكان بالألف مطلقًا .

قوله : أي مثل كلا : أشار إلى أن كذاك ليس إشارة إلى المثنى بل إلى كلا ليدخل الشرط في وجه الشبه .

قوله : وفي تقدير إعرابها : أشار به إلى أن التشبيه في جميع ما لكلا مما يمكن إثباته لكلتا لا فيما في المتن فحسب أو أنه جعل كذاك للمزج كأنه من كلامه فأشار بها إلى ما في المتن والشرح معا .

قوله : سواء أفردا : هذا إما من استعمال المشترك في معنييه وهو جائز عند الإمام الشافعي أو بالمعنى اللغوي أي أفردا عن العشرة والمضاف إليه أو من عموم المشترك بقرينة ما بعد أي أنهما معربان بهذا الإعراب في جميع استعمالاتها وليس إعرابها مشروطًا بأي شرط .

قوله : في لغة تميم : صفة ثنتان أي المستعملة في لغة تميم .

(وَتَخْلُفُ الْياءُ في جَميعِها) أيْ جميع الألفاظِ المُتَقَدِّم ذِكْرُها (الْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا) أيْ في حالتيهما (بَعْدَ) إبقاءِ (فَتْحٍ) لِما قَبلَها (قَدْ أُلِفْ) والأمثلَةُ واضحة . (فرع) إذا سُمِّي بمُثَنًّى فهو عَلى حالةِ قَبل التَسْمِيَةِ به .

(وَارْفَعْ بِواوٍ وَبِيا اجْرُرْ وَانْصِبِ سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ وَمذْنِبِ وَشِبهِ ذَيْن) أيْ شبههما ، وهو كُلُّ عَلَم لمُذكَّر عاقِل خال مِن تاءِ التأنيثِ قيلَ ومِنَ التَّركيب وكُلّ

قوله : وتخلف الياء إلخ : إنما كانت الألف أصلًا ؛ لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع قاله الصبان .

قوله : أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها : أشار إلى أن ضمير جميعها عائد على الألفاظ المتقدمة الذكر إما بشخصها كما في الملحقات أو بما صدق عليها كما في المثنى لا إلى الملحقات فقط بدعوى أن ألفاظ المثنى لم تذكر فيما تقدم وإلا لقال في التفسير أي جميع الملحقات .

قوله : بعد إبقاء : الإبقاء مفهوم من قد ألف وكذا قوله : لما قبلها .

قوله : بعد فتح قد ألف : قال الصبان ذكره وإن كان الفتح يؤخذ من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح ؛ لأن التصريح أقوي في البيان ولإفادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهي ألفة الفتح مع الألف كما في نكت السيوطي فقوله : قد ألف في معنى التعليل .

قوله : في حالتيهما : أشار إلى أن جرًّا ونصبًا منصوبان على الظرفية لتخلف لا على الحالية من المجرور بفي ؛ لأن مجيء المصدر حالًا وإن كان كثيرًا مقصور على السماع .

قوله : سالم جمع : التقييد بالسالم بالنسبة إلى عامر وشبه ذين ؛ لأن مذنبًا لا تكسير له والجمع السالم هو الذي يكون بالواو والنون أو الياء والنون بدون تعيين .

وقوله : وارفع بواو وبيا اجرر وانصب : تعيين للواو بحالة الرفع والياء بحالتي الجر والنصب فلا يلزم اللغو في إجراء هذا الحكم على الجمع السالم .

قوله : أي مشبههما : دفع به وهم أن يراد بذين لفظه .

قوله : وهو كل علم : أي شخصيًّا فلا يجمع العلم الجنسي هذا الجمع إلا ما كان علمًا على الشمول التوكيدي كاجمع ؛ لأنه في أصله صفة ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم : لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد تنكيره لتحقق الجمعية فلا منافاة بين الاشتراطين ؛ أفاده الصبان .

قوله : لمذكر عاقل : أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين .

قوله : قيل ومن التركيب : إنما ضعفه ؛ لأنه شرط لمطلق الجمع مصححًا أو مكسرًا وكلامنا في



صِفةٍ كذلك مَعَ كَوْنِها ليستْ مِنْ بابِ أَفعَلَ فَعلاء كأحْمَر حَمْراء ولا فَعلان فَعلى كسَكران سَكرى ولا مِمّا يَستوي فيهِ المُذكَّرُ والمُؤَنَّث كصَبور وجَريح (وَبِهِ) أيْ وبالجمعِ المُذكَّرِ (عِشرُونا وَبابُهُ) إلى تِسعين (أُلحِقَ) في إعرابِهِ السّابق ولَيسَ بجَمْعٍ لِلُزُوم إطلاقِ ثَلاثينَ مَثَلًا عَلى تِسعَةٍ لأنَّ أقَلَّ الجَمْع ثَلاثَةٌ ، وَوُجُوْبِ دِلالَةِ عِشرينَ عَلى ثَلاثينَ لِذلك

شروط جمع السلامة بخصوصه ولأنه لا يصح على عمومه ؛ لأن التركيب الإضافي يجمع المضاف ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علمًا غلاموا زيد وغلامي زيد وكذا التثنية وجوز الكوفيون جمع الجزأين وتثنيتهما قال الصبان : قال الروداني : ولا أظن أن أحدًا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى إنما الله إله واحد ا هـ . وأجاز بعضهم جمع المركب المزجي مطلقًا وقيل : إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون .

قوله : أو صفة كذلك : منصرف إلى ماعدا التركيب إذ لا يتصور التركيب في الصفة ونحو بغدادي لا يسمى بالمركب عرفًا قال الصبان : لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ ؛ لأنه سماعي فلا يقال الله رحيمون ؛ لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقيس .

قوله : أي بالجمع المذكور : وفي بعض النسخ المذكر بدل المذكور فاللام للعهد وما قاله المحشي من أن جمع المذكر مصطلح لسالم جمع إلخ خطأ كما لا يخفى .

قوله : وبابه إلى تسعين : أي منه إلى تسعين من عطف العام على الخاص .

قوله : ألحق : أفرد على إرادة المذكور .

قوله : وليس بجمع : بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا معناه وأفرد ضمير ليس لموافقة ألحق .

قوله : للزوم إطلاق إلخ : المراد صحة إطلاقه كما هو ظاهر وعبر به لعدم وجوب الإطلاق على تسعة على تقدير الجمعية ولأن صحة إطلاقه على تسعة مشعر بصحة إطلاقه على مقابله وهو ثلاثون ولفظ ثلاثين لو كان جمع ثلاثة لصح إطلاقه على ثلاثين أيضًا وعبر بالإطلاق دون الدلالة ليصح قوله وليس به على إطلاقه فإنه يكون معناه حينئذ وليس بدال والمتبادر منه نفي مطلق الدلالة والحال أن ثلاثين يدل على تسعة تضمنًا وأما عشرون فلا يدل على ثلاثين بنوع من أنواع الدلالة وخص ثلاثين بالذكر ؛ لأنه أول بابه ولاتصاله بعشرين ولاعتباره في مفسدة عشرين .

قوله : مثلًا على تسعة : أي مثلًا وحذفه لظهوره ولدلالة السابق عليه أي ولزوم إطلاق أربعين على اثني عشر وخمسين على خمسة عشر وهكذا ولم يذكره في عشرين ؛ لأن نوعه منحصر فيه .

قوله : ووجوب دلالة عشرين على ثلاثين : معطوف على إطلاق وعبر بالوجوب دون الصحة لعدم إشعاره بدلالة لفظ عشرين على مقابل ثلاثين وهو عشرين ولفظ عشرين إذا كان

وَلَيسَ بِهِ (وَ) أُلحِقَ أيضًا جَمعُ تصحيح لم يَستَوْفِ الشُروط وهو (أَلْأَهْلُونا) لِأَنَّ مُفِرَدَهُ أَهْل ، وهو لَيسَ عَلَمًا ولاصِفةً بَل اسمًا لِخاصَّةِ الشَّيءِ الّذي يُنسَبُ إلَيه

جمع عشرة لا يدل على عشرين مطابقة واعتبرت هنا الدلالة المطابقة ؛ لأنها المناسبة الاعتبار في مقابلة الإطلاق وعبر بالدلالة دون الإطلاق ؛ لأنه لا يلزم من كون عشرين جمعًا وجوب إطلاقه على ثلاثين بل اللازم منه صحة إطلاقه كما لا يخفى ولأن في التعبير بالدلالة إشعار بأن مفسدة النوع الثاني أعظم من من مفسدة النوع الأول ؛ لأن لزوم دلالة اللفظ على ما لا يدل عليه بنوع من أنواع الدلالة أعظم مفسدة من إطلاق اللفظ على ما يدل عليه بنوع من أنواع الدلالة إلا أنه لا يطلق عليه وأفرد عشرين عن بابه ؛ لأن مفسدته غير مفسدة بابه كما لا يخفى .

قوله : وليس به : اسم ليس عائد على المذكور من ثلاثين وعشرين كما أن ضمير به راجع إلى مطلق ودال على إرادة المذكور وذلك على التوزيع المعلوم مما تقدم وأوردهما مفردين على موافقة ما تقدم أو أن اسم ليس عائد على كل من ثلاثين وعشرين وضمير به راجع إلى كل من مطلق ودال .

قوله : وألحق أيضًا : أشار الشارح المحقق بتقدير الحق هنا وفيما بعد إلى أن هذه الأسماء كلها ما عدا أرضون معطوفة على عشرين وبابه لا أنها مبتدآت لشذ ؛ لأن المقصود بيان ملحقات الجمع في إعرابه لا بيان الشذوذ ولأن قوله : فيما بعد ونون مجموع ومابه التحق يدل عليه ؛ لأنه يقتضي كون الإلحاق معلومًا وأما إلحاق أرضون فمعلوم من الشذوذ ضمنًا أو من إلحاق الطرفين وكذا أشار بهذه التقديرات إلى اختلاف أنواع الملحقات .

قوله : ولا صفة : وقولهم الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه صفة بمعنى المستحق وليس الكلام فيه وجمعه أيضًا لم يستوف الشروط ؛ لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كذا قال البعض وأقول : يحتمل أن يكون الأهل مطلقًا كما قال الشارح اسم لخاصة الشيء ووقوعه صفة في بعض المواد على تأويله بالوصف أو لدلالته على الوصف لا لكونه بمعناه وكل ما دل على صفة صح أن يقع نعتًا من غير تأويل بالمشتق .

قوله : بل اسم لخاصة الشيء : أي اسم جنس له وقال بعضهم هو اسم جنس للقريب بمعنى ذي القربة وبعضهم للعشيرة وما قاله الشارح هو الصحيح ؛ لأن الأهل يطلق على المفرد وغيره وذي القرابة وغيره وللإشارة إلى هذا فسر الشارح المحقق أهل الرجل بامرأته وولده وعياله ومثل لغير ذي القرابة بمثالين .

قوله : الذي ينسب إليه : صفة الخاصة ؛ لأنه بنقله إلى معنى الاسمية زال عنه معنى التأنيث وبقي التأنيث اللفظي والمراد به هنا المذكر أي الشيء الخاص بآخر فمن ثمة وصفه بالذي .



كأَهْلِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وولده وعِيالِهِ ، وأَهْلِ الإسْلامِ لِمَنْ يَدينُ بِهِ ، وأَهْلِ القرآنِ لِمَن يَقرَأه ويقومُ بِحُقوُقِهِ وقد جاءَ جمعُهُ عَلى أهالٍ . وأُلْحِق أيضًا اسما جمعٍ وهما (أُولُو) بِمَعنى أصحاب (وَعالَمُونَ) قيل هو جمعُ العالَم ورُدَّ بأَنَّ العَالَمينَ دالٌّ عَلى العُقَلاءِ فَقَط والعالَم دالٌّ عَلَيهم وعَلى غَيْرِهِم ، إذْ هو اسْمٌ لِما سِوى الباري تَعالى فلا يكونُ جَمْعًا لَه ؛ لِلُزوُم زِيادةِ مَدلُولِ الجَمْعِ عَلى مَدْلُولِ مُفرَدِهِ .

قوله : لامرأته وولده وعياله : أي لكل منها لا لمجموعها فإن الأهل يطلق على كل منها ؛ ولأنه لو كان المراد المجموع لكان ذكر العيال مستدركًا .

قوله : وقد جاء جمعه على أهالي : دفع به ما يمكن أن يقال أن أهلًا لانطلاقه على المفرد وغيره مستغن عن الجمع فأهلونا ليس جمعًا له بل اسم مفرد معرب بإعراب الجمع كعليون وتقدير الجواب أن جمعه قد جاء على أهالٍ قطعًا وإذا ثبت له جمع فالأصل في أهلونا أن يكون جمعًا أيضًا .

قوله : أولو : اسم جمع لذي ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصبًا وجرًّا وحمل عليهما الرفع قاله الصبان .

قوله : وقيل : هو جمع العالم باعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق فإنه له إطلاقان وتغليب من يعقل فهو جمع لمذكر عالم فيكون العالمين شاملًا للعقلاء وغيرهم ودعوى اختصاصه بالعقلاء ممنوعة ويكون مدلول الجمع زائدًا على مدلول المفرد ولعله لهذا أحال الرد فقال رد ولم يقل هو مردود وإنما حمله على كونه اسم جمع ؛ لأنه مذهب الناظم .

قوله : إذ هو اسم لما سوى الباري : العالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الباري تعالى والمراد أنه اسم لمجموع ما سواه ولا يطلق على أصنافه وأنواعه حتى يتم الاستدلال وذلك ممنوع فإنه كما يطلق على مجموع ما سواه تعالى يطلق على كل صنف من أصنافه وعلى صنفين فصاعدًا فيقال عالم الإنس وعالم الجن وعالم الأفلاك إلى غير ذلك وكونه مفردًا للعالمين باعتبار إطلاقه على كل صنف من أصنافه لا باعتبار إطلاقه على المجموع فلا يلزم المحذور الآتي .

قوله : للزوم زيادة إلخ : فيه أن هذا وارد على كونه اسم جمع أيضًا ؛ لأن اسم الجمع كالجمع في لزوم زيادة مدلوله على مدلول واحده وإلا فما معنى كونه اسم جمع ؛ أفاده الخضري .

قوله : مدلول مفرده على مدلول الجمع : أي على مدلوله والضميران عائدان على عالمون وأظهر ليكون الورود أظهر وفي بعض النسخ للزوم زيادة مدلول الجمع على مدلول مفرده والنسخة الأولى أولى ؛ لأن الكلام عليها تعليل لنفي الجمعية بما يلزم الجمعية من المحذور كما هو

وأُلْحِقَ أيضًا اسمٌ مُفرَدٌ به وهو (عِلِّيُّونا) لِأنَّه - كما قالَ في الكشّاف - اسمٌ لديوانِ الخَيرِ الّذي دُوِّنَ فيه كُلُّ ما عَمِلَتْهُ المَلائِكةُ و صُلَحاءُ الثَّقَلَين لا جَمعٌ ويَجوزُ في هذا النَّوْعِ أنْ يَجري مَجْرى حين فيما يَأتي وأنْ تَلزَمَهُ الواو ويُعرَبَ بالحَرَكاتِ على النُّونِ نحو :

[طالَ لَيْلي وَبِتُّ كَالْمَجْنونِ] وَاعْتَرَتْني الْهُمُوم بالماطِرُونِ

وَأَنْ تَلْزَمَهُ الواوُ وَفَتْح النونِ نحوَ :

وَلَـهـا بِـالْمَاطِـرونَ إذا أَكَلَ النَّمْلُ الّذِي جَمَعا

(وَأرَضُونَ) بفتح الرّاءِ جَمْعُ أَرْضٍ بسكونِها (شَذَّ) إعرابُه هذا الْإعراب ؛ لأنّه جَمعُ تَكسيرٍ ومُفرَدُهُ مُؤنَّثٌ (وَ) أُلْحِقَ به أيضًا (السِّنُونا) بكَسرِ السين جَمعُ سَنَة بِفَتحِها لِما ذُكِرَ في أرَضين (وَبابُهُ) وهو كُلُّ ثُلاثِيٍّ حُذِفَت لامه وعُوِّضَ عنها هاء

المناسب بمثل هذا المقام ؛ ولأن المحذور عليها أشد منه على النسخة الثانية .

قوله : لأنه كما قال إلخ : تعليل للإفراد لا للإلحاق ؛ لأنه معلوم من الإفراد .

قوله : لا جمع : أي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل أنه في الأصل جمع علّى كسكيت من العلوّ ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه قاله الصبان .

قوله : في هذا النوع : وهو الاسم المفرد المنقول عن الجمع .

قوله : واعترتني الهموم بالماطرون : أوله بات ليلي وبت كالمجنون . قوله : بات ليلي مجاز عقلي والماطرون موضع بالشام .

قوله : وأن نلزمه الواو وفتح النون : وذلك على حكاية الجمع في حالة الرفع فيكون الإعراب مقدرًا .

قوله : ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا : أي وقت الشتاء وما بعده .

خـرفـة حـتـى إذا ارتـبـعـت تـذكـرت مـن جـلـق بـيـعـا

والخرفة ما يجتنى من الفواكه في الخريف وهو مبتدأ مؤخر ولها خبره والمقصود تشبيهها بالنمل وارتبعت من قولهم ارتبع البعير إذا أكل الربيع ومن جلق حال من بيعا وهو بفتح الياء جمع بيعة معبد النصارى وجلق بكسر فتشديد موضع بالشام .

قوله : وأرضون شذ : أي قياسًا لا استعمالًا ؛ لأن الشاذ استعمالًا ما ندر وقوعه وهو كثير الاستعمال وخصه بالتنصيص على شذوذه مع أن جميع الملحقات شاذة لشدة شذوذه لكونه من ثلاثة أوجه وهي التكسير وكون مفرده مؤنثًا وغير عاقل وباب سنين وإن كان كذلك إلا أنه لكونه داخلًا تحت ضابطة فكأنه خرج عن الشذوذ ؛ فلذا لم يعطفه على أرضون هذا وقد نوزع في شذوذ علیین .

قوله : ومفرده مؤنث : لم يقل وغير عاقل لظهوره .



التأنيثِ ولم يَتَكَسَّر فَخَرَجَ بالحذفِ نحو تَمْرَة وبِحَذفِ اللامِ نحو عِدَة ، وبالتَّعويض نحو يد وبالهاءِ نحو اسْم وبِالأخير نحو شَفَة . (وَمِثْلَ حين) في كونِه مُعرَبًا بالحَرَكاتِ عَلى النُّونِ مَعَ لُزُوم الياءِ (قَدْ يَرِدْ ذا الْبابُ) أيْ بابُ سِنِينَ شُذوذًا كقوله :

دَعانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإنَّ سِنِينَهُ [لَعِبْنَ بِنا شيبًا وشَيَّبْنَنا مُردا]

(وَهْوَ) أي الوُرُود مِثل حين فيما ذُكِر (عِنْدَ قَوْم) مِنَ العربِ (يَطَّرِدْ) أيْ يُستعمَل كثيرًا (وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمابِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ) لِأَنَّ الجمعَ ثقيلٌ والفتحَ خَفيفٌ

قوله : ولم يتكسر : أي تكسيرًا يعرب معه بالحركات أو لم يجمع جمعًا يكون على صورة التكسير وإلا فسنون جمع تكسير وذلك ؛ لأنه إذا كسر ردت لامه والحامل على جمعه بالواو والنون جبر حذف لامه .

قوله : بالأول : وفي بعض النسخ بالحذف أي القيد الأول وهو الحذف فإن نحو تمرة ثلاثي لاحذف فيه .

قوله : اسم : أي عند البصريين فإن أصله عندهم سمو فحذفت لامه وعوضت منه الهمزة في أوله وأما عند الكوفيين فأصله وسم فيخرج بقيد حذف اللام .

قوله : شفه : فقيل أصله شفو بدليل جمعه على شفوات وقيل شفه بدليل جمعه على شفاه .

قوله : أي باب سنين : يعني لا باب الملحقات ؛ لأن ذا للقريب ولأن باب سنين هو المصرح فيه بلفظ الباب ولأن جميع الملحقات لا تجري مثل حين .

قوله : شذوذًا : هذا لشذوذ من جهة الاستعمال كما تفيده قد وقوله : يطرد وشذوذ إعرابه بإعراب الجمع من جهة القياس .

قوله : دعاني من نجد إلخ : تمامه :

لعبن بنا شيبًا وشيبننا مردا

دعاني أي اتركاني وعادتهم أن يخاطبوا الواحد بلفظ الاثنين وشيب جمع أشيب من شاب رأسه .

قوله : من العرب : أي لا من النحاة كما قيل ؛ لأنه الذي يحسن الحكم به على الورود الذي هو مرجع الضمير وهؤلاء هم بعض بنى تميم وبني عامر ثم الأولون يتركونه بلا تنوين والآخرون ينونونه .

قوله : أي يستعمل كثيرًا : لم يفسر الاطراد بالقياس ؛ لأنه إنما يصح لو أريد من القوم قوم من النحاة و لأن تفسيره بكثرة الاستعمال هو الذي تقتضيه المقابلة بقوله : قد يرد والحكم به على الورود .

قوله : ونون مجموع : الأقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط .

قوله : لأن الجمع ثقيل : قال المحشي : لاشتماله على الواو والضمة بدل الألف والفتحة في



فَتعادَلا (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) نحو :

[وماذا يَبْتَغي الشُّعَراءُ مِنِّي] وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعين

قال في شرحِ الكافية : وهو لُغة (وَنُونُ ما ثُنِّيَ وَالْـمُـلْحَق بِهْ بِعَكْس ذاكَ) أيْ بعكس نُونِ الجمعِ والمُلحَق بِهِ (اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ) فهي مكسُورَةٌ وفتحُها لُغة مَعَ الياءِ كقولِهِ :

على أَحْوَذِيَّيْن اسْتَقلّتْ عَشِيَّةً [فَما هِيَ إلّا لَمحَة وتَغيبُ]

ومَعَ الألِفِ كما هو ظاهِرُ عِبارَةِ المُصنفِ وصَرَّحَ به السّيرافي كقولِهِ :

أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ والعَيْنانا [ومِنخَرَيْنِ أشبَها ظَبْيانا]

التثنية هذا في حالة الرفع وأما في حالتي النصب والجر فالجمع أخف ؛ لأن الكسر قبل الياء أخف من الفتحة واعتبرت حالة الرفع لتقدمها ؛ لأنها علامة العمدة .

قوله : وقل من بكسره نطق : أي مع الياء في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر ؛ لعدم التجانس .

قوله : وقد جاوزت إلخ : صدره :

وماذا تبتغي الشعراء مني

قوله : لغة : أي لا ضرورة كما قيل به .

قوله : فانتبه : تكملة للبيت .

قوله : على أحوذيين إلخ : تثنية أَحَوَذِيّ وهو خفيف المشي لحذقه وأراد بهما هنا جناحي قطاط يصفها بالخفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها .

وقوله : فما هي إلا لمحة : أي ما مدة رؤيتها إلا مقدار لمحة .

وقوله : وتغيب : أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطف على الاسمية قبلها .

قوله : أعرف منها الجيد إلخ : أي من سلمى وتمامه :

ومنخرين أشبها الظبيانا

والجيد العنق وفي بعض النسخ بدله الأنف ويظهر أنه خطأ من الناسخ ؛ لأنه مع مخالفته لما هو الثابت في الشروح والحواشي يكون ذكر المنخرين تكرارًا معه والعينان على لغة من يلزم المثنى الألف وظبيان اسم رجل وهل المعنى أشبها منخريه في الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل في العظم أو القبح والأقرب الأول .



وجاءَ ضَمُّها كقولِهِ :

يـا أَبَـتـا أَرَّقَـنـي الـقِـذّانُ فَـالـنَّـوْمُ لا تَـأْلَـفُـهُ الـعَـيْنانُ

(وَما بِتاء وَأَلِفٍ) مَزِيدَتَيْنِ (قَدْ جُمِعا) مؤنّثًا كانَ مُفرَدُهُ أمْ مُذكَّرًا مُعرَبٌ خِلافًا لِلْأَخْفَش (يُكْسر فِي الجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعًا) نحو ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ و « رأيتُ سُرادِقات واصْطَبْلاتٍ » كما تَقُولُ : « نظراتُ إلى السَّماواتِ » و « إلى سُرادِقَاتٍ »

قوله : أرقنى : أي أسهرني والقذان بكسر فتشديد جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل وهما البرغوث مثلث الباء والضم أفصح .

قوله : وما : أي جمع .

وقوله : قد جمعا أي تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل أن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد بهذه الإعراب إن أوقعت ما على مفرد واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع : ما فيه تاء التأنيث مطلقًا ما فيه ألف التأنيث مطلقًا ، ومصغر مذكر مالا يعقل كدريهم ، وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ، ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وفيما عدا الخمسة يقتصر على السماع .

قوله : مزيدتين : احتراز عن نحو قضاة وأموات وهذا القيد مفهوم من الباء في قوله : بتا بجملها على السببية أو الآلة لا الملابسة ؛ لأنهما إنما يكونان سببًا للجمعية أو آلة لها إذا كانا مزيدتين .

قوله : مؤنثًا كان إلخ : إشارة إلى أولوية هذا التعبير على التعبير بجمع المؤنث السالم .

قوله : خلافًا للأخفش : اللام لبيان الفاعل كاللام في تبًا له أي الفاعل بحسب المعنى وإلا فالجار والمجرور في مثل هذا التركيب خبر مبتدأ محذوف أي هو للأخفش والمعنى خالف الأخفش خلافًا في زعمه أنه مبني حالة النصب وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

قوله : في الجر : إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر قاله الصبان .

قوله : معًا : منصوب على الحال وهي بمعنى جميعًا عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه وعند بعضهم تقتضيه وعليه فمعًا هنا مجاز في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد قاله الصبان .

قوله : خلق الله السموات : مثال للمؤنث والمثالان الآخران للمذكر والثلاثة سماعية ؛ فلذا خصها بالتمثيل ؛ لأن السماعي أحوج إلى التمثيل وأورد للمذكر مثالين ؛ لأن جمعه بالألف والتاء لا يخلو عن غرابة وشذوذ ، فحقه مزيد التمثيل له .

قوله : سرادقات : والسرادق كل ما أحاط بشيء من حائط أو مضرب والفسطاط يجتمع فيه



و « إلى اصْطَبْلاتٍ » خِلافًا للكوفيِّينَ في تجويزهم نَصبَه بِالفَتْحَةِ ، ولِهشام في تجويزه ذلك في المُعتَلِّ مُستَدِلًّا بِنَحوِ « سَمِعْتُ لُغاتَهُم » أمّا رفعُهُ فَعَلى الأَصلِ بالضَّم . (كَذا) أيْ كجمعِ المؤَنَّثِ السّالِمِ في نصبه بالكسرةِ (أُولاتُ) بمَعنى صاحِبات ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلٍ ﴾ (وَالَّذي اسْمًا) مِن هذا الجمع (قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعات) لِمَوْضِعٍ بِالشّام أصلُهُ أَذْرُعَة جَمع ذراع (فيهِ ذا) الإعرابُ (أَيْضًا قُبِلْ) وبعضهم يَنْصِبُه بِالْكَسْرَةِ ويَحذِفُ منه التَّنوين وبعضُهُم يُعرِبُهُ إعرابَ مالا ينصرِف ، ويُرْوى بالأَوجُهِ الثَّلاثة قَوْلُه :

الناس لعرس أو مأتم أو غيرهما ، والإصطبل حظيرة الخيل وهما معربان ؛ كذا في المعجم الوسيط .

قوله : بنحو سمعت لغاتهم : مما هو محكي عن بعض العرب وذلك لمشابهة المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها وليكون جبرًا لحذف لامه .

قوله : في نصبه بالكسرة : خصه ؛ لأن الكلام في الإعراب بالنيابة .

قوله : أولات : اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه .

قوله : من هذا الجمع : بيان للذى .

قوله : كأذرعات : بكسر الرّاء وقد تفتح ؛ كذا في القاموس .

قوله : ذا الإعراب : أي النصب بالكسرة ؛ لأن الكلام في النيابة كما قال فيما يلي وبعضهم ينصبه بالكسرة ولم يقل ينصبه ويجره .

قوله : أيضًا : أي كما قيل في أولات ، وقال الصبان : الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين الذين سيذكرهما الشارح اهـ . وفيه أنه إنما يحسن جملة على هذا المعنى لو سبق لهذين الوجهين ذكر في المتن ؛ فالأولى أن يوجه أيضًا إلى فيه لا إلى ذا وتأخيره للضرورة .

قوله : قبل : أي على اللغة الفصحى المرعي فيها الحالة الأصلية فقط ، وقال المرادي : إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أي إذا كان علمًا على مؤنث ؛ لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ . أي وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف ؛ كذا في الصبان .

قوله : وبعضهم ينصبه إلخ : فنصبه بالكسرة مراعاة للحالة الأصلية وحذف التنوين مراعاة للحالة الراهنة ؛ لأن تنوينه مشبه لتنوين الصرف في الصورة ؛ ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ، وفي اللغة التي بعدها مراعاة الحالة الراهنة فقط وهما إنما يجريان فيما إذا كان علمًا لمؤنث .

قوله : بالأوجه الثلاثة : المذكورة صراحة ؛ لأن قوله : ويحذف منه التنوين حكم عام لا قيد ؛ لقوله بنصبه بالكسرة .



تَنَوَّرتُها مِن أذرُعات وأهلَها [بِيثْرِبَ أدنى دارِها نَظْرٌ عالى]

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِفْ) وسَيَأْتي في بابِهِ (ما) دامَ (لَمْ يُضَفْ أوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ) المعرفة أو المَوْصولة أو الزّائِدَة أوْ بَعدَ أم (رَدِفْ) فإنْ كانَ جُرَّ بالْكسرة نحو « مَرَرْتُ بِأَحمَدِكم » ، ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ ، ﴿ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ ﴾ ، ونحو :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزيدِ مُبارَكًا [جَديرًا بأعباءِ الخِلافة كاهِله]

وظاهِرُ عِبارةِ المُصنفِ أنَّه حينئذ باقٍ عَلى مَنْع صَرْفِهِ مَطلقًا ، وبه صَرَّحَ في شرحِ التَّسهيل وذَهَبَ السيرافي والمبرّدُ وجَماعَةٌ إلى أنَّه مُنصَرفٌ مطلقًا واختارَ الناظِمُ في

قوله : تنورتها إلخ : أي نظرت بقلبي إلى نارها : يريد أن أن الشوق يخيل محبوبته إليه كأنه ينظر إلى نارها ، وجملة وأهلها بيثرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها إلخ وفيها حذف مضاف ؛ أي نظر أدنى دارها نظر عالي ، أو أدنى دارها ذو نظر عال ؛ يعني أن القريب من دارها بعيد فكيف بها وهي في أبعد دار لها عن أذرعات ، ويثرب اسم لمدينة الرسول ﷺ سميت بمن نزلها من العماليق ، وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك ؛ لأنه من التثريب وهو الحرج نحو ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ وأما قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ فحكاية عن المنافقين .

قوله : وجر : إما فعل أمر وهو الأنسب بلاحقه أو ماضى مجهول وهو الأنسب بسابقه ورعاية السابق أولى .

قوله : مالم يضف إلخ : في الصبان أي مدة عدم الإضافة والردف لأل ؛ لأن النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل ، نحو : ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ قاله سم فهو من عموم السلب .

قوله : ردف : ليس حشوًا لأن البعدية لا تقتضي الاتصال وهو بدل من بعد أل .

قوله : فإن كان : أي مضافًا أو بعد أل .

قوله : رأيت الوليد إلخ : تمامه :

.... مباركا شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

قوله : وظاهر عبارة المصنف إلخ : وذلك ؛ لأن قوله : مالم يضف إلخ قيد للجر بالفتح لا لمنع الصرف ، فيفيد الكلام أنه إذا أضيف غير المنصرف أو كان تلو أل امتنع جره بالفتح مع بقائه غير منصرف . ؛ أفاده بعض الإخوان . وهذا مبني على أن الصرف هو التنوين فقط كما قال المصنف في باب غير المنصرف : الصرف تنوين إلخ وهو مفقود مع أل والإضافة قال في الهمع : وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه .

قوله : مطلقا : أي وإن زالت منه علة .

قوله : وذهب السيرافي إلخ : يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم

نُكَتِهِ على مُقدِّمَةِ ابنِ الحاجب أنّه إنْ زالتْ مِنه عِلَّةٌ فمُنصَرفٌ وإنْ بقِيَتِ العِلَّتانِ فَلا ومشى عليهِ ابنُ الخَبّازِ والسيدُ رُكن الدِّين .

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ) وتفعلان (النّونا رَفْعًا وَ) لِتفعلينَ نحو (تَدْعينَ وَ) لِيفعلُونَ وتفعَلُونَ نحو (تَسْأَلُونا) . (وَ) اجْعَل (حَذْفُها) أيْ حذفُ النُّونِ (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ) حَملًا له على الجزم كما حُمِل على الجرِّ في المُثنّى والجَمع (سِمَهْ) أي عَلامَة فالجْزم (كَلَمْ تَكُوني) والنَّصب نحو (لِتَرُومي مَظْلَمَهْ) وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ فالواو لامُ الفعلِ والنُّونُ ضميرُ النِّسْوةِ والْفِعلُ مَبْنِيٌّ كما في يخرجن .

تتمة : إذا اتَّصَلَ بِهذِهِ النُّون نُونُ الوِقايَةِ جازَ حَذفُها تَخفيفًا و إدْغامُها في نونِ الوِقايَةِ والفَكّ ، وَقُرِئَ بِالثّلاثَة « تأْمُرُونّي » وَقَدْ يُحْذَفُ النُّون مع عدم الناصب والجازم كقوله :

أبيتُ أسْري وَتَبيتي تَدْلُكي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ والمِسْكِ الزَّكِي

(وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْماءِ) المتمكّنة ، (ما) آخِرُهُ أَلِفٌ (كَالْمُصْطَفى وَ) ما آخِرُهُ ياءٌ نحو (الْمُرْتَقى مَكارِما ، فَالأَوَّلُ) ....

يظهر لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة قاله الصبان .

قوله : إن زالت منه علة : بأن كان إحدى علتيه العلمية ؛ لأن العلم لا يضاف حتى ينكر .

قوله : وتفعلان : أشار بهذا وبقوله : ولتفعلين وقوله : وليفعلون وتفعلون إلى أن المراد بيفعلان وتدعين وتسألون هذه الصيغ الخاصة بقطع النظر عن كونها بالياء التحتية أو الفوقية فيما عدا تدعين ، فإن خصوص الياء مقصودة فيها والمراد بنحوها على أن المراد بقوله : ولتفعلين وليفعلون نحوهما على تقدير المضاف صيغ الأمثلة الخمسة من غير هذا الباب ، والله أعلم .

قوله : رفعًا : أي علامة رفع بقرينة قوله : وحذفها للنصب والجزم سمه .

قوله : واجعل : إشارة إلى تقديره في كلام الناظم لئلا يلزم عطف الإخبار على الإنشاء وليوافق السابق واللاحق .

قوله : حملًا له : فيه إشارة إلى وجه تقديم الجزم .

قوله : كما حمل على الجر : لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص .

قوله : وقد يحذف النون إلخ : ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « والذي نفس محمد بيده ؛ لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » .

قوله : المتمكنة : بقرينة أن الكلام فيها ؛ فخرج به نحو متى والذي .

قوله : ما آخره ألف وما آخره ياء : أطلق هنا وقيد فيما يلى ؛ لأن المقصود هنا بيان مسمى



...... وهو الّذي كالمُصطفى في كونِ آخِرهِ ألفًا لازمَة (الإعْرابُ فيهِ قُدِّرا جَميعُهُ) على الألِفِ لِتَعَذّرِ تحريكها (وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِّرا) أيْ سُمِّيَ مَقصُورًا ؛ لأنَّه حُبِس عن الحرَكات والقَصْر الحْبس أو لِأنّه غيرُ ممْدُودٍ قال الرَّضِيّ : وهو أوْلى لِما يلزم عَلى الأوَّلِ من إطلاقِه على المضاف إلى الياءِ. (وَالثّاني) وهو الّذي كالمُرتقي في كوْن آخِرهِ ياءً خَفيفةً لازِمَةً تِلْوَ كسرةٍ (مَنْقوْصٌ وَ نَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياءِ ؛ لخفَّتِهِ (وَرَفْعُهُ يُنْوى) ....

المعتل وهو مطلق ، والمقصود : ثم بيان محل الإعراب التقديري وتعريف المقصور والمنقوص وهما مقيدان ولم يذكر ما آخره واو ؛ لأن المقصود بالذكر هنا المعتل الذي يقدر فيه الإعراب فالتمثيل بالمصطفى والمرتقي من حيث الاعتلال والحكم عليهما بتقدير الإعراب من حيث القصر والنقص .

قوله : وهو الذي كالمصطفى : أي الاسم المعرب الذي لأنه قسم من الاسم المعتل السابق ، ولأن الكلام في الأسماء المعربة فلا يطلق المقصور على غير الأسماء : كيخشى ويرمي وحتى وإلى ، ولا المبنيات : كمتى وهذا وإذا وما يقع في عبارة بعضهم من إطلاقه عليها تسامح كما في الهمع .

قوله : لازمة : أي في الأحوال الثلاث لفظًا أو تقديرًا كما في المقصور المنون فخرج به الأسماء الستة حالة النصب والمثنى حالة الرفع .

قوله : جميعه : إما تأكيد للضمير في قدر أو نائب فاعل له أو تأكيد للإعراب ولا يضر الفصل؛ لأنه بمعمول المؤكد قال المحشي : أي جميع ما يمكن أن يدخل عليه لولا كونه مقصورًا لا مطلقًا فلا يرد أن الكسر لا يقدر حالة الجر في غير المنصرف نحو سعدى .

قوله : على الألف : موجودة كالفتى أو مقدرة كفتى .

قوله : أي سمي مقصورًا : يعني أن باب التفعيل هنا للجعل والمراد بالجعل : الجعل من حيث التسمية .

قوله : وهو أولى : لم يقل وهو الصواب ؛ لأن وجه التسمية لا يوجب التسمية .

قوله : خفيفة : يخرج به نحو كرسي ويغني عنه قوله : تلو كسرة إلا أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير موجه ، وخرج بلازمة ما جره أو نصبه بالياء وبتلو كسرة نحو ظبي ورمي .

قوله : ونصبه ظهر : لعل وجه وصله بمنقوص مع أن المقام يقتضي تقديم حالتي تقدير الإعراب ما فيه من الإشارة إلى وجه تسميته منقوصًا .

قوله : لخفته : لكونه فتحًا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو : يهاب ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقى لاستثقل فقلبت الياء ألفًا فاندفع استشكال الفرق ؛ قاله الصبان .

.... أيْ يُقدّر فيها لِثِقلِ الضمةِ على الياءِ (كَذا أَيْضًا يُجَرّ) بِكَسرةٍ منويَّة لِثِقلِ الكَسرةِ على الياءِ ولو قدَّمَهُ على المقصُورِ كانَ أوْلى . قال في شرح الهادي : لأنّه أقربُ إلى المُعرَبِ لِدُخول بَعضِ الحَرَكاتِ عَلَيه .

فرع : ليس في الأسماءِ المُعرَبةِ اسمٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضَمٌّ إلّا الأسْماءُ السِّتَّةُ حالة الرَّفع . (وَأيُّ فِعْلٍ) مُضارِعٍ (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحوِ يَرضى (أَوْ) آخِرٌ منه (واوٌ) نحو يغزو (أَوْ) آخِرٌ منه (يَاءٌ) نحو يرمي (فَمُعْتَلًّا عُرِفْ) عند النَّحاة (فَالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ) وهو الرَّفعُ والنَّصبُ لِما تَقدَّم كـ « زيدٌ يخشى » و « لَن يَرضى »

قوله : **أي يقدر فيها** : أي الضمة وعبر هنا بفي وفيما تقدم بعلى ؛ لأن الظهور يناسبه الاستعلاء والتقدير يناسبه الظرفية .

قوله : **أي يقدر** : يفيد أن النية والتقدير واحد وهو المشهور كما نقله الخضري عن النكت للشارح ؛ فالتعبير بينوي هنا للتفنن وقيل : المنوي مخصوص بالياء وبالألف الأصلية والمقدر بالألف المنقلبة .

قوله : **كذا أيضًا يجر** : الظاهر أن كذا صفة لمصدره المحذوف أي جرًا مثل ذا أي الرفع في كونه مقدرًا لا متعلق بيجر ولا حال من ضميره .

قوله : **أيضًا يجر** : لا يظهر لأيضًا فائدة سوى التأكيد لكذا .

قوله : **بكسرة منوية** : أي إذا كان متصرفًا وإلا قدرت الفتحة حال الجر خلافًا لابن الفلاح .

قوله : **كان أولى** : لعل وجه تقديم المقصور أنه أقوى في باب التقدير الذي الكلام فيه .

قوله : **إلى المعرب** : أي بتمام الحركات اللفظية بقرينة قوله لدخول بعض الحركات اللفظية عليه .

قوله : **في الأسماء المعربة إلى قوله : قبلها ضمة** : خرج نحو يدعو وهو وذو الطائية وهذا الفرع اعتذار عن ترك ذكر المعتل بالواو ؛ وذلك لأن المقصود ليس تقسيم المعتل إلى ما له من الأقسام بل المقصود بيان إعراب أقسامه وإعراب الأسماء الستة قد مر بيانه .

قوله : **و أي فعل** : مبتدأ ومضاف إليه وكان مقدرة بعده واسمها ضمير الشأن وآخر منه ألف : جملة من مبتدأ وخبر ، خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها .

قوله : **مضارع** : قيده به بقرينة قوله : فالألف انو فيه إلخ ، ولأن الكلام في المعربات .

قوله : **فمعتلًا عرف** : معتلًا مفعول لعرف على تضمنه معنى سمي أي سمي في العرف ، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : عند النحاة : قال الخضرى : وانظر لم دخلت الفاء على الجواب مع صلوحه لمباشرة الأداة ولعله على تقدير قد تأمل ا هـ . لعل وجه التأمل أنه لا يتعين تقدير قد بل يصح تقدير المبتدأ أي فهو معتلًا عرف .

قوله : **فالألف** : منصوب باقصد أو اعتبر أولابس على حد زيدًا اضرب أخاه ويجوز رفعه على خلاف المختار .



(وَأَبْدِ) أيْ أَظهِر (نَصْبَ ما) آخرُه واوٌ (كَيَدْعُو) وما آخِرُهُ ياءٌ نحو (يَرْمي) لِما تَقَدَّم كـ « لَنْ يَدْعُوَ » و « لَنْ يرْمِيَ » . (وَالرَّفْعَ فيهما) أيْ فيما كيدعُو ويرمي (انْوِ) لِثِقلِهِ عَلَيهما كزيد يدعو ويرمي (وَاحْذِفْ) حال كونِك (جازِمًا) لِلأفعالِ المُعتلَّةِ (ثَلاثَهُنَّ) كَلَمْ يخشَ ويرمِ ويغزُ (تَقْضِ) أيْ تحكُم (حُكْمًا لازِمًا) وقد تُحذَف في غيرِ الجزمِ حذفًا غيرَ لازِمٍ ، نحو ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ .

قوله : للأفعال المعتلة : اللام للتقوية وأشار الشارح بهذا التقدير إلى أن ثلاثهن مفعول لاحذف والضمير لا حرف العلة لا مفعول لجازمًا والضمير للأفعال ، ومفعول احذف محذوف ؛ لأن المقصود بيان الإعراب فينبغي الاهتمام به وليكون الكلام موافقًا لسابقه .

قوله : أي تحكم : لم يحمله على معنى تؤدى فيكون حكمًا مفعول به ؛ لأنه يلزم حينئذ تأويل حكمًا بمحكومًا به ؛ لأن الأداء لا يتعلق بالإحداث ؛ تقول : أديت ديني ، وأديت حقي .

قوله : حذفًا غير لازم : من سلب العموم فلا ينافي لزوم الحذف في نحو ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ من الفعل المفرد المرفوع مطلقًا أو المنصوب في ذي الألف إذا لاقى ساكنًا بعده ولعله للإشارة إلى هذا مثّل بسندع الزبانية ، وفي الهمع يجوز في الضرورة حذف هذه الحروف بدون جازم .

انتهى باب المعرب والمبني بتوفيق الله تعالى

هذا باب النكرة والمعرفة

(نَكِرَةٌ قابِلُ ألْ) حالِ كَوْنِه (مُؤَثِّرا) التعريف كرجل بخِلاف نحو حَسَن فإنّ ألِ الدّاخِلَة عليه لا تُؤثر فيه تعريفًا ....

النِكرَة والمَعْرِفة

قوله : النكرة والمعرفة : هما في الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف .

قوله : نكرة قابل أل إلخ : النكرة موضوعة لقدر مشترك بين النوعين المذكورين في المتن وهو ما دل على شائع في جنس موجود كرجل ، أو مقدر كشمس ، لا لكل من النوعين فأو في قوله : أو واقع لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين وهي تساوي اسم الجنس فإنه ما وضع للماهية من حيث هي أو للفرد المنتشر فرجل من حيث وضعه للماهية أو للفرد المنتشر اسم جنس ، ومن حيث دلالته على شائع وعدم تعين مدلوله نكرة .

وقدم النكرة على المعرفة ؛ لأنها الأصل لسبقها ؛ لأن التعريف معنى زائد ، ولغلبتها إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ؛ كأحد وعريب وديار ، والأكثر أولى بالأصالة ، ولأن تعريفها وجودي وهو أشرف من العدمي .

قوله : نكرة : مبتدأ ؛ لأنها المحدث عنها والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم لاقصد الجنس ؛ لأنه ليس من المسوغات ولاخلافته عن الموصوف المحذوف أي اسم نكرة ؛ لأن النكرة بمعنى الاسم المنكر ، نعم يجوز أن يكون المسوغ كونه بمعنى الاسم المنكر كرُجَيْل بمعنى رجل حقير ، وقابل أل خبر وإضافته لفظية ؛ لأنه بمعنى يقبل أل وتذكيره ؛ لأنه صفة لمحذوف أي اسم قابل أل والاسم يطلق على المذكر والمؤنث .

قوله : حال كونه مؤثرًا : إشارة إلى أنه حال لا وصف لأل باعتبار محله الذي هو النصب وإلا لزم توصيف المعرفة بالنكرة قاله المحشي ، ثم قال : ولزم انتقاض التعريف بأل الزائدة ؛ إذ غاية ما يلزم في الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقًا سواء كان حال الحكم أم لا وظاهر أن أل الزائدة يتصف بالتأثير إذا دخلت على النكرة وليس بشيء ؛ لأن المفهوم من تعليق حكم بموصوف اتصافه بذلك الوصف حال تعلق الحكم به .

قوله : مؤثرًا التعريف : قال الخضري : قيد به ؛ لأنه المراد من تأثير أل عند الإطلاق فخرج نحو : العباس والحرث فإن أل فيها مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية ، وقال المحشي بقيد التعريف يخرج أل الزائدة المؤثرة لغيره كحذف التنوين .

قوله : بخلاف حسن : قال المحشي : الأولى أن يقول : فإن أل الداخلة عليه لا تؤثر فيه



..... فَلَيس بنكرةٍ (أوْ) ليس بِقابِلٍ لأِلْ لكِنَّه (واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذكِرا) أيْ ما يَقبلُ ألْ ، كذِي فإنّها لا تَقبلُ ألْ لكِنَّها تقع مَوْقِعَ ما يَقبلُها وهو صاحِب . (وَغَيْرُهُ)

تعريفًا ولا يكون داخلًا في ثاني شقي الترديد ، فليس بنكرة ليصير تفريع قوله : فليس بنكرة على ما قبله في غاية الإيضاح ، وأقول : القسم الثاني ليس بقائل لأل مطلقًا ، فقول الشارح : فإن أل الداخلة عليه يفيد أنه ليس من القسم الثاني لكن هذه الإفادة خفية ؛ لأن كون القسم الثاني كذلك لم يعلم بعد . واللّٰه أعلم .

قوله : فليس نكرة : ولم يقل فمعرفة ؛ لأن المناسب بانتفاء شرط النكرة تفريع نفيها ؛ ولأنه لم يعلم بعد أن ما عدا النكرة معرفة .

قوله : أو ليس بقابل لأل : أشار إلى أن المراد بقابل أل أعم من أن يكون واقعًا موقع ما قد ذكر أم لا ؛ لأن كل شقين يكون الأول أعم من الثاني ينبغي أن يراد من الأول العموم ومن الثاني الخصوص ، وإلى أن انفراد الثاني عن الأول إنما هو بانتفاء مقيد الأول لا بانتفاء قيده ، وإلى أن قوله : أو واقع عطف على قابل لا على أل والواقع موقعها أم الطائية وإلا لصار التعريف غير جامع قاله المحشي .

قوله : أي ما يقبل أل : أشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالقابل ما ثبت له القبول في غير حال حمله على النكرة ؛ إذ المعتبر في هذا الحال هو التجرد عن أل ، ولهذا لم يقل بلفظ الماضي لإيهامه خلاف المقصود ؛ أفاده المحشي ، وقد كنت كتبت عليه في سالف الأزمان ما يلي : لم يقل أي قابل أل كما هو الظاهر ليشير إلى أن قابل أل في كلام الناظم ليس بمعنى الماضي وإلا لما صح حمله على النكرة ولا مجيء الحال من المضاف إليه .

(تنبيه) من قابل أل الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من ؛ لأنها قابلة لأل في حالة الإفراد ولا يضر عدم قبولها لأل في تلك التراكيب ومن الواقع موقع ما قد ذكر الأسماء المتوغلة في الإبهام : كعريب وديار وغير وشبه ؛ لأنها لا تقبل أل وأسماء الفاعلين والمفعولين فإن أل الداخلة عليها موصولة فإنها واقعة موقع ما يقبل أل كإنسان وذات مغاير وذات ثبت لها أواقع عليها الضرب مثلًا قال الصبان ؛ أفاده سم .

قوله : وهو صاحب : قال المصرح : وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف ، فتقول : الصاحب وليست أل فيه موصولة ؛ لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل ؛ لا تقول : مررت برجل صاحب أبوه عمرًا ؛ قاله الشاطبي .

قوله : وغيره معرفة : الأوفق بالمقام وبما تقدم أن يكون معرفة مبتدأ وغيره خبرًا ؛ لأن المقام مقام تعريف المعرفة ويحتمل أن يكون غيره مبتدأ ومعرفة خبرًا ؛ لأنه لما عرف النكرة صار المقام مقام أن يسأل عن غيره ما هو وما قد يتوهم من أن غير متعرف بالإضافة ؛ لأن للنكرة غيرًا واحدًا فيتعين للابتداء مدفوع بأن ذلك مشروط بأن يكون معلومًا بمغايرته ولم يعلم هنا بعد أن غير النكرة معرفة ، وإلا لكان الحكم عليه بمعرفة لغوًا لا يقال هذا التعريف مشتمل على الدور فإن قوله : وغيره معرفة في قوة قولنا المعرفة مالا يقبل أل المؤثرة التعريف ولا يقع موقع ما يقبلها



أيْ غير ما ذُكِر (مَعْرِفَةٌ) وهي مُضْمَرٌ (كَهُمْ ، وَ) اسمُ إشارَةٍ نحو (ذِي ، وَ) عَلَمٌ نحو (هِنْدَ ، وَ) مُضافٌ إلى معرفةٍ نحو (ابْني وَ) مُحَلّى بألْ نحو (الغُلام ، وَ) مَوْصُولٌ نحو (الَّذِي) وزادَ في شرحِ الكافية المُنادي المَقصُود كَيا رَجُل واختارَ في التسهيل أنَّ تعريفَهُ بالإشارَةِ إلَيه والمُواجَهَة . ونَقَلَه في شَرحِه عن نَصِّ سيبوَيه ، وزادَ ابنُ كيسان ما ومَنِ الاستفهامِيَّتين وابنُ خَروُف ما في « دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمّا » . (فَما) كان مِن هذه المَعارِف مَوْضوُعًا (لذِى غَيْبَةٍ) ....

فأخذ التعريف في حدها ؛ لأن المراد بالتعريف المعنى اللغوي وهو التعيين .

قوله : أي غير ما ذكر : إشاره إلى وجه إفراد الضمير مع أن المرجع اثنان وما قاله المحشي من أنه دفع لما قد يتوهم من أن الضمير للواقع ! وللنكرة باعتبار تذكير الموصوف أو باعتبار الجنس ليس بشيء فإنه لا توهم حتى يدفع كما لا يخفى قال الصبان : وقول البعض الإفراد لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعد أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التي للتنويع ؛ لأنها بمنزلة الواو .

وقوله : واختار في التسهيل : بيان لوجه تعريفه فإن تعريفه متفق عليه والاختلاف إنما هو في وجهه والمحققون على أنه بالإشارة إليه وذهب بعض إلى أنه بأل مقدرة ، وآخر إلى أنه بالنداء كما أنه بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة ، قال الصبان : وإنما سكت عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسَحَر المراد به : سحر يوم بعينه ، وأمس المراد به : يوم بعينه لذكره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف .

قوله : والمواجهة : زاده للإشارة إلى أن الإشارة إليه إنما هي بالمواجهة وليست مثلها في اسم الإشارة .

قوله : وزاد ابن كيسان ما ومن الاستفهامِيَّتَيـن : فإنهما عنده معرفتان وعند غيره نكرتان ، واستدل بكون جوابهما معرفة نحو : زيد ولقائك في جواب من عندك ، وما دعاك إلى كذا ، وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال في الجواب : رجل من بني فلان وأمرهم ؛ كذا في الصبان نقلًا عن شرح الجامع .

قوله : وابن خروف إلخ : سيجيء بيانه في باب نعم وبئس .

قوله : فما كان من هذه المعارف موضوعًا : قدر قوله : من هذه المعارف وقدر المتعلق خاصًا لدلالة المقام عليهما ويخرج به غير المعارف ، وغير ما ذكر من المعارف ، قال المحشي : هذا احتراز عن نحو كاف ذاك وإياك ، وتاء أنت ، وياء إياي ، وناء إيانا ، وهاء إياه ؛ فإنها على الصحيح حروف موضوعة لما ذكر اهـ . والأول صحيح ؛ لأنها ليست معارف كما أنها



..... أيْ لِغائِبٍ تقدَّم ذِكْرُهُ لَفظًا أو مَعنىً أو حُكمًا (أوْ) لِذي (حُضْوْرٍ) أي لِحاضِرٍ مُخاطَبٍ أو مُتكلِّمٍ (كَأنْتَ) وَأنا (وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمير) وَ المُضمَر عند البِصريِّين، والكِنايَة والمُكنى عِند الكوفيِّين. ولا يَرِدُ على هذا اسم الإشارة لِأنّه وُضِعَ لِمُشارٍ إليه لَزِمَ مِنه حُضُوره ولا الاسم الظاهِر لِأنّه وُضِعَ لِأعَمّ مِن الغَيبَة والحُضُور، وقد عكس المصنفُ المثالَ فجعل الثاني لِلأول والأوّل للثاني

ليست بنكرات؛ فإن التعريف والتنكير من خصائص الأسماء. والثاني: وهو أنها موضوعة لما ذكر باطل؛ لأنها موضوعة للغيبة والخطاب والتكلم لا لذي الغيبة والخطاب والتكلم.

قوله: أي لغائب: المراد به مالم يكن مخاطبًا ولا متكلمًا؛ فخرج لفظ الغائب فإنك تقول: أنت غائب عن مجلس الأمير.

قوله: تقدم ذكره إلخ: سيأتي بيانه في باب الفاعل وقول المحشي احتراز عن نحو هيهات: فيه أنه يخرج بقوله: من هذه المعارف وأيضًا قوله: تقدم ذكره إلخ ليس مفهومًا من المتن ولا داخل في التعريف بل هو حكم من أحكامه ذكره الشارح.

قوله: أي مخاطب أو متكلم: أي مخاطب به أو متكلم به فخرج لفظ المخاطب والمتكلم.

قوله: ولا يرد على هذا اسم الإشارة: لما أورد على قوله: لذي حضور اسم الإشارة دفعه بأن الحضور خارج عن مفهومها لازم له، وقول المحشي الأحق في الجواب أن لاحضور في أسماء الإشارة أصلًا؛ لأن الحضور وصف لمن كان التفات المتكلم إليه بالذات لا مطلقًا؛ أي واسم الإشارة ملتفت إليه تبعًا، تقول: هذا عالم فالالتفات بالذات إلى العالم لكونه محكومًا به ليس بشيء؛ لأنا نمنع كون الحضور وصف من ذكر، وعلى التنزيل فقد يقع اسم الإشارة محكومًا به تقول: زيد هذا.

قوله: ولا الاسم الظاهر: هو وارد على قوله: لذي غيبة وأخره موافقة لتمثيل الناظم وليعلم من أول الأمر أن المراد بالاسم الظاهر ما عدا اسم الإشارة والمراد به الاسم الظاهر من هذه المعارف أو مطلقًا بصرف النظر عن قوله: من هذه المعارف فيرد على قوله: لأنه وضع إلخ. نحو هيهات وقول المحشي، فالصواب في الجواب أن يقال: أن الاسم الظاهر لم يوضع لغائب تقدم ذكره خطأ؛ لأن تقدم الذكر ليس داخلًا في تعريف الضمير كما سبق.

قوله: لأنه وضع لأعم من الغيبة والحضور: حتى لفظ الغائب والحاضر والمخاطب والمتكلم تقول: أنت غائب عن مجلس الأمير وهو حاضر في مجلس الأمير ومخاطب له ومتكلم معه.

قوله: فجعل الثاني للأول إلخ: أي أورد فلا يرد أن هذه العبارة توهم أن كون أنت للمخاطب، وهو للغائب إنما هو بجعل المصنف.

على حَدِّ قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ - إلخ .

ثم الضمير مُتَّصِل ومُنفَصِل فأشار إلى الأول بقوله : (وَذُو اتِّصال مِنْهُ ما) كان غير مستقلّ بنفسه ، وهو الذي (لا) يَصْلُح لِأَنْ (يُبْتَدَأ) به (وَلا) يَصْلُحُ لِأَن (يَلى) أي لِأَن يَقَع بعد (إِلَّا اخْتِيارًا أَبَدًا) ويقعُ بعدَها اضطِرارًا كقوله :

وما نُبالي إذا ما كُنتِ جارَتنا ألا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّار

(كَالياءِ وَالْكاف مِن) نحو قولك (ابْني أَكْرَمَكْ وَالْياءِ وَالْهاء مِنْ) نحو قولك

قوله : على حد قوله تعالى : يعني أن هذا العكس جائز ووارد في أفصح الكلام ، لكنه لابد له من نكتة والنكتة العامة هي المحافظة على قلة الفصل والخاصة في الآية أن يكون مفتتح الكلام ومختتمة بما يسر القلوب ويشرح الصدور وهنا الضرورة .

قوله : ما كان غير مستقل بنفسه : هذا هو المشهور في تعريف المتصل ، وزاده ؛ إشارة إلى اتحاد تعريف المصنف به حيث جعله تفسيرًا له وإلى أولوية تعريف المصنف عليه لكونه أوضح منه ، والمراد بما في كلام الناظم ضمير كما هو ظاهر فلا يرد نحو الهاء من إياه ، والكاف من إياك ، ولا أجزاء الكلمة .

قوله : وهو الذي لا يصلح : الضمير راجع لغير مستقل أشار به إلى أن المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال في التلفظ لا بحسب المعنى ، وأشار بقوله : لا يصلح : إلى أن المراد بقوله : لا يبتدأ ولا يلي إلا بحسب قوانين اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا وتلفظًا ، وقول المحشي تقدير لا يصلح ؛ ليشير إلى أن المراد بعدم الابتداء ما هو بحسب السماع والقياس معًا لاما هو بحسب السماع فقط فيه أنه لا يفيده ، ويدخل في قوله : لا يصلح إلخ الضمير المستتر كالمستتر في اضرب المقدر بأنت ؛ لأن أنت تعبير عنه لا هو هو وكذا هما وهم وهن في نحو : ضربتهما وضربتهم وضربتهن لا في نحو : هما قائمان إلخ ؛ فإن هذه الضمائر الثلاثة كما قال المحشي لها وضعان ؛ وضع الاتصال ، ووضع الانفصال .

قوله : لا يبتدأ به : أشار إلى أنه من باب الحذف والإيصال والمراد لا يفتتح به النطق ؛ لألا يقع مبتدأ حتى ينتقض طرد التعريف بالضمائر المنصوبة المنفصلة غير الواقعة بعد إلا بقطع النظر عن قوله : لا يصلح في ولا يلي إلا .

قوله : كقوله : أن لا يجاورنا : أوله .

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا .

قوله : كالياء والكاف إلخ : أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة : المتكلم ، والمخاطب والغائب ، ومحاله الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، والمقصود بذكر ياء وهاء سلنيه : التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولها بالكاف من أكرمك قاله الصبان



(سَليهِ ما مَلَكْ . وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِناء يَجبْ) لِشَبَهِهِ بالحروف في المعنى ، لِأن التكلُّم والخِطاب والغَيبَة مِن معانِى الحُرُوف وقيل في الافتِقار ، وقيل في الوَضْعِ في كثير ، وقيل لاستِغنائِه عن الإعراب باختلافِ صيغَته وحَكاها في التسهيل إلّا الأوّل .

وأدخل لفظ نحو على قولك في المصراع الأول دون المصراع الثاني ؛ لأن الياء والكاف الساكنة من ابنى أكرمك محتملتان للمذكر والمؤنث ، فإذا حملتا على أيهما فنحو : الإدخال الآخر بخلاف الياء والهاء من سلنيه ؛ فإن الياء متعينة للمؤنث والهاء متعينة للمذكر ؛ أفاده المحشي إلا أنه يوجد لفظ نحو في بعض النسخ في المصراع الثاني أيضا وهو الظاهر وحينئذ فلفظ نحو في الموضعين كما في أمثالهما للتنبيه على أن المقصود التمثيل .

قوله : لشبهه بالحرف في المعنى : اختاره لاطراده وخلوه عن الاعتراض وهذا لا ينافي ما سبق في قوله : كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ؛ لأن وجود أحد الشبهين لا ينفي وجود الآخر .

قوله : من معاني الحروف : أي من المعاني النسبية التي من حقها أن تؤدى بالحروف ، قال ابن غازي : وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو إياي وإيانا وإياك وإياه بناء على أنها حروف لاضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي ؛ قاله الصبان .

قوله : وقيل في الافتقار : لأن المضمر لا تتم دلالته إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها وفيه أن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة .

قوله : في كثير : أي وحمل البواقي على الأكثر يدل على أنه المختار عند الناظم قوله فيما سبق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا .

قوله : باختلاف صيغه : أي بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك لاختلاف المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة قال ابن الناظم : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : ولفظ ما جر إلخ . وأقول : يعارضه حصر الناظم علة البناء في شبه الحرف فيما سبق وقوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا كما يرد عليه أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للرفع والنصب والجر وليس هذا سببًا للبناء بل ينبغي أن يكون سببًا للإعراب لا يقال المعربات أيضًا يقع فيها الاشتراك في بعض المواد كغير المنصرف والجمع بالألف والتاء ؛ لأن ذلك فيه قليل وأما في الضمائر فكثير فلا يستغنى باختلاف صيغ البواقي عن الإعراب .

قوله : وقيل لاستغنائه عن الإعراب : ليس المراد مشابهته الحرف في الاستغناء كما قال سم ؛ لأن استغناء الحرف ليس باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ولأنه يقتضي أن تكون الضمائر لا محل لها من الإعراب كالحروف ومن ثمة لم يقل وقيل في الاستغناء كما قال في سابقه .

قوله : وحكاها في التسهيل : تورك على المصنف .



(وَلَفْظُ ماجُرَّ) مِن الضمائر المتَّصلَةِ (كَلَفْظِ ما نُصِبْ) منها ، وذلك ثلاثة ألفاظ : ياء المتكلم ، وكاف الخطاب ، وهاء الغائب (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ) بالتنوين لَفظُ (نا) الدّال عَلى المُتكلِّم ومَن معه (صَلَحْ) فَالجرّ (كَاعْرِفْ بِنا) والنَّصب نحو (فَإِنَّنا) والرفع نحو (نِلْنا المِنَحْ) وما عَدا ما ذُكِرَ مُختَصٌّ بالرفع ، وهو تاءُ الفاعل والألِف وَالواو وَياءُ المخاطبة ونونُ الإناث (وَأَلِفٌ وَالْواوُ وَالنُّونُ) ضمائِر مُتَّصِلة كائِنة (لِما غابَ وَغَيْرِهِ) والمُرادُ به المُخاطَب [فقط] (كَقاما) وقاموا وقُمْن (وَاعْلَما) وَاعْلَمُوا وَاعْلَمْنَ .

(وَمِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرْ) وُجوبًا بخِلاف ضَمير النصب والجرّ وذلك في مَواضِع : فعل الأمر (كَافْعَلْ) والفعل المُضارِع المبدُوِّء بالهمزَة نحو (أُوافِقْ)

قوله : ولفظ ما جر إلخ : ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر للتنبيه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل إذ المجرور من خواصه قاله الصبان .

قوله : من الضمائر المتصلة : هذا مفهوم من المقام ومن قوله : ما جر ؛ لأن الجر خاص بالمتصل .

قوله : وذلك ثلاثة ألفاظ : أي بحسب الأصول .

قوله : بالتنوين : أي لا بالإضافة إلى نا وإرجاع الضمير صلح إلى الضمير .

قوله : نا صلح : قال الأشموني : وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرًا متصلًا فيها إلا أنها ليست بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإنّي ؛ وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي الجر والنصب ضمير متصل .

قوله : وما عدا ما ذكر مختص بالرفع : هذا مفهوم من كلام الناظم ؛ لأنه لما بين المجرور والمنصوب بقوله : ولفظ ماجر كلفظ ما نصب وبين المشترك علم أن ما عداها مختص بالرفع .

قوله : ضمائر متصلة : أي إذا اتصلت بالأفعال كما في الأمثلة الآتية بخلاف ما إذا اتصلت الألف والواو بالأسماء كالضاربان والضاربون فإنهما حرفان وكذا نون الإعراب مع الأفعال .

قوله : كائنة : أي لا موضوعة ليوافق سابقه .

قوله : والمراد به المخاطب : بقرينة واعلما .

قوله : وجوبًا : أخذه من الأمثلة .

قوله : بخلاف ضمير النصب والجر : أخذه من تقديم الخبر .

قوله : فعل الأمر : أي ما يستتر فيه الضمير منه وهو الواحد فلا يرد أمر الواحدة والتثنية والجمع .



والمَبْدُوّ بالنون نحو (نَغْتَبِطْ) والمبدُوّ بالتاء نحو (إذْ تَشْكُرُ) وزادَ في التسهيل اسم فعلِ الأمر كَنزال ، وأبو حَيّان في الارتشاف اسم فعلِ المضارع كَأَوَّه ، وابن هشام في التوضيح فعل الإستثناء كقامُوا ماخَلا زيدًا وما عَدا عمرًا ، ولا يكونُ خالدًا ، وأفعلْ في التعجُّب كما أحسن الزيدْين ، وأفعل التفضيل كـ ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا ﴾ وفيما عَدا هذه - وهو الماضي والظَّرف والصفات - يُسْتَتَر جَوازًا .

ثم شَرَعَ في الثاني مِن قِسمَيْ الضمير وهو المنفصل فقال : (وَذُو ارْتِفاعٍ وَ انْفِصالٍ أنا هُو وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ) النَّاشِئَةُ عَنْ هذِهِ الأَصُولِ (لا تَشْتَبِهُ) وهي نحن ،

قوله : والمبدوّ بالتاء : والمراد أن وجوب الاستتار واقع في هذا النوع ولا يلزم منه وجوده في جميع أفراده حتى يرد أن المبدوء بتاء الغائبة ليس بواجب الاستتار ولم يقل بتاء المخاطب ؛ إذ لا قرينة في كلام الناظم تعين أن التاء في تشكر للمخاطب ومن ثمة حملها البعض على أنها للغائبة ليكون هذا المثال إشارة إلى جائز الاستتار وخالفه الشارح ؛ لأن حمله على أن يكون متممًا لمواضع وجوب استتار الضمير في الفعل المتصرف أولى وأوفق بسوابقه إلا أنه كان عليه أن يفصل حكم هذا المثال في الشرح .

قوله : اسم فعل المضارع : وأما اسم فعل الماضي كهيهات فجائز الاستتار تقول : هيهات العقيق .

قوله : فعل الاستثناء : قال الصبان : لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحدة .

قوله : وأفعل التفضيل : أي في غير مسألة الكحل .

قوله : وهو الماضي : أي ما يقبل استتار الضمير منه وهو ما للمفرد الغائب أو الغائبة ولم يقل والمضارع المبدوء بالياء لظهور أنه مما عداها من ذكر المضارع المبدوء بالهمزة والنون والتاء في المتن دون المبدوء بالياء نعم يرد على الشارح المضارع المبدوء بتاء الغائبة وأجاب المحشي عن ورود سائر صيغ المضارع بقوله : اللهم إلا أن يكون المراد بواجب الاستتار نوعًا مشتملًا على وجوب الاستتار مطلقًا فما عداه نوع غير مشتمل على ذلك ولا يخفى أن المضارع من الأول اهـ ويندفع به ما يرد على قول الشارح فعل الأمر وقوله : والمبدوء بالتاء إلا أنه على بعده يستلزم شدة الإبهام في قول الناظم كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر .

قوله : ثم شرع في الثاني : ولم يعرفه اكتفاء بما يفهم من تعريف المتصل .

قوله : هو : قال الصبان قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارًا وقد تحذف الواو والياء اضطرارًا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان .

قوله : الناشئة عن هذه الأصول : أشار إل أن جمعية الفروع باعتبار الأنواع ؛ ولذا قال الناظم

هي ، هما ، هم ، هنِ ، وأنتِ ، أنتُما ، أنتُم ، أنتُنَّ . قال أبو حَيّان : وقد تَستَعمَل هذه مجرورة كقولهم : أنا كأنتَ وكهو ، وهو كأنا ، ومنصوبة كقولهم : ضربتكِ أنتِ (وَذُو انْتِصاب في انْفِصال جُعِلا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ) عَلى هذا الأصل الذي ذُكِر (لَيْسَ مُشْكِلا) مثاله : إيانا ، إياكَ ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن . وقد تُستَعمَل مَجرورة .

تنبيه : الضمير إيا واللواحق له عند سيبويه حروف تُبَيِّن الحال ، وعند المصنف أسماء مضاف إليها .

لا تشبيه ؛ لأن اختلاف أنواع الفروع مظنة اشتباه بعضها ببعض .

قوله : قال أبو حيان وقد تستعمل هذه مجرورة : أشار بقد إلى أن هذا الاستعمال على سبيل القلة والاستعارة والمستعار منها للمجرور ليس منفصلًا بل متصل كهم في ضربتهم كما سبق فلا يرد أن الضمير المجرور خاص بالمتصل والمفهوم من هذا الكلام أنه يكون منفصلًا ، والأولى أن يقال : المراد باختصاص المجرور بالمتصل اختصاص ما هو موضوع لضمير الجر ، وأما هذه فمستعارة له ، والملحوظ في المستعار حال الوضع لا حال الاستعمال ، وهذه الضمائر باعتبار حاله الوضع منفصلة .

قوله : في انفصال : أي في حال انفصال قال هنا في انفصال وفيما سبق وانفصال تفننا وقول المحشي إشارة إلى أن صيغ المنصوب بأسرها جزء من المنفصل ؛ لأن إيا بدون ها مثلا منصوب وإياه بهاء منفصل بخلاف المرفوع ليس بشيء ؛ لأن إيا بلا هاء مثلًا منصوب ومنفصل واللواحق كلمات مستقلة كما سيأتي وأيضًا يأباه حكم المصنف على ذو انتصاب بأنه جعل إياي .

قوله : على هذا الأصل : أشار به إلى أن وجه الإتيان بالتفريع مفردًا كون الفروع هنا نوعًا واحدًا ؛ ولذا قال الناظم ليس مشكلًا واقتصر هنا على أصل واحد وجعل البواقي مفرعة عليه ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع مع أن الثلاثة أصول في الموضعين ؛ لأن جميع المراتب الثلاثة هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة بما في آخره فلهذا قال والتفريع أي على إياي ليس مشكلا ؛ أفاده الغزي .

قوله : تبين الحال : أي حال إيا من كونه للمتكلم أو المخاطب أو الغائب المفرد من ذلك أو المثنى أو المجموع ؛ لأن إيا مشتركة بينها فيحتاج في فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهي اللواحق وأشار بهذا إلى دفع ما أورد من أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال عليها اللواحق لا إيا بأن الدال إيا واللواحق قرينة معينة للمراد .

وقوله : وعند المصنف أسماء - أي ضماير - مضاف إليها : قال الصبان إضافة العام للخاص وهو وهم ؛ لأن إيا مشتركة لفظيًا بين هذه المعاني والمشترك ليس بعام لمعانيه بل العام هو المشترك المعنوي وقال المحشي من قبيل إضافة سعيد كرز ولا يخفى على من له ذوق سليم أنه ليس المراد بهذه اللواحق لفظها فلا تكون تلك الإضافة من هذه القبيل والذي يظهر أن قول المصنف هذا



(وَفِي اخْتِيار لايَجِيء) الضميرُ (الْمُنْفَصِلْ إذا تَأَتَّى أَنْ يَجيءَ) الضميرُ (الْمُتَّصِلْ) لِمَا فيه مِن الاختِصار المطلوبِ المَوْضُوعِ لأَجِلِه الضمير ، فإن لم يَتَأَتَّ - بأَنْ تأَخَّرَ عنه عامِلُه أو حُذِفَ أو كانَ معنويًّا أو حُصِرَ أو أُسنِدَ إليه صِفَةٌ جَرَت عَلى

مبني على جواز إضافة الشيء إلى مرادفه كما هو مذهب الكوفيين ووافقهم المصنف في التسهيل وشرحه كما في الأشموني والتصريح وهذه الإضافة شبيهة بإضافة العام إلى الخاص في كونها للبيان ثم رأيت الشيخ يس نقل عن المصنف أنه قال : وأما إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه ا هـ . وهو علي تضاربه ؛ لأن الاعتذار المذكور ينافي الالتزام فإن الإضافة في نفسه من إضافة العام إلى الخاص يرد عليه ما أوردناه على الصبان وأورد عليه أيضًا كما في الصبان بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها ؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب .

قوله : وفي اختيار إلخ : مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم له قاله الصبان إلا أن قول الناظم ونحو ضمنت إياهم الأرض الضرورة اقتضت كما هو ثابت في نسجة الشارح يدل على اعتبار مفهومه فمن ثمة اعتبره الشارح فقال ويأتي المنفصل إلخ وذلك بحمل الإمكان على عدم المانع الصناعي كما أشار إليه الشارح بقوله : فإن لم يتأت بأن تأخر عنه عامله إلخ .

قوله : من الاختصار المطلوب : أي في مقام الإضمار لا مطلقًا فقد يكون التطويل مطلوبًا .

قوله : أو حصر : عطف على حذف أي حصر عامله فيه بإلا أو إنما لدخول الحصر بالتقديم في قوله : بأن تأخر عنه عامله كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾ وقول الشاعر :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

قال السعد لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ؛ إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول وإنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد ا هـ . ولم يكتف بقوله : أو حصر عن قوله : بأن تأخر عنه عامله ؛ لأن التأخير يكون لغير الحصر قال في المطول حتى أن ابن الأثير ذكر في لمثل السائر أن التقديم في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص وذكر ابن الحاجب أن التقديم فيه للاهتمام ونقل الصبان عن شيخ الإسلام أن الحصر عند النحاة إنما يكون بإنما أو ما وإلا .

قوله : بأن تأخر عنه عامله : لم يقل بأن تقدم على عامله ليوافق لواحقه في الإسناد إلى العامل .

قوله : أو أسند إليه صفة إلخ : مطلقًا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين



غير مَنْ هي لَه – فُصل ، ويأتي المُنفَصِل مع إمكان المُتَّصِل في الضرورةِ كما سَيأْتي (وَصِلْ) على الأصلِ (أوِ افْصِلْ) للطُولِ ثاني ضميرَيْنِ أَوَّلُهما أخَصّ وغير مرفوعٍ كما في (هاءِ سَلْنِيهِ) فقُل سَلنيه ، وسَلني إيّاه (وَ) كذا (ما أشْبَهَهُ) نحو الدرهم أعْطَيْتُكهُ ، وأعطَيْتُكَ إيّاه (في) اتّصال و انفصال ما هو خبرٌ لكان أو إحدى أخواتِها نحو (كُنْتُهُ الخُلْفُ أنْتُما كَذاكَ) الهاء مِن (خِلْتَنِيهِ) ونحوه في

نحو زيد عمرو ضاربه هو والمراد من الصفة أعم من الفعل وشبهه فيشمل نحو زيد هند يضربها هو وإيراد من تغليب .

قوله : ويأتي المنفصل مع إمكان المتصل في الضرورة : هذا محترز قوله : في اختيار وأخره لتوفق العلم به على العلم بمحترز قوله إذا تأتي أن يجيء المتصل .

قوله : وصل أو فصل إلخ : هذا وما بعده استثناء من القاعدة المتقدمة في قوله وفي اختيار إلخ .

قوله : للطول : أي لحصول طول الكلمة بالاتصال أو لدفع الطول الناشيء عنه .

قوله : أولهما أخص : احتراز عن نحو أعطاه إياك وهذا القيد مفهوم من قول الناظم الآتي وقدم الأخص في اتصال وقدم هذه الضابطة على قوله وما أشبهه ولم يؤخرها عنه بأن يقول وما أشبهه من كل ثاني ضميرين إلخ كما فعل بعض الشراح ؛ لأن من حق الضابطة أن تقدم على الأمثلة .

قوله : وغير مرفوع : احتراز عن نحو كنته وضربته وهذا القيد مفهوم من تقابل سلنيه بكنته والمراد سواء كان العامل ناسخًا أولا فتشتمل الضابطة نحو خلتنيه وذكره فيما بعد ليبين أنه اختلف في المختار فيه وليبين مذهبه فيه أما غير نحو خلتنيه من مواد هذه الضابطة مما لم يكن العامل ناسخًا إن كان العامل فعلًا فالأرجح الاتصال وإن كان اسمًا نحو أنا معطيكه ومعطيك إياه فالأرجح الانفصال قال الصبان : لأن عمل الاسم لمشابهة الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به .

قوله : ما هو خبر لكان : ولم يقل ثاني ضميري كان ؛ لأن الخلف جار فيما إذا كان اسمها ظاهرًا أيضًا نحو الصديق كأنه زيد .

قوله : أو إحدى أخواتها : قال الصبان : سواء كان الاسم ضميرًا كالمثال أم لا نحو الصديق كأنه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إلاه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناه .

قوله : كذاك : أي كالمثال المتقدم وهو هاء كنته .

قوله : ونحوه : من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع وكان العامل ناسخًا للابتداء .



اتِّصاله وانفصالِه خِلافٌ (وَاتِّصالًا أَخْتارُ) تَبَعًا لِجَماعَة منهم الرُّمّاني ؛ إذ الأصلُ في الضمير الاختِصار ، ولِأنّه وارِدٌ في الفصيح قال ﷺ : « إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإنْ لا يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ » (غَيْرِي) أي سيبويه ، ولم يُصَرِّح به تأدُّبًا (اخْتارَ الْانْفِصالا) لِكونه في الصورتَيْنِ خبرًا في الأصل ولو بَقِيَ على ما كان لتَعَيَّنَ انفصالُهُ كما تَقدَّم .

(وَقَدِّم الْأَخَصَّ) وهو الأعرف على غيره ....

قوله : إذ الأصل في الضمير الاختصار إلخ : قال المحشي الأولى الاستدلال على هذا بتناسب الاتصال مع اتحاد الضميرين في المصداق ؛ لأن الدليل الأول أعم من المدعى والثاني أخص منه لاختصاصه بنحو كنته بل بما كان أول ضميريه مستترًا وأقول دليله أيضًا لا يجرى فيما كان اسم كان ظاهرًا ومراد الشارح إذ الأصل في الضمير الاختصار مع عدم مضعف بضعفه بخلاف نحو معطيكه ومراده بالاستدلال بالحديث أنه وارد في خبر كان ويقاس عليه نحو الهاء من خلتنيه لكون العامل فيهما ناسخًا .

قوله : قال صلى الله تعالى عليه وسلم : أي لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أراد قتل ابن صياد ظنًّا من أنه الدجال لوجود كثير من صفات الدجال التي وصفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها فيه واسم يكنه عائد على ابن صياد وخبره الدجال ولعل هذا الترديد منه صلى الله تعالى عليه وسلم قبل أن يوحى إليه تفصيل حال الدجال .

قوله : ولو كان على ما كان عليه لتعين انفصاله : أي فيترجح بعده قال الصبان ورده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه ؛ لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل .

قوله : وقدم الأخص في اتصال : هذا تخصيص لجواز الاتصال والانفصال في هاء سلنيه وما أشبهه بما إذا قدم الأخص وذلك لأن المراد من هاء سلنيه وما أشبهه المفعول الثاني من الفعل المتعدي إلى اثنين ؛ فقوله : وصل أو افصل إلخ يفيد جواز الاتصال والانفصال في المفعول الثاني سواء كان المفعولان متحدي الرتبة ، أو كان الثاني أخص أو كان الأول أخص مع أن الحكم خاص بالصورة الأخيرة ، وأما الصورتان الأوليان : فيجب فيهما انفصال الثاني ، ولا يجوز اتصاله فيهما . فأفاد المصنف هذا الحكم بقوله : وقدم الأخص في اتصال ؛ حيث دل بمنطوقه على أن جواز الاتصال خاص بالصورة الأخيرة ، وبمفهومه على عدم جواز الاتصال في الصورتين الأخريين ، وتعين الانفصال فيهما فكان تخصيصًا لقوله : وصل وافصل إلخ بالصورة الأخيرة . فالحكم خاص بضميرين يجوز في كل منهما الاتصال والانفصال كما يدل عليه قوله : وقدمن ما شئت في انفصال وليس حكمًا عامًّا لعدم وجوب تقديم الأخص في الاتصال في غير هذا الباب كضربونا وضربتني ولا شاملًا لخبر باب كان ؛ لأن تقديم الأخص يستلزم وجود ضميرين والحكم السابق في خبر باب كان شامل لما إذا كان اسمها اسمًا ظاهرًا والجواز اتصال خبرها وإن لم يتقدم الأخص نحو الصديق كأنه زيد وكقوله ﷺ : « إن يكنه .. » ولأن قوله : وقدم الأخص يدل على أن التقديم

.... (في) حال (اتِّصالِ) الضَّمائِرِ نحو : « الدِّرْهَم أَعطَيتُكَهُ » بتقديم التاء على الكاف ، إذ ضمير المتكلِّم أخصّ مِن ضمير المخاطَب ، والكاف على الهاء ؛ إذ ضميرُ المخاطَب أخَصّ مِن ضمير الغائب .

(وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ) مِن الأخَصّ أو غيره (في) حال (انْفِصالِ) الضمير عند أمْنِ اللّبس نحو « الدرهم أعطيتُكَ إيّاهُ وَأعطيتُه إيّاكَ » ولا يجوز في « زيد أعطيتُكَ إيّاه » تقديم الغائب لِلبّسْ (وَفي اتِّحاد الرّتْبَةِ) أي رُتبة الضميريْن - بأنْ كانا لمتكلِّميْنِ أو مخاطَبيْنِ أو غائِبَيْن (الْزَمْ فَصْلا) للثاني (وَقَدْ يُبيحُ الْغَيْبُ فيهِ وَصْلا) وَلكِن لا مُطلَقا بل (مَعَ) وجود (اخْتِلافِ ما) بَيْنَ الضميرَيْنِ ، كأنْ يكون أحدهما مُثنّى والآخرُ مُفردًا ، ونحوه نحو .

[لِوَجهِكَ في الإحسانِ بَسطٌ وَ بَهجَةٌ] أنا لَهُماه قفْوَ أكْرَم والِدِ

(وَنَحْوُ) قول الفرزدق :

لكونه أخص وتقديم اسم كان ليس لكونه أخص ، بل لكونه مرفوعًا ولعدم جريان قوله : وقدمن ما شئت في انفصال فيه فإنه لو كان هذا الحكم شاملًا له لدل هذا الشطر على أنه يجوز في نحو الصديق كنت إياه فصل ضمير الفاعل وتأخيره عن ضمير المفعول فيقال : الصديق كأنه أنا وهو ممتنع قطعًا .

قوله : في حال اتصال الضمائر : الصواب أن يقول في حال اتصال الضميرين من نحو هاء سلنيه وأولى منه أن يقول : وقدم الأخص وهو الأعرف من ضميرين ليس أحدهما مرفوعًا على غيره في حال اتصالهما وهذا السهو مبني على توهم شمول هذا الحكم لنحو التاء من أعطيتكه فسبحان الذي لا يسهو .

قوله : بتقديم التاء على الكاف إلخ : هذا سهو من الشارح ؛ لأن الكلام في ضميرين ليس أحدهما مرفوعا ولأنه يدل على أن وجوب تقديم التاء في المثال على الكاف ؛ لكونها أخص وليس كذلك ، بل لكونها ضميرًا مرفوعًا فإنه يجب التقديم في نحو أعطيتني وأعطوك أيضًا .

قوله : في انفصال الضمير : أورده مفردًا ؛ لأن الانفصال لا يكون إلا لواحد .

قوله : وفي اتحاد الرتبة : أفرده بالذكر مع دخوله في مفهوم قوله : وقدم الأخص ليبين أن لزوم الفصل فيه مقيد بما إذا لم يكن الضميران للغيبة ويحتمل أن يكون المراد من قوله : قدم الأخص ما إذا كان أحدهما أخص فلا يدخل هذا فيه .

قوله : أو نحوه : أي أو والآخر جمعًا أو يكون أحدهما مفردًا والآخر جمعًا أو يكون أحدهما مذكرًا والآخر مؤنثًا كما في التصريح والصبان .

قوله : ونحو قول الفرزدق : هذا محترز قوله : وفي اختيار لا يجيء المنفصل ووجه تأخيره إلى هنا أن قوله : وصل أو افصل هاء سلنيه إلى هنا استثناء من قوله : وفي اختيار إلخ فذكره المصنف بعد المستثنيات ليعلم أنه ليس منها ، وقد انفصل فيكون ضرورة فالعلم بكونه ضرورة



بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد (ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرْضُ) في دهرِ الدَّهارِيرِ

(الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ) انفصال الضمير مَعَ إمكان اتّصالِهِ .

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) إذا كانت (مَعَ الْفِعْلِ) مُتَّصِلَة به (الْتُزِمْ نُونُ وقايَةٍ) سُمِّيَتْ بذلكَ ، قال المصنف : لِأنّها تقِي الفعلَ مِنِ الْتِباسِهِ بالاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم ، إذ لو قيل في ضربني ضربي لَالْتَبَسَ بالضَّرَب وهو العسل الأبيض الغليظ ، ومِن التباسِ أمرِ مُؤَنَّثِهِ بأمرِ مذكَّره ؛ إذ لو قلت أكرمي بدل أكرمني قاصِدًا مُذكرًا لم يفهم المراد ، وقال غَيره : ؛ لأنها تَقِيهِ مِن الكسرِ المشبه للجرِّ لِلزوم كسرِ ما قبل الياءِ . (وَلَيْسي) بِلا نون (قَدْ نُظِمْ) قال الشاعر :

موقوف على العلم بالمستثنيات .

قوله : بالباعث إلخ : قبله

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور

والفند : الكذب والفناء ما يحيط بالبيت وهو ظرف لحلفت ، والمراد بالبيت الكعبة ، وبالباعث متعلق بحلفت ، في القاموس الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهور دهارير مختلفة .

قوله : إذا كانت مع الفعل : أشار بهذا التقدير إلى أن مع الفعل قيد احتراز عما كانت مع الاسم أو مع الحرف فلا يلزم معها نون الوقاية في غير ما سيأتي من ليت ومن عن لا بيان للواقع وقد كنت كتبت على هذا القول حينما كنت في عداد الطلاب ما يلي : أشار الشارح المحقق إلى أن مع قيد للياء لا متعلق بالتزم ؛ لأنه مع مخالفته للظاهر لا يفيد الاحتراز عن نحو : مر بي .

قوله : أي متصلة به : أشار به إلى أن مع للقِران واللحوق احتراز عن نحو : مر بي وبي مر .

قوله : ومن التباس أمر مؤنثه بأمر مذكره : لم يقل من التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه كما هو الظاهر لتقدم المذكر على المؤنث والالتباس لا يوجد في المضارع ولا في كثير من صيغ الماضي والأمر فحملت على ما يلتبس .

قوله : من الكسر المشبه بالجر : وهو الكسر للاتباع قال ابن الناظم : لأنها شبيهة بالجر ؛ لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تَلِقْ بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو : تفعلينْ ؛ فإنها لا تشبه الجر ؛ لأن ياء المخاطبة مختصة بالأفعال .

قوله : للزوم كسر ما قبل الياء : في غير المعتل نحو : دعا ورمى فالحق بغيره في لزوم النون طردًا للباب ؛ قاله شيخ الإسلام .

قوله : بلا نون : هذا وما بعده لدفع اللبس في القراءة أو الكتابة ، ثم إن اختصاصه بالنظم

عدَدْتُ قَوْمي كَعَديدِ الطَّيْس إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرامُ لَيْسي

وَلا يَجِيءُ في غيرِ النظمِ إلا بالنونِ كغيرِهِ من الأفعالِ كقولهم : « عليه رَجُلًا لَيْسَني » بالنون . (وَلَيْتَني) بالنون (فَشا) أي كَثُرَ وَذاع لِمَزِيَّتِها على أخواتِها في الشبه بالفعل ، يدل على ذلك سماع إعمالها مع زيادة ما كما سيأتي ، وفي التنزيل ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ (وَلَيْتِي) بلا نون (نَدَرا) أي شذَّ ، قال الشاعر :

كَمُنْيَةِ جابِر إذْ قالَ لَيْتِي أُصادِفُهُ وأفقِدُ جُلَّ مالِي

(وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) هذا الأمر فَتَجْريدها مِن النون كثير لِأنّها أبعدُ مِن الفعلِ لِشبهها بحرف الجرّ ، وفي التنزيل ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾ واتِّصالَها بها قليلٌ قال الشاعر :

فقلتُ أعيراني القَدُومَ لَعَلَّني أخُطُّ بها قَبْرًا لِأَبْيض ماجِدِ

(وَكُنْ مُخَيَّرًا) في إلحاقِ النون وعَدَمِها (فِي الْباقِياتِ) إنّ وأنَّ وكأنّ ولكنّ ، نحو :

وإنّي عَلى لَيْلَى لَزارٍ وَإنَّني [على ذاكَ فِيما بَيْننا مُستَدِيمُها]

من هذه الجهة لا من جهة وصل الضمير مع فعل الاستثناء ؛ لأن وصل الضمير مع ليس التي للاستثناء وإن كان شاذًّا إلا أنه لا يختص بالضرورة كما في قولهم عليه رجلًا ليسني ومعناه : ليلزم رجلًا غيري .

قوله : كعديد الطيس : هو الرمل الكثير .

قوله : لمزيتها إلخ : في التصريح لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها اهـ ؛ يعني كما أن الفعل الداخل على المبتدأ أو الخبر كذلك .

قوله : أي شذ : يعني أن المراد بالندور الشذوذ لا لقلة فإنه خاص بالضرورة .

قوله : لشبهها بحروف الجر : في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك : تب لعلك تفلح ، كما تقول لتفلح .

قوله : واتصالها بها قليل : أشار بهذا إلى أن العكس في مطلق القلة والكثرة ؛ لأن اتصال لعل بالنون أكثر من تجريد ليت كما قاله الموضح ونقله الأشموني عن الكافية .

قوله : فقلت أعيراني إلخ : القدوم آلة النحت وأخط بالخاء المعجمة أحفر ، والقبر : الغلاف ، والأبيض : السيف ، والماجد العظيم المنزلة .

قوله : وإني على ليلى إلخ : آخره .

على ذاك فيما بيننا مستديمها

وزار : من زريت عليه زاريته إذا عتبت عليه خبر إن ، والمعنى : إني باق على الحالة التي

وقال الفَرّاء : عدم إلحاقِ النون هو الاختيار (وَاضْطِرارًا خَفَّفا) نون (مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا) مِن الشعراءِ فقال :

أَيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَني لَسْتُ مِن قَيْسٍ وَلا قَيْسٌ مِني

والاختيارُ فِيهما إلحاق النون كما هو الشائِع الذائع ، على أنَّ هذا البيت لا يُعرَفُ له نظيرٌ في ذلك بَل ولا قائِل وما عدا هذَيْنِ مِن حروف الجرّ لا تَلحَقُهُ النون نحو : لي وَبي ، وكذا خلا وعَدا وحاشا ، قال الشاعر :

[في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلهَهُمْ] حاشايَ إني مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

(وَ) إلحاقُ النون (في) لَدن فيُقال (لَدُنِّي) كثير ، وبه قرأ السِّتَة مِن القُرّاءِ السَّبْعَة وَتَجْرِيدها فَيُقال (لَدُني) بالتخفيف (قَلَّ) وبه قرَأ نافع (وَ) إلحاق النون (في قَدْني وَقَطْني) بِمعنى حَسْبِي كثير و (الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي) قال الشاعر :

قَدْني مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدي [لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ]

كانت بيننا وطالب دوامها وعاتب عن ليلى في انصرافها على تلك الحالة .

قوله : وقال الفراء : مقابل لقوله : وكن مخيرًا ؛ فإن المراد بالتخير كونها على السواء .

قوله : وكذا خلا وعدا وحاشا : غير السياق لمخالفتها ما قبها في مجيئها أفعالا .

قوله : حاشاي أني إلخ : أوله :

في فتية جعلوا الصليب إلههم

ومعذور بمعنى مقطوع العذرة أي القلفة أي مختون ؛ فإن النصارى لا يختتنون .

قوله : وبه قرأ الستة : في قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

قوله : وبه قرأ نافع : أشار إلى أن القلة ليست على سبيل الندور أو الشذوذ .

قوله : بمعنى حسبي : راجع للأمرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما ، وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي ؛ فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما ؛ كذا في الصبان عن القاضي زكريا .

قوله : قد يفي : في الصبان أي يأتي و أشار بقد إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات . اهـ ، وأشار إليه الشارح بقوله : كثير .

قوله : قدني من نصر الخبيبين إلخ : آخره :

ليس الإمام بالشحيح الملحد ولا بوتن بالحجاز مفرد

والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب ، الشحيح : البخيل ، والملحد : الجائر

وفي الحديث : « قَطْ قَطْ بِعِزّتِكَ » يُروى بِسُكونِ الّطاء وبِكسرِها مَعَ ياءٍ ودونها ويُروى ، قطني قطني ، وقطٌ قطٌ .

المائل عن الحق ويقال الظالم في الحرم ، والوتن : بمعنى الواتن وهو الدائم أي ولا بدائم ثابت في أرض الحجاز مفرد .

قوله : وفي الحديث قط قط بعزتك : في صحيح البخاري مرفوعا « ولا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول : قط قط بعزتك ويزوي بعضها إلى بعض » والمراد بوضع قدمه والله أعلم : لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه .

قوله : وقط قط : بالتنوين قال الصبان قال الروداني : والغالب على قد وقط إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان ا هـ . فالتنوين على الإعراب وهما إما خبر مبتدأ محذوف أي هذا قط قط أو نحوه ، وهذا متعين في الرواية بالتنوين أو مبتدأ أو مبتدأ معرف بالإضافة إلى الياء الملفوظة محذوف الخبر .



الثاني من المعارف - العَلَم

وهو عَلَمُ شَخْصٍ وعَلَمُ جِنْسٍ وبَدَأَ بالأوَّلِ فقال : (اسْمٌ) جنس وهو مبتدأ وصف بقوله : (يُعَيِّنُ الْمُسَمّى) وهو فصْل ....

العلم

قوله : وبدأ بالأول : حمل التعريف على أنه خاص بعلم الشخص مع أن علم الجنس أيضًا يعين مسماه تعينًا ذهنيًا عند الجمهور ؛ لأن تعريف علم الجنس عند الناظم لفظي لا معنوي كما قال فيما يأتي كعلم الأشخاص لفظا وهو عم ، وكما ذكر في التسهيل أنه كاسم الجنس ، ولأن المقابلة تدل على المغايرة .

قوله : وهو مبتدأ : حمل الشارح المحقق الاسم على أنه مبتدأ وعلمه خبره مع أن كون علمه معرَّفًا يقتضي كونه مبتدأ واسما خبره ؛ لأن جزالة المعنى تقتضي ذلك الحمل ؛ فإنه على تقدير كون علمه مبتدأ واسم خبره يصير التقدير علم المسمى اسم يعين المسمي ولا يخفى ما فيه من السماجة في إضافة العلم إلى المسمى فإن جزالة الكلام تقتضي أن لا يضاف أصلًا وإن أضيف فإلى غير المسمى ؛ لأن ذكر المسمى إنما يحسن في مقابلة الاسم ونحوه بعده فيقال : هذا اسم أو لفظ ومسماه كذا ، بل ذكره بعد غير الاسم لا يخلو عن بشاعة ؛ فإن المتعارف أن يقال : هذا لفظ ومعناه كذا لا مسماه .

وأما الحكم على الاسم الذي يعين مسماه بأنه علمه ففي غاية الجزالة وأيضا كون الأصل عود الضمير إلى متقدم لفظًا ورتبة يقويه ، وأيضا هذا الحمل لدفع توهم الدور فإن أخذ جزء المعرف في التعريف موهم للدور وإن لم يكن دورًا كما قالوا ؛ لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر .

وأما إذا كان علمه مؤخرًا وخبرًا فيعتبر إضافته إلى الضمير بعد الحكم كما في علامة الرجل لحيته فلا يكون المسمى جزءًا من المعرف .

وأما الإخبار بالمعرفة عن النكرة وإن لم يجوزه الجمهور في غيرما إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو : كم مالك ، أو اسم تفضيل كخير منك زيد فقد أجازه البعض ومنهم ابن هشام فيما إذا تخصص المبتدأ النكرة مطلقًا .

قوله : وصف : إشارة إلى مسوغ الابتداء .

قوله : يعين المسمى : أي خارجًا كعلم الشخص الخارجي ، أو ذهنًا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجًا في المستقبل ، وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه ؛ فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع فقولهم : تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي ، والمراد بقوله : يعين المسمى أنه يدل على



.... يُخرِجِ النكرات تعيينًا (مُطْلَقا) فَضْل يُخرِجُ المُقيَّداتِ إمّا بِقَيْدٍ لفظيٍّ وهو المُعرّفُ بِالصِّلَةِ وألْ والمضاف إليه ، أو مَعْنَويٍّ وهو اسم الإشارة والمَضمَر وخبر قوله :

مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين ؛ لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل ؛ أفاده الصبان . وفيه أن المراد بتعيينه تمييزه عند المخاطب عما عداه ، وهذا التمييز حاصل بالعلم كسائر المعارف ، بل هو المقصود من وضعها .

قوله : يخرج النكرات : وكذا علم الجنس ؛ فإنه نكرة معنى عند المصنف وقول المحشي : بل يخرج بهذا القيد ما سوى المعرف ؛ لأن المعين في المعرف بالقيد إنما هو القيد لا المقيد مردود فإن المعرفة ما وضع لشيء بعينه فهى دالة على شيء بعينه إلا أنه لكون الموضوع له متعددًا بوضع واحد في غير العلم فهي موضوعة لهذا المعين وذاك المعين ينشأ الإبهام في الموضوع له فإذا قلت هذا مثلًا فهو دال على معين وهو زيد مثلًا لكون هذا موضوعًا له بخصوصه إلا أنه لكونه موضوعًا لغيره أيضًا لا يعلم المخاطب أن المدلول أهو هذا المعين أم ذلك المعين فيحتاج إلى قرينة الإشارة الحسية لرفع هذا الإبهام الناشئ من تعدد الموضوع له فالمعارف تعيين المسمى لكونها موضوعة له بخصوصه ودالة عليه ، والقيود تعين أن المراد هو هذا المسمى لا ذاك المسمى فقيود التعريف شبيهة بمتعلقات الحروف وصفات المشترك إلا أن المعارف ما عدا العلم لكونها موضوعة لكل واحد من المتعدد بوضع واحد كان إبهامها وضعا لازمًا فلزمتها القيود لرفعه بخلاف المشترك ؛ فإن إبهامه عارض من تعدد الأوضاع فهو يعين مسماه باعتبار كل وضع تعيينًا مطلقًا واحتياجه في تعيين مسماه إلى قرينة من وصف ونحوه عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف فلا يخرج بقوله مطلقًا .

قوله : تعيينًا مطلقا : أشار إلى أن مطلقًا مفعول مطلق لا حال من فاعل يعين كما قيل ؛ لأنه يكون مفاد الكلام حينئذ أن العلم هو الذي يعين المسمى حال إطلاقه عن القيود لا حال تقييده بها فخرج العلم عن التعريف ؛ لأنه يعين مسماه سواء كان مطلقًا أم مقيدًا كما في جاءني زيد العالم .

قوله : يخرج المقيدات : أشار بهذا إلى أن المراد بالمطلق : المطلق عن القيود ؛ لأن الإطلاق عدم التقييد لا الخالي عن القرائن كما قيل حتى يرد أن دلالة العلم على تعيين مسماه بقرينة الوضع فإن الوضع من القرائن لا من القيود ويحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالقرائن غير الوضع .

قوله : وأل : قال الصبان : ولو للعهد الذهني ؛ لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين .

قوله : أو معنوي : أراد به ما يقابل اللفظي فيشمل الحسي في اسم الإشارة .

قوله : وهو اسم الإشارة والمضمر : القيد في اسم الإشارة الإشارة الحسية في ضمير المتكلم التكلم وفي ضمير المخاطب الخطاب ، قال في التصريح : فإن أنت مثلًا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحاً لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازًا ؛ قاله الشاطبي وقال يس : لعل مراده غير معرفة معنى . وإن كان معرفة لفظًا وفي ضمير الغائب سبق



« اسم » قوله : (عَلَمُهُ) أي عَلَم لذلك المسمى (كَجَعْفَرٍ) لرجلٍ (وَخِرْنِقا) لامْرَأةٍ من العرب (وَقَرَنٍ) بفتح القاف و الراءِ لقبيلة من بني مُراد ومنها أُوَيْس القَرَني ، (وَعَدَن) لِبَلْدٍ بساحِلِ بحر الْيَمَن (وَ لاحِق) لفَرَس (وَشَذْقَم) لِجمل (وَهَيْلَةٍ) لِشاة (وَواشِق) لِكَلْب .

(وَاسْما أتى) العَلَم وهو ما ليس كُنية ولا لَقَبًا (وَ كُنْيَةً) وهي ما صُدِّرَ بأب أوْ أُم ، وقيل : أو بابنٍ أو ابْنَةٍ مِن « كَنَّيْتُ » أيْ سترتُ كالكناية ، والعربُ يقصدُ بها

المرجع قال الصبان : أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشيء المتقدم بعينه وإن كان عين ذلك الشيء مبهمة .

قوله : أي علم المسمى : أشار به إلى الرد على من جوز إرجاع الضمير إلى الاسم قبل اعتبار التقيد بوصفه بجعل الإضافة على معنى من ؛ لأن إضافة الأخص مطلقًا إلى الأعم مطلقًا ممتنعة ، والإضافة بمعنى من خاصة بما إذا كان المضاف إليه أخص من وجه من المضاف وكان أصْلا له كخاتم فضة .

قوله : وواشق لكلب : قال في التصريح : ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازنة لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ .

قوله : أتى العلم : الظاهر أنه أبرز الفاعل هنا وفسر الضمير في قوله الآتي ومنه منقول بالعلم إشارة إلى أن الضمير المستتر راجع إلى العلم في الترجمة وهو مطلق العلم لا إلى العلم في قوله : علمه ؛ فإن المراد به علم الشخص كما سبق فإن هذه التقسيمات والأحكام من هنا إلى قوله : ووضعوا لبعض الأجناس علم جارية في علم الجنس بعضها بالفعل وبعضا بالقوة فقد قالوا : إن أم عريط كنية للعقرب واسمها شبورة ، ونقل في التصريح عن الإمام الرازي أن ابن داية كنية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة ؛ فكان على المنصف إذًا أن يقدم بيان علم الجنس على هذه التقسيمات والأحكام ، ويحتمل وهو الظاهر من صنع الناظم أن هذه التقسيمات والأحكام لعلم الشخص ويعلم حال علم الجنس بالمقايسة عليه .

قوله : وهو ما ليس كنية ولا لقبًا : كان الظاهر أن يقول وهو ما ليس مصدّرًا بأَبٍ ولا أم ولم يكن مشعرًا بمدح ولا ذم ؛ لأن الكنية واللقب لم يعلما بعد وعدل عنه إلى ما قال رومًا للاختصار وتفاديًا عن شائبة التكرار مع أن إيلاءه بتعريف الكنية واللقب يدفع ما فيه من الإحالة على المجهول .

قوله : قيل أو ابن أو بنت : وقيل أو عم أو عمة أو خال أو خالة وليس بشيء فإن هذه الأسماء مضافة لا تستعمل أعلامًا فلكون هذا القول واهيًا لم يتعرض له الشارح .

قوله : كالكناية : في الرضى من كنيت أي سترت وعرضت كالكناية سواء ؛ لأنه يعرض

التَّعظيم (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر بمدح أو ذمٍّ ، قال الرّضي : والفرق بينه وبين الكُنية

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم اهـ . ويعرض بتشديد الراء من التعريض فأخذ الشارح المحقق منها ما صفى وأعرض عما كدر فإن الكنية يستر بها الاسم ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها ولا يعرض بها عنه وكيف يعرض بالكنية المقصود بها التعظيم عما تأنف بعض النفوس أن تخاطب به ؟ .

قوله : ولقبًا : قال السيالكوتي : لفظ القلب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة .

قوله : وهو ما أشعر بمدح أو ذم : الإشعار الدلالة الخفية غير المقصودة وإشعاره بالمدح أو الذم باعتبار معناه العلمي وأما باعتبار معناه الأصلي فيدل عليهما دلالة صريحة مقصودة ، من أجل ذلك عدل عن دل إلى أشعر ، قال عبد الحكيم في حواشي الجامي : وقوله : ما يشعر بمدح أو ذم حيث لم يقيدوا وبعدم التصدير بالأب والأم يدل على أن الفرق بينه أي اللقب وبين الكنية بالحيثية فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كما في أبي الفضل وأبي الجهل لا يضر ، وعبارة الرضي تشير إلى هذا ؛ فإنه قال : الأعلام إما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح أو ذم ، وإما لقب وهو ما يقصد به أحدهما أي مدح أو ذم ، وإما كنية وهي الأب والأم والابن والبنت مضافة اهـ . وبعض أهل الحديث يجعل العلم المصدر بأب أو أم مضافًا إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية وإلى غير ذلك لقبًا كأبي تراب ؛ كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس أبا العتاهية لقبًا ونفى كونه كنية ، وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور اهـ . وفي الصبان ما حاصله جعل المحدثون بعض الكني من الأسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها وهذا يدل على أن الفرق بين الاسم والكنية أيضا بالحيثية فتلخص أن الاسم هو الموضوع أولًا للذات ، واللقب الموضوع لا أولًا مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدر بأب أو أم سواء وضعت أولًا أم لا ، أشعرت أم لا ، فتجامع كلًّا منها وتنفرد فيما وضع لا أولًا ولم يشعر ، وقال عبد الحكيم : اللقب ما يقصد به المدح أو الذم حين الوضع أي الوضع العلمي لا الوضع الأصلي لا حين الاستعمال ؛ لأنه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ، و؛ لأنه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم إذا اشتهر المسمى في ضمنه بالمدح أو الذم نحو : حاتم ، وقصد الوضع يفهم من كونه منقولًا من معناه الأصلي إلى المعنى العلمي فإن المنقولات يلاحظ فيها المعاني الأصلية .

قوله : قال الرضي والفرق إلخ : قال السيالكوتي عقب نقله لهذا الكلام : وعندى أن



مَعنىً أنّ اللَّقب يُمْدَحُ المُلَقَّبُ به أو يُذَمُّ بمعنى ذلك اللفظ بخِلاف الكُنية فإنَّه لا يُعَظَّمُ المُكنّى بمنعاها بل بعدم التصريح بالاسم ؛ فإنَّ بَعضَ النفوسِ تَأنَفُ أنْ تُخاطَبَ بِاسْمِها .

(وَأخِّرَنْ ذا) أيِ اللّقَب (إنْ سِواه صَحِبا) والمُرادُ به الاسم كما وُجِد في بعضِ النُّسَخِ إنْ سِواها وصَرَّحَ به في التّسهيل ، وعلّله في شرحه بأنَّ الغالِبَ أنَّ اللَّقَب منقولٌ مِن اسم غير إنسان كبَطَّة وَقُفَّة ، فلو قُدِّم لتَوَهَّم السّامِع أنّ المُرادَ مُسَمّاهُ الأصلي وذلِك مأمونٌ بتأخيره فلم يُعْدَل عنه وَشَذَّ تقديمه في قوله :

بأنَّ ذا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ نَسَبًا [بِبَطْنِ شريان يَعوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ]

التعظيم غير المدح فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر .

قوله : بمعنى ذلك اللفظ : أي معناه الأصلي المشعر به في حال العلمية .

قوله : كما وجد في بعض النسخ إلخ : يعني أن هذا المراد لا يفهم من كلام الناظم .

قوله : بأن الغالب أن اللقب إلخ : يعني أن غلبة النقل من اسم غير إنسان خاص باللقب ؛ فلو قدم لتوهم السامع أولًا ما هو أبعد ما يكون عن المراد بالنسبة إلى الغالب في اللقب والحكم للغالب .

قوله : فلم يعدل عنه : قال الشيخ يس : قال الزرقاني : قد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم ، ولما نقل الجلال السيوطي هذا في نكته قال عقبه : ففي هذا تخصيص لإطلاق وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل به الرضي اهـ . والذي علل به الرضي كون اللقب أشهر ؛ لأن فيه العلمية وشيء من معنى النعت فلو أتى به أولًا لأغنى عن الاسم .

قوله : بأن ذا الكلب إلخ : آخره :

ببطن شريان يعوي حوله الذيب

والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عني حديثًا وبعض القول تكذيب

من قصيدة أولها :

كل امرئ بمحال الدهر مكذوب وكل من غالب الأيام مغلوب

ومحال الدهر بكسر الميم كيده ومكره ، ومكذوب أي مغلوب ، والواو في وبعض القول للحال ، وبأنّ بدل من حديثًا متعلق بأبلغ ، وخيرهم منصوب نعت لعمرًا ، وببطن خبر أنّ ، والشريان بكسر الشين المعجمة شجر يتخذ منه القسي كان عمر قد دفن فيه ، وجملة يعوي حوله الذيب خبر بعد خبر لأن .



وأمّا الكُنيَة : فيجوزُ تقديمُه عَلَيها والعَكس - كذا قالوه لكِن مُقتضى التَّعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضًا - فتأمَّل ، نعم تقديمها عِلى الاسم وعكسه سَواء .

(وَإنْ يَكُونا) أيِ الاسم واللّقب (مُفْرَدَيْن فَأضِفْ) الأوَّلَ إلى الثاني (حَتْمًا) عند البَصريّين نحو « هذا سَعيدُ كُرْزٍ » أي مُسَمّاه كما سَيأتي في الإضافة ، وأجازَ الكوفيُّون الإتْباع واختاره في الكافية والتسهيل ، ومَعلوم على الأوَّل أنّ جَوازَ الإضافة حيثُ لا مانِعَ من ألْ نحو « الحارثُ كُرْزٌ » .

(وَإلّا) أيْ وإنْ لم يكونا مُفرَدَيْنِ - بأنْ كانا مُركَّبيْنِ كـ « عَبْدُ اللهِ زَيْنُ

قوله : فتأمل : لعل وجهه الإشارة إلى أن الظاهر أن مذهب الناظم هنا هو امتناع تقديمه عليها ؛ لأن تعليله وظاهر قوله : إن سواه صحبا حيث أورد الضمير مذكرًا مع تمكنه من أن يورده مؤنثًا متفقان على هذا الاقتضاء فيعمل بالتعليل ويبقي كلامه على ظاهره من العموم كما فعل ابن الصائغ والمرادي فيكون ما اختاره هنا مخالفًا لما اختاره في التسهيل ، كما أن الذي اختاره بقوله : وإن يكونا مفردين إلخ مخالف لما اختاره في التسهيل والكافية وقد اختاره الشارح أيضًا في الهمع ومتنه .

قوله : نعم تقديمها إلخ : نقل في الهمع عن ابن الصائغ أن الأولى تقدم الأشهر منهما .

قوله : أي الاسم واللقب : لا أحدهما والكنية بقرينة قوله : مفردين ؛ ولأن الضمير راجع إلى ذا وسواه .

قوله : أي مسماه : فسره كذلك لئلا يلزم إضافة الشيء إلى مرادفه ؛ فإنه ممنوع عند البصرية ، ولا أدري هل يلاحظ العربي هذا الأمر عندما يقول : رأيت سعيد كرز مثلًا . وأظن أن هذا الأمر لا يجري منه على خلد ، فالمختار مذهب الكوفية من حواز إضافة الشيء إلى مرادفه ، وقد اختاره المصنف في التسهيل وشرحه .

قوله : الإتباع : على الإبدال وعطف البيان .

قوله : واختاره في الكافية : لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

قوله : ومعلوم على الأول أن جواز إلخ : وجه المعلومية ما اشتهر أن انتفاء المانع شرط في جميع الأحكام ومراد فيها ذكر أو لم يذكر ، وعبر بالجواز مع أن القول الأول هو الوجوب ؛ لأن الذي يحسن تقييده بانتفاء المانع هو الجواز دون الوجوب ؛ لأنّ المانع يمنع الجواز لا الوجوب ويَبْقَى الجوازُ . وخص الأول بالتقييد لدفع ما قد يتوهم من التعبير بالجواز : من أن التقييد منصرف إلى مذهب الكوفيين فالتقييد منصرف إلى القول الأول والتعبير بالجواز يفيد تقيد القول الثاني أيضًا به .

قوله : مفردين : المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب وفي باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما ، وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة ، وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به ، وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي .

قوله : وإلا : ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردًا والثاني



العابِدينَ » أو الأوَّل مُركّبًا والثاني مُفردًا كـ « عَبْدُ اللهِ كُرْزٌ » أو عَكْسه كـ « زَيْدٌ أَنْفُ النّاقَةِ » - (أتْبع) الثاني (الّذي رَدِفَ) الأول له في إعرابه على أنّه بَدَلٌ أوْ عطفُ بَيانٍ ، ويجوزُ القَطْعُ [عن التبعية] إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعني ، إنْ كان مَجرورًا ، وإلى النصب إنْ كان مرفوعًا ، وإلى الرفع إن كان منصوبًا كما ذكره في التَسهِيلِ .

(وَمِنْهُ) أيْ ومِن العَلَم عَلَم (مَنْقُولٌ) إلى العَلَمِيَّة بعد استعماله في غيرها مِن مَصْدَر (كَفَضلٍ وَ) اسم عَيْنٍ نحو (أَسَدْ) وصِفَة كحارِث ، وفعلٌ ماضٍ كشَمَّرَ

مركبًا قال الصبان : والوجه خلافه كما صرح به الرضي بجواز كون المضاف إليه مركبًا كغلام عبد الله بخلاف المضاف .

قوله : كرز : هو في الأصل خرج الراعي ، ويطلق على اللئيم والحاذق .

قوله : أتبع : الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافي ما سيأتي من جواز القطع وأتبع جواب أن وحذف الفاء للضرورة .

قوله : ويجوز القطع : في الصبان يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذًا .

قوله : بتقدير هو أو أعني : أي جوازًا فيجوز إظهارهما كما في التصريح كما في قول الناظم :

قال محمد هو ابن مالك

قوله : إلى العلمية : ال للعهد الحضوري أي النوع الحاضر من العلمية فدخل نحو أسامة علمًا لشخص فإنه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع وخرج نحو سعاد لامرأة غير الأولى فإنه مرتجل لاتحاده .

قوله : بعد استعماله : الأولى بعد وضعه ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه .

قوله : من مصدر : أي من معنى مصدر بيان للغير وكذا ما بعده .

قوله : كفضل : مثال للمنقول لا للمصدر وكذا ما بعده .

قوله : وفعل : المنقول من الفعل معرب إعراب لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيًا كان أو مضارعًا أو أمرًا فنحو اصمت منقولًا من الفعل وحده يحرك آخره بحركات الإعراب ومنقولًا من الجملة محكي ، كذا قالوا ، وصحته مبنية على إثبات أن العرب يفرقون بين نحو اصمت منقولًا عن الأمر ومنقولًا عن الجملة ودونه خرط القتاد ، والمظنون أنه لم يرد في كلامهم إلا على الحكاية ، ولا أدري كيف يتأتى لنا أن نفكر أن بعض العرب يلاحظ نحو اصمت منقولًا عن الأمر فيعربه ، والآخر يلاحظ أنه منقول عن الجملة فيحكيه ، وهذه الأمور لا تجري من العرب على خلد .



لِفَرَس ومُضارع كَيَزِيد ، وَ أمر كَاصْمِت لِمكان (وَ) مِنه (ذُو ارْتِجالٍ) لم يَسْبق له استِعمال في غير العَلَمِيَّة أو سَبَقَ وجُهِل قولان (كَسُعادَ وَأُدَدْ) ومنه ما ليس بمَنقولٍ ولامُرْتَجَل . قال في الإرتشاف : وهو الذي عَلَمِيَّتُهُ بالغَلَبة (وَ) مِنه (جُمْلَةٌ) كانت في الأَصْلِ مُبتدأً ، أو خبرًا ، أو فعلًا وفاعلًا فَتُحْكى كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و « تَأَبَّطَ شَرًّا » (وَ) مِنه (ما يَمْزِج رُكِّبا) بأن أُخِذَ اسمان وجُعِلا اسمًا واحِدًا وَنُزِّل

قوله : كاصمت : في التصريح بهمزة قطع وميم مكسورتين وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين ؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغير لفظها عند الناظم .

قوله : ومنه ذو ارتجال : تقدير منه هنا وفيما يلي ليشير إلى أنه من عطف الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد ؛ لأنه يفيد الكلام حينئذ . أن المجموع بعض العلم .

قوله : لم يسبق له : اي للفظه المخصوص استعمال سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كأدد ولو أبدل الاستعمال بالوضع لكان أولى .

قوله : أو سبق وجهل : وهذا مبني على ما قاله بعضهم أن الأعلام كلها منقولة حقيقة وليس بشيء منها مرتجلًا وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة وسمي بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة فيكون تقسيم العلم على هذا المنقول والمرتجل بحسب ظاهر الحال لا بحسب الحقيقة .

قوله : وأدد : نوزع فيه بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود والهمزة منقلبة عن الواو وكما في أُجُوه .

قوله : وهو الذي علمية بالغلبة : قال سم : التحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي ؛ لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم اهـ . وعلى الأول إنما أهمله هنا لذكره في باب المعرف بأل .

قوله : وجملة إلخ : في الخضري عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما بمزج ركب إلخ ومقتضاه أنهما قسيمان للمنقول مع أنه شامل لهما وللمضاف إلا أن يجعل من عطف الخاص اهتمامًا به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد ؛ لأنه الأصل وأقول : التحقيق أن تقسيمات المصنف من قوله : واسمًا أتى وكنية ولقبًا إلى هنا تقسيمات اعتبارية المقصود منها تقسيم العلم باعتبارات متعددة إلى أقسام مختلفة وإن كانت الأقسام متداخلة وليست حقيقية .

قوله : كانت في الأصل إلخ : أشار بهذا إلى أن تسمية العلم بالجملة مجاز بالكون .

قوله : مبتدأ وخبرًا : هذا ليس بمسموع لكنهم قاسوه على الجملة الفعلية .

قوله : فتحكى : وتكون معربة تقديرًا وقيل مبنية .

قوله : بأن أخذ اسمان إلخ : أي منفصلان ليس بينهما نسبة كما هو المتبادر من هذا التعبير فخرج العلم المتركب تركيبًا تضمنيًا أو إضافيًا أو تقييديًا فإنه بأخذ مركب وجعله علمًا لا بأخذ اسمين وجعلهما اسمًا واحدًا ولم يتكلم الناظم على المركب تركيبًا تضمنيًا أو تقييديًا ؛ لأنهما غير مسموعين .



ثانيهما مِن الأوَّلِ بِمَنزلَةِ تاءِ التأنيث مِن الكَلِمة (ذا) أي المُرَكَّبِ تركيب مَزْج (إنْ بِغَيْرِ) لَفظِ (وَيْهِ تَمَّ) كبعلبك (أُعْرِبا) إعراب ما لا ينصرف وقد يُضاف وقد يُبنى كخمسة عشر فإنْ خُتِمَ بوَيْه بُني ؛ لِأنّه مُرَكَّب مِن اسم وصَوْتٍ مُشبهٍ للحرف في الإهْمال ، وبِناؤُهُ على الكسر على أصلِ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ وقد يُعرَب إعرابَ مالا ينصرف .

(وَشاعَ فِي الْأعْلامِ) المُرَكَّبَة (ذُو الإضافَةْ كَعَبْدِ شَمْسٍ) وهو عَلَمٌ لأخي هاشِم بن عبد مناف (وَأبِي قَحافَةْ) وهو عَلَم لِوالِد أبي بكر ، قيل : وإنَّما أتى بمثالَيْنِ – وإن كان المثال لا يُسأل عنه كما قال السيرافي – لِيُعَرِّفَكَ أنّ الجُزءَ الأوَّل يكون كُنية وغيرها ومُعْربًا بِالحَرَكاتِ والحُرُوفِ ، وأنَّ الثاني يكون مُنصرِفًا وغيره .

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأجْناسِ) لا لِكُلِّها (عَلَمْ) بالوقف عَلى السُّكون عَلى لُغَة رَبيعَة (كَعَلَم الأشْخاصِ لَفْظًا) فيأتي مِنه الحال وَيَمْتَنِعُ مِن الصَّرف مع سببٍ آخَر ، ومِن دُخول الألِف واللام عليه ونَعْتِه بالنكرة وَيُبتَدأ به (وَهْوَ عَمّ) معنىً أي

قوله : منزلة تاء التأنيث : في حذفها للنسبة والترخيم وجريان حركات الإعراب ولو محلًّا عليها .

قوله : أعربا : على الجزء الثاني والجزء الأول مبني على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعدي كرب فيبنى على السكون وألف أعربا للإطلاق .

قوله : وقد يضاف : أي صدره إلى عجزه فيجري الصدر بوجوه الإعراب إلا أن غير الفتحة لا يظهر في المعتل ويخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من حرف وغيره نحو هذا رام هزمر وقد يمنع من الصرف مطلقًا .

قوله : المركبة : لعل وجه التقييد رفع ما يفيده تخصيص الناظم ذي الإضافة من بين الأعلام بوصف الشيوع من اختصاصه به مع أن المفرد أيضًا شائع بل أشيع .

قوله : لا يسأل عنه : لأن المقصود منه الإيضاح ومنهما كان أكثر كان الإيضاح أشد .

قوله : أن الجزء الأول يكون كنية : فيه مسامحة لا تخفى .

قوله : ووضعوا : أي العرب والنسبة إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي قاله الصبان بل إنه ضروري يحكم به عند اقتضائه ضرورة إجراء أحكام العلم على بعض ما هي أسماء الأجناس معنى .

قوله : لا لكلها : يعني أن تقديم الظرف على المفعول لقصد الحصر .

قوله : لفظًا : تمييز لمعنى الكاف أو منصوب بنزع الخافض .

مدلُولُه شائع كمدلُولِ النكرة لا يخص واحدًا بِعَينِه ؛ ولذلك قال في شرح التسهيل : إنّه كَاسْمِ الجنس .

(مِنْ ذاكَ) أعلامٌ وُضِعَتْ للأَعْيانِ نحو (أُمُّ عِرْيَطٍ) فإنّه عَلَمٌ (لِلْعَقْرَبِ) أيْ لِجِنْسها (وَهكذا ثُعالَةٌ) فإنه عَلَمٌ (لِلثَّعْلَب) أي لِجِنسه (وَمِثْلُهُ) أي مثل عَلَم الجنس المَوْضوُع لِلأعيان عَلَم جنس مَوْضوُع للمعاني نحو (بَرَّةُ) عَلَم (لِلْمَبَرَّةْ) و سُبْحانَ عَلَمٌ للتسبيح و (كذا فَجارِ) بالبناء على الكسر كحذامِ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ) بسكون الجيم ويسار للمَيْسَرَة .

قوله : أي مدلوله شائع إلخ : فهو عند الناظم مرادف لاسم الجنس وإطلاق العلم عليه للأحكام اللفظية وتعقبه المرادي بأن تفرقة الواقع بين أسد وأسامة لفظًا تؤذن بفرق في المعنى والتحقيق في بيان الفرق كما أشار إليه سيبويه أن علم الجنس موضع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلًا وإن لزم الحضور الذهني لتعذر الوضع للمجهول ، لكنه لم يقصد إليه هكذا فرق بينهما كثير من الناس بأن أرادوا بالذهن ذهن الواضع ، والتحقيق أن المراد بالذهن ذهن المخاطب ؛ لأن الملحوظ في وضع المعارف كلها هو التعين عند المخاطب ؛ فالفرق على هذا : أن اسم الجنس موضوع للماهية المعينة ؛ أي المتميزة عن الحقائق الأخرى ، واعتبار هذا التميز فيها لا يجعلها معرفة ؛ لأن اعتبار تميز الموضوع عن ما عداه شرط في أوضاع جميع الألفاظ ، ولا يمكن تحقق الوضع بدونه . وأما علم الجنس فموضوع لهذه الماهية مع ملاحظة أنها معلومة للسامع ، واله تعالى أعلم .

قوله : فإنه علم : أشار بهذا التقدير إلى أن للعقرب ليس قيدًا لأم عريط ؛ لأن المعنى ليس على التقييد بل خبر لمبتدأ محذوف والجملة استئناف بياني وهذا التقدير ليس لإظهار المقدر في كلام الناظم بل لاقتضاء جودة السبك إياه وإلا فخذ إن مع جزئها غير معروف .

قوله : برة : غير متصرف للعلمية والتأنيث .

قوله : للمبرة : قدر العلم فقط لتطابق التي للمعاني .

قوله : علم التسبيح : أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقًا كما عليه غيره وإضافته للإيضاح كما في حاتم طيء فلا تبطل العلمية ؛ لأن المبطلة ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي : لا دليل على علميته ؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافًا .

قوله : للفجرة : بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق لا بمعنى المرة من الميل عن الحق فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة لم يقل للفجور ؛ لأن فعال من أعلام المؤنث .

قوله : للميسرة : وهو اليسر وسعة الحال كما في قوله تعالى : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ وأخطأ من قال هو القمار ... نجز بتوفيق الله باب العلم .



الثالث من المعارف – اسم الإشارة

وأخَّرَهُ في التسهيل مِن الموصول وَضْعًا مع تصريحه بأنَّه قَبله رُتبةً ، وَحَدُّهُ كما قال فيه : ما دَلَّ عَلى مُسَمّى وإشارَة إليه .

(بِذا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ) عاقل أو غيره (أشِرْ بِذي وذِهْ) بسكون الهاء وَذِهِ بالكسر و ذهي بالياءِ و (تي) و (تا) وَتِه كذِه (عَلى الأنْثى اقْتَصِرْ) فأشِر بها إليها دون غيرها .

(وَذانِ) تَثنية ذا بحَذْفِ الألِف الأولى لِسكونها وسُكُون ألِفِ التَّثْنِيَة يُشارُ بها

اسم الإشارة

قوله : ما دل على مسمى وإشارة إليه : قال الصبان أي إشارة حسية ؛ لأن الإشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا يرد الضمير الغائب وأل ونحوهما ؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف ؛ لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه ؛ لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر صرح بجميع ذلك الدماميني .

وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة فهي فيه أيضًا لغوية وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسًا بالبصر حاضرًا فاستعماله في غيره مجاز اهـ . والمراد بالمسمى المسمى باسم الإشارة سواء كان مسمى بغيره أم لا وهذا التعريف مبني على المذهب الأصح وهو مذهب المتأخرين من كون الموضوع له وهو المسمى والمستعمل فيه وهو المشار إليه في اسم الإشارة الإفراد ولا يجري على مذهب المتقدمين من كون الموضوع له المعنى الكلي والمستعمل فيه كل واحد من أفراده لعدم اتحاد المسمى والمشار إليه عليه والتعريف يدل على الاتحاد .

قوله : بذا : ومثله ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة فتقديم الجار والمجرور هنا وفي قوله : بذي وذه كما قال الصبان للحصر الإضافي أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن .

قوله : لمفرد : قال الصبان والمراد المفرد حقيقة أو حكمًا كالجمع والفريق قال في متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكمًا .

قوله : فأشر بها إليها دون غيرها : أشار بهذا إلى أن قوله اقتصر يفيد حصر ذي وذه إلخ في الإشارة إلى الأنثى كما أن تقديم الجار والمجرور يفيد حصر هذه الإشارة فيهما .



للمُثنّى المُذَكَّر المُرتَفِعْ و (تانِ) تَثنية تا بحَذْفِ الألِف لِما تَقَدَّم يُشار بُها (لِلْمُثنّى) المؤَنَّث (المُرْتَفِعْ) وإنّما لم يُثَن مِن ألفاظ الأنْثى إلّا تا حذرًا مِنِ الالتِباس (وَفي سِواهُ) أي سِوي المُرتَفِع وهو المُنتَصِب والمُنخَفِض (ذَيْنِ) للمُذَكّر وَ (تَيْنِ) لِلمُؤَنَّث (اذْكُرْ تُطِعْ) النُّحاة .

(وبأولى أشِرْ لجَمْعِ مُطْلَقا) سَواء كان مُذكَّرًا أم مُؤَنَّثا عاقلًا أم غيره والقصْرُ فيهِ لُغَة تَميم (وَالْمَدُّ) لُغَة الحِجاز ، وهو (أَوْلى) مِن القَصْر ، وحينَئِذٍ يُبنى عَلى الكَسْرِ لالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ .

(وَلَدى) الإشارة إلى ذي (الْبُعْدِ) زَمانًا أو مَكانًا أوْ ما نُزِّلَ مَنزلَته لِتَعظيم أو لِتَحقير

قوله : للمثني المذكر : فصل الشارح المثنيين ؛ كي يحسن التقابل بالمفردين وأما الجمعان ؛ فلكون لفظهما واحدًا لا مجال للفصل .

قوله : حذرًا من الالتباس : أي التباس ما فيه التاء بتثنية تا وما فيه الذال بتثنية ذا فإن التثنية كالجمع ترد الأشياء إلى أصولها والهاء والياء التي ليست للإشباع منقلبتان عن الألف .

قوله : المرتفع : فيه مسامحة والمراد المرتفع داله .

قوله : تطع النحاة : اعتبر مفعول تطع النحاة لا العرب ؛ لأن الإتيان بذين وتين لغير المرتفع إنما يكون إطاعة بالنسبة إلى النحاة ؛ لأنهم أصحاب أحكام وأما بالنسبة إلى العرب فموافقة ؛ لأنهم أصحاب استعمال وليسوا أصحاب أحكام .

قوله : أي سواء كان مذكرًا : حمل مطلقًا على أنه حال من الجمع لا من أوْلى ؛ لأنه مع أنه غير مفيد فإن مجيء لغتين فيه مفهوم من من كلام الناظم مخل بالمقصود .

قوله : عاقلًا أو غيره : إلا أن استعماله في غير العاقل قليل ومنه قوله :

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام .

قوله : زمانًا أو مكانًا : إلا أن استعماله في الزماني مطلقًا والمكاني غير المحسوس مجاز ، قال في المطول : أصل اسم الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد أي حاضر محسوس بالبصر قريب أو بعيد غير غائب ، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد كما في ﴿ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ﴾ أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته عادة نحو ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ و ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾ فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية .. انتهى بإيضاح من حواشي السيالكوتي .

قوله : لتعظيم أو تحقير : أي لتعظيم المشار إليه نحو ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ تنزيلًا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه : ذلك قال كذا ، أو لتحقيره كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا تنزيلًا لبعده عن ساحة عن



(انْطِقا) مَعَ اسم الإشارَة (بِالكاف) حال كونه (حَرْفًا) لِمُجَرَّد الخطاب (دُونَ لام أوْ مَعَهْ) فقل ذاك أو ذلك واختار ابن الحاجِب أنَّ ذاك ونحوه للمُتَوَسِّط (وَاللّام إنْ قَدَّمْتَ) على اسم الإشارَة (ها) لِلَّتنبيه فهي (مُمْتَنِعَهْ) نحو :

[رَأيْتُ بَني غبراء لا يُنْكِرُونَني] وَلا أهْلُ هذاكَ الطِّرافِ الْمُمدَّدِ

الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ؛ كذا في المطول .

قوله : انطقا : ألفه مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة .

قوله : حرفًا : لأن أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبًا ومن غير الغالب قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

قوله : لمجرد الخطاب : أي بالمادة ويدل بهيئته أو بما يلحقه على حال المخاطب من أفراد وتذكير وفروعهما وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد ؛ أفاده الصبان .

قوله : واختار ابن الحاجب إلخ : ومذهب الناظم هو الراجح ؛ لأن تميمًا لا يأتون باللام مطلقًا ، والإتيان بها لغة الحجازيين ، فلو كانت المراتب ثلاثة للزم أن تميمًا لا يشيرون إلى البعيد ؛ أفاده الصبان .

قوله : فهي ممتنعة : الظاهر أنه حل معنوي وهو إشارة إلى أن قوله ممتنعة خبر عن اللام لا عن ها ؛ لأدائه إلى الحذف ؛ ولأن اللام معهود بالذكر بخلاف الها فهو أحق بالإخبار عنه بالامتناع ، ولأن المقصود في هذا المقام بيان امتناع اللام دون الهاء ؛ لأن اللام تمتنع مع التثنية والجمع إذا ما مد أيضًا ، ولأن المتبادر من التقديم تقديمها على اسم الإشارة واللام متقدمة على الكاف ولا يبعد أن يكون حلًّا لفظيًّا فيكون إشارة إلى أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب إن وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ أو الخبر محذوف وقولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكأن المبتدأ مقدمًا فإن لم يقترن ما وقع بعدُ بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبرًا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والجملة خبر أوْ الخبر محذوف محمول كما قال الصبان على السعة .

قوله : ولا أهل هذاك الطراف الممدد : أوله :

رأيت بني غبراء لا ينكرونني

وبني غبراء قيل : اللصوص وقيل : الأضياف وقيل : الفقراء والصعاليك وهو المناسب لمقابلته بأهل الطراف وهم الأغنياء ، والطراف البيت من الأدم ولا ينكرونني مفعول ثان لرأيت هذا ، وأفهم كلام الناظم أن هاء التنبيه تدخل على المجرد من الكاف والمصاحب لها وحدها ،



وتَمْتَنِع أيضًا مع التثنية والجمع إذا ما مُدَّ (وَبهُنا أو ههُنا أَشِرْ إلى داني الْمكانِ) أي قَريبِهِ (وَبه الْكافَ) المُتَقَدِّمَة (صِلا في البُعْدِ) فقل هُناك وههُناك (أَوْ بِثَمَّ) بفتح الثاء المُثَلَّثة (فُهْ) أي انْطُقْ ، ويُقال في الوقف « ثَمَّه » (أو هَنّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أَوْ بِهُنالِكَ انْطِقَنْ) ولا تقل ها هنالك (أَوْ هِنّا) بكسر الهاء وتشديد النون .

تنبيه : ذَكَرَ المُصَنِّف في نُكَتِه عَلى مُقدِّمَة ابن الحاجِب أنّ هُنالِك يأتي للزَمان ، مثل ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾ .

وخصه بالتمثيل لقلته .

قوله : وبهنا إلخ : تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفًا للفعل ؛ فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانًا وقع غير ظرف ، أفاده يس .

قوله : الكاف المتقدمة : قال الصبان ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما .

قوله : ويقال في الوقف ثمة : قال الصبان : وقد يجري الوصول مجرى الوقف ، وقد تلحقها هاء التأنيث ؛ كربت ، كذا رأيته في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وكسرها .

قوله : ولا تقل ها هنالك : لاقترانها باللام ، ويفهم منه أن طرفيها تلحقهما الهاء وهو كذلك ، وتلحقهما الكاف أيضًا كما نقله الصبان عن الهمع .

قوله : أن هنالك يأتي للزمان : ومثلها أخواتها غير ثمة كما في الجامع كقوله : حنت نوار ولات هنا حنت .



الرابع من المعارف - الموصول

وهو قسمان : حَرْفِيٌّ ، واسْمِيٌّ . فالحرفي ما أُوِّلَ مع صِلَتِه بمصدر وَهُوَ أنْ ، وأنّ ، ولو ، وما ، وكي . ولم يَذْكُرْه المصنف هُنا لِأنّه لا يُعَدُّ مِنَ المَعارف و ذَكَرَه في الكافية استِطْرادًا ؛ فأَنْ توصَلُ بِالفِعلِ المُتَصَرِّفِ ماضِيًا أو مضارِعًا أَوْ أَمْرًا ، وأمّا ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ و ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ ﴾ فهي مُخَفَّفةٌ مِن المُثَقَّلَة . وأن تُوصَل باسمها وخَبَرها ، وإنْ خُفِّفَتْ فكذلِكَ لكن إِسمها يُحْذَف كما سَيأتي .

الموصول

قوله : وهو قسمان : في هذا الضمير استخدام ؛ لأن المراد بالترجمة الاسمي ؛ لأنه المذكور في الباب و؛ لأن الكلام في المعارف .

قوله : ما أول : قال يس : أي رجع وضمن معنى فسر ، قال اللقاني : أي صح أن يؤول وإن لم يؤول ، وهذا التعريف يشمل همزة الاستفهام في نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وقد أجيب بأجوبة لا تخلو كلها عن قدح .

قوله : مع صلته : قال يس : قال اللقاني : فيه دور إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بأن المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به .

قوله : وهو أن إلخ : ونظمها السندوبي بقوله :

وهاك حروفا بالمصادر أولت ... وذكرى لها خمسا أصح كما رووا
فها هي أن بالفتح أنّ مشددا ... وزيد عليها كي فخذها وما ولو

قوله : وذكره في الكافية إلخ : وذكره الشارح لاقتضاء قول الناظم موصول الأسماء تقسيم مطلق الموصول واقتضاء التقسيم التفصيل .

قوله : أو أمرًا : أي على الأصح ، قال الرضي : ولا يحتاج الموصول الحرفي إلى عائد ولا أن يكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية ؛ أي أمرتك بأن قلتُ لك قم .

قوله : فهي مخففة من المثقلة : التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر لا التي توصل بالفعل المتصرف .

قوله : وأن توصل باسمها وخبرها : وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقًّا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدًا أول بالكون ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا أول بالاستقرار ، وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني .

ولو : تُوصَل بالماضِي والمُضارعِ وأكثَرُ وُقوعِها بعدَ وَدّ ونَحوه ، وما : توصَل بالماضي والمُضارع وبجُملَة اسمِية بِقِلَّة ، وكَيْ : تُوصَل بالمُضارعِ فقط .

وأما (مَوْصُولُ الأَسْماءِ) فَيَذْكُرُهُ بالعَدّ فَلِلْمُفرَدِ المذكر (الَّذي) وفيها لُغَات : تخفيف الياءِ ، وتشديدها ، وحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه وَعَدَّها بعضهم مِن الموصولات الحرفية وَضَعَّفَه في الكافية ، وللمُفرَدَةِ (الْأُنْثي الَّتي) وفيها ما في الَّذي مِن اللُّغات (وَالْياء) الّتي في الذي والّتي (إذا ما ثُنّيا لا تُثْبِتِ) بِضَمّ أوَّلِه لِلْفَرْق

قوله : وما : سواء كانت غير زمانية كقوله تعالى : ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ أو زمانية كقوله تعالى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ .

قوله : وبجملة اسمية : لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو : ما أن نجمًا في السماء ؛ أي ما ثبت أن نجمًا في السماء .

قوله : فنذكره بالعد : أشار الشارح المحقق إلى أن خبر المبتدأ محذوف وهو ما سنذكره أو نحوه لا أن الخبر ما بعده كما قالوا فإنه لو كان الخبر لكان ينبغي أن تحمل جميع أفراد الموصول على المبتدأ والحمل لا يتمشى في غير الذي والتي وتمشيه فيهما إنما هو بتكلف ينبو عنه الذوق السليم .

قوله : فللمفرد المذكر الذي : إيراد الكلام على هذا الوجه لاقتضاء حسن المزج وجزالة السبك إياه لا للإشارة إلى أن الذي مبتدأ وخبره للمفرد المذكر ؛ فإن هذا لا يتمشي في قوله الأنثى التي والمناسب به الموافق له أن يكون التقدير المذكر الذي .

قوله : الذي : يكتب وهو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها في الكتابة ومثناهما بلامين على الأصل في كل ما أوله لام حلي بأل ، وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرًّا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الأصل .

قوله : وعدها بعضهم : أي حين الاستغناء بالمصدر وإلا فهي اسمي بلا خلاف ، واستدل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ أي كخوضهم ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة ، أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصول والعائد ، أو أن الأصل كالجمع أو الفريق الذي خاضوا فأفرد أولًا باعتبار لفظ الجمع ، وجمع ثانيًا باعتبار معناه ، أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع كما هو قول الأخفش .

قوله : إذا ما ثنيا : وأما الذين جمعًا فلا يعتبر فيه حذف الياء ؛ وذلك لأن إلحاق علامتي التثنية والجمع من خواص المعربات والذين مبني فيعتبر أنه موضوع هكذا لمعنى الجمع مثل الألى .

قوله : بضم أوله : على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية واليا مفعول مقدم وهو المناسب

يَيْنَ تَثنية المُعرَب وتَثنية المَبْني (بَلْ ما تَليهِ) الياء وهو الذّال والتّاء (أوْلِهِ الْعَلامَهْ) أي علامة التثنية فتفتح الذال والتاء لِأجْلِها .

(وَالنُّونُ) منهما إذا ما ثُنِّيا (إنْ تُشْدِدْ) مع الألِف وكذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيّين واخْتارَهُ المصنف (فَلا مَلامَهْ) عليك لِفِعْلِكَ الجائزِ ، نحو : ﴿ واللذانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ ، « ربنا أرنا الَّذيْنِّ » .

(وَالنُّونُ مِنْ) تَثنية اسْمَيْ الإشارَة (ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدا أَيْضًا) نحو « فَذَانِّكَ برهانان » « إحدى ابنتى هَاتَيْنِّ » ، (وَ تعويْضٌ بِذاكَ) التّشديد عن الياءِ المحْذوفة في المَوْصُولِ والألِف المحْذُوفة في اسْمِ الإشارَة (قُصدا) وقد يُحذَفُ النون مِنَ اللَّذَيْن وَاللتَيْنِ كقوله :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمِّيَ اللَّذا [قَتَلا المُلُوْكَ وَفَكَّكا الأَغْلالا]

وقوله :

هُما اللَّتا لَوْ وَلَدتْ تَميمٌ [لَقيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيم]

لقوله : أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط ؛ إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية ، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده من الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصًا عند الناظم قاله الشيخ يس .

قوله : منهما : أي من الذي والتي مقيدان بالقيد السابق وهو إذا ما ثنيا ، ولم يقل : والنون من المثنيين كما هوالمتبادر ؛ لأن المحدث عنه فيما صدق هو الذي والتي المقيدين بإذا ما ثنيا ، وليس المحدث عنه هو المثنى .

قوله : واختاره المصنف : هنا وكذا فيما بعده ومن ثمة مثل الشارح لكل منهما بمثالين .

قوله : تثنية اسمي الإشارة : أشار بهذا إلى أن التشديد ليس بمخصوص بحال الياء ، وأن إتيان المصنف بما هو بالياء تمثيل وليس بقيد .

قوله : وتعويض : مبتدأ خبره قصد ، وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر ؛ لأن المعنى ما قصد بذاك إلا التعويض فهو على حد شيء جاء بك أي ما جاء بك إلا شيء ، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف من أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني ؛ أفاده الصبان .

قوله : أبني كليب إلخ : آخره :

قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وهي جمع غل بالضم : حديد يجعل في العنق .

قوله : هما اللتا إلخ : آخره :

لقيل فخر لهم صميم



(جَمْعُ الّذِي الأُلى) للعاقِل وغيره ، ونَدَرَ مَجِيئُها لجمع المُؤَنَّث ، و اجتمع الأمران في قوله :

وَتُبْلَى الأُولى يَسْتَلْئِمُونَ عَلى الأُولى   تَراهُنَّ يَومَ الرَّوْعِ كالْحِدَإ الْقُبلِ

وفي قوله : كغيره جمع تسامح ولِلّذي أيضًا (الَّذينَ) لِلعاقِل فقط وهو بالياء (مُطْلَقًا) رفعًا ونصبًا وجرًّا ، ولم يُعرَب في هذِهِ الحالة مع أنَّ الجمع مِن خصائِص الأسْماء لِأنّ الّذِينَ – كما سبق – لِلعُقَلاءِ فقط والّذي عامٌّ له ولغيره ، فلم يَجْرِيا عَلى سُنَنَ الجُموْع المُتَمَكِّنَة ، وقد يُستَعمل الذي بمعنى الجمع كقوله : ﴿ كَمَثَلِ

قوله : الأُلى : قال الصبان يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة .

قوله : واجتمع الأمران : أي مجيئها لجمع المذكر وجمع المؤنث كما اجتمع فيه مجيئها للعاقل وغيره ، ولم يقل واجتمع الأمور ؛ لأن المقصود التمثيل للنادر ؛ لأنه المحتاج إلى التمثيل .

قوله : وتبلى الأولى إلخ : الضمير للمنون في قوله : قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا   قديمًا فتبلينا المنون وما نبلى

والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم ، وتملت أي استمتعت والمنون المنية ، وما نبلي أي ما نبليها ، ويستلئِمون أي يلبسون اللامة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الألى ، والروع بالفتح الخوف والفزع ، والحِدَأ جمع حدأه كعنب وعنبة طائر ، والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزنًا ومعنىً .

ومعنى قوله : تسامح : هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له ؛ لظهور المراد ؛ لأن الألى اسم جمع لا جمع .

قوله : للعاقل فقط : أي حقيقة أو تنزيلًا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾ بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل واختص الذين بالعاقل ؛ لأنه على صورة المختص بهم كالزيدين والعمرين .

قوله : والذي عام له ولغيره : فيكون الذين أيضًا اسم جمع إلا أن الظاهر من كلام الشارح أنه اعتبره جمعًا حيث خص التسامح بالألى وحيث أطلق عليه الجمع في قوله مع أن الجمع من خصائص الأسماء ، وقوله : فلم يجريا على سنن الجموع ، ولعل ذلك لكونه على صورة الجموع السالمة .

قوله : فلم يجريا على سنن الجموع : هذا الكلام على حذف المعطوف عليه والتقدير فلم يجريا على سنن المفردات والجموع ، واقتصر على الجموع ؛ لأنَّ عدم الجريان ناش عن الجمع ؛ لأن الجمع لابد أن يوافق المفرد .

ﱡﭐﱏ ﱐ ﱑ ﱠ (وَبَعْضُهُمْ بِالْواوِ رَفْعًا نَطَقا) فقال :

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا يَوْمَ النُّخَيلِ غارَةً مِلْحاحا

(باللَّاتِ) واللَّاتي وَاللَّواتي (وَاللَّاءِ) واللائي واللَّوائي (الَّتي قَدْ جُمِعا واللاء كالَّذِينَ نَزْرًا) أي قليلًا (وَقَعا) قال :

فَما آباؤُنا بأمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

(وَمَنْ) تُساوِي ما ذُكِرَ مِنَ الَّذي والَّتي وفروعهما أيْ تُطْلَقُ على ما تُطْلَقُ عليه بلفظٍ واحِدٍ وهي مُخْتَصَّةٌ بالعالِم وتكون لغيره إنْ نُزِّلَ بمنزلته نحو :

قوله : رفعًا نطقًا : وهل هو حينئذٍ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قولان : الصحيح الثاني ؛ لأن هذا الجمع غير جار على سنن الجموع لما ذكره الشارح في الذين ؛ ولأن الذي ليس علمًا ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء فيعارض قاله الصبان .

قوله : نحن اللذون إلخ : آخره :

يوم النخيل غارة ملحاحا

قال الصبان : أي صبحوهم أي أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيد والنخيل بالتصغير موضع بالشام ، والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال ، والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم ، ويكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر معه أل .

قوله : أي تطلق على ما يطلق عليه بلفظ واحد : ضمير الفعل الأول راجع إلى من ، والثاني إلى ما ذكر وبلفظ متعلق بالأول أشار إلى أن المراد بالمساواة المساواة في الإطلاق والاستعمال دون الموصولية ؛ لأنه معلوم من عدها في الموصولات .

قوله : وهي مختصة بالعالم : وتعبيره بالعالم أولى من تعبير بعضهم بالعاقل ؛ لأن العاقل لا يطلق على الله سبحانه وتعالى وهي عائد على من لا بقيد كونها موصولة كما يرشد إليه التمثيل بالشعر والآية الثانية .

قوله : تكون لغيره : أي مجازًا بالاستعارة وإليه أشار بقوله : إن نزل منزلته أو مرسلًا لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله واختلط به تغليبًا للأفضل ؛ لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا ، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله : أو اقترن به إلخ ، والضمير في تكون عائد إلى من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله : أسرب القطا إلخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة ؛ أفاده الصبان .



أَسِرْبَ الْقَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطيرُ

أو اخْتَلَط به تَغْليبًا للأفضلِ نحو قولِهِ تَعالى : ﴿ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ أوِ اقْتَرَنَ به في عُمومٍ ، فُصِّلَ بِمَن نحو ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ لاِقْتِرانِهِ بالعالِم في كل دابَّة .

(وَما) أيضًا تُساوي ما ذُكِرَ مِن الّذي والّتي وفُروعهما ، وهي صالحة لِما لا يَعْلَم ولِغيره - كما قال في شرح الكافية - خِلافُ من لكِن الأوْلى بها ما لا يَعْلَم ، نحو ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ولِهذا ذَكَرَ كَثيرٌ إِنّها مُختصَّة بِمالا يَعْلَم عَكسُ مَن ، وذلِكَ وهم ، ومِن وُرُودِها في العالِم قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ .

(وَأَلْ) أيضًا (تُساوِي ما ذُكِرْ) مِن الّذي والّتي وفروعهما وتَأْتي للعالِم و غيره - أيْ على السَّواء كما يُفْهَم مِن عِباراتِهم وَفُهِمَ مِن كلامِهِ أنّها مَوْصُولٌ اسمي وهو كذلك بِدَليلِ عَوْدِ الضمير عَلَيها في نحو قولهم : « قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقي رَبَّهُ » وقال المازِني : مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ . وَردَّ بِأَنّه لَوْ كان كذلِك لانْسَبَكَ بالمصدر ، وقال الأَخْفَش : حَرفُ تَعريف .

(وَهكَذا) أي كَمَنْ وَما بَعْدَها في كونها تُساوي الّذي والّتي وفروعهما (ذُو هِنْدَ طَيٍّ قَدْ شُهِرْ) كم نقله الأزهري ، نحو :

[فإن الماء ماء أبي وَجَدِّي] وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

قوله : لاقترانه بالعالم إلخ : أي قبل إطلاق من على غير العالم ؛ فالسبب في الإطلاق هنا هو الاقتران والمجاورة قبل الإطلاق ، وأما فيما قبله فالسبب هو اختلاط المطلق عليه وعدم تميزه ؛ فيضطر في الإطلاق عليه إلى التغليب ؛ فلذا عبر هنا بالاقتران ، وفيما تقدم بالاختلاط .

قوله : وهي صالحة إلخ : قال الصبان : قال في التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اهـ ومن ثمة تستعمل في المبهم أمره أهو إنسان أم غيره أو ذكر أو أنثى كقوله تعالى : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ .

قوله : قد أفلح المتقي ربه : فإن الضمير الفاعل والضمير المجرور كلاهما عائدان على أل .

قوله : وقال الأخفش : وقد اكتفى الشارح بالاستدلال على اسميتها آنفًا عن رده .

قوله : أي كمن وما بعدها إلخ : أشار بهذا إلى أن إفراد اسم الإشارة بتأويل المذكور وإلى أن وجه الشبه هو المساواة ؛ لأنه هو المفهوم من المتن لا مطلق الأحكام ؛ فإنه لا يصح لا بالنسبة إلى كلها ولا بالنسبة إلى آحادها .

قوله : وبئري ذو حفرت إلخ : أوله :

ويقال : رأيت ذُو فَعَلَ ، وذُو فَعَلا ، وذُو فَعَلَتْ ، وذُو فَعَلَتا ، وذُو فَعَلُوا ، ودُو فَعَلْنَ ، وبعضهم يُعربُها - ذَكَرَه ابنُ جِنِّي ، كقوله :

[فإمّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم] فَحَسْبِىَ مِن ذى عِنْدَهُمْ ما كَفانيا

(وَكَالَّتي أيْضًا لَدَيْهِمْ) أي لَدى بَعضِهِم ، كما ذكره في شرح الكافية (ذاتُ) مَبْنِيَّة على الضَّم نحو : « والكَرامَةِ ذاتُ أكْرَمَكُمُ اللهُ به » : وقد تُعرَب إِعراب مُسلِمات (وَمَوْضِعَ اللاّتِ أتى) عِند بَعضِهم (ذَواتُ) مَبنِيَّة على الضَّم نحو :

[جَمَعْتُها مِن أنْيُقٍ مَوارِقِ] ذواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سائِق

وقد تُعرَب بإعراب مُسلِمات .

تتمة : قد تُثَنّى ذُو و تُجْمَع ، فيقال : ذُوَا ، وذُوَيْ ، وَذُوُوا ، وذُوِي ، ويقال في ذاتُ : ذاتا ، وذَواتا ، وذَواتُ .

(وَمِثْلُ ما) فيما تَقَدَّم ....

فإن الماء ماء أبي وجدي

قوله : ويقال رأيت ذو فعل إلخ : يعني أن المشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد وبعضهم يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب .

قوله : فحسبي إلخ : أوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم

قوله : والكرامة إلخ : قال الفراء : سمعنا رجلًا من طيء يسأل ويقول : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به ، وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم أو نحوه وبه الأخيرة بفتح فسكون والأصل بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

قوله : وذوات : وهي المذكورة في المتن ذكرها تتميمًا للصيغ وموافقة للمذكر .

قوله : ذوات ينهضن إلخ : أوله :

جمعتها من أنيق موارق

أي جمعت النوق وهي وأنيق جمع ناقة ، وموارق أي سوابق ، وذوات بدل من أنيق .

قوله : فيما تقدم : وهو مساواتها لما ذكر وصلوحها لما لا يعلم ولغيره ؛ فإن ذا لغير العالم بعد ما وللعالم بعد من وأشار بهذا إلى وجه تخصيص ما بالتشبيه بها .



.... (ذا) الواقِعَة (بَعْدَ ما استِفْهامٍ أوْ مَنْ) أخْتها (إذا لَمْ تُلْغَ في الْكَلامِ)
بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستِفهام ولم تكن لِلإشارَة كقوله :

ألا تَسْألانِ المَرْء ماذا يُحاوِلُ [أنَحْبٌ فَيُقْضى أمْ ضلال وباطِلُ]

بخِلاف ما إذا ألغِيتْ كقولك : « لِماذا جِئْتَ » أو كانت للإشارَة كقولك :
« ماذا التَّواني » وَلَم يَشْتَرِطِ الكُوفِيُّونَ تَقَدُّمُ ما أوْ مَن مُستَدِلِّينَ بقوله :

قوله : ذا الواقعة بعدما : جعل الظرف بعد المعرفة صفة رعاية لجزالة المعنى ، قال السيد الشريف قدس سره على قول المطول فالفصاحة الكائنة في المفرد أشار إلى أن الظرف – أعني في المفرد – صفة للفصاحة وقدر عامله اسمًا معرفًا لذلك وإن كان المشهور تقديره فعلًا أو اسمًا منكرًا وقد أصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى ، ولا يحسن جعله حالًا بناء على جواز انتصابها من المبتدأ أو على تأويل آخر ؛ لأن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وإن كان المآل واحدًا وقس على هذا أمثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وإن أحوجك إلى زيادة تقدير في الألفاظ انتهى وقال السيالكوتي : ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلة ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف وههنا كذلك .

قوله : بأن تكون زائدة إلخ : يعني أن إلغاء ذا بعد ما ومن إما بأن تكون زائدة كما هو مذهب الكوفيين بناء على تجويزهم زيادة الأسماء واختاره المصنف وهو الإلغاء الحقيقي ، أو بأن يصير المجموع اسمًا واحدًا للاستفهام كما هو مذهب البصريين بناء على منعهم زيادة شيء من الأسماء ويقال له الإلغاء الحكمي ، ونقل الدما ميني عن المصنف أنها مخصوصة من بين أسماء الاستفهام بجواز عمل ما قبلها فيها نحو : أقول ماذا ؟ ونقل الصبان عن الشيخ يحيى أن أثر الإلغاءين يظهر في نحو : سلته عما ذا فتحذف الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحقيقي وتثبت على تقدير الحكمي .

قوله : ولم تكن للإشارة : بقرينة أن الباب باب الموصولات فإذا كانت للإشارة دخلت على المفرد وهو عطف على لم تلغ .

قوله : ألا تسألان إلخ : آخره :

أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

ويحاول أي يطلب ، والنحب في الأصل المدة يقال : قضى فلان نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا ، أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل .

قوله : ولم يشترط الكوفيون : كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكًا



[عَدَسْ ما لِعبّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ   أمِنْتِ] وَهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ

وَأجِيبَ عنه بأنّ هذا طَليق جُملة اسمية وتَحْمِلينَ حال ، أي محمُولًا .

وقال الشيخ سِراجُ الدِّينِ البَلقيني : يجوز أنْ يكون مِمّا حُذِفَ فيه : المَوْصُول مِن غير أنْ يُجْعَل هذا مَوْصُولًا ، والتقدير : هذا الذي تَحْمِلينَ على حَدِّ قوله :

فَوَاللهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنْكُمْ   بِمُعْتَدِلٍ وِفْقٍ وَلا مُتَقارِبِ

أيْ ما الّذِي نِلْتُم قال : وَلمْ أرَ أحَدًا خَرّجَهُ - أي وهذا تحملين طَليق - على هذا انْتهى . وهو حَسَن أوْ مُتَعَيّن . (وَكُلها) أي كل الموصولات (تَلْزَمُ بَعْدَها

بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ أي الذي تقتلون ، والتي بيمينك ، وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالًا قاله الدماميني .

قوله : وهذا تحملين : البيت بتمامه

عدس ما لعباد عليك إمارة   نجوت وهذا تحملين طليق

عدس اسم صوت يزجر به البغل ، وقد يسمى به البغل والإمارة بالكسر الحكم ، والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد ابن أبيه وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدًا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك .

قوله : وتحملين حال : إما من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقدم الحال على عاملها الصفة المشابهة للفعل المتصرف أو من طليق نفسه والعامل ما في هذا من معنى الإشارة بناء على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور كما هو مذهب الناظم ؛ لأن التقدير وأشير إلى طليق محمولًا أو من هذا بناء على جواز الحال من المبتدأ كما هو مذهب سيبويه .

قوله : وهو حسن أو متعين : أي حسن إن صح حمل تحملين على الحالية بناء على أحد الأقوال المجوزة ومتعين إن لم يصح بناء على المانعة .

قوله : تلزم بعدها : يفيد أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها ولو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على الموصول وأما نحو ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير كانو زاهدين فيه من الزاهدين واختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذ كان ظرفًا كما في الآية وجوز الكوفيون تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميًا كان أو حرفيًا ، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل : وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفًا أو أل وعلل في الشرح المنع معها

صِلَة عَلى ضَميرٍ) يُسَمَّى العائِد (لائقٍ) بالمَوْصُول ، مُطابِق لَهُ إفرادًا وتَذْكيرًا وغيرِهِما (مُشْتَمِلَهْ) ويجوز في ضَمير مَن وما مُراعاة اللّفظ والمعنى .

بشدة امتزاجها بصلتها . قال المرادي : وفصل في الحرف قوم فأجازُوا في غير العامل كما ، ومنعوا في العامل كأن ، وفي الهمع والدماميني يجوز الفصل بين الموصول وصلته بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية ؛ أفاده الصبان .

قوله : صلة : ويجوز حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل فالأول كقوله :

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كنهه ، أما حذف الموصول ففي المغني أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذفه مطلقًا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفًا على موصول آخر كقوله تعالى : ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ أي والذي أنزل إليكم .

قوله : يسمى عائدًا : أتى به للإشارة إلى اتحاد تعبير الناظم مع تعبيرهم بالعائد وفيه إشارة أيضًا إلى اعتبار كونه غائبًا وقلما يأتي غير غائب كقولك : أنا الذي فعلت وأنت الذي فعلت وشذ أن يخلفه اسم ظاهر كقوله :

سعاد الذي أضناك حب سعادا

وقوله :

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

قال الصبان : لو أضمر لقال في رحمتك ؛ نظرًا إلى المبتدأ أو رحمته ؛ نظرًا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني .

قوله : مطابق له : لم يأت بأي التفسيرية ؛ لأنها للتعريف اللفظي واللياقة ليست بمعنى المطابقة بل المراد بها هنا المطابقة .

قوله : ويجوز في ضمير من وما إلخ : فإن المراد بالمطابقة أعم من أن تكون لفظًا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظًا فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل فلابد فيها من مطابقة المعنى هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرًا وعكسه قليلًا ، بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا ﴾ ؛ أفاده الصبان .

(وَجُمْلَةٌ) خَبَرِيَّة خالِية مِن مَعنى التَّعَجُّبِ مَعهود معناها غالبًا (أَوْ شِبْهُها) وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامَّيْنِ (الَذي وُصِلْ) المَوْصُول به (كَمَنْ عِنْدِي) والّذي في الدّار (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ) ويَتَعَلَّقُ الَّظرْف والمجرور الواقِعانِ صِلَة باسْتَقَرَّ مَحذُوفًا وجُوبًا .

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أي خالِصَةُ الوَصْفِيَّة كاسْمَي الفاعِل والمفعول (صِلَةُ أَلْ) بخِلاف غيِر الخالِصَة وهي الّتي غَلَبَ عَلَيْها الاسمِيَّة كالأبْطَح (وَكَوْنُها) تُوصَل (بِمُعْرَبِ الأَفْعالِ) وهو الفعل المضارع (قَلّ) ومِنه :

قوله : خالية من معنى التعجب : فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه ؛ لأنها وإن كانت خبرية وضعًا إلا أنها إنشائية استعمالًا ، وزاد هذا القيد وإن كانت الجملة التعجبية خارجة بقيد الخبرية للتنصيص فقد أجاز بعضهم الوصل بها ويدخل في قوله خالية من معنى التعجب قولك : جاء الذي عجبت منه ؛ لأن المراد بالتعجب التعجب الإنشائي .

قوله : معهود معناها : بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين ، أما صفة النكرة فالشرط فيها أن يعلمها المخاطب فقط ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قاله الصبان .

قوله : غالبًا : فيحسن إبهامها في مقام التهويل والتفخيم كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ .

قوله : إذا كانا تامين : وهما متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فالمراد بقوله : وجملة الملفوظ بها والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة والمراد بالناقص مالا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه ؛ كذا في الصبان عن الدماميني .

قوله : وصفة صريحة : قال المحشي : لم يقل والصفة الصريحة بلام التعريف ؛ لئلا يتوهم أن كل صفة صريحة كذلك وهذه الصفة اسم لفظًا فعل معنى ومن ثمة حسن عطف الفعل عليها نحو ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ ولم يؤت بها فعلًا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة أل المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين .

قوله : كاسمي الفاعل والمفعول : وأمثلة المبالغة إذا أريد بها الحدوث فإن أريد بها الثبوت كالمؤمن والصانع فهي صفة مشبهة وفيها خلاف وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث ومن ثمة كانت أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة بالاتفاق .

قوله : كالأبطح : فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أي متسع من الوادي ثم صار اسمًا للأرض المتسعة وفي التمثيل به إشارة إلى ترجيح كون أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة .

قوله : توصل بمعرب الأفعال : أشار إلى ضمير كونها راجع إلى أل وبمعرب متعلق بتوصل خبره لا أن الضمير عائد على صلة أل والباء بمعنى من فإنه خلاف الظاهر .



ما أنْت بِالحكَمِ التُّرْضى حُكُومَتُهُ [وَلا الأصِيل ، ولاذِي الرَّأيِ والجَدَلِ]

وليس بضَرورة عِند المُصنفَ . قال : لِأنّه مُتَمَكِّنٌ مِن أن يقول « المْرْضَى » وَرُدَّ بأنّه لوقاله لَوَقَعَ في مَحذُورٍ أشدّ مِن جِهَة عَدَم تأنيث الوَصف المُسنَد إلى المُؤَنّث ، أمّا وصلها بالجُملة الاسمية نحو :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُول اللّهِ مِنْهُم [لَهُم دَانَتْ رِقابُ بَني معد]

فَضَرُورَةٌ بالْاتِّفاق (أَيٌّ كَما) فيما تَقَدَّم وقد تُستَعمَل بالتاء للمُؤَنّث (وَأَعْرِبَتْ) لِما تَقَدَّم في المُعرَبِ والمَبْنيّ (ما) دامَتْ (لَمْ تُضَفْ) ....

قوله : ما أنت بالحكم إلخ : آخره :

ولا الأصيل ولا ذو الرأي والجدل

قوله : وليس بضرورة عند المصنف : بناء على ما ذهب إليه من أن الضرورة ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة أي بحسب العبارات التي يستحضرها حينئذ ومن ثمة قال : لأنه متمكن إلخ والجمهور على أنه مخصوص بالضرورة بناء على أن الضرورة عندهم ما وقع في الشعر مما لم يقع مثله في النثر سواء اضطر إليه الشاعر أم لا .

قوله : ورد إلخ : ويرد على هذا الرد أن عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث أكثر في الكلام من وصل أل بالمضارع ، فإنه وارد في النثر أيضًا فلا يكون المحذور أشد ، ولعل الشارح لهذا أحال الرد فقال ورد ولم يقل وهو مردود وقال المحشي : مراد الراد أن المرضي لكونه مذكرًا لم يصلح لأن يصير بدلًا لترضى المؤنث ؛ إذ لعل الشاعر أتى بالفعل المؤنث لعلة موجبة لذلك ولو عند البلغاء وليس بشيء فإن كلام الراد يشعر بأن كون المحذور أشد من حيث إسناد الوصف إلى مؤنث .

قوله : من القوم إلخ : آخره :

لـهـم ذات رقـاب بـنـي مـعـد

ودانت أي ذلت وخضعت .

قوله : فيما تقدم : تذكر ما كتبنا على قوله : ومثل ما فيما تقدم ذا .

قوله : لما تقدم إلخ : أي في أي الاستفهامية والشرطية .

قوله : مالم تضف : أي مدة انتفاء إضافتها المقيدة أخذًا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أي هو قائم أو تنفى الإضافة دون الحذف نحو أي قائم أو ينفى الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه



...... لَفظًا (وَ) الحال أنَّ (صَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ) [وذلِكَ الضَّمير] مُبتدأ (انْحَذَفْ) بأن كانَتْ مُضافةً وصَدْرُ صِلَتِها مَذْكورًا ، أو غير مُضافةٍ وصَدْرُ صِلَتِها مَحذُوفًا أو مَذكُورًا ، فإنْ أُضِيفَتْ وحُذِفَ صَدرْ صِلَتِها بُنِيَتْ قيل [بناؤُها في هذه الحالة] لِتأكيد مُشابَهَتِها الحرف مِن حَيْثُ افْتِقارِها إلى ذلك المَحْذُوف قُلت : وهذه العِلَّةُ مَوْجُودَةٌ في الحالة الثانية فيلزم عَلَيْها بناؤُها فيها على أنّ بَعْضَهم قال به قِياسًا - نَقَلَه الرَّضِيّ ، وهو يَرُدُّ نَفْيَ المُصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئِذٍ ثُم بِناؤُها عَلى الضَّم لِشِبْهِها بقبلُ وبعدُ ؛ لِأنّه حُذِفَ مِن كل واحدٍ ما يُبَيِّنُهُ ومِثالُ بنائِها في الحالَةِ الرّابِعَةِ قراءة الجُمْهُور : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بالضَّم .

(وَبَعْضُهُمْ) كالخليل ويونس (أَعْرَبَ) أيًّا (مُطلقا) وإنْ أُضيفَتْ و حُذِفَ صدر صِلَتها ، وقد قُرِئَ شاذًّا في الآيَةِ السّابقَةِ بالنَّصب وأُوِّلَتْ قراءَةُ الضَّم على الحِكايَة أي الّذي يقال فيهم أيّهُم أَشَدّ .

إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معًا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط فمن ثمة قدمها الشارح وجعلها تفصيلًا لكلام الناظم ، وأما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه الصورة مفهوم كلامه ؛ ولذا فرعها عليه .

قوله : لفظًا : زاده للزومها الإضافة .

قوله : مبتدأ : بيان للواقع ؛ لأن صدر صلتها إذا كان ضميرًا لابد أن يكون مبتدأ قال الصبان ونقل عن أبي حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعًا .

قوله : من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف : يعني أنه يكون في أي حينئذ افتقاران افتقار إلى جملة الصلة وافتقار إلى ذلك المحذوف من حيث إنه محذوف لا من حيث إنه جزء الصلة فإن الاحتياج إليه من هذه الحيثية موجود إذا كان مذكورًا أيضًا وافتقارها بالرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف أي ثابت ونحوه وذلك على اللغة الفصيحة من لزوم إضافة حيث إلى الجمل ويجوز جره على غير الفصيحة .

قوله : على أن بعضهم قال به : على إما للاستعلاء أي والتحقيق على أن إلخ أو أنها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشيء قاله الأمير .

قوله : قياسًا : أي على ما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها لا سماعًا .

قوله : على الحكاية : فأي حينئذ اسم استفهام مبتدأ وأشد خبره ، ولا يخفى أنه تكلف غير متبادر من الآية .

(وَفي ذا الْحَذْفِ) أي حَذْفُ صدر الصِّلَة الّذي هو العائد (أيًّا غَيْرُ أيّ) مِن بَقِيَّةِ المَوْصُولات (يَقْتَفي) أي يَتَّبِع ولكن بِشَرْطٍ ليس في أيٍّ ، أشارَ إليه بقوله : (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) أي يُوجَد طَوِيلًا نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ أي الّذي هُوَ في السماء إله (وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الْوَصْل (فَالْحَذْفُ للعائِد (نَزْرٌ) أي قَليل كقوله :

مَن يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنطِقْ بما سَفَهٌ ... [وَلا يَحِدْ عَنْ سَبيلِ الحِلْمِ وَالْكَرَم]

أيْ بما هو سفَهٌ (وَأبَوْا) أي امتنَع النّحاة ....

قوله : الذي هو العائد : أخذ كونه عائدًا من قوله فيما سبق ضمير وأشار به إلى أن الكلام في حذف صدر الصلة هنا من حيث إنه عائد بخلافه في أي ؛ فإن الكلام في حذفه هناك من حيث إنه شرط لبنائها .

قوله : أي يوجد طويلًا : يعني أن السين والتاء لوجود الشيء على صفة كاستعظمته أي وجدته عظيمًا لا لعد الشيء كذا ولا زائدتان كما قيل ؛ لأن هذا الاقتفاء مشروط بوجود الطول لا بعدها طويلة كما لا يخفى ، ولأن القول بالزيادة خلاف الأصل قال في التصريح : وطول الصلة إما بمعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ ففي السماء متعلق بإله ؛ لأنه بمعنى معبود أو تأخر نحو قولهم : ما أنا بالذي قائل لك سوءًا حكاه الخليل .

قوله : أي قليل : لا يقاس عليه إلا في لاسيما زيد فإنهم جوزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبًا باطراد لتنزيلهم لاسيما منزلة إلا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة قاله في المغني .

قوله : من يعن بالحمد إلخ : آخره :

ولم يحد عن سبيل الجد والكرم

ويعن بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة ؛ أي من يهتم بحمد الناس إياه لرغبته فيه ويحد من حاد إذا مال .

قوله : امتنع النحاة : لم يرجع الضمير إلى العرب كما في قوله والحذف عندهم ؛ لأن هذا الإباء غير معلوم من نفس كلامهم لاحتمال الحذف في ما إذا صلح الموجود لصلة مكملة فلا يسند الامتناع إليهم وإنما هو حكم من النحاة معلوم من إطباق العرب على ذكر ما يؤدي حذفه إلى الالتباس أو إلى فوات ما هو مقصود على أنه لا يصح نسبة الاختزال إلى العرب ؛ لأنه وصف العائد لا وصفهم ولا تقدير التجويز على هذا التقدير ؛ لأنه فعل النحاة لا فعل العرب .

.... مِنْ تَجْوِيز (أَنْ يُخْتَزَلْ) أيْ يُقْطَع العائد ، أي يُحذَف (إن صَلُحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكمِلٍ) كأنْ يكون جُملة أو ظرفًا أو مجرورًا تامًّا لِأنه لا يُعْلَم أحُذِفَ شيْءٌ منه أمْ لا . (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي في عائِدٍ مُتّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ) وكان ذلك النصب (بِفِعْلٍ) تامًّا كان أو ناقِصًا (أَوْ وَصْف) غير صِلَة الألف واللّام فالمنصوب بالفعل (كَمَنْ تَرْجُو) أيْ تَأمَل لِلْهِبَة (يَهَبْ) أيْ ترجوه وكقوله :

[فأطْعَمتُهُ مِنْ لَحمِها وَسَنامِها] شَواءً وَخَيْرُ الخَيْرِ ما كانَ عاجِلُهُ

أيْ ما كانَه عاجِلُه – كذا قال المصنف خِلافًا لِقوم ، والمنصُوب بالوَصْف

قوله : **من تجويز أن يختزل** : لما كان الاختزال أي الاقتطاع وصفًا للعائد لا للنحاة عل أن القطع نفسه أيضًا ليس فعلًا للنحاة بل للعرب فلا يجوز الحكم عليه بأنهم امتنعوا عنه ، أشار إلى أن الكلام بتقدير مضاف وهو التجويز ؛ لأنه فعلهم .

قوله : **أي يقطع العائد أي يحذف** : الأول تفسير للمعنى اللغوى والثاني بيان للمراد وأشار إلى أن ضمير يقطع عائد إلى العائد الذي هو صدر الصلة باعتبار وصف العائد به لا باعتبار كونه صدر صلة على سبيل الاستخدام كي يكون أفيد فيشمل الهاء في ضربته من قولك : جاء الذي ضربته في داره ؛ فإنه لا يجوز حذفها ؛ لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل .

قوله : **مكمل** : أي مكمل للموصول بأن يكون مشتملا على عائد .

قوله : **لأنه لا يعلم إلخ** : والحال أن المحذوف مقصود لإفادة أمر وعدم العلم به مفوت لها .

قوله : **منجلي** : المراد بانجلاء الحذف وجود القرينة عليه فيكون هذا بمنزلة التعليل لقوله : كثير .

قوله : **وكان ذلك النصب** : أشار به إلى أن بفعل متعلق بانتصب لا بمتصل فإنه مع كونه خلاف الظاهر المتبادر يفوت صدارة حرف الشرط .

قوله : **تامًّا كان أو ناقصًا** : أشار إلى أنه ليس مراد الناظم بالفعل التام فقط كما توهم بعض الشارحين فإن مذهب الناظم العموم كما قال الشارح كذا قال المصنف خلافًا لقوم .

قوله : **أي تأمل للهبة** : بقرينة الجزاء .

قوله : **وخير الخير** : صدره كما في حاشية حكيم :

فأطعمنا من لحمها وسنامها شواء

واستشهد به على حذف منصوب الفعل الناقص ؛ لأنه محل خلاف وخير الأول أفعل التفضيل والثاني صفة مشبهة .

قوله : **أي ما كانه عاجله** : الهاء خبر كان عائد إلى ما وضمير عاجله عائد على خير الثاني

ليس كالمنصُوب بالفعل في الكثرة كقوله :

ما اللّهُ مُوليكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ به [فَما لَدى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ]

أيْ الّذي اللّه مؤليكه فضل ، فلا يجوز حَذفُ المُنفَصِل كـ « جاءَ الّذِى إيّاهُ ضَرَبْتُ » ولا المنصُوبَ بغير الفِعل والوَصْف ، كالمنصُوب بالحرف كـ « جاءَ الّذي إنّه قائم » ، ولا المنصوب بصلة الألِف واللّام كـ « جاءَ الّذي أنا الضّارِبُهُ » ذَكَرَه في التسهيل (كَذاكَ) يجوز (حَذْفُ ما بوَصْفٍ) بمعنى الحال أو الاستقبال

قوله : ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة : قال في التصريح : بل قال الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج : أجازوه على قبح وقال المبرد : رديء جدًّا وعلى هذا فيشكل قول الناظم بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف .

قوله : ما الله موليك فضل : تمامه :

.... فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

قوله : فلا يجوز حذف المنفصل : بشرط أن يكون انفصاله لمعني يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ بناء على تقدير العائد منفصلًا ؛ لأنه أرجح أي رزقناهم إياه ؛ أفاده الصبان .

قوله : ولا المنصوب بصلة الألف واللام : بشرط أن يعود على أل نحو جاءني الضاربه زيد لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها المخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه كمثال الشارح فالتمثيل به سهو كما حكم به المصرح على تمثيل صاحب التوضيح بهذا المثال وقال اللقاني : فيه بحث ؛ إذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لأل صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائد أل ، لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث ؛ إذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم إن وخبر كان فانظره فإن الرضي نص على عدم منع حذف مثله .

قوله : بمعنى الحال أو الاستقبال : بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي ؛ لأن الحذف إنما يكون لكون المجرور منصوبًا محلًا فالمراد بالوصف كما في التصريح اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنا مضروبه ؛ لأنه ليس منصوبًا محلًّا إلا أن تمثيل الشارح لما لا يجوز حذفه بقوله : أو مضروبه أو ضاربه أمس حيث قيد كلًّا منهما بأمس يدل على أنه ليس المراد بالوصف خصوص اسم الفاعل وإطلاق صاحب التوضيح حيث قال : إذا كان المضاف وصفًا غير ماض أيضا يدل عليه لا يقال أن قوله أو مضروبه برأسه مثال لما لا يجوز حذفه وغير مقيد بأمس ؛ لأنه ليس في كلام الشارح قيد يخرجه عن الوصف هذا . قال

(خُفِضا) بإضافَتِهِ إلَيه (كَأَنْتَ قاض) الواقِع (بَعْدَ) فِعْل (أمْرٍ مِنْ قَضى) إشارَة إلى قوله تعالى : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ أي قاضيه فَلا يجوز الحَذفُ مِن نحو « جاءَ الّذي أنا غُلامُه ، أو مَضروُبُه أو ضاربُه أمسِ » (كَذا) يَجوزُ حَذفُ الضميرِ (الّذي جُرَّ بِما) أيْ بِمثلِ الحَرفِ الّذي (الْمَوْصُولَ جَرّ) لَفظًا ومَعْنىً و مُتَعَلّقًا (كمُرَّ بِالّذي مَرَرْتُ) به (فَهْوَ بَرّ) أيْ مُحْسِن ، فإن جُرّ بغير ما جُرَّ المَوْصُول لَفظًا كـ « مررتْ بالّذي مررت عَلَيه » أو معنىً كـ « مررتُ بالّذي مررتَ به عَلى زيد » أو مُتعلَّقًا كـ « مررت بالّذي فَرِحْتُ به » لم يَجُزَ الحَذف .

الأشموني إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملًا اكتفاءً بإرشاد المثال إليه .

قوله : حذف الضمير : لعل تغيير التعبير من العائد إلى الضمير للإشارة إلى مغايرة هذا النوع من الحذف للأنواع السابقة ؛ لأنه حذف العائد بعامله .

قوله : أي بمثل الحرف الذي : أشار إلى أن الكلام بتقدير مضاف وإلى أن ما عبارة عن الحرف بقرينة المثال .

قوله : لفظًا : لم يشترطه بعضهم فجوز الحذف في نحو حللت في الذي حللت به أي فيه قال المصرح وفيه نظر ؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف .

قوله : كمررت بالذي مررت عليه : في بعض النسخ غضبت عليه وهو سهو من الناسخ ؛ لأن المقصود التمثيل لاختلاف لفظ الجار فقط كما لا يخفي .

قوله : كمررت بالذي مررت به على زيد : فإن الباء الأولى للإلصاق والثانية للتعدية .

قوله : أو متعلقًا : جوز بعضهم أن يكون المتعلقان مختلفي اللفظ دون المعنى كسررت بالذي فرحت به وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ أي اؤمر بما تؤمر به وقول الشارح أو متعلقًا يميل إليه لاسيما وقد مثل لاختلاف المتعلق بمررت بالذي فرحت به وبقي شرطان وهما : أن لا يكون العائد عمدة كمررت بالذي مر به ، ولا محصورًا كمررت بالذي ما مررت إلا به ، أما حذفه في نحو ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ أي به فسماعي .

الخامس من المعارف – المعرف بأداة التعريف

أيْ بآلتِه . (ألْ) بِجُملتها هل هي (حَرْفُ تَعْريف أَو اللّام فَقَطْ) فيه خِلاف : فالخليل على الأوَّل وَرَجَّحَه المُصَنف في شرحي الكافية والتسهيل ، فالهمزة همزة قطع وعاملوها معاملة الوصل في الدرج ، وسيبوَيْه والجُمهور – كما قال أبوُ البَقاء في شَرْح التَّكْمِلَة – على الثاني فالهمزة اجْتُلِبَتْ للنُّطْق بالساكن وَجَزْمُ المُصنف في فصلِ زِيادَة همزة الوَصْل بِأنَّ همزة ألْ وَصْلٌ يُشْعِرُ بترجيحه لِهذا القَول ، ولِسيبوَيْه قولٌ آخَر : إنّها

المعَرف بأداة التعريف

قال الصبان الأخصر والأنسب بتراجيم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة وأقول عدل عنه لشمول ذو الأداة جميع ما دخله أل سواء كانت للتعريف أو زائدة أو للمح ولا يخفى أن الكلام إنما هو فيما دخله أل المعرفة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير .

قوله : هل هي حرف تعريف إلخ : حل معنى وأشار بقوله : فيه خلاف إلى أن أو لتنويع الخلاف لا للشك ؛ لأن المقصود بيان الخلاف لا بيان الشك كما لا يخفى .

قوله : فقط : الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل في جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو بمعنى حسب أي إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيك قاله الصبان .

قوله : كما قال أبو البقاء إلخ : متعلق بالمعطوف لعزة النقل في كون الجمهور على الثاني .

قوله : يشعر بترجيحه إلخ : قال يشعر لاحتمال أن يكون ترجيحًا للقول الثاني لسيبويه فإن الهمزة عليه أيضًا للوصل ولاحتمال أن يكون مراده بكونها همزة وصل هناك أنها تسقط في الدرج فيجري على الأقوال كلها وحمله على الإشعار بترجيح القول الأول لكونه هو المشهور من مذهبه .

قوله : ولسيبويه قول آخر إلخ : لم يدخل هذا القول في قول الناظم أل حرف تعريف لجريه في شرح كلام الناظم على ما هو المشهور واعلم أن سيبويه قال في بعض كلامه أن همزة أل زائدة ففهم الجمهور من كلامه هذا أن مذهبه أن المعرف اللام وحدها وقال ابن مالك : مراده أن المعرف أل والألف زائدة معتد بها وضعًا كهمزة اضرب واللام الأولى من المشددة في لعل فهي زائدة فيها لا عليها واستدل على ذلك كما في شرح القطر بمواضع أوردها من كلام سيبويه فليس لسيبويه قولان فقول الشارح ولسيبويه قول آخر باعتبار أن الجمهور قالوا أن قوله هو هذا وابن مالك قال أن قوله هو ذاك وإلا فالاختلاف اختلاف فهم .



بجُملتها حَرْفُ تعريف والألِفُ زائدَة (فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ) أيْ أرَدْتَ تعريفه (قُلْ فِيهِ النَّمَطْ) وهو ثَوْبٌ يُطْرَحُ على الهَوْدَج والجَمع « أنماط » .

واعلَم أنّ ألْ يكون لاسْتِغراق أفراد الجنْس إنْ حَلَّ مَحَلَّها كُلّ على سَبيلِ الحقيقة

قوله : فنمط عرفت إلخ : نمط مبتدأ معرفة ؛ لأن المراد لفظه وعرفت بمعني أردت تعريفه حال من ضميره في فيه أو من ضمير قل على ما في بعض النسخ من قول الشارح أي أردت تعريفه أو فعل شرط محذوف للضرورة على ما في بعضها الآخر من قوله : أي إذا أردت تعريفه والأول أولى لفظًا لسلامته عن الحذف والثاني أولى معنى ؛ لأن جزالة المعنى تقتضي الشرطية لا الحالية وقدر إذا دون أن ؛ لأن تعريفه أمر واقع لا متردد فيه وقل خبر عن المبتدأ دال على جواب الشرط المحذوف والنمط مفعول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد ؛ لأن المراد لفظه قال الصبان : واعترض بأنه لافائدة فيه ؛ لأنه في غاية الوضوح وأجيب بأنه لما كان الباب معقودًا للمعرف بأداة التعريف قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير .

قوله : اعلم أن أل إلخ : اعلم أن المشهور أن أل المعرفة قسمان :

الأول : للجنس وتحته ثلاثة أنواع فإنها للجنس من حيث هو هو حيث أريد هو بها وتسمى بالتي لبيان الجنس والحقيقة والتي لبيان الماهية وإذا لم يصح إرادة الحقيقة من حيث هي هي فهي لها باعتبار وجودها في الخارج فتكون للفرد المبهم أي للماهية من حيث وجودها فيه إذا دل دليل على إرادة البعضية كقوله تعالى : ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ وتسمى بالتي للعهد الذهني باعتبار أن الماهية معهودة ذهنًا وتكون للاستغراق أي للماهية من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد إذا لم تكن للفرد المبهم لعدم دليل البعضية وعلامته صحة الاستثناء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ قالوا : والمعرف بأل التي للجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واستعماله في الفرد كلًا أو بعضًا لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه أيضا حقيقة لما تقرر من أن استعمال المطلق في المقيد من حيث إنه مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كإطلاق الإنسان على زيد .

والقسم الثاني : للعهد أي للإشارة إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدًا كان أو اثنين أو جماعة وتسمى بالتي للعهد الخارجي وذلك لتقدم ذكر الحصة كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ أو لحضوره كقوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ وكما في وصف المنادى واسم الإشارة نحو : يا أيها الرجل ، وهذا الرجل أو لعلم المخاطب بها بالقرائن وهذه هي التي سماها البعض كالشارح



ولاسْتِغراق صِفات الأفراد إنْ حَلّ على سَبيلِ المجَاز ، ولِبَيان الحَقيقة إنْ أُشِيرَ بها وبمصحُوبها إلى الماهِيَّةَ مِن حَيْثُ هي هي ، ....

بالتي للعهد الذهني باعتبار أن تلك الحصة معلومة في ذهن المخاطب لا بالحضور وتقدم الذكر نحو : خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد ولم يدخلوا القسم الثاني في الأول كما فعل البعض بأن يقولوا أو للماهية من حيث وجودها في ضمن حصة معينه قال السيد في حواشي المطول : لأن معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراده بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى حاصلة من العهد وتقدم التذكر والحضور ثم قال : ثم الظاهر أن الاسم في المعهود الخارجي له وضع آخر بإزاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعًا عامًّا ولا حاجة إلى ذلك في العهد الذهني والاستغراق والتعريف الجنسي إذا جعل أسماء الأجناس موضوعة للماهية من حيث هي ا هـ . وهذا التقسيم هو المشهور ، وجعلها بعضهم أربعة أقسام : أحدها للحقيقة ، وثلاثة للفرد وهو الظاهر من كلام الشارح إلا أنه أهمل التي يشار بها إلى حصة غير معينة ؛ وذلك لأن الكلام في أل المعرفة ومدخولها نكرة معنى وجعلها بعضهم ثلاثة ، وذلك بإدخال التي للمفرد المبهم تحت التي للحقيقة ، ولعل وجهه أن الحقيقة تدل على الفرد المبهم دون الحصة المعينة وجميع الأفراد .

قوله : إن حل على سبيل المجاز : كقولك أنت الرجل أي أنت كل رجل مبالغة والمراد منه : أنت الجامع لخصائص كل رجل وقول الشاعر :

ليس على الله بمستنكَر أن ... أن يجمع العالم في واحد

وجه المجاز أن كلًّا موضوع لإحاطة أفراد المضاف إليه ؛ فاستعماله في إحاطة صفاته على تشبيه إحاطة الصفات بإحاطة الأفراد بجامع الشمول واستعمال اللفظ الموضوع لهذا في ذاك واستعمال إلا الاستغراقية في استغراق الصفات أيضًا مجاز بتشبيه استغراق الصفات باستغراق الأفراد واستعمال اللفظ الموضوع لهذا في ذلك .

قوله : إن حل محلها كل على سبيل الحقيقة : ومنه أل التي للاستغراق العرفي كجمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده لا صاغة الدنيا ، فإن كلًّا من أل وكل الحالة محلها للاستغراق والإحاطة العرفية فكل منهما حقيقة عرفية فيه .

قوله : إن أشير بها وبمصحوبها : اعلم أن هذه المعاني إنما هي معان لأل إلا أنها لكونها حرفًا دالًّا على معنى في غيرها و مفيدة لهذه المعاني في مصحوبها قد تنسب هذه المعاني إليها مع مصحوبها كما هنا .

قوله : إلى الماهية من حيث هي : والتي يشار بها إلى حصة غير معينة غير داخلة في التي لبيان الحقيقة على هذا التعريف لذكر قيد من حيث هي فيه ومن إدرجها فيها عرفها بالتي يشار بها إلى الحقيقة ، أما من حيث هي أو من حيث وجودها في ضمن حصة غير معينة ومن



...... ولِتعريف العَهْدِ الذِّهني والحُضُوري والذِّكري (وَقَدْ تُزادُ لازمًا) بأنْ كان ما دَخَلَتْ عليه مُعَرَّفًا بغيرها (كاللّات) اسم صَنَم كان بمكّة (وَالآنَ) اسم لِلوقْتِ الحاضِر ، وهو مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِه معنى ألْ الحُضُورِية قيل : وهذا مِن الغَريب لِكَوْنهم جَعَلوُه مُتَضَمِّنًا معنى ألْ الحُضُورِية ، وجعلوُا ألْ المَوْجودَة فيه زائدة وَبُنِيَ

عممها للتي للاستغراق أيضًا زاد ، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد .

قوله : ولتعريف العهد الذهني إلخ : أي أن أشير بها وبمصحوبها إلى حصة معهودة في ذهن المخاطب أو معهودة بحضورها أو سبق ذكرها واكتفى الشارح عن هذا بسابقه هذا والمشهور تسمية التي يشار بها للفرد المبهم بالتي للعهد الذهني باعتبار تعين ماهيته في الذهن ويقابلها التي للعهد الخارجي وهي التي يشار بها إلى المعهود في الخارج وهو الذي قسمه الشارح إلى الأقسام الثلاثة .

قوله : وقد تزاد : لما ذكر الناظم أل المعرفة أراد أن يستطرد بذكر غيرها والمراد بزيادتها كونها غير دالة على معنى من التعريف واللمح فخرج عنها التي للمح وكذا التي صارت مع مصحوبها علما بالغلبة فإنها كما قالوا للعهد وسيأتي عن عبد الحكيم .

قوله : بأن كان ما دخلت عليه معرفًا بغيرها : أي مع زيادتها ؛ لأنه تفسير للزوم الزيادة فخرج عنها التي للمح والتي صارت مع مصحوبها علمًا بالغلبة والتي للاضطرار ؛ لأن الأولين ليسا بزائدين ، ولأن الأخيرين ليس ما دخلتا عليه معرفًا بغيرهما بل التي للغلبة مدخولها معرف بها ، والتي للاضطرار مدخولها منكر .

قوله : والآن : اعلم أن النحاة اتفقوا على أن الآن اسم للزمن الحاضر وملازم لفتح الآخر ثم اختلفوا فالجمهور على أنه علم جنس للزمن الحاضر ومبني إما لتضمنه معنى الإشارة التي كان من حقها أن يوضع لها لفظ ، أو لتضمنه معنى أل الحضورية ويرد عليه أنه إنما يحكم على الاسم بأنه علم جنس لجريان أحكام المعارف عليه فهي علمية تقديرية يحكم بها عند الضرورة ولا ضرورة هنا لعدم جريان أحكام المعارف عليه ، وذهب بعضهم إلى أنه اسم إشارة ومبني لما تبنى له أسماء الإشارة ويرد عليه أن الظاهر أن الآن هي آن التي هي اسم زمان زيدت عليها أل ، فجعلها اسم إشارة يستلزم أن تكون كلمة أخرى وهو مخالف للظاهر فلما لم يقم دليل صحيح لا على أنها علم جنس ولا على أنها اسم إشارة أضرب الشارح عنهما وأخذ بما هو محقق فقال : اسم للزمن الحاضر ولم يصلح سببًا لبنائه حينئذ إلا تضمنه معنى أل الحضورية ، وذهب بعضهم إلى أنه معرب وأل فيه للعهد الحضوري ليست زائدة قال الشارح في النكت : وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندي والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة .

قوله : قيل وهذا من الغريب إلخ : فيه إيماء إلى تضعيفه وفعلوا ذلك ؛ لأنهم قالوا ببنائه ولم

علي الحركة لالْتِقاءِ الساكِنَيْنِ وكانَتْ فتحةً ليكون بِناؤُهُ على ما يَستحِقّه الظُّرُوف (وَالَّذينَ ثُمَّ اللّاتي) جَمْع الَّتى . وهذا على القَوْل بأنْ تَعريف المَوْصُول بالصِّلة ، وأمّا على القَوْل بأنَّ تَعريفه باللّام إنْ كانَتْ فيه وَبِنِيَّتِها إنْ لم تكن فَلَيْسَتْ زائِدَةً (وَ) تُزاد زيادة غيرَ لازِمَة بأنْ دَخَلَت (لِاضْطِرارِ كَبَناتِ الأوْبَر) في قولِ الشّاعر :

[وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَساقِلًا] ولقد نَهَيْتُكَ عَن بَناتِ الأوْبَر

أراد بَنات أوْبَر وهو ضَرْبٌ مِن الكَمْأَة (كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ) في قول الشاعر :

رأيتك لمّا أن عرفتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وَطِبتَ النَفس (ياقَيسُ) عن عمرو

أراد نفسًا ، وقوله : (السَّري) مَعناه الشريف تَمَّم به البَيْت .

(وَبَعْضُ الأَعْلامِ) المَنْقُولة (عَلَيْهِ أل دَخَلا لِلَمْحِ ما) أيْ لِأَجْل مُلاحَظة الوَصْف

يجدوا علة ظاهرة .

قوله : وتزاد زيادة غير لازمة : هذا مفهوم من المقابلة .

قوله : ولقد جنيتك إلخ : أي جنيت لك بالحذف والإيصال وجسنه موازنته لنهيتك ، والعساقل جمع عسقول أصله عساقيل كعصافير وعصفور ضرب من الكمأة .

قوله : أراد بنات أوبر : لأنه علم جنس لضرب من الكمأة رديء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ؛ فأل عنده ليست بزائدة بل معرفة قاله الأشموني .

قوله : وجوهنا : أكابرنا أو ذواتنا وعن عمر متعلق بصددت .

قوله : وبعض الأعلام المنقولة : قيده بقرينة قوله : نقلا وقوله : للمح ؛ لأن اللمح يستلزم الملموح عنه ، وأفهم هذا أن جميع الأعلام المنقولة لا تثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعي قاله الأشموني .

قوله : عليه أل دخلا : أشار إلى أن ألف دخلا للإطلاق لا للتثنية باعتبار الألف واللام ؛ لأنه خلاف الظاهر كما قال الناظم أل حرف تعريف ولم يقل حرفا تعريف .

قوله : أي لأجل ملاحظة الوصف : أشار إلى أن اللمح بمعنى الملاحظة وإلى أن ما عبارة عن الوصف ؛ لأن الملاحظ بأل لابد وأن يكون وصفًا وإن كان داله غير وصف بأن كان مصدرًا أو جامدًا إلا أنه لابد أن يدل على وصف ومن ثمة مثل بثلاثة أمثلة فقوله : قد كان عنه بتقدير مضاف أي عن داله وضمير كان عائد على بعض الأعلام .

الّذي (قَدْ كان عَنْهُ نُقِلا كَالْفَضْل) يُسَمّى به مَن يُتَفَأّلُ بأنّه يَعيش ويَصيرُ ذا فَضْلٍ (وَالْحارِثِ) يُسَمّى به مَن يُتَفَأّلُ بأنّه يعيش ويَحْرُثُ (وَ النُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا) أيْ ألْ (وَحَذْفُهُ) بالنسبة إلى التَّعريف (سِيّانِ) .

(وَقَدْ يَصيرُ عَلَمًا بالغَلَبَهْ مضاف) كابْن عباس وابْن عُمَر وابْن مَسْعود للعَبادِلَة (أوْ مَصْحُوبُ ألْ كَالْعَقَبَهْ) لإيلَة ، والمدينة لطيبة ، والكِتاب لكتاب سيبويه . ثم

قوله : كالفضل إلخ : قال الخضري : قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة والحادث يدل عليه بالتضمن ، وأخر النعمان ؛ لأن دلالته على وصف الحمرة التزامية ؛ لكونه في الأصل اسمًا للدم وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافيه تمثيله به في التسهيل لما قارنت وضعه إلا أن يقال يحتمل أن العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان فتدخله للمح قال الشمني : ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب ؛ لأنه لم يسمع بغير أل اهـ . أقول ومن الثاني نعمان بن ثابت للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .

قوله : والنعمان : أي إن سمي به الأحمر وحينئذ تدخل عليه للمح إلى الحمرة اللازمة للمعنى المنقول عنه وهو الدم ولا تفأل في هذه التسمية بل هي لمجرد المناسبة .

قوله : بالنسبة إلى التعريف : أي لا بالنسبة إلى اللمح فإنه إن قصدت اللمح يجب ذكره وإن لم تقصده يجب حذفه .

قوله : وقد يصير إلخ : في الصبان قال ابن هشام : ذكره في باب العلم أحسن ؛ فيقال : العلم ضربان : علم بالوضع ، وعلم بالغلبة ؛ لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد .. اهـ .

قوله : مضاف : أي مع المضاف إليه وكذا قوله : أو مصحوب أل أي مع أل إلا أنه لما كان المقصود تقسيم الذي صار علمًا بالغلبة لا التنصيص على أن ذاته ما هو تسامح في التعبير .

قوله : للعبادلة : هذا بحسب اللغة وأما بحسب الاصطلاح فيطلق على ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن عمرو بن العاص دون ابن مسعود لموته قبل إطلاق هذا الاسم عليهم قال الشارح في ألفية مصطلح الحديث :

والبحر وابنا عمر وعمرو وابن الزبير في اشتهار يجري
دون ابن مسعود لهم عبادله وغلطوا من غير هذا مالله

قوله : أو مصحوب أل : أي مع أل وهي للعهد كما قالوا قال عبدالحكيم : وأل فيه لإفادتها العهد عوض عن العلمية الوضعية وليس علمًا غالبًا مع التنكير ثم لحقته أل حتى يقال اجتمع فيه معرفان اهـ . فأل فيه داخلة في المعرفة وإفرادها بالذكر لبيان علميتها مع مدخولها

الّذي صارَ عَلَمًا بغَلَبَة الإضافَة لا تُنْزَعْ مِنه بِنداءٍ ولا بغيره كما قال في شرح الكافية .

(وَحَذْفَ ألْ ذي) مِن الاسم الّذي صار عَلَمًا بغَلبَتِها (إنْ تُنادِ أوْ تُضِفْ أَوْجِبْ) نحو « يا أعْشى » و « هذِهِ مَدينَةُ الرَّسُول ﷺ » (وَفي غَيْرِهِما) أيْ غَيْرِ النِّداءِ والإضافَة (قَدْ تَنْحَذِفْ) أل بِقِلّة نحو « هذا عَيُّوق طالِعًا » .

ولإجراء أحكامها عليها .

قوله : بغلبة الإضافة : الإضافة لأدنى ملابسة أي بغلبة استعماله مع الإضافة وكذا قوله : بغلبتها .

قوله : ولا بغيره : وهي الإضافة كابن عباس .

قوله : وحذف أل ذي : مفعول مقدم لأوجب وقوله : ذي أي التي في الغلبة وخصها بالذكر مع أن المعرفة كذلك احترازًا عن غيرها من الزائدة اللازمة على ما مر تحقيقه .

قوله : بقلة : وهو شاذ مقصور على السماع .

قوله : هذا عيوق : هو فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وضع لكل عائق ثم غلب على النجم المعروف لزعمهم أن الدبر أن يطلب الثريا ، والعيوق يعوقه عنها ؛ لأنه بينهما .

هذا باب الابتداء

وقَدَّمَ أحكامَ المُبْتَدَأ على الفاعِل تبعًا لسيبوَيْه وبعضهم يقَدِّمُ الفاعل وذلك مَبْنِيٌّ على القولَيْنِ في أنَ أصلَ المَرفوعات هل هو المُبْتَدَأُ أوِ الفاعِل ؟

وَجْهُ الأوَّل : أنَّ المُبْتَدَأ مَبْدُوٌّ بِهِ الكَلام ، وأنّه لا يَزُول عَنْ كَوْنه مُبتدأ وإنْ تأخَّر ، والفاعل يَزُول فاعِلِيَّته إذا تَقَدَّم وأنّه عامِل ومَعمُول ، والفاعل مَعمُول ليس غيره .

وَوَجه الثاني : أنّ عامِلَهُ لَفظِيٌّ ، وهو أقوى مِن عامِل المُبتدَأ المَعنوِيّ ، وأنّه إنّما رُفِع لِلْفَرق بينه وبين المَفعُول ، وليس المُبتدأ كذلِك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفَرقِ بَيْنَ المَعاني .

ثُمَّ المُبْتَدَأ اسمٌ مُجَرَّدٌ عن العَوامِل اللّفظِيَّة غير المَزيدَة مُخْبَرٌ عنه أوْ وَصْف رافِع

الابتداء

لما كان الابتداء سببًا لكون المبتدأ مبتدأ والخبر خبرًا ؛ لأنه عامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر كان في الترجمة به استغناء عنهما مع الاختصار والإشارة إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر أما المبتدأ وإن كان سببًا لكون الخبر خبرًا إلا أنه لا تخلو الترجمة به عن شائبة الاقتصار والترجيح بدون مرجح ؛ لأنه من ذكر أحد المتقابلين بدون الآخر .

قوله : مبدوء به : أي بحسب الرتبة دائمًا وبحسب الذات غالبًا .

قوله : وأنه عامل ومعمول : أي من حيث إنه مبتدأ والفاعل من حيث إنه فاعل معمول لا غير وخال عن شرف العاملية .

قوله : إنما رفع للفرق : هذا بحسب ملاحظة الواضع ، وأما بحسب الذكر : فالذي للفرق غالبا هو نصب المفعول ولا يخفى أن وجوه أصالة المبتدأ صفات المبتدأ نفسه ، وأما وجها أصالة الفاعل فأحدها صفة لعامله والآخر صفة لإعرابه والاستدلال على أصالة الشيء بصفاته أقوى من الاستدلال على أصالته بصفات متعلقاته .

قوله : عن العوامل : أل للجنس .

قوله : لا يزول عن كونه مبتدأ إلخ : من قبيل سلب العموم لا عموم السلب وذلك فيما جاز تقديمه ولا يرد نحو زيد قام بخلاف الفاعل فإنه يزول دائما بالتقديم .

قوله : غير المزيدة : أي وشبهها في عدم التعلق بشيء كرب ولعلّ الجارة ، وغير حال عن العوامل ، أو وصف له باعتبار تعرف غير بإضافته إلى ماله ضد واحد .

قوله : مخبر عنه : أي محدثًا عنه ؛ فالإخبار لغوي لا مذكورًا بعده خبره الاصطلاحي



لِمُكْتَفى به فالاسْمُ يَعُمُّ الصَّرِيحَ والمُؤول ، والقَيْدُ الأوَّل يُخْرِجُ الاسمَ في بابي كان ، وإنّ ، والمَفعولَ الأوَّل في باب ظَنَّ ، والثاني يَدْخُل نحو « بِحَسبكَ دِرهَمٌ » على أنّ شَيْخَنا العَلاّمَة الكافيجي يَرى أنّه خَبَرٌ مُقَدَّم وأنَّ المُبتدأ دِرْهَمٌ نَظَرًا إلى المَعنى والثالث يُخْرِجُ أسْماءَ الأفعال و بِقَيْد الوَصْف بكونِهِ رافِعًا لِمُكْتَفى

للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر قاله الصبان ، وهو وقوله أو وصف مرفوعان في بعض النسخ على أنهما نعتان لقوله : اسم ومنصوبان في بعضها الآخر على أنهما حالان من الضمير في مجرد ، وهو أولى ليكون وصفًا نصًا في العطف على مخبرًا عنه فيفيد تقابله معه في كون كل منها خاصًا بنوع من المبتدأ ويفيد اشتراط التجريد في الوصف أيضًا ويرد على هذا التعريف نحو غير قائم الزيدان ؛ فإن غير مبتدأ وليس مخبرًا عنه ولا وصفًا رافعًا ، وأجيب بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظًا فهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل : ما قائم الزيدان .

قوله : رافع لمكتفى به : المراد به ما يستغني المبتدأ به عن غيره لا ما يستغني به عن الخبر حتى يلزم الدور ويدخل نحو : قائم من نحو : أقائم أبوه زيد .

قوله : يعم الصريح والمؤول : نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه .

قوله : يخرج الاسم في بابي كان وإن إلخ : المراد بباب كان النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وبباب إن عكسها ، وبباب ظن النواسخ التي تنصبهما وخص هذه بالإخراج لقربها من المبتدأ ولدخولها في قوله : مخبرًا عنه ، ولخروج غيرها نحو الفاعل ونائبه والخبر بالطريق الأولى .

قوله : نحو بحسبك درهم : أي مما يلي ، حسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هو المبتدأ وحسبك الخبر ؛ لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة ، وأن تخصص بها ؛ قاله الصبان ، ووجه عدم التعريف أن الإضافة فيه لفظية ؛ لأنه بمعنى كافيك .

قوله : نظر إلى المعنى : فإن الدرهم دال على الذات وبحسبك دال على الوصف .

قوله : والثالث يخرج أسماء الأفعال : المراد بالثالث قوله : مخبرًا عنه أو وصفًا ؛ فإنها قيد واحد وخروجها على الأصح من أنها لا عاملة ولا معمولة ، وأما على مذهب من يقول بنصبها على المصدرية لفعل محذوف من معناها فتخرج بقيد التجرد ، وأما على مذهب من يجعلها مبتدأ ومرفوعها فاعل سد مسد الخبر فينبغي أن تدخل تحت قوله : أو وصف إلخ بتعميم الوصف .

قوله : وبقيد الوصف إلخ : لم يقل والرابع ؛ لأنه ليس رابعًا للقيود الثلاثة ؛ لأنها قيود لمطلق



به يَخْرجُ قائِم مِن « أقائمٌ أبوْهُ زيد » .

إذا عَلِمْتَ ذلك فنزِّلِ المِثال على هذا الحَدّ وقل : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَرْ) عنه (إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) لِانْطباقِ الحَدِّ عليه (وَ أَوَّلٌ مُبتَدَأٌ وَالثّاني فاعِلٌ) أو نائِبَ عنه (أغْنى) المُبتدأ عن الخبر (في) كُلِّ وَصْف اعتَمَدَ على استفهام وَرَفَعَ ظاهِرًا أو مُضْمَرًا بارِزًا نحو (أسارٍ ذانِ) .

(وَقِسْ) عَلى هذا المثال نحو « كيفَ جالِسٌ الزَّيْدانِ » و « أمَضْرُوبٌ العَمْرانِ » ولا يَجوزُ كونه مبتدأً إذا رَفَعَ ضميرًا مُستَتِرًا نحو : قاعدٌ في « ما زَيْدٌ قائِمٌ ولا قاعِدٌ » (وَكَاسْتِفْهامٍ) في اعْتِمادِ الوصف عليه (النَّفْيُ) نحو :

المبتدأ وهذا قيد أول لنوع منه وما قاله المحشي من أنه لم يقل والرابع لئلا يتوهم أن قوله : رافعًا لمكتفى به قيد لكل من المتعاطفين ليس بشيء ؛ فإنه لا أحد يتوهم أنه قيد لمخبرًا عنه .

قوله : يخرج قائم إلخ : فلا يجوز أن تعرب قائمًا مبتدأ وأبوه فاعله سد مسد الخبر والجملة خبرًا عن زيد ، أو تجعل زيدًا بدلًا من ضمير أبوه لاحتياج الضمير إلى مفسره ؛ فزيد مبتدأ وقائم خبره وأبوه فاعله ، أو أبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة خبر عن زيد ، فقائم خبر إما عن زيد أو عن أبوه ؛ فيخرج بقيد التجرد ، وأسند إخراجه إلى هذا القيد ؛ لأنه به يعلم أنه غير مجرد فلولا هذا القيد لأعرب مبتدأ وأبوه فاعله سد مسد الخبر فيكون مجردًا ، وأيضًا لخروجه به على جميع المذاهب .

قوله : مبتدأ زيد إلخ : قدم هذا المصراع مع أن حقه التأخير ؛ لأنه بمنزلة الجزاء ؛ لأن المقصود بالذات بيان المبتدأ والخبر بل المبتدأ وحده لا المثال ، قاله المحشي .

قوله : لانطباق الحد عليه : أي على زيد ؛ لأن المقصود هنا المبتدأ وأما الخبر فيجيء .

قوله : وأول : سوغ الابتداء به قصد التقسيم ، أو كونه قرينًا للثاني المعرف ؛ قاله الصبان .

قوله : وقس على هذا المثال : قال المحشي : أي على كل من الهمزة والوصف ؛ فالمقيس على الهمزة : اسم الاستفهام ، والمقيس على الوصف المذكور اسم المفعول ، أقول : وكذا الصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب والمقيس على الاسم المذكور النائب عن الفاعل ، وقد أشار الشارح إلى ذلك في المثالين ، وللاسم المرفوع مقيس آخر من جهة كونه مثنى وهو الجمع فالأولى أن يؤتى بالاسم في أحد المثالين جمعًا ليشير إلى ذلك أيضًا ولم يمثل هنا للضمير البارز ؛ لأنه لقلته يحتاج إلى الشاهد فاكتفى بالشعر الآتي .

قوله : ولا يجوز كونه مبتدأ إلخ : لأنه حينئذ ليس رافعًا لمكتفى به لاحتياجه إلى مرجع الضمير .

قوله : نحو قاعد : هو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي ولا هو قاعد .

قوله : النفي : ولو معنى نحو : إنما قائم الزيدان ؛ لأنه في قوة ما قائم إلا الزيدان .



خَليليَّ ماوافٍ بعَهْدِيَ أنْتُما [إذا لَمْ تَكُونا لِي عَلى مَنْ أقاطعُ]

و « غيرُ قائِمِ الزَّيدان » و « ما مَضرُوبٌ العَمْران » (وَقَدْ) قال الأَخفشُ والكوُفيُّون : (يُجُوزُ) كون الوصفِ مُبتَدَأً وَلَهُ فاعلٌ يُغْني عَن الخَبَر من غير اعتماد على نَفْي ولا اسْتِفهام (نَحْوُ فائِزٌ) أيْ ناجِ (أُلو الرَّشَدْ) بفتحَتَيْنِ أيْ أصحابُ الهُدى (وَالثّاني) وهو ما بعدَ الوَصْف (مُبْتَدَأ) مُؤَخّر (وَذا الْوَصْفُ) بالرفع (خَبَرٌ) عنه مُقَدَّمٌ عليه (إنْ في سِوى الإِفْرادِ) وهو التَّثنِيَة والجمع السّالِم (طِبْقًا) أيْ مُطابِقًا لِما بعده (اسْتَقَرّ) هذا الوصف نحو (أقائِمان الزَّيدان » و « أقائِمُونَ الزَّيدوُن » .

ولا يجوز كَوْن الوَصْف مُبتدأً وَما بعده خبره ؛ لِأنّه إذا أسْنِدَ إلى الظاهِر تجَرَّدَ مِن عَلامَة التَّثنية والجمع كالفعل ، فإنْ تَطابَقا في الإفراد نحو « أقائِمٌ زَيْدٌ » . جاز

قوله : خليلي ما وافٍ إلخ : آخره :

إذا لم تكونا لي على من أقاطع

قوله : وغير قائم الزيدان : إدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن الوصف في قوة المرفوع بالابتداء ؛ فكأنه قيل : ما قائم الزيدان .

قوله : وقد قال الأخفش : أشار بهذا إلى أن قد للتحقيق لا للتقليل ؛ لأنه ينافي الجواز إلا أن يقال بتوجه التقليل ؛ إلى الاستعمال المدلول عليه بالجواز ، ومذهب الناظم كما صرح به في التسهيل جوازه بقبح ، ولم يحمل الشارح قوله : وقد يجوز إلخ عليه بل حمله على بيان مذهب الأخفش والكوفيين وهو جوازه بدون قبح إذ لا مشعر بالقبح فيه .

قوله : بالرفع : دفع لما قد يتوهم من كون ذا بمعنى صاحب .

قوله : أي مطابقا : أشار إلى أن طبقًا بمعنى المطابق كالشبه ، والمثل بمعنى المشابه والمماثل ، وأنه حال من فاعل استقر لا مصدر تمييز عن نسبة استقر إلى فاعله ؛ لأن تقدم التمييز على عامله مختلف فيه والجمهور على المنع .

قوله : استقر هذا الوصف : أشار إلى أن فاعل استقر عائد على الوصف لا على الثاني ؛ لأنه القريب ، ولأن المطابقة إنما تعتبر من جانب الوصف لكون خبرًا .

قوله : وما بعده خبره : أي مغنيا عن خبره .

قوله : كالفعل : إلا أن كلًّا من الألف والواو في الفعل فاعل وفي الوصف علامة على تثنية الفاعل المستتر وجمعه ؛ فلو لم يجرد لزم تعدد الفاعل فيجب التجرد إلا على لغة أكلوني البراغيث .



كون ما بعد الوصف فاعلًا سَدَّ مَسَدَّ الخبر وكونه مُبتدأً مُؤَخَّرًا والوَصْف خَبَرًا مُقدَّمًا ، والجمع المُكَسَّر كالمُفرد وكَذا الوصف المُطْلَق على المُفرد والمُثَنّى والجمع بصيغة واحِدة نحو « أَجُنُبٌ الزّيدان » .

(وَرَفعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدا) وهو كونه مُعَرّىً مِن العَوامل اللّفظية ، وقيل : جَعْلُ الاسم أوّلًا لِيُخْبَرَ عنه (كَذالك رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدا) وحده - وهو الصحيح الّذي نَصَّ عليه سيبوَيْه - لِأنّه طالِبٌ لَه ، وقيل : بالابتداءِ ؛ لِأنّه اقْتَضاهُما فعمل فيهما . وَرُدَّ بأنّ أقوى العَوامِل - وهو الفعل - لا يعمل رفعَيْنِ ؛ فما ليس أقْوى أوْلى ، وقيل بالابتداء والمُبتدأ ، وقال الكوفيون : تَرافَعا ، أيْ كل واحِدٍ مِنهما رَفَع الآخَر وله نظائِر في العَرَبيّة (وَالْخَبَرُ) هو (الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفائِدَهْ) مَعَ مُبتدَإٍ غير الوَصْف

قوله : والجمع المكسر إلخ : نحو أقيام الزيدون فيجوز فيه الأمران .

قوله : أجنب الزيدان : فيجوز اعتبار جنب مبتدأ والزيدان فاعلًا له أغنى عن الخبر باعتبار إطلاق جنب على المفرد ويجوز اعتباره خبرًا عن الزيدان باعتبار إطلاقه على المثنى .

قوله : وهو كونه معرى إلخ : وجه اقتضائه الرفع : أن علامتها أقوى أنواع الإعراب فإذا وجد عامل لفظي عمل ما يقتضيه وإذا لم يوجد لم يعدل عن الأقوى ، ومثله المضارع العارى عن النواصب والجوازم فلذا قالوا : العامل المعنوي لا يعمل إلا الرفع .

قوله : وقيل جعل الاسم أولًا إلخ : يخرج نحو زيد في أزيد قائم من جهة ؛ فإنه لا فرق بينه وبين زيد في إن زيدًا قائم ، ويخرج النوع الثاني من المبتدأ من جهتين مع أنه لا يظهر لا قتضائه الرفع وجه فمن ثمة ضعفه الشارح .

قوله : وله نظائر في العربية : كما أن أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ .

قوله : والخبر : لم يكتف بالإشارة بقوله : وحاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتمامًا بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة ؛ كذا في الصبان عن سم .

قوله : مع مبتدأ غير الوصف : أي المذكور زاده بدلالة المقام والتمثيل بقوله :

كالله بر والأيادي شاهدة

فلا يرد الفاعل ونائبه ؛ قاله الأشموني وعلق الصبان على قوله : بدلالة المقام هو راجع لكل من قوله : مع مبتدأ ، وقوله : غير الوصف ؛ أما في الأول : فلدلالة قوله : مبتدأ زيد إلخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ ، وأما في الثاني : فلدلالة قوله : أغنى على أن الوصف لا خبر له .

(كَاللّهُ برٌّ) أيْ مُحْسِن لِعِبادِهِ (وَالْأَيادِي) أي النِّعم (شاهِدَه) له .

(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر ، والمُراد به : ما لِلْعَوامِلِ تَسَلُّطٌ على لفظِه ؛ فَيَشْمل ما لا مَعمُول له كـ « هذا زَيْدٌ » ، وما عَمِلَ الجرّ كـ « زَيْدٌ غُلامُ عَمْرٍو » أو الرَّفع كـ « زَيْدٌ قائِمٌ أبوُهُ » ، أو النَّصب كـ « هذا ضارِبٌ أَبوُهُ عَمْرًا » (وَيَأْتي جُمْلَهْ) بشرط أنْ تكون (حاوِيَةً معْنى) المُبتدأ (الّذِي سِيقَتْ لَهْ) أيْ اسمًا بمعناه يَرْبُطُها به لاستقَلال الجُملة وهو إمّا ضَميرٌ مَوْجُود كـ « زيدٌ قامَ أبوُهُ » أو مُقَدّر كـ « الْبُرُّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ » أيْ

قوله : ما للعوامل تسلط على لفظه : أي المراد بالمفرد لفظ للعوامل تسلط على لفظه وإن لم يظهر الإعراب لمانع منه في اللفظ من بناء أو موجب تقدير لولاه لظهر فيدخل الخبر المبني والمقدر الإعراب ويخرج الخبر الجملة كيضرب مع فاعله ؛ فإن العوامل لا تتسلط على لفظ الجملة ؛ لأن التسلط على اللفظ من خواص المفردات .

والفرق بين الاسم المبني والجملة : أن ذات الجملة ليس بقابل للإعراب ومن ثمة لا تعرب أصلًا بخلاف الاسم المبني ؛ فإن ذاته قابل للإعراب ، لكن مقتضي البناء منع منه ومن ثمة ترى كثيرًا من المبنيات قد تعرب كالغايات والظروف المضافة إلى الجملة وإذ .

قوله : ويأتي جملة : لم يقل وظرفًا وجارًا ومجرورًا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة ، ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية ويشترط في الجملة الخبرية أن لا تكون ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالإجماع كما نقل عن النكت ، واستشكل وقوع الاستدراك خبرًا في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدًا بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفًا والاستدراك منه ؛ كذا في الشهاب على البيضاوي .

قوله : أي اسما بمعناه : إشارة إلى أن قوله : معنى الذي إلخ على حذف مضاف ؛ أي دال معنى ، أو على التسامح ولم يبق المعنى على ظاهره حتى يدخل في الرابط تكرار المبتدأ بلفظه ؛ لأن الجملة لفظ فينبغي أن يعتبر محتواها أيضًا لفظًا ، وأما المعنى : فمن مدلولاتها لا من محتوياتها وحذف المصنف المضاف للإشارة إلى أن الملحوظ بالذات هو المعنى بأي لفظ عبر عنه .

قوله : أو مقدر : ومنه على الصحيح قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ وقول المرأة : زوجي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ والريح ريح زَرْنب ؛ أي هي المأوى له والمس له أو منه ، وقال الكوفيون وجماعة من البصريين : أل عوض عن الضمير ؛ أي مأواه ومسه وريحه ؛ أفاده الأشموني .



مِنه ، أو اسمٌ أُشيرَ به إلَيْه نحو ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ ويُغني عن الرّابِط تِكرارُ المُبتدأ بلفظِه كـ ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ أو عُمُومٌ في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجُملة (إِيّاهُ مَعْنىً اكْتَفى) المُبتدأُ (بها كَنُطْقي) أيْ مَنْطُوقي (اللّهُ حَسْبِي وَكَفى) .

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الجَامِدُ) والمُراد به – كما قال في شرح الكافية – ما ليس صِفة يتضمَّن معنى فعلٍ وحروفه (فارِغٌ) أيْ خالٍ من الضمير عند البصريِّين ؛ لِأنّ تَحَمُّلَ الضمير فرْعٌ عن كونِ المُتَحَمِّلِ صالِحًا لِرَفْع ظاهِرٍ عَلى الفاعِلِية ، و ذلِكَ مقصورٌ على الفِعل أو ما هو بمعناه . وذهب الكوفيّون إلى أنَّه يتحمَّله (وَ إنْ يُشْتَقَّ) الخبر المُفرَد أوْ يُؤوَّل بمُشتَقٍّ كـ « هذا أسَد » أيْ شُجاع (فَهْوَ ذُو ضَميرٍ

قوله : ويغني عن الرابط إلخ : لم يجعل هذين الأخيرين من الرابط ؛ لأن الرابط كما سبق هو الاسم الذي بمعنى المبتدأ والمكرر في نحو ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ لفظ المبتدأ والعام ليس بمعنى الخاص بل مشتمل عليه قوله : وإن تكن إياه معنى .

وذلك بأن يكون المبتدأ دالًّا على جملة ، ويكون خبر الجملة تفسيرًا للجملة المدلول عليها به ، فقد نقل عن الناظم في شرح التسهيل أنه قال : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن ، وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فيما صدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع ؛ فكل مبتدأ وخبر كذلك ، أو في المفهوم فباطل ؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء الحمل والحكم على الخبر في هذه المواد بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي ؛ لأن المقصود بالجملة لفظها ؛ أفاده الصبان .

قوله : والمراد به : أي بالجامد .

قوله : تضمن معنى فعل : قيد للصفة على أن المراد بها ما دل على وصف لا المشتق ، ويدخل في الجامد بهذا القيد المؤول بالمشتق مع أن الحكم عليه بالفراغ غير صحيح إلا أن يقال إن التعريف لمطلق الجامد بقطع النظر عن الحكم عليه بالفراغ والحكم بالفراغ على غير المؤول بقرينة قول الشارح فيما بعد : أو يؤول بمشتق وفيه ما فيه .

قوله : أو ما هو بمعناه : يدخل فيه : المؤول بالمشتق ؛ فإنه يرفع الظاهر ؛ تقول : زيد أسد أبوه .

قوله : أو يؤول بمشتق : تأويلًا ظاهرًا مفهومًا عند إطلاقه ؛ والكوفيون يؤولون نحو هذا زيد بالمسمى بزيد فمحل الخلاف الجامد الذي لم يؤول ، أما المؤول فمتحمل اتفاقًا فأسد في قولك مشيرًا إلى الأسد : هذا أسد مختلف في تحمله للضمير ، وفي قولك : زيد أسد محتمل اتفاقًا



مُسْتَكِنّ) أي مُستَتِر فيه .

هذا إذا لم يَرفَع ظاهِرًا ، فإن رَفَعَه لم يتحمَّل ، وإنْ جَرى على مَن هو لَه وإلّا فله حُكمٌ ذكره بقوله : (وَأَبْرِزَنْهُ) أي الضمير وُجُوبًا (مُطْلَقًا) سَواء أمِنَ مِن اللّبس أمْ لم يُؤمَن (حَيْثُ تَلى) أيْ وقع ذلِكَ الوَصف بعد (ما) أيْ مُبتدأ (لَيْسَ مَعْناهُ) أيْ معنى ذلِك الوصف (لَهُ) أيْ لِلمُبتدأ (مُحَصَّلا) بل كان مُحَصّلًا لغيره أيْ كان وصفًا جارِيًا على غير مَن هوله كـ « زيدٌ عمرٌو ضارِبُهُ هُوَ » و « زَيدٌ هِندِ ضارِبُها هُوَ » وأجازَ الكوفيّون الاستِتار إذا أمِن اللّبْس واختاره المُصنف في الكافية .

(وَأَخْبَرُوا) عن المُبتدأ (بِظَرْفٍ) نَحوَ ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ (أوْ

قوله : هذا إذا لم يرفع ظاهرًا : الشرط قيد لقوله : ذو ضمير وذلك لما اشتهر من أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء ورفع الظاهر مانع من الاستتار نحو : زيد قائم أبوه .

قوله : وإن جرى إلخ : هذا تقييد لقوله : مستكن بقرينة قوله : وأبرزنه إلخ ، وانظر ما وجه الإتيان في الجملة المعطوفة بأن وفي المعطوف عليها بإذا ، ويمكن أن يقال : وجهه أن خلوه من الضمير المستتر إذا رفع ظاهرًا متفق عليه وإن لم يجر على من هو له مختلف فيه ، ولا يخفى أنه أبعد من البعيد ، أو يقال : خالف بين أداتي الشرط للإشارة إلى تخالف المشروط .

قوله : أي الضمير : إشارة إلى أن الضمير عائد على مطلق الضمير لا الضمير الذي هو الرابط ؛ لأن الضمير في هذه المسألة ليس لربط الخبر المفرد بمبتدئه بل لربط الجملة بمبتدئها .

قوله : وجوبًا : لأن الأمر للوجوب .

قوله : أي وقع ذلك الوصف : جعل ضمير تلا ومعناه للوصف المدلول عليه بيشتق لا للمشتق لقوله : محصلا ؛ لأن الحصول للغير وعدمه يستدعي عنوان الوصف ، وقال المحشي : ليشمل الحكم المؤول بالمشتق أيضًا .

قوله : أي كان وصفًا إلخ : تعريض بالناظم حيث عدل عن هذه العبارة الوجيزة الواضحة المشهورة إلى تلك العبارة الطويلة الركيكة ، واعلم إن هذا الحكم جار في الخبر الجملة والظرف والجار والمجرور وكذا الحال والنعت والصلة مفردات أو جملًا فعلية .

قوله : كزيد عمرو إلخ : قدم مثال مالم يؤمن اللبس للاتفاق على وجوب إبراز ضميره .

قوله : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ : أي مكانًا أسفل من مكانكم والتمثيل به للإشارة إلى أن المراد بالظرف أعم من أن يكون حقيقة أو بالخلافة .



بِحَرْفِ جَرّ) مع مَجرُورِه كـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ حالَ كَوْنِهم (ناوِينَ) أيْ مُقَدِّرِينَ ، له مُتَعَلَّقًا اسم فاعلٍ أو فِعلًا هُوَ الخَبَرُ في الحقيقة ، وَلا يكونُ إلاّ كائِنًا أو اسْتَقَرَّ أوْ ما فيه (مَعْنى كائِنٍ أو اسْتَقَرّ) كثابِتٍ وَوَجَدَ ونحوهما .

فرع : يجب حذف هذا الْمُتَعَلّق ، وشَذّ التّصريح به في قوله :

[لَكَ الْعِزّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يُهَنْ] فَأنْتَ لَدى بُحْبُوحَةَ الْهَوْنِ كائِن

ثم إنْ قُدِّرَ اسم فاعِل - وهو اخْتِيارُ الْمُصنف - لِوُجُوب تقديره اتِّفاقًا بعد أمّا وإذا الْمُفاجأة لامْتِناع إيلاهُما الفعل ، فهو مِن قَبِيل الْمُفرَد ، وإنْ قُدِّر فعلًا - وهو اخْتِيارُ ابنِ الحاجب - لِوُجُوب تقديره في الصِّلة فواضِح أنَّه مِن قَبيل الجُملة ، وَلا يَخفى أنّ إجْراء الباب على سُنَنٍ واحِدٍ أوْلى مِن الإلْحاق ببابٍ آخَر .

قوله : مع مجروره : فمحل الرفع لهما ومحل النصب للمجرور فقط .

قوله : أي مقدرين : فسره به ؛ لأن النية تقدير المعنى فقط وههنا لفظ المتعلق مقدر إلا أنه لما كان المعهود في التقدير أن يكون المقدر متعين اللفظ وههنا ليس كذلك ؛ لأن الملحوظ بالذات هنا المعنى قال : ناوين معنى كائن ؛ حيث عبر بالنية وحذف المضاف أيضًا .

قوله : ولا يكون إلا كائنًا : أشار بهذا إلى أن قوله : معنى كائن بتقدير مضاف أي دال معنى كائن أو نحوه ، قال الصبان : وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر لهما متعلق آخر وهكذا إلى مالا نهاية له ؛ قاله السعد .

قوله : أو ما فيه معناه : يدخل فيه المؤول بالمشتق فإن الظاهر يرفع بها تقول زيد أسد أبوه .

قوله : يجب حذف هذا المتعلق إلخ : أي العام ؛ لأن الكلام فيه أما الخاص المقدر عند قرينة الخصوص فلا يجب حذفه وجوز ابن جني إظهار المتعلق العام أيضًا .

قوله : فأنت لدي إلخ : أوله :

لك العز إن مولاك عَزَّ وإن يُهَنْ

قوله : بعد أما وإذا : نحو أما عندك فزيد ونحو خرجت فإذا بالباب زيد .

قوله : فواضح إنه إلخ : خص الوضوح بهذا القسم ؛ لأن في الحكم بإفراد الوصف مع فاعله إذا وقع خبرًا مع كونه مع فاعله إذا وقع مبتدأ جملة وكون الفعل مع فاعله جملة خفاءً .

قوله : ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد إلخ : السنن بفتحتين الطريقة والمثال يقال : بنوا بيوتهم على سنن واحد ؛ كذا في المعجم الوسيط فهو مفرد وليس بجمع والمراد بالباب الآخر : باب الصلة ، وفي الكلام احتباك ، والتقدير ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد ، وعدم إلحاقه بباب

وَاعْلَم أنّ اسمَ الزّمان يكون خبرًا عن الحَدَث نحو « القِتالُ يَوْمَ الجُمُعَة » لِأنّ الأحداث مُتَجَدّدَة ، ففي الإخْبار عنها به فائِدة ، وهي تخصيصُها بزمان دُونَ زمان .

(وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمان خَبَرًا عَنْ) مُبتَدَإٍ (جُثَّةٍ) فلايُقال : « زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَة » (وَإنْ يُفِدْ) الإخْبارُ به بأنْ كان المُبتَدَأُ عامًّا والزّمانَ خاصًّا ، أوْ كان اسمُ الذّاتِ مِثل اسمِ المَعنى في وُقوُعِه وقتًا دُونَ وقْت (فَأخْبِرا) كنحن في شَهْرِ كذا والوَرْدُ في أيّارِ .

(وَلا يَجُوزُ الْابْتِدا بالنَّكِرَةْ ما) دامَ الْابْتِداءُ بها (لَمْ يُفِدْ) لِأنّه لا يُخْبَرُ

آخر أولى من إجرائه على طرق مختلفة وإلحاقه بباب آخر ؛ فالكلام مشتمل على دليلين لتأييد مختار المصنف .

قوله : واعلم أن اسم الزمان : قال المحشي : لما ذكر المصنف أنهم أخبروا عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن أن يتوهم أن هذا الإخبار عن كل مبتدأ بكل ظرف وحرف فدفع المصنف هذا التوهم ببيان عدم جواز الإخبار عن الذات باسم الزمان ولم يتعرض لجواز الإخبار عن الحدث به فلذا تعرض الشارح لبيان جوازه بهذا الكلام . وأقول : هذا الحكم مفهوم من كلام الناظم ؛ فلذا لم يحله الشارح .

قوله : متجددة : أي موجودة في زمان دون زمان آخر .

قوله : ولا يكون اسم زمان : والتقييد باسم الزمان والجثة نظر للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو : القتال زمانًا أو حينًا ، وبالمكان عن الجثة أو المعنى : نحو زيد أو القتال مكانًا امتنع ، هذا محصل ما ذكره الشاطبي ، قال سم : وهو حسن جدًّا ، ومن المعنى الزمان نحو : الجمعة يوم ، ومثل : الخبر الحال والصفة والصلة ؛ كذا في الصبان .

قوله : والزمان خاصًّا : بإضافة وصف كنحن في يوم طيب ، وأما ما يصح الإخبار فيه بتقدير مضاف كالليلة الهلال واليوم خمر ، أي : طلوع الهلال وشرب خمر ؛ فالإخبار فيه عن الحدث لا عن الذات فمن ثمة لم يذكره الشارح بأن يقول أو بتقدير مضاف .

قوله : ولا يجوز الابتداء بالنكرة : وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقًا ؛ لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه تعليل الشارح لا التي لها مرفوع أغني عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما نقله الصبان عن الدماميني ، ويرد عليه : أن النكرة المستغنية بمرفوعها لابد وأن تكون بعد الاستفهام أو النفي وهما من أوجه التخصيص ؛ نعم الكلام في غيرها ؛ لأن الغالب فيه عدم الإفادة بخلافها ثم ما ذكره المصنف من عدم جواز الإخبار باسم الزمان عن الجثة وعدم جواز الابتداء بالنكرة مبني على اشتراط تجدد الفائدة ، أما من لم يشترطها فيجوز الأمران عنده مطلقًا .

قوله : ما دام الابتداء بها لم يفد : أشار بهذا إلى أن يفد بالياء والضمير عائد على الابتداء



إلّا عن مَعرُوف ؛ فإن أفادَ جاز الابتداء .

وتحصلُ الفائِدة بأمور : أحَدُها : أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ وهو ظرفٌ أو مَجرورٌ مُختص (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه) و « في الدّارِ رَجُلٌ » .

(وَ) الثّاني : أن يَتَقَدَّمَها اسْتِفهام نحو (هَلْ فَتى فيكُمْ) .

والثّالِث : أنْ يَتَقَدَّمَها نَفْيٌ نحو « إنْ لَمْ تَكُنْ خَليلَنا (فَما خِلٌّ لَنا) .

(وَ) الرّابع : أنْ تكُون مَوْصوُفَة بوَصْف إمّا مَذكُور ، نحو (رَجُلٌ مِن الْكِرامِ

وهو ظاهر وإن كان بالتاء فالضمير عائد على النكرة من حيث الابتداء لا إليها من حيث ذاتها .

قوله : إلا عن معروف : فحيث كان المبتدأ معروا بوجه يعتبره أهل اللسان في الإخبار عن المبتدأ سواء كان معرفة أصلًا أفاد الابتداء به فيخبر عنه .

قوله : وتحصل الفائدة بأمور : لم يورد الكلام على سبيل الحصر كأن يقول : وإنما تحصل الفائدة بأمور تذكر ؛ لأن الحصر غير مقصود كما سيأتي .

قوله : أن يتقدم الخبر : فإنه يتخصص حينئذ بما يتخصص به الفاعل قبل ذكره ؛ لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كذا قال المولى الجامي ، وقال ابن هشام : لا دخل للتقديم في التسويغ وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف ويؤيده عدم الاكتفاء بالتقديم في التسويغ إن لم يكن الخبر ظرفًا ولا مجرورًا ولا جملة كقائم رجل ؛ فالمسوغ الإخبار بالمختص وحينئذ يبطل ما قيل في وجه تخصيص الفاعل فلذا اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ .

قوله : وهو ظرف أو مجرور مختص : وكذا الجملة المختصة كقصدك غلامه رجل ، والاختصاص شرط للإخبار بهذه الأمور لا لتقدمها فلا يجوز الإخبار بغير المختص منها ولو عن المعرفة ؛ فلا يقال عند رجل التمرة ، ولا في دار الرجل ، والمراد بالاختصاص هنا كما قال الشمني : أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحًا للإخبار عنه .

قوله : نَمِرَةَ : اسم لبردة من صوف يلبسها الإعراب .

قوله : أن يتقدمها استفهام : وجه التخصيص في الاستفهام الإنكارى وكذا النفي أن النكرة بعدهما تعم جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية ، وفي غير الإنكاري أنه سؤال عن غير معين بطلب تعيينه في الجواب ؛ فكأن السؤال عم جميع الأفراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة ؛ أفاده المصرح .

قوله : إن لم تكن خليلنا : قدر الشرط لاقتضاء الفاء في فما خل إياه .

قوله : أن تكون موصوفة : مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار ،



عِنْدَنا) أو مُقَدَّر ، نحو « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ » أيْ عظيمٌ علي أحَدِ التَّقديرَيْن ، وكذا إنْ كَان فيها مَعنى الوَصْف نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنا » أيْ رجلٌ حَقيرٌ عِندَنا ، أو كانت خَلَفًا مِن مَوْصوُفٍ كـ « مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ » .

(وَ) الخَامِس : أنْ تكونَ عامِلة فيما بعدَها نحو (رَغْبَة في الخَيْرِ خَيْرٌ) .

(وَ) السَّادِس : أنْ تكونَ مُضافَة نحو (عَمَلُ بِرٍّ يزَينُ) .

(وَلْيُقَسْ) على ما ذُكِر (ما لَمْ يُقَلْ) بأنْ يجوز كُلّما وُجِدَ فيه الإفادَة ؛ كأنْ يكُون

ونقل ابن قاسم عن شيخه الصفوي ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في به المواضع ؛ أفاده الصبان ، وأقول : التحقيق أن أحكام هذه المسألة منوطة بالغالب فلا فرق بين المثالين .

قوله : على أحد التقديرين : اعلم أن هذا الكلام مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة وهو إنما يستعمل في مقام القصر ثم أن هرير الكلب نوعان معتاد وغير معتاد والثاني شر لاغير يتشاءم به على ما يزعمون ، فإذا استعمل هذا الكلام فيه فعلى إرادة الوصف المقدر حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقيرًا هر ذا ناب ، وعلى الأول قد يكون المهر خيرًا كمجيء الصديق وقد يكون شرًّا كمجيء العدو ؛ فكون المهر خيرًا وشرًّا إنما هو بالنسبة إلى صاحب الكلب ، أما بالنسبة إلى الكلب فالمهر شر لا غير .

فإذا استعمل هذا الكلام فيه فعلى معنى ما أهر ذا ناب إلا شر والقصر فيه بالنسبة إلى الخير والمبتدأ مخصص بما بتخصص به الفاعل لكونه فاعلًا في المعنى على ما قالوا وقصد الحصر على كلا التقديرين على ما نقول ؛ فإنه من أوجه الإفادة كما لا يخفى وإن لم يصرحوا به ، والحصر على هذا التقدير إما لتقديم المسند إليه على المسند الفعلي على طريقة الشيخ عبد القاهر ، أو لحمل الكلام على التقديم والتأخير ؛ أي كان في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى أي بدلًا منه كما في ﴿ أَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ﴾ ثم قدم للحصر على طريقة السكاكي حيث شرط في إفادة تقديم المسند إليه للحصر تقدير كونه مؤخرًا على أنه فاعل معنى .

قوله : بأن يجوز إلخ : أشار إلى أن المراد بالقياس القياس في الإفادة المفهومة من قوله : ما لم يفد لا في خصوص أوجه التسويغ في الأمثلة المذكورة ؛ فإن المسوغات وإن أرجعها بعضهم إلى العموم والخصوص والأمثلة راجعة إليهما إلى أن الجامع في القياس لابد وأن يكون ظاهرًا في كل من المقيس والمقيس عليه ، والعموم والخصوص في بعض أفرادهما معنى ليس ظاهرًا وإرجاعها إلى أحدهما محتاج إلى تكلفات ركيكة واهية .

قوله : كأن يكون : أتى بالكاف للإشارة إلى عدم حصر المسوغات في ما ذكر هنا كما



فيها معنى التَّعَجُّب كـ « ما أحْسَنَ زَيْدًا » ، أو تكوُنُ دُعاءًا نحو ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ ، و ﴿ وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ ، أو شَرْطًا كـ « مَن يقُمْ أقُمْ مَعَهُ » ، أوْ جواب سُؤالٍ كرجل لِمَن قال : مَنْ عِنْدَك ، أو عامَّة كـ « كُلٌّ يَموُتُ » ، أوْ تالِيَةً لإذا الفُجائِيَّة نحو « خَرَجْتُ فَإذا أسَدٌ بالبابِ » ، أوْ لِواوِ الحال كقوله :

سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدا [مُحَيّاكَ أخْفى ضَوْؤهُ كُلَّ شارِقِ]

وقد تُوجَد الإفادَة دون شيءٍ مما ذُكِر كقوله : « شجرةٌ سجدتْ ، وتَمْرةٌ خيرٌ مِن جَرادَة » .

(وَالْأصْلُ في الْأخْبارِ أنْ تُؤَخَّرا) لِأنها وَصْف في المعنى لِلْمبتَدَآت فَحَقُّها التأخير كالوَصْف (وَجَوَّزُوا التَّقْديمَ) لَها على المُبتَدَآت (إذْ لا ضَرَرا) حاصِلٌ بذلك ، وفُهِمَ من كلامِه : أنّ الأصْلَ في المُبتَدَآتِ التَّقديم (فَامْنَعْهُ) أيْ تقديم الخبر (حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا) بشرط أَنْ يكُونا (عادمي بَيانِ) نحو « زيدٌ

قال : وقد توجد الإفادة دون شيء مما ذكر إلخ وأشار به إلى عدم الحصر في الوجوه التي ذكروها أيضًا ؛ فإنه لم يشترط سيبويه والمتقدمون بجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأي المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها وذكروا منها ما تيسر تمرينًا للمبتدأ ، قال الرضي : فإذا اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له : رجل في الدار من غير مسوغ .

قوله : سرينا ونجم إلخ : آخره :

محياك أخفى ضوؤه كل شارق

السرى المشي بالليل ، محياك أي وجهك ، وكل شارق أي كل نجم طالع .

قوله : وتمرة خير من جرادة : أدرجها بعضهم فيما إذا كانت النكرة عامة إلا أن العموم هنا بحسب القصد ، وفي كل بحسب اللفظ .

قوله : لأنها وصف : أي صفة قائمة بالمبتدآت والمبتدآت ذوات فحقها التأخير كما أن الصفة متأخرة عن الذات ، أو المراد بالوصف في الموضعين النعت .

قوله : إذ لا ضررا : إذ ظرفية لا تعليلية .

قوله : وفهم من كلامه : اعتذار عن ترك الناظم ذكر الأصل في المبتدأ وإنما اعتبر التقدم والتأخر بالنسبة إلى الخبر دون المبتدأ ؛ لأنه لما كان ذاتًا ناسب أن يعتبر ثابتًا ويعتبر التقدم والتأخر بالنسبة إلى الخبر الذي وهو وصف .

قوله : فامنعه : مفرع على مفهوم إذ لا ضررا .

قوله : أي تقديم الخبر : دفع به وهم رجوع الضمير إلى تأخير الخبر .

قوله : عرفًا ونكرًا : تمييزان محولان عن فاعل يستوي ، والمراد الاستواء في جنس التعريف

صَدِيقُكَ » لِلْالْتِباس فإنْ كان ثَمَّةَ قَرِينَةٌ جاز كقوله :

بَنُونا بَنُو أبنائِنا [وَبَناتُنا] بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ]

(كَذا) يمتنِع تقديم الخبر (إذا ما الْفِعْلُ) الرّافع لِضمير المُبْتَدَأ المُستَتِرِ (كان) هو (خَبَرًا) نحو « زيدٌ قامَ » لالْتِباس الْمُبْتَدَأ بالفاعِل ، فإنْ رَفَعَ ضَميرًا بارزًا جازَ التقديم نحو « قاما الزَّيْدانِ » ، و ﴿ أَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ ؛ كذا قيل ، واعْتَرَضَه والِدِي في حاشِيَتِهِ على شرح ابنِ النّاظِم بأنّ الألِفَ تُحذَف لالْتِقاء السّاكِنَيْنِ فيقع اللّبْسَ بالفاعِل .

والتنكير وإن كان أحدهما أعرف أو أخص من الآخر ، أما إذا كان أحدهما نكرة مخصصة والآخر محضة فواضح أن المبتدأ هي المخصصة إلا أن هذه الصورة خارجة بقوله : عادمي بيان ، هذا وإذا كان الاسمان مستويين فالذي يقدم ويجعل مبتدأ : هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به ، والذي يؤخر ويجعل خبرًا : هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به ، فإذا عرف المخاطب زيدًا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت : زيد أخي ، وإذا عرف أن لك أخًا وجهل عينه واسمه قلت : أخي زيد ، ويتضح هذا في قولنا : رأيت أسودًا غابها الرماح ، ولا يصح رماحها الغاب ؛ قاله التفتازاني ؛ لأن الأسود لابد لها من الغاب فيكون معلومًا .

قوله : بنونا بنو أبنائنا وبناتنا إلخ : آخره :

بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإنه من المعلوم أن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس ، وبناتنا بالرفع عطف على بنو أبنائنا .

قوله : الرافع لضمير المبتدأ المستتر : هذا مفهوم من قوله : هو الخبرا على ما يأتي تحقيقه .

قوله : كان هو الخبر : أشار بتقدير هو إلى أن تعريف المسند للحصر هذا على نسخة تعريف الخبر ، وأما على نسخة تنكيره فالإتيان بها أيضًا للتنبية على إرادة الحصر ؛ وذلك لأن هو تأكيد للضمير المستتر في كان فكأنه قال : إذا ما الفعل كان نفسه خبرًا ، وعلى التقديرين المراد : إذا كان الخبر الفعل وحده بحسب الصورة المحسوسة أو بحسب الحقيقة بجعل الضمير المستتر لكونه أمرًا اعتباريًا كلا وذلك لإخراج ما إذا كان الفعل رافعًا لضمير بارز أو اسم ظاهر، ولم يذكر الشارح هذا الأخير لكونه معلومًا بطريق الأولى .

قوله : جاز التقديم : ولا نظر لاحتمال كون الكلام جاريًا على لغة أكلوني البراغيث ، ولا لاحتمال كون الظاهر بدلًا من الضمير ؛ لأنهما خلاف الظاهر ، ولأن تقديم الخبر أكثر منهما ولهذا حملوا الذين في الآية على أنه مبتدأ مؤخر لا فاعل ولا بدل .

قوله : تحذف لالتقاء الساكنين : اعتراضه مقصور على ما إذا التقى الساكنان كما يشعر به



(أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمالُهُ) أي الخبر (مُنَحِصرًا) يعني مَحصُورًا فيه كـ (إنَّما زيدٌ شاعِرٌ) و « ما زيدٌ إلَّا شاعِرٌ » أيْ ليس غيره ، فلا يجوز التقديم لِئَلاَّ يُتَوَهَّم عَكسُ المَقصُود ، وَشَذَّ :

[فيارَبِّ هَلَ إلّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى عَلَيْهِم] وَهَلْ إلّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

وإنْ لم يُوهِمْ عَكْسَ المَقصُود (أوْ كانَ) الخبر (مُسْنَدًا لِذي) أيْ لِمُبْتَدَأٍ فيه (لام ابْتِدا) نحو « لَزَيدٌ قائِمٌ » فلا يجوُز التَّقديم ؛ لِأن لَها صَدْرَ الكَلام

كلامه فنحو : قاما أخواك لا لبس فيه ، وأجيب بأنه يمكن دفع اللبس بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف وليس بشيء ؛ لأن الاعتراض إنما هو على صورة اللبس .

قوله : يعني محصورا فيه : أشار إلى أن منحصرًا بصيغة اسم المفعول على الحذف والإيصال فإنه شائع في الكلام حتى قيل إنه قياسي لا بصيغة اسم الفاعل والتقدير منحصرا مبتدأه فيه بحذف المضاف والمتعلق ؛ لأنه مع أدائه إلى كثرة الحذف ومخالفة هذا الشطر لسابقه في فتح ما قبل الآخر مخالف للظاهر ؛ لأن المتبادر من الكلام أن يكون الانحصار وصفا للخبر ، وعبر بيعنى دون أي ؛ لأنها لتفسير مدلول اللفظ وليس مرادًا هنا بل المراد تفسير المراد .

قوله : فلا يجوز التقديم : يعني تقديم المحصور فيه بإنما مطلقا وبإلا بشرط بقاء إلا في مقامها لا قياسا ولا شذوذا كي يصح التعليل وبقرينة قوله : وشذ إلخ ؛ أي وشذ تقديم الخبر المحصور فيه بإلا معها كقوله :

وهل إلا عليك المعول

وذلك بالحمل على صورة الإيهام .

قوله : وهل إلا عليك المعول : صدره :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم

فتقديم الخبر المحصور فيه مع الأوان لم يوهم خلاف المقصود ؛ لأن الحصر فيما بعد إلا تقدم أو تأخر إلا أنه لا يجوز للحمل على ما يوهم ، وقيل : مثل هذا المثال يفيد حصر كل من الجزأين في الآخر ؛ فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود ، وعليه فينبغي أن لا يجوز هذا التقديم على سبيل الشذوذ أيضًا إذا لم يكن حصر كل من الجزأين في الآخر مقصودًا ، وأن يجب إذا كان مقصودًا ؛ وهذا ما لم يقل به أحد ، ولم يأت بصدر البيت لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد ، وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه ، فإن قيل : يحتمل فيما استشهد به أن يكون المعول فاعلًا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام قلنا : لا يجوز ذلك ؛ لأن إلا مانعة منه .

قوله : لأن لها صدر الكلام : لم يقل ؛ لأن المبتدأ حينئذ صدر الكلام ؛ لأنه لما أناط الحكم بالمبتدأ المقيد بكونه ذا لام ابتداء بجعل القيد سببًا للحكم كان الأنسب أن يبين حكم القيد



ولَوْ تركه لَفُهِمَ مِما بَعدَه (أوْ) كان مُسندًا لِمُبتدأ (لازم الصَّدْر) بنفسه ، أو بسبَبٍ (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) وَفتى مَنْ وافِدٌ .

(وَ) إذا كان المُبتدأُ نَكِرَةً والخبرُ ظَرفًا أوْ مَجرُورًا أو جُملة - كما قال في شرح التسهيل

ووجه سببيته للحكم ، قال في المغني : اختلف في دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ المتقدم نحو : لقائم زيد ، فمقتضى كلام الجماعة الجواز ، وفي أمالي ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ اهـ . وعلى القولين لايرد نحو : لقائم زيد على كلام المصنف ؛ لأنه إما ممتنع ، أو أن الخبر مسند إلى غير ذي لام ابتداء .

قوله : ولو تركه لفهم مما بعده : بناء على التعميم الذي ذكره في لازم الصدر حملًا للكلام على المتبادر ؛ لأن المتبادر من الإطلاق عدم التقييد وعلى ما هو أفيد ، قال المحشي : والمراد بلازم الصدر ما كان لازم الصدر بالنسبة إلى الأجزاء المستقلة للكلام فلا يرد أن هذا المبتدأ غير داخل في لازم الصدر لتقدم اللام عليه .

قوله : لازم الصدر : وهو اسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية والمضاف إليها واسم التعجب وضمير الشأن وما أشبهه كنطقي الله حسبي ، وعلة لزومها الصدارة في غير ضمير الشأن أنها تدل على نوع من الكلام فيجب تصديرها ليعلم من أول الأمر أن الكلام من أي نوع هو ، وفي ضمير الشأن حصول ما هو المقصود من الإبهام ثم التفصيل .

قوله : وفتى من وافد : قال السيالكوتي : فإن استفهام المضاف إليه يسري للمضاف ولذا يكتسب التعريف منه ، قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ ﴾ : إن تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية ؛ لأن المضاف إلى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه فتقول : غلام من تضرب أضرب ، كما تقول : من تضرب أضرب اهـ وبهذا يعلم حيث قال : لا يبطل كون ما شرطية أن ما قاله اللقاني والناصر الطبلاوي من أن الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه باطل ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضاف إليه مجردًا عن معنى الشرطية ، وأن يكون الجزم أيضًا بالمضاف ؛ وهذا مالم يقدم على القول به ذمسكة .

« **فائدة** » يمتنع أيضًا تقدم الخبر إذا كان مقرونًا بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ؛ لشبهه بالجزاء أو مقرونًا بالباء الزائدة نحو : ما زيد بقائم على لغة الإهمال ، أو جملة طلبية ، أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين .

قوله : إذا كان المبتدأ نكرة : أي مختصة ، ولم يذكره لانفهامه من قوله الآتي ؛ لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة .

قوله : كما قال في شرح التسهيل : قيد لقوله : أو جملة ؛ لأن كون الخبر جملة غير مفهوم



(نَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلي وَطَرْ) و قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ ؛ فاعْلَم إنّه (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) لِأنّه المُسَوِّغُ لِلابتداء بالنَّكرة .

(كَذا) يجب تقديم الخبر (إذا عادَ عَلَيْهِ) أيْ على مُلابِسِهِ [مُضْمَرُ مِمَّا] أيْ مِن مُبتدأ (بِهِ عَنْهُ مبيِّنًا يُخْبَرُ) ، نحو « في الدّارِ صاحِبُها » إذ لَوْ أُخِّرِ عادَ الضَّمير عَلى مُتأخّر لفظًا ورُتبةً .

تنبيه : عِبارةِ ابن الحاجِب في هذِه المسالة « أوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضميرٌ في المُبْتَدَأ » قال المصنف في نُكَتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابن الحاجِب : هذه عِبارةٌ غَلِقَةٌ على المُتَعَلِّم ولو قال :

من كلام المصنف .

قوله : ونحو عندي درهم إلخ : أعاد ذلك بعد قوله : كعند زيد نمرة ؛ لأن ذلك لبيان التسويغ ، ولا يفيد وجوب التقديم ، لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط كما قال ابن هشام بخلاف هذا فلا تكرار ؛ قاله الخضري .

قوله : فاعلم أنه : الضمير عائد على التركيب المشتمل على ما ذكر المفهوم من الكلام زاده ولم يقل فملتزم ليكون الكلام أشد انسجامًا ؛ لأن المقصود ببيان الحكم : إعلام المخاطب به ، وليبقى قوله : ملتزم فيه ، تقدم الخبر على ما كان عليه بحسب المتن من كون ملتزم خبرًا ، وكون تقدم الخبر نائب فاعل له كما هو الظاهر ، واحتمال كون تقدم الخبر مبتدأً وملتزم خبره والجملة خبرًا ، ولو قال : فملتزم ؛ لتعين الاحتمال الأخير .

قوله : أي على ملابسه : أشار إلى أن الكلام على تقدير مضاف ، قال الخضري : بقرينة أن كل مثال وجد من هذا النوع فإنما يعود ضميره على ملابس الخبر لا عليه نفسه فلابد من ذلك التقدير ا هـ . وأما نحو : رجل صاحب غلامه فممتنع سواء جعلت رجلًا مبتدأً أو خبرًا مقدَّمًا ؛ لأنه غير مفيد ، والإفادة شرط في الكلام مطلقًا ، وتخصيص المبتدأ النكرة بهذا الشرط مبني على الغالب كما تقدم ، ويدخل في كلام الناظم نحو : في الدار غلام صاحبها ؛ لأن المراد بقوله : مما من جانب المبتدأ فيشمل متعلقه أيضًا قال الصبان : ويستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازًا نحو : عمرًا علمه نافع ، أو وجوبًا نحو : عمرًا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والهمع .

قوله : به عنه مبيِّنًا : الضمير في به للخبر ، ومبينًا حال منه لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي ؛ للضرورة ، والضمير في عنه للمبتدأ .

« أوْ كانَ في المُبتَدَأ ضميرٌ له » كفاه - انتهى .

وأنتَ ترى ما في عِبارَةِ المُصَنف هُنا مِن العِلاقَة وكثرة الضّمائِر المُقتَضِيَةِ للتعقيدِ وعُسْرِ الفَهْمِ ، وكان يُمكنُه أنْ يقول كما في الكافِية :

وَإن يَـعُـدْ لِخَبَـرٍ ضـمـيـرُ مِن مُبتَدا يُوجِبْ لَهُ التَّأخيرُ

(كَذا) يَجبُ التقديم (إذا) كان الخبر (يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا) كالاستِفهام (كَأيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرا ، وَخَبَرَ) المُبتَدَأ (المَحْصُورِ) فيه (قَدِّمْ أبَدًا كَما لَنا إلّا اتِّباعُ أحْمَدا) إذ لو أُخِّرَ وقيل : ما اتِّباعُ أحْمَد إلَّا أوْهَمَ الانْحِصار في الخبر .

(وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ) مِن المُبتدأ والخبر (جائزٌ) فحذف الخبر (كَما تقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ) قَوْل السّائِلِ (مَنْ عِنْدَكُما وَفي جَوابِ) قول السّائِل (كَيْفَ زَيْدٌ) احْذِفِ المُبتَدَأ و (قُلْ دَنِفْ) أيْ مَريض (فَزَيْدٌ) المُبتَدَأ (اسْتُغْني عَنْهُ إذْ عُرِفْ) .

(وَبَعْدَ لَوْلا) الامتِناعِيَّة (غالِبًا) أيْ في القِسم الغالِب مِنها ، إذْ هي على

قوله : **يستوجب** : أي يستحق التصدير أي في جملته فلا يرد نحو : زيد أين مسكنه ، والمراد بنفسه أو بسبب كصبيحة أيّ يوم سفرك .

قوله : **كالاستفهام** : لم يقل كأن يكون متضمنًا للاستفهام ؛ لأنه يصدق على الجملة الخبرية في نحو : زيد أين مسكنه ، مع أنها ليست منه .

قوله : **المحصور فيه** : فكلام الناظم على الحذف والإيصال .

قوله : **أوْهَمَ** : أي أوقع في الوهم ؛ أي الذهن ، فيكون بمعنى أفاد لا من الوهم المقابل للظن واليقين .

قوله : **من المبتدأ** : أي المخبر عن بقرينة المقابلة ، ولأن الكلام فيه فلا يجوز حذف واحد من المبتدأ الوصف ومرفوعه .

قوله : **جائز** : يحتمل أن يراد بالجواز استواء الطرفين كما هو المتبادر ، ويحتمل أن يراد منه عدم الامتناع ، فيشمل الوجوب الآتي تفصيله .

قوله : **الامتناعية** : احتراز عن التخصصية المختصة بالفعل .

قوله : **أي في القسم الغالب** : أشار إلى أن غالبًا منصوب بنزع الخافض على حذف الموصول الذي هو القسم لا الاستعمال ، وإلى دفع التنافي بين غالبًا وبين ختم .



قِسمَيْنِ : قِسمٌ يَمْتَنِع فيه جوابها بمُجرَّد وجود المُبتدأ بعدَها وهو الغالِب ، وقِسمٌ يَمْتَنِع لِنسبة الخبرِ إلى المُبتدأ وهو قليل ، فالأوَّل : (حَذْفُ الْخَبَرْ) منه (حَتْمٌ) نحو « لَولا زَيدٌ لأتَيتُكَ » أيْ مَوْجُودٌ ، والثاني : حَذْفُهُ جائِز إذا دَلَّ عليه دَليل بِخِلاف ما إذا لم يَدُلّ نحو « لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسْلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لَها بابَيْنِ » .

تتمة : كلَوْلا فيما ذُكِر لَوْما – صَرَّحَ به ابن النّحّاس .

(وَفي) المُبتَدَأ الواقِع (نَصٍّ يَمين ذا) أيْ حَذْف الخبر وُجوبًا (اسْتَقَرْ) نحو « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ كَذا » أيْ قَسَمي ، فإنْ لم يكن نَصًّا في اليَمينِ لَمْ يَجِب الحَذْف .

قوله : بمجرد وجود المبتدأ : كان الظاهر أن يقول : قسم يمتنع فيه جوابها لنسبة الخبر الذي هو الوجود المطلق ، وقسم يمتنع لنسبة الخبر الذي هو الوجود المقيد وعدل عنه ؛ لأن الاسم الواقع بعد لولا في القسم الغالب غير محتاج إلى الخبر من جهة المعنى وذلك ؛ لأن لولا تدل على الوجود فيحتمل أن يكون مفقودًا كما قيل به ، ويحتمل أن يكون محذوفًا كما هو الأصح وذلك رعاية للقاعدة النحوية ، فينبغي أن تكون معرفة هذا القسم المتقدمة على الحكم بحتمية حذف الخبر عليه بوجه لا يتوقف على معرفة حذف الخبر ؛ وذلك لأن وجوب الحذف يتضمن أمرين : وجود الخبر محذوفًا ردًا على من قال بفقده ووجوبه .

قوله : وهو الغالب : عرفه ونكر .

قوله : قليل : فيما سيأتي لتقدم ذكر الأول دون الثاني .

قوله : حتم : أما الحذف فلوجود دليل عليه من نفس الكلام ، وأما الوجوب فلسد الجواب مسده .

قوله : استقر : أي ثبت وتمكن على حد ما قيل في قوله : تعالى ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ فليس الفعل عامًّا واجب الحذف ثم الحذف للدليل ووجوبه لسد جواب القسم مسده .

قوله : لعمرك : أي حياتك ، التزموا فتح عينه في القسم تخفيفًا لكثرة استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم كما قال الدماميني ، ويرد أن العمر بالفتح نصًّا في القسم ؛ تقول : لعمرك طويل ، ويجاب بأن المراد بالنص الظاهر الذي لا يتبادر منه إلا القسم ولا يحمل على غيره مالم يصرف عنه صارف بخلاف نحو : عهد الله ؛ فإنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه .

قوله : فإن لم يكن نصًّا : كعهد الله لأفعلن ، وتقول : عهد الله يجب الوفاء به .



(وَ) كذا يجب الحَذْف إذا وَقَعَ المُبتَدَأُ (بَعْدَ واوٍ) قد عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ وهو المُصاحَبَة (كَمِثْلِ كُلُّ صانِعٍ وَما صَنَعْ) أيْ مُقْتَرِنان ، فإنْ لم يكن الواوُ نَصًّا في المَعِيَّة لم يجب الحَذْف نحو :

[تمَنَّوا ليَ المَوْتَ الّذي يَشْعَبُ الفَتى] وَكُلُّ امرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيانِ

قوله : وكذا يجب الحذف إلخ : لأن الواو تدل على المحذوف ومعطوفها ساد مسده من حيث إنه خبر عن المعطوف عليه لحلوله حينئذ محله لامن حيث إنه خبر عنهما .

قوله : إذا وقع المبتدأ بعد واو : جعل الظرف قيدًا للمبتدأ دون الخبر ليوافق السابق واللاحق ، ولأن الواقع بعد الواو هو المبتدأ لا الخبر ؛ لأنه محذوف فلا يحسن وصفة بكونه بعد الواو ، ولأن المتبادر من البعدية الولي ، وليترتب الحكم على ما هو سبب له ؛ فإن سبب وجوب الحذف وقوع هذا المبتدأ بعد الواو وقيامه مقام الخبر لا وقوع الخبر بعده ؛ ولذا لم يقل الناظم : وقبل واو ؛ مع أن الواقع قبل الواو هو المبتدأ الأصلي .

قوله : عينت مفهوم مع : أي مع كونها للعطف ، قال سم : أي كانت ظاهرة فيه ؛ لأن الواو فيما ذكر تحتمل مجرد العطف أيضًا كأن يقال : كل صانع وما صنع مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع ؛ فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف .

قوله : كمثل كل صانع إلخ : الكاف زائدة وما مصدرية ؛ لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع وههنا إشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير إلى كلٍ لإفادته أن كل صانع يقارن صنعة كل صانع ، ولا إلى صانع لإفادته أن كلٍ صانع يقارن صنعة صانع واحد وهما فاسدان ، والجواب : أن كلًّا لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخلولها أيضًا كذلك فيكون من قبيل مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادًا كركب القوم أفراسهم ؛ فكأنه قيل : زيد وصنعته وعمرو وصنعته وهكذا .

قوله : مقترنان : تقدير الخبر مثنى هو الصواب الموافق لسياق المتن والشرح ؛ لأن واو المعية لم تتجرد عن العطف ، فكيف يصح تقدير الخبر مفردًا ؟ هذا وقد انزلق المحشي في هذا المقام كما هو دأبه إلى منحدر لا يقره العقل ولا النقل .

قوله : فإن لم تكن نصًا : أي ظاهرة في المعية بأن لم تكن للمعية أصلًا كزيد وعمرو متباعدان أولها لا نصًا كزيد وعمرو مقرونان وليست هنا نصًا للمعية ؛ لأن التي للمعية نصًا هي التي يصح الاكتفاء بها مع معطوفها .

قوله : لم يجب الحذف : بل يجوز إن دل عليه دليل .

قوله : وكل امرئ إلخ : صدره :

تمنوا لى الموت الذي يشعب الفتى



(وَ) كَذا إذا كان المُبتَدَأ مَصدَرًا أو مُضافًا إلى مَصدر وهو (قَبْلَ حالٍ لا) يَصْلُحُ أنْ (يَكُونُ خَبَرًا عَنِ) الْمُبتَدَأ (الّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا) فالْمصدر (كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسيئًا) فَمُسِيئًا حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ المَحْذُوف وجُوبًا ، والأَصْل حاصِلٌ إذا كانَ أوْ إذ كانَ مُسِيئًا ، فَحُذِف حاصِلٌ ....

ويشعب كيذهب أي يفرق الفتى ويمزقه ، وقد استشهدوا به لكون الواو محتملة للمعية واعترضه الخضري بأن الواو فيه ليست للمعية أصلًا بل لمجرد التشريك ؛ لأن المرء والموت ليسا بمتصاحبين بل مشتركان في تحقق الالتقاء .

قوله : مصدرًا : صريحًا لا مؤولا عند جمهور البصريين عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده .

قوله : إلى مصدر : صريح أو مؤو ل به .

قوله : قبل حال : أي مفردة أو جملة كأخطَب ما يكون الأمير وهو قائم ، أو ظرف كضربي زيدًا مع عصيانه على جعله حالًا من ضمير زيد .

قوله : لا يصلح إلخ : أي بحسب ذاتها كالمثال الأول ، أو قصد المتكلم كالمثال الثاني وكذا الأول إن حمل على المجاز ؛ أفاده الصبان .

قوله : عن الذي خبره قد أضمرا : أو إن صلح أن يكون خبرًا عن غيره فليس الشرط أن لا يصلح للخبرية أصلًا ؛ فلهذا قال : عن الذي إلخ ؛ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمرًا أي مقدرًا ؛ لأنه معلوم من قوله : وقبل حال ؛ قاله الصبان . فلا يرد أن عدم الصلاحية لما ذكر موقوف على معرفة الإضمار لتقييد عدم الصلاحية به ، ومعرفة الإضمار متوقفة على معرفة عدم الصلاحية لتقيد الإضمار به ؛ وذلك لأن عنوان الإضمار الذي هو قيد لعدم الصلاحية ليس بمقصود .

قوله : إذا كان : عند إرادة الاستقبال ، أو إذا كان عند إرادة المضي ، قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما ، وفي الرضي : أن إذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ وقال الروداني : بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ، ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد ؛ قاله الصبان . هذا ثم جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن كان تامة ولم تجعل ناقصة والمنصوب خبرها مع أن حذف الناقصة أكثر لأمرين : الأول : أنهم رأوا أن العرب لم تستعمل في هذا الموضوع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكموا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخبارًا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات مشتقة وغير مشتقة . الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة

.... ثُمّ الظرف . (وَ) المُضَاف إلى المَصدر نحو (أَتَمّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحُكْمْ) فَأَتَمّ مُبتدأ مُضافٌ إلى مصدرٍ ، ومَنُوطًا حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، وتقديره كما تَقَدَّم ، وَخَرَجَ بتَقْييدِ الحال بعَدَم صَلاحِيَّتِها لِلْخبرِيَّة ما يَصْلُحُ لَها فالرَّفْعُ فيه واجِبٌ نحو « ضَرْبِي زيدًا شديدٌ » .

تنبيه : يجب حَذْف المُبتدأ في مَواضِع : « أَحَدُها » إذا أُخْبِرَ عنه بنعتٍ مقطوع كـ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ » كما ذَكَرهُ في آخِرِ النَّعت . « الثاني » إذا أُخبِرَ عنه بمَخْصُوصِ نِعْم كـ « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » كما ذَكَره في باب نِعم .

« الثالث » إذا أُخبِرَ عنه بِمَصْدَرٍ بَدَل مِن اللّفظ بفعله كـ « صَبْرٌ جَمِيلٌ » أيْ صَبْرِي .

« الرابع » إذا أَخْبر عنه بصريح القَسَم نحو « في ذِمَّتي لَأَفْعَلَنَّ » أيْ يَمِينٌ –

كقوله : صلى الله تعالى عليه وسلم : « أقرب ما يكون العبد لربه وهو ساجد » .

قوله : ثم الظرف : أي مع المضاف إليه للعلم به .

قوله : فالرفع فيه واجب : أي عند عدم قصد المتكلم ؛ جعله حالًا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر ؛ فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال : ضربي زيد إذا كان شديدًا ، أو ضربه شديدًا ، قاله الصبان .

قوله : نعت مقطوع : في معرض المدح أو الذم أو الترحم ، وإنما التزم حذف المبتدأ في الرفع وكذا الفعل في النصب للتنبيه بالاتصال اللفظي على شدة الاتصال بالمنعوت معنى ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء ، أما في غير الثلاثة من المنعوت فيجوز فيه الحذف والذكر كما في الهمع والتصريح .

قوله : بمخصوص نعم : إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام بجملته لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة .

قوله : بدل من اللفظ بفعله : أي بواسطة ؛ لأن الأصل النصب ولا يجوز حينئذ إظهار ناصبه لئلا يكون جمعًا بين البدل والمبدل عنه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام وحمل الرفع على النصب فالتزم إضمار المبتدأ .

قوله : يمين : أي متعلق يمين وهو مضمون الجواب ؛ لأنه الذي يستقر في الذمة فوجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله ؛ لأن المبتدأ هنا واجب التأخير لكونه نكرة محضة .



ذَكَرَهُما في الكافِية .

(وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ) أيْ بِخَبَرَيْن (أوْ بِأكْثَرا) مِن اثْنَيْنِ (عَنْ) مُبتَدَأ (واحِدٍ) سَواءٌ كان الاثنان في المَعنى واحِدًا كالرُّمّانِ حُلوٌ حامِضٌ أيْ مُزٌّ ، أم لم يكن (كَهُمْ سُراةٌ شُعَرا) ونحو :

مَنْ يَكُ ذابَتٌّ فَهذا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

ويجوز الإخبار باثنَيْنِ عن مبتدأَيْنِ نحو « زيدٌ وعَمْرٌو كاتِبٌ وشاعِرٌ » .

ولَمّا فَرَغَ المُصَنفُ عن ذِكرِ المُبتدأ وَما يَتَعَلّقُ بهِ شَرَعَ في نَواسِخه وهي سِتّة .

قوله : وأخبروا باثنين أو بأكثرا : أي مع كون كل مفردًا أو جملة أو ظرفًا أو مع الاختلاف خلافًا لمن منع الاختلاف .

قوله : في المعنى واحدًا : وضابطه أن لا يصدق الإخبار عن المبتدأ ببعضها ويتعين في هذا النوع ترك العاطف خلافًا لأبي علي ، ولا يجوز الفصل بينهما ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين .

قوله : من يك ذابت إلخ : من شرطية بدليل حذف النون يك ، والبت الكساء الغليظ المربع ، وقوله : فهذا بتي ؛ أي فأنا مثله ؛ لأن هذا بتي من إقامة السبب مقام المسبب .

قوله : مقيظ إلخ : أي كاف لي قيظًا أي وقت شدة الحر وصيفا وشتاءً .



الأول - كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كانَ الْمُبْتَدَا) حال كَوْنِه (اسْمًا) لها (وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ) خبرًا لَها (كَكانَ سَيِّدًا عُمَرْ ، كَكانَ) فيما ذُكِر (ظَلَّ) بمعنى أقامَ نَهارًا ، و (باتَ) بمعنى أقامَ لَيْلًا ، و (أَضْحى) و (أَصْبَحا) و (أَمْسى) بمعنى دَخَلَ في الضُّحى والصَّباحِ والمَساءِ (وَصارَ) بمعنى تَحَوَّلَ ، و (لَيْسَ) وهو لِنَفْيِ الحال ، وقيل : مُطلَقًا ، و (زالَ) بمعنى انْفَصَلَ ، والمُرادُ بها الّتي مُضارِعُها يزالُ لا الّتي مُضارِعُها يَزُول أو يزِيل

كان وأخواتها

قال الصبان : أي نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية ، وإفراد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ؛ ولذا اختصت بزيادة أحكام ، وإنما كانت أم الباب ؛ لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها .

قوله : ترفع كان المبتدأ : أي تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء ، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس ؛ فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء ؛ كطوبى للمؤمن ؛ كذا في الصبان عن الهمع والتصريح .

قوله : حال كونه اسمًا : حمل اسمًا على أنه حال من المفعول بمعنى تاليًا لها لا على أنه مفعول يسمي المحذوف كما فعل بعض الشراح لإغناء الحالية عن الحذف ، ولا يجوز جعله بدلًا أو عطف بيان ؛ لأنه لا يجوز إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة ، ولأن عطف البيان لابد أن يوافق متبوعه في التعريف والتنكير ، قال الصبان : تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة ؛ لأن المرفوع اسم لمدلوله لا لها ، والمنصوب خبر للمرفوع ؛ لأن الأفعال لا تخبر عنها ، وقد يسمى المرفوع فاعلًا والمنصوب مفعولًا مجازًا .

قوله : والخبر تنصبه : أل فيه أيضًا للجنس ؛ فإن منه مالا تدخل عليه كالخبر الإنشائي فلا يقال : كان زيد أضربه ، ولا كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء ، أفاده الصبان .

قوله : بمعنى تحول : وضعًا ، وأما استفادة التحول من غيرها فبطريق اللزوم لدلالة الفعل على التجدد والحدوث ؛ أفاده سم .

قوله : وهي لنفي الحال : وإن كانت فعلًا ماضيًا ؛ لأن شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن معنى المضي ، وكونها لنفي الحال عند الإطلاق . وأما عند التقييد بزمن فبحسبه نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فهي في هذا للمستقبل .

قوله : لا التي مضارعها يزول أو يزيل : فالأولى فعل تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومنه قوله



وكذلكِ (بَرِحا) بمعني زالَ ومنه الْبارِحة لِلّيْلَةِ الماضِيَة و (فَتِئَ وَ انْفَكَّ . وَهذي الأَرْبَعَهْ) الأخيرَة شَرْطُ إعْمالِها أنْ تَكونَ (لِشِبْهِ نَفْيٍ) وهو النَّهْيُ والدُّعاء (أوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) .

(وَمِثْلُ كانَ دامَ) بمعنى بَقِيَ واسْتَمَرَّ لكن بِشَرْط أنْ يكُونَ (مَسْبُوقًا بِما) المَصْدَرية الظَّرفِيَّة (كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) وقد يُستعْمَل بعضُ هذه الأفعال بمعنى بعضِها ، فتُسْتَعْمَل كان وظلَّ وأضْحى وأصْبَحَ وأمسى بمعنى صارَ نحو ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴾ و ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ .

تتمة : أُلحِقَ بصار أفعالٌ بمعناها ، وهي : آضَ ، ورجع ، وعاد ، و اسْتَحال ، وقعد ، وحار ، وجاء ، وارْتَدَّ ، وتَحَوَّل ، وغَدا ، وراح - ذَكَرَها في الْكافِيَة .

واعْلَم أنَّ هذه الأفعال على أقسام : ماض له مُضارِعٌ وأمرٌ ومَصْدَرٌ وَ وَصْفٌ ؛ وهو : كان وصار وما بينهما ، وماضٍ لَه مُضارِعٌ دونَ أمر وَوَصْف دون مَصدر وهو : زال

تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ ﴾ ومصدره الزوال . والثانية : فعل تام متعد إلى مفعول ، ومعناه ماز ؛ تقول : زل ضانك من معزك ؛ أي ميز بعضها من بعض ، ومصدره الزيل ، ولا مصدر للناقصة وهي بكسر العين وغيرها بفتحها .

قوله : وكذلك برحا : زاد كذلك لطول الفصل بين برح وما عطفت عليه .

قوله : وهذي الأربعة : أي موادها فاندفع ما قيل أن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي ؛ قاله الصبان .

قوله : بمعنى بقي واستمر : الاستمرار يقال في الزمانيات ، والبقاء يقال فيها وفي غيرها ، قال الراغب : الباقي ضربان : باق بنفسه لا إلى أمد وهو الباري تعالى ولا يصح عليه الفناء ، وباق بغيره وهو ما عداه ويصح عليه الفناء .

قوله : بشرط أن يكون إلخ : قال في التصريح : ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اهـ . فهي حينئذ تامة .

قوله : الظرفية : أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو : يعجبني ما دمت صحيحًا ؛ أي دوامك صحيحًا ، فدام تامة بمعنى بقي ، وصحيحًا حال ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

قوله : مضارع دون أمر إلخ : أي ماض له من الأفعال مضارع دون أمر ، ومن الأسماء له وصف دون مصدر ، ولهذا لم يقل له مضارع ووصف دون أمر ومصدر ؛ قاله المحشي .

قوله : وهو كان : إلخ اختلف في صوغ اسم المفعول منها فمنعه قوم وهو الصحيح ،

وأَخَواته ، وماضٍ لا مُضارعَ له ولا أمر ولا مَصدر ولا وَصف وهو : ليس ودام .

(وَغَيْرُ ماض مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا إنْ كانَ غَيْرُ الْماضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلا) نحو ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ، ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾ « وكَوْنُك إيّاهُ » ، « كائِنًا أخاكَ » و « لَسْتُ زائِلًا أحِبُّكَ » (وَفي جَميعِها تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينَ الْفعلِ والْاسْمِ (أجِزْ) وخالَفَ ابن مُعطٍ لضعف عملها بسبب عدم تصرفها في دام ، وَرُدَّ بقوله :

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً لَذّاتُهُ [بادِّكارِ الْمَوْتِ وَالْهِرَم]

وبعضهم في ليس وَرُدَّ بقوله :

[سَلي إنْ جَهَلتِ النّاسَ عَنّي وعَنْهُمُ] ولَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولُ

وأجازه الآخرون وإليه يميل ظاهر كلام الشارح .

قوله : ودام : عند الفراء وكثير من المتأخرين ، وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة عندهم ، وذهب جمهور المتقدمين وقليل من المتأخرين إلى أن لها مضارعًا ؛ قال الصبان : ولي بهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمت عاصيًا ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصيًا ، ثم قال : بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحاً ؛ كان دوام مصدر الناقصة وصالحاً خبره مثل : أحبك مادمت صالحاً ، والحكم على نحو هذا المثال بأنه اختراع منهم لما لم يرد عن العرب سوء ظن ، والفرق بين المؤول والمؤول به تحكم محض .

قوله : مثله : نعت لمصدر عمل محذوفًا أي عمل عملًا مثل عمله ، وحمله على الحال من فاعل عمل بعيد ؛ لأن المعنى ليس على الحالية كما لا يخفى وفيه تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافًا أو هو للضرورة .

قوله : وكونك إياه : البيت بتمامه :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

قوله : كائنًا أخاك : البيت بتمامه :

وما كل من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

والمنجد المعين .

قوله : لست زائلًا أحبك : البيت بتمامه :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلًا أحبك حتى يغمض العينَ مغمضُ

قوله : وليس سواء : أوله :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم

وقد يُمنَع مِن التوسُّط - بأنْ خيفَ اللّبس ، أو اقْترن الخبر بإلّا ، أو كان الخبر مُضافًا إلى ضميرٍ يَعُود إلى مُلابِس اسم كان ، وقد يَجب بأنْ كان الاسم مُضافًا إلى ضمير يَعُود إلى مُلابِس الخبَر .

هذا وتقديمُ الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يُذكَرْ جائز (وَكُلٌّ) مِن النُّحاة (سَبْقَهُ دامَ

قوله : وقد يمنع من التوسط : وقوله : وقد يجب إما إشارة إلى أن قول المصنف أجز جرى على الغالب كما تفيده قد أو إلى أنه مقيد بما لم يعرض ما يوجب التأخير والتوسط والتقييد كما قال السيالكوتي في نظيره إما بأن يكون الإطلاق قرينة التجريد عما يقتضي سواه أو باشتهار أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء .

قوله : بأن خيف اللبس إلخ : نحو : كان صاحبي عدوي ونحو : ﴿ مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ أي صفيرًا وتصفيقًا .

قوله : أو كان الخبر مضافًا إلخ : نحو : كان أخو هند محبها ، وكان ضارب هند أخوها ، فلا يجوز التوسط ؛ لأن ما أضيف إليه الاسم ليس له التقدم فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة . قال عبد الحكيم : وهذا مذهب البصريين غير الأخفش كما هو ظاهر ما في التسهيل ومذهب الكوفيين كما هو صريح المغني ، وإجازة الأخفش أو البصريون ؛ لأن المضاف إليه شديد الاتصال بالمضاف فله حكمه والسماع يشهد له ؛ فقد سمع في أكفانه دَرْجُ الميت .

قوله : وقد يجب : أي التوسط والمراد كما قال ابن قاسم : امتناع التأخير سواء امتنع التقديم أيضًا كما فيما سيأتي في قوله وكل سبقه دام حظر إلخ نحو : آتيك ما دام في الدار صاحبها ، ويعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، أو جاز الأمران نحو : كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها ؛ بنصب غلام ورفع بعل .

قوله : سبقه دام : الظاهر من كلام الناظم أن المراد بدام بنفسها لا مادام وهو يشمل صورتين : توسط الخبر بين ما ودام ، وتقدمه على ما ودعوى الإجماع على منع الصورة الثانية مسلمة للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله ، وكل منهما ممنوع دون الأولى ، لكن الظاهر من تعليل الشارح حمله على الصورة الثانية وحمله عليها لتتم دعوى الإجماع ، وإن كان مراده حمله على إطلاقه ؛ فإنما يتم تعليله بضم قضية أخرى إليه بأن يقال : ومالها صدر الكلام ولا يفصل بينها وبين صلتها وهذا مختلف فيه ؛ فقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل ومثل هذا الكلام يجري في قول الشارح : ومثلها كل فعل قارنه حرف مصدري .



حَظَرْ) أيْ مَنَع لِأنّها لا تَخلوْ مِن وُقوْعِها صِلة لـ « ما » و « ما » لها صَدْر الكلام ومثلها كلُّ فعلٍ قارَنَه حرفٌ مَصدَرِيٌّ وكَذا قَعَدَ وجاء – كما ذكرَهُ ابن النّحاس .

(كَذاكَ) مَنعوا (سَبقُ خَبَرٍ) بالتّنوين (ما النّافِيَهْ) ، سَواءٌ كانَتْ شرْطًا في عَمَل ذلك الفعل أمْ لَمْ تكن (فَجئ بها متلوَّةً) أيْ مَتبوعَة (لاتالِيَهْ) أيْ تابعة ، لِأنّ لَها صدرًا ، فإنْ كان النفي بغير ما جازَ التقديم ؛ صَرَّح به في شرح الكافية (وَمَنْع سَبْق خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفي) أيْ أُخْتيرَ وِفاقا لِلكوفيّين والمُبَرّد وابنِ السَّرّاج وأكثر المُتأخِّرينَ ، قال في شرح الكافية : قياسًا على عَسى ؛ فإنّها مِثلها في عَدَم التَّصرُّف والاختِلاف في فِعلِيَّتها ، وقد أجْمَعُوا على امْتِناع تقديم خبرها – انتهى . وفَرَّق ابنه بينهما بأنَّ عسى مُتَضَمِّنَة مَعنى ما لَه الصَّدر وهو لَعَلَّ ، بخلاف ليس . قلت : ليس أيضًا مُتَضَمِّنَة مَعنى ما لَهُ صدُر الكلام وهو ما النّافِية ، وذهب بعضهم إلى جَواز التَّقديم مُستَدِلًّا بتقديم مَعمُولِه في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ . وأُجيبَ بِاتِّساعِهِم في الظرف .

قوله : كذاك سبق خبر ما النافية : يفهم جواز توسط الخبر بين ما والفعل نحو : ما قائمًا كان زيد ، وما قاعدًا زال عمرو ، وهو الصحيح ، ومنعه بعضهم كذلك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه وقد أجازه الكوفيون ؛ لأن ما عندهم لا يلزم تصدرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه مما لا يشترط في عمله تقدم النفي ، وخالفهم في ما زال ونحوه مما يشترط في عمله تقدم النفي ؛ لأن نفيها إيجاب ؛ فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير ، وقد أجيب عن هذا الوهم بأن الناظم إنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه إلا أن تقدير الشارح منعوا يأباه .

قوله : ما النافية : قال الصبان : مثلها همزة الاستفهام ، وكذا إن النافية عند الرضي ، وجعل السيوطي إن كَلَا .

قوله : فجيء بها إلخ : هذا الشطر توكيد لما قبله .

قوله : خبر ليس : قال الأشموني : خبر منون وليس مضافًا وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع في الشعر ، قال الصبان : محل الخلاف في غير ليس الاستثنائية ومثلها لا يكون في الاستثناء فلا يتقدم عليهما الخبر إجماعًا .

قوله : وأجيب باتساعهم في الظرف : قال الروداني فيه : إنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقدم خبر ليس إذا كان ظرفًا أو عديله وليس كذلك لإطلاقهم المنع اهـ . وقد يقال : لا

تتمة : مِن الخبر ما يجب تقديُمهُ على الفعل كـ « كم كان مالُكَ » و ما يجب تأخيره عنه كـ « ما كانَ زيدٌ إلّا في الدّارِ » .

(وَذُو تَمام) من هذه الأفعال (ما بِرَفْع يَكْتَفي) عن المَنصُوب ، نحو ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، أيْ حضر « ما شاءَ اللّهُ كانَ » أيْ وجد « ظلَّ اليَوْم » أيْ دامَ ظله « باتَ فُلانٌ بِالْقَوْم » أيْ نَزَلَ بهم ليلًا ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، أيْ حين تدخلون في المَساء والصباح ، ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ، أيْ ما بقِيَتْ .

(وَما سِواهُ) أيْ سِوى المُكتَفي بالمَرفُوع (ناقِصٌ) يَحتاج إلى الْمَنصُوب (وَالنَّقْصُ في فَتِئَ) و (لَيْسَ) و (زالَ) الّتي مُضارِعها يَزال (دائمًا قُفي) أيْ

لزوم ؛ لأن معمول المعمول للناسخ ، دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبة تجويز انتقال القوى ؛ قاله الصبان .

قوله : من الخبر ما يجب تقديمه : فتحصل أن للخبر ستة أحوال : وجوب التقديم ، ووجوب التأخير ، ووجوب التوسط ، ووجوب التقدم أو التوسط ، وجواز التأخر أو التوسط ، وجواز الثلاثة .

قوله : وما يجب تأخيره عنه : ليس هذا تكرارًا مع قوله : وقد يمنع من التوسط ؛ لأن هذا في منع التقديم على الفعل .

قوله : وذو تمام إلخ : فيه إشارة إلى أن وجه التسمية بالتام الاكتفاء بالمرفوع ، وبالناقص الافتقار إلى المنصوب ، وقيل : لنقصانها بتجردها عن الحدث ، فقيل : عن الحدث المقيد ؛ لأنها تدل على حدثٍ مطلق يقيده الخبر وعليه فتعمل في الظرف ، وقيل : لا تدل على الحدث أصلًا ، بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها ولزمانه فلا تعمل في الظرف ؛ أفاده الصبان وله بقية .

قوله : من هذه الأفعال : خصها لأن الكلام فيها وإلا فمطلق الفعل التام هو المكتفي بالمرفوع .

قوله : عن المنصوب : فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب .

قوله : أي سوى المكتفي بالمرفوع : أرجع الضمير إلى التعريف لا إلى المعرف لكونه أقرب وليكون الناقص مذكورًا بتعريفه كالتام .

قوله : يحتاج إلى المنصوب : أتى به ليكون بمنزلة التصريح بوجه تسميته بالناقص .

قوله : زال التي إلخ : ولم يذكر التي مضارعها يزيل ؛ لعلمها بالقياس على التي مضارعها يزول ؛ لأنه لما ذكرا فيما سبق معًا علم أن حكمهما واحد .

تُبع ، و أمّا زالَ الّتي مُضارِعُها يَزُول فإنّها تامَّة نحو « زالتِ الشَّمْسُ » .

(وَلايَلِي الْعامِلَ) بالنصب ، أيْ لا يقع بعده (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) سَواءٌ تَقَدَّمَ الخبر على الاسم أمْ لا ، فلا يقال : « كانَ طَعامَكَ زيدٌ آكِلا » خِلافًا للكوفيين ، ولا « كانَ طَعامَكَ آكِلًا زيدٌ » خِلافًا لأبِي عَلِي ، فَإن تَقَدَّمَ الخبر على الاسم و على معموله نحو « كانَ آكِلًا طَعامَكَ زَيدٌ » فظاهِرُ عِبارَةِ المُصنفِ أنّه جائز ؛ لِأنّ مَعمُول الخبر لم يَلِ العامل ، وبه صَرَّح ابنُ شقير مُدَّعِيًا فيه الاتّفاق ، وصرَّح أيضًا بجواز تقديم المَعمُول على نفس العامِلِ (إلّا إذا ظَرْفًا أتى) المعمولُ (أوْ حَرْفَ جَرّ) فإنّه يَجُوز أن يلِي العامل نحو « كانَ عِندَكَ زيدٌ مُقيمًا » و « كان فيكَ زيدٌ راغبًا » .

(وَمُضْمَرَ الشَّأنِ اسْمًا) لِلعَامل (انْوِ إنْ وَقَعَ) لكَ مِن كلام العَرَب (مُوهِمُ) أَيْ مُوقِعٌ في الوَهْم ، أيْ في الذهن (ما اسْتبانَ) لكَ (أَنَّهُ امْتَنَعْ) و هو إيلاء العامِلِ معمول الخبر ، وهو غير ظرفٍ ولا مجرور كقوله :

[قَنافِذُ هَداجون حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بما كانَ إيّاهُمْ عَطِيَّةَ عَوَّدا

فاسْم كان ضمير الشأن مُستَتِرٌ فيها ، وعَطِيَّة مُبتدأ خبره عَوَّدا ، وإيّاهم مفعول عَوَّدا ، والجُملة خبر كان (وَقَدْ تُزادُ كانَ) ....

قوله : ولا يلي العالم إلخ : فإن إيلاء العامل معمول غيره ممتنع مطلقًا ولا يختص به فعل دون فعل كما نقل عن المصنف فلا يقال : جاء عمرًا يضرب زيد ، قال سم : ويفهم منه جواز نحو : زيد كان طعامك آكلًا ، وبه صرح الدماميني ؛ لأن الاسم المستتر فاصل بين العامل ومعمول الخبر ؛ أفاده الصبان .

قوله : وصرح أيضًا إلخ : هذا غير مفهوم من كلام الناظم بل مسكوت عنه كما لا يخفى .

قوله : أي موقع في الوهم : أشار إلى أن موهمًا ليس من الوهم المقابل للظن والشك ؛ لأن كون نحو البيت الآتي مما استبان أنه امتنع ليس مجرد وهم بل أمر محقق .

قوله : بما كان إياهم آلخ : أوله :

قـنـافـذ هـداجـون حـول بـيـوتـهـم

قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ، والهداجون من الهدجان ؛ وهي مشية الشيخ ، وعطية أبو جرير ، والقنفذ يضرب به المثل في السير بالليل .

قوله : وقد تزاد كان : فلا تعمل شيئًا كما هو مذهب الفارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور ، وهو الأصح ، ولا تدل على الحدث بل هي لمحض التأكيد ، وذهب جماعة إلى أنها

...... بلفظ الماضي (في حَشْوٍ) أيْ بين أثناء الكلام ، وشَذّ زِيادَتها بلفظ المُضارِعِ نحو :

أنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ [إذا تَهبتَ شَمْألٌ بليلُ]

واطَّرَدَتْ زيادتها بين ما وفعل التَّعجُّب (كَما كانَ أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما) وبينَ المَوْصُول والصِّلة كـ « جاءَ الّذي كانَ أكرَمْتُهُ » ، والصِّفة والمَوْصُوف كـ « جاءَني رَجُلٌ كانَ كريمٌ » ، والفعل ومرفوعه نحو « لم يُوجَدْ كانَ مِثلك » والمُبتدأ وخبره نحو « زيدٌ كانَ قائمٌ » وشَذَّ بين الجارِ ومَجرُورِهِ نحو :

[جِيادُ بَني أبي بَكْرٍ تَسامى] عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

تعمل الرفع ، ومرفوعها إذا كان ضميرا مستترًا يعود إلى مصدرها وعليه كان تامة دالة على الحدث ، ومعنى زيادتها عليه : عدم اختلال المعنى بدونها ، ثم المشهور أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضي ، هذا والتقليل المفهوم من قد بالنسبة إلى عدم زيادتها وإلا فزيادتها كثيرة في نفسها ؛ أفادة الصبان .

قوله : بلفظ الماضي : يعني أن المراد خصوص الصيغة .

قوله : أثناء الكلام : في القاموس أثناء الشيء ومثانيه : قواه وطاقاته واحدها ثني بالكسر .

قوله : أنت تكون ماجد نبيل : آخره :

إذا تهبت شمئل بليل

قالته أم عقيل ابن أبي طالب وهي تلاعبه ، ونبيل من النبل بالضم أو من النبالة وهما الفضل ، والشمئل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي ، وبليل بمعنى بالة أو مبلولة والمراد أنها رطبة ، وكنت بقولها إذا تهبت إلخ . عن الدوام ؛ كذا في الصبان .

قوله : واطرد زيادتها إلخ : اطراد زيادتها فيما عدا الجار والمجرور هو الذي في التوضيح وغيره قال في الكافية :

وزيد كان بين جزأين جمله وشذ حيث حرف جر قبله

لكنها في فعل التعجب أكثر . وقال ابن عقيل : زيادتها فيما عدا التعجب سماعية .

قوله : على كان المسومة العراب : أوله :

جياد بني أبي بكر تسامى

الجياد جمع جواد وهو الفرس النفيس ، وتسامى أصله تسّامى من السموّ وهو العلو ، والمسمومة الخيل التي جعل عليها سمة أي علامة وتركت في المرعى ، والعراب الخيل العربية .



وغيرِ كان لا يُزاد ، وشذّ زِيادَة أمسى وأصبح كقولهم « ما أصبح أبْرَدَها » و « ما أَمسى أدْفاها » .

(وَيَحْذِفُونَها) مع اسْمها (وَيُبْقُونَ الخَبَرْ) وحدَه (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ) الشَّرطِيَّتَيْنِ (كَثيرًا ذا) الحذفُ (اشْتَهَرْ) كقوله : « المَرْءُ مَجزِيٌّ بِعَمَلِه إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » أيْ إنْ كان عَمَلُه خَيْرًا وقوله :

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا [جُنُودُهُ ضاقَ عَنها السَّهْلُ وَالجَبَلُ]

أيْ وَلَوْ كان الباغي مَلِكًا ، وَقَلَّ بعد غيرهما كقوله :

مَنْ لَدُ شَوْلًا فَإلى إتْلائِها

أيْ من لَدُ كانَتْ شَوْلًا . وحَذْفُ كان مَعَ خبرها وإبقاءُ الاسم ضَعِيفٌ ، وعليه « إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ » بالرَّفع ، أيْ إنْ كانَ في عَمَله خيرٌ .

قوله : ما أصبح أبردها إلخ : الضمير للدنيا قال المحشي : لا يخفى ما في زيادة أصبح فيما أبردها وزيادة أمسى فيما أدفاها من المناسبة .

قوله : مع اسمها : بقرينة ما بعده ؛ لأن المبتادر منه أن المراد أنهم يبقون الخبر وحده كما حمله عليه الشارح .

قوله : وبعد أن ولو إلخ : الظرف متعلق باشتهر ، وكثيرًا صفة لمصدر محذوف ؛ أي اشتهارًا كثيرًا وليس حالًا من فاعل اشتهر وإلا لزم التكرار في الجمع بينهما إلا أن يجعل حالًا مؤكدة لعاملها ويفهم قوله اشتهر : أن هذا الحذف جائز .

قوله : كقوله : أي كقول القائل وليس هذا الكلام بحديث كما قالوا .

قوله : لا يأمن الدهر إلخ : آخره :

جنوده ضاق عنها السهل والجبل

قوله : من لدن شولًا : ما بعده :

فـــإلـــى إتـــلائـــهـــا

ولم يذكروا له أولًا ولا آخرًا قال العيني : وهو مثل المثل بين العرب ، وشولًا بفتح الشين وسكون مع التنوين جمع شائلة على غير القياس ؛ إذ قياس جمعها شوائل ، والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، والفاء زائدة أي من زمن كونها شولًا إلى زمن تبعية أولادها لها .

قوله : وعليه إن خير فخير بالرفع : أي برفع الأولى ؛ لأنه محل الاستشهاد ، ويجوز في مثل



(وَبَعْدَ أنْ) المَصدَرِيَّة (تَعْويضُ ما عَنْها) بعد حذفها (ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أمّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) الأصل لِأنْ كُنْتَ بَرًّا ، فحُذِفَتِ اللّام لِلْاختصار ثم كان له فانفصل الضمير وزيدَتْ ما لِلتّعويض وأُدغِمَتِ النون فيها للتّقارُب ومثله :

أبا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ [فَإنّ قَوْمِيَ لَمْ يَاكُلْهُمْ الضَّبعُ]

هذا التركيب أربعة أوجه : نصب الأولى ورفع الثاني أي إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير وهو أرجحها ، لاشتماله على حذف كان مع اسمها بعد إن ، وحذف المبتدء بعد فاء الجزاء وهما مطردان ، وعكسه أي إن كان في عمله خير فهو يجزى خيرًا وهو أضعفها ؛ لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ، ورفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، ونصبهما أي إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا ، وهذان متوسطان لاشتمال كل منهما على المطرد وغير المطرد وقدر الخبر على تقدير رفع الأول ظرفًا مقدمًا لكون الاسم نكرة محضة .

قوله : بعد حذفها : أي وحدها وجوبًا أما الحذف والوجوب فمفهومان من التعويض إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وأما أن وجوب الحذف لها وحدها فمن عنها ، وأما أن الحذف لها وحدها فمن الاقتصار عليها فلا يجوز حذف الاسم معها كما نقله الصبان عن تصريح الفارضي .

قوله : ارتكب : يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك ؛ لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو : يومئذ قياسًا فهذا أولى ، قاله الصبان .

قوله : فاقترب : الفاء زائدة : دخلت تشبيها بفاء الجواب ؛ لأن الأول سبب والثاني مسبب . **قوله الأصل لإن كنت برًّا** : أي الأصل الثاني ، والأصل الأول اقترب لإن كنت فقدمت العلة على المعلول للاختصاص أو الاهتمام وزيدت الفاء لما مر .

قوله : ثم كان له : وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو : ما إن حراء مكانه أي ما ثبت . قال الدنوشري : قد يقال : من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت ؟ فليتأمل ؛ قاله يس، لعل وجهه أن الحذف للاختصار لا يستلزم الاختصار لأن العلة الغائية كثيرًا ما تتخلف عن العمل ، وقيل في وجهه : أن الاختصار كما يعتبر بالنسبة إلى الحروف قد يعتبر بالنسبة إلى الكلمات والمعتبر هنا هو الثاني ؛ لأنه قد حذف كلمتان اللام وكن وزيدت كلمة وهي ما ، ولا يخفي ما فيه ؛ لأن المقصود من الاختصار التخفيف وأي فائدة فيه إذا لم يحصل التخفيف .

قوله : أبا خراشة إلخ : آخره :

فإن قومي لم يأكلهم الضبع



تتمة : تُحذَف كان مع اسمها وخبرها ويُعَوَّضُ عنها ما بَعدَ إنْ الشرطية ، وذلك كقولهم « افعَلْ هذا إمّا لا » أيْ إنْ كنتَ لا تفعلْ غيره - ذَكَرَهُ في شرح الكافية .

(وَمِنْ مُضارعٍ لِكانَ) ناقِصة أو تامَّةً (مُنْجَزِمْ) بالسكون لم يَلِهِ ساكن ولا ضمير مُتَّصِل (تُحْذَفُ نُونُ) تَخفيفًا نحو ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ، ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾ بِخِلاف غير المجزُوم بالحَذف والمتَّصل بساكن أو ضمير (وَهْوَ حَذْفٌ) بالتنوين (ما الْتُزِمْ) بل جائز .

قال الصبان : أبا خراشة بضم الخاء المعجمة منادى ، وقوله : أما أنت إلخ حذف معلول العلتين لدلالة المقام والأصل : لإن كنت ذا نفر افتخرت عليّ لا تفتخر عليّ ، فإن قومي إلخ ، والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والأكل ترشيح ، وقيل : الضبع حقيقة فيها أيضًا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه ؛ قاله السيوطي في شرح شواهد المغني .

قوله : ويعوض عنها : أي عن كان فتكون واجبة الحذف وكذا معمولاها إلا أن حذفهما بلا تعويض بل للتخفيف لكثرة الاستعمال وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله .

قوله : ناقصة أو تامة : أشار إلى أن الإظهار في مقام الإضمار لقصد التعميم .

قوله : بالسكون : هكذا جعلوا الجزم بالسكون شرطًا على حدة لإخراج المضارع المثنى والمجموع نحو : لم يكونا ، ولم يكونوا ، مع أن قوله لم يله ساكن يغني عنه ، ووجهه أنه لما كان علامة الإعراب في المضارع المثنى والمجموع بعد الضمير الفاعل عدوا الضمير كأنه جزء من المضارع فلا يخرج نحو الزيدان لم يكونا عالمين بقوله لم يله ساكن فأخرجوه بهذا القيد .

قوله : لم يله : في بعض النسخ بأن لم يله وهو سهو من الناسخ كما لا يخفى .

قوله : ولا ضمير متصل : أي ضمير نصب لمقابلته لقوله بالسكون سواء وليه اسم ظاهر أو ضمير منفصل كالصديق لم تك إياه فخرج نحو : إن يكنه ، وبقي شرط آخر وهو : أن يكون وصلًا لا وقفًا ؛ لأن الوقف على ذى الحرفين كلم يع بهاء السكت ورد جزء الكلمة أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في نحو : لم يع ؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء الجازم .



الثاني من النواسخ

(ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بليس

(إعْمالَ لَيْسَ) وهو رفعُ الاسم ونصبُ الخبر (أُعْمِلَتْ ما) النافية عِند أهلِ الحِجاز نحو ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾ (دُونَ) زِيادة (إنْ) النافية ، فإنْ وُجِدَت فلا عَمَل لها نحو :

[بَني غُدانَةَ] ما إنْ أنْتُم ذَهَبٌ [وَلا صَرِيفٌ وَلكِنْ أنْتُم الخَزَفُ]

(مَعَ بَقا النَّفْي) وَعدم انْتِقاضِه بإلّا ، فإنِ انْتَقَضَ بها وَجَبَ الرفع كقوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ ، (وَ) مع (تَرْتِيبٍ زُكِنْ) أيْ عُلِمْ ، وهو تَقَدُّم

(ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بليس

أي في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر لا في العمل ؛ لأن المقصود التشبية في معنى يكون مقصورًا على ليس من بين النواسخ الأصلية ومقتضيًا لعمل هذه الحروف عمل ليس وهو مجموع الأمرين ومن ثمة خصوا ليس بالتشبيه وهذه المشابهة مناسبة ذكرها النحاة لإعمال العرب إياها لا لإعمالهم فلا يرى أنه قياس في اللغة وهو ممتنع ولا أن هذا القياس إنما يصح لو كان عمل ليس لما فيه من معنى النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاضها نفيها بل عملها للفعلية ؛ لأنه ليس بقياس ، بل مجرد مناسبة تذكر بعد الوقوع .

قوله : إعمال ليس : مفعول مطلق نوعي لأعملت .

قوله : إن النافية : هذا بحسب الأصل ، والزيادة بحسب الحال فلا منافاة .

قوله : زيادة أن : أشار إلى أن المراد بإن الزائدة لا النافية المؤكد بها فإنها لا تبطل عمل ما ومثلها ما النافية المؤكدة وعليه روي ذهبًا بالنصب في البيت ، قال الشارح في حاشية المغني : فالتأكيد بإن على أنها نافية لفظي ؛ لأنه بمنزلة تكرير ما ؛ وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة اهـ . ودون حال من ما وكذا مع .

قوله : ما إن أنتم ذهب : البيت بتمامه :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

والصريف الفضة .

قوله : مع بقاء النفي : أي نفي معمولها الذي هو الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو : ما زيد ضاربًا إلا عمرًا .

قوله وعدم انتقاضه بإلا : خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم ، كذا قيل ، وفيه أن نفي الخبر لم ينتقض بل الخبر هو المنفي فهو من قبيل : ما زيد



الاسم على الخبر ، فلو تَقَدَّم الخبر وهو غير ظرف ولا مَجرُورٍ وجب الرفع نحو « ما قائمٌ زيدٌ » ، وكذا إنْ كان ظرفًا كما هو ظاهر إطلاقه هنا وفي التسهيل والعُمْدَة وشرحهما ، وصرح به في الكافية وشرحها مُخالِفًا به لابْنِ عُصْفُور .

(وَسَبْقَ) مَعمُولِ خبرها على اسمِها وهو غير ظرف ولا مَجرُور مُبطِلٌ لِعَمَلِها نحو « ما طَعامَك زيدٌ آكِلٌ » فَإِنْ تَقَدَّمَ وهو (حَرْفِ جرٍّ أوْ ظَرْف كَمَا بي أنْتَ مَعْنِيًّا أجازَ) ذلِكَ (الْعُلَما) لِأنَّ الظرف والمجرور يُغْتَفَرُ فيه مالا يُغْتَفَر في غيره .

(وَرَفْعَ) اسم (مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِما الْزَمْ) ذلِكَ الرفع (حَيْثُ حَلّ) نحو « ما زيدٌ قائِمًا لكِنْ قاعِدٌ » بالرفع ، خَبَرُ مُبتَدأ مَحذُوف ، أيْ : لكن هو قاعد ؛ لِأنَّ المعطوف بهذَيْنِ مُوجَبٌ ولا تعمل ما إلّا في المَنْفِيّ ، فإنْ كان مَعطوفًا بغيرهما نُصِب .

(وبَعْدَ ما وليس جرَّ) حرف (الباء) الزائدة (الخَبَر) نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ ولا فرق في ما بين الحِجازِيَّة والتَّميمِيَّة كما قال في شرح الكافية ؛ لِأنَّ الباء إنّما دخلت لكون الخبر مَنفِيًّا لا لِكوْنه مَنصوبًا ، يَدُلُّ على ذلك دخولها في « لَمْ أكُنْ بِقائِمٍ » و امْتِناع دخولها في نحو « كُنْتُ قائِمًا » .

ضاربًا إلا عمرًا اللهم إلا أن يقال : المراد بالخبر أعم مما هو بحسب اللفظ أو بحسب المعنى .

قوله : وسبق معمول خبرها على اسمها : أي ما كان اسمًا وخبرًا لها قبل السبق ، فهو مجاز بالكون ، وعبر بهذا التعبير لأن الحكم بإبطال العمل إنما يفيد إذا تصور الاسمان بعدها بهذين العنوانين ، وأما إذا تصورا بعنوان المبتدأ والخبر فيكون الحكم به حينئذ لغوًا ، ولأنه إنما يعلم أن الاسمين بعدها ليسا اسمًا وخبرًا لها بعد الحكم بإبطال العمل ، وأما قبله فلا يعلم والبنان معقود للكلام في معموليها فقبل الحكم به ينبغي أن يتصورا بعنوان اسمها وخبرها .

قوله : من بعد منصوب : أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز حينئذ جر المعطوف .

قوله : خبر مبتدأ محذوف : ولكن وبل حرفا ابتداء فتسمية ما بعدهما معطوفا مجازًا .

قوله : نصب : على الراجح ويجوز الرفع إتباعًا لمحل الخبر قبل دخول الناصب .

قوله : جر الباء الخبر : يشترط عدم نقض نفيه بإلا وقبوله الإيجاب فلا يجوز : ما مثلك بأحد ، وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز : قام القوم ليس بزيد أولا يكون بزيد ، وكالخبر الاسم إذا وقع موقع الخبر على قلة كقراءة بعضهم (ليس البر بأن تأتوا البيوت) بنصب البر ؛ قاله الصبان .

قوله : حرف الباء : زاد الحرف لدفع ما يوهمه قيد الزيادة من عدم كونها كلمة .

قوله : لا فرق في ما إلخ : وكذا لا فرق بين ما العاملة والتي بطل عملها بدخول إن أو بعدم الترتيب ، ولا بين لا العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن كما يدل عليه تعليل الشارح .

فرع : يجوز في المعطوف على الخبر حينَئِذٍ الجر والنصب .

(وَبَعْدَ لا وَ) بعد (نَفْيِ كانَ قَدْ يُجَرّ) الخبر بالباء ، نحو :

[وَكُنْ لي شَفعيًا يَوْمَ] لا ذُو شَفاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتيلًا عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

و :

[وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزّادِ] لَمْ أَكُن   بِأَعْجَلِهِمْ [إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ]

قال ابنُ عصْفوُر : وهو سماع فيهما .

(في النَّكِراتِ أَعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا) النافية بَشَرطِ بقاء النفي والتَّرتيب : نحو :

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلى الْأَرْضِ باقِيا   [وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللّهُ واقِيا]

وأَجاز في شرح التسهيل كابْن جِنِّي إعمالها في المَعارِف نحو :

[وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ] لا أنا باغِيًا   سِواها [وَلا في حُبِّها مُتَراخِيا]

قوله : لاذو شفاعة : البيت بتمامه :

فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة   بمغنٍ فتيلًا عن سواد ابن قارب

الخطاب للنبي ﷺ ، والفتيل الخيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي إغناء ما ، وقوله : عن سواد قارب : من وضع الظاهر موضع الضمير التفاتًا لأنه القائل .

قوله : لم أكن بأعجلهم : البيت بتمامه :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وأجشع من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل .

قوله : وهو سماع فيهما : كما يشعر به تعبير الناظم بقد وفصله عما قبله .

قوله : في النكرات أعملت إلخ : أي بقلة بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وذلك لنقصان شبهها بليس ؛ لأنها للنفي مطلقًا وليس لنفي الحال .

قوله : والترتيب : لم يقل وعدم اقترانها بأن ؛ لأنها لا تقترن بها .

قوله : تعز إلخ : آخره :

ولا وزر مما قضى الله واقيا

وتعز أي تصبر ، وتسل والوزر الملجأ .

قوله : لا أنا باغيًا سواها : البيت بتمامه :

والغالِب حذفُ خبرها نحو :

[مَن صَدَّ عَنْ نيرانِها] فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بُراحُ

(وَقَدْ تَلي) أي تَتَوَلَّى (لاتَ) وهي : لا زيدَتْ علَيها التاءُ لِتأْنِيثِ الكَلِمَة على المَشهُور (وَإِنْ) بالكسر والسكون النافية (ذا الْعَمَلا) أيْ عَمَل ليس نحو ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ .

إنْ هو مُسْتَوْلِيًا عَلى أحَدِ [إلّا عَلى أضْعَفِ المَجانِينِ]

(وَما لِلات في سِوى حينٍ) ....

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

قوله : فأنا ابن قيس لا براح : أوله :

من صد عن نيرانها

أي الحرب وقوله : فإنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف ؛ أي فإنا لا أصد لأني ابن قيس ، وصد هنا لازم والقافية بضم الحاء لابسكونها بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل أن .

قوله : وقد تلي : قد للتحقيق ؛ لأن عمل لات إجماع من العرب ، وأما إن وإن كان عملها مختلفًا فيه إلا أن الصحيح الإعمال وهو مختار المصنف ، قال الصبان : ويشترط لإعمالها ما اشترط في ما إلا الشرط الأول فإن أن لا تزاد بعدها .

قوله : على المشهور : وقيل : أصلها ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفًا والسين تاء .

قوله : أي عمل ليس : أي لا عمل لا وإن كان أقرب ؛ لأنه المناسب بمشابهتها بليس ولأن إرجاعه إلى عمل لا يشعر باشتراط التنكير مع لات وإن ؛ وهو غير مسلم في إن ؛ لأنها تعمل في المعارف والنكرات ، بل قيل باشتراط المعرفة على أن لات أيضًا تعمل في المعرفة بشرط أن تكون غير ظاهرة فالتقدير في ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ – والله أعلم – ولات الحين حين مناص .

قوله : أن هو مستوليًا على أحد : آخره :

إلا على أضعف المجانين

ويروى :

إلا على حزبه الملاعين

وفيه شاهد على أن انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كلا .

قوله : في سوى حين : اختلف في لات فقيل : إنما تعمل في لفظ حين فقط ، والأصح أنها



وما رادَفَه كالسّاعة والأوان (عَمَلٌ) لِضَعْفِها (وَحَذْف ذي الرَّفْع) وهو الاسم ، وإبْقاءُ الخبر (فَشا) كما تَقَدَّم (وَالْعَكْسُ) وهو حذفُ الخبر وإبقَاءُ الاسم (قَلّ) وَقُرِئَ شُذُوذًا « ولات حينُ مناص » أيْ لهم ، ولا يجوز ذكرهما معًا لضعفها .

تعمل فيه وفيما رادفه وبه جزم المصنف في التسهيل ، ومن ثمة عطف الشارح عليه ما رادافه ولم يحمل الشارح حينًا على المراد به اسم الحين حتى يستغني عن العطف ؛ لإيهامه جواز عمل لات في جميع أسماء الزمان وليس كذلك .

قوله : وما رادفه : في هذا التعبير مسامحة لا تخفى .

قوله : عمل : يعني إذا كان المعمول ظاهرًا ، وأما إذا كان مقدرًا : فتعمل في غير حين ؛ كما في (ولات حينُ مناص) على قراءة الرفع .

قوله : لضعفها : أي ضعف مشابهتها بليس لمشابهتها الأسماء بلحوق تاء التأنيث ، والحين حميم لكل شيء فيعمل فيه أضعف العوامل .

قوله : قل : لأن الخبر محط الفائدة .



الثالث من النواسخ - أفعال المقاربة

وفي تَسْمِيَتِها بذلك تغليب ، إذْ مِنها ما هو للشُّرُوع وما هو لِلرَّجاء (كَكانَ) فيما تَقَدَّم مِن العَمَل (كادَ) لِمُقارِبَة حصول الخبر (وَ عَسى) لِتَرَجِّيهِ (لكنْ نَدَرْ)

أفعال المقاربة

لم يقل كاد وأخواتها لأنه لا دليل على أنها أم بابها بخلاف كان لما مر ، قيل المراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة ؛ لأنه للخبر فقط ، وقد يقال : يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر التزامًا فتكون على بابها .

قوله : وفي تسميتها بذلك : في هذا الكلام شبه استخدام ؛ حيث أعاد الضمير إلى الماصدق ، واسم الإشارة إلى اللفظ .

قوله : تغليب : أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا يرد شهرة عسى ؛ لأنها فقط المشهورة من نوعها وهو أفعال الرجاء ، وقيل : في أفعال الرجاء والشروع أيضًا مقاربة بطريق الاستلزام ؛ لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله ، والشروع في الفعل يلزمه القرب منه وعليه لا تغليب ؛ أفاده الصبان ، والتي للمقاربة ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك .

قوله : وما هو للرجاء : أي رجاء الخبر يعني الطمع فيه محبوبًا أو الإشفاق أي الخوف منه مكروهًا ، ففي إطلاق الرجاء عليهما تغليب ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾ الآية قاله يس ، والتي للرجاء أيضًا ثلاثة : عسى ، وحرى ، واخلولق ، وبقية أفعال الباب للشروع في الخبر .

قوله : فيما تقدم من العمل : أي لا في كل أحكامها وذلك بقرينة أن المقام مقام بيان العمل ؛ لأن الخبر هنا لا يرفع الظاهر ولا يتقدم على الفعل اتفاقًا ولا يتوسط مقترنًا بأن كما صححه ابن عصور والدماميني ، ويجوز حذفه إن علم كحديث : « من تأنَّى أصاب أو كاد ، ومن أعجل أخطأ أو كاد » وفي أنها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ؛ ولذا أفردت عنها بباب ؛ قاله الخضري .

قوله : لمقاربة حصول الخبر : أي موضوعة له وكذا في أخواتها ، وقرب حصوله لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ .

قوله : لكن ندر : لما كان عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك في الصبان ، قال الدماميني نقلًا عن المصنف : وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهًا على أصل متروك ؛ وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على



أنْ يَجِيءَ (غَيْرُ مُضارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ) والمُراد به الاسمُ المُفرَد كما صَرَّحَ به في شرح الكافية كقوله :

[أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا لا تُكْثِرَنْ] إنِّي عَسَيْتُ صائِمًا

[فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ] وَما كِدْتُ آيِبًا [وَكَمْ مِثْلَها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفَر]

والكثير مَجيئُهُ مُضارعًا (وَكَوْنُهُ بدُونِ أنْ بَعْدَ عَسى نَزْرٌ) نحو :

عَسى الْكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتُ فيهِ يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

والكثير فيه اتِّصالُه بها نحو ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ (وَ) خَبَرُ (كادَ الأَمْرُ فيهِ عُكِسا) فالكثير تجرُّدُه عَن أنْ نحو ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ وَيَقِلُّ اتِّصالُه بها نحو :

مبتدأ وخبر ، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردًا وجملة اسمية وفعلية وظرفا ، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعًا ثم نبه على الأصل شذوذًا في مواضع .

قوله : أن يجيء : أتى به بيانًا للمراد وليحسن الانسجام لا تصريحًا بمقدر في الكلام وخبر فاعل لندر بحسب المتن ، وليجيء بحسب الشرح وغير حال منه ، وكذا لهذين بحسب المتن ، وأما بحسب الشرح فجزالة المعنى يقتضي تعلقه بيجيء .

قوله : لهذين : أما غيرهما فلا يجيء خبره اسمًا مفردًا قطعًا .

قوله : والمراد به إلخ : دفع به ما يوهمه المتن من ورود جميع غير المضارع خبرًا لهما .

قوله : إني عسيت صائمًا : البيت بتمامه :

أكثرت في العدل ملحا دائمًا لا تكثرن إني عسيت صائمًا

قوله : وما كدت آيبا : البيت بتمامه :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر !

وأبت أي رجعت ، وفهم قبيله ، وتصفر من الصفير ، ويظهر أن المراد به البكاء أي وهي تبكي على فراقي .

قوله : نزر : لأن المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ، ومن ثمة خص الجمهور عدمها بالشعر ، ويحتاج في صحة الإخبار بها عن الذات إلى تأويل كالمصدر الصريح ؛ أي عسى زيد ذا أن يقوم ، أو عسى حال زيد أن يقوم ، لكن قال السيد : المصدر المؤول : يصح حمله على الذات بلا تأويل ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح ؛ قاله الخضرى .

قوله : عكسا : لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال .



[رَسْمُ عَفى مِنْ بَعْدِ ما قَدِ انْمَحى] قَدْ كادَ مِنْ طوْلِ البلى أنْ يَمْصَحا

(وَكَعَسى) في كونِها للتَّرَجِّي (حَرى) بالحاءِ المُهمَلَة (وَلكِنْ) اخْتُصَّتْ بأنْ (جُعِلا خَبَرُها حَتْمًا بأنْ مُتَّصِلا) فلم يُجَرَّدْ عنها لا في الشعر ولا في غيره نحو « حَرى زيد أنْ يقوم » (وَ أَلْزَمُوا) خبر (اخْلَوْلَقَ أنْ) لِكونِها (مِثْلَ حَرى) في التَّرَجِّي نحو « اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمْطِرَ » (وَبَعْدَ أَوْشَكَ) كثيرٌ اتِّصالُ الخبر بأنْ ، نحو :

وَلَوْ سُئِلَ النّاسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

و (انْتِفاء أنْ) مِن خبرها (نَزُرا) نحو :

يُوشكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها

(وَمِثْلُ كادَ في الْأَصَحِّ كَرَبا) بفَتْحِ الرّاء ؛ فالكثير تَجَرُّدُ خبرِها عن أنْ ، نحو :

قوله : قد كاد من طول البلا أن يمصحا : أوله :

ربع عفاه الدهر طولًا فانمحا

الربع المنزل ، وعفاه أي درسه وأبلاه ، ويمصح أن يذهب أثره عن وجه الأرض .

قوله : في كونها للرجاء : خصه مع أنها مثلها في العمل وكون خبرها مضارعًا أيضًا ؛ لأن الاستدراك يقتضي أن يكون التشبيه فيما يكون داعيًا لدخول أن على خبر عسى وهو الترجي ، أما كون خبرها مضارعًا : فمفهوم من قوله : لكن جعل خبرها إلخ ، وأما العمل : فمفهوم من ذكرها في الباب .

قوله : اختصت بأن جعلا إلخ : الكلام محمول على القلب أو على تضمن اختصت معنى انفردت ، وأتى به ليدل على اختصاصها بهذا الحكم وهو نسبي ؛ لأن اخلولق مثلها .

قوله : لكونها مثل حرى : أشار إلى أن مثل حال لازمة من اخلولق فائدتها الإشعار بالتعليل قال الصبان : ولزومها أن للإشعار بأنهما للرجاء ، ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن .

قوله : كثر اتصال خبرها : هكذا في بعض النسخ بصيغة الفعل وهو الأنسب بمقابلته بنزرا وفي بعضها كثير بالوصف ، ووجهها : أن الفعل يدل على العروض والتجدد ، والكثرة هنا متأصلة ثابتة .

قوله : انتفاء أن نزرا : قال اللقاني : لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كادو كرب ؛ لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب ؛ يقال : أوشك فلان أي أسرع السير .

قوله غراته : بكسر الغين أي غفلاته .



كَرَبَ القَلبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ [حينَ قال الْوُشاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ]

واتِّصالُه بها قليل نحو :

[سَقاها ذوو الْأَحْلامِ سَجْلًا على الظَّما] وَقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُها أنْ تَقَطَّعا

وقيل : لا تَتَّصِل به أصْلًا .

(وَتَرْكُ أنْ مَعَ ذي الشُّرُوعِ وَجَبا) لِأَنّه دالٌّ على الحال وأنْ لِلاستقبال (كَأَنْشَأَ السّائِقُ يَحْدُو) أيْ يُغَنِّي لِلإبَلِ (وَطَفِقْ) زيدٌ يدعُو ، ويقال : طَبِقْ بالباء (كَذا جَعَلْتُ) أنْظِمُ (وَأَخَذْتُ) أتَكَلَّمُ (وَعَلِقْ) زيد يفعل ، وزاد في التسهيل « هَبَّ » . قال في شرحه : وهو غريبٌ كـ « هَبَّ عَمْرٌو يُصَلِّي » .

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا . وكَادَ لا غيرُ) نحو :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِراتِهِ يُوافِقُها

﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ (وَزادُوا) لأَوْشَكا اسمُ فاعِلٍ فقالوا : (مُوشِكا) نحو :

قوله : كرب القلب آلخ : آخره :

حين قال الوشاة هند غضوب

وجواه أي شدة وجده وحزنه

قوله : وقد كربت إلخ : أوله :

سقاها ذوو الأحلام سجلًا على الظما

والضمير في سقاها للعروق المتقدمة في قوله :

مدحت عروقًا للندى مصت الثرى لتحفظ من يبس نفوسًا وتمنعا

قيل : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هَجْوَهم بأنهم حديثون في الغني وأصلهم الفقر ؛ قاله العيني . والأحلام العقول ، والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس ، وتقطعا أصله تتقطعا كذا في الصبان ، ومدحت استعارة مكنية يريد الشاعر أن تلك الجماعة كانوا لفقد الماء لديهم لفقرهم المدقع يمصون التراب لبل غلواء عطشهم وهو كناية عن فقد ما يسدون به رمقهم ثم ترحم عليهم الكرام ووصلوهم وواسوهم بما يغنيهم وقد أشرفوا على الهلاك .

قوله : جعلت أنظم : لا يخفي ما في تقدير الخبر هنا أنظم ، وفيما بعد أتكلم من المناسبة .

قوله : هب : على وزن مد .

قوله : وهو غريب : أي قليل الاستعمال فإن غريب اللغة ما يقل وروده في الكلام .

قوله : لا غير : من غير المضارع منهما وغير الماضي من غيرهما .

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُودَ [خِلافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبابا]

وحَكى في شرح الكافية استعمال اسم الفاعِل مِن كادَ ، والجَوْهَرِيّ مُضارِعِ طَفِقَ ، قال في شرح التسهيل : ولم أَرَهُ لِغيره ، وجَماعةٌ اسمُ فاعِل كَرَبَ ، والكِسائي مُضارِع جَعَلَ ، والأخفش مُضارع طَفِقَ ، والمَصدر مِنه وَمِن كاد . (بَعْدَ عَسى) و (اخْلَوْلَقَ) و (أَوْ شَكَ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثانٍ فُقِدْ) وهو الخبر نحو « عَسى أَنْ يَقُوم » ، فأَنْ والفعل في مَوْضِع رفع بعَسى سَدَّ مَسَدَّ الجُزأين كَما سَدَّ مَسَدَّهُما في قوله تَعالى : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ . هذا ما اخْتاره المُصَنفُ مِن جَعْلِ هذه الأفعال ناقِصَة أبدًا ، وذهب جَماعةٌ إلى أنّها حينَئِذٍ تامَّة مُكْتَفِيَة بالمَرفُوع .

(وَجَرِّدَنْ) مِن الضَّمير (عَسى) واخلَوْلَقَ وأَوْشَك (أو ارْفَعْ مُضْمَرًا بِها إذا

قوله : فموشكة أرضنا أن تعود : آخره :

خلاف الأنيس وحوشًا يبابا

موشكة خبر مقدم واسمه مستتر فيه ، وأرضنا مبتدأ مؤخر خلاف الأنيس أي بعد الأنيس ، وحوشا بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ، يبابا أي خرابًا .

قوله : قد يرد : قد للتقليل الإضافي .

قوله : في موضع رفع بعسى : لإسناد عسى إليه ، وما قيل أنه يلزم على مذهب الناظم أن يكون لأن والفعل موضعان رفع ونصب ليس بشيء لأن الفعل مع أن عنده اسم لهذه الأفعال أسندت إليه مغني عن الخبر كما أشار إليه بقوله : عن ثان فقد ؛ حيث لم يقل : عن أول وثان فقدا ، وقول الشارح سد مسد الجزأين إما مبني على التسامح ؛ لأنه الجزء الأول وساد مسد الجزء الثاني ، أو المراد به من جهة المعنى لأن الأفعال المقاربة مسندة إلى الاسم من جهة اللفظ وإلى الجزأين من جهة المعنى والإعراب إنما هو من جهة اللفظ ، وأما قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ فالفعل مع أنه ساد مسد الجزأين حقيقة لأنه لا إسناد ولا اختلاف إعراب .

قوله : ما اختاره المصنف إلخ : وقد أشار إليه بقوله : عن ثان فقد ؛ لأن الإغناء عن الثاني وفقده يشعر باعتباره وإلا لقال : وقد تستغني هذه الأفعال عن الثاني .

قوله : وجردن عسى إلخ : وذلك على إسنادها إلى أن والفعل من تفرعات قوله : قد يرد غنى إلخ ؛ ولذا عقبه به وما سوى الثلاثة من أفعال هذا الباب يجب فيه الإضمار ؛ لأن



اسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرا) فَقُل على التَّجريد - وهو لُغَةُ أهلِ الحِجاز - : « الزيدان عَسى أنْ يَقُوما » و « الزَّيدُون عَسى أنْ يقومُوا » ، وعلى الإضمار « الزَّيدان عَسَيا أنْ يَقُوما » و « الزَّيدُونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا » .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ) عَسى إذا اتَّصَلَ بها تاءُ الضَّمير أوْ نُونه أوْ نا (نحو عَسَيْتُ) عَسَيْنَ عَسَيْنا (وانْتِقاءِ الْفَتْحِ) بالقاف ، أيْ اخْتِيارُه (زُكِنْ) أيْ عُلِم إمّا مِن تقديمِه الفتَح على الكسرِ ، وإمّا مِنْ خارِجٍ لِشُهرَتِهِ ، و به قَرَأ القُرّاء إلّا نافعًا .

الاستغناء بأن يفعل خاص بالثلاثة .

قوله : الزيدان عسى إلخ : ولم يمثل بالمفرد لعدم ظهور أثر الخلاف فيه .

قوله : والفتح : لأنه الأصل .

قوله : والكسر : لأن كسر سين عسى كرضي لغة كذا قيل ، ويرد عليه أنه يلزم منه أن يكون الكسر في عسيت خاصًا بتلك اللغة وكلامهم يدل على أنها ليس بخاص بها فالصحيح أن يقال أن الكسر لأجل التخفيف ؛ لأن الكسر هنا لكونها قبل الياء أخف من الفتح .

قوله : لشهرته : أي في الاستعمال .

قوله : وبه قرأ القراء : تأييد للشهرة ، قال الأشموني : **(خاتمة)** : قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات ، ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : كاد زيد يبكي ، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتفي ، وإذا قال : لم يكد يبكي فمعنا : لم يقارب البكاء ؛ فمقاربة البكاء منتفية والبكاء منتفٍ انتفاءً أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة .. انتهى بعون الله الكلام على أفعال المقاربة .



الرابع من النواسخ

إنّ وأخواتها

وهي الحُرُوف المُشَبَّهَة بالفعلِ في كوْنِها رافِعة وناصِبة ، وفي اخْتِصاصِها بالأسماء ، وفي دخولها على المُبتدأ والخبر ، وفي بِنائِها على الفتح ، وفي كَوْنِها ثُلاثية وَرُباعِيَّة وخُماسِيَّة كَعَدَدِ الأفعال .

(لِأَنَّ) و (أَنَّ) إذا كانَتا لِلتَّأْكيد والتَّحقيق و (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي و (لكِنَّ) لِلْاستِدراك و (لَعَلّ) للتَّرَجِّي و (كَأَنَّ) ....

(إن وأخواتها)

قوله : وهي الحروف المشبهة بالفعل : قال المولى الجامي : كان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلًا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال كل من صفتي جمع القلة والكثرة في الأخرى ، على أنها إذا لوحظت مع فروعهما الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة .. انتهى . والمشابهة في الوجه الأول ثمرة للأوجه الأخر وهو أوضح أوجه الشبه ، والأوجه الأخر بالمناسبات التي تذكر بعد الوقوع أشبه فلذلك ولكونه في العمل المقصود بالباب قدمه على الأوجه الأخر والمشابهة في الوجه الثالث بالأفعال الناقصة ، ولذا قال الناظم : عكس ما لكان من عمل فخص كان بالذكر ، وفي الوجهين الآخرين لفظية خاصة بالماضي فإن كون الفعل ثلاثيًا أو غيره إنما هو باعتبار الماضي .

قوله : إذا كانتا للتوكيد : قيدهما بالشرط احترازًا عن المكسورة بمعنى نعم أو فعل أمر من الأنين ، والمفتوحة إذا كانت فعلًا ماضيًا منه ، ولم يقيد الأخر : لأنها ليست لها معاني سوى ما يذكر لها في هذا المقام ، والتوكيد تقوية النسبة إيجابية أو سلبية وتقريرها في ذهن السامع ومثله التحقيق ؛ فهو عطف تفسير للتأكيد ، وجمع بينهما ليشير إلى أن قول من قال إن للتأكيد وأن للتحقيق لمجرد التفنن لا لأن التحقيق مغاير للتأكيد ، قال الصبان نقلًا عن سم : ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر أي مؤولة بما بعدها به وهو لا يفيد التوكيد ؛ لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد فاندفع ما لأبي حيان .

قوله : للاستدراك : هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه .

قوله : للترجي : لعل المراد به مطلق التوقع وإلا فالترجي توقع المحبوب وهي تأتي للإشفاق أيضًا وهو توقع المكروه وهي خاصة بالمكروه ، قال في الهمع : وزاد الأخفش والكسائي في



...... لِلتَّشبيه (عَكْسُ ما لِكانَ مِنْ عَمَلْ) ثابتٌ ، أيْ نصبُ الاسم ورفعُ الخبر (كَإنَّ زَيْدًا عالِمٌ بِأنِّي كُفْؤٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ) أيْ حِقْدِ .

(وَراعِ) وُجُوبًا (ذا التَّرْتيبَ) وهو تَقَدُّمُ الاسم على الخبر ؛ لِأنَّها غير مُتَصَرِّفة (إلّا في) الخبر (الَّذي) هو ظرف أو مَجرُورٌ فيجوز لَكَ أنْ تُقَدمَهُ (كَلَيْتَ فيها) مُسْتَحِيًا (أوْ) لَعَلَّ (هُنا غَيْرَ الْبَذى) أيْ الّذي بَذِيَ بِمَعنى فَحشَ ، وقد يجب تقديمُه في نحو « إنّ في الدّار صاحبَها » .

(وَهْمْزَ إنَّ افْتَحْ) وُجُوبًا (لِسَدَّ مصدره مسدها) بأنْ تقع فاعِلًا أوْ نائِبًا عنه أوْ مفعُولًا غير مَحْكِية أوْ مُبْتَدَأً أوْ خبرًا عن اِسْم مَعنىً غير قَوْلٍ أوْ مَجرُورَةً أوْ تابِعَةً لِشَيْءٍ مِن ذلك (وَفي سِوي ذاكَ اكْسِرِ) وُجُوبًا ، وقد أفصَحَ عن ذلك السّوى

معانيها التعليل وخرج عليه ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ والكوفيون الاستفهام وخرج عليه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ وبعضهم الشك ، والبصريون أرجعوها إلى الترجي أو الإشفاق .

قوله : للتشبيه : هذا عند البصريين وقيد بعض النحاة بما إذا كان الخبر اسمًا جامدًا ، أما إذا كان صفة أو ظرفًا أو جملة فهي للظن عندهم .

قوله : عكس ما لكان من عمل : أعطى العمل الفرعي لكان وهو تقديم المنصوب على المرفوع لهذه الحروف إيذانًا بفرعيتها في العمل ولم يفعل مثل ذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس ؛ لعدم احتياج فرعيتها إلى التنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها .

قوله : وجوبًا : لأن الأمر للوجوب .

قوله : لأنها غير متصرفة : وعمل غير المتصرف ضعيف .

قوله : فيجوز لك أن تقدمه : ولا يجوز تقديم خبرها حينئذٍ عليها ؛ لأنها لها الصدر سوى أن المفتوحة فللحمل على المكسورة ؛ لأنها فرعها وحكم معمول الخبر حكم الخبر .

قوله : مستحيا : قدر الاسم مستحيًا لمناسبة غير البذي .

قوله : الذي بذي : إشارة إلى أن البذي صفة لا اسم جامد .

قوله : وقد يجب التقديم في نحو إلخ : أي من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرًا يعود على شيء في الخبر .

قوله : لسد مصدر : هو مصدر خبرها إن كان مشتقًّا والكون إن كان جامدًا ، واللام للتوقيت ؛ لأنه أجزل معنى ، وليوافق قوله : وفي سوى ذلك .

قوله : مسدها : فيه مسامحة والمراد مسدها مع معموليها ، وكذا قوله : بأن تقع .

قوله : أو مجرورة : بالحرف أو بالإضافة إن كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن



بقوله : (فَاكْسِرْ) « أنَّ » إذا وَقَعَتْ (في الْابْتِدا) كـ ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ « اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جالِسٌ » ، « جِئتُكَ إذ إنَّ زَيْدًا أميرٌ » (وَ) إذا وَقَعَتْ (في بَدْءِ صِلَهْ) أيْ أوَّلَها نحو ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ ﴾ فإنْ لَمْ تَقَعْ في الأوَّل لَمْ تُكْسَر نحو « جاءَنى الّذي في ظَنّي أنَّهُ فاضِلٌ » (وَحَيْثُ) وَقَعَتْ (إنّ لِيَمين مُكْمِلَهْ) اكْسِرها نحو ﴿ حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ (أوْ حُكِيَتْ) هي وما بعدها (بِالْقَوْلِ) نحو ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾ فإنْ وَقَعَتْ بعده ولم تُحْكَ لَم

كان المضاف مما يضاف إلى الجملة فحسب كحيث وجب الكسر أو إلى كل من الجملة والمفرد جاز الأمران .

قوله : إذا وقعت : زيادة الشرط ليكون السبك أحسن وأجود .

قوله : في الابتدا : إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكمًا بأن يسبقها ذلك كالواقعة بعد حيث وإذْ وَألَا الاستفتاحية .

قوله : في بدء صله إلخ : من عطف الخاص على العام اهتمامًا بشأنه لكثرة وقوعه في الكلام والصلة أعم من أن تكون للموصول الاسمي أو الحرفي نحو : لا أفعله ما إن حراء مكانه .

قوله : فإن لم تقع في الأول : أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في نحو هذا المثال ؛ فإن أنه فاضل مبتدأ وفي ظني خبره ، والمراد باللفظ : ما يشمل المقدر ليدخل نحو : ما أفعله ما إن في السماء نجمًا ؛ إذ التقدير : ما ثبت أن في السماء نجما ؛ أفاده الصبان والأولى أن يقال أنها في نحو هذين المثالين ليست في أول الصلة بل في أول جزئها لأنها لم تتسلط على الجملة بأسرها .

قوله : اكسرها : لما زاد الشارح الشرط فيما سبق للانسجام ولم يصح ربط قول الناظم ، وحيث إن إلخ به لا جرم جعله مستأنفا وقدر له عاملًا من جنس ما تقدم وأخره ؛ لأن الإتيان بالضمير قبل الاسم الظاهر الذي هو نظير المرجع وإن لم يكن نفس المرجع بأن يقال : واكسرها حيث إن إلخ أمر مستبشع يأباه الذوق السليم .

قوله : مكملة : بأن وقعت جوابًا له سواء ذكر فعل القسم أم لا وجيء باللام بعد القسم أم لا كما هو مقتضى إطلاقه وجواز الفتح فيما سيأتي في قول الناظم أو قسم لا لام بعد ليس على كونه جواب القسم كما سيأتي .

قوله : هي وما بعدها : زاد وما بعدها لدفع وهم أن المراد وحكيت هي وحدها بأن يراد بها لفظها ولم يزده في السابق واللاحق لظهور أنها لا تقع وحدها مكملة ليمين ولا حالًا .

قوله : ولم تحك : بأن أجرى القول مجرى ظن نحو : أتقول إن زيدًا فاضل ؛ أي أتظن ،

تُكْسَرْ (أوْ حَلَّتْ مَحَلّ حال كَزُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أمَلْ) أيْ مُؤَمِّلًا .

(وَكَسَرُوا) إنَّ إذا وَقَعَتْ (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قَلْبِيٍّ (عُلِّقا بِاللّام) المُعَلَّقَة (كاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى) وَكذا إذا وَقَعَتْ صِفَةً نحو « مررتُ برجلٍ إنَّه فاضِلٌ » أو خبرًا عن اسم ذاتٍ نحو « زيدٌ إنّه فاضِلٌ » فإنْ وَقَعَتْ (بَعْدَ إذا فُجاءَةَ أوْ) بعد (قَسَمٍ لا لامَ بَعْدَهُ) فالحكم (بِوَجْهَيْنِ نُمي) نحو « خرجتُ فإذا أنَّكَ قائِمٌ » ، فيجوز كَسْرُها على إنّها واقعة مَوْقِعَ الجُمَلة ، وفَتحُها على إنّها مُؤَوَّلَة بالمَصدر ، وكذلك « حَلَفْتُ أنّكَ كَريمٌ » . (مَعَ) كونِها (تِلْوَ فا الْجَزاء) نحو ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ

أو كانت معمولة لغيره كأخصك بالقول إنك فاضل ؛ أي لأنك .

قوله : أو حلت محل حال : قال الصبان : لأن وقوع المصدر حالًا وإن كثر سماعي على أن السماع إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤول ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة .

قوله : باللام : لأنها ابتدائية من خواص الجمل ، واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية .

قوله : بعد إذا فجاءة : ولا يخفى أن السابق في تمثيل الشارح لوجوب الكسر بجئتك إذا إن زيدًا أمير ، أما إذا أو إذا الزمانية لا الفجائية فلا ينافي ما هنا وهذا وكذا ما سيأتي في القسم مع ظهورهما قد خفيا على المحشي .

قوله : أو قسم : أي فعل قسم واستغنى الشارح عنه بالتمثيل .

قوله : لا لام بعده : والمراد بها لام الابتداء الآتية في قوله : وبعد ذات الكسر إلخ ، قال في التوضيح : الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله :

أو تحلفي بربِّكِ العلي ... أنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصبيِّ

فالكسر على الجواب للقسم و البصريون يوجبونه ، والفتح بتقدير على وهو ساد مسد الجواب وليس جوابًا ؛ لأن الجواب لابد أن يكون جملة ، ولو أضمر فعل القسم وذكرت اللام أم لا أو ذكرت اللام وذكر الفعل تعين الكسر إجماعًا من العرب نحو : والله إن زيدًا لقائم أو قائم وأحلف إن زيدًا لقائم .. انتهى بزيادة .

قوله : على أنها مؤولة بالمصدر : وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ؛ والتقدير : فإذا قيامك حاصل ، وفي الأشموني قال الناظم : والكسر أولى ؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر والتقدير فإذا القيام أي ففي الحضرة القيام وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضًا فيستوي الوجهان .

قوله : مع تلو فا الجزاء : الظرف معطوف على بعد إذا بحذف العاطف ومثل فا الجزاء ما

﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ يَجوُز كسْرها عَلى مَعنى فهو غفورٌ رحيمٌ ، وفَتحُها على مَعنى فالمَغفِرَةُ حاصِلَةٌ .

(وَذا) أيْ جَواز الكسرِ والفتحِ (يَطَّرِدُ في) كل مَوْضِع وقعت فيه أنَّ خبرًا عن قولٍ وخبرها قولٌ وفاعلُ القَوْلَين واحِدٌ (نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) اللّهَ ، فالكسر على الإخْبار بالجُملة ، والفتح على تقدير : خيرُ القَوْلِ حَمْدُ اللّه . وكذلك يجوُز الوَجْهان إذا وَقَعَتْ مَوْضَع التعليل نحو ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ .

(وَبَعْدَ) إنّ (ذاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ) جوازًا (لامُ ابْتِداءٍ) أُخِّرَتْ إلى الخبر [ولم تدخل على الاسمِ] لِأنّ القصد بها التأكيد وإنّ لِلتَّأكيد ، فَكَرِهُوا الْجَمْع بينهما (نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ) أيْ لَمُعينٌ و « إنّ زَيدًا لأبُوهُ فاضِلٌ » (وَلايَلي ذا اللّام ما قَدْ نُفِيا) وشَذَّ قوله :

يشبهها كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ قاله الصبان .

قوله : على معنى فالمغفرة حاصلة : أو على معنى فجزاؤه المغفرة قال الصبان : وهو أولى ؛ لأن نظائرة أكثر نحو ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ ﴾ أي فهو يؤوس ، وأقول : المعهود في أن المفتوحة حذف الخبر بعدها لا المبتدأ كما إذا وقعت بعد إذا الفجائية .

قوله : خبرًا عن قول : أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله : وخبرها قول ؛ قاله الصبان .

قوله : فالكسر : إلخ فالقول حينئذ بمعنى المقول وإذا فتحت فهو باق على حقيقته .

قوله : وبعد ذات الكسر إلخ : قال الصبان : الظرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصر وهو إضافي بالنسبة إلى أخواتها فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ وكذا الخبر المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل : والفعل نحو : ليقوم زيد ، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن ، قاله في المغني .

قوله : أخرت إلى الخبر : وكان حقها التصدير مثل إن وتقدمها بحسب الأصل لا يفوت صدارة إن لأنها بمنزلة ألا الاستفتاحية ونحوها ولم يؤخروا إن لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وإنما ادعي أن الأصل تقدمها على إن دون العكس لئلا يفصل بينها وبين معموليها .

قوله : ولا يلي ذا اللام ما إلخ : للتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين النفي ولئلا يتوالى لامان في الغالب وحمل الباقي .



واعْلَمْ إنّ تَسْليمًا وَتَرْكًا ... لَلا مُتَشابِهانِ وَلا سَواء

(وَلا) يَلِيها (مِنَ الأَفْعالِ ما) كان ماضِيًا مُتَصَرِّفًا عاريًا مِن قد (كَرَضِيا) ويَليها إنْ كان غيرُ ماضٍ نحو « إنّ زيدًا لَيَرْضى » أو ماضِيًا غيرُ مُتَصَرِّفٍ نحو « إنّ زيدًا لَعَسى أنْ يَقُومَ » (وَقَدْ يَليها) الماضي المُتَصَرِّف (مَعَ) كون (قَدْ) قبله (كَإنَّ ذا لَقَدْ سَما على الْعِدا مُسْتَحْوِذا) أيْ مُستَوْلِيًا .

(وَتَصْحَبُ) اللّام (الْواسِطَ) بين الاسم والخبر (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) إذا كان الخبرُ صالحًا لِدُخُول اللّام نحو « إنّ زيدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ » ولا تدخل على المعمول إذا تأخّر – كما أفهَمَه كلامُ المُصنف – ولا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتَوَسِّط .

(وَ) تصحب ضمير (الْفَصْلَ) نحو ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ وسُمِّيَ به لكَوْنِه فاصِلًا بين الصِّفة والخبر (وَ) تصحب (اسمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) أوْ مَعمُولَه

قوله : واعلم إنِ تسليمًا إلخ : بكسر إن لتعلق الفعل باللام والمراد بالتسليم السلام أو تسليم الأمور لله تعالى وكان من حقه أن يقدم سواء على متشابهان وآخره للضرورة وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرًا عن اثنين .

قوله : ولا من الأفعال ما كرضي : لأن اللام للتأكيد الحالي فينافي الماضي .

قوله : أو ماضيا غير متصرف : غير ليس لأنها من أدوات النفي فهو داخل فيما قد نفي وذلك لأن الماضي غير المتصرف منسلخ عن الزمان فلا ينافيه اللام .

قوله : وقد يليها مع قد : لأنها تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع الشبيه بالاسم .

قوله : معمول الخبر : إن لم يكن حالًا ولا تمييزًا .

قوله : لكونه فاصلًا إلخ : يعني أن الأصل فيه ذلك لا أنه في جميع المواد كذلك .

مما يجدر ذكره في هذا المقام أن أكثر العرب لم يجعل لضمير الفصل محلًّا من الإعراب فنصب ما بعده في نحو : كنت أنت العالم ، وبعضهم جعل له محلًّا فرفع ما بعده في نحو هذا المثال على أنه خبر لأنت المبتدأ ، وعلى الأول الأكثر من النحاة على أنه حينئذ ليس باسم بل هو حرف أتي به لمجرد الفصل فلا يكون عبارة عما تقدمه ؛ لأنه ليس براجع إليه ، وهذا القول مبني على القول بعدم جواز إلغاء الاسم ، وهو مذهب البصرية ، وقيل : هو مع القول بأنه لا محل له من الإعراب اسم كما قال الأخفش في أسماء الأفعال : هي أسماء لا محل لها ، وهذا القول مبني على القول بجواز إلغاء الاسم كما هو مذهب الكوفيين . والقول الثاني هو الراجح ؛ لأن صاحب القول الأول يلزمه أن يقول : ليس ضمير الفصل عبارة عما تقدمه ، وهذا مخالف لقصد أهل اللغة وفهمهم ؛ فإن العربي لم يقصد بأنت في نحو : كنت أنت العالم ؛ إلا معنى ما تقدمه . والسامع لم يفهم منه إلا ذلك ، والله أعلم .

وهو ظرفٌ أو مَجرورٌ نحو ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾ و « إنَّ فيكَ لَزيدًا رَاغِبٌ » .

تتمة : لا تدخل اللّام على غير ما ذُكِر وسُمِعَ في مَواضِع خرجت على زيادَتِها نحو :

[أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزُ شَهْرَبَه] [تَرْضَى مِنَ اللَّحمْ بِعَظْم الرَّقَبَه]

[يَلومُونَني في حُبِّ لَيْلى عَواذِلٌ] وَلكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

قال ابنُ النّاظِم : وأحسن ما زيدَتْ فيه قولُه :

إنَّ الخِلافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَميمَةٌ وَخَلائِفٌ ظُرفٌ لَمِمَّا أحْقَرُ

أيْ لِتَقَدُّم إنّ في آحَدِ الجُزأَيْن .

(وَوَصْل ما) الزائدة (بِذي الحُرُوفِ) المَذكُورَة في أوَّل الباب إلّا لَيْتَ (مُبْطِلُ إعْمالَها) لِزَوال اخْتصاصِها بالأسْماء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) في الجميع ، حَكى الأخفش « إنَّما زيدًا قائمٌ » وقِيسَ عليه البَواقي ؛ هكذا قال الناظم

قوله : **وهو ظرف** : أي ومعمول الخبر المتقدم .

قوله : **أم الحليس إلخ** : آخره :

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والشهربة الفانية ، ومن تبعيضية بتقدير مضاف أي بلحم عظم الرقبة .

قوله : **ولكنني من حبها لعميد** : قال العيني : ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا يحفظ له تتمة وقال المحشي : أوله :

يلومونني في حب ليلى عواذلي

وعميد من عمده العشق أي هده وكسرهُ .

قوله : **لدميمة** : بالدال المهملة أي قبيحة .

قوله : **ووصل ما** : وصل ما بأن المكسورة والمفتوحة مفيد للحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ : الأولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية لعكسه .

قوله : **في الجميع** : أي ما عدا ليت ؛ لأن قد للتقليل وإعمال ليت ليس بقليل وذلك بقرينة قوله إلا ليت ، وقوله : أما ليت .

قوله : **لزوال اختصاصها إلخ** : والعامل لابد أن يكون خاصا بقبيل المعمول .

قوله : **هكذا قال الناظم** : أي يبقى الإعمال قليلًا ، ومذهب سيبويه والجمهور وصححه ابن الحاجب : المنع لزوال اختصاصها بالأسماء ، قال سم : للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل .

تبعًا لابِنِ السَّرّاجْ والزَّجّاج ، وأمّا لَيْتَ فيجوز فيها الإعْمال والإهْمال ، قال في شرح التسهيل : بإجماع ، وَرُوِيَ بالوَجْهَيْنِ :

قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لَنا [إلى حمامَتِنا ونِصْفَهُ فَقَدِ]

قال في شرح الكافية : وَرَفْعُهُ أَقْيَسْ .

(وَجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا على مَنْصُوبِ إنّ بَعْدَ أنْ تسْتَكْمِلا) الخبر نحو « إنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرو » بالعطف على مَحَلِّ إسم إنّ ، وقيل : على مَحَلِّها مع اسمها ، وقيل : هو مُبتَدَأٌ حُذِفَ خبره لِدلالَة خبر إنّ عليه ، ولا يَجُوزُ العَطف بالرفع قبل اسْتِكمالِ الخبر ، وأجازَه الكِسائِيّ مُطلَقًا والفرّاء بشرط خفاء إعرابِ الاسم . ثُمَّ الأصل : العطف بالنَّصب كقوله :

قوله : أما ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال : أما الإهمال فبالحمل على أخواتها ، وأما الإعمال فلبقائها على اختصاصها بالأسماء لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل ؛ ولذلك ذهب بعض النحاة إلى وجوب الإعمال ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف لكونه واهيًا فحكي الإجماع .

قوله : قالت ألا ليتما : آخره :

إلى حمامتنا ونصفه فقد

والضمير في قالت لزرقاء اليمامة ولفظ مقولها

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه

أو نصفه فديه تم الحمام ميه

وقصتها : أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين . فقالت ما ذكر ، ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعد فإذا هي ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاطها كانت مائة ، وأو في في قولها أو نصفها بمعنى الواو كذا في الصبان .

قوله : ورفعه أقيس : لعل وجهه أنه مهما كأن الباب أقرب إلى الاطراد كان أدخل في القياس .

قوله : رفعك معطوفًا : قال في شرح الجامع : ولم يقيد العطف بالواو ؛ لأن لا كذلك اهـ . والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك قال في الهمع ، والأصح أن الرفع مخصوص بعطف النسق ، وفي التسهيل مثله النعت والتوكيد وعطف البيان عند البعض ، قال سم : وهذا إنما يصح إن قلنا الرفع على العطف على محل اسم إن ، أفاده الصبان .

قوله : بعد أن تستكملا : متعلق بمعطوفًا .

قوله : بالعطف على محل اسم إن : أي قبل دخول إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل وهو مذهب بعض البصريين ونسب للكوفيين ، وجمهور البصريين يشترطونه .

قوله على محلها مع اسمها : لأنهما واقعان موقع المبتدأ فمحلهما الرفع بالابتداء وهو على هذين من عطف المفردات وعلى الثالث من عطف الجمل ، وأتى في الآخرين بقيل لأنه على الأخير يلزم الحذف وعلى الثاني يلزم أن يكون الخبر تارة خبرًا لإن وتارة خبرا للمبتدأ ؛ ولأنه يلزم عليهما خروج المعطوف عن التأكيد بإن .



إنَّ الرَّبيعَ الجُودَ وَالخَريفا   يَدا أَبِي العَبّاسِ وَالصُّيُوفا

(وَأُلْحِقَتْ بإنَّ) المكسورة فيما ذُكِرِ (لكِنَّ) باتِّفاقٍ (وَأَنَّ) الْمَفْتوحَة على الصَّحيح بِشَرْطِ تَقَدُّم عِلْمٍ عَلَيها . كقولِهِ :

وَإلّا فَاعْلَمُوا أَنّا وَأَنْتُم   بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

أوْ مَعناهُ نحو ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلعل وَكَأنّ) فلا يُعطَفُ على اسمها إلّا بالنَّصب ، ولا يَجوزُ الرَّفع لا قبل الخبرِ ولا بَعْدَه وأجازَه الفَرّاءُ بَعدَه .

(وَخُفِّفَتْ إنَّ) المكسُورَة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكَثرَ الإلْغاءُ لزوالِ اخْتصاصِها بالأسْماء ، وَقُرِئَ بالعَمَلِ والإلغاءِ قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ (وَتَلْزَمُ اللّامُ) أيْ لامُ الابتداءِ في خبرها (إذا ما تُهْمَلُ) لِئَلّا يُتَوَهَّم كوْنُها نافية فإنْ لم

قوله : بشرط تقدم علم عليها : لكونها حينئذ بمنزلة المكسورة في وقوعها محل الجملة لسدها ومعموليها مسد مفعولي علم وهما جملة بحسب الأصل ؛ فإن جواز رفع المعطوف في أن ولكن لإبقائهما الجملة على حالها وعدم نقلها إلى باب المفرد فأشبه الحروف الزائدة للتأكيد ، وأما ليت ولعل وكأن فيغيرن معنى الجملة ولا يبقينها على حالها .

قوله : وإلا فاعلموا إلخ : هذا شاهد لجواز العطف بالرفع قبل الاستكمال مع خفاء إعراب الاسم كما هو مذهب الفراء حيث عطف الضمير المرفوع على اسم إن وبمثل هذا البيت استدل الفراء ، ويلزم منه جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال بطريق أولى ، قال في الهمع : وسيبويه يحمل نحو هذا البيت على أن المعطوف منوي التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ (إن الله وملائكته) بالرفع وهو شاهد للكسائي .

قوله : (إن كلًا لما ليوفينهم) : أي على قراءة تخفيف الميم في لما ، أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه ؛ لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا ونصب كلًّا حينئذ بمحذوف تقديره أرى وإعرابه على التخفيف كلا اسم إن أو مبتدأ واللام الأولى للابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ، وليوفينهم جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه خبر أو صلة ، قال في المغني : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية ؛ كذا في الصبان .

قوله : في خبرها : أو معمول مدخولها إن كان فعلًا .

قوله : إذا ما تهمل : أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيًّا نحو : إن



تُهْمَل لم تَلزَم اللّام (وَرُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْها) أيْ عنِ اللّام إذا أُهْمِلَتْ (إنْ بَدا) أيْ ظهر (ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدًا) عليه كقوله :

[أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالِكٍ] وَإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

فلم يأت باللّام لأَمْنِ الالتباس بالنّافية (وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ ناسِخًا فَلا تُلْفِيهِ) أيْ لم تجده (غالِبًا بِإنْ ذي) المُخَفَّفة (مُوصَلا) بخلاف ما إذا كان ناسِخًا فيُوصَل بها . قال في شرح التسهيل : والغالِب كوْنُهُ بلفظِ الماضي نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ وَقَلَّ وَصْلُها بالمُضارِعِ نحو ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ وكذا بغير النّاسِخ نحو :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(وَإنْ تُخَفَّفْ أنَّ) المَفْتوحَة (فاسْمُها) ضمير الشأن (اسْتَكَنّ) أيْ حُذِف ،

هذا أو الفتى لقائم ، كما يؤخذ من قول الشارح لئلّا يتوهم كونها نافية وصرح به الدماميني ؛ أفاده الصبان .

قوله : وإن مالك إلخ : أوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات ، والأباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع ، والضيم الظلم ، ومن آل حال من ابن أو أباة ؛ لأن المضاف بعض منه ، ومالك اسم قبيلة ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحي .

قوله : فلم يأت باللام إلخ : أي مع قد بأن يقول : لقد كانت ؛ وإلا فلا يصح دخول اللام لا على كانت لكونها ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد ولا على كرام لكونه معمولًا متأخرًا ، وكذا إذا كان متقدمًا لعدم صلوح الخبر لدخول اللام .

قوله : فيوصل بها : أي بكثرة .

قوله : شلت يمينك إلخ : آخره :

حلت عليك عقوبة المتعمد

قالته عاتكة بنت زيد ، والخطاب لعمر بن جرموز قاتل زبير ، وشلت بفتح الشين والضم لغة رديئة ، وحلت وجبت ، وعقوبة المتعمد هي المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ الآية .

قوله : ضمير الشأن : فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم عند المصنف والجمهور فكان الأولى ترك قوله : ضمير الشأن .

قوله : أي حذف : لما كان المتبادر من الاستكنان الاستتار ولا يصح إرادته هنا فسره بالحذف .

ولا يَبْطُلُ عَمَلها بخِلاف المكسوُرَةِ ؛ لِأَنّها أشبَه بالفعلِ مِنها - قاله في شرح الكافية . (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَ) كقوله :

أن هالك كُلُّ من يحفى و ينتعل

وقد يظهر اسمها فلا يجب أن يكون الخبر جملة كقوله :

بأنك ربيع وغيثٌ مريعُ .

(وَإِنْ يَكُنْ) الخبرُ (فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ) بينهما (بِقَدْ) نحو ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ (أَوْ) حرف (نَفْيٍ) نحو ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (أَوْ) حرف (تَنْفيسٍ) نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ (أَوْ لَوْ) نحو ﴿ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ (وَقليلٌ ذِكْرُ لَوْ) في كتب النَّحو في الفَواصِل فإنْ كانَ دُعاء أو غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَم يَحْتَج إلى الْفَصْل نَحو : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ وَ ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ ﴾ ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقد يأتي مُتَصَرِفًا بِلافصلٍ كما أشارَ إليه بقوله : « فالأحسن

قوله : لأنها أشبه بالفعل منها : إذ لفظها كعض ماضيًا وأمرًا ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد ولا عبرة بشبهها نحو : قيل ؛ لأنه مغير عن أصله والمكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا إعمالها في المضمر لئلَّا يخط الأقوى عن الأضعف ، وكونها أشبه لا ينافي فرعيتها للمكسورة لكونها مغيرة عنها لأن كلا من جهة .

قوله : بأنك ربيع إلخ : آخره :

وإنـك هـنـاك تـكـون الـثـمـالا

ومريع بفتح الميم أي كثير العشب ، والثمال بكسر المثلثة الغياث .

قوله : وإن يكن الخبر فعلًا : فيه مسامحة لا تخفى .

قوله : في كتب النحو إلخ : أي لا الفصل بها كما يدل عليه التعبير بذكر وإلا لقال فصل لو .

قوله : لم يحتج إلى الفصل : لأنه للفرق بين المخففة والتي تنصب المضارع ، وهي لا تدخل عليها ولا على الجملة الاسمية ، ولم يذكرها الشارح لعدم جواز دخول الفواصل عليها وكونها للفرق باعتبار الغالب ؛ فقد يؤتى بها فيما إذا كان فارق غيرها أيضًا ، وفي شرح الجامع أن الفصل إما للفرق أو ليكون كالعوض من تخفيفها .

قوله : وقد يأتي متصرفًا بلا فصل إلخ : هذا هو مذهب المصنف وقال في التوضيح : يجب الفصل لكن قيدوه بما إذا لم يكن هناك فارق غير الفصل ؛ كوقوع أن بعد العلم فإنها متعينة



الفَصْلِ » نحو :

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا [قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعظَم سُؤْلِ]

(وَخُفِّفَت كَأَنَّ أيْضًا فَنُوي) أيْ قُدِّر (مَنْصُوبُها) [أي اسمُها] ولم يَبْطُل عَمَلها لِما ذُكِرَ في أنّ ، وتُخالِفُ أنّ في أنّ خَبَرَها يَجيءُ جُمْلة كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ وَمُفرَدًا ، كالبيت الآتى ، وفي أنّه لا يجب حَذفُ اسمِها بلْ يَجُوز إظهارُه كما قال : (وَثابِتًا أيضًا رُوِي) في قول الشاعر :

[وَيَوْمًا تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ] كَأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَم

في روايةِ مَن نصب ظَبية ، وتَعْطُو هو الخبر ، ورُوِيَ برفع ظَبية على أنّه خبرُ كان ، وهو مُفرَدٌ واسمُها مُستَتِرٌ .

تتمة : لا تُخَفَّف لَعَلَّ ، وأمّا لكِنّ فإنْ خُفِّفَتْ لم تَعْمَل شَيْئًا بل هي حرفُ عطفٍ ، وأجاز يُونُس والأخْفَش إعمالها قياسًا ، وعن يُونُس أنّه حَكاه عَن العَرَب .

لكونها مخففة ، وكظهور رفع المضارع بعدها اهـ . وكذا ينبغي تقييد مفهوم كلام المصنف به .

قوله : علموا أن يؤملون فجادوا : آخره :

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

قوله : أي قدر : أشار إلى أن النية بمعنى التقدير لا بمعنى الاستتار .

قوله : لما ذكر في أن : لأنها أنّ زيدت عليها الكاف .

قوله : وتخالف أن إلخ : وكذا تخالفها في أن اسمها إذا كان محذوفًا فالأكثر أن يكون ضمير شأن وقد يكون غيره كما في البيت الآتي على رواية الرفع .

قوله : كأن ظبية إلخ : أوله :

ويومًا توافينا بوجه مقسم

وتوافينا أي تقابلنا ، ومقسم من القسامة وهو الحسن ، وتعطوا أي تتطاول .

قوله : وتعطو هو الخبر : أو صفة ظبية ، والخبر محذوف وهو تلك المرأة على عكس التشبيه .

قوله : لم تعمل شيئًا : لزوال اختصاصها بالأسماء .

قوله : قياسًا : أي قياسًا على أخواتها .

الخامس من النواسخ

لا التي لنفي الجنس

والأَوْلى ، التَّعبير : بلا المَحمُولةِ على إنّ كما قال المُصنف في نُكَتِهِ عَلى مُقَدِّمَةِ ابنِ الحاجِب ؛ لِأنّ لا المُشَبَّهةُ بلَيسَ قد تكون نافيةً لِلْجنس ، وقد يُفرَّقُ بين إرادةِ الجنس وغيره بالقَرائِن ، وإنّما أُعمِلَت لِأنّها لمّا قُصِدَ بها نَفْيُ الجنس على سَبيل الاستغراق اخْتُصَّتْ بالاسم ولم تعمَل جَرًّا لِئَلّا يُتَوَهَّم أنَّهُ بِمِنِ المُقَدَّرَةِ لِظُهُورها في قوله :

[فَقامَ يَذُودُ النّاسَ عَنْها بِسَيْفِهِ وَقالَ] ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إلى هِنْدِ

لا التي لنفي الجنس

قوله : والأولى التعبير إلخ : وقال الأولى : لأن كون وجه التسمية مطردًا منعكسًا أم مستحسن وليس بلازم .

قوله : لأن المشبهة إلخ : فلا العاملة عمل إن نص في نفي الجنس والمشبهة بليس ومثلها المهملة ظاهرة فيه لعموم النكرة مطلقًا في سياق النفي ولنفي الوحدة بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة فيقال : لارجل في الدار بل رجلان أو رجال ، كما أن التنصيص على الجنس أيضًا يحتاج إلى قرينة كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : ويفرق بين أرادة الجنس وغيره بالقرائن وهذا الاختلاف بين اللائين إنما هو عند إفراد الاسم أما إذا كان مثنى أو مجموعًا فالعاملة عمل إن متفقة مع الأخرى في كونها محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في المطول .

قوله : على سبيل الاستغراق : أي نصًا لتضمنها معنى من الاستغراقية الزائدة ، ومعنى زيادتها عدم تعلقها بشيء ومن ثم قالوا أن لارجل جواب : هل من رجل ، والجنس المستغرق معنى اسمي لايوجد في الفعل ؛ فنفي الفعل لايفيد إلا نفي جنس الحدث دون جميع أفراده ، وأما التي ليست نصًا في الاستغراق فلا تختص بالاسم وعملها عمل ليس إذا دخلت على الأسماء لمشابهتها بها .

قوله : اختصت بالاسم : أي النكرة لأنها التي تصلح للاستغراق ودخول من الزائدة والخاص بقبيل يعمل فيه .

قوله : ألا لامن سبيل إلى هند : أوله :

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقــال ....



وَلا رَفعًا لِئَلاّ يُتوَهَّم أنّه بِالابتداء فَتعَيَّنَ النَّصب ولِذا قال :

(عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا) حمْلًا لها عليها ؛ لِأنّها لِتوْكيدِ النَّفي وتِلكَ لِتوْكيد الإثْبات ، ولا تعمل هذا العَمَلَ إلّا (في النَّكِرَة) مُتَّصِلَة بها (مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أوْ مُكرَّرَةُ) كما سيأتي ، فلا تعمل في مَعرفةٍ ولا في نَكِرَةٍ مُنفصلة بالإجماع كما في التسهيل .

(فانْصِبْ بها مُضافًا) إلى نكرة نحو « لا صاحِبَ بِرٍّ مَمْقوُتٌ » (أوْ مُضارِعَهُ) أَيْ مُشابِهَه وهو الّذي ما بعدَه مِنْ تَمامِه فاعله أو مفعوله أو ظرفا متعلقًا به نَحو « لا قَبيحًا فِعْلُهُ مَحْبُوبٌ » (وَبَعْدَ ذاكَ) أيْ الاسم ، (الْخَبَرَ اُذْكُرْ) حال كونِكَ (رافِعَهُ)

ويذود أي يطرد .

قوله : ولا رفعًا لئلا يتوهم إلخ : وأما العاملة عمل ليس فلضعفها في عملها لم يعتنوا بها فلم يراعوا رفع هذا التوهم فيها .

قوله : فتعين النصب : ما ذكره بيان لعملها المتفق عليه وهو عملها في الاسم كما هو المناسب لبيان وجه عملها مطلقًا ، وأما عملها في الخبر فأنكره سيبويه وقال : الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل .

قوله حملًا لها عليها : هذا تعليل لنصب الاسم ورفع الخبر وإيماء إلى وجه تخصيص أن بالذكر ، وما سبق تعليل نصب الاسم فقط .

قوله : لأنها لتوكيد النفي : يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًّا وهذا لا يقتضي وجود النفي أولا بغيرها فلا اعتراض عليه ؛ قاله الصبان وقال المحشي : إن كان ذكر النفي والإثبات مقصودًا بالذات فالحمل حمل النقيض ، وإن كان ذكرهما مقصودًا بالتبع فالحمل حمل النظير .

قوله : متصلة بها : هذا القيد مفهوم من قوله فيما بعد : وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ، وقوله: وركب المفرد .

قوله : أو مكررة : وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ، ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

قوله : فلا تعمل في معرفة إلخ : ويجب تكرار اسمها نحو: لا زيد في الدار ولا عمر ، ولا في الدار رجل ولا امرأة ، وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها فمؤول ؛ إما بفيصل ، أو بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل .

قوله : كما في التسهيل : متعلق بقوله بالإجماع لا بما قبله ؛ لأنه مفهوم من كلام الناظم .

قوله : إلى نكرة : بقرينة قوله في النكرة .

قوله : من تمامه : فاعله أو مفعوله أو ظرفًا متعلقًا به .

وقوله : وبعد ذاك الخبر اذكر : ويشترط أن يكون نكرة ؛ لأن الاسم نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة ،



بها كما تَقَدَّم .

(وَرَكِّب الْمُفْرَدَ) مَعها ، والمُرادُ به هُنا : ما لَيس مُضافًا ولا مُشْبهًا به (فاتِحًا) أيْ بانِيًا لَهَ عَلى الْفَتح أوْ ما يَقومُ مَقامَه لِتَضَمُّنِهِ مَعنى مِن الْجنسِيَّة (كَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ) و « لا زَيْدَيْنِ وَلا زَيْدِينَ عِندَك) ويَجُوزُ في نَحو : لا مُسلماتِ الْكسر ؛ اسْتِصحابًا والْفَتحُ ، وهو أوْلى ، كما قال المُصنفُ والْتَزَمَهُ ابنُ عُصْفُور (وَالثّانى) مِن المُتَكرِّر كالمثال السّابق (اجْعَلا مَرْفُوعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبا) إنْ رَكَّبت الأوَّلَ مع لا فالرَّفع نحو :

ويفهم منه أنه لا يجوز تقديم خبرها ولو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا وكذا معموله على اسمها لضعفها .

قوله : وركب المفرد : التركيب يطلق على ضم إحدى الكلمتين فأكثر إلى الأخرى فيشمل جميع المركبات كلامية أو تقييدية أو غيرها ، ويطلق على ضم أحدى الكلمتين إلى الأخرى وجعلها كلمة واحدة كالأعلام المركبة ، أو بمنزلة الكلمة الواحدة بأن يزال ما بين الكلمتين المرتبطتين لفظًا ومعنى من الفاصل اللفظي وينقلا إلى حالة أخف من الأولى بقدر الإمكان كي يتحقق التركيب وتحصل لجعلها بمنزلة كلمة واحدة فائدة مع بقاء دلالة كل من الكلمتين على معناها ؛ وذلك كخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبيت وبيت ، ولا رجل .

والأعلام المركبة قد تكون معربة وقد تكون مبنية إلا أن بناءها ليس للتركيب وإلا لبنيت كلها ؛ فبناء الجزء الأول من نحو : بعلبك للتوسط ، والمركبات النازلة منزلة الكلمة الواحدة كلها مبنية الجزأين على الفتح الأول للتوسط ، واختلف في موجب بناء الثاني فقيل : هو التركيب ، وفيه أنه إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء وإلا لبنيت الأعلام المركبة ، وقيل : لتضمنه معنى الحرف واختاره الشارح هنا حيث قال : لتضمنها معنى من الجنسية ، والمتضمن لمعنى من إنما هو الاسم كما في نظائره ، وما يقال من أن لا متضمنة معنى من فعلى التسامح ، والمضاف أيضا يتضمن معنى من الجنسية إلا أن التضمن عارضته الإضافة فأعرب .

قوله : لتضمنه معنى من : لأن لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار محققًا أو مقدرًا فحذفت من من الجواب وركبت استغناء بذكرها في السؤال ، وبني على الحركة إيذانًا بعروض البناء وكانت فتحة للخفة .

قوله : الكسر : أي بلا تنوين .

قوله : إن ركبت الأول إلخ : هذا مفهوم من قوله : وإن رفعت أولا لانتصبا .



[هذا وَجَدُّكُمُ الصّغارَ بِعَيْنِهِ]   لا أُمَّ لِي إنْ كانَ ذاكَ وَلا أبُ

وذلِكَ على إعمالَ لا الثانية عمل لَيس ، أوْ زِيادَتِها وعَطْفِ اسمِها على مَحَلِّ لا الأُولى مع اسْمِها ، فإنّ مَوْضَعَهما رفعٌ على الابتداء والنَّصب نحو :

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً   [اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرّاقِعِ]

قوله : لا أم لي إلخ : صدره :

هـذا وجـدكـم الـصـغـار بـعـينه

ومن هذه القصيدة قوله :

وإذا تكون كريهة أدعى لها   وإذا يحاس حيس يدعى جندب

والكريهة كل أمر فيه شدة ، والحيس تمر يخلط بسمن وأقط ثم يدلك حتى يختلط ، وجندب أخ الشاعر كان والداه يؤثرانه عليه ، والصغار الذلة والهوان .

قوله : فإن موضعها رفع على الابتداء : هذا عند سيبويه ؛ فإن لا المركبة عنده عاملة في الاسم فقط ، والخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها فالعطف على مجموع لا مع اسمها وكذا الإخبار عن مجموعهما ؛ فالعطف من عطف المفردات ، والخبر إذا كان محذوفًا يقدر مثنى خبر عنهما معًا وأورد على هذا الوجه أن كلمة لا من جملة المعطوف عليه والمخبر عنه فيلزم عدم تسلط النفي لاعلى المعطوف ه فكيف تكون لا الثانية زائدة ولا على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم ؟ وأجاب سم بأن في الكلام تسامحًا ؛ فموضع الرفع للاسم المتصل بلا فقط لا لهما وكذا العطف عليه فقط والإخبار عنه فقط وارتضاه الصبان ، ويؤيده حكمه بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ؛ فإنه يقتضي أن الإخبار أيضًا باق على ما كان عليه قبل دخولها ، ووجه العدول إلى التسامح رعاية صورة التركيب ؛ فإنهما لما صارا بمنزلة الكلمة الواحدة استبشع أن يفصل أحدهما عن الآخر بحكم من الأحكام ، قال الخضرى : ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل الاسم في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل أن لا عامل ضعيف ولم تنسخ حكم الابتداء إلا لفظًا وهو باق تقديرًا ، هذا ويحتمل أن يكون الرفع على إلغاء لا الثانية وعطف ما بعدها على ما قبلها عطف مفرد وهو الظاهر فيقدر خبر واحد أو عطف جملة ، ولعل الشارح تركه اكتفاء بما سيأتي في شرح قوله : وإن رفعت أولا لا تنصبا .

قوله : لا نسب اليوم ولا إلخ : واليوم خبر لا الأولى ، وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى ؛ أي لاخلة اليوم وتمامه قيل :



وذلِكَ على جَعْلِ لا الثّانِية زائِدة ، وعطف الاسم بَعدَها على مَحَلِّ الاسم قَبْلَها ، فإنّ مَحَلَّهُ النَّصب وقال الزمخشري : « خُلَّةً » في البيت نُصِبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ ، أيْ ولا ترى خُلَّةً كما في قوله :

ألا رَجُلًا [جَزاهُ اللّهُ خَيْرًا يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]

فلا شاهد في البيت ، والتَّركيبُ نحو « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ » على إعْمال الثانية (وَإنْ رَفَعْتَ أوَّلًا) وَألْغَيْتَ الأُولى (لا تَنْصِبا) الثاني لعدم نصب المَعطوُف عليه لفظًا أو مَحَلًّا بَلِ افْتَحْهُ على إعمالِ لا الثانية نحو :

فَلا لَغْوٌ وَلا تَأثيمَ فيها [وَلا حَيْنٌ وَلا فيها مُلِيمُ]

اتسع الخرق على الراقع

وقيل :

اتسع الفتق على الراتق

وقيل هو الصواب لأن القافية قافية ؛ كذا في الصبان .

قوله : على محل الاسم قبلها : أو على لفظه وإن كان مبنيًا لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقًا عند سيبويه .

قوله : ألا رجلًا : أي ألا تروونني رجلا وهو جزء من بيت هو ما بعده هكذا

ألا رجلا جزاه الله خيرًا يدل على محصلة تبيت

ترجل لمنى وتقم بيتي وأعطيها الإتاوة إن رضيت

والمحصلة التي تحصل تراب المعدن ، والإتاوة الخراج ؛ ولعل المراد به هنا المهر ، قاله أعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة .

قوله : على إعمال الثانية : ويجوز عند سيبويه وغيره أن يقدر خبر واحد للمبتدأين عند سيبويه وللا أين عند غيره فيكون الكلام جملة واحدة ، وأن يقدر خبران فيكون الكلام جملتين ؛ أفاده الصبان .

قوله : وألغيت الأولى : أو أعملتها عمل ليس وكذا قوله : أو ارفعه على إلغائها كما في الهمع ، ولعله لم يذكره لأن المعنى في مثل هذا التركيب لنفي الجنس ، أو اكتفي عنه بقوله فيما قبل على إعمال لا الثانية عمل ليس ، ولا يجوز الحكم بالزيادة هنا لأن النفي مقصود .

قوله : فلا لغو إلخ : تمامه :

ولا حين ولا فيها مليم



أو ارْفعه على إلغائِها وعطف الاسمِ بعدَها على ما قبلِها نحو ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾ .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلي فَافْتَحْ) على بِنائِه مع اسم لا نحو « لا رجلَ ظَريفَ في الدّارِ » (أو انْصِبَنْ) على إتْباعِه لِمَحَلِّ اسم لا ، نحو « لا رجلَ ظَريفًا فيها » (أوِ ارفَعْ) على إتْباعِهِ لِمَحَلِّ لا مع إسمها نحو « لا رجلَ ظَريفٌ فيها » فإنْ تفعل ذلكَ (تَعْدِلِ وَغيْرَ ما يَلي) مِن نَعْت المَبْنِيِّ المُفردِ (وَغَيْرَ المُفْرَدِ) مِن نَعتِ المَبْنِيِّ (لا تَبْنِ) لِزَوال التَّركيب بالفَصْل في الأوَّل ، ولِلْإضافة و شِبْهِها في الثاني (وَانْصِبْهُ) نحو « لا رجُلَ فيها ظَريفًا » و « لا رجل قَبيحًا فِعلُهُ عندَك » (أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) نحو « لا رجلَ فيها ظريفٌ » و « لا رجُلَ قبيحٌ فعلُهُ عِندَكَ » ويجوز النَّصبُ والرَّفعُ أيضًا في نعت غير المَبنيّ .

(وَالْعَطْفُ) أيْ المَعطُوف (إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ) فيه (لا احْكُما لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَما) فلا تَبْنِهِ وانْصِبْهُ أو ارْفَعْهُ نحو :

فَلا أبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وَابْنِهِ [إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدى وَتَأَزَّرا]

واللغو القول الباطل ، والتأثيم من أثممته إذا قلت له أثمت ، والحين الهلاك ، والبيت لأمية ابن أبي الصلت من قصيدة يذكر فيه أوصاف الجنة ، والعطف من عطف الجمل .

قوله : أو ارفعه على إلغائها : أو إعمالها عمل ليس أو زيادتها وعلى الإلغاء والزيادة فالظاهر أن العطف من عطف المفردات كما يفيده كلام الشارح ، ويجوز أن يكون من عطف الجمل وعلى إعمالها عمل ليس فالظاهر أنه من عطف الجمل .

قوله : فافتح : جري على الغالب وإلا فقد يكون مبنيًا على غير الفتح كالياء في النعت المثنى والمجموع على حده ، والفاء زائدة للتحسين فلا تمنع العمل فيما قبلها ؛ أفاده الصبان .

قوله : لمحل لا مع اسمها : فيه تسامح كما مر .

قوله : من نعت المفرد : قال المحشي : الأولى أن يفسر غير ما يلي بنعت المبني مطلقًا وغير المفرد بنعت المبني الذي يليه ؛ لأن حمل الأول على الأعم والثاني على الأخص أولى من العكس ، وفيه أن ذلك حيث لم يدل دليل على العكس ، وههنا مقابلة غير ما يلي بغير المفرد يدل على أن المراد به المفرد .

قوله : فلا أب وابنًا إلخ : آخره :

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا



و « لا رجلَ وامْرأةٌ فِي الدّارِ » وجاءَ شُذُوذًا ، البِناء حَكى الأخفَش « لا رجلَ وَامرَأةَ » .

تتمة : لم يَذْكرُ المُصنفُ حُكمَ البدلِ ولا التَّوْكيدِ ؛ أمّا البَدَلُ : فإنْ كان نكرةً فَكَالنَّعتِ المَفْصُولِ نحو « لا أَحَدَ رَجُلٌ و امْرَأةٌ فيها » بنصب رجُلٍ وَرَفْعِهِ ، وكذا عطف البَيَان عندَ مَنْ أجازَهُ في النَّكِرات وإنْ لم يَكُنِ [نكرة] فالرَّفع نحو « لا أَحَدٌ زَيْدٌ فيها » ، وأما التَّوْكيد : فيجوز تركيبُه مَعَ المُؤَكَّد ، وتَنْوينُه نحو « لا ماءَ ماءً بارِدًا » قاله في شرح الكافية .

قال ابنُ هِشام : والقول بأنّ هذا توْكيدٌ خَطَأ ، لِأنّ التَّوْكيد اللّفظي لابُدّ مِن أنْ يكون مثل الأوَّل وهذا أخَصُّ مِنه ويجوز أنْ يُعرَب عَطْف بيانٍ أوْ بَدَلًا ، لِجَواز كَوْنِهما أوضَح مِن المَتبُوع . أمّا التَّوْكيدُ المَعنَويّ فلا يأتي هُنا لامْتِناع تَوْكيدِ النَّكرةِ به كما سَيأتي .

(وَ أَعْطِ لا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهام) إمّا لِمُجَرَّد الاسْتِفهام أو التَّوبيخ أوِ التَّقرير (ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهامِ) مِن العملِ والإتْباعِ على ما تَقَدَّم نحو :

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عادِيَةً [إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنانيرِ]

ومثل أما خبرًا أو صفة بالرفع أو النصب والخبر محذوف ، وأتى بالضمير مفردًا باعتبار المذكور ، وأجرى الضمير في ارتدى وتأزرا مفردًا على لفظ هو ، أفاده يس .

قوله : فكالنعت المفصول : ولا ينى على تركيبه مع المبدل منه ؛ لأنه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر .

قوله : فالرفع : لأن لا لا تعمل في المعارف .

قوله : فيجوز تركيبه : لأنه من تمامه .

قوله : وتنوينه : رفعًا ونصبًا .

قوله : ويجوز أن يعرب : هذا من كلام الشارح ، وقال ابن هشام : هو نعت لأنه يوصف بالاسم إذا وصف .

قوله : ألا طعان إلخ : آخره :

إلا تجشؤكم حول التنانير

والهمزة للتوبيخ ، وعادية إما من العدوان أو من العدو ، ويروى بالنصب نعت لفرسان ، وبالرفع خبر لا الثانية ، وإلا للاستثناء المنقطع .



وقد يُقصَد بألا التَّمَنِّي فلا تُغَيَّر أيضًا عندَ المازِني والمُبَرّد نحو :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرْأَبُ ما أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاتِ]

وذهب سيبوَيهُ والخليلُ إلى أنّها تعملُ في الاسم خاصَّةً ولا خبرَ لَها ولا يُتبَعُ اسمُها إلّا على اللَّفظ ولا تُلْغى واخْتارَهُ في شرح التسهيل ، وقد يُقصَدُ بها العَرْض وسيأتي حُكمها في فصلِ أمّا وَلَوْلا وَلَوْما .

(وَشاعَ) عند الحِجازِيِّينَ (في ذا الْبابِ إسْقاطُ الْخَبَرْ) أيْ حَذْفُهُ (إذْ الْمُرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) كقوله تعالى : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ ونحو « لا إلهَ إلّا اللّه » أيْ مَوْجودٌ وبَنُو تَميم يُوجِبُون حَذْفَه ، فإنْ لم يظهر المُراد لم يجز الحَذْف عند أحَدٍ فَضْلًا عن أنْ يجب ، كقوله صَلّى اللّهُ عليه وآلِه : « لا أحَدَ أغْيَرُ مِن اللّهِ عزَّ وجَلَّ » . قال في شرح الكافية : وزَعَمَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ أنّ بَني تميم يَحذِفُونَ خَبَرَ لا مُطلقا على سبيلِ اللُّزُوم . وليس بصَحيحٍ ؛ لِأنَّ حَذفَ خبرٍ لا دَليلَ عليه يَلزَمُ مِنه عَدَمُ الفائِدَة ، والعربُ يُجمِعُونَ على تَرْكِ التكلُّم بما لا فائِدَةَ فيه ، وقد يُحذَفُ اسمُ لا لِلْعلم به ، كما ذُكِرَ في الكافية كقولهم « لا عَلَيْكَ » أيْ لا بَأسَ عليك .

قوله : ألّا عمر ولى إلخ : آخره :

فيرأب ما ما أثأت يد الغفلات

ويرأب أي يصلح منصوب في جواب التمني ، وأثأت أخربت ، واستشهد لقول المازني والمبرد بناء على الظاهر من كون مستطاع خبر لا أو صفة تابعة لمحل لا مع اسمها والخبر محذوف ولا حجة لها فيه إذ لا يتعين كون مستطاع خبرًا أو صفة تابعة لمحل لامع اسمها ورجوعه فاعلًا بل يجوز كون مستطاع خبرًا مقدمًا ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

قوله : إلى أنها : أي التي للتمني ، وسيبويه وإن قال أن لا المركبة مطلقًا تعمل في الاسم خاصة إلا أنه يقول بوجود الخبر والإتباع على المحل وجواز الإلغاء إذا تكررت .

قوله : إذ المراد : إذ شرطية أو توقيتية لا إذ التعليلية كما لا يخفى .

قوله : أي موجود : ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأنه لا يصح وقوعه خبرًا عن اسمها لتنكيره وخبرها في الأصل خبر لاسمها ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرًا عن المستثنى منه ؛ لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه ؛ قاله الصبان .



(السادس من النواسخ)

(ظن وأخواتها)

وهي أفعالٌ تدخلُ على المُبتدأ والخبرِ بعدَ أخْذِها الفاعِلَ فَتَنْصِبُهُما مَفعُولَيْنِ لَها .

(انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدا) أيْ المُبتدأ والخبر ولَمّا كانتْ أفعالُ القلوب كثيرةً وليست كلُّها عامِلَةً هذا العَمَل ، والمُفرد المُضافُ يَعُمُّ بَيَّنَ ما أرادَه منها فقال : (أعْني) بالفعلِ القَلبيِّ العاملِ هذا العَمَل (رَأى) إذا كانتْ بمعنى عَلِمَ كقوله :

رَأيْتُ اللّه أكْبَرَ كُلَّ شَيء [مُحاوَلةً وَأكْثَرَهُمْ جُنُودًا]

ظنّ وأخواتها

قوله : على المبتدأ والخبر : أي أو ما يقوم مقامهما هنا نحو : حسبت أن زيدًا قائم ، وأن يقوم زيد على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام ، وأما على مذهب المبرد فالخبر محذوف أي ثابتًا أو مستقرًا ، وأورد على هذا التعريف نحو : حسبت زيدًا عمرًا ، وصيرت الطين خزفًا . وأجيب عن الثاني بأنه يصح الإخبار بالخزف عن الطين باعتبار الأول ، وأجاب الكافيجي عن الأول بأنه متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو ، وكما أن قولك : زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى ، وأجيب عن الجميع بأن الكلام محمول على الغالب .

قوله : بعد أخذها الفاعل : وإن كان المبتدأ والخبر مقدمين عليه أو على الفعل لتقدمه رتبة فيعتبر الفاعل موجودًا ثم يعتبر دخولها على المبتدأ والخبر .

قوله : مفعولين : مفعول ثان لتنصب على تضمنها معنى تجعل .

قوله : أي المبتدأ والخبر : أشار إلى أن الإضافة لأدنى ملابسة أي جزأي جملة ذات ابتداء .

قوله : وليست كلها عاملة إلخ : قال في التوضيح : الفعل القلبي ثلاثة : ما لا يتعدى بنفسه نحو : فكر وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو : عرف وفهم ، وما يتعدى لاثنين وهو المراد .

قوله : والمفرد المضاف يعم : يعني المفرد المضاف إلى المعرفة كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ يعم إذا لم يتحقق العهد ، وعمومه بحسب الظاهر وليس نصًا فيه حتى يرد أنه لا يصح إرادة الخاص منه وهو عموم شِمولي يفيد تعلق الحكم بكل فرد فرد بحيث يفيد تناول جميع الأفراد دفعة لا مجموعي يفيد تعلق الحكم بالمجموع لا بكل فرد فرد ولا بدلي التعليق بهذا الفرد وذلك على سبيل البدل لا دفعة .

قوله : رأيت الله إلخ : تمامه :



أوْ بمعنى ظنَّ نحو ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ لا بمعنى أصاب الرِّئَة ، أوْ مِن رُؤْيَة العَيْنِ أو الرَّأي (خالَ) ماضي يَخالُ بمعنى ظنَّ نحو :

[ضَعيفُ النِّكايَةِ أعْداءَهُ] يَخال الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

أوْ [بمعنى] عَلِمَ نحو :

[دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ] وَخِلْتُني لِيَ اسْمٌ [فَلا أُدْعى بِهِ وَهوَ أوَّلُ]

لا ماضي يَخُولُ بمَعنى يَتَعَهَّدُ أوْ يَتَكَبَّرُ (عَلِمْتُ) بمَعنى تَيَقَّنْتُ نَحْوَ ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ لَا بِمَعْنَى عَرفتُ ، أو صِرْتُ أعْلَم . (وَجَدا) بمَعنى عَلِمَ نحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ﴾ لا بمعنى أصاب أوْ غَضِبَ أوْ حَزِنَ (ظَنَّ) مِن الظّن

محاولة وأكثرهم جنودا

والمحاولة القدرة والطاقة .

قوله : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ ﴾ : أي يظنون البعث ، بعيدًا أي ممتنعًا ، ونراه أي نعلمه ، قريبًا أي واقعا ؛ لأن العرب تستعمل القرب للوقوع والبعد في النفي .

قوله : أصاب الرئة : في القاموس موضع النفس والريح من الحيوان والجمع رئات ورؤون ، ورآه أي أصاب رئته .

قوله : أو الرأي : قال الرضي : رأى التي من الرأي تتعدى تارة إلى المفعولين كرأى كذا حلالًا ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافًا إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا ، كما قد يستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال .

قوله : يخال الفرار إلخ : صدره :

ضعيف النكاية أعداءه

في القاموس : نكى العدو وفيه نكاية قتل وجرح .

قوله : وخلتني لي اسم : البيت بتمامه :

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وخلت بمعنى علمت وهو قليل فلذا أخره ، وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال : ضربتني بل ضربت نفسي ، وألحق بها رأي البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقلة ، والغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل .

قوله : أو صرت أعلم : وهو مشقوق الشفة العليا أما مشقوق السفلى فأفلح .



بمَعنى الحِسْبان نحو ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ أَوْ [بِمَعنى] العِلْم نَحو : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ لا بمعنى التُّهَمَة (حَسِبْتُ) بِكسرِ السِّين بِمعنى اعْتَقَدْتُ نَحو ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ أوْ عَلِمْتُ نَحو :

حَسِبْتُ التُّقى وَالجُودَ خيْرَ تِجارَةٍ [رباحًا إذا ما المَرْء أصْبَحَ ثاقِلا]

لا بمعنى صِرْتُ أحْسَب أيْ ذا شَقرَةٍ ، أيْ حُمْرَةٍ وَبَياض (وَزَعَمْتُ) بمعنى ظَنَنْتُ نحو :

فإنْ تَزعَميني كُنْتُ أجْهَلُ فِيكُم [فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعدَكِ بِالجَهْلِ]

لا بمَعنى كَفِلْتُ أوْ سَمِنْتُ أوْ هَزِلْتُ (مَعَ عَدّ) بمَعنى ظَنَّ نحو :

وَلا تَعْدُدِ المَوْلى شَريكَكَ في الغِنى [وَلكِنَّما المَوْلى شَريكُكَ في العُدْمِ]

لا مِنَ العَدِّ بمَعنى الحِساب (حَجى) بِحاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ جيمٍ ، بمَعنى اعْتَقَدَ نحو :

قَدْ كُنْتُ أحْجُو أبا عَمْروٍ أخا ثِقَةٍ [حَتّى ألَمَّتْ بِنا يَوْمًا مُلِمّاتُ]

قوله : ﴿ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ : أي لن يرجع إلينا بالبعث وهذا الشاهد وما بعده لكون ظن بمعنى حسب أو علم وكون حسب بمعنى اعتقد لا لنصبهما مفعولين لعدمه هنا أو خفائه .

قوله : حسبت التقى إلخ : آخره :

رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلًا

أي ميتًا ؛ لأن الأبدان تثقل بالموت .

قوله : فإن تزعميني آلخ : تمامه :

فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب والأكثر تعدى زعم ، إلى أن وصلتها نحو : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾ وقوله : وقد زعمت أني تغيرت بعدها .

قوله : ولا تعدد المولى إلخ : آخره :

ولكنما المولى شريكك في العدم

المولى الصاحب مفعول أول أي مخالطك ، والعدم كقفل الفقر .

قوله : قد كنت أحجو إلخ : آخره :

حتى ألمت بنا يوما ملمات

وثقة بالنصب صفة أخا أي موثوقًا به ، أو بالجر بإضافته إليه أي وثوق ، والملمات الحوادث

لا بمعنى غَلَبَ في المُحاجاة أوْ قَصَدَ أوْ أقامَ أوْ بَخِلَ (دَرى) بمَعنى عَلم نحو :

دُرِيتُ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ - [يا عُرْوَ فَاغْتَبط   فَإنَّ اغْتِباطًا بِالْوَفاء حَميدُ]

(وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ) نحو ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ لا الّذي بمَعنى خَلَقَ أمّا جَعَلَ الَّذي بمعَنى صَيَّرَ فسيأتي أنَّهَ كذلِكَ (وَهَبْ) بمَعنى ظُنّ نحو :

[فَقُلْتُ أجِرْني أبا خالِدِ   وَإلّا] فَهَبْني أَمْرَأً هالِكًا

و (تَعَلّمْ) بمَعنى اعْلَم نحو :

تَعَلّمْ شِفاء النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها   [فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمكْرِ]

لا مِن التَّعَلُّم (وَ) الأفعال (الَّتي كَصَيَّرا) وهي صيرَ وَجَعَلَ لا بمَعنى اعْتَقَدَ أوْ خَلَقَ وَوَهَبَ وَرَدَّ وتَرَكَ وتَخِذَ واتَّخَذَ (أَيْضًا بِها انْصِبْ مُبْتَدًا وَ خَبَرًا) نحو

النازلة بالشخص .

قوله : دريت الوفي العهد : تمامه :

.... ياعرو فاغتبط   فإن اغتباطًا بالوفاء حميد

فاغتبط أي دم على الاغتباط وهو تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه .

قوله : بمعنى ظن : بصيغة الأمر .

قوله : فقلت أجرني إلخ : آخره :

وإلا فهبني امرأً هالكا

قوله : تعلم شفاء النفس إلخ : آخره :

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والكثير المشهور تعدي تعلم إلى أن وصلتها كما في حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » وذلك بذكر الملزوم وإرادة اللازم .

قوله : وهي صير إلخ : لما كان المراد بقوله : والتي كصير أفعال التصيير بقرينة مقابلتها بقوله : انصب بفعل القلب ؛ صح تفسيرها بصير وما بعدها ولم يلزم خروج صير عن الحكم الآتي في قوله أيضًا : بها النصب مبتدًا وخبرًا .

﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ « وَهَبَنِي اللّهُ فِداكَ » ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ .

[وَرَبَّيْتُهُ حتّى إذا ما] تَرَكْتُهُ أَخا الْقَوْمِ [وَاسْتَغْنى عِنَ الْمَسْحِ شارِبُه]

« لتخِذْتَ عليه أجرًا » ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ .

(وَخُصَّ بِالتَّعْليق) وهو إِبْطالُ العَمَلِ لَفظًا فقط لا مَحَلًّا (وَ الْإِلْغاءِ) وهو إِبْطالُهُ لَفظًا ومَحَلًّا (ما مِنْ قَبْلِ هَبْ) مِن الأفعالِ المُتَقَدِّمَة بخِلافِ هَبْ وما بَعدَه (وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما) فلا يَتَصرَّف (كَذا) أيْ كَهَبْ في لُزُومِه الأمرَ (تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْماضي) كالمُضارِع ونحوه (مِنْ سِواهُما اَجْعَلْ كُلَّما لَهُ) أيْ لِلماضي (زُكِنْ) أيْ عُلِمَ مِن نَصْبِهِ مَفعُولَيْنِ هما في الأَصْل مُبتدأ وخبرٌ وجَواز التَّعليق والإلغاءَ .

(وَجَوِّزِ الْإِلْغاءَ) أيْ لا تُوجِبْهُ ، بخِلافِ التَّعليق فإنّه يجب بشُرُوطِه كما سَيأتي (لا) إذا وقع الفعلُ (في الاِبْتِداء) بلْ فِي الوَسَط نحو :

قوله : تركته أخا القوم : البيت بتمامه :

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

قوله : من الأفعال المتقدمة : أشار إلى أن التخصيص إضافي بالنسبة إلى هب وما بعده فلا يرد نحو : زيد كان قائم عند من يجعل كان ملغاة لا زائدة ولا أنها يشاركها في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ .

وتفكر ، نحو : تفكر إياه يعنون أم قردا .

وسأل نحو ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ وزاد بعضهم نظر نحو ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ وأجاب بعضهم بأن التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق .

قوله : كذا تعلم : قال الدماميني : هذا مذهب الأعلم وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانًا خارج .

قوله : كالمضارع ونحوه : أي مما ينصب مفعولين فخرجت الصفة المشبهة ؛ لأنها لا تصاغ إلا من لازم وأفعل التفضيل وفعل التعجب لأنهما لا ينصبان مفعولين .

قوله : وجواز التعليق : المراد بالجواز ما قابل الامتناع ؛ لأن التعليق واجب ، وكذا إلغاء مصدر هذه الأفعال إذا وقع في غير الابتداء ؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه .

قوله : أي لا توجبه : يعني أن المراد بالجواز الإمكان الخاص .

قوله : لا في الابتداء : عطف على محذوف ؛ أي في التوسط والأخير لا في الابتداء .

قوله : في الوسط وفي الآخر : أشار إلى أن المراد بالابتداء التقدم على المفعولين سواء كان

إنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ [وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُغْتَفَرُ]

وجاءَ الإعْمالُ نحو :

شَجاكَ أظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينا [وَلَمْ تَعْبأ بِعَذْلِ العاذِلِينا]

وهُما على السَّواء قال ابنُ مُعطٍ : المَشهُور الإعْمال . أوْ في الأخِير نحو :

هُما سَيِّدانا يَزْعُمانِ [وَإنَّما يَسُودانِنا إنْ يَسَّرَتْ غُنْماهُما

ويَجوْزُ الإعْمال نحو « زيدًا قائِمًا ظَنَنْتُ » لكنّ الإلغاءَ أحْسَن و أكثَرَ (وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ) في مُوهِم إلْغاءِ ما في الإبتداءِ نحو :

مع ذلك في صدر الكلام أم لا ؛ لأن المتبادر من الابتداء إنما هو بالنسبة إلى المفعولين ، والمراد بقوله : وجوز الإلغاء : تجويزه بدون ضعف كما هو المتبادر فلا يرد أنه يجوز الإلغاء في ما إذا تقدم عليه غيرهما في الكلام كمتى وحرف النفي وأن نحو : متى ظننت زيد قائم ؛ لأنه بضعف .

قوله : إن المحب إلخ : آخره :

ولديه ذنب الحب مغتفر

والحب بالكسر المحبوب فيجوز في جملة إن المحب مصطبر أن يعتبر النصب وأن لا يعتبر بخلاف ما إذا كانت متأخرة فلا يجوز عدم الاعتبار .

قوله : شجاك أظن إلخ : تمامه :

ولم تعبأ بعذل العاذلينا

شجاك أحزنك ، والربع المنزل ؛ أي أحزنك رؤية منزلهم خاليًا عنهم ، والعذل اللوم ، وفيه شاهد أيضًا لجواز إعمال ما بين الفعل ومرفوعه أي ما يصلح مرفوعًا له عند البصريين ومنعه الكوفيون فربع منصوب على أنه مفعول أول لأظن ، وجملة شجاك المفعول الثاني ، ويروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك وجملة أظن معترضة بين الفعل وفاعله ، قال الصبان : جعل الدماميني وغيره شجا اسمًا مضافًا إلى الكاف والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليًا عنهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائتة .

قوله : هما سيدانا يزعمان : تمامه :

.... وإنما يسودانا إن أيسرت غنماهما

بأن كثرت ألبانها ونسلها وأجري علينا من ذلك .



[أرجُو وَ آمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتَها] وَما أخالُ لَدَيْنا مِنْكَ تَنْويلُ

فالتقدير : أخالُهُ أي الشَّأن ، والجُملَةُ بَعدَه في مَوْضِعِ المَفعُولِ الثّاني (أوْ) انو (لامَ ابْتِدا) مُعَلِّقَة (في) كلام (مُوهِم) أيْ مُوقِع في الوَهْم أيِ الذِّهن (إلْغاءَ ما) أيْ فعل (تَقَدَّما) عَلى المَفْعُولَيْنِ كقوله :

[كَذاكَ أُدِّبْتُ حَتّى صارَ مِنْ خُلُقي] أنِّي رَأيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

تقديرُهُ : إنِّي رَأيتُ لَمِلاكُ ، فَحُذِفَ اللّام وأُبْقِيَ التَّعليقُ .

(وَالْتَزم التَّعْليقَ) لِفعلِ القَلب غيرَ هَبْ إذا وَقَعَ (قَبْلَ نَفْيِ ما) لِأنَّ لَها الصَّدْرَ فيمتَنِعُ أنْ يَعْمَل ما قَبْلَها في ما بعدَها وَكَذا بَقِيَّةُ المُعَلّقاتِ نحو ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ (وَ) قبلَ نفْيِ (إنْ) كقوله تَعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا

قوله : وما أخال إلخ : صدره :

أرجـو وآمـل أن تـدنـو مـودتـهـا

وآمل من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو ، ومودتها فاعل تدنو ، ومنك حال من تنويل وهو العطاء ، أو من ضميره في لدينا ، أو متعلق بلدينا ؛ أي جعل لدينا منك .

قوله : فالتقدير أخاله : ويحتمل أن يكون التقدير للدنيا إلا أن دخول اللام على الخبر المتقدم محل خلاف ، ولعل الشارح لهذا جعله مثالاً لنية ضمير الشأن .

قوله : أني رأيت إلخ : أوله :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي

قوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ، والشيمة بالكسر الخلق .

قوله : تقديره إني رأيت لملاك : أو إني رأيته أي الشأن ، ويجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما في الأول وإني في الثاني لكن لم يتعرض المصنف ولا الشارح لهذا الاحتمال في البيتين لضعفه .

قوله : لفعل القلب غير هب : أخذه من قوله : وخص بالتعليق إلخ ، وخرج بفعل القلب فعل التصيير لم يقل من قبل هب مع أنه أخص وأوفق بما سبق ؛ لأن هذا أصرح في المراد ، ولم يقل غير هب وتعلم إما لعلمه مما سبق أو ذهابا إلى مذهب غير الأعلم من تصرف تعلم فقياسه كما قال سم : أن يدخلها الإلغاء والتعليق ؛ لأن عدم دخولهما عليها وعلى هب لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر .



قَلِيلًا ﴾ (وَ) قبلَ نفْيِ (لا) كـ « عَلِمْتُ لا زيدٌ عِندَكَ ولا عَمْرٌو » و اشْتَرَطَ ابنُ هِشام في إنْ وَلا تَقَدُّمُ قَسَمٍ مَلفُوظ به أو مُقَدَّر (لامُ ابْتِداءٍ) كذا سَواءٌ كانتْ ظاهرةً نحو « عَلِمتُ لَزَيدٌ مُنطَلِقٌ » أمْ مُقَدَّرَةً كما مَرَّ (أَوْ) لامُ (قَسَمْ كَذا) نحو :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي [إنَّ المَنَايا لا تَطيشُ سِهامُها]

(وَالاِسْتِفْهامُ ذا) أي الحُكمُ ، وهو تَعليقُهُ لِلْفعل إذا وَلِيَهُ (لَهُ انْحَتَمْ) سَواءٌ تَقَدَّمَتْ أداتُهُ على المَفعولِ الأوَّل نحو « عَلِمْت أَزَيدٌ قائمٌ أمْ عَمْرٌو » أمْ كانَ المفعولُ اسْمَ اسْتِفهام نحو ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ أمْ أُضِيفَ إلى ما فيهِ مَعنى الاسْتِفْهام نحو « عَلِمتُ أبوُ مَن زيدٌ » فإنْ كانَ الاسْتفهام في الثاني نحو « عَلِمتُ زَيْدًا أبُو مَنْ هُوَ » فالأرجَح نَصْبُ الأوَّل ؛ لِأَنَّه غيرَ مُسْتَفْهم به ولا مُضاف إليه ؛

قوله : أو مقدر : كما يقدر في نحو المثالين المتقدمين القسم لأن شرط لزوم تصدرهما عنده تقدم القسم .

قوله : ولقد علمت إلخ : آخره :

إن المنايا لا تطيش سهامها

اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم ، وطاش السهم عن الهدف عدل .

قوله : وهو تعليق الفعل : لالزوم التعليق لقوله : انحتم .

قوله : أم كان المفعول إلخ : سواء كان المفعول الأول أم الثاني ولابد من تقدمه حينئذ نحو : علمت متى السفر وكذا يقال في قوله : أم أضيف إلخ نحو : علمت صبيحة أي يوم سفرك .

قوله : فإن كان الاستفهام في الثاني : بأن كان الثاني جملة مشتملة على الاستفهام وأما إذا كان الثاني اسم استفهام أو مضافًا إلى ما فيه معنى الاستفهام فداخل في قوله : أم كان المفعول اسم استفهام فلذلك قال الشارح المحقق فإن كان الاستفهام في الثاني ، ولم يقل : فإن كان الثاني استفهامًا .

قوله : فالأرجح نصب الأول : أي على أنه مفعول أول والجملة بعده معلق عنها العامل سادة مسد المفعول الثاني وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبًا وجاز رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى وليس من ذلك : أرأيت زيدًا أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد ؛ لأن زيدًا منصوب بنزع الخافض وجوبًا والجملة بعد مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهو حرف الخطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سببًا للإخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الإخبار ؛ لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان ا .هـ . باختصار ، كذا في الصبان .



قاله في شرح الكافية .

تتمة : ذكر أبوُ عَلي مِن جُملَةِ المُعَلِّقات لَعَلَّ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ وذَكَرَ بَعْضُهُم مِن جُمْلَتِها لَوْ ، وجَزَمَ به في التسهيل كقوله :

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ لَوْ أَنَّ حاتِمًا أرادَ ثَراء المالِ كان لَهُ وَفْرُ

ثُم الجُملة المُعَلّق عَنْها العامِل في مَوْضِعِ نَصْبٍ حَتّى يجُوزَ العطفُ عَلَيها بالنَّصب .

(لِعِلْم عِرْفانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزِمَهْ)

نحو ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ « وما هو على الغيب بظنين » أي بمتَّهم ، وكذلك رأى بمعنى أبْصَرَ أوْ أصابَ الرئة أوْ مِن الرَّأي

قوله : قال في شرح الكافية : أي قوله : فإن كان الاستفهام في الثاني إلخ ؛ لأنه الذي لم يفهم من كلام الناظم ؛ لأن كلامه في التعليق الواجب كما أنه في التعليق عن المعمولين ؛ وهنا ليس كذلك .

قوله : لعل : ويختص تعليقها بدرى كما في الجامع وشرحه ، وذكر الزمخشري من جملتها كم الخبرية ، قال الدماميني : لأنها لها الصدر كالاستفهامية ؛ إذ كل ماله الصدر يعلق ؛ أفاده الصبان .

قوله : لو أن حاتمًا : أن ومعمولاها فاعل تثبت محذوفًا ، وثراء المال بالفتح والمد الكثرة والوفر الكثير قال المحشي : وليعلم أن بعض ما ذكره الشارح من أمثلة الإعمال والإهمال مما لم يتبينا منه فكأن مراده من تلك الأمثلة بيان مواضعهما دون بيان أنفسهما .

قوله : في موضع النصب : سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول ، فإن نصب سدت مسد الثاني .

قوله : حتى يجوز إلخ : قال الصبان : حتى ابتدائية تفريعية فالفعل ؛ بعدها واجب الرفع ، ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل : أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها ، وأن العطف على المحل جائز لا واجب ، ويشترط في المعطوف على المحل : أن يكون جملة منصوبة الجزأين نحو : علمت لزيد قائم وبكرًا قاعدًا ومفردًا فيه معنى الجملة نحو : علمت لزيد قائم ، وغير ذلك من أمور فلا يجوز ، علمت لزيد قائم وعمرا فقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

إما باعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة ؛ أي ولا موجعات لقلبي ، أو بتقدير ما هي بعد موجعات القلب .

قوله : أي بمتهم : بصيغة اسم المفعول .

قوله : وكذلك رأى إلخ : قال الأشموني : وخص الناظم علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما وأيضًا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن

وخالَ بمَعنى تَعهَّد أوْ تكبَّر ، وَوَجَدَ بمَعنى أصاب ونحو ذلك يَتَعَدّى لواحدٍ (وَلِرَأى) بمَعنى (الرُّؤْيا) في النَّوْم (انْم) أيْ انْسِب (ما لِعَلِما) حالِكوْنه (طالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَما) وانْصب به مَفعُولَيْنِ حَملًا له عليه لِتَماثُلِهما في المَعنى إذِ الرُّؤيا في النوم إدْراكٌ بالباطِن كالعِلم كقوله :

أراهُمْ رفْقَتي [حَتّى إذا ما تَجافى اللَّيْلُ وَ انْخَزَلَ انخزالا]

وعَلِّقْه والغه بالشروط المُتَقَدّمَة (وَلا تُجزْ هُنا بِلا دَليلِ سُقُوطَ مَفعُولَيْنِ أوْ مَفْعُولِ) وأجازه بَعضُهم إنْ وُجِدَتْ فائِدَةٌ كقولهم « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » لا إنْ لم تُوجَد كاقْتِصارِكَ على « أظُنّ » إذ لا يخلو الإنسان مِن ظَنٍّ مّا ، فإنْ دَلَّ دَليلٌ فأجِزه

القلبية غالبًا بخلافهما ، قال الصبان : واحترز بغالبًا من نحو : وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل .

قوله : يتعدى لواحد : هذا بالنسبة إلى خال بمعنى تكبر غير صحيح فإنه لازم .

قوله : حملًا له عليه : أشار بهذا إلى أمرين : الأول : إلى وجه تخصيص علم بالذكر . الثاني : إلى وجه عدم عدها في أفعال القلوب ولم يجعل رأي الحلمية من الأصول ؛ لأنها لما لم تدل لا على العلم ولا على الظن بل على التخيل في النون لا في اليقظة لم يناسب أن تجعل أصلًا .

قوله : في النوم : لأن الرؤيا عند المصنف لا تكون إلا مصدر الحلمية ، وعند غيره هو الغالب المشهور ، وقد تستعمل مصدر لليقظة .

قوله : كالعلم : أي كما أنه إدراك بالباطن .

قوله : أراهم رفقتي : تمامه :

.... حتـــى إذا مــا تجافى الليل وانخزل انخزالا

وتجافي أي زال وكذا انخزل .

قوله : وعلقه والغه : هذا هو ظاهر كلام الناظم وإليه ذهب الشاطبي كما في التصريح ، وذهب غيره إلى أنها لا يدخلها تعليق ولا إلغاء .

قوله : وأجازه بعضهم : أي سقوط المفعولين بقرينة المثال وقوله : كاقتصارك على أظن . أما حذف أحدهما بلا دليل فلا يجوز إجماعًا ؛ لأنه إما مبتدأ أو خبر ولا يجوز حذف أحدهما بلا قرينة .

قوله : إن وجدت فائدة : هذا الشرط غير مذكور في كلامهم وزاده الشارح ؛ لأن شرط مطلق الكلام الإفادة .

قوله : من يسمع يخل : أي من يسمع خبرًا يحصل له خيلة أي ظن بتنزيله منزلة اللازم ومن قال معناه يخل مسموعه صادقًا فقد جعله من الحذف لدليل وليس الكلام فيه .

قوله : فأجزه : أي كلًا من حذف المفعولين : وهو بالإجماع وحذف مفعول واحد وهو

كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ أي تزعمونهم شركائي ، وقوله :

[وَلَقَدْ نَزَلْتِ] فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أيْ واقِعًا (وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ) القولَ جَوازًا وانْصِبْ به مَفعُولَيْنِ وَلكِن لا مُطلقًا بلْ إنْ كان مُضارِعًا مُسندًا إلى المُخاطَب نحو (تَقُولُ إنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ) بفتح الهاء ، أي أداةَ اسْتِفهام (وَ) إنْ (لَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ) أيْ مَجرُورٍ (أوْ عَمَلْ) أيْ مَعمُولٍ بمَعنى مَفعُولٍ نحو :

مَتى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما

فإنِ انْفَصَلَ عنه بغيرِ هذه الثَّلاثة وَجَبَتِ الحِكايَة نحو : « أأَنْتَ تَقُولُ زيدٌ قائمٌ » .

(وَإنْ بِبَعْضِ ذِي) الثَّلاثة (فَصَلْتَ) بَيْنَ الاسْتفهام والقول (يُحْتَمَلْ) ولا يَضُرُّ في العَمَل نحو « أغَدًا تَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا » و « أفِي الدّارِ تَقُولُ عَمْرًا جالِسًا » و

أجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ [لَعَمْرُ أبيكَ ؟ أمْ مُتَجاهِلِينا ؟]

عند الجمهور .

قوله : مني : من ابتدائية اتصالية مثلها في قوله ﷺ : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » متعلق بنزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما .

قوله : جوازًا : فتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية وإن فقد شرط منها تعينت .

قوله وانصب به مفعولين : أشار بهذا إلى أمرين :

الأول : أنه مثله في العمل فقط لا في المعنى أيضًا في اللغة السليمة وغيرها بقرينة تمثيل الناظم بقل ذا مشفقًا ؛ فإن الظاهر أنه غير متضمن معنى الظن والأكثرون على أن القول إذا نصب المفعولين متضمن معنى الظن ورد بقوله : قالت وكنت رجلًا فطينًا إلخ .

والثاني : أنها ليست مثلها في جميع الأحكام فلا يجري فيها الإلغاء والتعليق .

قوله : نحو تقول : لا بقيد الإفراد والتذكير كما أشار الشارح إليه بقوله : إن كان مضارعًا إلخ .

قوله : بمعنى المفعول : بقرينة المقابلة بالظرف والمجرور وإلا فالحال مثل المفعول كما في الهمع وغيره نحو : أراكبًا تقول زيدًا آتيًا .

قوله : القلص : بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم : جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء كذا في القاموس .

قوله : أجهالًا تقول إلخ : آخره :



(وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَّ) فينصب به المَفعُولان (مُطْلَقًا) بِلا شرط (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذا مُشْفِقًا) ونحو :

قالتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطينًا ... هذا لَعَمْرُ اللّهِ إسْرائِينا

و « أعْجَبَنى قَوْلُكَ زيدًا مُنطَلِقًا » و « أنْتَ قائِلٌ بِشْرًا كريمًا » .

لعمر أبيك أم متجاهلينا

قوله : فينصب به المفعولان : هذا مثل قوله فانصب به مفعولين .

قوله : هذا لعمر الله : الإشارة إلى ضب صاده الأعرابي قائل هذا البيت ، والضمير في قالت لامرأته إسرائينا ، أي من ممسوخ بني إسرائين لغة في إسرائيل معناه عبد الله .



فصل

في أعْلَمَ وَأَرَى وما جرى مَجراهما

(إلى ثَلاثَةٍ) مَفاعيلَ (رَأَى وعَلِما) المُتَعَدِّيَيْنِ لِمَفعُولَيْنِ (عُدُّوْا إذا صارا) بإدخالِ همزةِ التَّعدِيَةِ عَلَيْهما (أرى وأعْلَما) نحو ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ و « أعلَمَ زيدٌ عَمْروًا بِشْرًا كريمًا » .

(وَما لِمَفْعُولَي عَلِمْتُ) وأخواته (مُطْلَقا) مِنَ الإلغاء والتَّعليق عنهْما وحذفهما أو أحدهما لِدليلٍ ، (لِلثّانِ وَالثّالِثِ) مِن مَفاعيل هذا الباب (أَيْضًا حُقِّقا) نحو قول بعضهم : « الْبَرَكَةُ أعْلَمَنا اللّهُ مَعَ الأكابِرِ » وقوله :

وَأَنْتَ أَراني اللّهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ [وَ أَرْأَفُ مُسْتَكْفىً وَأَسْمَحُ واهِبِ]

أعلم وأرى

في نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبًا والأولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يتقدم مطلقا .

قوله : إلى ثلاثة مفاعيل : مفاعيل عطف بيان من ثلاثة لا مضاف إليه ؛ لأن ثلاثة منون ولم يجعل التقدير إلى مفاعيل ثلاثة على حذف الموصوف ؛ لأن المقصود بيان العدد فهو أحق بالتقديم هذا . والمزيد بحسب وصف المفعولية هو المفعول الأول وأما بحسب الذات فهو الفاعل .

قوله : نحو ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ إلخ : استشهد بهذه الآية الكريمة إشارة إلى أن المراد بأرى أعم من أن تكون يقينية أو حلمية .

قوله : وأخواته : أشار إلى أن تخصيص علمت بالذكر لا لمخصص .

قوله : مطلقًا : حال من ضمير حققا أي مطلقًا عن التقييد بحكم أو حال ، وهو إشارة إلى خلاف من منع التعليق والإلغاء هنا ، ومن اشترط في جوازهما بناءه للمفعول ليكون بمنزلة ظن لفظًا في طلب مفعولين .

قوله من الإلغاء والتعليق عنهما : الظرف وهو عنهما متعلق بالتعليق لا بكل من الإلغاء والتعليق ؛ وذلك لأن الإلغاء كما يوصف به العامل يوصف به المعمول وإن كان الأكثر هو الأول : والمقصود هنا بيان أحكام المفعولين لا العامل فجعله وصفًا للمعمول هو المناسب بالمقام ، وأما التعليق فلا يوصف به المعمول لا يقال : هذا المعمول معلق ، بل يقال : معلق عنه العامل ، ومن ثمة قال الشارح فيما سيأتي : وأما المفعول الأول فلا يجوز إلغاؤه ولا تعليق الفعل عنه ، ولم يقل : فلا يجوز إلغاء الفعل ولا تعليقه عنه .

قوله : وأنت أراني إلخ : آخره :



وتقول « أَعْلَمْتُ زَيدًا » أمّا [المفعولُ] الأوَّلُ مِنها فلا يَجُوزُ إلغاؤُهُ ولا تَعليقُ الفعلِ عنه ، ويَجوُز حَذفُه مَعَ ذِكْرِ المَفعُولَيْنِ اقْتِصارًا وكذا حَذفُ الثَّلاثة لِدَليلٍ ذَكَرَهُ في شرح التَّسهيل . ونقل أبو حَيّان إنْ سيبويه ذهب إلى وُجوبِ ذِكْرِ الثَّلاثة دُونه (وَإنْ تَعَدَّيا) أيْ رَأى وعلم (لِواحِدٍ بِلاهَمْزٍ) بأنْ كان رَأى بمعنى أبصر وَعَلِمَ بمَعنى عَرفَ (فَلاَثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا) نحو « أَرَيْتُ زَيدًا عَمْرًا » و « أَعْلَمتُ بِشرًا بَكْرًا » والأكثرُ المَحفُوظُ في عَلِمَ هذه نَقْلُها بالتَّضعيف نحو ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ

وأرْأف مستكفىً وأسمح واهب

والأصل : أراني الله إياك ، فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ وألغى الفعل ، ومستكفى بفتح الفاء أي مطلوبًا منه الكفاية ومن شواهد التعليق قوله :

حذار فقد نبئت أنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

حذار اسم فعل ، ونبئت بالبناء للمفعول ، وجملة أنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذا كسرت إن .

قوله : وتقول أعلمت زيدًا : جوابًا لمن قال : من أعلمت عمرًا فاضلًا .

قوله : ذكره في شرح التسهيل : الظاهر أن الضمير عائد إلى قوله : أما الأول وما بعده .

قوله : ذكر الثلاثة دونه : أي دون دليل وفي المسألة أقوال أخر ، وقد جمع الشارح الجميع في جمع الجوامع فقال : وحذفها أو أحدها لدليل جائز وأما دونه فمنع سيبويه وابن باذش وابن طاهر حذف الأول والاقتصار عليه ، وجوز الأكثر حذف الأول دونهما أو هما دونه والشلوبين حذفه دونهما ، والحرمي عكسه ، قال في الهمع : ورجح قول الأكثر ابن مالك ولعله في غير شرح التسهيل . قال في النكت : ولا يجوز حذف الثلاثة جميعًا عند عدم الدليل بلا خلاف .اهـ . ويخالفه ما نقله المصرح عن ابن مالك من أنه قال : الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وإن لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل ؛ وذلك لأن قولك : علمت وظننت لا فائدة له ؛ لأن الإنسان لا يخلو غالبًا عن علم أو ظن ، أما الإعلام فإنه يخلو منه ا هـ . ولا يخفى أن الشارح أثبت نقلًا وأشد تحريًا على أن من شرط الكلام أن يحسن السكوت عليه وكل أحد يحس في قرار نفسه أنه لا يحسن السكوت على أعلمت فقط .

قوله : والأكثر المحفوظ : أي الأكثر في مطلق الكلام العربي المحفوظ من كلام العرب العرباء فإن نقل علم العرفانية بالهمزة غير مسموع في كلامهم ومن أجازه كالمصنف فبالقياس ، ومع ذلك هو كثير الوقوع في كلام المولدين أو المؤلفين والكُتاب بناء على الجواز فمن ثمة قال الأكثر : وهذا إشارة إلى الاعتراض على المصنف بأن علم العرفانية لم يحفظ نقلها إلى اثنين بالهمزة ، وكون هذا

﴿ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ و نَقْلُها بالهمزة قياسًا على ما اخْتارَهُ في شَرح التَّسهيل مِن أنّ نقْلَ المُتَعَدِّي لِواحِدٍ بالهمزة قِياسٌ لا سماعٌ خِلافًا لِسيبويه .

(وَ) المَفعُول (الثّاني مِنْهُما) أَيْ مِن مَفعُولَيْ أرى وأعلَمَ المُتَعَدِّيَيْنِ لَهُما بالهمزة (كَثانِ اثْنَيْ) أيْ مَفعُولَيْ (كَسا) في كَوْنِهِ غيرُ الأوَّل نحو « أرَيْتُ زيدًا الهِلالَ » فالهِلال غيرُ زيدٍ كما أنَّ الجُبَّةَ غيرَهُ في نحو « كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً » ، وفي جَواز حَذْفِه نحو « أرَيْتُ زيدًا » كما تقول : « كَسَوْتُ زيدًا » ، وفي امْتِناع إلْغائِهِ (فَهْوَ بِهِ في كُلِّ حُكْم) مِن أحْكامِه (ذُو ائْتِسا) أيْ صاحِبِ اقْتِداء ، واسْتُثْنِيَ التَّعْليقُ ؛ فإنّه جائِزٌ فيه وإنْ لَمْ يَجُزْ في ثاني مَفعُولَيْ كَسا نحو ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ .

(وَكَأرى السّابِق) أوَّل البابِ في التَّعدِيَةِ إلى الثّلاثة (نَبَّأَ) ألْحَقَهُ به سيبويه واسْتَشْهَدَ بقوله :

الأمر أكثر لا يستلزم جواز خلافه حتى يرد أن الاعتراض ينقض نفسه لاحتمال أن يكون وقوعه لحنًا .

وقوله : ونقلها بالهمزة إلخ : إشارة إلى الجواب بأن ذلك مذهبه وأجاب المصرح بأن ظاهر كلام الشاطبي السماع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

قوله : قياسًا : أي قيس قياسًا وهو خبر قوله : نقلها .

قوله : على ما اختاره : أي بناء على ما اختاره .

قوله : من أن نقل المتعدي إلخ : لعل مراده غير رأى بقرينة سكوته عنها .

قوله : خلافًا لسيبويه : ظاهره أنه يقول بالسماع وهل يقتصر على موارد السماع أو يقيس لم أظفر بنقل عنه في المسألة .

قوله : والثاني منهما : وقصر التشبيه على الثاني لأن من وجوه الشبه ما لا يظهر إلا عنده وهو كونه غير الأول ، ومنها ما هو خاص به وهو عدم صحة كونه جملة كالمشبة به .

قوله : وفي جواز حذفه : لدليل وغيره كالأول وكذا يجوز حذفهما معًا .

قوله : فهو به إلخ : قال الصبان : أتى به دفعًا لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط . لكن لو قال بدل هذا الشطر ومن يعلق ههنا فمن أسا لكان أحسن .

قوله : فإنه جائز فيه : لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك .

قوله : في التعدية إلى ثلاثة : خصة بالذكر لأنه أصل محل الخلاف فإن ثبت فلا خلاف في ثبوت سائر الأحكام وفي الصبان قال شيخ الإسلام : اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول ، وفي الدماميني من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلًا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أي تضمينها معنى أعلم اهـ . وكون الإلحاق للتضمين هو

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كَاسْمِها ... يُهدي إِلَيَّ غَرائِبَ الأَشْعارِ

لكنّ المَشهُورَ فيها تَعْدِيَتُها إلى واحِدٍ بنفسِها وإلى غيرِه بحرفِ جَرٍّ و أَلْحَقَ به السّيرافي (أخْبَرا) كقوله :

وَما عَلَيْكِ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفًا ... وَغاب بَعْلُكِ يَوْمًا أنْ تَعُودِيني

وَأَلْحَقَ به أيضا (حدّث) كقوله :

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ ... حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الْعُلا

وألْحَقَ به أبو عَلي (أَنْبَأَ) كقوله :

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أبْلُهُ ... كَما زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ الْيَمَنِ

(كَذاكَ خَبَّرا) وَأَلْحَقَهُ بِأَرى السّيرافي أيْضًا كقوله :

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الْغَميمِ مَريضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أهْلي بِمِصْرَ أعوُدُها

ما ذهب إليه المصنف وابن هشام ، وظاهر كلام الرضي والشارح أنه لكونها بمعنى أعلم ، قال في الهمع : والجمهور منعوا تعديتها إلى ثلاثة وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف حرف الجر أو الحال .

قوله : والسفاهة كاسمها : أي قبيحة جملة اعتراضية عرض الشاعر بها بذم زرعة الذي كان يسفه عليه في أشعاره وغرائب الأشعار مفعول يهدي .

قوله : وما عليك إلخ : آخره :

وغاب بعلك يوما أن تعوديني

ما للاستفهام الإنكاري أي أي شيء عليك .

قوله : أن تعوديني : أي في أن تعوديني متعلق بما تعلق به عليك والدنف المريض .

قوله : أو منعتم : عطف على ما قبله ، وتسألون بالبناء للمجهول ، والمعنى : أو منعتم ما تسألون من النصفة بيننا وبينكم فمن بلغكم أنه اعتلانا وقهرنا فتطمعون في ذلك منا .

قوله : ولم أبله : أي أجربه كما زعموا أي بلوى كالبلو الذي زعموه .

قوله : وخبرت سوداء إلخ : آخره :

فاقبلت من أهلي بمصر

أعودها وسوداء الغميم امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان ، وبمصر صفة لأهلي ، وجملة أعودها حال من تاء أقبلت .



هذا باب الفاعل وفيه المفعول به

وهو – كما قال في شرح الكافية – المُسند إلَيه فِعْلٌ تامٌّ مُقَدَّمٌ فارِغٌ باقٍ عَلى الصَّوغِ الأَصْليّ أوْ ما يَقوُمُ مَقامَهُ ؛ فالمُسندُ إلَيه يعُمُّ الفاعِلَ والنَّائِبَ عنه والمبتدأ

الفاعل

قوله : وفيه المفعول به : إشارة إلى أن ذكره هنا بالتبع لأن الكلام من باب المبتدأ إلى باب النائب عن الفاعل في العمد ، فمن ثمة لم يترجم له وإنما أدرجه في هذا الباب لتشابك أحكام الفاعل بأحكامه .

قوله : المسند إليه فعل : أي على وجه الإثبات أو النفي أصالة ؛ لأنه المتبادر فخرج البدل والمعطوف بالحرف ، وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها ، والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل ؛ أفاده الصبان .

قوله : فعل : أي سواء كان وحده أو مع فاعله المضمر ، فإنه يصح أن يطلق على المسند إلى ضمير الشيء أنه مسند إلى ذلك الشيء بضرب من التسامح ، وذلك حتى يبقى لقوله مقدم فارغ فائدة ولم يكتف عنه بإرادة الفعل وحده كما هو المتبادر لئلا يتوهم دخول نحو : زيد قام ويقومان الزيدان في الحد ، أو يقال : المراد بالفعل وحده لما تقرر في المعاني أن في نحو هذين المثالين قد تكرر الإسناد فيصدق أن الفعل مسند إلى المبتدأ ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره أو يكون المراد بالفعل وحده ويكون زيادة قوله : مقدم فارغ لرفع توهم دخول نحو المثالين وعلى هذا يكون معنى قول الشارح الآتي : يخرج المبتدأ الداخل بحسب التوهم .

قوله : مقدم : أي لفظًا كي يبقى لقوله فارغ فائدة أو أعم من أن يكون لفظًا أو رتبة ، وقيد الفراغ لرفع التوهم ولا يخفى أن تقدم الفعل على الفاعل حكم من أحكام الفاعل ففي إدراجه في تعريفه دور ؛ لأن المقصود من التعريف معرفة المعرف لتجرى عليه أحكامه ويجاب بأن هذا التعريف بالنسبة لمن يعرف الفاعل في الجملة ويعلم تقديم عامله عليه ، لأنه للمتوسط لا للمبتدأ فالغرض منه معرفة ما يقع عليه بعد معرفة تقديم العرب عامله عليه لا معرفته ليحكم له بتقديم العامل ، وأجاب اللقاني بأنه تعريف لفظي بالنسبة إلى من عرف أن ثمة مسندًا إليه فعل تام إلخ ، وجهل أنه مسمى بلفظ الفاعل ، ولا يخفى أن أحدًا لم يقل أن حدود المفهومات الاصطلاحية تعاريف لفظية بل قالوا إنها تعاريف اسمية لا حقيقة وهي تعاريف الماهية المحققة الثابتة في الخارج كماهية الإنسان والحيوان .

قوله : فارغ : أي عن العمل في غيره .

قوله : باق على الصوغ الأصلي : أي باق على نوع الصوغ الأصلي للفعل فإن صوغ الفعل



والمنسوخَ الابتداء ، وقيدُ التّامِّ يُخْرِجُ اسْمَ كان ، والتَّقديمِ يُخرِجُ المُبتدأَ ، والفَراغُ يُخرِجُ نحو « يقومانِ الزَّيدانِ » وبَقاءُ الصَّوْغِ الأَصْليّ يُخرِجُ النائبَ عن الفاعِلِ ، وذِكْرُ ما يقومُ مَقامه يُدْخِلُ فاعلَ اسمِ الفاعِلِ والمصدَرَ ، واسْمَ الفعلِ ، والظَرفَ وشِبْهِهِ وَأَوْ فيه للتَّنويع لا لِلتَّرديد .

وَذَكَرَ المصنف للنَّوعَيْنِ مثالَيْنِ فقال : (الْفاعِلُ الَّذي كَمَرْفُوعَيْ أتى زَيْدٌ مُنيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتى) ومَثَّلَ بهذا المِثال إعْلامًا بأنَّه لا فَرقَ في الفعلِ بين المُتَصرِّفِ والجامِدِ ، وَحَصْرُهُ الفاعِلَ في مرفُوعَيْ ما ذكره إمّا جَرْيٌ على الغالِب لإتيانِهِ مَجرُورًا بِمِن إذا كان نكرة بعد نفيٍ وشِبْهِهِ كـ « ما جاءَني مِنْ أحَدٍ » وبالباء في

نوعان : أصلي وهو بناؤه للفاعل وفرعي وهو بناؤه للمفعول فإن صيغة المبني للمفعول مفرعة عن صيغة المبني للفاعل على الصحيح عند جمهور البصريين فلا يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين .

قوله : يخرج اسم كان : أي من حيث إسناد كان إليه على ما ذهب إليه كثير من المحققين من أن كان تدل على حدث مطلق يقيده الخبر فإذا قلت : كان زيد قائمًا فكأنك قلت : حصل شيء لزيد حصل القيام ؛ فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل ، وقيل : لا تدل على الحدث أصلًا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه فلا تكون مسندة إلى اسمها ، وأما من حيث إسناد الخبر إليه فيخرج بما يخرج به المبتدأ وكذا سائر منسوخات الابتداء .

قوله : يخرج المبتدأ : أي المبتدأ المقدم المسند خبره إلى ضميره نحو : زيد قام ، بخلاف نحو : يقومان الزيدان فإنه يصح أن يقال أن ذلك المسند مسند إلى المبتدأ باعتبار أن المسند إلى ضمير الشيء مسند إلى ذلك الشيء ، أو بضرب من التسامح بخلاف نحو : هذا زيد ، وكذا نحو : زيد قام أبوه ؛ فإنه لا يصح أن يقال أن الفعل فيه مسند إلى زيد ولا يتوهم إسناده إليه قطعًا فنحو هذه المبتدآت خارجة بقوله : فعل أو ما يقوم مقامه وأسند إخراجها إلى قوله : مقدم لئلا تتبعض المبتدآت .

قوله : يقومان الزيدان : أي الزيدان منه فإنه إما مبتدأ أو بدل من الألف ؛ ولذلك أفرده عن المبتدأ ولكون المقصود من إيراد قيد الفراغ إخراج الاسم المتردد بين الابتداء والبدلية لم يسند إخراج المبتدأ إلى هذا القيد .

قوله : وشبهه : أي شبه فاعلها وهو فاعل صفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل واسم المصدر والجامد المؤول بالمشتق والجار والمجرور .

قوله : للترديد : فإنها لا يجوز ذكرها في الحدود ؛ لأن المقصود منها الكشف وهي موجبة للخفاء .

قوله : وحصره الفاعل : المفاد من تعريف طرفي الإسناد .

قوله : وبالباء : وكذا بإضافة المصدر نحو ﴿ لَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ واسمه نحو : من قبلة الرجل امرأته الوضوء .



نحو ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ أوْ إرادَةٌ لِلْأَعَمِّ مِن مَرفوعَيِ اللَّفظِ والمَحَلِّ .

(وَ) لابُدَّ (بَعْدَ فِعْل) مِن (فاعِلٍ) وهي – أعني البَعدِيَّةَ – مَرتَبَتُهُ فَلا يَتَقدَّم على الفِعلِ لِأنَّه كالجُزءِ مِنه (فَإِنْ ظَهَرَ) في اللَّفظِ نحو « قامَ زيدٌ » و « الزيدانِ قاما » (فَهْوَ) ذاكَ

قوله : أو إرادة للأعم إلخ : فهو في هذه المواضع مرفوع المحل حتى يجوز في تابعه الجر حملًا على اللفظ ، والرفع حملًا على المحل ؛ فيما عدا المعطوف المعرفة على المجرور بمن ؛ فيتعين رفعه ، ثم في هذه العبارة إشكال حيث اجتمع على أفعل التفضيل أل ومن ، وقد وجه العلماء مثل هذه العبارة بتوجيهات لا تخلو عن تكلف وانتقاد ، والذي نراه أن من التي لبيان المفضول إنما يمتنع اجتماعها مع أل التي لبيان المفضول وهي أل العهدية التي يشار بها إلى معين بتعيين المفضول قد تقدم ذكره لفظًا أو حكمًا ، وأل ههنا ليست كذلك بل هي هنا للعهد الذهني والاسم في معنى النكرة .

قوله : وبعد فعل فاعل : ومثل الفعل شبهه وإنما خصه بالذكر لأنه الأصل والمراد بعد كل فعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المؤكد كما في :

أتـــاك أتـــاك الـلاحـــقـــون

والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح ، والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل : ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل ، وقال الشاطبي : أن قلما ترد لإثبات الشيء القليل وللنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كمًا لا فعلا بلا فاعل ا هـ ، وفي المغني : ولا يقع بعد هذه الألفاظ إلا جملة فعلية فعلها ملفوظ ؛ أفادة الصبان .

قوله : وهي أعني البعدية مرتبته : لما أفاد كلام الناظم أنه لابد أن يتأخر الفاعل عن الفعل ولم ينص على أن هذا التأخير هل هو لفظي فقط أو رتبي أيضًا بين أنه رتبي أيضا .

قوله : فلا يتقدم على الفعل : مفرع على المتن لاعلى قوله : وهي مرتبته ؛ لأن كون الشيء متأخر الرتبة لا يستلزم عدم جواز التقدم فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو : زيد قام ، وإما فاعلًا محذوف الفعل كما في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ويجوز الأمران في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال .

قوله : في اللفظ : أشار إلى أن المراد بالظهور ما قابل الاستتار بقرينة المقابلة لا ما قابل الإضمار .

قوله : فهو ذاك : أي فالفاعل ذاك الظاهر لا بالعكس كما أن التقدير فيما بعده وإلا فالفاعل ضمير ، واعترض على قوله : فهو ذاك باتحاد الجواب بالشرط معنى ، وأجيب بأن ضمير ظهر عائد على الفاعل معنًى وهو المحكوم عليه بالفعل على طريق الاستخدام والمراد داله على حذف المضاف ولا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف الممجوج ، والوجه أن هو عائد على الفاعل على معنى فواضح أن الفاعل ذلك الظاهر فلا يتحد الشرط بالجزاء ، والله سبحانه أعلم ..



(وَإلّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ) راجِعٌ إمّا لِمَذكُورٍ نحو « زيدٌ قام » و « هندٌ قامت » أوْ لِما دَلَّ عَلَيهِ الفعلُ نحو « وَلا يشربُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهو مُؤمِنٌ » أيْ وَلا يشربُ الشّارِبُ أو لما دَلَّ عَلَيه الحالُ المُشاهدةُ نحو ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ أيْ بَلَغتِ الرُّوح .

قاعدة : قالوا : لا يُحذَفُ الفاعِلُ أصلًا عِند البصريِّين واسْتَثنى بعضُهُم صُورَةً ، وهي فاعلِ المَصدَر نحو « سَقْيًا » وَ « رَعْيًا » وفيه نظرٌ وقد اسْتُثْنِيَت صُورَةٌ أُخْرى وهي فاعِلُ فعلِ الجَماعَة المُؤكَّدِ بالنُّونِ فإنّ الضَّميرَ فيه يُحْذَف وَتَبقى ضَمَّةٌ دالّةٌ

قوله : وإلا فضمير استتر : أي إن لم يكن محذوفًا ولقلته لم يتعرض له .

قوله : راجع لمذكور : هذا التفصيل في الغائب كما هو ظاهر .

قوله : حين يشربها : ظرف لمؤمن .

قوله : عند البصريين : أي وحده وأما مع عامله فيحذف في الهمع ، وذهب الكسائي إلى جواز الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء .

قوله : وفيه نظر : نقل يس عن الشارح أنه قال في النكت : وعندي أنه في مثل ذلك أي ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ﴾ يتحمله ؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدأ ؛ فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعامًا في تأويل أن يطعم وهذا تأويل بمشتق اهـ . وكذا سقيًا ورعيًا في تأويل اسق وارع ، ويحتمل أن يكون النظر في التمثيل لا في الحكم ؛ وذلك لأن الفاعل المحذوف في المثال المحذوف فاعل للفعل المحذوف لا للمصدر .

قوله : وهي فاعل فعل الجماعة إلخ : وكذا فاعل فعل المخاطبة المؤكد وتبقى كسرته دالة عليه ، بل كل فاعل كان مدة ولاقى ساكنًا نحو : ضربًا القوم ، وضربوا الرجل ، واضربى ابنك ، واستثنى بعضهم صورًا أخرى منها : فاعل الفعل المجهول ، واسم المفعول ، والفاعل في الاستثناء المفرغ ، وإذا قام مقامه حالان نحو : فتلقفها رجلًا رجلًا ؛ والأصل : فتلقفها الناس رجلًا رجلًا . أي متناوبين ، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه ، وصارا كشيء الواحد ، نحو حلو حامض ، في قولك : الزمان حلو حامض . وفي التعجب ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ أي بهم ، وفي نحو : ما قام وقعد إلا زيد ؛ لأنه من المحذوف لا من التنازع ؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى ، وقد ينازع في هذه الصور بأن المراد الحذف بدون إنابة شيء منابه ، وقد أنيب في الأولى ، وبأن الفاعل في الثانية والثالثة بحسب اللفظ هو المذكور ، ونظر النحاة للفظ دون المعنى ، وبأن الضمير مستتر في فعل التعجب بعد حذف الجار لا محذوف ؛ كما نقله الدماميني عن سيبويه والبصريين .

وباحتمال استتار الضمير مع إلا في الأخيرة ، ولا يخفى ما فيه .

وأما الفعل المؤكد ونحو قلما فغير محتاجة إلى الفاعل ؛ فليست من حذف الفاعل في شيء .

عليه وليس مُستَتِرًا كما سَيأْتِي بيانُه في باب نُونَي التَّوْكِيدِ .

(وَجَرِّدَ الْفِعْلَ) مِن عَلامَة التّثنيةِ والجَمْعِ (إِذا ما أُسْنِدا لاثْنَيْنِ) ظاهِرَيْنِ (أَوْ جَمْعٍ) ظاهِرٍ (كَفازَ الشُّهَدا) أوْ « قامَ أَخَوَاك » أوْ « جاءَتِ الْهِنْداتُ » هذه هي اللّغةُ المشهورة (وَقَدْ) لا يُجَرَّد بَلْ تلحقه حُرُوفٌ دالَّةٌ على التَّثْنيةِ والجَمع كالتّاء الدّالَّةِ على التأنيث و (يُقالُ سَعِدا وَسَعِدُوا وَ) الحالُ أنَّ (الْفِعْلُ) الَّذي لَحِقَتْهُ هذه العَلامَة (لِلظّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) ومِنه قوله صلىّ اللّه عليه وآلِه وسلم : « يَتَعاقَبُونَ فيكُم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنّهارِ » .

وقول بَعضِهم : « أكلُونِي البَراغِيثُ » ، وقول الشّاعِرِ :

[تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسِهِ] وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله :

[نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحاسِنًا] أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبِ

قوله : ظاهرين : بقرينة المثال وقوله فيما بعد : والفعل للظاهر إلخ .

قوله : بل تلحقه حروف إلخ : لم يقل تلحقه الألف أو الواو أو النون وكذلك قال فيما قبل من علامة التثنية والجمع للتنصيص على أنها حينئذ حروف وليست بفواعل كما أشار إليه الناظم بقوله : « والفعل للظاهر بعد مسند » لأن الكلام على اللغة القليلة الملتزمة مع تأخير الاسم الظاهر للألف والواو والنون ويجب عليها أن تكون حرفًا ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما القول بالإبدال والتقديم والتأخير وإما إسناد الفعل مرتين وهو بعيد ، نعم يحمل ما سمع من غير أصحاب هذه اللغة إما على الإبدال أو على التقديم والتأخير أو على الجري على هذه اللغة .

قوله : وقد أسلماه إلخ : أوله :

تولى قتال المارقين بنفسه

والضمير عائد على مصعب بن الزبير ، والمارقين الخوارج ، وأسلماه أي خذلاه أو أسلماه إلى عدوه ، وأراد بالمبعد بفتح العين الأجنبي ، والحميم القريب أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه ، وفي الاستشهاد بهذا البيت رد لمن زعم منع هذه اللغة مع المفردين أو المفردات المتعاطفة .

قوله : ألقحنها غر السحائب : أوله :

نتج الربيع محاسنا

وغر جمع غراء مؤنث الأغر بمعنى الأبيض .

(وَيَرْفَعُ الْفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا) تارةً جَوازًا إذا أُجيبَ به اسْتِفهامٌ ظاهِرٌ (كَمِثْلِ زَيْدٌ في جَوابِ مَنْ قَرَأ) أَوْ مُقدَّرٌ نحو ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾ بِبناءِ يُسَبَّحُ لِلْمَفعُولِ ، أَوْ أُجيبَ به نفيٌ كقولك لِمَنْ قال لم يقم أحَدٌ : « بَلى زيدٌ » ، وتارةً وُجوبًا إذا فُسِّرَ بما بَعدَهُ كقوله سُبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ .

(وَتاءُ تَأنيثٍ) ساكِنَةٍ (تَلي) الفعلَ (الْماضِي) دِلالةً على تأنيثِ فاعِلِه (إذا كانَ لِأُنثى) ولا تَلحَقُ المُضارِعَ لاسْتِغنائِهِ بِتاءِ المُضارِعَةِ ، ولا الأمر لِاسْتِغنائِهِ بالياء (كَأَبَتْ هِنْدُ الأذى وَإنَّما تَلْزَمُ) هذه التّاء (فِعْلَ مُضْمَرِ) أيْ فعلًا مُسنَدًا إلَيه سَواءٌ كان مُضمَرٌ مُؤنَّثٌ حقيقيٌّ أو مَجازِيٌّ (مُتَّصِلِ) به نحو « هِندٌ قامَتْ » و « الشَّمسُ طَلَعَتْ » بِخِلافِ المُنْفَصِل نحو « هندٌ ما قامَ إلّا هِيَ » وشَذَّ حَذْفُها في المُتَّصِلِ في الشعر كما سَيأْتي (أَوْ) فِعلًا مُسندًا إلى ظاهِرٍ (مُفْهِمِ ذاتَ حَرِ) أيْ صاحبة فَرجٍ ، ويُعَبَّرُ عن ذلكَ بالمُؤَنَّث الحقيقيّ نحو « قامت هندٌ » بخلاف المُسنَدِ إلى ظاهر مُؤَنَّثٍ غير حَقيقيٍّ نحو « طَلَعَتِ الشَّمسُ » فلا تلزمه .

(وَقَدْ يُبيحُ الْفَصْلُ) بين الفِعل والفاعِلِ بغير إلّا (تَرْكَ التّاءِ في) فعلٍ مُسنَدٍ إلى

قوله : ساكنة : زاده بقرينة قوله : تلي الماضي ، وأخرج به المتحركة اللاحقة بالأسماء .

قوله : تلي الماضي : ومثله الوصف لكن اللاحقة له هي المتحركة نحو : أقائمة هند .

قوله : تأنيث فاعله : لم يقل مرفوعه ؛ لأن الكلام في الفاعل ؛ ولأن حكم نائبه يعلم من قوله ينوب مفعول به إلخ .

قوله : بتاء المضارعة : فحكمها حكم التاء الساكنة فيما سيأتي .

قوله : لاستغنائه بالياء : أي في المفرد ، وبالنون في الجمع .

قوله : متصل : ويستثنى نحو : قمت وقمن ؛ لعدم الحاجة إلى التاء .

قوله : نحو هند ما قام إلا هي : وإنما قام هي .

قوله : أو فعلًا مسندًا إلى ظاهر : يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو : كفى بهند ؛ لأنه في صورة الفضلة وهذا اللزوم باق إذا عطف عليه مذكر كما يلزم التذكير في عكسه ، وقولهم : يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو : هند وزيد قاما ؛ أفاده الصبان .

قوله : ذات حر : قال يس : المراد به المحل المعد للوطء فيه ولو دبرًا كما في الطير .

قوله : فلا تلزمه : بل تجوز مع رجحان .

قوله : وقد يبيح : قد للتقليل وهو متوجه إلى الوقوع الذي يتضمنه يبيح لا إلى الإباحة ؛

ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (نَحْو أَتى الْقاضِيَ بِنْتُ الْواقِفِ) وقوله :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ ... بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيا لَمَغْرُورُ

والأجودُ فيه إثباتُها (وَالْحَذْفُ) لِلتّاءِ مِن فِعل مُسندٍ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (مَعْ فَصْلٍ) بين الفِعلِ والفاعِلِ (بِإلّا فُضِّلا) على الإثباتِ (كَما زَكى إلافَتاةُ ابْنِ الْعُلا) إذِ الفعل في المَعنى مُسنَدٌ إلى مُذَكَّرٍ ؛ لأنّ تقديرَهُ : ما زَكى أَحدٌ إلافَتاةُ ابْنِ العُلا ، وَمِثالُ الإثْباتِ قولُه :

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ ... في حَرْبِنا إلّا بَناتُ الْعَمِّ

(وَالْحَذْفُ) لِلتّاءِ مِن فعلٍ مُسندٍ إلى ظاهرٍ مُؤَنَّثٍ حَقيقيٍّ (قَدْ يَأْتي بِلا فَصْلٍ) حَكى سيبوَيه عن بعضِهِم « قال فُلانَة » (وَ) الحَذفُ (مَعْ) الْإِسْنادِ إلى (ضَميرِ) المُؤَنَّثِ (ذي المَجازِ) وهو الّذي ليس له فَرجٌ (في شِعْرٍ وَقَعْ) قال عامِر الطّائي :

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... وَلا أَرْضٌ أَبْقَلَ إبْقالَها

وحَمَلَهُ ابنُ فَلاح في الكافية على أنَّه عائِدٌ إلى مَحذُوفٍ ، أيْ ولا مَكانَ أَرضٍ أَبْقَلَ ، والضمير في إبقالِها للأرض .

لأن التقليل لا يناسب الإباحة وهذا وما بعده استثناء من قوله : أو مفهم ذات حر .

قوله : إن امرأ غره إلخ : آخره :

بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

قوله : والأجود فيه إثباتها : كما يشعر به التعبير بقد والإباحة ، أما المجازى المفصول فنقل الدماميني أن الأجود فيه ترك التاء إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه ؛ لأن إثباتها أكثر جدًّا في القرآن من حذفها اهـ . وينبغي أن يفرق بين الحقيقي وغيره حينئذ بأن الإلحاق في الحقيقي مؤكد .

قوله : مع فصل بإلا إلخ : قال سم : ومثل إلا سوى وغير وإن كان مذكرًا لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه .

قوله : فلا مزنة : هي السحاب البيضاء ، ودقت ودقها أي أمطرت كأمطارها ، وأبقل أبقالها أي أنبتت البقل كإنباتها .

قوله : ولا مكان أرض : على الإضافة البيانية .

(وَالتّاءُ مَعْ) فعلٍ مُسنَدٍ إلى (جَمْعٍ سِوى السّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) وهو جمعُ التّكسير وجمعُ المُؤنّثِ السّالِمِ (كَالتّاءِ مَعْ) مُسنَدٍ إلى ظاهِرِ مُؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ نحو (إحْدى اللَّبِنْ) أيْ لَبِنَةَ ، فيجوزُ إثباتُها نحو « قالتِ الرِّجالُ » و « قامَتِ الهِنداتُ » على تأويلهم بالجماعة وحذفها نحو « قامَ الرِّجالُ » و « قامَ الهنداتُ » على تأويلهم بالجمع . هذا مُقْتَضى إطلاقِهِ في جَمْعِ المُؤنَّث و إلَيه ذهب أبوُ علي ، وفي التسهيل خَصَّصَهُ بما كانَ مُفردهُ مُذَكَّرًا كالطَّلْحاتِ أو مُغَيَّرًا كبنات ، أمّا غيره كالهندات فحُكمُهُ حُكمُ واحِدِهِ ، ولا يجوُزُ « قام الهنداتُ » إلّا في لُغَةِ قال فُلانة . قال في شرح الكافية : ومِثْلُ جَمْعِ التَّكسير مادَلَّ على جمع لا واحِدَ لَهُ مِن لَفظه كَنِسْوة تقول : « قالَ نِسْوَةٌ » و « قالتْ نِسْوَة » ، أمّا جمعُ المُذكر السّالم ، فلا يجوُزُ فيه اعْتبارُ التأنيث ؛ لِأنّ سَلامَةَ نَظْمِهِ تَدُلُّ على التّذكير ، والبَنُون جَرى مَجرى التّكسير ؛ لِتَغيُّرِ نَظْمِ واحده كبنات .

(وَالحَـذْفَ) للتّـاء (في) فعلٍ مُسندٍ إلى جنسِ المُؤنّثِ الحَقيقيِّ نحو « نِعْمَ الْفَتاةُ » وبئس المَرْأة (اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فيهِ) على سَبيلِ المُبالَغَةِ فالمَدْحِ

قوله : إحدى اللبن : لم يقل مفرد اللبن ؛ لأن اللبن ليس بجمع بل اسم جنس جمعي كالكلم .

قوله : فيجوز إثباتها إلخ : فيه إشارة إلى أن التشبيه في أصل الجواز ؛ لأن التاء في نحو : لبنة أرجح ، والحذف في جمع التكسير والجمع بالألف والتاء لمذكر وكذا اسم الجنس الجمع واسم الجمع أرجح على ما للدماميني وللسيوطي استواء الأمرين في الأربعة .

قوله : على تأويلهم : وفي بعض النسخ : على تأولهم من التفعل وهو بمعنى التأويل ؛ في القاموس : أوَّلَ الكلام تأويلًا وتأوله دبره وقدره وفسره ، والضمير راجع إلى الرجال والهندات تغليبًا .

قوله : هذا : أي جواز قام الهندات .

قوله : لأن سلامة نظمه إلخ : فيأبى التأويل بالجماعة .

قوله : إلى جنس المؤنث : قال الشاطبي : مقتضاه جواز الوجهين في نحو : صارت المرأة خيرًا من الرجل ، وما قامت من امرأة ؛ لأن من أفاد معنى الجنس وهو كذلك بخلاف ما قامت امرأة ؛ لأن المراد بها واحدة والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافي .

قوله : على سبيل المبالغة إلخ : قال الشارح في الهمع : وهي أي أل التي في فاعل نعم وبئس جنسية عند الجمهور فقيل : حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص ، وقيل : مجازًا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير

والذَّمِّ (بَيِّنُ) ولفظ الجنس مُذَكَّرُ ، ويَجُوزُ التأنيث على مُقتضى الظَّاهِر فتقُول : « نِعْمَتِ الفَتاةُ » و « بِئْسَتِ المَرْأَةُ » .

(وَالْأَصْلُ في الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلا) بفعله ؛ لِأَنَّه كالجُزْءِ مِنهُ (وَالْأَصْلُ في الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفصِلا) عن فعله ؛ لِأَنَّه فُضْلَةٌ نحو « ضربَ زيدٌ عَمْرًا » (وَقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ) فَيُقَدَّمُ المَفْعُولُ على الفاعِلِ نحو « ضرب عَمْرًا زيدٌ » (وَ قَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) نحو ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ .

(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ) وَقدِّمِ الفاعِلَ وُجُوبًا (إنْ لَبْسٌ) بينهما (حُذِرْ) كأنْ لم يظهر

مدحه أو ذمه ا هـ . فتكون أل على الأول : لاستغراق أفراد الجنس ، وعلى الثاني : لاستغراق صفاته .

قوله : والأصل في الفاعل إلخ : أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إذا لم يمنع مانع .

قوله : وقد يجاء : أفاد بقد أمرين : أن ذلك قليل ، وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، ثم كل منهما يكون جائزًا ويكون واجبا كما سيأتي .

قوله : وقد يجيء المفعول إلخ : إما جوازًا كما مثل ، أو وجوبًا وهو في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له معمول غيره مقدم عليها نحو ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ ، ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ بخلاف نحو : أما اليوم فاضرب زيدًا كذا في التوضيح .

قوله : نحو فريقًا هدى إلخ : فالمفعول في الجملة الأولى مقدم على الفعل الملفوظ ، وفي الثانية مقدم على الفعل المقدر كي تناسب الأولى ، ولأن القرينة عليه متأخرة فحقه أن يقدر متأخرًا مثلها ، والتقدير والله أعلم : وفريقا أضل .

قوله : وقدم الفاعل : دفع به ما قد يتوهم من أن المراد التأخير عن الفعل ، وأشار إلى أن هذا بيان لحكم المفعول بالنسبة إلى الفاعل فقط لا بالنسبة إليه وإلى الفعل ، كما أن ما بعده إلى آخر الباب كذلك فيفيد امتناع توسط المفعول في الصورتين ، ولا يفيد امتناع التقدم على الفعل أيضًا ؛ فلا يرد أنه يجوز التقديم في الصورة الثانية إذا لم يكن المفعول ضميرًا متصلًا نحو : زيدًا ضربت ، و ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إلا أنه يبقى حكم تقدم المفعول في الصورة الأولى مهملًا وهو ممتنع لالتباسه بالمبتدأ ؛ هذا ولم يقل عن الفاعل إشارة إلى أنه ليس للمفعول مزيد اختصاص بالنسبة إلى هذا الوجوب بل هما متساويان في الصورة الأولى ، وللفاعل مزيد اختصاص في الصورة الثانية ، ولم يقل الناظم : وقدم الفاعل ، لأن الفاعل لما كان عمدة ناسب أن يعتبر ثابتًا ويعتبر التقدم والتأخر بالنسبة إلى المفعول .



إعرابٌ ، ولا قَرينةَ نحو « ضَرَبَ مُوسى عيسى » إذْ رُتْبَةُ الفاعِلِ : التَّقديم ولو أُخِّر لم يُعلَمْ ، فإنْ كان ثَمَّةَ قَرينةٌ جازَ التأخيرُ نحو « أكَلَ الكُمَّثْرى مُوسى » و « أضْنَتْ سُعدى الحُمّى » (أوْ أُضْمِرَ الْفاعِلُ) أيْ جِيءَ بِهِ ضَميرًا (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو « ضربتَ زيدًا » فإنْ كانَ مُنْحَصِرًا وجب تأخيرُهُ نحو « ما ضَرَبَ زيدًا إلّا أنتَ » ، وكذا إذا كانَ المفعُولُ ضَميرًا نحو « ضَرَبَني زَيدٌ » .

(وَما بِإلّا أَوْ بِإنَّما انْحَصَرْ) سَواءٌ كانَ فاعِلًا أوْ مَفعُولًا (أخِّرْ) وَجُوبًا ؛ مِثالُ حَصرِ الفاعِلِ نحو « ما ضَرَبَ عَمْرًا إلّا زيدٌ » و « إنّما ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ » ، ومثالُ حَصِرِ المفعول نحو « ما ضَرَبَ زيدٌ إلّا عَمْرًا » و « إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا » .

(وَقَدْ يَسْبِقُ) المَحصُور سَواءٌ كان فاعِلًا أوْ مفعوُلًا (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان محصورًا بإلّا وهذا ما ذهب إلَيه الكِسائي واسْتشهد بقوله :

[تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلى بِتَكْليمِ ساعَةٍ] فَما زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بِي كَلامُها

وقوله :

ما عابَ إلا لَئِيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ [وَلا جَفا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا]

قوله : ولا قرينة : الواو للحال ، ولا لنفي الجنس ، وقرينة اسمها وليس عطفًا على إعراب ؛ إذ المقصود عدم وجود القرينة لا عدم ظهورها ، ولأن الظهور المسند إلى الإعراب مقابل للتقدير والحكم وليس مقابلًا للخفاء ولذا قال فيما بعد : فإن كان ثمة قرينة ، ولم يقل : فإن ظهرت قرينة ، قال المولى الجامي : القرينة الأمر الدال لا بالوضع ؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه ؛ إذ القرينة شاملة له .

قوله : غير منحصر : على صيغة اسم الفاعل ؛ أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله : انحصر ، ويستثنى من كلام الناظم نحو : ضرب عمرًا إما زيد وإما أنا ، وأكرمك إما أنا وإما زيد ؛ فهذا داخل في كلامه مع أنه يمتنع فيه تأخير المفعول .

قوله : بأن كان محصورًا بلا : وتقدم معها .

قوله : فما زاد إلخ : أوله :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة

قوله : ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم إلخ : آخره :

ولا جفا قط إلا جبأ بطلا



ووافقه ابنُ الأنباري في تقديمه إنْ لم يكُن فاعِلًا والجُمهورُ على المنعِ مُطلَقًا . أمّا المحصُورُ بإنَّما فلا يَظْهَرُ قَصدُ الحَصر فِيهِ إلّا بالتَّأخير .

(وَشاعَ) أيْ كَثُرَ وَظَهَرَ تقديمُ المَفعُولِ على الفاعِلِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَميرٌ يعودُ على الفاعِلِ ، ولم يُبالَ بِعَوْدِ الضمير على مُتأخِّرٍ لأنّه مُتقَدِّمٌ في الرُّتْبَةِ وذلِكَ (نَحْوُ خافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ) تقديمُ الفاعِلِ إذا اتَّصل به ضميرٌ يعودُ على المفعُولِ (نَحْوُ زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) لِعَوْدِ الضَّمير على مُتَأَخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً ، وذلك لا يجوزُ إلّا في مَواضِعَ سِتَّةٍ ليس هذا مِنها ، وفي الضَّرُورةِ نحو :

والجبأ بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان ، وأخر شاهد تقدم الفاعل لكونه أسوأ حالًا من تقدم المفعول لإجازة ابن الأنباري إياه دون تقدم الفاعل .

قوله : إذا لم يكن فاعلًا : لم يقل إذا كان مفعولًا ليدل على الأمرين بطريق المنطوق ، قال في الهمع : وذلك لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ عن المفعول المحصور فيه كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقدم فإنه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه .

قوله : والجمهور على المنع مطلقًا : إجراء لإلا مجرى إنما ، وقال المحشي : إما لكونه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وهو غير مستحسن وإما لاحتمال أن يراد حصر كل من الفاعل والمفعول في الآخر وهو خلاف المقصود ووجه الدماميني بما فيه طول .

قوله : تقديم المفعول على الفاعل : اعتبر الشيوع هنا والشذوذ فيما سيأتي بالنسبة إلى تقديم المفعول هنا ، وتقديم الفاعل هناك دون عود الضمير ؛ لأن المقام للأول دون الثاني .

قوله : وشذ : أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله .

قوله : في مواضع ستة : الأول : أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم وبابه نحو : نعم رجلًا زيد ، وظَرُفَ رجلًا زيد .

الثاني : أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله :

جـفـونـي ولم أجـفـ الأخـلاء إلـخ

الثالث : أن يكون مخبرا عنه بخبر يفسره نحو : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ أي أن الحياة ومنه : هي النفس تتحمل ما حملت ، وهي العرب تقول ما شاءت .

الرابع : ضمير الشأن والقصة قال الشارح : هو لازم الإفراد وتذكيره مع المذكر وتأنيثه مع مؤنث عمدة في جملته أجود وإنما يفسره جملة خبرية صرح بجزأيها ولا يتقدم خبره ولا جزؤه .

الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردًا ولكن يلزم أيضًا التذكير فيقال : رُبَّهُ امرأة لاربُّها .



وَلَمّا عَصى قوْمُهُ مَصْعَبا

وأجازهُ ابنُ جِني في النَّثْرِ بِقِلَّةٍ وتَبِعَهُ المُصَنِّفُ . قال : لِأَنّ اسْتِلزامَ الفعل للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِهِ .

السادس : أن يبدل منه المفسر كضربته زيدًا .

قوله : ولما عصى إلخ : آخره :

فـاداهـم الـكـيـل صـاعًـا بـصـاع

صاعًا حال ، وبصاع الباء بمعنى مع صفة لصاع ، والمجموع مؤول بموفى أو تامًا والمراد به الاستغراق كما في قوله ﷺ : « لتتبعن سنن من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع » وقد يؤتى بالفاء العاطفة بدل كرواية : « باعًا فباعًا » وقد تحذف الفاء كجاءوا رجلًا رجلًا ، وعلمته الحساب بابًا بابًا ؛ أي رجلًا فرجلًا ، وبابًا فبابًا .

قوله : لأن استلزام الفعل إلخ : وذلك لأن الفعل المتعدي يشعر بمجرد التلفظ به بفاعل ومفعول فهو يشارك الفاعل في الإشعار به فيقوم هذا الإشعار مقام تقديمه ، ولأن الفعل المتعدي مقتضي للمفعول فيقوم تقدم مقتضيه مقام تقدمه ، والله أعلم .

بعون الله وحسن توفيقه انقضى الكلام على الفاعل



هذا باب (النائب عن الفاعل) إذا حذف

والتَّعبيرُ بِهِ أحسنُ مِن التَّعبيرِ بمفعُولِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ؛ لِشُمُولِهِ لِلْمَفعُولِ وغيره ، ولِصِدْقِ الثّاني على المنصوبِ في قَوْلِكَ « أُعْطِيَ زَيدٌ دِرْهَمًا » وليس مُرادًا .

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ) إنْ كانَ مَوْجُودًا (عَنْ فاعِلٍ فيما لَه) مِنْ رفع وعُمْدِيَّةٍ وامْتِناعِ تَقْدِيمِهِ على الفِعلِ وغير ذلكَ (كَنِيلَ خَيْرُ نائِلِ) و « زيدٌ مَضروبٌ غلامُهُ » (و أَوَّلَ الفِعْلِ) الَّذي حُذِفَ فاعِلُهُ (اضْمُمَنْ) سَواءٌ كانَ ماضِيًا أَوْ مُضارعًا (وَالمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ) فقط (كَوُصِلْ) ودُحرِجَ (وَاجْعَلْهُ) أيْ المُتَّصل بالآخِرِ (مِنْ) فِعلِ (مُضارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحي المَقُولِ فيهِ) إذا بُنِيَ لِما لَمْ يُسَمّ فاعِلُهُ (يُنْتَحى) وكيُضْرَبُ ويُدَحْرَجُ ويُسْتَخْرَجُ .

النائب عن الفاعل

قوله : إذا حذف : بيان للواقع ؛ لأن النيابة تستلزم فقد المنوب عنه .

قوله : ولصدق الثاني إلخ : وأجيب بأنه صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره ، وهو لا يدفع إلا حسنيته ؛ ولهذا قال : أحسن المشعر بحسن التعبير الآخر ، أو لأن الاسم لا يجب فيه الاطراد والانعكاس .

قوله : إن كان موجودًا : مفهوم من قوله : ولا ينوب بعض هذا إلخ ، وأشار به إلى أن الاقتصار عليه ليس للحصر ، بل لأنه الأصل والأحق .

قوله : على الفعل : الأولى على العامل .

قوله : وغير ذلك : والكلام في النائب المفعول به ؛ فلا يرد أن النائب الظرف والجار والمجرور يتقدم ، وأنه إذا تقدم لا يعرب مبتدأ ، وأنه لا يؤنث الفعل له .

قوله : نائل : أي عطاء بمعنى المعطى .

قوله : الذي حذف فاعله : والحذف معلوم من النيابة ، ولم يقل الذي ينوب المفعول به عن عن فاعله ، ليشمل نيابة غيره والمراد حذف فاعله مع الإنابة بقرينة أن الكلام فيه فلا يرد باقي صور الحذف ، ولم يقل الذي بني لما لم يسم فاعله ؛ لأن من حق الصلة أن تكون معلومة وبنيته مجهولة بعد بخلاف حذف الفاعل ، ولئلا يلزم اللغو ؛ فإنه يكون التقدير حينئذ : اضمم أول الفعل الذي ضم أوله .

قوله : إذا بني لما لم يسم فاعله : لم يقل إذا حذف فاعله ؛ لأن الكلام في البنية لا في حذف الفاعل .

قوله : ويستخرج : مثال للمزيد الصحيح .



(وَ) الحَرفَ (الثّانيَ التّاليَ) أيْ الواقِع بَعْدَ (تا المُطاوَعَهْ كَالأوَّلِ اجْعَلْهُ) فَضُمَّهُ (بِلا مُنازَعَهْ) في ذلك ، أيْ بِلا خِلاف نحو « تُعُلِّمَ العِلْمُ » و « تُدُحْرِجَ في الدّارِ » لأنّه لَوْ لَم يُضَمّ لالْتَبَسَ بِالمُضارِعِ المَبْنيِّ لِلفاعِلِ ، وكذا يُضَمُّ الثانيُ التالي ما أشْبَهَ تاءَ المُطاوَعَة نحو : تُكُبِّرَ وَتُخُيِّرَ .

(وَثالِثَ) الماضِي (الّذي) ابْتُدي (بِهَمْزِ الوَصْلِ كَالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ فَضُمَّهُ (كاسْتُحْلي) لِئَلاّ يُلتَبَسْ بالأمر في بَعضِ الأحْوالِ .

(وَاكْسِرْ) فاءَ ثُلاثيٍّ مُعْتَلِّ العَيْنِ لِأنّ الأصل أنْ تَضُمَّ أوَّلَهُ وتَكْسِرَ ما قبل آخِرِهِ فتقول في قالَ وباعَ : قُوِلَ وبُيِعَ ؛ فاسْتُثْقِلَتِ الكسرةُ على الواوِ وِ الياءِ ونُقِلَتْ إلى الفاءِ فَسَكَنَتا فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لِسُكُونها بعد كسرةٍ وَسَلِمَتِ الياءُ لِسُكُونِها بَعدَ حَرَكةٍ تُجانِسُها وهذه اللُّغَةُ العُليا (أوْ اشْمِمْ فاء ثُلاثيٍّ أُعِلَّ عَيْنًا) بأنْ تُشير إلى الضَّمِّ مع التلفُّظ بالكسر ولا تُغيِّر الياءَ وهذِهِ اللُّغة الوُسْطى وبها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ وَالكسائي في « قيل » و « غيض » . (وَضَمٌّ) للفاءِ (جاء) عن بعضِ العربِ مع حذفِ حَرَكةِ الْعين فَسَلِمَتِ الواوُ وقُلِبَتِ الياءُ واوًا كحُوكَتْ في قوله :

قوله : والثاني : أتى به ليفيد أن هذا في الماضي ؛ لأن تالي تاء المطاوعة في المضارع ثالث .

قوله : ما أشبه إلخ : من كل تاء مزيدة .

قوله : بأن تشير : بشفتيك إلى الضم بأن تضمها مع التلفظ بالكسر فيشم الكسر الضم ولا تغير الياء بأن تشمها الواو لكون الحركة قبلها كما قال المرادي : مركبة من جزء الضمة مقدمًا وهو الأقل وجزء الكسرة مؤخرًا وهو الأكثر ، ومن ثمة تمحضت الياء ، في التصريح قال الشاطبي : في كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالياء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به ، والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، والثالث : ضم الشفتين قبيل النطق بها ، ومراد الشارح الكيفية الأولى لقوله : ولا تغير الياء ؛ فإنه لا حاجة إليه مع كون الكسر خالصًا ويحتمل أن يكون مراده ما يعم الكيفية الأولى والثانية فيكون معنى قوله : مع التلفظ بالكسر خالصًا أو مشمًّا ، قال في الهمع : وشرط الداني إسماع الإشمام ، وابن طفيل عدمه ؛ فالمراد به عنده الروم ؛ لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت .

حُوكَتْ عَلى نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ [تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ]

و (كَبُوعَ) في قوله :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله : (فَاحْتُمِلَ) أيْ فَأُجِيزَ . وخرج بقوله « أُعِلَّ » ما كانَ مُعْتَلًّا ولم يُعَلّ نحو : عَوَرَ في المكان فحكمه حكم الصَّحيح . ثُمَّ هذه اللُّغات الثلاث إنَّما تَجُوزُ مَعَ أمْن اللّبس .

(وَإنْ بشَكْلٍ) مِن الأشْكالِ المُتَقَدِّمَةِ (خيفَ لَبْسٌ) يَحْصَلُ بَيْنَ فِعْلِ الفاعِلِ وفعلِ المَفعُولِ (يُجْتَنَبْ) ذلك الشّكل كخافَ ، فإنّه إذا أُسنِدَ إلى تاءِ الضمير يقال : خِفْتُ بكسر الخاء ، فإذا بُنِيَ للمفعُولِ فإنْ كُسِرَتْ حَصَلَ اللَّبس فيجب ضَمُّهُ فيُقال : خُفْتُ ، ونحو « طِلْتُ » أيْ غَلَبْتُ في المُطاوَلَةِ

قوله : حوكت إلخ : آخره :

تختبط الشوك ولا تشاك

والضمير في حوكت وتختبط للحلة ، والنول كالمنوال خشبة الحائك يلف عليها الثوب .

وقوله : إذ تحاك : أي إذ حيكت .

قوله : كبوع : قال ابن هشام : ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على إسكان العين وقلبها واوا .

قوله : ليت الشباب إلخ : أوله :

ليت وهل ينفع شيئًا ليت

وشيئًا مفعول مطلق ، وليت الثانية فاعل ينفع ، والثالثة تأكيد للأولى .

قوله : فاحتمل : أشار به إلى ضعف هذه اللغة ، ولهذا ولانفهامه من كلام الشارح لم يقل : وهذه اللغة الضعيفة .

قوله : كخاف : مثل به إشارة إلى أن الواوي الذي مضارعه مفتوح العين كاليائي في وجوب الضم إذا بني للمفعول لا كغيره من الواوي في وجوب الكسر .

قوله : فيجب ضمه : وإنما امتنع الإشمام لأنه تابع للكسر ، وقال غيره بجواز الإشمام أيضًا ووافقهم في الهمع وقال : ففي بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر والصحيح ما هنا .

قوله : أي غلبت في المطاولة : يعني ليس المراد من طلت ما هو باق على أصله ؛ فإنه لازم لا يبنى للمفعول بل المنقول لمعنى المغالبة فإنه من أسباب التعدية في الأشموني . الخامس من أسباب التعدية : صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول : كرمت زيدًا أكرمه أي غلبته في الكرم .

يُجْتَنَبُ فيه الضَّم لِئَلاّ يَلْتَبِس بِطُلْتُ المُسند إلى الفاعِلِ من الطُّولِ ضِدِّ القَصْر .

(وَما لِباعَ) إذا بُنِيَ للمفعول مِن كسرِ الفاءِ وإشمامِها وضَمِّها (قَدْ يُرى لِنَحْوِ حَبّ) مِن الثُّلاثي المُضاعَف المُدْغَم إذا بُنِيَ لِلْمَفعُول ، وأَوْجَبَ الجُمهُورُ الضَّمَّ ، وَاسْتَدَلَّ مُجيزُ الكسر بِروايَةِ عَلْقَمَة نحو ﴿ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

(وَما) ثَبَتَ (لِفا باعَ) إذا بُنِيَ للمفعُولِ مِن جَوازِ الثَّلاثَة فهو (لِما الْعَيْنُ تَلي في) كُلِّ ثلاثِيٍّ مُعتلِّ الْعَين وهو على [وزنَ] افتَعَلَ وانفَعَلَ نحو (اخْتارَ وَ انْقادَ وَشِبْهٌ) لِذَيْنِ (يَنْجَلي) خَبَرٌ ....

قوله : يجتنب فيه الضم : ويتعين الكسر أو الإشمام .

قوله : من الطول ضد القصر : خص الالتباس به مع أنه يلتبس بالمبني للفاعل من المغالبة أيضًا ؛ لأن الالتباس هنا أشد ، وللإشارة إلى أن الالتباس أعم من أن يكون بالمبني للفاعل من ذلك الفعل أو من غيره ، في الهمع قال أبو حيان : هذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وإن ألبس ولم يبالوا بالإلباس كما لم يبالوا حين قالوا : مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما تقديري لا لفظي .

قوله : قد يرى لنحو حب : في الهمع : ولا يتأتى هنا عند الإسناد إلى التاء أو نحوها الإلباس لحصول الفك حينئذ فيظهر اهـ . وأشار بقد إلى أنه ليس مثل باع مطلقًا ؛ لأن الأفصح هنا الضم فالإشمام فالكسر عكس باع .

قوله : فهو لما العين تلي : أشار بزيادة فهو إلى أن لما خبر عن ما وزاد الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ فإن ثبوت الأوجه الثلاثة لفا باع سبب للحكم بثبوته لما العين تلي إلخ ؛ لاشتراكه بفا باع في علة الحكم وهو الوقوع قبل العين التي هي حرف علة .

قوله : في كل ثلاثي : أي ثلاثي المجرد ، ولم يقل : في كل فعل للإشارة ؛ إلى أن ثبوت هذا الحكم له إنما هو لثبوته لمجرده الثلاثي .

قوله : معتل العين إلخ : قال في الهمع : بخلاف غيره ؛ وهو الموافق لظاهر كلام الناظم ، وقال الشاطبي : وكذا المضاعفين كاشتد وانهل ، فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضًا ، والأولى أن يقول : معل العين كما قال في الهمع ، ثم قال بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور .

قوله : لذين : إبراز للمضاف إليه المنوي ، وزاد اللام لئلَّا يلزم تغيير المتن بحذف التنوين ولم يقل لهما ؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى فا باع وما وليته والعين .

قوله : خبر : أي لشبه المخصص بالإضافة المنوية وذلك بتقدير مضاف أما في جانب المبتدأ والتقدير : وحكم شبه ذين ينجلي ، أو في جانب الخبر والتقدير : وشبه ذين ينجلي حكمه ؛

.... هو مَحَطُّ حُصُولِ ما لِفاءِ باعَ لِما وَلِيَتْهُ العَيْنُ فيما ذُكِر فَيجوزُ فيهما كسرُ التّاءِ وَالقافِ وضَمُّهما والإشمام على العَمَلِ السّابِق ، وَيُلْفَظُ بهمزةِ الوَصْل على حَسَبِ اللّفظِ بهما .

(وَقابِلٌ) للنِّيابَة (مِنْ ظَرْفٍ) بأنْ كان مُتَصرِّفًا مُخْتَصًّا أو غير مُختصٍّ لكن قُيِّدَ الفِعلُ بِمَعمُولٍ آخَر (أوْ مِنْ مَصْدَرٍ) بأنْ كانَ مُتَصرِّفًا لغير التَّوْكيد (أوْ حَرْفِ جَرٍّ) مع مَجرُورِهِ بأنْ لم يَكن مُتَعَلِّقًا بمَحذُوف و لا عِلَّة (بِنِيابَةٍ) مِنَ الفاعِلِ

أي ينكشف ويظهر من بيان حكمهما وليس المراد أنه خبر عن ما ولما متعلق به كما توهم فإنه يأباه ما مر من جعل الشارح لما خبرًا عنها ، ولأنه لا معنى لانجلاء ما لفا باع لما العين تليه إلخ ، ولم يجعل قوله : وشبه عطفًا على ما قبله وينجلي نعتًا له كما قيل ؛ لأنه لا فائدة لتقييد شبه به بل يوهم خلاف المراد ؛ لأنه يوهم أن هناك شبهين منجلي وغير منجلي وليس مرادًا ، وأيضًا يلزم منه اللغو لأنه يكون المعنى حينئذ : وشبهها الذي ينجلي حكمه من بيان حكمها ، ومعنى انجلاء حكمها ثبوت ما لفا باع لما وليته العين فيه فيؤول حاصل الكلام إلى أن ما لفا باع ثابت لما العين تلي في اختار وانقاد وشبههما الذي ثبت ما لفا باع لما وليته العين فيه .

قوله : هو محط إلخ : المقصود من هذا الكلام : بيان فائدة جملة وشبه ينجلي وهو عائد إلى ينجلي ، أو خبر كما هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون عائدًا إلى جملة شبه ينجلي يعني أن قول الناظم وشبه ينجلي أو ينجلي باعتبار أنه خبر ، ومحط الفائدة في الكلام هو الخبر محط حصول ما لفا باع لما وليته العين في كل ثلاثي معتل العين إلخ ؛ فإنه لولا هذا القول لأفاد كلام الناظم ثبوت هذا الحكم لاختار وانقاد دون شبههما .

قوله : بأن كان متصرفًا مختصًا : غير المتصرف من الظروف والمصادر ما لزم النصب على الظرفية أو المصدرية كالأمثلة الآتية ، والمتصرف منها ما يفارقه ، والمختص من الظرف ما تخصص بنحو إضافة أو وصف ويقابله المبهم فهو لا يقبل النيابة لعدم الفائدة في نيابته ؛ لأن الفعل يدل على زمان ما ومكان ما ومثله المصدر المؤكد لأن الفعل يدل على حدث ما .

قوله : أو من مصدر : مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان ؛ قاله الصبان .

قوله : بأن لم يكن متعلقًا بمحذوف : أي غير العامل في النائب ؛ لأنه يجوز حذفه لقرينة كحذف عامل الفاعل ، وهذا القيد معتبر في الظرف أيضًا ولم يذكره فيه أيضًا ؛ لأن حكمه حكم الجار والمجرور من حيث التعلق فذكره مع الجار والمجرور أجدر ، فإن تعلق بمحذوف كثاني مفعولى باب ظن إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا امتنع نيابته لأنه معمول للمتعلق



(حَرى) أيْ جَديرٌ ، نحو « سِيرَ يومُ السَّبْتِ » و « سِيرَ بزيدٍ يومٌ » و « ضُربَ ضَرْبٌ شَديدٌ » ، ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ ونقل أبو حَيّان في الارتشاف اتّفاقَ البصريِّين والكوفيِّين على أنّ النائبَ هو المجرُورُ ، وأنّ الّذي قاله المصنف مِن أنّهما مَعًا النائب ، لم يقله أحدٌ ، وَغيْرُ القابِلِ لا ينوبُ نحو « إذا » و « عند » و « سُبحانَ اللّه » و « مَعاذَ اللّه » ، و « ضَرْبًا » في « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » و فُهِمَ مِن تخصيصِهِ النِّيابةَ بما ذُكِر ، أنّه لا يَجُوزُ نيابةُ التَّمييز ولا المفعُولِ لَه ولا المفعُولِ مَعَه

المحذوف فيمتنع نيابته لعامل آخر وكونه معمولًا له ، ولم أر أحدًا اشترط هذا الشرط في نيابة المجرور ، ولابد منه ليفيد امتناع نيابة ثاني مفعولي باب ظن وثالث مفاعيل باب أرى إذا كان مجرورًا بدون خلاف كما قال الشارح فيما سيأتي ناقلًا عن التسهيل ولم يكن جملة ولا ظرفًا والذي شرطوه في نيابة المجرور فيما رأينا : أن لا يكون علة ؛ لأنه يكون حينئذ مفعولًا له وسيأتي أنه لا ينوب ، وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ فهما مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى وحتى والكاف بالظاهر .

قوله : اتفاق البصريين والكوفيين إلخ : لعل مراده في ما اتفقوا على نيابته وهو المجرور بالحرف الزائد ، قال في الهمع : أما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب من أحد ؛ فإن جر بغيره نحو : سير بزيد فكذا عند الجمهور ، وقال هشام : النائب ضمير مبهم ، وقال الفراء : حرف الجر وحده وإن الحرف في موضع رفع ، وقال ابن درستويه والسهيلي والرندي : ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ؛ فعلى الأول الأصح والثالث لا يجوز تقديمه فلا يقال : بزيد سير ، وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ ملخصًا .

قوله : وغير القابل لا ينوب : أما نحو ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ والمفعول معه فالنائب ضمير مصدر مختص بلام العهد والمعنى وحيل الحيلولة المعهودة ، أو مختص بالحال بجعل الظرف حالًا منه ويتعين هذا في المفعول معه ؛ إذ لا عهد فيه ويجري هذان الوجهان في كل ما استتر فيه ضمير مصدره أو غير مختص عند ابن درستويه ، أو النائب الظرف عند من أجاز نيابة الظرف غير المتصرف وهم الكوفيون والأخفش .

قوله : من تخصيصه النيابة إلخ : التخصيص مفهوم من السكوت في معرض البيان .

قوله : لا يجوز نيابة التمييز إلخ : في بعض النسخ زيادة الحال قبل التمييز ، والظاهر أنه من الناسخ ؛ لأن قوله : وصرح إلخ يقتضي وجود ثلاثة فقط وإن كان صحيحا من حيث الفهم والحكم ووجه عدم جواز نيابتها أنها تقتضي سبق كلام تام فإن الحال والتمييز والمفعول معه يقتضين سبق ذي الحال والمميَّز والصاحب والمفعول له بيان لعلة حدث وذلك لا يكون إلا بعد



وصَرَّحَ . بالأوّلِ في التَّسهيل وبالثاني في الارْتِشاف وبالثالث في اللّباب .

(وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هذي) الثَّلاثة المُتَقَدِّمَة (إنْ وُجِدَ في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) كما لا يكونُ فاعِلًا إذا وُجِدَ اسْمٌ مَحْضٌ . هذا مَذْهَبُ سيبويه (وَ) ذهب الكوفِيُّون والأخفشُ إلى أنّه (قَدْ يَرِدُ) نيابةُ غَيْرِ المَفْعُولِ بِهِ مع وُجُودِهِ كقوله تعالى : « ليُجزى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » وقولِ الشّاعِرِ :

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلّا سَيِّدًا ... وَلا شَفى ذا الْغَيِّ إلّا ذُو الْهُدى

واخْتارَه في التَّسهيل . (وَبِاتِّفاقٍ) مِن جُمهُورِ النُحاةِ (قَدْ يَنُوبُ) عنِ الفاعِلِ ،

ثبوت الحدث بمرفوعه ، وقال أبو حيان : لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف .

قوله : في اللفظ : قال سم : احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلبه لكنه حذف فينوب غيره .

قوله : مفعول به : ولو منصوبًا بإسقاط الجار ولو اجتمع هو والمنصوب بنفس الفعل نحو : اخترت زيدًا الرجال امتنع إنابته عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقة في التسهيل ؛ قاله الصبان .

قوله : كما لا يكون فاعلًا إلخ : مقتضى هذا الكلام أنه يكون بعض هذه الثلاثة فاعلًا إذا لم يوجد اسم محض والمراد به ما عداها وهو كذلك ؛ فقد يأتي الفاعل مجرورًا بالحرف الزائد كما جاءني من أحد و ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ وكفاعل فعل التعجب في أفعل به ؛ فإن المجرور في هذه الأمثلة مرفوع المحل فاعل كما أنه في سير بزيد مرفوع المحل نائب . نعم لا يصح وقوع الظرف والمصدر فاعلًا إلا مجازًا كجد جده وصام نهاره وهو لا يضر إذ لا شأن لنا في هذا الفن عن الحقيقة والمجاز وهذا يؤيد ما ذهب إليه السيد الصفوي من أن إسناد الفعل المبني للمفعول للظرف والمصدر والمجرور حقيقة كإسناده للمفعول به ويرد ما ذهب إليه الدماميني وغيره من أنه مجاز عقلي وإلا فلا يبقى فرق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول في هذا الإسناد .

قوله : لم يعن بالعلياء إلا سيدا : آخره :

وما شفى ذا الغي إلا ذو الهدى

لم يعن لازم للبناء للمفعول تقول : عنيت بحاجتك ، أصل الكلام : لم يعن الله بالمرتبة العليا أي لم يجعل الله أحدًا يعتني بالعلياء إلا من له سيادة ، والغي الضلال .

قوله : واختاره في التسهيل : وقوله هنا : قد يرد ؛ يشير إلى الاختيار .

قوله : من جمهور النحاة : دفع به ما يرد على قوله باتفاق من وجود الخلاف فيه ، وكذا



المَفعُولُ الثاني (مِنْ بابِ كَسا فيما الْتِباسُهُ أُمِنْ) نحو « كُسِيَ زيدًا جُبَّةٌ » ، بِخِلافِ ما إذا لم يُؤْمَن الالتباس فيجب أنْ ينوبَ الأوَّل نحو « أُعْطِيَ عَمْرٌو بِشْرًا » ، وحُكِيَ عن بَعْضِهم مَنعُ إقامَةِ الثاني مُطلقًا ، وعن بعضٍ آخَرَ المنعُ إنْ كانَ نَكِرَةً والأوَّل مَعْرِفَةً ، ولَعَلَّ المصنف لم يَعْتَدَّ بهذا الخِلاف وقد صَرَّحَ بنفيه في شرحَي التّسهيلِ والكافِيةَ ، وحَيْثُ أَجازَ إقامَةَ الثاني فالأوّلُ أَوْلى لكَوْنِهِ فاعِلًا في المَعنى .

(في بابِ ظَنَّ وَأَرى) المُتَعَدِّيَةِ لِثلاثة (المَنْعُ) مِن إقامَةِ الثاني وُجوب إقامَةِ الأوّل (اشْتَهَرْ) عن كثير مِن النُّحاةِ . قال الأُبَّدي في شَرْحِ الجزُولِيَّةِ : لِأنّه مُبتدأ

قوله الآتي ولعل المصنف إلخ وهو مبني على تسليم أن يراد بالاتفاق ما هو المتبادر منه من اتفاق الجميع ، والجواب الأول أوفق بالواقع والثاني أوفق بتصريحه بنفي الخلاف .

قوله : فيجب أن ينوب الأول : فإن قيل : هلا جاز نيابة الثاني ومنع من تقديمه ويكون ذلك رافعًا للالتباس كما قيل بمثله في ضرب عيسى موسى ؟ أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني فلا يعدل عنه ؛ قاله سم .

قوله : إن كان نكرة إلخ : قال في الهمع : لأن الرفع بالمعرفة أولى قياسًا على باب كان .

قوله : لم يعتد بهذا الخلاف : لعله لضعف النقل كما أشار إليه بقوله : حكى ، ويحتمل أن يكون لضعف المنقول .

قوله : فالأول أولى : كما أشار بقد ؛ لأن كثرة الاستعمال تؤذن بالأولوية .

قوله : لكونه فاعلًا : أي بالنسبة إلى المفعول الثاني .

قوله : ووجوب إقامة الأول : أما جوازه فلأن سوق الكلام من قوله : وباتفاق قد ينوب الثاني إلخ يدل على أنه لا خلاف فيه ، وأما وجوبه فلتعينه في باب ظن ، ولأن الثاني من باب أرى أولى بالنيابة من الثالث فإذا امتنع نيابة الثاني فالثالث أولى بالامتناع ؛ فتعين الأول ودفع به وهم أن المشتهر بالنسبة لأرى جواز إقامة الأول أو الثالث .

قوله : عن كثير : لأن شهرة القول تستلزم كثرة القائلين به .

قوله : قال الأبدي إلخ : بضم الهمزة وتشديد الباء ، وظاهر صنيع الشارح يقتضي أن هذا التعليل لوجوب إقامة الأول من كل من باب ظن وباب أرى وليس كذلك لأن الأول من باب أرى ليس مبتدأ بل هو زائد بالهمزة والمبتدأ هو الثاني ، ووجه وجوب إقامته كما قالوا أنه مفعول صريح واقع عليه الإعلام ، والآخران مبتدأ وخبر ليسا مفعولين حقيقة بل المفعول الشبه بينهما وأن الأول فاعل معنى لأنه عالم والأخيرين في معنى المفعول له على ما نقول . ولقد انزلق المحشي في توجيه كلام الشارح كما هو دأبه إلى مخالفة المنقول الذي أجمعت عليه كتب الفن لمجرد إصلاح جريان التعليل في كل من البابين فحمل الأول والثاني في باب أرى



وهو أَشبهُ بالفاعلِ ، فإنّ مَرْتَبَتَهُ قبلَ الثاني لِأنّ مَرْتَبَةَ المُبْتَدَأ قبلَ الخبرِ ، ومَرْتَبَةَ المرفُوعِ قبلَ المَنْصُوبِ ، فَفُعِلَ ذلك للمُناسَبَةِ ، و خالَفَ ابنُ عُصفُور وجَماعةٌ وتَبِعَهُمُ المُصنِّفُ فقال : (وَلا أرى مَنْعًا) مِن نِيابَةِ الثّاني (إذا الْقَصْدُ ظَهَرْ) ولم يكن جُملةً ولا ظرفًا كما في التّسهيل كقَوْلِكَ في جَعَلَ اللّهُ ليلة القَدْرِ خَيْرًا مِن أَلْفِ شَهْر : جُعِلَ خَيْرٌ مِن أَلْفِ شَهْر لَيْلَةَ القَدْرِ .

أمّا الثّالِث مِن باب أرى : ففي الارتِشاف : ادَّعى ابنُ هِشام الاتِّفاقَ على منع

على ما هما مبتدأ وخبر ؛ لأنهما كانا موجودين قبل زيادة الهمزة ، وحمل الثالث على الأول الزائد بالهمزة فيالها من زلة ما أعظمها وكم لها من أخوات منها في هذا الباب ما حمل عليه قول الشارح المار هو محط حصول ما لفا باع إلخ ومنها ما وجه به قوله : كما لا يكون فاعلًا إذا وجد اسم محض .

قوله : فإن مرتبته : أي المفعول الأول .

قوله : ولم يكن جملة ولا ظرفًا : والمراد به ما يعم المجرور وهذا القيد منصرف لثاني ظن ؛ لأنه الذي يتصور وقوعه جملة أو ظرفًا فإذا كان أحدهما امتنع نيابته ؛ لأن الجملة يمتنع إنابتها إلا في باب القول كما لا تكون فاعلًا على الأصح فيهما وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ الفاعل ضمير البداء المفهوم من بدا أو ضمير السجن المفهوم من الفعل كذا في الهمع ، وامتناع نيابته إذا كان ظرفًا ؛ لأنه حينئذ متعلق بمحذوف ومعمول له فيمتنع أن يكون معمولًا لعامل آخر ونائبًا له وليس امتناع نيابته مبنيا على امتناع نيابة الظرف إذا وجد اسم محض كما توهم ؛ لأن الكلام في مذهب المصنف وهو جائز عنده فكان على الشارح حينئذ أن لا يأتي بقوله : ولا ظرفا بل مبني على أن الشرط في نيابة الظرف والجار والمجرور أن لا يكون متعلقًا بمحذوف كما تقدم الكلام عليه آنفًا .

قوله : وأما الثالث من باب أرى : صنيعه يقتضي أن الناظم لم يتعرض له كما قال في التوضيح ، وفي التصريح : أنه قد تعرض له التزاما وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني اهـ ؛ ومقتضاه : أن يكون مذهب الناظم جواز إقامة الثالث وهو محتاج إلى الإثبات ، وفي الهمع والتصريح والأشموني : أن جوازه مقتضى كلام التسهيل ، وفي التصريح ألزم ابن الحاجب من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما قال الشاطبي : وهو إلزام صحيح .

قوله : ادعى ابن هشام : الخضراوي لا الأنصاري ؛ لأنه متأخر عن أبي حيان ؛ أما الأنصاري فقد جزم بجوازه في الجامع كما في الهمع .



إقامَتِهِ ، وليس كذلك ؛ ففي « المخترع » جَوازُهُ عَن بَعضِهِم ، وكما لا يكونُ للفعلِ إلّا فاعلٌ واحِدٌ كذلك لا ينوبُ عن الفاعل إلّا شَيءٌ واحِدٌ .

(وَما سِوى النّائِب) عنه (مِمّا عُلِّقا بِالرّافِع) أيْ رافِعِ النّائِبِ وهو الفعلُ واسمُ المفعولِ والمصدرُ على ظاهِرِ قَوْلِ سيبويه (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) لفظًا إنْ لم يكن جارًّا ومَجرُورًا نحو « ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ أمامَكَ ضربًا شديدًا » ومَحَلًّا إنْ يَكُنْهُ نحو ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ .

قوله : جوازه عن بعضهم : بشرط أن لا يلبس نحو : أعلم زيدًا كبشك سمين ؛ كذا في الهمع .

قوله : كما لا يكون للفعل إلخ : أشار بهذا إلى أن المراد بقول الناظم : مما سوى النائب إلخ الإشارة إلى أنه لا يكون للفعل إلا نائب واحد وإلا فنصب ما عدا النائب ظاهر غني عن البيان .

قوله : وما سوى النائب : أي وتوابعه .

قوله : أي رافع النائب : لأنه المعهود ودفع به ما يوهمه كلام الناظم من نصب الفاعل .

قوله : والمصدر : نقل الصبان عن شرح الجامع أن الأصح جواز ارتفاع النائب بالمصدر المبني للمجهول المؤول بأن والفعل المبني للمجهول ؛ حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضًا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شيء عنه ويتعين هذا الأخير على المنع .

قوله : لفظًا : المراد به توصل العامل إلى المتعلق بنفسه وإن كان مبنيًا أو تقديريًا ، وبالمحل توصله إليه بواسطة حرف الجر ، كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم الآتي بنصب لفظه أو المحل ومقابلة لفظًا بمحلًا ظاهرة في إرادة ذلك فافهم ؛ قاله الروداني .



هذا باب اشتغال العامل عن المعمول

وهو أنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ ويتأخَّر فِعلٌ أو شِبهُهُ قد عَمِلَ في ضميره أو سببه لولا ذلك لَعَمِلَ فيه أو في مَوْضِعِهِ .

اشتغال العامل عن المعمول

قوله : قد عمل في ضمير : قال في الهمع : الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب الابتداء في : زيد قام خلافًا لابن عريف حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل ، وتجب الفاعلية في إن زيد قام ، وترجح في : أزيد قام ، ويستويان في : أزيد قام وعمرو قعد اهـ وهو خارج عن هذا التعريف وسائر التعاريف التي تذكر للاشتغال لأنها مختصة بالنصب لما سيأتي عن المصنف أن الباب لبيان المنصوب منه ، ولإطباقهم على إدخال قيد لولاه لعمل فيه تعاريفهم ، ولإدخال كثير منهم قيد النصب فيها ، ولأن من ذكر الاشتغال عن الرفع ذكره في خاتمة الباب ، وشبهه بالاشتغال عن النصب وأجرى عليه أحكامه ، على أن كثيرًا منهم لم يسمه اشتغالًا واقتصر على تبيين الأحكام ، ومن سماه إنما سماه مجازًا ؛ لكونه على صورته وإلا فعنوان الاشتغال يقتضي العمل في الاسم السابق لولا المانع المذكور ، ومن ثمة قال في متن الهمع الاشتغال في الرفع ، ولم يقل عن الرفع ؛ لأنه لا اشتغال عن الرفع ، فالمراد بالعمل في قول الشارح : قد عمل عمل النصب لا مطلق العمل .

قوله : أو سببه : أي سبب الاسم المتقدم ، والمراد به : ملابسه وهو المضاف إلى ضميره ولو بواسطة والموصول بالصلة المشتملة عليه نحو : زيد ضربت أخاه وهند أكرمت الذي يحبها ، ويسمى سببًا لأنه لتلبسه بضميره سبب لتذكره .

قوله : لعمل فيه : أي هو نفسه لا هو أو مناسبه فنحو : زيد ضربت أخاه لولا عمله في أخاه لنصب زيد ، ونحو : زيد مررت به لولا عمله في المجرور لعمل في زيد بواسطة الجار بأن يقال : بزيد مررت ، وتقدير المناسب إنما هو بعد عمله في الضمير أو السبب ، ويخرج بهذا القيد - كما سيأتي - واجب الرفع وكذا سائر الصور التي يمتنع فيها عمل العامل فيما قبله كما سيأتي .

قوله : أو في موضعه : الظاهر أنه فيما إذا كان الاسم المتقدم مبنيًّا أو مجرورًا نحو : هذا ضربته ، وبزيد مررت به ، ويحتمل أن يكون المراد بالعمل فيه ما إذا كان بدون واسطة ، وبالعمل في موضعه ما إذا كان بواسطة وهذا أوفق بقول الناظم : بنصب لفظه أو المحل ، وأتى الشارح بهذا الحد ولم يكتف بقول المصنف أن مضمر إلخ ؛ لأنه ليس على صورة الحد ولأنه غير جامع لعدم ذكر شبه الفعل والسبب فيه ، وأما قيد لولاه لعمل فيه فقد أشار إليه بشغل .

(إنْ مُضْمَرُ اسْمِ سابِقٍ فِعْلًا) مَفعولٌ بقوله : (شَغَلْ) أيْ ذلك المُضمَرُ (عَنْهُ) أيْ عن الاسمِ السّابِق (بِنَصْبِ لَفْظِهِ) أيْ لفظِ ذلك المُضمَرِ (أو المَحَلّ) أي مَحَلِّهِ (فالسّابِقَ) ارْفعهُ على الابتداءِ أو (انْصِبْهُ) و اخْتُلِفَ في ناصِبهِ ؛ فالجُمهُورُ وتَبِعَهُمُ المصنفُ على أنه مَنصُوبٌ (بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْمًا مُوافِق لِما قَدْ أُظْهِرا) لفظًا أوْ مَعنًى

قوله : اسم : قال الصبان : المتبادر منه الاسم الواحد ؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسمًا واحدًا فلا يجوز أن يقال : زيدًا درهما أعطيته إياه ؛ لأنه لم يسمع خلافًا للأخفش والمراد به أصالة بدون اتباع فلا يرد : زيد وعمرو وبكر ضربتهم .

قوله : سابق : بخلاف ما لو تأخر عن الضمير نحو : ضربته زيدًا على الإبدال أو زيد على الابتداء فليس من الباب .

قوله : فعلًا : ومثله شبهه كما سيأتي في قوله وسو في ذا الباب إلخ .

قوله : أي ذلك المضمر : وكذا ملابسه كما سيأتي في قوله : وفصل مشغول إلخ وقوله : وعلقة حاصلة تابع إلخ .

قوله أي لفظ ذلك المضمر : أرجع بعض الشراح الضمير إلى الاسم السابق فالباء بمعنى عن والجار والمجرور بدل اشتمال من عنه وخالفهم الشارح فأرجعه إلى المضمر فالباء للسببية متعلقة بشغل ؛ وذلك لأن مقابلة اللفظ بالمحل فقط ظاهرة فيه وإلا لذكر التقدير أيضًا ، ولأن الأصل بقاء الباء على معناها ، ولأنه يكون قوله : بنصب لفظه أو المحل حينئذ بيانًا للعمل الموجود وهو أولى بالبيان من العمل المفروض ولا يرد على هذا - كما قال سم - أنه يلزم أن يكون قوله الآتي :

وفـصـل مـشـغـول بـحـرف جـر

تكرارًا لأنه تعميم بعد تخصيص لأن فصل المشغول إما من ضمير الاسم السابق وهو ما هنا أو من سببه كزيد مررت بغلامه فلا تكرار .

قوله : أي محله : أشار إلى أن أل عوض عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفيين .

قوله : ارفعه : كان عليه أن يؤخره عن النصب ؛ لأن النصب ألصق بالباب ؛ لأن أقسامه كلها داخلة في الباب بخلاف الرفع بل الباب لبيان المنصوب منه ولذا خصه المصنف بالذكر هنا وللتنصيص على الناصب المختلف فيه ؛ إلا أنه لو أخره لكان عليه أن يأتي به قبيل قوله واعلم فيطول الفصل بين المتعاطفين فلذا قدمه .

قوله : أو معنى : المراد به أن يدل المظهر وضعًا أو لزومًا عرفيًا على معنى المقدر ؛ فالأول نحو : زيدًا مررت به أي جاوزت ، والثاني نحو : زيدًا ضربت أخاه أي أهنت ، وزيدا حبست عليه أي لابست .



وقيلَ بالفعلِ المَذكورِ بَعْدَهُ . ثم اخْتُلِفَ ؛ فقيلَ : إنَّهُ عامِلٌ في الضميرِ وفي الاسمِ مَعًا ، وقيل : في الظَّاهِرِ والضَّميرُ مُلْغى .

واعلم أنّ هذا الاسمَ الواقِعَ بعدَهُ فِعلٌ ناصِبٌ لِضَميرِهِ على خمسةِ أقسامٍ :

لازِمُ النَّصْب ، ولازِمُ الرَّفْع ، وراجِحُ النَّصْب على الرَّفع ، ومُسْتَوٍ فيه الأمْرانِ ، و راجِحُ الرَّفع على النَّصْبِ . هكذا ذكَرَه النحْوِيُّونَ وتَبِعَهُمُ المصنفُ ، فَشَرَعَ في بَيانِها بقوله : (وَ النَّصْبُ) لِلْاسم السَّابِق (حَتْمٌ إنْ تَلا السّابِقُ) بالرَّفعِ ، أيْ وَقَعَ بعدَ (ما يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإنْ وَحَيْثُما) نحو « إنْ زيدًا لَقيتَهُ فأكرِمْهُ » و « حَيْثُما عَمْرًا تَلْقاهُ فَأَهِنْهُ » وكذا إنْ تلا اسْتِفهامًا غير الهمزة كـ « أينَ بَكرًا فارَقْتَهُ » و « هَلْ عَمْرًا حَدَّثْتَهُ » وسَيَأتي حُكمُ التّالي لِلْهَمزَة (وَإنْ تَلا السّابِقُ) أيْ وَقَعَ بعدَ (ما بِالابْتِدا يَخْتَصُّ) كإذا الفُجائِيَّةِ (فالرَّفْعَ) لِلْاسم على الابتداءِ (الْتَزِمْهُ أبَدًا) نحو « خرجتُ فإذا زيدٌ لَقيتُهُ » لِأنّ إذا لا يَليها إلّا مُبتدأٌ نحو ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ﴾ ، أوْ خَبَرٌ نحو ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ ﴾ ، ولا يَليها فعلٌ ؛ وَلِذا قُدِّرَ مُتَعَلَّقُ الخَبَرِ بعدها اسمًا كما تَقَدَّم ، وَذِكْرُهُ لهذا القِسْمِ إفادَةٌ لِتَمامِ القِسْمَةِ وإنْ كانَ ليس مِن الباب لِعدَم صدق ضابِطَةِ البابِ عَلَيهِ لِما تَقَدَّمَ فيهِ مِن قَوْلِنا : لَوْلا ذلكَ الضَّميرُ

قوله : الواقع بعده فعل : لم يقل بدله المشغول عنه ؛ لأن بعض الأقسام ليست منه .

قوله : هكذا ذكره النحويون : أي ذكروا الاسم الواقع بأقسامه الخمسة فيكون قوله : وتبعهم المصنف اعتذارًا عن ذكر واجب الرفع مع أنه ليس من الباب وليس المراد أنهم ذكروه بهذا الترتيب ، وقوله : وتبعهم المصنف اعتذار عن عدم تأخيره واجب الرفع ؛ لأن بعضهم كابن الحاجب خالف هذا الترتيب ، ولأن الكلام على الترتيب سيأتي ، ولأنه كان على الشارح حينئذ أن يقول بدل قوله فشرع في بيانها : فذكرها على هذا الترتيب .

قوله : لتمام القسمة : السابقة في قوله : واعلم إلخ التي هي قسمة لما هو من مظان الباب .

قوله : كان وحيثما : وكذا سائر أدوات الشرط وأدوات التحضيض ؛ إلا أنه لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر ، وأما في النثر فلا يليها إلا الفعل الصريح إلا إذا كان أدوات الشرط إذا أو أما مطلقًا ، أو إن والفعل ماض فيقع في النثر فتسوية الناظم بين إن وحيثما في مطلق الاختصاص .

قوله : إن تلا استفهامًا : فإن أدواته غير الهمزة تختص بالفعل إذا رأته في حيزها بخلاف ما إذا لم تره نحو : أين زيد ؟ .

قوله : لعدم صدق الضابط عليه : ومثله في التوضيح ، وقال الصبان : المتجه ما اقتضاه إطلاق



لَعَمِلَ في الاسمِ السّابِق ، ولا يَصِحُّ هذا هُنا لِما تَقَدَّمَ مِن أنّ إذا لا يَليها فعلٌ .

(كَذًا) يجبُ الرَّفعُ . (إذا الفِعْلُ تَلا) أيْ وَقَعَ بعدَ (ما) لَهُ صَدْرُ الكَلامِ وهو الّذي (لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ) أيْ قبله (مَعمُولًا لِما بَعدُ وجِدْ) كالاسْتِفهام وما النّافِيَةِ وأدَواتِ الشَّرطِ نحو « زيدٌ هل رأيتَهُ » و « خالِدٌ ما صَحِبْتُهُ » و « عبدُ اللّهِ إنْ أَكرمْتَهُ أكْرَمْك » .

(وَاخْتيرَ نَصْبٌ) لِلْاسم السّابق إذا وَقَعَ (قَبْلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ) كالأمرِ والنَّهْيِ والدُّعاءِ نحو « زيدًا اضْرِبْهُ » و « عَمْرًا لا تُهِنْهُ » و « خالِدًا اللّهُمَّ اغفِرْ لَهُ » و « بِشْرًا اللّهُم لا تُعَذِّبْهُ » واحْتَرَزَ بقوله : فعلٌ عن اسْم الفِعلِ نحو « زيدٌ دَراكِهِ » فيجبُ الرفعُ ، وكذا إذا كان فعلَ أمرٍ يُرادُ بِهِ العُمُومُ نحو ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ

كلام الناظم من عده منه ؛ لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم اهـ ويرده ما سيأتي عن الناظم من أن الباب لبيان المنصوب فكيف بعد الذي يمتنع النصب فيه منه ؟ .

قوله : بعد : ظرف لوجد .

قوله : وأدوات الشرط : ومثلها أدوات التحضيض والعرض والاستثناء ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف .

قوله : من اسم الفعل : أي بمعنى الأمر واسم الفعل لا يعمل فيما قبله .

قوله : مرادًا به العموم : لعموم الاسم السابق فيشبه الاسم السابق الشرط لما فيه من العموم والإبهام والسببية لما بعده ، ويقوم مقام أداة الشرط وفعله ، ويقوم فعل الأمر مقام الجواب ، ولذا دخلت عليه الفاء ، والجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل ما أشبهه فيما قام مقام فعل الشرط ، وجعل ابن السّيد وابن بابشاذ ما قبل فعل الأمر المراد به العموم من مختار الرفع لشبهه بالشرط والشرط في نحو : من جاءك أكرمه مختار الرفع ، وقال سيبويه : إن التقدير مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم بجملة فاجلدوا فتكون الآية جملتين ، ولا يستقيم عمل ما في جملة فيما في حيز جملة أخرى ، وقال المبرد : الفاء بمعنى الشرط على ما مر في قول ابن الحاجب إلا أنه اعتبر العموم مفيدًا معنى الشرط والمبرد اعتبر الفاء هذا ، قال في الهمع : ومن مرجحات النصب أن يوهم الرفع وصفا مخلًا فيخلص بالنصب من إبهام غير الصواب نحو ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ إذ رفع كل يوهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر .

قوله : فالمختار الرفع نحو : أنت زيد تضربه ؛ لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع ؛ لأنه خال عن التقدير ، فإن فصل بظرف أو جار ومجرور



أَيۡدِيَهُمَا ﴾ قاله ابنُ الحاجِب .

(وَ) اخْتِيرَ نَصْبُهُ أيضًا إذا وَقَعَ (بَعْدَ ما إيلاؤُهُ الْفِعْلِ غلبْ) كهمزةِ الاسْتفهام ، نحو ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ ما لَم يُفصَلْ بَيْنَها وبَيْنَهُ بغيرِ ظرفٍ ، فالمختارُ الرَّفع ، وكما ولا وإنْ النّافِيات نحو « ما زيدًا رأيْتُهُ » قال في شرح الكافية : وحيثُ مُجَرَّدَة مِن ما نحو « حيثُ زيدًا تلقاهُ فأكْرِمْهُ » لِأنّها تشبهُ أدَوات الشَّرطِ فَلا يَلِيها في الغالِبِ إلا فِعْلٌ .

(وَ) اخْتِيرَ نَصْبُهُ أيضًا إذا وَقَعَ (بَعْدَ) حرفِ (عاطِفٍ) لَهُ (بِلا فَصْلٍ على مَعْمُولِ فِعْلٍ) مُتَصرِّفٍ (مُسْتَقَرٍّ أوَّلا) نحو « ضربتُ زيدًا وعَمْرًا أكرمْتُهُ » . قال في شرح الكافيةِ : لِما فيهِ مِن عَطْفِ جُمْلَةٍ فِعليَّةٍ على مِثْلِها وتَشاكُلُ الجُمْلَتَيْنِ المعْطُوفَتَيْنِ أوْلى مِنْ تَخالُفِهما - انتهى . وحينئذٍ فالعطفُ ليس على المَعمُولِ كما ذَكَرَهُ هنا ، ولو قال : « تلى » بدل « على » لَتَخَلَّصَ مِنْهُ . وخَرَجَ بقَوْلِهِ : « بِلا فَصلٍ » ما إذا فُصِلَ بينَ العاطِفِ والاسم ، فالمُختارُ الرَّفع نحو « قام زيدٌ وأمّا عَمْرٌو فأكرمْتُهُ » و [خَرَجَ] بقولي متصرف : أفعالُ التَّعجُّبِ والمَدح والذمِّ ؛ فإنّه لا تأثير

ترجح النصب نحو أكل يوم زيدًا تضربه ؛ لأن الفصل بهما كلا فصل .

قوله : مستقر أوّلا : صفة فعل احترز به عما يأتي في البيت التالي وهو المخبر به عن اسم .

قوله : نحو ضربت زيدًا وعمرًا أكرمته : وكذا : قام زيد وعمرًا أكرمته ، وانظر ما حكم عكسه وهو : عمرًا أكرمته وضربت زيدًا ، ففي المغني ترجيح النصب للمشاكلة ، وقيل : إن الذي استقر عليه رأي ابن هشام ترجيح الرفع لعدم تقدم مرجح النصب فتأتي الفعلية بعد استقرار ضعف النصب ولو قيل بتساوي الرفع والنصب لكان له وجه فتدبر ، أفاده الصبان .

قوله : وتتشاكل الجملتين إلخ : ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدًّا حتى قيل بقبحه .

قوله : فالعطف ليس على المعمول : وأجيب بأن الكلام على تقدير مضاف أي على جملة معمول فعل .

قوله : فالمختار الرفع : أي من حيث العطف ، وقد يترجح النصب كأن يقع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدًا وأما عمرًا فأهنه ، واختيار الرفع ؛ لأن الكلام بعد إما مستأنف مقطوع عما قبله فلا يكون بعد عاطف ، وفائدة قوله : بلا فصل : دفع توهم أن المراد عاطف ولو صورة وإسناد الإخراج إليه ؛ لأنه أصرح فيه ، ولأن الإتيان به إنما هو لأجله .

للعطفِ عَلَيها كما قال المُصنفُ في نُكَتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابن الحاجب .

(وإن تلا) الاسم (المعطوف فعلا) متصرفًا (مخبرًا به عن اسم) أَوَّل مُبتَدَأ نحو « هندٌ أكْرَمْتُها وزيدٌ ضربتُهُ عِنْدَها » (فَاعْطِفَنْ مُخَيِّرا) بين الرَّفعِ على الابتداءِ والخبرِ ، والنَّصبِ عطفًا على جُملةِ أكْرَمْتُها ، وتُسَمّى الجُملةُ الأولى مِن هذا المِثال ذات وجهَيْنِ ؛ لِأنَّها اسمِيَّةٌ بالنَّظَر إلى أوَّلِها وفِعلِيَّةٌ بالنظرِ إلى آخِرِها .

وهذا المثال أصَحّ كما قال الأُبَّدي في شرح الجزُوليّة مِن تَمْثِيلِهِم بـ « زيد قام وعَمرًا كلّمْتُهُ » لبُطْلانِ العطفِ فيهِ لِعَدَم ضمير في المَعْطُوفَةِ يربُطُها بمبتَدَأ المَعطُوفِ عَليها ؛ إذِ المعطوفُ بالواوِ يَشْتَرِكُ مع المَعطُوفِ عَلَيه في مَعْناهُ ....

قوله : وإن تلا المعطوف : أي غير المفصول بإما كما مر .

قوله : فعلا : أي جملة فعلية لقوله : مخبرا به عن اسم ، ومثله الوصف الناصب للمفعول نحو : هذا ضارب زيدًا وعمرًا أكرمته في داره وهذا ضارب زيدًا وعمرو يكرمه هو برفع عمرو ونصبه على السواء بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح نحو : هذا قائم الأب ، وعمرو يكرمه هو .

قوله : متصرفًا : بخلاف غيره نحو : ما أحسن زيدًا وعمرو أكرمته ، وزيد نعم الرجل وبكر أهنته عنده ؛ فلا يجوز العطف في المثال الأول لا على الصغرى لأن ما لا يليها إلا أفعل ، ولا على الكبرى على الأصح من امتناع عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه إلا إذا كان عطف قصة على قصة أو كان المعطوف عليه له محل من الإعراب ، ويجوز العطف في الثاني على الصغري ؛ لأنها لها محل إلا أنه لا أثر له ؛ لأنها لكون فعلها جامدًا بمنزلة الاسمية .

قوله : على الابتداء والخبر : لم يقل عطفًا على الجملة الكبرى ؛ لأن المرجح للرفع في هذه المادة المعارض لمرجح النصب فيها هو السلامة من الحذف الذي يكون بالرفع على الابتداء والخبر لا العطف على الجملة الكبرى ؛ فإنه لولا السلامة من الحذف في الرفع لترجح النصب بقرب المعطوف عليه .

قوله : والنصب عطفًا إلخ : ويعارض سلامة الرفع من الحذف ترتب النصب على أقرب المشاكلين .

قوله : وهذا المثال أصح : لصحته على جميع الأقوال في المسألة ؛ فإن الأصح الذي عليه الجمهور : اشتراط صحة المسألة بوجود العائد في الجملة المعطوفة بغير الفاء فإن كان العطف بالفاء لم يشترط العائد ؛ لحصول الربط بما في الفاء من معنى السببية ، وقيل : يجوز الخلو مطلقًا وهو ما يقتضيه إطلاق الناظم ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل الواو كالفاء .

قوله : إذ المعطوف بالواو : خصه بالذكر ؛ لأن المثال منه ، ولما علم أن الأصح أنه لا يشترط

.... فَيَلْزَم أنْ يكونَ في هذا المِثال خَبرًا عنه ولا يَصِحّ إلّا بالرّابِطةِ وقَدْ فُقِدَ - انتهى ، ولَعَلّهُ يُغْتَفَرُ في التّوابع مالا يُغْتَفَرُ في غَيْرِها .

(وَالرَّفْعُ في غَيْرِ الّذي مَرَّ رَجَحْ) لِعَدَمِ مُوجِبِ النَّصب ومُرجِّحِهِ ومُوجِبِ الرَّفع ومُسْتَوى الأمْرَينِ ، وعَدَمُ التَّقديرِ أوْلى مِنه نحو « زيدٌ ضَرَبْتُهُ » ومَنَعَ بَعْضُهُم النَّصْبَ وَرُدَّ بقوله تعالى : ﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ « فَما أُبيحَ) لَكَ (افْعَلْ وَدَعْ) أيْ اُتْرُك (ما لَمْ يُبَحْ) لَك ، و تقديمُهُ واجِبَ النَّصبِ ، ثُمَّ مُختارَه ، ثُمَّ جائِزَه على السَّواء ، ثُمَّ مَرْجوحَه أحْسَن كما قالَ مِن صُنْع ابنِ الحاجِب ؛ لِأنَّ البابَ لِبيانِ المَنْصوبِ مِنه - انتهى ، وكان ينبغي أنْ يُؤَخِّرَا واجِبَ الرَّفعِ عنها لِما ذُكِر .

وجود العائد في المعطوف بالفاء ، وليشير بقوله : يشترك مع المعطوف عليه في معناه إلى الرد على من سوى الواو بالفاء ؛ وذلك لأن المعطوف بالواو يشترك مع المعطوف عليه في معناه ولا يفيد زيادة عليه مثل السببية التي تجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة الواحدة فيكتفى فيهما بعائد واحد بخلاف الفاء فإنها تفيدها .

قوله : فيلزم أن يكون إلخ : أي إذا كان المعطوف بالواو مشتركًا مع المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبرًا عنه ؛ أي خبرًا مستقلًا بخلاف المعطوف بالفاء فإنه مع المعطوف عليه بمنزلة الخبر الواحد .

قوله : ولعله يغتفر إلخ : توجيه لما يفيده التعبير بالأصح من صحة مثالهم مع خلوه من العائد مع أن الدليل يقتضي امتناعه بأنه قد أجازه البعض ووجهه أنه يغتفر إلخ .

قوله : فما أبيح أفعل إلخ : فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي .

قوله : ثم مرجوحه : لم يقل ثم راجح الرفع ؛ لأن الباب كما قال : لبيان المنصوب منه فكونه من الباب وذكره فيه من حيث جواز النصب لا من حيث رجحان الرفع .

قوله : من صنع ابن الحاجب : حيث قدم مختار الرفع ثم مختار النصب ثم المتساوى فيه الأمران ثم واجب النصب ثم واجب الرفع .

قوله : وكان ينبغي إلخ : وأقول : قدمه لتوفق معرفة راجح الرفع على معرفته وإذا قدم فالأولى رعاية تناسب مجاورة الواجبين مع أنه لكونه ليس من الباب في شيء لا يختل به ترتيب ما هو من الباب فالأولى به ذكره مع ما يناسبه ، ولا يلزم من هذا قرن مختار الرفع بمختار النصب ؛ لأن معرفته موقوفة على معرفة المواضع الأربعة الباقية ، ولأن فيه تفويتًا للترتيب الأحسن بالكلية ، ولأنه لكونه من الباب لا يكون ذكره فيه من حيث اختيار الرفع بل من حيث مرجوحية النصب .

(وَفَصْلُ ضَمير (مَشْغُولٍ) به عن الفعل (بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضافَةٍ) أَيْ بِمُضاف (كَوَصْلٍ) فيما مَضى (يَجْرِي) فيجبُ النَّصبُ في نحو « إنْ زيدًا مَرَرْتَ به أَوْ رأيتَ أخاهُ أكرِمَكَ » والرَّفعُ في نحو « خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عَمْرٌو أَوْ رُؤِيَ أخُوهُ » ، ويُختارُ النَّصبُ في نحو « زيدًا امْرُرْ به أَوْ انْظُرْ أخاهُ » والرَّفْعُ في نحو « زيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاهُ » ، ويجوز الأمْرانِ على السَّواءِ في نحو « هندٌ أكرمْتُها وزيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاهُ في دارِها » نعم يُقَدَّرُ الفِعلُ مِن مَعنى الظاهِرِ لا لفظِهِ .

قوله : وفصل مشغول به : أشار إلى أن مشغول وصف للضمير على الحذف والإيصال لا وصف للفعل كما حمله عليه بعض الشراح ؛ وذلك لأن الفصل ينسب إلى المتأخرلا إلى المتقدم ، وإطلاق وصف المشغول به عليه باعتبار ما قبل الفصل كما هو شأن الفصل سواء بقى على هذا الوصف كالمفصول بالجار أم لا كالمفصول بالمضاف .

قوله : بحرف جر : أتى به مع أن المفصول به داخل في قوله : أو المحل على ما حمله عليه الشارح للتصريح بحكمه والتنصيص عليه ؛ وذلك لأن قوله : أو المحل محتمل لغير ما حمله عليه الشارح وإن حمل عليه فدلالته عليه حفية .

قوله : أو بإضافة : أو ليست بمانعة جمع ولا مانعة خلو ؛ فقد يجتمعان كزيد مررت بغلامه أو بغلام أبيه ، وقد يفصل بغيرهما كزيد ضربت راغبًا فيه ، أو من أكرمه وهند ضربت من تكلمه .

قوله : فيما مضى : أي من الأحكام الخمسة كما أشار إليه الشارح بقوله : فيجب النصب إلخ وقوله : نعم يقدر الفعل إلخ فلا يرد أن المقدر هنا من معنى المذكور وهناك من لفظه أو معناه والتشبيه في مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل .

قوله : أو رؤي أخوه : أي خرجت فإذا زيد رؤي أخوه ، وفي بعض النسخ : فإذا زيد مر به عمرو وأخوه ، وأخوه على هذه النسخة عطف على عمرو بدون ملاحظة به ؛ أي : خرجت فإذا زيد مر أخوه ، وعلى كل من النسختين المثال للاشتغال في الرفع كما تقدم عن الهمع وكما قال في التوضيح : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو : زيد قام أو غضب عليه ، أو ملابسًا لضميره نحو : زيد قام أبوه ، فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام أبوه إلخ اهـ . وقد علمت أن الباب للاشتغال بالنصب ولم يظهر لي وجه للتمثيل بأحد المثالين سوى التنبيه على أن الاشتغال كما يكون في النصب يكون في الرفع .

(وَسَوٌّ فِي ذا البابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ بِالْفِعْلِ) فيما تَقَدَّمَ (إِنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ) نحو « أزيدًا أنتَ ضارِبُهُ الآنَ أوْ غَدًا » بِخِلافِ الوَصْفِ غَيرِ العامِلِ كالّذي بمَعنى الماضي أو العامِلِ غيرِ الوَصْفِ كاسْمِ الفِعلِ أوِ الحاصِلِ فيه مانعٌ كَصِلَةِ الألِفِ وَاللّام .

قوله : وصفًا : مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا جمع تصحيح وكذا جمع التكسير عند سيبويه كزيد أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه .

قوله : فيما تقدم : من الأحكام الخمسة ، وما قاله سم وأقره الصبان من أن المراد ما عدا وجوب النصب ؛ فإنه لا يتأتى هنا ؛ لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وهو لا يتصور في الاسم مبنى على ما قاله من أن المقدر وصف وليس متعينا ؛ فقد قال الدماميني : أجاز صاحب البسيط في : أزيدًا أنت ضاربه أن يكون نصب زيد بإضمار فعل ، وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به ، أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنت مقدم عليه وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر .

قوله : إن لم يك مانع حصل : قد يقال : هذا الشرط معلوم من تسويته الوصف بالفعل إذ الفعل لا ينصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع ؛ وأجيب بأنه إنما صرح به اهتمامًا بجانب الاسم ؛ لأنه أضعف من الفعل في العمل ، ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط ؛ قاله الصبان .

قوله : أو العامل غير الوصف : هذا محترز قوله : وصفًا ؛ فكان الظاهر أن يقدمه على الوصف غير العامل الذي هو محترز قوله : ذا عمل ؛ إلا أن ترتيب المحترزات على حسب ترتيب القيود إنما يحسن إذا تقدم ما هي داخلة فيه أما إذا تأخر كما هنا لدخوله تحت قوله : ذا عمل ، فمن الطبيعي أن يذكر ما هو داخل فيه بإزائه بعد ذكر محترزه .

قوله : كاسم الفعل : والمصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله على الأصح من أنه يمتنع تقديم معمولهما عليهما فيتعين الرفع في : زيد عليكه ، وزيد ضربًا إياه ، أما المصدر غير الواقع بدلًا : فيمتنع عمله فيما تقدمه اتفاقًا . هذا والمراد بتعين الرفع في نحو هذين المثالين كما قال الصبان : امتناع النصب على طريق الاشتغال ؛ فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب ؛ إذ لا يلزم توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية كما مر عن صاحب البسيط ، وأما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجيز عملها محذوفين اهـ . وكذا كل تركيب امتنع فيه عمل العامل المتأخر في الاسم المتقدم وجاز تقدير ناصب له مدلول عليه بالعامل المتأخر كزيدًا هل رأيته ، وأزيدًا أنت الضاربه ، وهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية كما أفاده سم .

قوله : كصلة الألف واللام : وكالصفة المشبهة ؛ لأنهما لا يعملان فيما قبلهما ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه لا يعمل في المفعول به لا تقديمًا ولا تأخيرًا ؛ فيتعين الرفع في : زيد أنا الضاربه ،



(وَعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بِتابِعِ) لِلاسمِ الشّاغِلِ لِلْفِعلِ (كَعُلْقَةٍ) حاصِلَةٍ (بِنَفْسِ الْاسْمِ الْواقِعِ) الشّاغِلِ لِلفعلِ ، فقولك : « أزيدًا ضربتَ عَمْرًا و أخاهُ » كقولِكَ : « أزيدًا ضربتَ أخاهُ » ، وَشَرَطَ في التَّسهيل أنْ يكوْنَ التّابعُ عَطفًا بالواو كما مَثَّلناهُ أوْ نَعْتًا كـ « إنَّ زيدًا رأيْتُ رَجُلًا مُحِبَّهُ » وزادَ في الارِتشاف أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ كـ « أزيدًا ضَرَبتُ عَمْرًا أخاهُ » .

ووجه الأب زيد حسنه وزيد عمرو أكرم منه ؛ فبقى تحت قوله وصفًا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة .

قوله : وعلقة : بمعنى التعلق والباء للسببية ، يعني : أن التعلق والارتباط الذي لابد منه بين العامل والاسم السابق الحاصل بتابع الاسم الشاغل لاشتمال التابع على ضمير الاسم السابق كالتعلق الحاصل بنفس الاسم الشاغل ؛ لكونه ضمير السابق أو سببه ، ويحتمل أن يراد بالعلقة الضمير لحصول التعلق به والباء بمعنى مع والاسم الواقع على هذا خصوص السببي .

قوله : عطفًا بالواو : في التصريح لما فيها من معنى مطلق الجمع فالاسمان والأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ؛ قاله الموضح .

قوله : كأزيدًا ضربت عمرًا أخاه : في التوضيح مع التصريح : فإن قدرت الأخ بدلًا بطلت المسألة نصبت أو رفعت ؛ لأن الأخ يصير من جملة ثانية ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الحملية الأولى من ضمير يعود إلى المبتدأ إن رفعت ، وعلى المشتغل عنه إن نصبت إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان ، أما التوكيد فلا يصح مجيئه هنا ؛ لأن ضميره عائد على المؤكد أبدًا فلا يصح عوده على الاسم السابق .

بعون الله تعالى وحسن توفيقه انقضى الكلام على الاشتغال



هذا باب تعدي الفعل ولزومه

وفيه رُتَبُ المَفاعيل (عَلامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدّى) أيْ المجُاوز إلى المَفعُولِ بِهِ (أَنْ تَصِلْ هاء) تَعُود على (غَيْرِ مَصْدَرَ) لِذلك الفِعلِ (بِهِ نَحْوُ عَمِلْ) فإنّك تقول : « الخَيْرُ عَمِلتُهُ » فتصل بِهِ هاءٌ تَعُودُ على غير مَصدَرِهِ ، واحْتَرَزَ بها عن هاءِ المَصدر ؛ فإنّها تُوصَلُ بِالْمُتَعَدِّي نحو « ضَرَبْتُهُ زيدًا » أيْ الضَّرب ، و باللّازِم نحو « قُمْتُهُ » أيْ القِيام .

تعدي الفعل ولزومه

في هذا التعبير مسامحة ، والمراد : الفعل المتعدي والفعل اللازم ؛ لأنهما المذكوران صراحة فيما بعد ، وآثر هذا التعبير ؛ لأن البحث عنهما من حيث التعدي واللزوم .

قوله : وفيه رتب المفاعيل : هذا أولى من قول من قال : وفيه المفعول به ؛ لأن المفعول به تقدم في باب الفاعل ، وأخرها إلى هنا ؛ لأن ذكر المفعول به في باب الفاعل بالتبع لتشابك أحكام الفاعل بأحكامه ورتب المفاعيل لا دخل لأحكام الفاعل بها فكان الأجدر بذكرها هذا الباب .

قوله : أي المجاوز إلى المفعول به : أشار به إلى وجه التسمية ، وإلى أن المراد المعدي بنفسه وضعًا ؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق لا المعدي بالحرف ، ولا بنزع الخافض ، وإلى أن الكلام في الفعل التام .

قوله : أن تصل إلخ : ولو بحسب الأصل فلا يرد الأفعال اللازمة للبناء للمجهول ؛ لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل ، والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد الليلة قمتها والدار دخلتها ، ومعرفة صحة وصل الهاء غير موقوفة على معرفة المتعدي بل تعرف بقبول النفس إياها فلا يلزم الدور وتدخل تحت هذه العلامة الأفعال الناقصة نحو : الصديق كنته ، والمعروف أنها واسطة لا متعدية ولا لازمة ، والظاهر أن موضوع كلام الناظم الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال : مفعوله أو خبره ، ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة ؛ أفاده الصبان ؛ فالمقصود من ذكر هذه العلامة : تمييزه عن اللازم لا عن جميع ماعداه ، وتمييزه عن الفعل الناقص معلوم من ذكرها فيما قبل .

قوله : لذلك الفعل : هذا مفهوم من التمثيل بعمل ؛ فإن ضميره المفعول يعود إلى المصدر لكن لا إلى مصدره .

قوله : أي الضرب : أي المعهود ؛ أشار بهذا التفسير إلى أن الضمير العائد إلى مصدر عامله يعود على المصدر المعرفة كما صرحوا به فلابد أن يكون معهودًا ؛ فمعنى ضربته : أنا الذي أوجدت الضرب المعهود فهو من المفعول المطلق النوعي لا التأكيدي .



تتمة : ومِن عَلامَتِهِ أيضًا : أنْ يَصْلُحَ لِأَنْ يُصاغَ مِنهُ اسمُ مفعولٍ تامٌّ كَمَقَتَ فهو مَمْقُوتٌ . قال في شرحِ الكافية : والمُراد بالتَّمام الاستغناءُ عن حرف جَرٍّ ، فلو صِيغَ مِنْه اسمُ مفعولٍ مُفتقرٍ إلى حرفٍ جرٍّ يُسَمّى لازمًا كـ « غَضِبْتُ على عَمْرٍو فهو مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ » .

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ) الّذي تجاوَزَ إليه (إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ) ومَعلومٌ أنّه إنْ نابَ عن فاعِلٍ رُفِع (وَ) فِعْلٌ (لازِمٌ غَيْرُ) الفِعلِ (المُعَدّي) وهو الّذي لا يَتَّصِلُ بِهِ ضَميرٌ غير مَصدرٍ ، ويُقالُ لَهُ أيضًا : « قاصِرٌ » و« غيرُ مُتَعَدٍّ » و « مُتَعَدٍّ بحرفِ جرٍّ » .

(وَحُتِمْ لُزُومُ أفعالِ السَّجايا) جمعُ سَجيَّةٍ وهي الطَّبيعَة (كَنَهِمْ) إذا كَثُرَ أَكْلُهُ

قوله : لأن يصاغ منه : أي من مادته أو من مصدره ليوافق مذهب البصريين .

قوله : الاستغناء عن حرف جر : زاد في التسهيل قيد باطراد لإخراج نحو : تمرون الديار ؛ فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال : الدار ممرورة لكن لا باطراد ؛ كذا في الصبان .

قوله : الذي تجاوز إليه : يعني أن المراد بالمفعول المفعول به لا مطلق المفعول ؛ لأن اللازم أيضًا ينصب ما عدا المفعول به .

قوله : إن لم ينب عن فاعل : مقتضاه أن الفعل المجهول متعد وهو كذلك ولا حاجة إلى أن يقال : ولم يتضمن معنى فعل لازم ؛ لأنه يصير حينئذ لازمًا والكلام في المتعدي .

قوله : ولازم غير المعدى : الظاهر أن لازم مبتدأ مخصص بنيابته مناب الموصوف المحذوف وغير المعدى خبره ؛ لأن المقصود تعريف اللازم ، وغير المعدى وإن كان منحصرًا في اللازم إلا أنه لم يعلم انحصاره فيه بعد وإلا لكان الحكم عليه به لغوًا فلم يتعرف بالإضافة ، ويحتمل أن يكون بالعكس ؛ لأنه لما عرف المعدي كان المقام مقام أن يقال غير المعدى ما هو فقال غير المعدى لازم . هذا والمستفاد من كلام الناظم نفي الواسطة ، والجمهور ومنهم المصنف على إثباتها ، فمنها ما لا يوصف بتعدى ولا لزوم وهو الناقص كان وكاد وبابهما ، ومنها ما يوصف بهما أي بالتعدي واللزوم معًا لاستعماله بالوجهين على التساوي كشكر ونصح وكال ووزن وعد ، وقيل : أصلها أن تستعمل بحرف الجر ، وقيل : أصلها أن تتعدى بنفسها وحرف الجر زائد ، وقد عرفت الجواب عن الناقص ولعل المصنف لم يعتد بالثاني لقلته ، أو التقسيم اعتباري لا حقيقي .

قوله : ويقال له القاصر : لقصوره على الفاعل .

قوله : أفعال السجايا : جمع سجية وهي معنى قائم بالغير لازم له أي غالبًا فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن قد يزولان عند المرض .

قوله : إذا كثر أكله : أي كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام أن كثرة

وَظَرُفَ وَكَرُمَ وَشَرُفَ (وَكَذا) حتمٌ لُزُومُ ما كانَ على وزنِ (افْعَلَلّ) بتخفيف اللّام الأولى وَتَشديدِ الثّانِية ، كَاقْشَعَرَّ وَاطْمأَنَّ (وَ) كذا افْعَنْلَلَ (الْمُضاهِي اقْعَنْسَسا) وهو احْرَنْجَمَ ، وكَذا ما أُلْحِقَ بِافْعَلَلَّ وافْعَنْلَلَ كَاكْوَهَدَّ و احْرَنْبَى (وَ) كذا حَتمٌ لزُومُ (ما اقْتَضى نِظَافَةً) كَطَهُرَ وَنَظُفَ (أَوْ دَنَسا) كَدَنِسَ وَوَسِخَ وَنَجُسَ (أَوْ) اقْتَضى (عَرَضًا) أيْ مَعنًى غيرَ لازِم كَمَرِضَ وَبَرِئَ وَفَرِحَ (أَوْ طاوَعَ) فاعِلَهُ فاعِلَ الفِعلِ (الْمُعَدّى لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدّا) وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ .

الأكل عرض لاسجية ، لكن فسر الجوهري وابن سيده النَّهَم باشتداد الشهوة للأكل ، وفي القاموس : النهم محركة وكسحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نَهِمَ كفرح وعُني فهو نهم ونهيم ومنهوم اهـ . فلعل قول الشارح : أي كثر أكله : معنى آخر أو تفسير باللازم . والتمثيل بينهم يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين ، وفي التصريح خلافه . بقي أن اللازم لا يصاغ منه اسم المفعول فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ ؛ قاله الصبان .

قوله : وكذا افعنلل نحو إلخ : أي وكذا يجب لزوم ما كان على وزن افعنلل سواء كانت اللامان أصليتين كاحرنجم ، أم أحدهما زائدة كاقعنسس الملحق باحرنجم ، فالمراد بالمضاهي اقعنسس هو ومضاهيه لاشتهار هذه العبارة في ذلك ، ثم الكلام على عكس التشبيه ؛ لأن اقعنسس ملحق باحرنجم وعكسه التشبيه ، ولم يقل والمضاهي احرنجم : ليكون الأصل هو الممثل به صراحة .

قوله : وكذا ما ألحق إلخ : وهو افوعلّ كاكوهّد الفرخ إذا ارتعد لأمه لتزفه ، وافعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش للقتال ؛ فالمراد وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل وافعنلل والإلحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويًا له في عدد الحروف ، وفي الحركات والسكنات ، وفي التكسير والتصغير .

قوله : كطهر : بضم العين وفتحها ، ونظف بضمها ، ودنس ووسخ بكسرها ، ونجس بتثليثها .

قوله : معنى غير لازم : أي معنى ثابت للفاعل بقرينة قوله : غير لازم ؛ أي غير دائم فيه ؛ فخرج ما هو حركة جسم ، قال الصبان : ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان ، وذكر ما اقتضى عرضًا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسًا من ذكر العام بعد الخاص ؛ لأن النظافة والدنس من العرض .

قوله : أو طاوع فاعله : الذي هو مفعول الفعل المتعدي من مادته .

قوله : فاعله فاعل الفعل المعدى : الذي من مادة الفعل اللازم ، وأشار بهذا التقدير إلى أن نسبة طاوع إلى كل من معموليه مجاز عقلي ؛ لأن المطاوع اسم فاعل فاعل الفعل اللازم لا نفس الفعل ، والمطاوع اسم مفعول فاعل الفعل المتعدي كما قال : والمطاوعة قبول المفعول

والمُطاوَعَةُ قَبُولُ المَفعُولِ فِعْلَ الفاعِلِ فإنْ طاوَعَ المُعَدّي لاثْنَيْنِ كانَ مُتَعَدِّيًا لِواحِدٍ نحو « كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً فَاكْتَساها » .

(وَعَدِّ) فِعلًا (لازِمًا) إلى المَفعُولِ به (بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو « عَجِبْتُ مِن أنَّكَ قادِمٌ » و « فَرِحْتُ بِقُدُومِكَ » ، وَعَدِّهِ أيْضًا بالهمزةِ نحو « أذْهَبْتُ زيدًا » و بالتَّضعيف نحو « فَرَّحْتُهُ » .

(وَإنْ حُذِفْ) حَرفُ الجرِّ (فَالنَّصْبُ) ثابِتٌ (لِلْمُنْجَرّ) ثُمَّ هذا الحَذْفُ لَيس قِياسًا بل (نَقْلًا) عن العَرَبِ يُقْتَصَرُ فيه على السماع كقوله :

تَمُرُّونَ الدِّيار [وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمْ عَلَيَّ إذًا حَرامُ]

وقد يُحذَفْ ويَبْقى الجَرُّ كقوله :

[إذا قِيلَ أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلَةٍ] ... أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

(وَ) حَذفُ حرفِ الجرِّ (في أنَّ وَأنْ) المَصْدَريَّتَيْنِ (يَطَّرِدُ) ويُقاسُ عَلَيه (مَعْ أمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوْا) أيْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، و « عَجِبْتُ أنَّكَ قائمٌ » أيْ مِن أنْ يَدُوا ، ومِن أنَّكَ قائِمٌ . ومَحَلُّ أنْ وأنّ حينئذٍ نصبٌ عِندَ سيبويه والفَرّاء ، وجَرٌّ عِندَ

إلخ ؛ أي الذي هو فاعل الفعل اللازم .

قوله : **فعلًا لازمًا** : تخصيص الفعل ؛ لأن الكلام فيه ويعلم حال الوصف والمصدر في جميع أحكام الباب بالقياس عليه .

قوله : **فالنصب للمنجر** : وناصبه الفعل عند البصريين وإسقاط الجار عند الكوفيين .

قوله : **ثم هذا الحذف** : أشار بهذا إلى أن نقلًا متعلق بيحذف مقدرًا لا بالنصب بقرينة قوله : وفي أنَّ وأنْ يطرد ، ولتبعية النصب للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالًا ، ولئلا يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعيًا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معًا ؛ أفاده الصبان .

قوله : **وقد يحذف ويبقى الجر** : ويطرد في رب نحو : وليل كموج البحر .

قوله : **أشارت كليب** : أي إلى كليب ، وبالأكف متعلق بأشارت أو الباء بمعنى مع حال من الأصابع الذي هو فاعل ، وكليب قبيلة جرير ، والبيت للفرزدق يهجو به جريرًا . وصدره :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة

قوله : **ومحل أن وأنّ** : أي مع صلتهما .

قوله : **نصب** : وهو الأقيس لتعينه في غير أن وأن .

الخَليلِ والكِسائي ، قال المصنف : ويُؤَيِّدُ قولَ الخَليلِ ما أَنْشَدَهُ الأخفش :

وَما زُرْتُ لَيْلى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِها أنا طالِبُهْ

بِجَرِّ المَعطُوفِ على « أن تكون » ، فَعُلِمَ أنَّها في محل جَرٍّ ، فإنْ لم يُؤْمَنِ اللّبسُ لم يَطَّرِدِ الحَذفُ نحو « رَغِبْتُ في أنَّكَ تَقُومُ » إذ يُحتَمَل أنْ يَكُونَ المَحذُوفُ عن ولا يَلْزَمُ مِن عَدَمِ الاطِّرادِ - أي القِياسِ - عَدَمُ الوُرُودِ فلا يشكل بقوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ فَتَأَمَّل .

قوله : بها أنا طالبه : فيه قلب أي أنا طالبها به ، أو الباء بمعنى على أو بمعنى من متعلقة بطالب ، والمعنى : أن زيارتي لليلى ليس لأن تكون حبيبة لي ولا لدين بل لضرورة نزلت بي .

قوله : فتأمل : وجهه أن عدم اطراد الحذف لما في الحذف من الإبهام والإجمال وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة والآية قد قصد فيها الإجمال ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن .

فصل : في رُتَبِ المفاعيل وما يتعلَّقُ بذلك

(وَالْأَصْلُ سَبْقُ) مَفعُولٍ هو (فاعِلٍ مَعْنىً) مَفعُولًا لَيس كذلك (كَمَنْ مِنْ) قولك : (أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) ومِن ثَمَّ جاز « أَلْبِسَنْ ثَوْبَهُ زيدًا » وامتنع « أَسْكِن رَبَّها الدّارَ » (وَيَلْزَمُ) هذا (الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرى) أيْ وُجِدَ ، كأنْ خيفَ لبسُ الأوَّلِ بالثاني نحو « أعطيتُ زيدًا عَمْرًا » أوْ كانَ الثاني مَحصُورًا نحو « ما أعطيتُ زيدًا إلّا دِرهَمًا » ، أوْ ظاهِرًا ، والأوَّل مُضمرًا نحو « أعطيتُكَ دِرْهَمًا » . (وَتَرْكُ ذاكَ الأَصلِ حَتمًا قَدْ يُرى) لِمُوجب ، كأنْ كانَ الأوَّلُ مَحصورًا نحو « ما أعطيتُ الدِّرْهَمَ إلّا زيدًا » أو ظاهِرًا ، والثاني ضَميرًا نحو « الدِّرهَم أعطيتُهُ زيدًا » ، أو فيه ضَميرٌ يَعُودُ على الثاني كما تَقَدَّم .

(وَحَذْفَ) مَفعولٍ (فَضْلَةٍ) بأنْ لم يكن أحَدَ مَفعُولَيْ ظَنَّ ، لِغَرَضٍ إمّا لَفظِيٍّ

رتب المفاعيل

قوله : وما يتعلق بذلك : من حذفها وحذف عاملها .

قوله : سبق فاعل معنى : ومنه المفعول الأول من مفاعيل باب أعلم ؛ فإنه عالم بالنسبة إلى الأخيرين وكذا الأصل سبق مفعول مبتدأ على مفعول خبر ، وما لا يجر على ما قد يجر نحو : اخترت زيدًا الرجال ؛ فقد يقال : اخترته من الرجال ، ومن ثمة جاز : اخترت قومه زَيْدًا ؛ وامتنع : اخترت أحدهم القوم .

قوله : نحو أعطيت زيدًا عمرًا : الظاهر المستفاد من كلام الناظم جواز تقديمها على الفعل مرتبين ، أو الأول فقط دون الثاني فقط ولا نقل يعتد به فيها .

قوله : أعطيتك درهمًا : قال الصبان : اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل ، وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لامع الفعل اهـ . وعليه لا يفيد كلام الناظم ما استظهرناه .

قوله : كما تقدم : أي من قوله « أسكن ربها الدار » فيجب أن يقال أسكن الدار ربها .

قوله : وحذف مفعول : قيده به لأن فضلة نكرة في سياق الإثبات فلا تعم فتخصص بقرينة المقام على أنه لا يصح فيها العموم ؛ لأن من الفضلات ما لا يجوز حذفها كالمصدر والمستثنى ؛ نعم يجوز عدم الإتيان بها إلا أنه لا يسمى حذفًا بخلاف المفعول .

قوله : وحذف فضلة : أي اختصار كالأمثلة الآتية ، أو اقتصارًا لتنزيل فعله منزلة اللازم نحو : يحيي ويميت ، ويعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، ونحو : ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ وقال البيانيون ووافقهم في المغنى : أنه لا مفعول لهذا الفعل أصلًا .

قوله لغرض : أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى .

كتناسُبِ الفَواصِلِ والإيجازِ ، وإمّا مَعنَوِيّ كاحْتِقارِهِ (أَجِزْ) نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ ، ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ ، ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِىٓ ﴾ ، وهذا (إنْ لَمْ يَضِرْ) بفتح أوّلِهِ وتخفيف الرّاء ، فإنْ ضار أيْ ضَرَّ (كَحَذْفِ ما سيقَ جَوابًا) لِلسّائِلِ (أَوْ) ما (حُصِرْ) لم يَجُز كقوله : زيدًا لِمَن قال : « مَن ضَربتَ » ونحو « ما ضربتُ إلّا زيدًا » فلو حُذِفَ في الأوّلِ لَم يَحْصَل جوابٌ ، ولو حُذِفَ في الثّاني لَزِمَ نَفْيُ الضَّربِ مُطلقًا ، والمَقصُودُ نَفْيُهُ مُقيَّدًا .

(وَيُحْذَفُ) الفِعلُ (النّاصِبُها) أيْ النّاصِبُ الفَضْلَةَ جَوازًا (إنْ عُلِما) كَأَنْ

قوله : **الفواصل** : جمع فاصلة وهي رأس الآية .

قوله : **أجز** : قال سم : مراده بالجواز : عدم الامتناع ، فيصدق بالوجوب نحو : ضربت وضربني زيد .

قوله : **فإن لم تفعلوا** : أي الإتيان بسورة من مثله .

قوله : **بفتح أوله** : أي وكسر ثانيه من ضار بمعنى ضر لا من ضر ليوافق ، أو حصر في كسر ما قبل الآخر .

قوله : **ويحذف الفعل** : قدر الموصوف الفعل دون العامل مع أن شبه الفعل مثله كزيدًا لمن قال : من أنت ضارب ؛ لأن الباب للفعل .

قوله : **الناصبها** : الأصح أنه لا يجوز إدخال أل على الوصف المفرد المضاف إلى ضمير غير عائد إلى ما فيه أل كما هنا ، وأجازه بعضهم ، ومن منعه حمل نحو قوله : الناصبها على أن الضمير منصوب على المفعولية .

قوله : **أي الناصب الفضلة** : لعلة أشار بهذا حيث لم يقل أي الناصب المفعول الفضلة ولم يقتصر على أن يقول أي الفضلة ؛ فإنه لو اقتصر عليه لتوهم أنه محض بيان للمرجع إلى أن الضمير عائد على مطلق الفضلة على الاستخدام حيث أتى بالفضلة معرفة بأل الاستغراقية ؛ لأنه يجوز حذف ناصب جميع الفضلات دون جميع الفضلات كما عرفت ، ولا يبعد أن يقال : إنه أشار بناء على هذا إلى أن فضلة لإرادة الاستغراق بها من حيث إنها مرجع الضمير صارت كأنها معرفة بأل الاستغراقية فصح دخول إلى على الوصف المضاف إلى ضميرها هذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

قوله : **جوازًا** : مفهوم من قوله : وقد يكون حذفه ملتزمًا .

قوله : **إن علما** : قيد ليحذف لا لجوازًا .



كانَ ثَمَّةَ قَرينَةٌ حالِيَّةٌ كَانَتْ كقولك لِمَن تَأَهَّبَ لِلْحجّ : « مَكَّةَ » أيْ تريد مكة ، أوْ مَقالِيَّةً كزيدًا لِمَنْ قالَ : « مَن ضَربتَ » .

(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتزَمًا) كأَنْ فَسَّرهُ ما بَعدَ المَنْصُوبِ كما في بابِ الاشْتِغَالِ ، أو كانَ نِداءً أوْ مَثَلًا كـ « الكِلابِ على البقرِ » أيْ أرْسِل ، أوْ جارِيًا مَجراهُ كـ ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ أيْ وآتُوا .

قوله : كما في باب الاشتغال : أتى بكما لأن المحذوف الذي يفسره ما بعد المنصوب ليس بمحصور في باب الاشتغال كما مر .

قوله : أو كان نداء : أو منصوبًا على التحذير أو الإغراء .

قوله : كالكلاب على البقر : معناه خل بين الناس جميعًا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة .

قوله : أو جاريًا مجراه : قال الصبان : الفرق بينه وبين المثل كما أفاد الدنوشري : أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية ، وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير .

قوله : كـ ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ : أي انتهوا عن التثليث وأتوا خيرًا لكم وهو التوحيد فتقول لكل من أردت نهيه عما يضر به وأمره بما ينفعه : انته خيرًا لك ، والمراد بعدم التغيير فيه فيما عدا الضمير وإلا لصار مثلًا .

هذا باب التنازع في العمل

ويُسَمّى أيضًا بابَ الإعْمالِ ، وهو - كما يُؤْخَذ مِمّا سَيأتي - أنْ يَتَوَجَّهَ عامِلانِ ليس أحدُهُما مُؤَكِّدًا لِلآخَر إلى مَعْمولٍ واحِدٍ مُتأخِّرٍ عنهما نحو « ضربتُ وأكرمتُ زيدًا » وكُلٌّ واحدٍ من ضربتُ وأكرمتُ يطلُبُ زيدًا بالمَفعُولية .

(إنْ عامِلانِ) فِعلانِ أو اسمانِ أو اسمٌ وفعلٌ (اقْتَضَيا) أيْ طَلَبا (في اسْم عَمَلْ) رَفعًا أوْ نَصْبًا ، أو طَلَبَ أحَدُهُما رَفعًا والآخَرُ نَصْبًا ، وكانا (قَبْلُ فلِلْواحِدِ

التنازع في العمل

قوله : ويسمى باب الإعمال : الهمزة للتعدية ، ويحتمل أن تكون للسلب ، والأولى تسمية بصرية والثانية تسميته كوفية . وكان الأولى أن يسمى بباب الاصطلاح ؛ لأنه لبيان كيفية قطع النزاع .

قوله : أن يتوجه عاملان : أي ذهنًا وتصورًا لا لفظًا ؛ لأن التنازع لا يقع إلا في الذهن والتصور ولا يؤتى باللفظ إلا على سبيل القطع ، وفي قوله : عاملان ، وقوله فيما بعد : إلى معمول واحد ؛ اقتصار على أقل مراتب التنازع ؛ وذلك لأنه المأخوذ من كلام الناظم .

قوله : ليس أحدهما مؤكدًا للآخر : هذا القيد مفهوم من قوله : اقتضيا ؛ لأن المؤكد إنما يذكر لتقرير الأول لا للإسناد فلا يكون مقتضيًا للعمل كما أنه مفهوم من قوله : يتوجه الواقع موقع اقتضيا ، ولخفاء دلالته عليه صرح به .

قوله : فعلان أو اسمان إلخ : أي مشبهان بالفعل ، وأشار بهذا إلى عدم وقوع التنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره وجوزه بعضهم كما في الهمع بين لعل وعسى ، وفيه عن الارتشاف تقول : لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال عسى ، ولو أعمل الأول لقيل : لعل وعسى زيدًا خارج .

قوله : اقتضيا : احتراز عن نحو :

أتـــاك أتـــاك اللاحـــقـــون

إذ الثاني تأكيد وإلا فسد اللفظ ، إذ حقه حينئذ أن يقول : أتاك أتوك ، أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإن الثاني لم يطلب قليلًا وإلا فسد المعنى إذ المراد : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك .

قوله : في اسم : متعلق بعمل .

قوله : رفعًا أو نصبًا : ونحو : وثقت وتقويت بزيد ؛ التنازع فيه من حيث النصب لا من حيث الجر كما لا يخفى ؛ لأن الجر إنما هو بالباء .

قوله : قبل : بخلاف المعمول المتوسط والمتقدم فإنه معمول للأول .



مِنْهُما الْعَمَلْ) بالاتّفاق ، إمّا الأوّل أوِ الثّاني ، مِثالُ ذلك على إعمالِ الأوّل : « قامَ وَقَعَدا أخَواك » ، « رأيتُ وأكرَمْتُهُما أبَوَيْكَ » ، « ضَرَبَني وضَرَبْتُهُما الزيدانِ » ، « ضربتُ وضربُوني الزَّيْدِيْنَ » ، ومثالُه عل إعمالِ الثّاني « قاما وَقَعَدَ أخَواك » ، « رأيتُ وأكرمتُ أبَوَيْكَ » ، « ضرباني وضربتُ الزَّيْدَيْنِ » ، « ضربتُ وضَرَبَني الزَّيْدُونَ » . وهذا في غيرِ فِعلِ التَّعَجُّب ، أمّا هو فَيَتَعَيَّنَ فيه إعمالُ الثّاني كما اشْتَرَطَهُ المصنف في شرحِ التَّسهيل في جَواز التَّنازُع فيهِ خِلافًا لِمَن مَنَعَه كـ « ما أحسنَ وأعقلَ زَيْدًا » .

(وَ) إعمالُ (الثّاني أوْلى) مِنْ إعمالِ الأوَّلِ (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَة) لِقُرْبِهِ (وَاخْتارَ عَكْسًا) وهو إعمالُ الأوَّل لِسَبْقِهِ (غَيْرُهُمْ) أيْ أهل الكوفَة حال كوْنهم (ذا أَسْرَهْ) أيْ صاحِب جَماعةٍ قَوِيَّةٍ .

قوله : بالاتفاق : أي ممن سيأتي ذكرهم وهم لا يجوزون عمل العاملين معًا فلا يرد أن الفراء يقول بعملهما معًا إذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي .

قوله : أما الأول أو الثاني : أتى بهذا ليشير إلى أن المراد بالواحد : الواحد على سبيل منع الجمع لا على سبيل منع الخلو ، ولدفع ما قد يتوهم من تعريف الواحد من أن المراد واحد بعينه ، والحال أن المراد واحد لا بعينه ، ولينسجم الكلام بما بعده أحسن انسجام .

قوله : فيشترط فيه إعمال الثاني : لامتناع الفصل بين الفعل ومعموله ، واعترضه أبو حيان بأن شرط التنازع جواز إعمال أيهما شئت .

قوله : خلافًا لمن منعه : بناء على اشتراطهم تصرف العاملين في التنازع .

قوله : لقربه : في الصبان قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل ا هـ . ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة .

قوله : لسبقه : ولسلامته من الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة ، ثم كل مما يليه أولى من لاحقه .

قوله : ذا أسرة : دفع بهذا ما يوهمه تأخير مذهبهم من ضعفه .

قوله : أي صاحب : أتى بهذا التفسير مع ظهور أن ذا بمعنى صاحب للإشارة إلى وجه وقوعها حالًا في الأشموني سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها .

(وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ) مِنَ العَمَلِ في اَلاسمِ الظاهِرِ (في ضَمير ما تَنازَعاهُ) وجوبًا إنْ كانَ ما يُضْمَر مِمّا يَلزمُ ذِكرُهُ ، كالفاعلَ (وَالْتَزِمْ ما الْتُزِما) مِن مُطابَقَةِ الضمير للظّاهر في الإفرادِ والتّذكير وفُرُوعِهِما (كَيُحْسِنانِ وَيُسِيءُ ابْناكا) فابْناكا تنازَعَ فيه يُحسنُ ويُسيءُ فأُعمِلَ يُسيءُ فيه وأُضمِرَ في يُحِسنُ الفاعِلُ ، ولم يُبال بالإضمارِ قبل الذِّكر للحاجَةِ إلَيهِ . كما في « رُبَّه رَجُلًا زيدٌ » . ومَنَعَ جَوازَ مِثلِ هذا الكوفيُّونَ ، وجوَّزَ الكِسائي « يُحسنُ ويُسيءُ ابناك » بِناء على مذهبه مِن جَوازِ حَذفِ الفاعِلِ ، وجوزه الفراء بناء على مذهبه من توجه العاملين معًا إلى الاسم الظاهر ، وجَوَّزَ الفَرّاءُ أيضًا أنْ يُؤتى بضمير الفاعِلِ مُؤَخَّرًا نحو « يحُسنُ ويُسيءُ ابناك هما » (وَقَدْ بَغى

قوله : إن كان ما يضمر مما يلزم ذكره : هذا القيد مفهوم من التمثيل ، ومن قوله : ولا تجيء مع أول قد أهمل إلخ ، وتقييد للوجوب المفهوم من الأمر في كلام الناظم وهو الوجوب المطلق ؛ أي الغير المقيد بقيد يعني أن الوجوب المطلق إنما هو في هذا القسم ، وأما القسم الآخر ، وهو ما إذا كان ما يضمر مما لا يلزم ذكره ففيه تفصيل ؛ فقد يجب فيه الإعمال في ضمير المتنازع فيه ، وقد لا يجب كما سيأتي وليس تقييدًا لمطلق الوجوب حتى يكون ما عدا هذه الصورة مما لا يجب فيه الإضمار ؛ فقد يجب في غيرها أيضًا ومن ثمة قال الشارح فيما بعد : فإن أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضًا إضماره فأتى بأيضا للإشارة إلى أن التقييد المذكور ليس لمطلق الوجوب .

قوله : كالفاعل : والمفعول العمدة بالمعنى الآتي .

قوله : من مطابقة الضمير إلخ : وحمل ما التزم على امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ليس بشيء ؛ لأن هذا الامتناع مفهوم من قوله : وأعمل المهمل إلخ ؛ فيكون قوله : والتزم ما التزما حينئذ مستدركًا ، ولو فرض عدم فهمه من وأعمل المهمل إلخ لكان والتزم ما التزما غير مفيد ؛ إذْ الاكتفاء في بيان أحكام الباب بالحوالة غير مفيد بل لابد فيه من التصريح ؛ لأن المقام مقام التصريح بخلاف ما هو خارج عن الباب فيجوز الاكتفاء فيه بالحوالة .

قوله : للحاجة إليه : والحاجة هنا التفادي من مفسدة حذف الفاعل ؛ لأنها أشد من مفسدة الإضمار قبل الذكر وفي رُبَّه رجلًا غرض الإجمال والتفصيل .

قوله : ومنع جواز إلخ : قال الصبان : أي من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على إعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلاينافي هذا قوله سابقًا بالاتفاق .

قوله : فجوز الكسائي : تفصيل لمحذوف ؛ أي واختلفوا في كيفية قطع التنازع عند إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع فجوز الكسائي إلخ أي كما اختار يحسن ويسيئآن ابناك ؛ لأنه من الكوفيين وكذا الفراء .

قوله : إلى الاسم الظاهر : مرفوعًا كان أو منصوبًا إن اتفق العاملان في الاقتضاء وأورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد .

قوله : وجوز الفراء أيضًا إلخ : ويتعين هذا عنده إذا اختلف العاملان في الاقتضاء كضربني وأكرمت زيدًا هو .



وَاعْتَدَيا عَبْداكا) فعبداكا تنازع فيه بَغي و اعْتَدا ، فأعمِلَ فيه الأوّل وأُضمِرَ في الثّاني ، ولا مَحذُورَ لِرُجُوعِ الضَّميرِ إلى مُتَقَدّمٍ في الرُّتبةِ ، فإنْ اعْمَلْتَ الأوّل واحْتاجَ الثاني إلى منصوبٍ وَجَبَ أيضًا إضْمارُه نحوَ « ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زيدٌ » ونَدَرَ قوله :

بعُكاظَ يُعْشي النّاظِرينَ - إذا هُمُ لَمَحُوا - شُعاعُه

(وَلا تَجِئْ مَعْ أوَّل قَدْ أُهْمِلا) مِن العَمَل (بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع أُوهِلا بَلْ حَذْفَهُ) أيْ مُضمر غير الرَّفع (الْزَمْ إنْ يَكُنْ) فُضلة بأنْ لَمْ يُوقِع حَذْفُهُ في لَبْسٍ وكانَ (غَيْرَ خَبَرْ) وغيرَ مَفعُولٍ أوَّلٍ لِظَنَّ نحو « ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ » وَنَدَرَ المَجِيءُ به في قَوْله :

إذا كُنْتَ تَرْضاهُ وَيَرْضاكَ صاحِبٌ [جِهارًا فَكُنْ في الْغَيْبِ أحْفَظَ لِلْوُدِّ]

وأضْمِرَنْهُ (وَ أَخِّرَنْهُ) وُجُوبًا (إنْ يَكُنْ) ذلِك الضَّميرُ عُمدةً بأنْ كانَ (هُوَ

قوله : إلى منصوب : أي فضلة كمثال الشارح ، أما العمدة فداخل في قوله : إن كان ما يضمر مما يجب ذكره .

قوله : وندر قوله : أي مثل قوله في حذف الضمير المنصوب غير العمدة من الثاني المهمل ؛ لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

قوله : بعكاظ : بضم العين موضع بقرب مكة كانت تقام فيه في الجاهلية سوق يجتمع فيه قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الأشعار ، والباء ظرفية ، ويعشي بالعين المهملة كيعطي من العشاء وهو سوء البصر ليلًا ، والضمير في شعاعه للسلاح ، والشاهد في يعشى : ولمحوا ، حيث تنازعا في شعاعه فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه .

قوله : فضلة : المراد بالفضلة هنا ما يصح الاستغناء عنه لكونه غير عمدة ، ولعدم إيقاع حذفه في لبس ، كما أن المراد بالعمدة ما لا يصح الاستغناء عنه لكونه عمدة ، أو لإيقاع حذفه في لبس كما أشار إليه الشارح فيما سبق بقوله : إن كان ما يضمر مما يلزم ذكره كالفاعل .

قوله : بأن لم يوقع حذفه في لبس : كان الظاهر أن يؤخر هذا عن قوله ، وغير مفعول أول لظن لكنه لو أخر لتوهم أنه معطوف على قوله إن يكن فضلة فللتنصيص على دخوله في مفهوم الفضلة قدمه .

قوله : غير خبر : لكان أو ظن .

قوله : إذا كنت ترضاه : آخره :

.... جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

والغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهد

قوله : وأضمرنه : أي ائت به ضميرًا ، والضمير عائد على ضمير غير الرفع لا بوصف

الْخَبَرْ) لِكانَ أَوْ ظَنَّ أَوِ المَفعُولُ الأَوَّل لِظَنَّ ، أَوْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ في لبْسٍ كـ « كنتُ وكانَ زيدٌ صَديقًا إيّاهُ » و « ظَنَّني وظَنَنْتُ زيدًا عالمًا إيّاهُ » و « ظَنَنْتُ مُنطَلِقَةً وظَنَّتْنى مُنْطَلِقًا هندٌ إيّاها » و « اسْتَعَنْتُ واسْتعانَ عليَّ زَيْدٌ بِهِ » .

وذَهَبَ بعضُهم في الخبر والمفعول الأوّل إلى جَوازِ تقديمه كالفاعل ، وآخرُ إلى جَوازِ حَذْفِهِ إنْ دَلَّ عَلَيه دَليلٌ ، وابنُ الحاجب إلى الإتْيانِ به اسمًا ظاهِرًا ، والأحْسَن أنَّه إنْ وُجِدَتْ قرينَةٌ حُذِفَ وإلّا أُتِيَ بِهِ اسمًا ظاهِرًا .

(وَ) لا تُضْمِر بَل (أظْهِر) مَفعولَ الفعلِ المُهمَلِ (إنْ يَكُنْ ضَميرٌ) لَو أُضْمِرَ (خَبَرًا) في الأصل (لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفسِّرا) بكسر السِّين وهو المُتَنازَعُ فيه بأنْ كانَ مُثنّى والضَّميرُ خبرًا عن مُفردٍ (نَحْوُ أظُنُّ وَيَظُنّاني أخا زَيْدًا وَعَمْرًا أخَوَيْن في

الإضمار بل بوصف المعمولية وإلا لزم اللغو ، والإتيان به مفهوم من قوله : أخرنه ، والإضمار مفهوم من عود ضميره إلى الضمير ومن مقابلته بقوله الآتي : وأظهر ، وأتى به للتنصيص على الإضمار ؛ فإن منهن من يأتي به مظهرًا كما سيأتي ، وليحسن التقابل بين هذا الكلام وبين قوله : وأظهر إن يكن ضمير إلخ .

قوله : واستعنت واستعان على زيد به : وجه اللبس : أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد ، أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس ؛ لأن المتبادر هو المراد ؛ أفاده سم .

قوله : إلى الإتيان به اسمًا ظاهرًا : فتخرج المسألة حينئذ من باب التنازع .

قوله : ولا تضمر : أتى به لدفع توهم أن المراد بالإظهار ما يقابل الحذف .

قوله : معمول الفعل المهمل : سواء كان المهمل الثاني كمثال الناظم ، أو الأول نحو : يظنان وأظن الزيدين أخوين أخا .

قوله وأظهر إن يكن إلخ : وأجاز الكوفية حذفه وإضماره مؤخرًا مطابقًا للمخبر عنه عائدًا إلى المفرد الذي يتضمنه المثنى ، وجوز قوم إضماره متقدمًا كذلك ولا تخرج المسألة على هذه الأقوال من باب التنازع .

قوله : في الأصل : واختار عنوان الخبر ليكون إشارة إلى وجه الحكم وهو الإظهار .

قوله : ويظناني : لأنه كما قيل : كذا في بعض النسخ بزيادة كما قيل ، ووجهه أن يظناني لا يطلب أخوين بصيغة التثنية مفعولًا ثانيًا ، نعم يطلبه إذا تصور بقطع النظر عن صيغة التثنية والإفراد كما سيأتي .



الرَّحا) فأَخَوَيْنِ تنازَعَ فيه أَظُنُّ لِأَنّه يَطلُبُهُ مفعولًا ثانيًا ؛ إذ مفعولُهُ الأوّل زيدًا ، ويظنّاني ؛ لِأَنّه - كما قيل - يَطلُبُهُ مفعولًا ثانيًا ، فأَعْمِلَ فيه الأوّل وهو أَظُنُّ ، وَبَقِيَ يَظنّاني يَحتاجُ إلى المفعولِ الثّاني ، فَلَو أتيتَ به ضَميرًا مُفردًا فقلت : « أَظُنُّ ويَظُنّاني إيّاه زيدًا وعمرًا أَخَوَيْن » لكان مُطابِقًا للياء غير مُطابق لِما يَعُودُ عَلَيه وهو أَخَوَيْن ، ولو أتيتَ به ضَميرًا مُثَنّى فقلت : « أَظُنُّ ويَظُنّاني إيّاهما زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ » لَطابَقَهُ ولم يُطابِق الياءَ الّذي هو خبرٌ عنه ، فَتَعَيَّنَ الإظهار ، وقد علمتَ أنّ المسألةَ حينئذٍ ليست مِن بابِ التّنازُع ؛ لِأَنّ كُلًّا مِن العامِلَيْنِ قد عَمِلَ في ظاهِرٍ .

قوله : وقد علمت : أي من قول الناظم : وأعمل المهمل ، إلى قوله : وأخرنه إن يكن هو الخبر ؛ فإنه يدل على أن من شرط التنازع إعمال المهمل في ضمير المتنازع فيه المذكور أو المحذوف .

قوله : أن المسألة إلخ : لم يقل أن المثال ليعم الحكم ، ولأن عدم كون المثال من باب التنازع إنما هو بالنسبة إلى المفعول الثاني ، وأما بالنسبة إلى المفعول الأول وهو زيدًا وعمرًا فداخل فيه كما لا يخفى .

قوله : لأن كلًّا من العاملين إلخ : لم يجعل وجه خروج المسألة من باب التنازع عدم توجه العاملين إلى المفعول الثاني في نحو هذا المثال كما قيل ؛ فإن أحدهما يقتضيه مفردًا والآخر يقتضيه مثنى لفساده ؛ فإنه يلزم منه خروج ما إذا اختلف العاملان في اقتضاء المعمول رفعًا ونصبًا مثلًا نحو : ضربني وضربتهما الزيدان عن باب التنازع ؛ لأن أحدهما يقتضيه مرفوعًا والآخر يقتضيه منصوبًا . والتحقيق أن كلًّا من العاملين متوجه إلى نحو أخوين في المثال في الذهن والتصور بقطع النظر عن الإفراد والتثنية ، كما أن كلا منهما متوجه إلى المعمول فيما إذا اختلف اقتضاؤهما بقطع النظر عن الرفع والنصب ؛ فإن التنازع - كما سبق - إنما يتصور في الذهن فيلاحظ المعمول فيه بقطع النظر عن خصوص الإعراب وعن الإفراد والتثنية والجمع ، وأما في الذكر فلا يوجد التنازع أصلا ، نعم قد أشار إلى هذا الوجه فيما سبق بقوله : كما قيل .

فصل : المفاعيلُ خمسةٌ

« أحَدُها » المفعولُ به ، وقد سَبَقَ حُكمُهُ ، « الثاني » المفعولُ المُطْلَقِ ، وهو – كما يُؤْخذ مِمّا سَيأتي – المصدرُ الفُضلَة المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ أوِ المُبيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ عَددِهِ ، ويُسَمّى مُطلقًا لِأنّه يَقَعُ عَلَيه اسمُ المفعولِ مِن غيرِ تَقْييدٍ بحرفِ جَرٍّ ، وَلهذه العِلّة قَدَّمَهُ على المفعولِ به الزَّمخشريُّ وابنُ الحاجِب .

المفعول المطلق

قوله : وقد سبق حكمه : بعضه في باب الفاعل وبعضه في باب تعدي الفعل ولزومه .

قوله : كما يؤخذ إلخ : اعتذار عن ترك التصريح بحده .

قوله : المصدر : هذا مأخوذ من تعريف الناظم مطلق المصدر فإن تعريفه لدخول المفعول المطلق تحته ، ومن بيان نصبه ، ومن تقسيمه إلى الأقسام الثلاثة ، والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولًا مطلقًا وأخذه جنسًا بناء على أنه الأصل في المفعولية المطلقة وأن ما ينوب منابه مما سيأتي خلف عنه في ذلك كما يشعر به كلام الناظم .

قوله : الفضلة : هذا مأخوذ من قوله : نصب ؛ لأن المنصوب غير المنسوخ لا يكون إلا فضلة ومن المثال وهو مخرج للواقع عمدة .

قوله : المؤكد لعامله : أي الحدث الذي تضمنه عامله ليتحد المؤكد والمؤكد ؛ فإن الاتحاد شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه ؛ فمعنى ضربت ضربًا : أحدثت ضربًا ضربًا ؛ أفاده الدماميني والرضي ، والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقًا وإن كان قد لا يقصد ؛ قاله الصبان ، ويدخل فيه المحذوف عامله لوقوعه بدلًا عنه أو لغيره مما لم يقصد به بيان النوع ؛ كلي بكا بكاء ذات عضلة ولا العدد كضربتين لمن قال : كم ضربت ؟ لأنه كما قال يس في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل مثلًا ، ويخرج به مع ما بعده المسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، وقمت إجلالًا لك .

قوله : لأنه يقع عليه إلخ : وذلك لأنه المفعول للفاعل بخلاف سائر المفاعيل فإنها ما وقع الفعل عليه أو فيه أو له أو معه فتقييده بالمطلق لبيان الإطلاق لا للتقيد .

قوله : بحرف جر : أو ظرف كما في المفعول معه .

قوله : ولهذه العلة قدمه إلخ : وتقديم الناظم المفعول به ليس بالقصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ، وبعضهم قدمه قصدًا لشدة اقتضاء الفعل المتعدي إياه ؛ لأن تعديه بحسب هذا الاقتضاء فلذا كان أكثر وقوعا في الكلام .



واعْلم أنّ الفعل يَدُلُّ عَلى شَيْئَيْنِ الحَدَث والزَّمان ، وأمّا (الْمَصْدَرُ) فهو (اسْمُ) يَدُلُّ على (ما سِوي الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ) وهو الحَدَث (كَأَمْن مِنْ أَمِنْ بِمِثْلِهِ) أيْ بمَصدرٍ (أوْ فعل أوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ و « هُوَ مَضروبٌ

قوله : واعلم أن الفعل إلخ : دخول على المتن .

قوله : يدل على شيئين : أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل وأنها مدلول التزامي له لاقتضاء الحدث إياها وعدم تصوره بدونها كما هو الشأن في المصادر والصفات ، وأما على مذهب السيد وغيره من أنها جزء من مفهوم الفعل فدلالته على مجموعهما تضمن .

قوله : المصدر : بدأ بتعريفه لوقوعه جنسًا في تعريف المفعول المطلق .

قوله : وهو الحدث : المصدر يطلق بالاشتراك ، وقيل : بالحقيقة والمجاز على ثلاثة أمور : على التأثير وهو متعلق بالفاعل ، وعلى الأثر الناشئ عنه المسمى بالحاصل بالمصدر كالحركات والسكنات في الضرب وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور عنه ، وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو : الضاربيه ؛ ويسمى بالمبني للفاعل ، والمضروبيه ؛ ويسمى بالمبني للمفعول ، والحاصل بالمصدر هو المختلف في كونه مخلوقًا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما قال السعد ، وهو مناط التكليف كما صرح به ابن أبي شريف ، أفاده الصبان .

قوله : كأمن من أمن : من ابتدائية اتصالية كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » .

قوله : بمثله : الضمير عائد على المصدر ليوافق ضمير كونه ، ولأن عودَ الضمير إلى الترجمة لا يخلو عن بعد ؛ فإن من حق الترجمة أن تكون مستقلة بنفسها ، ولأنه يوهم أن المراد أنه ينصب بمفعول مطلق آخر وليحسن مقابلته بقوله : بفعل أو وصف ، وكذا ضمير انصب ويبين إلا أنه بقيد كونه مفعولًا مطلقًا ففيهما شبه استخدام ، والمراد مثله لفظًا ومعنى . ونحو : يعجبني إيمانك تصديقًا ؛ من باب النيابة الآتية في قوله وقد ينوب عنه إلخ .

قوله : أو فعل : تام متصرف غير ملغى من لفظ المصدر وبابه ، وأما غيرهما فمن باب النيابة .

قوله : أو وصف : ليس باسم تفضيل و لاصفة مشبهة .

قوله : فإن جهنم إلخ : بحث في الآية بأن الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس مصدرًا في الحقيقة ولك أن تقول : يصح إبقاؤه على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم ، أو بلا تقدير قصدًا للمبالغة ؛ قاله الصبان .

ضربًا » . (وَكَوْنُهُ) أي المَصدر (أصْلًا لِهذَين) أيْ لِلفعلِ والوَصْفِ وهو مذهبُ أكثَر البَصريِّينَ ، وهو الّذي (انْتُخِبْ) أي اُخْتِيرَ لِأنّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصلَ وزيادَة ، والفِعلُ والوصفُ بالنِّسبةِ إلى المصدرِ كذلك دونَهُ ، وذَهَبَ بَعضُ البَصْريِّينَ إلى أنّ المصدرَ أصلٌ للفعل ، والفعل أصلٌ للوصفِ ، وآخَرٌ إلى أنّ كُلًّا مِنَ المَصدَرِ والفِعل أصلٌ برأْسِهِ ، والكُوفِيُّونَ إلى أنّ الفعلَ أصلٌ للمصدر .

(تَوْكِيدًا) يُبِينُ المصدَرُ إذا ذُكِرَ مَعَ عامِلِهِ كَارْكَعْ رُكُوعًا (أوْ نَوْعًا يُبِينُ) إذا وُصِفَ أوْ أضيفَ أوْ أضيفَ إلَيه (أوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ)

قوله : كذلك : لفظًا ومعنى ، أما لفظًا : فلتضمنهما حروف المصدر وزيادة غالبًا ، وأما معنى : فلتضمنهما الحدث والزمان أو الذات .

قوله : وآخر إلى أن كلًّا إلخ : قال الصبان : انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

قوله : إلى أن الفعل : أي المضارع على الأصح ، وقيل : الماضي .

قوله : إذا ذكر معه عامله : الظرف قيد ليبين لا لكونه للتأكيد يعني أن تبيينه التوكيد مشروط بذكره مع عامله ؛ ولكون المقصود ذلك لم يقل : ولم يبين النوع ولا العدد ؛ لأنه شرط لكونه للتأكيد لا للتبيين وأهمله لانفهامه من المقابلة ثم التقييد بإذا ذكر مع عامله مأخوذ من قوله الآتي : وحذف عامل المؤكد امتنع ، وتقييد للامتناع بالمقصود به إبانه التوكيد ؛ وذلك لأن المصادر المحذوفة العامل التي ليست لبيان النوع والعدد من المؤكد في الأصل إلا أنها لا تبين التوكيد لحذف المؤكد .

قوله : إذا وصف أو أضيف إليه : هذا تقييد لمطلق المصدر النوعي أعم من أن يكون على سبيل الأصالة أو النيابة ، وإشارة إلى أنه غير خارج عن هذين القسمين ؛ فهو إما أن يكون موصوفًا لفظًا بأن يكون الصفة والموصوف كلاهما مذكورين نحو : ضربته ضربًا شديدًا ولظهوره لم يمثل له ، أو يكون موصوفًا تقديرًا بأن يكون الموصوف محذوفًا ونابت الصفة عنه كسرت سير ذى رشد ؛ لأن المعنى على التشبيه : أي سيرًا كسير ذي رشد ، وسرت أحسن السير ، ورجعت القهقرى أي الرجوع القهقرى ، وليس التقدير رجوع القهقرى ؛ لأن المعنى على الوصفية ، وللإشارة إلى تعميم الوصف مثل به هنا مع أنه سيمثل به للنيابة ، وضربته سوطا أي ضربًا بسوط ، أو تكون الصفة محذوفة كالمعرف بأل التي للعهد ، أو لاستغراق الصفات : كضربت الضرب أي المعهود أو الكامل ، وأما أن يكون مضافًا إلى المصدر : كجد كل الجد ، وهذا وإن أمكن إدراجه في المحذوف موصوفه إلا أنه لما لم يكن مشعرًا بالوصفية ؛ لأن كلا للإحاطة وكان المعنى فيه مستقيمًا بدون تقدير لم يجدر إدراجه فيه فلذا قابله به ،



ورَجَعْتُ القَهْقَرى (وَقَد يَنُوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلّ) كَكُلِّ مُضافٍ إليه (كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ) وبعض ، كما في الكافية كـ « ضربتُهُ بعضَ الضّرب » . (وَ) كذا مرادِفُهُ نحو (افْرَح الجَذَلْ) بالمُعْجَمَة أي الْفَرَح ، وَ وَصْفُهُ ، والدّالُّ على نوع منه أوْ على عَدَدِهِ أوْ آلتِهِ ، وضميرُه أوْ إشارَة إلَيه كما في الكافية نحو « سِرتُ أحسنَ السَّيْرِ » « واشْتَمَلَ الصَّمّاء » « وَرَجَعَ القَهقَرى » ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ « ضربتُهُ سَوْطًا » ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا ﴾ « ضربتُ ذلِكَ الضَّرب » .

هذا وما أشرنا إليه من عدم وجود أو أضيف بعد قوله : إذا وصف هو الموافق للنسخة المطبوعة في مطبعة الشرق في مصر والنسخة المذيلة بالحاشية ، ويوجد في النسخة المصورة في طهران ، أو أضيف بين قوله : إذا وصف ، وقوله : أو أضيف إليه وإلى وجودها يشير كلام المحشي وإن صحت هذه الزيادة فذكرها مع أن المضاف داخل في قوله : إذا وصف ؛ لأنه من باب نيابة الصفة كما صرح به الدماميني وابن هشام في التوضيح لكثرته في الكلام .

قوله : وقد ينوب عنه : أي عن المصدر المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله وبابه لا مطلق المصدر ، وظاهر كلامه : أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ، ومذهب الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه كما في التصريح . **قوله ما عليه دل** : أي ما دل على مدلوله وهو الحدث ، والمراد بدلالته عليه : إشعاره به كي يدخل فيه نحو : ضربته سوطًا وما ذكر من أمثلته كلها نائبة عن المبين للنوع سوى المرادف ؛ فقد ينوب عنه بأن كان معرفًا بأل العهدية أو الاستغراقية ، وقد ينوب عن المؤكد وسوى الضمير والإشارة فبحسب المرجع والمشار إليه .

قوله : ككل : ومثله جميع وعامة وكبعض نصف وشطر .

قوله : وضميره أو الإشارة إليه : بالواو عطف على مرادفه .

قوله : واشتمل الصماء : مثال للوصف ؛ أي الاشتمالة الصماء لا للدال على النوع مع أنه من المبين للنوع كأحسن السير ؛ وذلك لأن الصماء ليس بمنطو على معنى الاشتمال لعدم اختصاصه به تقول : حجر صماء أي بدون ثقب وهو بعينه مثل : طويلًا في سير طويلًا ، وقد صرحوا بأنه من الوصف بخلاف القهقرى ؛ فإنه مشتمل على معنى الرجوع لوضعه لنوع منه .

قوله : لا أعذبه : الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابًا عظيمًا فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع ، والأصل : لا أعذبه تعذيبًا مثل التعذيب المذكور قاله الصبان . قوله : ضربته : ذلك الضرب : جوابًا لمن قال : ضرب اللص بصيغة المجهول ، وأما إذا كان جوابًا لمن قال : ضرب زيد اللص ؛ فالإشارة غير نائبة عن المصدر المتأصل في



وينوبُ أيضًا ما شارَكَهُ في مادَّتِهِ ، وهو ثلاثة : اسمُ مَصدرٍ ، نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » واسْمُ عَيْنٍ نحو ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾ و مصدرٌ لِفعلٍ آخرٍ نحو ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴾ .

(وَما لِتَوْكيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدا) لِأنّه بمنزلة تَكْريرِ الفِعل ، والفعل لا يُثَنّى ولا يُجْمَعِ (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدا وَحَذْفُ عامِلِ) المَصدرِ (المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) . قال في شرح الكافية : لِأنه يقصد به تَقوِيَةُ عامله و تقريرُ مَعناه ، وحذفُهُ مُنافٍ لِذلك . ونَقَضَهُ ابنُه بِمَجيئِهِ في نحو : سَقيًا ورَعيًا . وَرُدَّ بأنّه لَيس مِن التأكيدِ في شيء ، وإنّما المصدرُ

المفعولية المطلقة بل نائبة عن صفة المصدر المذكور والأصل : ضربت ضربًا مثل ذلك الضرب ، واشترط الناظم في نيابة الإشارة أن يتبع بالمصدر ولم يشترطه الجمهور فجوزوا : ضربته ذلك .

قوله : اسم مصدر : هو داخل في قول الناظم : ما عليه دل ؛ لأنه دال على الحدث على قول وعلى المصدر على آخر ، فهو على هذا القول مثل الضمير العائد إلى المصدر وذكره هنا مع لاحقيه لاتفاقه معهما في مشاركة المصدر في مادته وإشارة إلى أنه يكفي في النيابة ملاحظة هذه المشاركة بقطع النظر عن الدلالة على الحدث وعدمه .

قوله : نباتًا : فهو اسم للنابت من زرع أو غيره ، ومنه زكاة النبات ، وتبع الشارح في هذا الموضح ، وعن سيبويه أن نباتًا في الآية مصدر جار على غير فعله قائم مقام إنباتًا فيكون من القسم الثالث .

قوله : والفعل لا يثنى ولا يجمع : وذلك لأن الفعل موضوع للحدث الذي هو جنس يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ونحو : ضربا وضربوا من تثنية الفاعل وجمعه .

قوله : وأفردا : دفع به ما يوهمه مقابلة ثن واجمع بوحد من اختصاص غير المؤكد بالتثنية والجمع اختصاص المؤكد بالتوحيد ، وقال سم : دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله : وثن واجمع إلخ .

قوله : تقوية عامله إلخ : قال ابن هشام : والمراد بالتقوية : التشديد والتثبيت في النفس ؛ فإن ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة ، والمراد بالتقرير رفع المجاز .

قوله : في نحو سقيًا ورعيًا : من المصدر المؤكد المحذوف العامل جوازًا نحو : أنت سيرًا ، أو وجوبا نحو : أنت سيرًا سيرًا وحمدًا وشكرًا ، وخص الشارح الواجب بالتمثيل ؛ لأن النقض به أشد ، وخص منه هذا النوع ؛ لأن توجه الرد إليه أظهر .

قوله : ورد إلخ : هذا الرد خاص بالحذف الواجب وظاهر فيما كان بدلًا من اللفظ بفعله لقوله : فهو عوض عنه ، فيبقى الحذف الجائز وما سوى البدل من المصدر المؤكد الواجب

فيه نائبٌ منابَ العامل دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه فهو عِوَضٌ عنه ، ويَدُل على ذلك : عَدَمُ جَوازِ الجَمعِ بينهُما ولا شَيءَ مِن المُؤَكّداتِ تَمتنع الجَمْعُ بينه وبين المُؤَكَّد .

(وَ في) حذفِ عامل (سِواهُ لِدَليلٍ) عَلَيه (مُتَّسَعْ) فيبقى على نصبه كقولك لِمَن قال أيّ سَيْرٍ سِرْتَ : (سَيْرًا سَريعًا) ولِمَن قَدِمَ مِن سَفَرِهِ : « قُدُومًا مُبارَكًا » .

(وَالْحَذْفُ) لِلعامِلِ (حَتْمٌ مَعَ) مصدر (آت بَدَلا مِنْ فِعْلِهِ) سَماعًا في نحو : حَمدًا وشُكرًا ، وقياسًا ....

حذف عامله بدون جواب على أنه يلزم منه زيادة أنواع المفعول المطلق على ثلاثة وهذا ما لم يقل به أحد ، وكذا يلزم منه خروج المصادر المؤكدة المحذوفة العامل عن حد المفعول المطلق كما لا يخفى ؛ لأن المفعول المطلق على ما عرفه به : هو المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه ، أو عدده ؛ فلعله لهذه الأمور أحال الرد ولم يقل وهو مردود ونحوه مما يشعر بالارتضاء ، وغاية ما يمكن هو تعميم الرد لأنواع الحذف الواجب ؛ فالجواب الصحيح الذي يلتئم به كلام الناظم ويرتفع به ما فيه من التناقض ما أشار إليه الشارح وبيناه آنفًا وصرح به ابن هشام في بعض حواشيه على الألفية كما في التصريح وهو أن المصادر المحذوفة العامل التي ليست لبيان النوع والعدد كأنما أنت سيرًا لبريد ، ولي بكاء بكاء ذات عضلة كلها من قسم المصدر المؤكد بحسب الأصل والمذكور منها هنا في معنى الاستثناء من قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع ، ومن مفهوم قوله : وفي سواه لدليل متسع .

قوله : وفي حذف عامل إلخ : الجار والمجرور وخبر متسع الذي هو مصدر ميمي ولم يجعل التقدير ، وحذف العامل في سواه ؛ لأن متسع حينئذ إما أن يكون اسم فاعل فتخالف حركة ما قبل حرف الروي حركته في المصراع الأول ، أو اسم مفعول فيكون من الحذف والإيصال ، ولأن الحمل على حذف المضاف أولى من الحمل على حذف المبتدأ ؛ لأنه عمدة ، ولأن حذف المضاف أكثر في الكلام .

قوله : كقولك لمن إلخ : الأول مثال للقرينة اللفظية ، والثاني للحالية ، ولم يمثل للعدد لظهوره .

قوله : في نحو حمدًا وشكرًا : من المصادر الواردة لغير الطلب التي كثر استعمالها وجرت مجرى الأمثال ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم : عجبًا وسمعًا وطاعة ، وعند خطاب مرضي عنه أفعلُ ذلك وكرامة ومسرة وحبًّا ونعمة عين ونعام عين بتثليث النون أي إنعام عين ، وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا أي ولا أَكاد أي لا أَقرب ولا أَهم من هم به ولا فعلت ذلك ورغمًا وهَوَانًا أي أرغمتك وأهنتك ، واعترض بأنه يقال : حمدت الله حمدًا أو شكرته شكرًا فقال بعضهم : الكلام في صيغة الإنشاء للحمد

.... في الأمر (كَنَدْلًا اللَّذْ) في قول الشاعر :

على حينَ ألْهى النّاسَ جُلُّ أمُورِهِمْ فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فهو (كَانْدُلا) ، وفي النَّهي نحو : قيامًا لا قُعُودًا ، والدُّعاءِ نحو : سَقيًا و رَعيًا ، والاستفهام للتوبيخ نحو :

أتَوانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرَناؤكَ الْمَشِيبُ ، ولا فَرْق فيما ذُكِرَ بين ما لَهُ فعلٌ كما تَقَدَّم وما لَيس لَهُ فِعل نحو « بَلْهَ الأكُفِّ » فَيُقَدَّر فعلٌ مِن مَعناه أيْ اتْرُك .

وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان ، والذي أورده المعترض هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد ، وقال آخر : إنما يجب الحذف عند استعمالها مع اللام نحو : حمدًا لله وشكرًا له ، وقال آخر : إنه خارج عن الفصاحة ، وقال ابن عصفور : إنما يجب الحذف إذا قيل حمدًا وشكرًا لا كفرًا . وجيء بهذه الثلاثة مجتمعة ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، وإذا أفردت لا يجب الحذف . والظاهر أن هذا غير مرضي للشارح فلهذا لم يأت بلا كفرًا ، وادعى الرضي القياس في حمدًا وشكرًا ؛ لدخولهما تحت ضابطة ذكرها فقال : كل مصدر أضيف إلى معموله أو تعلق معموله به بحرف جر ولم يقصد به النوع يجب حذف عامله .

قوله : في الأمر : كذا أطلقه الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

فصبرًا في مجال الموت صبرًا

قوله : فندلًا : أي اختطف .

قوله : نحو سقيًا ورعيًا : وجدعًا وعقرًا وسحقًا وبعدًا وتعسًا ونكسًا وبؤسًا وخيبةً وتبًا ، ويقاس عليها عند الأخفش ويقتصر على ما ورد منها عند سيبويه ، وقال أبو حيان : وينبغي أن يفصل فيقال : ما كان له فعل من لفظه يقاس ، ومالا فلا ؛ كذا في الهمع .

قوله : ولا فرق فيما ذكر : ظاهره في وجوب الحذف قياسًا ، ويحتمل أن يكون مراده في وجوب الحذف .

قوله : بله الأكف : بالإضافة ، والأكف جمع كف . البيت بتمامه :

تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

وضمير تذر إلى السيوف الجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ ويطلق على الإنسان بتمامه مجازًا وهو أليق بقوله : هاماتها ؛ إذ هي جمع هامة وهي الرأس ، وضاحيًا من ضحى يضحو إذا برز عن محله ، بله الأكف مصدر مضاف إلى المفعول كأنها لم تخلق متعلق بضاحيًا والضمير للهامات ، والمعنى : أن هذه السيوف تترك القوم بارزة

(وَما لِتَفْصيلٍ) لِعاقِبَةِ ما قبله (كَإمّا مَنّا) بَعْدُ وإمّا فِداء (عامِلَه يُحْذَفُ) حَتمًا قِياسًا (حَيْثُ عَنّا) أيْ عَرَضَ ، فالتقدير في الآية - واللّهُ أعلم - فإمّا تَمُنُّونَ مَنًّا وَإمّا تُفْدُونَ فِداءً .

(كَذا) في الحكم (مُكَرَّرٌ) وَرَدَ نائِبُ فعلٍ مُسندٍ إلى اسْمِ عينٍ نحو « زيدٌ سيرًا سيرًا » أيْ يَسيرُ سَيْرًا .

(وَ) كذا (ذُو حَصْرٍ) بِإلّا أوْ بِإنَّما (وَرَدْ نائِبَ فِعْلٍ لِاسْم عَيْنٍ اسْتَنَدْ) نحو « ما أَنتَ إلّا سَيْرًا » و « إنَّما أنتَ سَيْرًا » فإنِ اسْتَنَدَ لاِسْمِ مَعْنيً ، وَجَبَ الرَّفعُ على الخَبَرِيَّةِ في الصُّورَتَيْنِ نحو « أمركَ سَيْرٌ سَيْرٌ » و « إنَّما سيرُكَ سَيْرُ البَريدِ » .

(وَمِنْهُ) أيْ مِن المصدر الّذي حُذِفَ عامِلُهُ حَتمًا (ما يَدْعونَهُ) أيْ ما يُسَمُّونَهُ (مُؤَكِّدًا) إمّا (لِنَفْسِهِ أوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدا) به ، أيْ فالأوّل وهو المُؤَكِّد لِنَفْسِهِ ما وقع

رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرءوس ؛ قاله الصبان .

قوله : وما لتفصيل إلخ : اعلم أن بعضهم أدرج المواضع التي يجب حذف عامل المصدر فيها المذكورة في المتن فيما هو بدل من فعله وجعلها أقسامًا له كابن هشام في التوضيح ، وبعضهم لم يدرجها فيه وجعلها قسيمات له كالسيوطي في الهمع ومتنه ، والناظم - رحمه اللّه تعالى - لم يقصد إدراجها فيه وجعلها قسيمات له . كما يدل عليه صنيعه ، وسوق كلامه لاسيما قوله : ورد نائب فعل إلخ ؛ وإلا كان هذا الكلام لغوًا من القول ؛ فمن أجل ذلك حل الشارح المتن على هذا النسق حيث جعل ما في ما لتفصيل مبتدأ ، وجملة عامله يحذف خبرًا عنه ، ولم يجعل ما عطفا على ندلًا ، وجملة عاملة يحذف تأكيدًا لمفاد العطف كما جعله البعض وحيث فسر الضمير في ومنه بقوله أي من المصدر الذي حذف عامله حتمًا ولم يفسره بمن الآتي بدلًا من فعله وعدم إدراجها هو التخفيف ؛ وذلك لأن المصدر البدل من الفعل هو الذي يكون حذف عامله لأجل أنه بدل من فعله وعوض عنه لا بسبب آخر ، والحذف في هذه المواضع ليس كذلك ، بل لكل واحد منهما سبب آخر كما يعلم ذلك بالوقوف على أسباب الحذف فيها .

قوله : لعاقبة ما قبله : أي الفائدة المترتبة عليه الحاصلة بعده ، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفر ، فإما صحة وإما اغتنامًا .

قوله : حتمًا قياسًا : مفهوم من قوله حيث عنا .

قوله : حذف عامله حتمًا : أي قياسًا لدخوله تحت الضابطة الآتية ولم يصرح به لفقده في مرجع الضمير .

قوله : المؤكد لنفسه : سمي به ؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها .

بَعدَ جُملةٍ لا مُحتَمَلَ لَها غَيْرُهُ نحو (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ) دِرهم (عُرْفًا وَ الثّانِ) وهو المُؤَكِّدُ لغيره ما وَقَعَ بَعدَ جُملةٍ لَها مُحتَمَلٌ غَيْرُهُ (كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا) . قال في التسهيل : وَلا يَجُوزُ تَقَدُّمُ هذا المَصدر على الجُملةِ التي قَبْلَهُ وفاقًا للزَّجّاجِ .

(كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ) الْواقِعِ (بَعْدَ جُمْلَةٍ) مُشتَمِلَةٍ على اسْمٍ بمعناه وصاحبه . (كَلِي بُكًا بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) أَيْ صاحِبة داهِيَةٍ .بخلافِ الواقِعِ بَعدَ مُفرد كـ « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ » والواقِعِ بَعدَ جُملةٍ لم تَشْتَمِل على ما ذُكِر كـ « هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلى » .

تتمة : كالمصدرِ في حَذفِ عامِلِهِ ما وَقَعَ مَوْقِعَهُ نحو « اعْتَصَمْتُ عائِذًا بِكَ » —

قوله : عرفًا : أي اعترافًا ألا ترى أن له علي ألف درهم هو نفس الاعتراف .
قوله : المؤكد لغيره : سمي به لأنه أثر في الجملة برفع احتمال الغير فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر .
قوله : حقًا : فحقا رفع ما احتمله أنت ابني من إرادة المجاز إن كان حقًّا بمعنى حقيقة أو من البطلان إن كان حقًّا بمعنى صدقًا وصرفًا نعت لحقًّا .
قوله : ولا يجوز تقديم إلخ : ولا توسطه لأن المؤكد لا يتقدم المؤكد ، وقال الدماميني : لأن الجملة دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها .
قوله : ذو التشبيه : بشرط كونه علاجًا أي من أفعال الجوارح .
قوله : مشتملة إلخ : غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه .
قوله : وصاحبه : أي صاحب هذا الاسم الذي هو مشمول الجملة .
قوله : كهذا بكاء بكاء الثكلى : هي التي مات ولدها ، فبكاء الثكلى مرفوع صفة لبكاء بتقدير مثل .
قوله : في حذف عامله : أي في لزوم حذف عامله كما في الهمع .
قوله : ما وقع موقعه : وهي إما صفات كعائذًا وهنيئًا لك وأقائمًا وقد قعد الناس قال بعض المغاربة : هي موقوفة على السماع ، وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه ؛ يقال لكل من لازم صفة دائبًا عليها نحو : أضاحكًا وأخارجًا ، وإما أسماء أعيان قالوا : تربًا وجندلًا في معنى تربت يداه أي لا أصابت خيرًا ، والترب التراب ، والجندل الحجارة ، وقالوا : فاهًا لفيك أي فالداهية ، ويستعمل هذا في معنى

قوله : كعائذًا إلخ : فإنها أقيمت مقام إعاذة وهناءة وقيامًا بتقدير عذت وهنأ وتقوم .
قوله : وإما أسماء أعيان : أريد بها معنى المصادر كتربًا وجندلًا أريد بهما الهلاك .
قوله : أي فالداهية : أي فمها إلى فمك والأصل : فوها لفيك فلما أريد بالجملة معنى المصدر وهو الهلاك وإصابة الداهية أعرب الجزء الأول منها القابل للتصرف بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وأبقي الجار

قاله في شرحِ الكافية .

الدعاء أي دهاه الله ، وقيل : ضمير فاها للخيبة ، ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها والملتزم إضماره والتقدير : أعوذ وأتقوم ، ونصب الأعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير : أطعمك الله أو ألزمك تربًا وجندلًا وألزمك الله فاها لفيك ، قاله في الهمع .

بعون الله تعالى وتوفيقه نجز الكلام على المفعول المطلق

والمجرور على ما كان (من القاموس الثاني للعلامة ملا خليل الأسعردي) .



الثالث من المفاعيل - المفعول له

ويُسمّى « المفعول لِأجْله » و « مِن أجْله » . وهو - كما قال ابنُ الحاجب - : ما فُعِلَ لِأجْله فِعْلٌ مَذكُورٌ .

(يُنْصَبُ) حال كونه (مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ أَبانَ تَعْلِيلًا) للفعل (كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ ، وَهْوَ بما يَعْمَلُ فِيه) ....

المفعول له

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف وقال المرادي في شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوبًا أو مجرورًا إلا بإبدال أو عطف ، قال في الهمع : ولذا امتنع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ تعلق الجار بالفعل إن جعل ضرارًا مفعولًا له وإنما يتعلق به إن جعل حالًا ؛ كذا في الصبان .

قوله : المفعول من أجله : من للتعليل والأجل قال في الكليات : مصدر أجل شرًا إذا جناه استعمل في تعليل الجنايات ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل اهـ . فقول المحشي أن الأجل بمعنى النفع خطأ .

قوله : ما فعل لأجله : أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده وخرج سائر المفاعل مما فعل مطلقًا أو به أو فيه أو معه .

قوله : فعل : أي حدث .

قوله : مذكور : أي ملفوظ حقيقة أو حكمًا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما إذا قلت : تأديبًا في جواب من قال : لم ضربت زيدًا ، فقوله : مذكور احتراز عن مثل : أعجبنى التأديب ، قاله الجامى .

قوله : إن أبان تعليلًا : ظاهر كلامه أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولًا له وهو مذهب ابن الحاجب ، والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ويرجح هذا الاحتمال ما سيأتي في المفعول فيه من اشتراط تضمن في في كونه مفعولًا فيه وظرفًا ولا يرد ما قيل أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطًا : لأن محلها ما ذكر ، وشرط بعضهم كون المصدر قلبيًا فلا يجوز : جئتك قراءة العلم ، قال الشاطبي : وهو مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق .

قوله : ودن : قال الخضري : أمر من الدين ؛ أى أقرض ، أو من الدين بالكسر بمعنى المجازات ، أو الخضوع ، وحذف علته لدلالة علة الأول .

قوله : وهو إلخ : الجملة حال من المصدر .



.... وهو الفعل (مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفاعِلًا وَ إنْ شَرْطٌ) مما ذكر (فُقِدْ فَاجْرُرْهُ باللّام) ونحوها مِمّا يُفْهِمُ التَّعليل وهو مِن و في نحو :

[لَهُ مَلكٌ يُنادِي كُلَّ يَوْم] لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرابِ

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها [لَدى السِّتْرِ إلّا لبسة الْمُتَفَضِّلِ]

وَإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هَزَّةٌ [كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ]

قال في شرح الكافية : فإنْ لم يكن ما قُصِدَ بِه التَّعليلُ مَصدَرًا فهو أحَقُّ باللّام

قوله : وهو الفعل : أي الحدث وأل فيه للعهد إشارة إلى الفعل في قوله : ما فعل لأجله فعل والكلام على حذف مضاف أي دال فعل .

قوله : وقتًا وفاعلًا : نصب على التمييز المحمول عن الفاعل أو بنزع الخافض .

وقوله : لدوا للموت إلخ : أوله :

له ملك ينادي كل يوم

وهو مثال لفاقد شرط التعليل ؛ لأن اللام للعاقبة وإن كان فاقدًا للشرطين الأخيرين أيضًا فالمراد بقوله : مما يفهم التعليل حقيقة أو مجازًا ويتضمن الرد على من خص قوله : وإن شرط فقد بغير شرط إبانة التعليل ، وقال : إن فاقده لا يجر باللام ، نعم إنه لا يجر بلام التعليل حقيقة .

قوله : فجئت وقد نضت إلخ : آخره :

لدى الستر إلا لبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد من النضو أي خلعت ، ولدى اسم زمان ؛ لأنها قد تأتي له كما تأتي للمكان صفة لثيابها أي الملبوسة لدى الستر ، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد ، وإلا للاستثناء المنقطع ، وهو مثال لفاقد شرط اتحاد الوقت .

قوله : وإنى لتعروني إلخ .. آخره :

كما انتفض العصفور بلله القطر

وهو مثال لفاقد اتحاد الفاعل .

قوله : فإن لم يكن ما قصد به إلخ : نقله عن شرح الكافية ؛ لأنه غير داخل في قوله : وإن شرط فقد ؛ لأن المصدر لم يذكر على أنه شرط فلا يكون مفهومًا من كلامه هنا .

قوله : فهو أحق : أي من فاقد اتحاد الوقت أو الفاعل ؛ لأنهما كما في الهمع لم يشترطهما سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعًا غدا في معروفك ، وجئت حذر زيد ، ومنه ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وقال ابن مالك : اتحاد الفاعل في الآية تقديري ؛ لأن المعنى : يجعلكم ترون بخلاف اشتراط المصدرية فلم يخالف فيه إلا يونس .



أوْما يقومُ مَقامَها نحو « سَرى زيدٌ لِلْماء أوْ لِلْعُشْب » و ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ « إنّ امرأة دَخلَتِ النّار في هِرَّة حَبَسَتها » .

(وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) الجرّ (مَعَ) وُجودِ (الشُرُوطِ) المَذكُورَةِ بَلْ يَجُوز (كَلِزُهْدِ ذا قَنَعْ) .

ثُمَّ جَوازُ ذلكَ على أقسام ذَكَرَها بقوله : (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَها) أى اللّام (المُجَرَّدُ) مِن ألْ و الإضافة ، وَكَثُرَ نَصْبُهُ ، وَأوْجَبَهُ الجزُولي . قالَ الشَّلُوبينَ شَيْخُ المصنف : ولا سَلَفَ لَهُ في ذلك (وَ العَكْسُ) وهو كثْرَةُ صُحْبَتِهَا ثابتٌ (في مَصْحُوبِ ألْ) وَقَلَّ نَصْبُهُ (وَأَنْشَدُوا) عَلَيه قَوْلَ بعضهم : (لا أَقْعُدُ الجُبْنَ) أي الخَوفَ ؛ أيْ لِأجلِهِ (عَنِ الْهَيْجاء) بِالمَدِّ وَيَجُوزُ القَصْر أي الحَرْب (وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْداء) جمعُ زُمْرَةٍ وهي الجَماعَةُ مِن النّاسِ ، وَفُهِمَ مِن كلامه اسْتِواءُ الأَمرَيْنِ في المُضاف ، وصَرَّحَ به في التَّسهيل .

وبخلاف اشتراط التعليل فإنه غير قابل للمخالفة فيه .

قوله : من غم : بناء على أن المراد بالغم الحالة التي تأخذ الإنسان عند عروض ما يسوءه لا المعنى المصدري .

قوله : ذكرها بقوله : اثنين منها صراحة وواحد إشارة .

الرابع - من المفاعيل : المفعول فيه

وهو المُسَمّى ظرفًا أيضًا . (اَلظَّرْفُ) في اصْطِلاحِنا (وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا في بأطِّراد كَهُنا امْكُثْ أَزْمُنا) بِخلاف ما لَم يَتَضَمَّنْها نحو « يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ » أو تَضَمَّنَها بغيرِ اطِّرادٍ وهو المَنصُوبُ على التَّوَسُّع نحو « دخلتُ الدّارَ » (فَانْصِبْهُ بِالْواقِعِ فيهِ) وهو المَصدَرُ ، ومِثْلُهُ الفِعلُ وَ الوَصْف إن (مُظْهَرًا كانَ) كما تَقَدَّم

المفعول فيه

قوله : وهو المسمى ظرفًا : أتى به لتظهر المطابقة بين الترجمة وبين قوله : الظرف وقت إلخ .

قوله : في اصطلاحنا : معشر البصريين ؛ فإن الكوفيين لا يسمون المفعول فيه ظرفًا وهو في اللغة الوعاء المتناهي الأقطار .

قوله : وقت أو مكان : أي اسم وقت أو اسم مكان ؛ لأن الظرف اصطلاحا من أقسام الألفاظ و أو للتقسيم فلذا ثنى الضمير .

قوله : ضمّنا في : أي معناها وهو الظرفية والمراد الإشارة إليه لكون الحرف مقدرًا في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف لا أن معناها انتقل إلى الظرف وصار الحرف غير منظور إليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلًا حتى يقتضي بناءه .

قوله : باطراد : بأن يكون التضمن داخلًا تحت ضابطة ولا يقتصر فيه على مورد السماع بأن يختص بكون عامله ألفاظًا خاصة وإن اختص بكونه أنواعًا خاصة كما صيغ من الفعل حيث لا ينصب إلا بمادته وأسماء المقادير حيث لا تنصب إلا بأفعال السير .

قوله : كهنا امكث : أفاد بهذا المثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع إذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد إلا مع اتباع الثاني للأول بدلًا كسرت يوم الجمعة سحرًا ، ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس ؛ قاله الخضري .

قوله : على التوسع : أي المنصوب على المفعول به توسعًا بحذف في كما يحذف غيرها نحو : تمرون الديار هذا هو مذهب الفارسي والناظم فيما بعد دخلت ونزلت وسكنت ، وقيل : إنه منصوب على المفعول به حقيقة وأن هذه الأفعال تستعمل قاصرة ومتعدية ؛ وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيها له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ؛ قاله الأشموني .

قوله : بالواقع فيه : من قبيل إجراء وصف المعاني على الألفاظ مسامحة ، أو هو على تقدير مضافين والمراد بدال الواقع في مدلوله والمتبادر منه الدال مطابقة فلذا فسره بالمصدر .

قوله : إن مظهرا كان : أشار الى أنه على حذف حرف الشرط لدلالة المقابلة .

(وَإلّا فَانْوِهِ مُقَدَّرًا) نحو : فَرْسَخًا ؛ لِمَنْ قال : كَمْ سِرْتَ .

(وَكُلُّ وَقْتٍ) سَواءٌ كانَ مُبْهَمًا أو مُخْتَصًّا (قابِلٌ ذاكَ) النَّصب ، وَاسْتَثْنى مِنه في نُكَتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابنِ الحاجِبِ مُذْ وَمُنْذُ (وَما يَقْبَلُهُ المكانُ إلّا) إنْ كانَ (مُبْهَما) بِأنِ افْتَقَرَ إلى غَيرِه في بَيانِ صُورةِ مُسَمّاهُ (نَحْوُ الجِْهاتِ) السِّت ، وهو : فوق

قوله : **فانوه مقدرًا** : لما كان المتبادر من النية نية المعنى وهو أعم من أن يكون اللفظ أيضًا منويًّا أم لا قيده بقوله : مقدرًا للتنصيص على أن اللفظ أيضا منوي .

قوله : **سواء كان مبهمًا** : وهو كما في الهمع : ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان .

قوله : **أو مختصًّا** : المراد به : ما قابل المبهم ؛ سواء كان مختصًّا وهو الواقع جوابًا لمتى كيوم الخميس ومضرب زيد مرادًا به الزمان ، أو معدودًا وهو الواقع جوابًا لكم كيومين وأسبوع ، والمبهم مالا يقع جوابًا لشيء منهما .

قوله : **مذ ومنذ** : نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الخميس أو يومان ، وهما في الماضي بمعنى أول المدة وفي غيره بمعنى جميع المدة وهذا على الصحيح من أنهما مبتدآن ما بعدهما خبر ، وكذا على القول بالعكس لعدم تضمنهما معنى في حينئذ . وأما على ما قيل من أنهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة فلا يستثنيان .

قوله : **إن كان مبهمًا** : جعل مبهمًا خبرًا لكان لا حالا كما هو الظاهر ؛ لأنه يؤهم أن لذات اسم المكان حالتين : حالة الإبهام ، وحالة الاختصاص ، ولا يقبله إلا حالة الإبهام ؛ لأن الحال تدل على اتحاد الذات تقول : جاء زيد راكبًا لا راجلًا ، وليصح عطف قوله وما صيغ إلخ عليه ؛ لأن ما لا يصح أن تقع حالا .

قوله : **بان افتقر إلى غيره إلخ** : ولم يقل : وهو ما افتقر ؛ لأنه يوهم حينئذ أنه تعريف لمطلق المبهم وإنما هو تعريف للمكان المبهم ، وأما على تعبيره فضمير افتقر عائد على المكان فلا يوهم ذلك ، وأخذ هذا التعريف من الموضح وابن الناظم ، والمراد بالغير كما قال المصرح : المضاف إليه ، وهذا إنما يصح في الجهات وما أشبهها دون المقادير مع أنها داخلة في المبهم على صنيع المصنف والشارح وهو أحد مذاهب النحاة ؛ فالظاهر أن الغير الذي.تفتقره المقادير الممسوحة هي المساحات المعينة ، ومنهم من ذهب إلى أنها شبيهة بالمبهم وصححه أبو حيان ؛ لأنها ليست شيئا معينا في الواقع ؛ فإن الميل مثلًا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكمًا ، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكمًا ، ومنهم من ذهب إلى أنهما من المختص ؛ لأن الميل مثلًا مقدار معلوم من الأرض .

قوله : **في بيان صورة مسماه** : **لا شخصه وذاته كما قال ابن هشام** ؛ فإن الجهات مثلًا إنما

وتحت وخلف وأمام ويمين ويَسار ، وما أشبهها كجانِب وناحِيَة (وَالمقادِيرِ) كالميل والفَرْسَخْ والبَرِيد .

(وَ) إلّا إن كانَ مِن (ما صيغَ مِنَ ٱلفِعْلِ) أيْ مِن مادَّتِهِ (كَمَرْمى مِنْ رَمى . وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقيسًا أنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِما) أيْ لفعلٍ (في أصْلِهِ) أي الحُرُوفُ الأصْلِيَّة

تفتقر في بيانها إلى غيرها عند اكتسائها صورة الجهَويَّة ، وأما ذاتها بقطع النظر عن هذه الصورة فمن مطلق الأمكنة غير مفتقرة إلى شيء وهكذا المقادير كالميل مثلًا إنما يفتقر في بيان صورته إلى المساحة المعينة عند اكتسائه صورة الميلية ؛ فالإضافة في صورة مسماه ليست بيانية كما قال المصرح من أنها بيانية .

قوله : وما أشبهها إلخ : أي في الشياع وما مبتدأ ، وكجانب خبر ، والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات ؛ فإن المعنى الجهات ونحوها أي ما أشبهها .

قوله : كالميل إلخ : الميل ألف باع ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ؛ قاله في الهمع .

قوله : وإلا إن كان إلخ : أشار بهذا التقدير إلى أن ما صيغ ليس عطفًا على الجهات كما هو المتبادر بل هو عطف على مبهمًا ؛ لأن المصوغ من الفعل من المختص كما قال الأشموني إنه ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وهو ما نص عليه غيره وأتى بإلا ولم يكتف بأن يقول : وإن كان ؛ ليكون أدل على المقصود ، ولئلا يذهب الوهم إلى أن أن بالفتح عطف على أن افتقر ، ولأن التقدير ليربط المتن بعضه ببعض فحقه أن يأتي بمثل ما في المتن .

قوله من ما صيغ : أشار بزيادة من إلى أنه ليس المراد بما المكان كما هو المتبادر وأنها باقية على عمومها وأن المراد مما صيغ ليصح حملها على اسم كان على حد ما قيل فيما ورد في كثير من الأحاديث : « أفضل الأعمال كذا » أن المراد من أفضل الأعمال لئلَّا تتعارض والذي يظهر أن ذلك على سبيل المسامحة في الكلام لا على حذف الجار ؛ لأنه ليس من مواضع حذفه ، وأبقى ما على عمومها لئلَّا يلزم ضياع ظرفًا في قوله أن يقع ظرفًا ولا يبقى لذكره فائدة سوى تعلق لما في أصله به .

قوله : أي مادته : أي لا من نفسه يدل عليه قوله الآتي : لما في أصله معه اجتمع ، ولم يقل : أي مصدره ؛ ليجرى على الأقوال كلها ، ولأن الفعل أدل على المادة منه على المصدر ، ولأن قوله الآتي يدل على تقدير المادة ؛ لأن المراد بأصله حروفه الأصلية والحروف الأصلية هي المادة .

قوله : كمرمى من رمى : من ابتدائية اتصالية .

قوله : أي لفعل : فسره به لأنه الأصل في العمل وليس بقيد ؛ إذ العامل فيه قد يكون وصفًا نحو : أنا جالس مجلس زيد ، أو مصدرا نحو : أعجبني جلوسك مجلس زيد .

قوله : أي حروفه الأصلية : أشار إلى أن المراد بالأصل المادة كما هو المتبادر لا المصدر ؛ لأنه حينئذ يخرج الواقع ظرفًا للمصدر ؛ لأنه ظرف لأصله لا لما في أصله معه اجتمع ولا المعنى

(مَعْهُ اجْتَمَعْ) كَجَلستُ مَجْلِسَ زيدٍ ورَمَيْتُ مَرْماهُ ، فإنْ لَم يقع كذلِك كانَ شاذًّا يُسْمَع كقولهم : « هو عمروٌ مَزْجَرَ الكَلْبِ » ، « وعبدُ اللّهِ مَناطَ الثُّرَيّا » ، « هو مِنّي مَقْعَدَ القابلَةِ » وغير ما ذُكِرَ مِنَ الأمْكِنَة لا يَقبَلُ الظَّرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق .

(وَما يُرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ) كأن يرى مُبتدأً أوْ خَبرًا أوْ فاعِلًا أوْ مَفعُولًا أوْ مُضافًا إليه نحو : يوم ، وشهر ، (فَذاكَ ذُو تَصرُّف في الْعرْفِ وَ غَيْرُ ذى التَّصَرُّفِ الّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً) كَقَط وعَوْضُ (أو شِبْهَها) كالجَرِّ بالحرِف كعِندَ ، وَلَدى (مِنَ الْكَلِمْ) بيانٌ لِلّذي .

الأصلي فإنه كما في المغني لا يكتفى هنا بالتوافق المعنوي لكون نصبه على الظرفية مخالفًا للقياس ؛ لكونه مختصًّا ، فلم يتجاوز به السماع بخلاف المفعول المطلق .

قوله : رميت مرماه : وكذا الواقع جمعًا ومنكرًا كقوله تعالى : ﴿ أَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ وقولك : جلست مجلسًا حسنًا .

قوله : هو عمرو مزجر الكلب إلخ : وهذه الظروف متعلقة بمستقر محذوف خبر عن المبتدأ ، والمعنى : هو في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وهو ذم ، وفي مكان مرتفع ارتفاع مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها ، وهو مدح له ببراعته وتفوقه على أقرانه ، وفي مكان قريب مني كقرب مكان القابلة أي المولِّدة من المولَّدة هذا بحسب المعنى المراد ؛ وإلا فمن ابتدائية اتصالية ، والجار والمجرور حال من الضمير في الخبر .

قوله : وغير ما ذكر إلخ : قال الأشموني : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ .

قوله : والطريق : أتى به للرد على من ذهب إلى أن انتصابه ظرفًا يجوز في الاختيار ، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس .

قوله : وغير ظرف : أي مما لا يشبه الظرف بدليل قولَه : وغير ذي التصرف إلخ ؛ قاله الصبان .

قوله : أو شبهها : معطوف على محذوف والتقدير : الذي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكور لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك ، أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائرين إن جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظَرْف (مَكان مَصْدَرُ) كانَ مُضافًا إلَيه الظرف فَحُذِفَ وأُقيمَ هو مَقامَهُ نحو « جلستُ قُرْبَ زيدٍ » .

(وَذاكَ في ظَرْفِ الزمانِ يَكثرُ) نحو « انتَظَرْتُهُ صَلاة الْعَصَر » و« أمْهَلتُهُ نحرَ جَزُورَيْن » وقد يُجْعَلُ المَصدَرُ ظرفًا دُونَ تَقديرِه ، ومِنه « ذَكاةُ الجَنِين ذَكاةَ أُمِّهِ » وقد يُقامُ اسْمُ عَيْن مُضافٍ إلَيهِ الزَّمان مَقامَهُ نحو « لا أكَلِّمُكَ هُبَيْرَةَ بنِ قَيْسٍ » أيْ مُدَّةَ غَيْبَته .

قوله : يكثر : بشرط كونه معينًا لوقت كالمثال الأول ، أو المقدار كالمثال الثاني وذلك لقوه دلالة الفعل على الزمن كما مر .

قوله : ذكاة أمه : على رواية النصب أي في ذكاة أمه .

قوله : هبيرة بن قيس : هو رجل فقد فلم يعلم له خبر .

قوله : مضاف إليه الزمان : أي بواسطة ، وآثر هذا التعبير ؛ لأن السبب في نصبه إضافة الزمان ونيابته منابه لا إضافه المصدر ونيابته منابه .

الخامس - من المفاعيل : المفعول معه

وأَخَّره عنها لِاخْتلافهم فيه هل هو قياسِيٌّ دُونَ غيره ، ولوُصُولِ العامِلِ إليه بواسِطَة حرف دُونَ غيره .

(يُنْصَبُ) اسْمٌ (تالي الْواو) التّي بمَعنى مَعَ ، التّالية لجُملَةٍ ذاتِ فِعل أو اسْمٍ فيه مَعناهُ وحُرُوفُهُ حال كونه (مَفْعُولًا مَعَهْ) ومِثالُ ذلك مَوْجُودٌ (في نَحْو سيرِيَ

المفعول معه

قوله : للاختلاف فيه : فذهب الاخفش إلى أنه سماعي وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط الآتية .

قوله : اسم : كونه اسمًا مفهوم من الخارج ومن المثال ومن قوله بما من الفعل إلخ ؛ لأن النصب بأحدهما مختص بالاسم ويخرج به نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو : سرت والشمس طالعة .

قوله : تالي الواو : فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها ؛ وذلك لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور كما في الهمع .

قوله : التي بمعنى مع : أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمولِ العامل السابق أي مقارنته له في الزمان ، وهذا القيد مفهوم من المثال ومن مقابلة النصب بالعطف فيما سيأتي ويخرج به المعطوف بالواو وحتى نحو : اشترك زيد وعمرو وخلطت البر والشعير ؛ لأن المعية فيه مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطفِ والمشاركة في الحكم ، واستغنى بهذا القيد عن التقييد بالفضلة ؛ لأنه لإخراج نحو : اشترك زيد وعمرو .

قوله : التالية لجملة إلخ : هذه القيود كلها مأخوذة من قوله : بما من الفعل وشبهه إلخ ؛ لأن المنصوب المعمول للفعل وشبهه لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا مفهومه من المثال ، وخرج بقيد الجملة نحو : كل رجل وضيعته ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافًا للصيمري ، وبقوله : ذاتِ فعل إلخ نحو : هذا لك وأباك فلا يتكلم به إلا أنه بقى نحو : مالك وزيدًا ؛ لوجود الفعلِ مقدرًا .

قوله : ومثال ذلك : أي الاسم المستوفي للقيود السابقة موجود في نحو : إلخ ؛ فإن مثاله هو الطريق في هذا التركيب ، ويحتمل أن يكون المراد مثالِ التركيب المستوفي للشروط موجود في نحو هذا التركيب وجود الجزء في كله لاشتماله على مسرعة وهو زائد عليه ، أو وجود العام في بعض أفراده ، ولا يخفى أن الوجه الأول أولى ؛ لأن المقصود بالذات هو المفعول له ، ولظهور الظرفية



وَالطَّريقَ مُسْرعَهْ بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَق ذَا النَصْبُ لا بِالوَاوِ في القَولِ الأَحَقّ) بالترجيح الّذي نَصَّ عَلَيه سيبوَيْه ، وقال الجُرجاني : بالواو ، والزَّجّاج بفعلٍ مُضمرٍ . وفهِمَ مِن قوله « سَبَقْ » أنّه لا يَتَقَدَّم عَلَيه وهو كذلك بلا خِلاف .

(وَ) إنْ قلت : قد روى النَّصب (بَعْدَما اسْتِفْهام أوْ كَيْفَ) نحو « ما أنْتَ وَزيدًا » و « كيف أَنتَ وقَصْعَةً مِن ثَريد » ، فَبَطَلَ ما قُرِّرَ مِن أنّه لا بُدَّ أنْ يَسبقَهُ فعلٌ أوْ شِبْهُهُ . فالجَواب : أنّ أَكْثَرَهُم يَرْفَعُهُ ، وقد (نَصَبْ) هذا (بِفِعْل) مِنْ (كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ) فتقديرُهُ « ما تكوُنُ وزيدًا » و « كيفَ تَكونُ وقَصْعَةً مِن ثَريد » .

(وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ) فيه (أَحَقّ) مِنَ النَّصب على المَفعُوليةِ نحو « كنتُ أنا وزيدٌ كَالْأَخَوَيْن » (وَالنَّصْبُ) على المفعُولية (مُخْتارٌ) عِندَ المصنف (لَدى

عليه ، وأشار بهذا التقدير إلى أن في نحو قيد لينصب استغنى به عن القيود المتروكة ؛ لأن اسم الإشارة إشارة إلى الاسم المستوفي للقيود المتقدمة ؛ وذلك بناء على طريقته من إعطاء القيود بالمثال لا مجرد مثال ، وقول المحشي : إشارة إلى أنه ليس قيدًا للمذكور بل لمحذوف ليس بشيء كما لا يخفى .

قوله : بفعل مضمر : فالتقدير في المثال سيري ولابسي الطريق فيكون حينئذ مفعولًا به والكلام من عطف الجملة على الجملة .

قوله : بلا خلاف : وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع .

قوله : أن أكثرهم يرفعه : بالعطف على أنت وهذا مفهوم من قوله : بعض العرب .

قوله : من كون : ولا يتعين بل إذا صلح الكلام لتقدير غيره كتصنع وتلابس جاز تقديره ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، أفاده الصبان .

قوله : ما تكون وزيدًا إلخ : فاسم كان مستتر ، وخبرها ما تقدم من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير ، ويحتمل أن تكون تامة وكيف حال وما مفعول مطلق ؛ أي أيّ وجود يوجد مع زيد .

قوله : أحق : قال الدماميني : اعلم أن المعنى مختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يرجح الرفع مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن قصدت التنصيص على المعية فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع ، أو لم يقصد شيئًا جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم .

قوله : كنت أنا وزيد كالأخوين : مثل به لرجحان العطف فيه من وجهين : الأول : أن الأصل في الواو العطف . والثاني : أن الأولى بما يقع بعد المفعول معه من خبر أو حال – كما



ضَعْف) عَطفِ (النَّسَقْ) نحو « جئتُ وزيدًا » . وأوْجبه السّيرافي بِناءً عَلى قاعِدَتِهِ :

في الهمع – أن يطابق ما قبله نحو : كان زيد وعمرًا متفقا ، ويجوز عدم المطابقة بأن يثنى ويقال متفقين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حيان : وإياه نختار . اهـ . وقال ابن هشام : هو الصحيح المؤيد بالقياس والسماع وعليه فالعطف في المثال متعين .

قوله لدى ضعف النسق : ليس المراد بالضعف ما يكون من جهة اللفظ ولا أعم مما يكون من جهة اللفظ أو المعنى بل ما يكون من جهة المعنى فقط ، والمراد بنحو : جئت وزيدًا ، أما إذا أريد به المعية فإنه إن أريد به مطلق الجمع لا خلاف في ضعف العطف فيه صناعة ومع ذلك لا شبهة في تعينه وامتناع النصب ؛ لإفادته المعية غير المقصودة وغالبًا ما تكون خلاف الواقع أيضا ، وأما إذا أردت به المعية ؛ فيختار النصب عند المصنف كي يفيدها نصًّا ويجوز النسق بضعف ؛ لأنه ليس بنص في المعية المقصودة فيخاف منه فواتها ، وأوجب السيرافي التنصيص عليها ومن ثمة أوجب النصب ومثل بجئت وزيدًا ليفيد أن نحو هذا المثال مراد به المعية كما يختار فيه النصب لضعف النسق لفظًا ، كذلك يختار لضعفه معنى ، وبهذا التوجيه يلتئم الكلام ويرتفع عنه ما فيه من التدافع لو حمل الضعف على الضعف بحسب اللفظ ؛ وذلك لأن قوله : وأوجبه السيرافي إلخ . يدل على أن الضعف من جهة المعنى ؛ لأن العطف لا يفيد التنصيص على المعية المقصودة فلم يتوارد كلام السيرافي وكلام المصنف على محل واحد ؛ لأن الوجوب ينافي الضعف اللفظي ويؤيد ما قررناه كلام الشارح في الهمع حيث قال : الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو : لا تغتذ بالسمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشبع ، أي مع اللبن ومع الشبع ، لأن النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فإن العطف وإن حسن من جهة اللفظ لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى ؛ إذ يصير التقدير : كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود اهـ ؛ أي لأن المقصود أمر المخاطبين فقط أن يكونوا مع بني أبيهم على هذه الصفة ومع ذلك ففرق بين العطف هنا والنصب في نحو : جئت وزيدًا مرادًا به مطلق الجمع ؛ لأن هذا يفيد المقصود وزيادة ليست مقصورة وذاك لا يفيد المقصود ويفيد أمرًا غير مقصود غالبًا ما يكون خلاف الواقع على أن أبا البقاء مال إلى امتناع العطف ووجوب النصب في نحو هذا البيت ووافقه صاحب التصريح ويؤيده ما مرعن الدماميني .

قوله : بناء على قاعدته إلخ : لم أظفر بنقل هذه القاعدة عن السيرافي مع طول البحث عنها في أمهات كتب النحو كشرح الرضي على كافية ابن الحاجب والهمع ومغني اللبيب بحاشية

أنَّ كُل ثان كانَ مُؤَثَّرًا لِأوَّل أيْ مُسَبَّبًا لَهُ - لا يَجوُزُ فيه إلّا النَّصب ، إذْ قَوْلك : « جئتُ وزيدًا » مَعناه : كنتُ السَّبب في مَجيئهِ .

(وَالنَّصْبُ) على المَفعُوليةِ (إنْ) أمْكَن و (لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ) لِمانِع (يَجِبْ) نحو « مالَكَ وَزَيدًا » بالنَّصب ؛ لِأنّ عَطفَهُ على الكافِ لا يَجُوز ، إذَ لا يُعْطَفُ علي ضَميرِ الجَرِّ إلّا بِإعادَةِ الجارّ - قاله في شرح الكافية - و سَيأتى في بابِ العَطْفِ اخْتِيارُ جَوازِهِ (أو اعْتَقِدْ) إذا لَمْ يُمْكِنِ النَّصبَ على المَفعوليةِ (إضْمارَ عامِلٍ) ناصِبٍ لَهُ (تُصِبْ) نحو .

عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بارِدًا [حَتّى غَدَتْ هَمّالَةً عَيْناها]

الدسوقي والأشموني بحاشية الصبان والتصريح بحاشية يس ، وانظر ما المراد بالأول والثاني في غير نحو هذا المثال وما هو الدال على السببية في هذا المثال ؛ فإن قلنا : المعية فمقتضاه أن يكون جميع أفراد المفعول معه مسببة عن صاحبها وهذا مع أنه لم يقله أحد لا يصح القول به وبالجملة أن هذا المقام مشكل محتاج إلى التحرير .

قوله : كان مؤثرًا : بصيغة اسم المفعول .

قوله : إن أمكن : أشار به إلى ثلاثة أمور : الأول : أن الوجوب مقيد بالإمكان ؛ لأن وجود كل شيء مشروط بوجود الشرائط وانتفاء الموانع ، والثاني : أن نصب ما امتنع فيه العطف على المفعولية لا يعدل عنه ما أمكن وإن أمكن إضمار عامل له كسرت والنيل ؛ فإنه يمكن أن تقدر ولابست النيل وهو مفهوم من قوله : يجب ؛ فإنه يدل على أنه أصل لا يصح العدول عنه ما أمكن . والثالث : أن أو في قوله : أو اعتقد للتنويع لا للتخير حتى يفيد أن ما امتنع فيه العطف يتخير فيه بين الأمرين ؛ لأنه لا تخيير على أن منها مالا يمكن فيه النصب على المفعولية كالبيت الآتي وهذا أيضًا مفهوم من قوله يجب .

قوله : بالنصب : على أنه مفعول له للعامل المحذوف .

قوله : على المفعولية : أي كونه مفعولا معه ؛ لأن اللام للعهد .

قوله : لمانع : لفظي كما في : مالك وزيدًا ، أو معنوي كما في : سرت والنيل ، ومات زيد وطلوع الشمس .

قوله : علفتها تبنًا إلخ : آخره :

حتى غدت همالة عيناها

وهو فاعل غدت ، وهمالة تميز من هملت العين إذا تصبب دمعها .



أيْ وَسَقَيْتُها .

تتمه : يجب العطف إن لم يجزِ النصب نحو « تشارك زيد وعمرو » لافْتِقاره إلى فاعِلَيْنِ ؛ فالأقسامُ حينئذٍ أربعةٌ : راجِحُ العّطفِ ، وواجِبُهُ ، و راجِحُ النَّصبِ ، وواجِبُه .

هذه خاتِمَةُ المَفاعيل ، وعَقَّبَها المصنفُ بما هو مفعول في المعنى فقال .

قوله : أي وسقيتها : هذا ما ذهب إليه الفراء والفارسي ومن تبعهما ، وذهب غيرهم إلى تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول علفتها بأنلتها وذلك كما قال الصبان على سبيل المجاز المرسل لا من باب التضمين كما زعمه البعض ؛ لعدم بقاء المعنى المتضمن .

قوله : يجب العطف إلخ : وأهمله المصنف ؛ لأن ليس من الباب لعدم صدق ضابطه عليه ، وذكر ما امتنع فيه الأمران مع أنه أبعد منه من الباب لتعلق ما قبله به .

قوله : فالأقسام : أي أقسام ما هو من مظان الباب ، وأما ما امتنع فيه الأمران فلبعده من الباب لم يعده من مظانه .

قوله : هذه : أي المفعول معه والتأنيث باعتبار الخبر .

قوله : بما هو مفعول معنى : فإن معنى جاءني القوم إلا زيدًا استثنى زيدًا بدون تقدير إلا عند الزجاج .



الاستثناء

وهو إخْراجٌ بإلّا أو إحْدى أخَواتِها حَقيقةً أو حُكمًا مِنْ مُتَعَدِّد . (ما اسْتَثْنَتِ الّا مَعْ تَمام) وإيجاب (يَنْتَصِبْ) بها عِنْدَ المُصنف ، وَبمَا قَبْلَها عِنْدَ السَّيْرَافي ، وبمُقَدَّرْ عِندَ الزَّجّاجِ ، نحو ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ .

الاستثناء

قوله : هو : فيه استخدام لأن المرجع بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات ، قال يس : قال السعد : وينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا : جاء القوم إلا زيدًا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ إلا زيدًا ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه .

قوله : الإخراج : لما كان داخلًا في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجًا من أول الأمر في النية أو المراد إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملًا في ماعدا المستثنى ، والاستثناء قرينة على ذلك لئلًا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله ؛ قاله الصبان .

قوله : بإلا أو إحدى أخواتها : يخرج الإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ ، أكلت الرغيف ثلثه ، اقتل الذمي إن حارب ، ﴿ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ .

قوله : أو حكمًا : في المستثنى المنقطع فإنه منزل منزلة الداخل لاستحضاره بذكر المستثنى منه وتوهم دخوله في حكمه ؛ وذلك لأن المستثنى المنقطع لابد وأن يكون من متعلقات المستثنى منه ؛ بحيث يتوهم دخوله في حكمه ؛ ومن ثم قالوا أن إلا فيه بمعنى لكن وقدم هذا التعميم على من متعدد ؛ لئلًا يتوهم كونه له .

قوله : من متعدد : مذكور أو مقدر كما في المفرغ .

قوله : مع تمام : أي ذكر المستثنى منه .

قوله : وإيجاب : هذا القيد مفهوم من المقابلة .

قوله : وبما قبلها : أي بواسطتها .

قوله : ينتصب : سواء كان المستثنى متصلًا أو منقطعًا ، متأخرًا عن المستثنى منه أو متقدمًا عليه .

قوله : وبمقدر : وهو استثنى ، قال ابن الحاجب : وهذا كله في المتصل ، أما المنقطع : فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يجيز إظهاره ، ومنهم من يقول أنه حينئذ كلام مستأنف اهـ . وقال الرضي : مذهب سيبويه أن المنقطع كالمتصل منتصب بما قبل إلا فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلًا أو منقطعًا ، وما قاله ابن الحاجب هو مذهب المتأخرين أفاده الصبان .

قوله : إلا إبليس : يحتمل المتصل والمنقطع ؛ ولذا مثل به .



(وَ) إنْ وَقَعَ (بَعْدَ نَفْيٍ أوْ) ما هو (كَنَفْي) وهو النَّهيُ والاستفهامُ (انْتَخِبْ) بفتح التّاء (إِتْباعَ ما اتَّصَلْ) للمُستثنى مِنه في إعرابه على أنّه بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلُ بَعْض مِن كُلٍّ نحو ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ ويجوزُ النَّصبُ . قالَ المصنفُ : وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . قالَ ابنُ النَّحّاس : كُلُّ ما جاز فيه ٱلإتْباعُ جازَ فيه النَّصبُ على الاسْتِثناءِ ولا عَكْس .

(وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ) وُجُوبًا نحو ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ (وَعَنْ تَميمٍ فيه إبْدال وَقَعْ) قالَ شاعِرُهُم :

وَبَلْدَةٍ لَيْس لَها أنيسُ إلّا الْيَعافِيرُ وَإلّا الْعِيسُ

قوله : بفتح التاء : على أنه فعل أمر ليوافق قوله : وانصب ، ولا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار ، ولتتوافق حركة حرف الروي .

قوله : بدل منه : ظاهره وحده وهو المشهور ، وقال غير واحد من المحققين : المستثنى مع إلا ؛ لأن البدل يحل محل الأول فيقال : ما قام إلا زيد ، ولا يقال : ما قام زيد ، ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض ؛ لأن إلا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد لزيد وغيره ؛ أفاده الصبان ، لكن التحقيق أن البدل هو المستثنى وحده لكن بواسطة إلا ؛ فهي شرط فيه وليست داخلة فيه .

قوله : بدل بعض : ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط ؛ لأن إلا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها واعترض بأنه يجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتًا ونفيًا ، وبأنه يجب صحة إحلال البدل محل الأول وهما مفقودان هنا ، وأجيب عن الأول بمنع وجوب التطابق ، وعن الثاني بأنه يصح إحلاله مع إلا ؛ لأن البدلية هنا بواسطتها فهي معتبرة فيه وإن لم تكن داخلة فيه .

قوله : وانصب : والحالة هذه من وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه ؛ لأن الواقع بعد الإيجاب داخل في قوله : ما استثنت إلا إلخ ، وليصح قوله : وعن تميم فيه إبدال وقع .

قوله : إلا اتباع الظن : في حاشية حكيم : فاتباع الظن منقطع مخرج مما أفهمه مالهم به من علم من نفى الأعم من العلم والظن فإن الظن يستحضر بذكر العلم بكثرة قيامه مقامه فكأنه قيل : ما يأخذون بشيء إلا اتباع الظن ؛ قاله ابن الناظم ، وقد يقال أنه مخرج من المنطوق بناء على أن العلم قد يراد به ما يشمل الظن فيكون الاستثناء متصلًا ؛ قاله القاضي زكريا .

قوله : اليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشي ، والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة .



(وَغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ) على المُستثنى مِنه ، أيْ إتْباعه (في ألنَّفْيِ قَدْ يَأتي) كقولِ حَسّان :

لأنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلّا النَّبِيُّونَ شافِعُ

(وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) كقوله :

وَماليَ إلا آلَ أحْمَدَ شيعَةٌ وَماليَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أمّا في الإيجابِ فلا يَجُوزُ غيرُ النَّصبِ نحو « قامَ إلّا زيدًا القَوْمُ » (وَإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ إلّا لِما بَعْدُ) أيْ لِلْعَمَلِ فيهِ (يكُنْ) ما بعد (كَما لَو الّا عُدِما) فَيُعْرَبُ على

قوله : وغير نصب : هذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي إلخ .

قوله : على المستثنى منه : في الصبان : أي بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما ؛ وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو : جاء إلا زيدًا القوم ، والقوم إلا زيدًا ضربت .

قوله : أي إتباعه : المراد إتباعه في الإعراب ؛ أي جعل إعرابه مثل إعراب المستثنى منه لا التبعية الاصطلاحية ؛ فإنه لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه وإنما هو كما قالوا معمول للعامل المتقدم والمستثنى منه وهو عام مراد به الخاص بدل منه بدل كل من كل ، وإنما أريد به الخاص ؛ لأن بدل الكل من البعض مفقود في كلام العرب ونظيره في أن المتبوع أخّر فصار تابعًا ما مررت بمثلك أحد الأصل بأحد مثلك .

قوله : في النفي : أي أو شبهه ، ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله : وبعد نفي أو كنفي إلخ ؛ قاله الصبان .

قوله : قد يأتي : وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان ، وإلى القياس ذهب الكوفيون والبغداديون والمصنف ؛ قاله في الهمع .

قوله : إن ورد : أي السابق ؛ أي أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصبًا أو اتباعًا ؛ قاله الصبان .

قوله : وإن يفرغ : بالبناء للمجهول ، وسابق نائب فاعله ، والمراد به العامل وهو بالتنوين لاختلال الوزن بالإضافة ، وقوله : إلا مفعوله والبيت قسيم لقوله أولًا ما استثنت الا مع تمام .

قوله : أي للعمل فيه : فيه إشارة إلى أن السابق لا يكون إلا عاملًا ؛ لأن التفرغ هو التفرغ للعمل وإلا فما معنى التفرغ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ يلتزم فيه الرفع على الفاعلية للجار والمجرور ؛ لأن البلاغ كان في الأصل متأخرًا رتبة فلا يعدل عما كان عليه .

قوله : ما بعد : لم يجعل الضمير عائدًا على السابق ؛ لأن المقصود بيان إعراب المستثنى لا بيان عمل العامل .

حَسَبِ ما يقتضيه ما قَبْلَها ، وذلك لا يَقَعُ إلّا بَعدَ نَفْيٍ أوْ شِبهه كـ : « لا تَزُرْ إلّا فَتى » « لا يُتَّبَعُ إلّا الهُدى » و « هَلْ زكى إلّا الوَرع ؟ » .

(وَألْغِ إلّا ذاتَ تَوْكِيدٍ) وهي الّتي تَلاها اسمٌ مُماثِلٌ لِما قَبلَها ، أوْ تَلَتْ عاطِفًا ؛ فاجْعلْها كَالمَعدُومَة (كَلا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الْفَتى إلّا الْعُلى) و كَقَوْلِه :

مالَكَ مِن شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ ⁂ إلّا رَسِيمُهُ وَ إلّا رَمَلُهُ

(وَ إنْ تُكَرَّرْ) إلّا (لا لِتَوْكيدٍ فَمَعْ تَفْريغٍ) مِنَ المُستثنى مِنهُ بأنْ تُحذِفَ (التَّأثيرَ بالْعامِلِ) الواقِع قَبلَ إلّا (دَعْ في واحِدٍ مِمّا بِإلّا اسْتُثْني) مُقَدَّمًا كانَ أوْلا (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْني) نحو « ما قامَ إلّا زيدٌ إلّا عَمْرًا إلاَ بَكْرًا »

قوله : إلا بعد نفي أو شبهه : هذا ما عليه الجمهور وجوزه بعضهم في الإثبات إن استقام المعنى به ، وأغلب ذلك في الفضلات كقوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ وقولك قطعت الرجاء إلا من الله ، وقد يقع في غير الفضلة نحو : يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح ، وأجاب الجمهور بتعميم النفي إلى اللفظي والمعنوي ، ويأبى بمعنى لا يريد ، وقطعت الرجاء بمعنى لا أرجو ، ويحرك فكه الأسفل بمعنى لا يحرك فكه الأعلى .

قوله : اسم مماثل لما قبلها : وهو إما بدل كل أو عطف بيان كالعلي في مثال الناظم ، وقد تبع الشارح في هذا التفسير صاحب التوضيح وفيه قصور ؛ لأن مثل المماثل لما قبلها كما في التصريح بعضه نحو : ما أعجبنى إلا زيد إلا وجهه ، والمشتمل عليه كما أعجبني إلا زيد إلا علمه ، والمضروب إليه عنه كما أعجبني إلا زيد لا عمرو أي بل عمرو .

قوله : تلت عاطفًا : وهو الواو فقط كما في الصبان عن التسهيل .

قوله : فاجعلها كالمعدومة : لأنها لم تؤثر فيما بعدها شيئًا ، ولم تفد غير توكيد الأولى وهذا معنى إلغائها .

قوله : من شيخك : أي من جملك والرسيم والرمل نوعان من السير ؛ فرسيمه بدل بعض ؛ لأن المراد بالعمل السير ، ورمله معطوف عليه ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

قوله : لا لتوكيد : عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد .

قوله : من المستثنى منه : أي تفريغه العامل .

قوله : مقدمًا كان : أي على سائر المستثنيات بأن كان المستثنى الأول أولا ، لكن الأول أولى لقربه من العامل .

قوله : مغني : اسم ليس والخبر محذوف ؛ أي موجودًا ، أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو التأثير ، ومغني خبر وقف عليه على لغة ربيعة .

(وَدُونَ تَفْريغ مَعَ ٱلتَّقَدُّم) لجَميعِ المُستثنياتِ عَلى المُستثنى مِنه (نَصْبَ الجَميع احْكُمْ بِهِ والتَزِم) ولا تَدَع العامِلَ يُؤَثِّرُ في شَيْءٍ منها نحو « قامَ إلّا زيدًا إلّا عَمْرًا إلّا خالِدًا القَوْمُ » .

(وَ انْصِبْ لِتَأخيرِ) لجَميعِ المُستثنَياتِ عَنِ المُسْتثنى مِنْه كلها غير ما ذُكِر في قَوْلِه : (وَجِئْ بِواحِد مِنْها) مُعْرَبًا (كَما لَوْ كانَ) وَحْدَهُ (دُونَ زائِدِ) عَليه فانْصِبْهُ وارْفَعْهُ حيثُ يقتضى ذلِكَ عَلى ما تَقَدّم (كَلَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلي) بِرَفْعِ الأوَّلِ وَنَصْبِ الثّاني و « قامُوا إلّا زيدًا إلّا عَمْرًا إلّا خالِدًا » بِنَصْبِ الجَميع ؛ إذْ لَوْ لَم يَكُن إلّا الأَوَّل لَوَجَبَ نَصْبُهُ .

(وَحُكْمُها) أيْ ما بعدَ المستثنى الأوَّلِ مِن المُستثنياتِ إذا لَمْ يُمكِن اسْتِثناءُ بَعْضِها مِن بَعْض (في الْقَصْدِ حُكْمُ) المُستثنى (ٱلأوَّلِ) فإنْ كانَ خارجًا – بأنْ كانَ الأوَّلُ اسْتِثْناءً مِنْ مُوْجَب فَما بَعْدَهُ كَذلِكَ ؛ وَإنْ كانَ داخِلًا بأن كانَ اِسْتِثناءً مِنْ غَيرِ مُوْجَبٍ فَما بَعْدَهُ كَذلِكَ ، فَإنْ أمْكَنَ اسْتِثناءُ بَعْضِها مِن بَعْض نحو « لَهُ عِنْدي أَرْبَعونَ إلّا عِشْرين إلّا عَشْرَةً إلّا خَمْسَةً إلّا اثْنَيْنِ » اسْتُثْنِيَ كُلّ واحِدٍ مِمّا قبلَه

قوله : ودون تفريغ إلخ : دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من التزم ، أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم ، ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي امض لا باحكم ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه ولأخذه مفعوله ولا بالتزم ؛ لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ، ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال : والتزم .

قوله : ولا تدع العامل يؤثر إلخ : يعني لا يجوز إبدال واحد منها عن المستثنى منه المتأخر فيما إذا كان الكلام غير موجب .

قوله : معربًا : أشار به إلى أن قوله : كما لو كان حال من واحد المخصص بالصفة على تقدير الموصوف وعامله أي معربًا إعرابًا كإعراب موجود لو كان وحده وذلك بقرينة كون المقام مقام بيان الإعراب .

قوله : وارفعه : الأولى واتبعه بذل وارفعه ليشمل الجر .

قوله : ونصب الثاني : بحذف الألف للوقف على لغة ربيعة ، ولم يحمله على العكس ؛ لأن امرؤ مرسوم بدون ألف وهو غير موقوف عليه .

قوله : فإن كان خارجًا : أي عن النسبة الثبوتية المصرح بها ، وقوله داخلًا : أي في النسبة الثبوتية المدلول عليها بإلا وإلا فكل مستثنى مخرج مما قبله إثباتًا أو نفيًا .

قوله : استثنى كل واحد مما قبله : فاستثنى العشرين من الأربعين وأسقطها منها ؛ فبقى منها

أَوْ أُسْقِطَ الأَوْتارُ وَضُمَّ إلى الباقي بَعْدَ الإسْقاطِ الأَشْفاعُ ، فالمجتمعُ هُوَ الباقي بَعْدَ الاسْتِثْناءِ - قالَهُ في شَرْحِ الكافِيَة .

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ) لإضافتِه له حال كَوْنه (مُعْرَبًا بما لمستَثْنىً بِإلّا نُسِبا) مِن وُجُوب نَصْبٍ واخْتِياره وإتْباعٍ على ما تَقَدَّم ، و لِكَوْنها مَوْضُوعةً في الأَصل لإفادةِ المُغايَرَةِ ،

عشرون ، ثم استثنى من العشرين المسقطة عشرة وضمها إلى العشرين الباقية من الأربعين فيصير المجموع ثلاثين ، ثم استثنى من العشرة المضمومة خمسة وأسقطها منها فعاد المجموع إلى خمسة وعشرين ، ثم استثنى من الخمسة المسقطة اثنين وضمها إلى الخمسة والعشرين فصار المجموع سبعة وعشرين .

قوله : أو أسقط الأوتار : من المستثنيات وهي المستثنى الأول والثالث من المستثنى منه الأول ، وهو الأربعون في هذا المثال ، فتسقط منه العشرين والخمسة فيبقى منه خمسة عشر ، ثم ضم إلى الباقي بعد الإسقاط وهو خمسة عشر الأشفاع وهي العشرة والاثنين تضمها إلى خمسة عشر فالمجموع هو سبعة وعشرون ، وهو الباقي بعد الاستثناء ، هذا من جهة الحكم ، وأما من جهة الإعراب : فإن كان في موجب فكل وتر منفي منصوب ؛ لأنه من موجب ، وكل شفع مثبت جائز فيه الوجهان ؛ لأنه في موجب أو في غير موجب فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب .

قوله : بغير : متعلق باستثن ويحتمل أن يكون متنازعًا فيه لاستثن ومجرورًا .

قوله : معربًا : وقد اختلف في ناصبها ؛ فالجمهور على أنه كونها فضلة بعد تمام الكلام وقال السيرافي وابن باشذ : هو ما في الجملة قبلها من الفعل وشبهه ، وقال الفارسي واختاره ابن مالك : أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء واختار السيوطي أن انتصابها لقيامها مقام ما بعدها وأن أصله النصب باستثنى مضمرًا ، كما اختار أن نصب المستثنى بإلا أيضًا وأن إلا عوض عن النطق به ويؤيد ما اختاره أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بغير الجر مراعاة للفظ وهو الأجود والنصب أو الرفع مراعاة للمعنى ؛ أفاده في الهمع .

قوله : واتباع : اختيارًا فيما إذا كان بعد كلام تام غير موجب ، وضعفًا إن كان متقدمًا فيه .

قوله : لإفادة المغايرة : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو صفة ، وأصل إلا لمغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتًا فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايرًا لما قبلها ذاتًا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتًا أوصفة ، إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على



شارَكَتْ إلّا في الإخْراج الّذي مَعناهُ المُغايَرَة ، ولم تَكُن مُتَضَمِّنَةً معناها فلذا لم تُبْنَ .

(وَلِسِوى) بكسرِ السِّين مَقصُورًا ومَمْدُودًا و (سُوى) بضَمِّها مَقصُورًا و (سَواءٍ) بِفَتحِها مَمْدُودًا (اجْعَلا عَلى) القوْلِ (الْأصَحّ ما لِغَيْرِ جُعِلا) مِن اسْتثناءٍ وإعراب بما نُسِبَ لِمُستثنًى بإلّا ، ومُقابلُ الأصَحّ قَوْلُ سيبويه : إنها لا تُسْتَعْمَل

غير ؛ لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف ؛ قاله الرضي ، وإنما تحمل إلا على غير إذا لم يكن حمل إلا على الاستثناء المتصل لعدم العلم بدخول المستثنى في المستثنى منه قطعًا ولا على المنقطع لعدم العلم بخر وجه عنه قطعًا وغالبًا ما يكون إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ هذا مذهب ابن الحاجب ، قال الرضي : ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء وعليه أكثر المتاخرين متمسكًا بقوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان

قوله : شاركت إلا : أي حملت عليها في الإخراج فشاركتها فيه ولم يقل حملت على إلا ؛ لأن المقصود بيان وجه مجيئها للاستثناء لا بيان وجه حملها على إلا ؛ إذ لم يسبق له ذكر فالتعبير بالمشاركة هو المناسب بالمقام هكذا ينبغي أن يقرر الكلام والا فالمشاركة ليست مسببة عن كونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة بل الحمل هو المسبب كما لا يخفى .

قوله : الذي معناه المغايرة : بيان لوجه الحمل وهو اشتراكهما في إفادة المغايرة وإن كانت المغايرتان مختلفتين .

قوله : ولم تكن متضمنة معناها : أي في الأصل ، وأما الآن فهي متضمنة معناها ؛ ولذا لم يقل وليست متضمنة معناها .

قوله : فلهذا لم تبن : وإن كانت متضمنة معناها الآن لعروضه ، فلا يقوى أن يكون سببًا للبناء .

قوله : مقصورًا وممدودًا : يعني أن المد والقصر لغتان في مكسورة السين لا أنهما يجوزان فيما في المتن .

قوله : من استثناء إلخ : لم يقل ومن جر المستثنى إلخ ؛ لأن المقصود بيان حكم أنفسها حيث قال : على الأصح ، فإن جر ما بعدها لاخلاف فيه .

قوله : قول سيبويه : أي والجمهور كما في التوضيح والأشمونى والرضي ، واقتصر عليه ؛ لأنه زعيمهم ، أو لأن المقصود بالذات بيان القول لا القائل .

قوله : لا تستعمل إلا ظرفًا : قال الرضي : وإنما انتصب سوى ؛ لأنه في الأصل صفة ظرف المكان وهو مكانًا قال الله تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ أي مستويًا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في سوى ، ثم

إلّا ظَرْفًا ولا تَخرُجُ عنه إلّا في الضَّرُورَة ، وَرَدَّهُ المصنفُ بوُرُودِها مَجرُورَةً بِمِن في قوله ﷺ : « دَعَوْتُ رَبِّي أنْ لا يُسَلِّطَ عَلى أمَّتي عَدُوًّا مِنْ سوى أنْفُسِهِمْ » وفاعِلًا في قوله :

[فَلَمّا أصْبَحَ الشَّرُّ وأمْسى وهو عُرْيان] وَلَمْ يَبْقَ سِوى العُدْوانِ دِنّاهُمْ كَما دانوا

ومُبتَدأ في قوله :

[وإذا تُباعُ كَريمَةٌ أوْ تُشْتَرى] فَسِواكَ بايعُها وأنتَ المُشْتَرِي

واسْمًا لِلَيْسَ في قوله :

أأتْرُكُ لَيْلى لَيْس بَيْنى وَبَيْنَها سِوى لَيْلَةٍ إنِّى إذًا لَصبُورُ

وقال الرُّمّانى : إنّها تُسْتَعْمل ظرفًا غالِبًا وكغير قليلًا ، واخْتارَه ابنُ هِشام .

(وَاسْتَثْنِ ناصِبًا) لِلْمُستثنى (بِلَيْسَ) على أنَّه خبرُها واسْمُها مُستَتِرٌ كقوله ﷺ :

استعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل ، تقول : أنت لي مكان عمرو أى بدله ؛ لأن البدل ساد مساد المبدل منه وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدًا لم يأتك فجرد عن البدلية أيضًا لمطلق معنى الاستثناء ، ثم قال : وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية ؛ لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى بصفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، ونصبه على كونه ظرفًا في الأصل وإلّا فليس فيه الآن معنى الظرفية .

قوله : **إلا ظرفًا** : لهم أن يعمموا الظرفية إلى ما يشبهها وهو الجر بمن فيندفع الاستدلال عليهم بالحديث .

قوله : **إلا في الضرورة** : بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالآبيات الآتية .

قوله : **ودناهم كما دانوا** : أي جزيناهم كجزائهم إيانا .

قوله : **فسواك بايعها إلخ** : صدره :

وإذا تباع كريمة أو تشترى

أي خصلة كريمة .

قوله : **إني إذًا** : أي إذا تركتها في هذه الحال فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليست إذا الناصبة .

قوله : **وقال الرماني** : قال الأشموني : وهو أعدل ؛ أي لأنه لا يحوج إلى تكلف في موضع من المواضع .

قوله : **بليس وخلا إلخ** : . في الصبان : والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال .



« ما أَنْهَرَ الدَّمُ وَذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيه فَكُلُوا مِنْهُ لَيسَ السِّنَّ والظُّفُرَ » (و) كذا (خَلا) نحو « قامَ القَوْمُ خَلا زيدًا » .

(وَ) المُستثنى (بِعَدا وَبِيَكُونُ) الكائِن (بَعْدَ لا) كَذا أيضًا نحو « قامُوا لا يَكُونُ زيدًا » واسْمُها « مستترٌ » كَلَيْس (واجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلا وَعَدا (إنْ تُرِدْ) نحو :

خَلا اللّهِ لا أرْجُو سِواكَ [وَإِنَّما ... أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا]

[أبَحْنا حيَّهُمْ قتْلًا وَأسْرًا] ... عَدا الشَّمْطاء وَالطِّفْلِ الصَّغير

(وَ) إن وَقَعا (بَعْدَ ما انْصِبْ) بهما حَتْمًا ؛ لِأَنَّهُما فِعْلان ؛ إذْ ما الدّاخِلَة عَلَيهما مَصْدَرِيَّةٌ ، وهي لا تدخلُ إلّا على الجُمْلَةِ الفِعْليةِ كقوله :

قوله : واسمها مستتر : وجوبًا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا وكذا ما بعدها من النواصب وهو عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق ، وقيل : على الوصف المفهوم من الفعل السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس بعضهم أو ليس القائم .

قوله : وكذا : أي في نصب المستثنى فقط ؛ لأنه المذكور في المتن ، ولأنه لا يصح التشبيه فيما عداه ، هذا ومما لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الشرح أن الشارح المحقق لم يحافظ على إعراب كلام الناظم بل يسبك كلامه بكلامه على أحسن وجه يقتضيه المقام وأنسبه بحسن الانسجام ؛ فمن أجل ذلك سبك الكلام في هذا المقام على الوجه الذي تراه .

قوله : والمستثنى : لم يقل والاستثناء ؛ لأن المقصود بيان حكم المستثنى .

قوله : واسمها كليس: وأما عدا وخلا فسيأتي أن المستتر فيهما فاعل لهما ، ولم يذكره هنا ؛ لأن ذكره بعد بيان كونهما فعلين أنسب ، هذا وهذه الأفعال الأربعة لا تتصرف لوقوعها موقع إلا ، وجملة الاستثناء منها في موضع نصب على الحالية ، وقيل : مستأنفة .

قوله : شعبة : أي فرقة .

قوله : قتلًا : تمييز محول عن المفعول ؛ أي قتل حيهم ، والشمطاء التي خالط سواد شعرها بياض ، والمراد بها العجوز .

قوله : حتما : ولا ينافي هذا قوله وانجرار قد يرد ؛ لأن الوارد من ذلك كما قال الأشموني من الشذوذ بحيث لا يحتج به على أنه فاسد قياسًا أيضًا . لأن ما لا تزاد قبل الجار ، بل بعده نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ .

قوله : مصدرية : منصوبة هي وما بعدها على الحالية ، فإنهما منسبكان بالمصدر المضاف



أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ [وَ كُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ]

يمَلُّ النَّدامى ما عَداني لِأَنَّني [بِكُلِّ الّذي يَهْوى نَديمِي مُولَعُ]

(وَانْجِرارٌ) بِهما حينئذٍ (قَدْ يَرِدُ) حَكاهُ الأَخْفش والجَرْمي والرّبعِي عَلى أنَّ ما زائِدَةٌ (وَحَيْثُ جَرّا فَهُما حَرْفانِ) لِلْجَرِّ (كَما هُما إنْ نَصَبا) المُستثنى (فِعْلانِ) اسْتَتَرَ فاعِلُهُما وُجوبًا كما سَبَقَ (وَ كَخَلا) في نَصْبِ المُستثنى بِها وَجَرِّهِ وغير ذلك مِمّا سَبَقَ (حاشا) عِندَ المُبَرّد والمازِني والمُصَنِّفْ ، وعِندَ سيبويه أنّها لا تَكُونُ إلّا حَرف جَرٍّ ، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ :

حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللّه فَضَّلَهُمْ عَلى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلام وَالدِّينِ

(وَ) لكِنَّها (لا تَصْحَبُ ما) وَأمّا الحَدِيث : « أسامَةُ أحَبُّ النّاس إلَيَّ ، ما حاشا فاطِمَةَ » فَلَيْسَتْ حاشا هذه الأداة ؛ بل فعلٌ ماض بِمَعنى اِسْتَثْنَى ، وَما الدّاخِلَة عَلَيهِ نافِيَةٌ لا مَصْدَريَّة ، وهو مِن كَلام الرّاوي ، وفي الرِوايَةِ « ما حاشا فاطِمَةَ وَلا غَيْرها » (وَقيلَ) في حاشا في لُغَةٍ (حاشَ) وفي أُخْرى (حَشا فَاحْفَظْهُما) .

إلى ضمير المستثنى منه المؤول بالوصف النكرة ، وتأويل ما خلا خاليين وما عدا متجاوزين ، وقيل : ما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت والمعنى : وقت مجاوزتهم زيدًا .

قوله : يمل : بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة ، والندامى جمع نديم آخره :

بكل الذي يهوى نديمي مولع

والشاهد فيما عداني ؛ فعدا فعل ماض ؛ ولذا دخلت عليه نون الوقاية .

قوله : كما سبق : أي في باب المعرفة والنكرة .

قوله : وأما الحديث : رد على ابن الناظم ؛ حيث توهم أن حاشا في الحديث استثنائية وما مصدرية على أنه من كلام النبي ﷺ فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيدًا ؛ ولذلك أتى الشارح بالرواية الثانية التي هي نص في المقصود .

هذا باب الحال

(الْحَالُ) عِندَنا (وَصْفٌ) جِنْسٌ شامِلٌ أَيْضًا للخبرِ والنَّعْتِ (فُضْلَةٌ) أيْ لَيستْ أحد جُزأي الكَلام ، فَصْلٌ مُخْرِجٌ للخبر (مُنْتَصِبٌ مُفْهِمُ في حال) كذا ، أيْ مُبينٌ لِحالِ صاحِبِه ، أي الْهَيئة الّتي هو عَلَيها ، فَصْلٌ مُخرِجٌ النَّعتَ

الحال

قوله : عندنا : يطلق الحال لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى الهيئة التي عليها الشخص فأشار بهذا وبقوله فيما بعد أي الهيئة التي هو عليها إلى دفع الدور .

قوله : وصف : أي دال على معنى قائم بالغير لا مشتق حتى يصح قوله : وكونه منتقلًا مشتقًّا إلخ .

قوله : أي ليست أحد جزأي الكلام : يعني أن المراد بالفضله هنا ما لا يكون عمدة ، لا ما يستغني عنه الكلام حتى يخرج نحو كسالى من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ وكئيبًا من قول الشاعر :

إنما الميت من يعيش كئيبا

قوله : منتصب : أي أصالة ، وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي ، لكن ليس ذلك مقيسًا على الأصح نحو :

فما رجعت بخائبة ركاب ... حكيم بن المسيب منتهاها

قوله : في حال كذا : يعني أن حال بدون تنوين على نية الإضافة كي يستقيم الوزن والمعنى : فإن راكبًا في : جاء زيد راكبًا ؛ مفهم في حال الركوب لا في حال مطلقًا .

قوله : أي مبين لحال صاحبه إلخ : إشارة إلى أن الحال بمعنى الهيئة وإضافته إلى كذا من إضافة العام إلى الخاص للبيان والظرفية مجازية بتشبيه الهيئة في اشتمالها بالظرف ، وعدلوا إلى المجاز ليفيد الكلام المقارنة الزمانية أيضًا وليس الحال بمعنى الوقت كما قد يتوهم ؛ لأن الحال لا يأتي بمعنى الوقت ، ولأن المقصود الأصلي من الحال بيان الهيئة التي عليها صاحبها لا بيان نسبة الحدث إليه .

قوله : مخرج للنعت : لأن النعت إنما ينساق لتقييد المنعوت فهو لايفهم في حال كذا بطريق القصد وإنما يفهمه بطريق اللزوم ، والمراد بالإفهام عند الإطلاق الإفهام القصدي ؛ لأنه المتبادر ، وأحال إخراج النعت على هذا القيد مع أن غير المنصوب منه يخرج بمنتصب ؛ لأن قوله : منتصب لما كان محتملًا لأن يكون حكمًا من أحكام الحال متخللًا بين أجزاء التعريف ، ولأن يكون جزءًا من أجزائه ومستلزمًا للدور ولا يصح الإخراج به على هذين الاحتمالين ؛ لأن فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف ولم يتبين حاله بعد ؛ كان مجهول الحال فلم يصح الإخراج به ، وفيه تعريض بالناظم بأنه كان الأولى به أن يهمل قيد الانتصاب ؛ لأنه مع إيهامه الدور



والتَّمييزَ في نحو « لِلّهِ دَرُّهُ فارِسًا » (كَفَرْدًا أَذْهَبُ) أيْ في حالِ تَفَرُّدي ، ولا يَرِدُ على هذا الحْدَ نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ راكِبٍ » ؛ لِأَنّه مُفْهِم في حالِ رُكُوبِهِ ؛ لِأَنّ إفْهامه ضِمْنًا .

والغَرَضُ مِن تَعريف الحالِ مَعْرِفَةُ ما يَقَعُ عليهِ بَعدَ مَعرِفة اسْتِعمالِ العَرَبِ لَهُ

مستغنى عنه بما بعده وأن قلنا إن فائدة القيود غير محصورة في الإخراج ، وأن الاعتراض بالاستغناء عن المتقدم بالمتأخر غير موجه ، هذا ويخرج بهذا القيد أيضًا كما أشار اليه ابن هشام : الحال المؤكدة ؛ لأن هذا التعريف كما قال ؛ للحال المؤسسة .

قوله : والتمييز : لأنه على معنى من ، لا على معنى في ؛ لأنه لبيان جنس المتعجب منه وإفهامه في حال كذا ضمني .

قوله : في نحو لله درّه فارسًا : أي من كل تمييز وقع وصفًا مشتقًّا .

قوله : ولا يرد على هذا الحد إلخ : أي كما أورد ابن الناظم وأورد النقض بالنعت المجرور للإشعار بأن منتصب لا يصح الإخراج به ؛ لأنه عنده إما حكم من أحكام الحال ، أو جزء من التعريف مستلزم للدور ، وقدم الكلام على هذا الاعتراض على الكلام على الاعتراض الآخر مع أن مورده مؤخر عن مورده ؛ لأن هذا وارد على الإخراج الذي سبق الكلام فيه ومرتبط بقوله : مخرج للنعت ؛ فكان من حقه أن يليه إلا أنه أورده بعد المثال ؛ لأن المثال بمنزلة التتميم للتعريف ومن حق الاعتراض أن يورد بعد تمامه .

قوله : والغرض من تعريف الحال إلخ : إشارة إلى دفع اعتراض أورده ابن الناظم وغيره من أن إدراج قيد الانتصاب في أثناء التعريف إما على أنه حكم من أحكام الحال فكان عليه أن يأتي به بعد تمام التعريف ؛ لأن الأحكام إنما يصح إجراؤها بعد معرفة الشيء ، ولئلا يلزم توسيط أمر أجنبي بين أجزاء التعريف أو علي أنه جزء من أجزائه فيلزم الدور ؛ لأن الغرض من تعريف الحال : معرفة ما يقع عليه الحال لتجرى أحكامه عليه ، ومن أحكامه النصب ؛ فمعرفة نصبه موقوفة على معرفته ، فإذا جعل جزء من أجزائه يلزم أن يكون معرفته موقوفة على معرفة نصبه ، وحاصل الجواب أن ذكره على أنه جزء ، وإنما يلزم الدور إذا كان هذا التعريف بالنسبة إلى من لم يعرف الحال بوجه من الوجوه ولم يعلم شيئًا من أحكامه إلا أن هذا التعريف إنما هو بالنسبة إلى من يعرف الحال معرفة إجمالية ويعلم أنه منصوب ؛ لأن هذا الكتاب مؤلف للمتوسط في الفن لا للمبتدئ إلا أنه يرد عليه حينئذ أن أجزاء التعريف ينبغي أن تكون معلومة في نفسها غير معلومة الثبوت للمعرف وإلا يلزم عدم الفائدة في إثباتها له .

قوله : معرفة ما يقع عليه إلخ : أي معرفة معنى يقع عليه اسم الحال ؛ فضمير يقع عائد على الحال إما على سبيل الاستخدام أو على سبيل المسامحة ؛ لأن المراد بالمرجع الماهية ، والواقع هو



مَنصوبًا ، لا مَعرِفَتُهُ لِيحكمَ لَهُ بالنَّصب ، فلا يَلزَمُ الدَّوْرَ على إدْخالِ الحُكْم بِالنَّصبِ في تَعريفِه - قاله والِدي أَخْذًا مِن كَلامِ صاحِبِ المُتَوَسِّط في نَظير المَسألة .

(وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا) أيْ وَصْفًا غيرَ ثابِتٍ هو الّذي (يَغْلِبُ) وُجودُهُ في كَلامِهِم (لكِنْ لَيْسَ) ذلِكَ (مُسْتَحِقًّا) فيأْتي لازِمًا بِأَنْ كانَ مُوكِّدًا نَحو ﴿ يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ أود لَ عامِلُهُ على تَجَدُّدِ ذاتِ صاحِبِهِ نحو « خَلَقَ اللّهُ الزّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْها » أو غير ذلك مِمّا هو مَقصُورٌ على السّماع نحو ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ .

(وَ) يأتي جامِدًا لكِن (يَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْر) بالسِّين المُهمَلَةِ (وَفي مُبْدى

اللفظ ، وبعد متعلق بمعرفة لا يبقع ؛ لأن معرفة المتوسط نصب الحال سابقة على معرفة الحال بهذا التعريف وليست بسابقة على وقوع الحال على هذا المعنى .

قوله : أي وصفًا غير ثابت : تفسير للمنتقل لا للمشتق ؛ لأنه غني عن التفسير ، ولأن الوصف كما تقدم هو المعنى القائم بالغير والدال عليه أعم من المشتق ، وأتى به بعد مشتقًّا ؛ لأنه لما كان الغالب هو مجموع الأمرين لا كل واحد منهما وكان الخبر هو المجموع كانا بمنزلة الشيء الواحد فاستبشع الفصل بينهما .

قوله : لكن ليس مستحقًّا : دفع به توهم أن يكون الغالب واجبًا في الفصيح ؛ كما قاله سم ، وضمير ليس إما للكون فمستحقًّا بفتح الحاء ، وإما للحال فبكسرها ؛ قاله الصبان ، وأشار الشارح بزيادة ذلك إلى ترجيح الأول ؛ وذلك لأن المقصود الإخبار عن الكون ، وليوافق قوله : يغلب المقابل له ، ولقرب مرجع الضمير ، وليوافق قوله : مشتقا في فتح ما قبل القاف .

قوله : بأن كان مؤكدًا : هذا يفيد أن إتيان الحال لازمًا قياسًا مخصوص بالنوعين الآتيين وكذا يفيد أن المؤكد لازم دائمًا وهو الذي يفيده كلام الموضح والأشموني ، وقيل : إنه يأتي منتقلًا أيضًا نحو ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ويظهر أن الخلاف لفظي ؛ فالقول الأول مبني على تفسير اللازم بما لا ينتقل عن صاحبه مادام مقيدًا بعامله ، والثاني مبنى على تفسيره بما لا ينتقل عنه مطلقًا .

قوله : على تجدد ذات صاحبه : أي حدوثه بعد أن لم يكن ، ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق فهي خلقية جبلية لا تتغير ؛ قاله الصبان .

قوله : الزرافة : بفتح الزاي أفصح من ضمها ، ويديها بدل بعض ، وأطول حال من يديها .

قوله : لكن يكثر الجمود إلخ : إشارة إلى أن قوله : يكثر الجمود استدراك من قوله : يغلب رفع به ما يوهمه من أن مجيء الحال جامدًا قليل في جميع الأبواب .



تَأَوُّلٍ) بالمُشتقِ (بِلا تَكَلُّفٍ) بأنْ يَدُلَّ على مُفاعَلةٍ أوْ تَشبيهٍ أوْ تَرتيبٍ ؛ فالسِّعرُ (كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذا) أيْ مُسَعَّرًا ، والدّالُّ على المُفاعَلةِ نحو (يَدًا بِيَدٍ) أيْ مَقبُوضًا (وَ) الدّالُّ على التَّشبيهِ نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أيْ كَأَسَدٍ) في الشَّجاعة ، والدّالُّ على التَّرتيب نحو « تَعَلَّم الحِسابَ بابًا بابًا » و « ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » وَيَقِلُّ إذا كانَ غَيْرَ مؤول بالمُشتق ، ....

قوله : مدًّا بكذا : مدًّا حال ، وبكذا صفة لمدًّا ؛ أي كائنًا بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الصفة والموصوف وهكذا يقال في يدًا بيد ؛ أي مع يد ؛ قاله الصبان .

قوله : أي مسعرًا : هو بفتح العين حال من الهاء بناء على رجوعها إلى البر ، أو من المفعول المحذوف الذي هو البر بناء على رجوعها إلى المشترى المعلوم من السياق وليس بكسر العين حال من فاعل بع ؛ لأن مدًّا بكذا لا يدل على تسعير الفاعل بل على سعر السلعة ، ولأن المسعر هو الآمر لا الفاعل ، وأشار الشارح بهذا التفسير وبقوله فيما بعد : ويقل إذا كان غير مؤول بالمشتق إلى أن قوله : وفي مبدى تؤول بلا تكلف من عطف العام على الخاص ، وأن ما قبله من ذلك ، وأفرده بالذكر اهتمامًا بشأنه لكثرته وهو الظاهر خلافًا لما في التوضيح .

قوله : أي مقبوضًا : هذا أولى من تأويله بمقابضته ؛ لأن فيه زيادة المؤنة ؛ فإن المصدر الواقع حالًا مؤول بالوصف وأولى من تأويله بمتقابضين على أنه حال من الفاعل والمفعول بناء على رجوع الضمير إلى المشترى ؛ لأن المقصود بيان حال السلعة أن يكون بيعها مناجزة لابيان حال البائع والمشترى ، ووجه تأويل البعض بمتقابضين أنه أصرح في الدلالة على المفاعلة إلا إنه مخل بالمقصود .

قوله : أي كأسد : على هذا يكون التجوز بالحذف وعلى قول التوضيح كرَّ زيدٌ أسدًا ؛ أي شجاعًا يكون التجوز لغويًّا ، ولا يخفى أن الأول أنسب بجعله مثالا للدال على التشبيه .

قوله : بابًا بابًا : أي مفصلًا أو مصنفًا .

قوله : رجلًا رجلًا : أي مرتبين قال الصبان – ونعم ما قال – : والمختار أن كلًّا منهما منصوب بالعامل ؛ لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض ، وقال ابن جني : الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل ؛ أي متميزًا عنه ، واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء بدليل ظهورها في بعض التراكيب ، ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء ، قال الرضي : وثم ، وجوز بعضهم رفعهما على البدلية .

قوله : إذا كان غير مؤول بالمشتق : أي تأويلًا بلا تكلف كما يدل عليه المقابلة ، قال



.... بأنْ كانَ مَوْصُوفًا نحو ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ أوْ دالًّا عَلى عَدَد نحو ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، أوْ تفضيلا نحو « هذا بُسْرًا أطْيَبُ مِنهُ رُطَبًا » ، أو كان نَوْعًا لِصاحبه نحو « هذا مالُكَ ذَهَبًا » ، أوْ فَرْعًا له نحو « هذا حَديدُكَ خاتَمًا » ، أوْ أصْلًا نحو « هذا خاتَمُكَ حَديدًا » .

(وَالْحالُ) شَرْطُهُ أنْ تكونَ نَكِرَةً خلافًا لِيُونُس والبَغدادِيِّين مُطلقا والكُوفيِّين فيما تَضَمَّنَ مَعنى الشَّرْط و (إنْ) أتاكَ حال قد (عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ) أيْ مُنْفَرِدًا ، و « جاءُوا الجَمَّ الغَفِير » أيْ جَميعًا ، و «جاءَتِ الخَيْلُ بَدادِ » أيْ مُبَدَّدَةً .

الأشموني : وجعل ابن الناظم ما سيأتي كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف ا هـ . وتأويلها بمتصف بصفات بشر سوي ومعدودًا ومبسرًا ومرطبًا ومُتَنَوِّعًا ومصنوعًا ومتأصلًا .

قوله : بأن كان موصوفًا : أي ولم يدل على سعر ولا مفاعلة بدلالة المقابلة حتى يخرج مدًّا بكذا ويدا بيد ، والفرق بينهما : أن الحال في نحو هذين في الحقيقة هو مجموع الموصوف والصفة وفي غيرهما هو الصفة فقط وذكر الموصوف توطئة لها .

قوله : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ : إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور ؛ فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء ؛ إذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية ؛ قاله اللقاني .

قوله : أو تفضيل : بأن كان دالًّا على وصف المفضل أو المفضل عليه سواء كان التفضيل على نفسه باعتبارين أو على غيره نحو : أحمد طفلًا أجل من عليّ كهلًا .

قوله : فيما تضمن معنى الشرط : نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، التقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا إساء ، وسمع لذو الرمة : ذا الرمة أشهر منه غيلان ، فإذا لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة عندهم ؛ وجاز عند يونس والبغداديين نحو : جاء زيد الراكب ، والمانعون مطلقًا قالوا : المنصوب في الأوّل بتقدير إذا كان ، وفي الثاني بفعل التسمية .

قوله : الجماء : أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر ؛ أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع ؛ كذا في الصبان .

قوله : بداد : بوزن حذام بفتح آخره وكسره كما في القاموس ، قال في الهمع : علم جنس للتبدد بمعنى التفرق فهو ووحدك مصدران معرفان مؤولان بالوصف .



(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالًا يَقَعْ) سماعًا مُطلقا عِندَ سيبويه (بكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ) أيْ مُباغِتًا ، وقِياسًا عِندَ المُبرّد على ما كانَ نَوْعًا مِن الفِعلِ كـ « جِئتُ ركضًا » فَيَقِيسُ عَلَيه جِئْتُ سُرْعَةً ورجلةً ، وعِندَ المصنفِ وابْنِهِ بَعدَ إمّا نحو « أمّا عِلْمًا فَعالِمٌ » وبَعدَ خبرٍ شُبِّه بِهِ مُبْتَدأ كـ « زَيدٌ زُهَيرٌ شِعْرًا » ، أوْقُرِنَ هو بألْ الدّالَّةِ على الكَمال نحو « أنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِبًا ذُو الْحالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أوْ) لَم (يُخَصَّصْ أوْ) لم (يَبِنْ) أيْ يظهر واقِعًا (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أوْ) مِن بَعدِ (مُضاهِيهِ) وهو النَّهيُ والاسْتِفهامُ ويُنَكر - أيْ يَجُوز تَنْكيرُهُ - إنْ تَأَخَّرَ كَقَوْلِه :

قوله : سماعًا مطلقًا عند سيبويه : حمل الكلام على مذهب سيبويه بقرينة الإطلاق .

قوله : أي مباغتًا : أشار إلى أن حالية المصدر على تأويله بالمشتق وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفية : على تقدير مضاف أي ذا بغتة ، وذهب كل في باب النعت إلى ما ذهب إليه الآخر هنا ، ويقال أن كلًّا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله : على ما كان نوعًا من الفعل : أي على المسموع الذي هو نوع من الفعل فيقيس عليه النوع الغير المسموع وظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يخالف ما هو المشهور من مذهبه من أن نحو ذلك منصوب على المصدرية بفعل محذوف قال الصبان : فلعل له قولين ، أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده .

قوله : أما علمًا فعالم : تقول ذلك لمن وصف عندك شخصًا بالعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال فعل الشرط المحذوف أي مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن تكون حالًا مؤكدة من فاعل عالم والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ؛ أفاده الأشمونى ، ولا يخفى أن المعنى ليس على الحالية ، بل على التمييز ، والتقدير : مهما يذكر فلان من جهة العلم فهو عالم ، أي : فهذا الذكر صحيح بخلاف ذكره بغيره .

قوله : كزيد زهير شعرًا : أي شاعرًا ؛ حال من فاعل زهير المستتر فيه لتأوله بمجيد ، وقال أبو حيان : الأظهر أن يكون تمييزًا أي محولًا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد ؛ أفاده الصبان .

قوله : أنت الرجل علمًا : أي عالما ؛ حال من فاعل الرجل لتأوله بالكامل ، وقال أبو حيان : يحتمل عندي أن يكون تمييزًا أي محولًا عن هذا الفاعل ؛ أفاده الصبان .

قوله : واقعًا : أشار به إلى أن المراد بالظهور الوقوع لا ما يقابل الاستتار حتى يقال لا يتصور الاستتار هنا حتى ينفى .

قوله : أي يجوز تنكيره : يعني كثيرًا بقرينة مقابلة المفهوم بالمفهوم ؛ لأن مفهوم قوله : ولم ينكر غالبا ؛ أنه ينكر نادرًا ، وقول الشارح : وينكر إلخ ؛ مفهوم قول المصنف : إن لم يتأخر ؛ يعني أن لقول الناظم : ولم ينكر إلخ ؛ مفهومين مفهوم باعتبار القيد الأول وهو قوله : غالبًا ، ومفهومًا باعتبار القيد الثاني وهو

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

أوْ خُصِّصَ بوْصفٍ نحو « وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللّهِ مُصَدِّقًا » في قراءَةِ بَعْضِهم . أوْ إضافَةٍ نحو ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ ، أوْ وَقَعَ بَعدَ نَفْيٍ نحو ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ أوْبعدَ نَهْيٍ (كلا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا) ، أو اسْتِفهامٍ نحو :

يا صاح هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرى

وَقَدْ نُكِّرَ نادِرًا مِن غيرِ وُجُودِ شَيْءٍ مِمّا ذُكِر ، ومِنه « صَلّى رَسولُ اللّه جالِسًا وصَلّى وَراءَهُ قَوْمٌ قِيامًا » .

(وَسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفِ جُرَّ قَدْ أَبَوْا) كَسَبْقِها ماجُرَّ بإضافَةٍ إلَيه (وَلا أمْنَعُهُ)

قوله : إن لم يتأخر أو يخصص إلخ ؛ ففي المفهوم الثاني يعتبر قيد الكثرة بقرينة مقابلته بالمفهوم الأول .

قوله : لمية موحشًا طلل : تمامه :

يلوح كأنه خلل

الطلل ما شخص من آثار الديار ، والخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة منقوشة بالذهب يغشى بها أجفان السيوف ، وجفن السيف غلافه ، قال الصبان فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور ؛ فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه .

قوله : في قراءة بعضهم : وهي شاذة وقد يقال لا شاهد فيها لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور ؛ قاله الصبان .

قوله : يا صاح إلخ : تمامه :

لنفسك العذر في إبعادك الأملا

قوله : إلا ولها كتاب معلوم : وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو ، وقال الزمخشري : إن الجملة صفة والواو لتأكيد اللصوق .

قوله : وقد نكر نادرًا : محترز قوله غالبًا .

قوله : ما بحرف جر : أي حرف غير زائد ، فإن كان زائدًا جاز التقديم اتفاقًا نحو : ما جاءني راكبًا من أحد .

قوله : كسبقها ما جر بإضافة إليه : فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة ؛ فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على المضاف ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته ، وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو : هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدًا . كما قال ابن هشام في الجامع أنه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على



وِفاقًا لِلفارسى وابنِ كيسان وبُرهان (فَقَدْ وَرَدْ) في الفصيح ، كقوله تَعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ وقَوْلِ الشّاعِر :

[إذا المَرْءُ أعْيَتْه السِّيادَةُ ناشِئًا] فَمَطْلَبُها كهْلًا عَلَيْهِ شَديدُ

وَأَوَّلَ ذلكَ المانِعُون بأنّ كافَّةً حالٌ مِن الكافِ في أرسلناكَ والهاءُ لِلمُبالَغَة ، أيْ وما أرسلناكَ إلا كافًّا للنّاس ، وبأنّ كهلًا حالٌ مِن الفاعِلِ المَحْذُوف مِنَ المَصدَر ، أيْ فمطلبه إيّاها كَهْلًا عَلَيه شَديدٌ وَسَبقُها المَرفُوعَ والمَنصُوبَ جائِزٌ خِلافًا لِلكُوفِيِّين وَسَبْقُها المَحصُورَ واجِبٌ كـ « ما جاءَ راكِبًا إلّا زيدٌ » ، وَسَبْقُها وهي مَحصُورَةٌ مُمتَنِعٌ .

المضاف لأن الإضافة في نية الانفصال ؛ كذا ذكره في شرح التسهيل ، لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين : وقال : المنع عندي أولى ، كذا في الهمع .

قوله : وبرهان : الذي في الهمع والتوضيح والأشموني : ابن برهان فلعل لفظ ابن سقط من الأقلام .

قوله : فمطلبها كهلا إلخ : أوله :

إذا المرء اعيته المروءة ناشئًا

المرء منصوب على الاشتغال ، أو مرفوع على تقدير إذا عني المرء ، وناشئًا شابًّا .

قوله : حال من الكاف : لا يخفى ما فيه من التكلف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف ؛ لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية ؛ قاله سم .

قوله : والهاء للمبالغة : في التصريح قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ، ولا يأتي غالبًا إلا في أبنية المبالغة ؛ كعلامة وكافة بخلاف ذلك ؛ فإن حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه ، وقول الزمخشري : إلا إرسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا ، وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معها .

قوله : خلافًا للكوفيين : فمنعوا تقديمها على المرفوع الظاهر فقيل : مطلقًا ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا ثم قيل عنهم مطلقًا ، وقيل : أن لم يكن فعلًا ؛ كذا في التصريح .

قوله : وسبقها المحصور : أي فيه كما إذا كان صاحب الحال مضافًا إلى ضمير ما يلابسها : كجاء زائر هند أخوها .

قوله : وهي محصورة : نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ ﴾ .



(وَلا تُجِزْ حالًا مِنَ الْمُضاف لَهْ) خِلافًا للفارسي (إلّا إذا اقْتَضى الْمُضافُ عَمَلَهْ) أي العَمَل في الحالِ كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ (أوْ كانَ) الْمُضافُ (جُزْءَ ما لَهُ أُضيفا) كقوله تَعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ ﴾ (أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحيفا) كقوله تَعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ والصُّورَتانِ الأخِيرَتانِ قال أبو حَيّان : لم يَسْبِق الْمُصَنفَ إلى ذِكرِهِما أحَدٌ – انْتَهى . قلت : قد نَقَلَهُما الْمُصَنفُ في فَتاواهُ عن الأخْفَش ، وقد تَبِعَهُ عَلَيهِما جَماعةٌ .

(وَ الْحالُ إنْ تُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا أوْ صِفَةٍ أشْبَهَتْ الْمُصَرَّفا فَجايز) خِلافًا للكُوفيِّينَ (تَقْديمُهُ) على ناصِبِهِ مالم يُعارِضه مُعارِض من كَوْنِ عامِلِهِ صِلَةً لِألْ أوْ لِحَرْفٍ مَصدَرِيٍّ أوْ مَقْرُونًا بلام القَسَم أو الاِبْتِداءِ ، أوْ كَوْنِهِ جُمْلَةً مَعَها الواو (كَمُسْرِعًا ذا راحِلٌ ، وَمُخْلِصًا زيدٌ دَعا) ، فإنْ كانَ ناصِبُهُ غيرَ فِعلٍ كَاسْم الفِعلِ أو المَصدَر ، أوْ فِعلًا غَيْرَ مُتَصرّف كَفعلِ التَّعَجُّبِ ، أوْ صِفَة كذلك كَأفْعَلِ التَّفْضيلِ في بَعْضِ أحْوالِهِ لَم يَجُزْ تَقْديمُهُ عَلَيه .

ضابطة : جميعُ العَوامِلِ اللّفظِيةِ تَعملُ في الحالِ إلّا كانَ وَ أَخَواتها و عَسى على الأصَحّ .

(وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا) لِضَعْفِهِ (كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَ) وَلَعَلَّ وهاءِ التَّنبيه والظرُوفِ الْمُتَضَمِّنَةِ مَعنى الاسْتِقرارِ (وَنَدَرْ) عِندَنا تَوَسُّطُ

قوله : أي العمل في الحال : بأن يكون المضاف مصدرًا أو وصفًا ولم يرجع الضمير إلى المضاف إليه كما هو المتبادر ليكون الحكم مذكورًا بدليله ، ولئلّا يلزم تخصيص العمل وصرفه عن المتبادر منه .

قوله : أو مثل جزئه : في أنه يصح الاستغناء به عنه .

قوله : فلا تحيفا : أي لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه .

قوله : مالم يعارضه معارض : لأن جواز كل شيء مشروط بانتفاء الموانع .

قوله : أو كونه جملة معها الواو : في الهمع وأجازه الكسائي والفراء وهشام مطلقًا ، وأجازه بعضهم إذا كان العامل فعلًا .

قوله : ومخلصًا زيد دعا : في الصبان : فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جريًا على القول بجوازه ؛ ورجحه الرضي .

الحالِ بين صاحِبِهِ وعامِلِهِ إذا كان ظرفًا أوْ مَجْرُورًا مُخبرًا بِهِ ، وأجازَه الأخْفَش بكَثْرةٍ (نَحْوُ سَعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ) ، ومَنَعَ بَعضُهُم هذه الصُّورة كما مُنِعَ تقديمُها عليهما بالإجْماع .

(وَ) تقديمُ الحالِ على عامِله إذا كانَ [عاملُهُ] أفعل مُفَضَّلًا بِهِ كَوْنٌ في حالٍ عَلى كونٍ في حَالٍ (نَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعانًا) و « هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنهُ رُطَبًا » (مُسْتَجارُ لَنْ يَهِنْ) أيْ لن يَضْعف .

(وَالْحالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَد فَاعْلَمْ) كالخبر سَواءٌ كانَ الجَميعُ في المَعنى واحِدًا كـ « اشْتَرَيْتُ الرُّمَّانَ حُلْوًا حامِضًا » أوْلم يكن كـ « جاء زَيدٌ عاذِرًا ذا مَيْن » (وَغَيْرِ مُفْرَدِ) نحو « لَقيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » ثم إنْ ظَهَرَ المَعنى رُدَّ كُلُّ واحِدٍ إلى ما يَليقُ بِهِ ، وإلّا جُعِلَ الأوَّلُ لِلثّاني والثاني لِلأوَّل .

(وَ عامِلُ الحالِ) وكذا صاحِبُها (بها قَدْ أُكِّدا في نَحْولا تَعْثَ فِي الأرْضِ

قوله : بين صاحبه : فيه مسامحة ؛ لأن الصاحب هو الضمير الراجع إلى المبتدأ .

قوله : مستقرًا : حال مؤكدة ولا بأس بظهور الاستقرار العام ؛ لأن محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلًا عنه وإلا جاز كهذا ثابت هذا حاصل ؛ أفاده الصبان .

قوله : وتقديم الحال إلخ : هذا استثناء من مفهوم قوله والحال أن ينصب إلخ .

قوله : مفضلًا به إلخ : سواء كان المفضل غير المفضل عليه كمثال الناظم أو عينه كمثال الشارح .

قوله : قد يجيء : الظاهر أنّ قد للتحقيق ، ويحتمل أن تكون للتقليل النسبي .

قوله : ذا تعداد : أي بدون عطف كما أشار إليه الموضح ؛ لأنه لا شبهة في جواز العطف ، ولأن العطف ليس من التعدد بل من الإتباع .

قوله : لمفرد : بأن تكون مترادفة ، ومنعه بعضهم وحمل الثاني في ما ورد من التعدد على المتداخلة أو النعت للأول ويرد عليهم نحو : اشتريت الرمان حلوًا حامضًا ؛ لأن كونهما في المعنى واحدًا يأبى كون الثاني قيدًا للأول لأن المقصود التقييد بمجموعهما لا التقييد بالأول مقيدًا بالثاني .

قوله : وإلا جعل الأول للثاني إلخ : ليكون أول الحالين غير مفصول عن صاحبه هذا مذهب الجمهور ، وذهب قوم إلى عكسه واختاره الشارح في الهمع رعاية للترتيب .

قوله : وكذا صاحبها : هذا القسم زاده ابن هشام ولا سلف له فيه ، وفسره بالذي يستفاد

مُفْسِدًا) و ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ .

(وَإِنْ تُؤَكِّدْ) أي الحالُ (جُمْلَةً) مَعْقُودَةَ مِن اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ جامِدَيْنِ لِبَيانِ يَقينٍ أَوْ فَخرٍ أَوْ تَعظيمٍ أو نحو ذلك (فَمُضْمَرٌ عامِلُها) نحو :

أنا أَبْنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بِها نَسَبِي [وَهَلْ بِدارَةَ يا لَلنّاسِ مِنْ عارِ ؟]

أيْ أَحِقهُ ....

معناه من صريح لفظ صاحبه .

قوله : وأرسلناك إلخ : مثال لموافقتها عاملها لفظًا ومعنى والغالب المخالفة .

قوله : لآمن إلخ : مثال للمؤكدة لصاحبها فجميعًا حال من فاعل آمن مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة .

قوله : وإن تؤكد جملة : أي لازم مضمون جملة ؛ ففي البيت الآتي مضمونها كونه ابن دارة ويلزمه معرفة نسبه بها .

قوله : معقودة من اسمين إلخ : قيل قد تؤخذ هذه الشروط من كلامه كون جزئيها اسمين جامدين من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقًّا كان عاملًا في الحال فلم تكن مؤكدة للجملة ، وكونهما معرفتين من تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفي الأخير نظر ؛ لأن الحال لا تؤكد جزئيها بل مضمونها .

قوله : لبيان يقين إلخ : أي يكون التأكيد لبيان هذه الأمور التي هي لازمة لمضمون الجملة .

قوله : أو نحو ذلك : من تحقير وتصاغر ووعيد ومثلها على الترتيب زيد أخوك معلومًا ، أنا فلان شجاعًا أو كريمًا ، هو فلان جليلًا مهيبًا أو مأخوذًا مقهورًا ، أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك ، أنا فلان متمكنًا فاتقي غضبي .

قوله : فمضمر عاملها : أي وصاحبها وجوبًا ؛ لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض .

قوله : أنا ابن دارة إلخ : آخره :

وهل بدارة يا للناس من عار

دارة اسم أمه ويا للاستغاثة .

قوله : أي أحقه : بفتح الهمزة من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ، أو ضمها من أحققت الأمر بهذا المعنى أو بمعنى أثبته ، ومعروفًا حال من الفاعل المستتر ، والمفعول عائد على مضمون الجملة وهذا التقدير يخالف ما في الهمع وغيره من أن المقدر إذا كان المبتدأ أنا أحق أو أعرف بصيغة المجهول أو حقني أو اعرفني بصيغة الأمر ، وإذا كان غيره أحقه أو



.... مَعْرُوفًا ، وقيل عامِلُها المُبْتَدَأ ، وقيل الخبرُ الواقِعُ في الجُملَةِ (وَلَفْظُها يُؤَخَّرُ) وُجوبًا لِعَدَمِ جَواز تَقَدُّمِ المُؤَكِّدِ على المُؤَكَّدِ .

(وَمَوْضِعَ الحالِ تَجيء جُمْلَةٌ) خاليَةٌ مِن دَليلِ الاسْتقبالِ (كَجاء زَيْدٌ وَهُوَ ناو رِحْلَةً) ويَجِيءُ أيْضًا مَوْضِعَهُ ظَرْفٌ أو مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وُجوبًا نحو « رأيتُ الهِلالَ بَيْنَ السَّحابِ » ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ .

(وَ) جُمْلَةُ الحالِ سَواءٌ كانَتْ مُؤَكِّدةً أمْ لا ، إذا جِيءَ بِها (ذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ) خالٍ مِن قَدْ (ثَبَتْ) أوْ نَفْي بِلا ، أوْ ما ، أوْ بِماضٍ تالِ إلّا ، أوْ مَتْلُوًّا بأوْ (حَوَتْ ضَميرًا) رابطًا ظاهِرًا أوْ مُقَدَّرًا (وَمِنَ الْواوِ خَلَتْ) نحو ﴿ وَلَا تَمْنُن

أعرفه ؛ وذلك لأن المتبادر أن الحال من ضمير المفعول وهو لا يصح إذا كان المبتدأ أنا ؛ لأن الضمير حينئذ لا يصح عودة إلى أنا فيكون عائدًا على مضمون الجملة ، ولا يصح إجراء الحال عليه وتأكيدها له إنما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، ووجه المخالفة الإشارة إلى أن تقدير أحقه أولى ؛ لأن المتحقق هو مضمون الجملة لا المبتدأ وما في الهمع وغيره محوج إلى تقدير مضاف .

قوله : وقيل عاملها المبتدأ : مضمنًا معنى أنبه قوله : وقيل الخبر مؤولًا بمسمى .

قوله : وجوبًا لعدم جواز إلخ : فالوجوب مفهوم من كونها مؤكدة وهذا التعليل يقتضي امتناع تقدم كل من المؤكدة لصاحبها عليه والمؤكدة لعاملها على العامل ، والأول مما لا ينبغي فيه النزاع ولم أر أحدًا صرح به ، والثاني قال في الهمع : فيه خلاف كالخلاف في المصدر المؤكد .

قوله : قد يجيء : أشار بقد المفيدة للتقليل إلى وجه زيادة موضع ؛ يعني أن الحال المفردة لما كانت غالبة وأصلًا كان الموضع كأنه لها فالمراد بالحال في قوله وموضوع الحال الحال المفردة .

قوله : خالية من دليل الاستقبال : كالسين ولن ؛ لأنها لو صدرت به لفهم أن استقبالها بالنظر لعاملها ؛ لأن الأفعال إذا وقعت قيودًا لما له الاختصاص بأحد الأزمنة فهم منها أن استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنسبة إلى ذلك المقيد فتفوت المقارنة ، قال الصبان : ويرد عليه أن يقال : هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتموها حالا منتظرة ؟ فتأمل ، ووجهه أن هذا الخلو شرط في الحال المقارنة لا مطلقًا .

قوله : بمحذوف وجوبًا : وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ فمحمول على الخاص أي ثابتًا غير متزلزل ولا منتقل .

قوله : سواء كانت مؤكدة : بخلاف ما سيأتي في قوله : وجملة الحال سوى ما قدما إلخ : فإنها كما سيأتي مشروطة بأن تكون غير مؤكدة ودفع به ما قد يتوهم من أن المؤكدة لكونها عين المؤكد لا تحتاج إلى رابط وكذا ما قد يتوهم من شيوع ورود الجملة المؤكدة اسمية من أنها لا تكون فعلية ومثالها هو الحق لا يشك فيه .



تَسْتَكْثِرُ ﴾ ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ .

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو وَفيكَ شَبِيبَةٌ [فَمالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صبًّا مُتَيَّما]

﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ « لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ » .

(وَ) إنْ أتى مِن كَلام العَرَبِ جُمْلَةٌ مَبْدُوَّةٌ بما ذُكِرَ وهي (ذاتُ واو) فَلا تُجْره عَلى ظاهِرِهِ بَلْ (بَعْدَها) أيْ بَعدَ الواوِ (انْوِ مُبْتَدَأً لَهُ الْمُضارِعَ) المَذْكُورَ (اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا) خَبَرًا نحو :

فَلَمّا خَشيتُ أَظافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكًا

أيْ أنا أرْهَنُهُمْ مالِكًا . وَذاتُ بَدْءٍ بمُضارعٍ مَقرُونٍ بِقَد تَلزَمُها الواو نحو ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ - قاله في التَّسهيل .

(وَجُمْلَةُ الْحالِ سِوى ما قدَّما) وهي الجملةُ الاسمِيَّةُ مُثْبتَة أوْ مَنفِيَّة ، والفِعْلِيَّةُ الْمُصَدَّرَةُ بمُضارعِ مَنْفِيٍّ بلم أو بماضٍ مُثبَتٍ أوْ مَنفِي بِشَرْطِ أنْ تكونَ غيرُ مُؤَكِّدَة تأتي (بواوٍ) فَقَطْ نحو « جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائِمٌ » ، « جاءَ زيدٌ وَلَم تَطْلُعِ الشَّمْسُ » ، « جاءَ زيدٌ وَقَد طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، « جاءَ زيدٌ وما طَلَعَتِ الشَّمْسُ » .

وشرطُ جُملةِ الحالِ المُصَدرَةِ بالماضي المُثْبَتِ المُتَصَرِّفِ المُجَرَّدِ مِن الضَّميرِ : أنْ

قوله عهدتك ما تصبو : تمامه :

.... وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبًّا متيما

تصبو أي تميل إلى الجهل ، والمتيم من تيمه الحب أي استعبده وأذله .

قوله : فلما خشيت أظافيرهم : أي لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكًا .

قوله : بشرط أن تكون غير مؤكدة : لمضمون الجملة ، أما هي فيمتنع اقترانها بالواو ، ولإشعار الواو بالمغايرة نحو : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ هو الحق لا شك فيه ، أما المؤكدة لعاملها فإنها تقترن بالواو نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ .

قوله : المجرد من الضمير : هذا مذهب الكوفيين والأخفش ، ومذهب البصريين وجوب الاقتران بقد مطلقًا سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما ، وتمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو كقوله ﷺ : « ما أيس الشيطان من ابن آدم إلا أتى منْ جانب النساء » .

يَقْتَرِنَ بقَد ظاهِرَةً أوْ مُقَدَّرَةً لِتُقرِّبَهُ مِن الحالِ ، واستشْكَلَهُ السَّيدُ ، وتَبعَهُ شَيْخُنا العَلاّمَةُ الكافيجي ، بأنَّ الحالَ الّذي هو قيدٌ عَلى حَسَب عامِلِهِ فإنْ كانَ ماضِيًا أوْ حالًا أوْ مُستقبلًا ، فكذلك ، فَلا معنى لاشْتِراطِ تَقْريبِهِ مِن الحالِ [أيْ : الزَّمَنِ الحاضِرِ] بِقَد . قال : فما ذَكَرُوهُ غَلَطٌ نَشَأَ مِن اشتراك لَفظِ الحالِ بَيْنَ الزَّمانِ الحاضِرِ وهو ما يُقابِلُ الماضِي ، وبَيْنَ ما يُبينُ الْهَيْئَةَ المَذْكُورَةَ - انْتَهى . وَقَدِ اخْتارَ أبو حَيّان تبعًا لِجَماعةٍ ، عَدَمَ الاشْتِراطِ كَما لَوْ وُجدَ الضَّمير .

(أوْ) تَأْتي (بِمُضْمَرٍ) فَقَطْ نحو ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ « جاءَ زيدٌ ما قام أبُوهُ » (أوْبهما) نحو ﴿ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ، ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ ، « جاءَ زيدٌ وما قامَ أبُوه » .

(وَ الْحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فِيها عَمِلْ) جَوازًا لِدليلٍ حاليٍّ كقَوْلكَ لِلْمُسافِرِ : « راشِدًا مَهْدِيًّا » ، أوْ مَقاليٍّ نحو ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ .

(وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ) مِمّا يَعمَلُ في الحالِ وَجَبَ فيه ذلك حَتّى أنَّ (ذِكْرُهُ حُظِلْ) أيْ مُنِعَ منه كعامِلِ المُؤَكِّدَةِ لِلجُملَةِ ، والنّائِبَةِ مَنابَ الخَبَرِ كما سَبَق . والمَذْكُورَةِ

قوله : لتقربه من الحال : الذي هو زمان العامل ؛ لأن المتبادر من ماضوية الفعل الواقع قيدًا وحاليته واستقباليته إنما هو بالنسبة إلى زمان المقيد لا بالنظر إلى زمان التكلم ؛ فإن قارن القيد المقيد في الزمان كان القيد حالًا ، وإن كان الزمان في نفسه غير حال وهكذا ؛ فإذا وقع الحال ماضيًا كقولك : جاءني زيد ، وطلعت الشمس كان المفهوم منه أن مضيه بالنسبة إلى زمان العامل فقوت المقارنة فلابد من قد لتقربه إليه فيقارنه دوامًا واستصحابًا ؛ وبهذا التوجيه يرتفع الإشكال الآتي .

قوله : فلا معنى لاشتراط إلخ : لأنه يقتضي اشتراط كون زمانه الحال .

قوله : جوازا : بقرينة المقابلة .

قوله : وجب فيه ذلك : قد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنويًّا لضعفه كاسم الإشارة والظرف .

قوله : كما سبق : الصورة الأولى في هذا الباب والثانية في باب المبتدأ .

للتَّوْبيخ نحو « أَقاعِدًا وَقَدْ قامَ النّاسُ » أوْ بيان زيادَة أَوْ نَقْص بتدريج كـ « تصَدَّقْ بدينار فَصاعِدًا » ، « وَاشْتَرِهِ بدينارٍ فَسافِلًا » . وهو قِياسٌ و كـ « هَنِيئًا لَكَ » وهو سماعٌ .

تتمة : الأَصْلُ في الحالِ أنْ تكونَ جائِزَةَ الحَذْفِ وَقَد يَعْرِضُ لَها ما يَمْنَعُ مِنْه كَكَوْنِها جَوابًا نحو « راكِبًا » لِمَنْ قال : « كَيْفَ جِئْتَ » ؟ أوْ مَقْصُودًا حَصْرها نحو « لَم أَعِدهُ إلّا حَرَضًا » ، أوْ نائِبَةً عَن الخَبَر نحو « ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا » أوْ مَنْهِيًّا عَنْها نحو ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ .

قوله : نحو أقاعدًا وقد قام الناس : وهذا على رأي الأكثرين من أن نصب الصفات المسوقة للتوبيخ على الحالية المؤكدة ؛ أي أتقعد ، أو المؤسسة ؛ أي أتثبت ، وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية محذوفة العامل وجوبًا وكذا القول في هنيئًا .

قوله : فصاعدًا : قال الصبان : اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل ، والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على إنشائية ؛ أي فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه خلافًا ، ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

قوله : وكهنيئًا لك : أي ثبت لك الخير هنيئًا ، أو هناك بكسر النون وضمها ماضي يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أي ساغ كذا في القاموس ؛ فاللام على هذا التقدير لبيان المفعول .

قوله : جائزة الحذف : للقرينة وأكثر ما تكون هذه إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ وَالْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴾ أي قائلين سلام .

قوله : إلا خرصًا : بالخاء المعجمة والصاد المهملة كما في بعض النسخ أي خارصًا ، والاستثناء متصل إذا كان المراد أنك عددته بدون تثبت ، ومنفصل إذا كان المراد أنك لم تعده ولكنك خرصته خرصًا ، وفي أكثر النسخ بالحاء المهملة والضاد المعجمة وهو الثابت في الهمع ؛ أي مشرفًا على الهلاك ، في القاموس : الحرض الفساد في البدن وفي المذهب وفي العقل والرجل الفاسد المريض كالحارضة ، والحارض والحَرِض ككتف الكالّ المعني والمشرف على الهلاك كالحارض ومن لا خير عنده أو لا يرجى ولا يخاف شره للواحد والجمع والمؤنث .

قوله : أو نائبة عن خبر : أو عن عامل نحو : أقاعدًا وقد قام الناس ، وهنيئًا لك .



هذا باب التمييز

وهو والمُمَيِّز والتَّبْيين والمُبَيِّن والتَّفسير والمُفَسِّر بِمَعنى [واحد] .

(اسْمٌ بِمَعْنى مِنْ مُبينٌ) لِإبْهام الاسْم أوْ نِسْبَتِهِ (نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْييزًا) فَخَرَجَ بالقَيْدِ الأوّل الحالُ ، وبالثّاني اسْمُ لا ، ونحو :

أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْبًا [لَسْتُ مُحْصِيهِ   رَبَّ العِبادِ إلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

التمييز

قوله : بمعنى من : أي معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما هو المتبادر من إضافة المعنى إليها ؛ فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله : مبين ، وليس المراد بمن خصوص البيانية كي يكون قوله : مبين هو المخرج لاسم لا ونحو ذنبًا كما صنع الشارح ، ويجوز بقطع النظر عن صنيعه حمل من على البيانية بقرينة قوله : مبين ؛ فيكون فائدته هذا لا الإخراج ، والمراد بكونه بمعنى من : أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام ؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها ؛ قاله الصبان .

قوله : مبين : نعت لاسم ولا يصح أن يكون نعتًا لمن ؛ لأنها معرفة .

قوله : لإبهام اسم : أي ذاته لا هيئته ، واللام للتقوية ، وفي الكلام مسامحة ؛ لأن التمييز مبين للاسم المبهم برفع إبهامه لا مبين لإبهامه .

قوله : الحال : فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من .

قوله : اسم لا ونحو إلخ : فإن اسم لا وذنبًا وإن كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما لبيان شيء مبهم سبقهما ؛ لكونها في الأول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أي استغفارًا مبتدأ من أول الذنوب إلى مالا يتناهى قاله في التصريح . قال الصبان : ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر ، أقول : لا يخفى أن قائل استغفر الله من الذنوب لم يقصد التعليل ؛ أي بسبب الذنوب ، بل إنما يقصد معنى الابتداء وإنما عدى بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبًا مفعولًا به .

قوله : نكرة : خرج به كما في التوضيح المشبه بالمفعول به نحو : زيد حسن وجهه بالنصب ؛ فإن فيه ما في حسن وجهًا إلا التنكير فليس بتمييز عند البصريين ، وانظر ما وجه إهمال الشارح بيان فائدة هذا القيد .

قوله : أستغفر الله ذنبًا : جزء من بيت تمامه :

.... لستُ مُحْصِيهِ   ربَ العباد إليه الوَجهُ والعَملُ

ورب بالنصب صفة الله أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، والوجه أي التوجه .



وقد يأتي التَّمْييزُ غير مُبِينٍ فَيُعَدُّ مُؤَكِّدًا نحو ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا ﴾ وقد يَأتي بلَفْظِ المَعْرفَة نحو :

وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فَيُعْتَقَد تَنْكِيرُهُ مَعْنًى وَنَصْبُهُ (بِما قَدْ فَسَّرَهُ) . في تفسير الاسْم ، وبالمُسْنَدِ مِن فِعلٍ أوْ شِبهِهِ في تَفْسير النِّسبة .

هذا والاسمُ المُبْهَمُ الّذي يُفَسِّرُهُ التَّمييز أربَعَةُ أشْياءٍ :

العَدَدُ كـ ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبًا ﴾ ولا يَجُوزُ جَرُّ تَمْييزه ، والمِقْدارُ وهو مَساحَةٌ (كَشِبْرٍ أرْضًا ، وَ) كَيْلٌ نحو (قَفِيزٌ بُرًّا ، وَ) وَزْنٌ نحو (مَنَوَيْن عَسَلًا وَ تَمْرًا) ، وما يُشابهُ المِقدارَ

قوله : وقد يأتي التمييز غير مبين : فيه إشارة إلى أن التعريف للمبين ؛ لأنه الأصل والغالب وهذا عند المصنف ، ومنع الجمهور إتيانه مؤكدًا وأجيب عن الآية بأن شهرًا وإن أكد ما فهم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾ إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو اثنى عشر مبين ؛ كذا في الهمع .

قوله : فيعتقد تنكيره : بجعل أل زائدة خلافًا للكوفيين وابن طراوة ؛ فقد أجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو هذا البيت .

قوله : في تفسير الاسم : يعني أن قوله : بما قد فسره ؛ ليس على عمومه بل خاص بما يفسر الاسم بقرينة قوله : والفاعل المعنى انصبن بافعلا ، وقوله في آخر الباب : وعامل التمييز قدم مطلقًا . والفعل ذو التصديق نزرًا سبقا

فلا يرد اعتراض ابن هشام بأن عمومه باطل .

قوله : ولا يجوز جر تمييزه : أي جر المنصوب منه ؛ لأن الكلام فيه وذلك بأن يجوز فيه الأمران وهذا مقابل قوله في المتن اجرره إذا أضفتها فالمراد بالجر هنا الجر بالإضافة .

قوله : العدد : وذلك سواء كان صريحًا أو كناية : ككم الاستفهامية نحو : كم عبدًا ملكت ولم يذكره المصنف هنا ؛ لأن له بابًا يذكره فيه ؛ وأفرد العدد عن المقادير على أنه ليس من جملتها وهو كما قال في شرح القطر قول المحققين ؛ لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : عندي مقدار رطل زيتًا ، ولا تقول : عندي مقدار عشرين رجلًا .

قوله : كشبر : هو وقفيز ومنوين مجرورة بالكاف على أنها أسماء معدودة ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أي وذلك كشبر إلخ .

قوله : وما يشابه المقدار : المقادير مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء وشبهها



نحو ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ، وَفَرْعُ التَّمْيِيزِ نحو « خاتَمٌ حَدِيدًا » . (وَبَعْدَ ذِي) الثَّلاثَةِ المَذْكُورَةِ في البَيْتِ (وَنَحْوِها) كالَّذي ذَكَرْتُهُ بعد (اجرُرْهُ إذا أَضَفْتَها) بِعامِلِ المُضافِ إِلَيهِ (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذا) و « لا تُحَقِّرِ ظُلامَةً وَ لَوْشِبْرَ أَرْضٍ » ، ويَجُوزُ أيضًا جَرُّهُ بِمِن كَما سَيَذْكُرُهُ وَرَفْعُهُ عَلى البَدَلِ .

(وَالنصْبُ) ....

مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير شابهت المقدار في المساحة نحو ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ أو الكيل كذنوب ماء ، أو الوزن نحو ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ .

قوله : بعد ذي الثلاثة إلخ : أرجع الإشارة إلى الأمثلة الثلاثة مرادًا بها أنواع الثلاثة كما أشار إليه فيما قبل وحمل نحوها على ما ذكره بعدها ، ويدل على هذا الأمر قوله فيما بعد : واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد إلخ ؛ فإنه يشعر بأن غير ما ذكر مذكور في كلامه ، ولا يخفى ما فيه من المزية على حمل الأمثلة على الجزئيات وحمل نحوها على ما يشابهها من أمثلة تلك الأنواع .

قوله : وفرع التمييز : وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يصح إطلاق الأصل عليه نحو : باب ساجًا ، وجبة خزًّا ، وسوار ذهبًا ؛ فإن هذه الأسماء حادثة بعد التفريع والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها بخلاف نحو : غصن ريحان ، وثمرة نخلة ، وحب رمان ، ويد زيد ؛ فإن هذه التسمية لم تتغير بالتفريع والتجزئة بل تبقي عندها أيضًا فهذا النوع تجب فيه الإضافة .

قوله : نحو خاتم حديدًا : فالراجح عند المصنف كون نصبه على التمييز لجموده ولزومه ؛ أي عدم انتقاله وتنكير صاحبه ، وقال سيبويه وأتباعُه : تتعين الحالية ؛ لأنه ليس بمقدار ولا شبهه وجره أرجح من النصب ومن الإتباع ؛ لما فيه من التخفيف ولسلامته مما يرد على النصب .

قوله : اجرره : أي جوازًا ؛ نعم إنِ أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه ؛ لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا على معنى من حتى يكون تمييزًا ولهذا لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ، وظاهر كلامهما أن هذا المجرور يسمى تمييزًا ، وقال ابن هشام : لا يسمى تمييزًا كذا في الصبان إلا أن قوله : أولًا جوازًا ؛ ممنوع لأن جر التمييز عند إضافة المميز واجب إلا أن الإضافة جائزة كما يدل عليه قوله : إذا أضفتها ومقابلتها بالنصب .

قوله : ورفعه على البدل : كان الظاهر أن يقول وإبداله ، والذي يظهر أنه إنما خص الرفع بالذكر ؛ لكونه متمخضًا للإبدال ونصًّا فيه بخلاف النصب فإنه ظاهر في التمييز أو نص فيه إذا كان المميز غير منصوب ، وبخلاف الجر فإنه إما على الإضافة إذا لم ينون المميز ، وإما على الإبدال إذا نون .

قوله : والنصب إلخ : هذا تقييد للإضافة في قوله : إذا أضفتها بالإضافة إلى المميز وبيان



.... لِلتَّمْييز الواقِع (بَعْدَ ما) أيْ مُبْهَم (أضيفَ) إلى غَيْرِه (وَ جَبا إنْ كانَ) الْمُمَيِّزُ لا يُغْني عَن المُضَافِ إلَيهِ (مِثْلَ مِلْؤُ الأرْضِ ذَهَبا) فإنْ أغْنى نحو « هو أشْجع النّاسِ رَجُلًا » جازَ الجَرُّ فَتَقُول « هو أشْجَعُ رَجُلٍ » .

(و) التَّمْييزَ (الفاعِلَ) في (المَعْنى انْصِبَنْ بِأفْعَلا) الكائنِ (مُفَضِّلًا كَأنْتَ أعْلى مَنْزِلا) إذْ مَعناهُ أنتَ عَلا مَنْزِلُكَ ، ....

للصورة التي لا تجوز فيها هذه الإضافة ، فوجوب النصب بالنسبة للإضافة لا بالنسبة للجر بمن فإنه لك أن تقول : ملأ الأرض من ذهب كما سيأتي .

قوله : أي مبهم : كان عليه أن يقول أي اسم ليعم المقدرات وشبهها ، والاسم المشتمل على النسبة المبهمة كأشجع في أشجع الناس رجلًا ، ويبقى لقوله : إن كان مثل إلخ فائدة وهي إخراج مثل : هو أشجع الناس رجلًا ؛ وإلا فهو خارج بالمبهم .

قوله : أي أضيف إلى غيره : أي غير التمييز بقرينة الحكم عليه بوجوب النصب .

قوله : إن كان المميز : يعني أن الضمير المستتر عائد على المميز المعلوم من المقام لا إلى ما أضيف كما حمل عليه بعض الشراح ؛ وذلك لأن الذي يغني عن المضاف إليه ويحل محله هو المميز لا المضاف .

قوله : لا يغني عن المضاف إليه : إشارة إلى وجه الشبه في قوله : إن كان مثل إلخ ، ولم يجعل وجه الشبه الإضافة إلى غير المميز كما فعل بعضِ الشراح ، ؛ لأن هذا الحكم معلوم من قول الناظم : أضيف فيكون قوله : إن كان إلخ حينئذ لغوًا ، ولأن هذا الحكم لظهوره مما لا حاجة إلى التنبية عليه فإن المضاف إلى غير المميز كيف يضاف إلى المميز بخلافِ الحكم الذي حمل الشارح الكلام عليه فإنه مما يحتاج إلى البيان أشد الاحتياج .

قوله : ملؤ الأرض : برفع ملء على الحكاية .

قوله : جاز الجر : بعد حذف المضاف إليه .

قوله : والفاعل في المعنى : وعلامته كما أشار إليه الشارح أن يصلح للفاعلية لفعل أفعل ، وأشار إلى أن المعنى منصوب بنزع الخافض .

قوله : الكائن مفضلًا : حمل المفضل على أنه اسم فاعل قيد لا فعلًا ليكون احترازًا عن أفعل الذي هو صفة مشبهة ، ولم يحمله على أنه اسم مفعول حال من الفاعل ؛ لأنه لا فائدة فيه سوى ذلك الاحتراز مع بعد المسافة لفظًا ، ومعنى وسبك الكلام على الوصفية وإن كان مفضلًا بحسب المتن حالًا ؛ لأن جزالة المعنى وجودة السبك يقتضيان الوصفية .

قوله : إذ معناه أنت علا منزلك : علوًّا زائدًا فصح كونه فاعلًا معنى وليس محولًا عن



بِخِلافِ غَيْرِه فَيَجب جَرُّهُ بِهِ كـ « زيدٌ أكملُ فَقيهٍ » .

(وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضى تَعَجُّبا) سَواءٌ كانَ بصيغَةِ ما أفعَلَهُ أوْ أفعِلْ بِهِ أمْ لا (مَيِّزْ) ناصِبًا (كَأَكْرِمْ بأَبي بَكْرٍ أَبا) و « لِلّهِ دَرُّهُ فارِسًا » و « حَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلًا » و « كفى بِهِ عالِمًا » و :

[بانَتْ لِتُحْزِننا عَفارَةٌ]   يا جارَتا ما أنْتِ جارَةً

(وَاجْرُرْ بِمِنْ) التَّبْعيضِيَّةِ (إنْ شِئْتَ) كُلَّ تَميز (غَيْر) أشياء التّمييز (ذى الْعَدَدِ) أي المُفَسِّر لَهُ كما تَقَدَّم (وَ) التَّمييزِ (الفاعِلِ) في (المَعنى) إنْ كانَ مُحَوَّلًا عَنِ الفاعِلِ صِناعَةً .

(كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ) أوْ عَن مُضافٍ نحو « زيدٌ أكْثَرُ مالًا » والمُحَوَّلُ عَنِ المَفعُولِ

الفاعل صناعة كما قيل ؛ ولذا قال : إذ معناه ولم يقل إذ تقديره ولم يقيده بقوله : إن كان محولًا عن الفاعل صناعة كما قيده فيما بعد بل هو محول عن المبتدأ كما سيأتي والأصل : منزلك أعلى ؛ وذلك لأنه لا يصح رفع منزلك بأعلى نفسه بل بفعله .

قوله : بخلاف غيره : قال الصبان : والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيدا أكمل رجل ، وإلا نصب نحو : زيد أكثر مالًا .

قوله : فيجب جره : إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلًا .

قوله : ميز ناصبًا : إشارة إلى أن قوله : كأكرم بأبى بكر أبًا قيد لميز لا مجرد تمثيل يعني أن نصب هذا التمييز واجب وجره بالإضافة ممتنع فلا يرد ما قيل أنه لا فائدة في هذا البيت إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له .

قوله : التبعيضية : لا الزائدة ؛ لأن من لا تزاد في الإثبات على المشهور ، واختار ابن هشام والشاطبي أنها لبيان الجنس .

قوله : إن كان محولًا إلخ : فخرج نحو : لله دره فارسًا ؛ فإنه وإن كان فاعلًا معنى إذ المعنى عظمت فارسا ، ففارسًا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلًا في المعنى إلا أنه غير محول .

قوله : أو عن مضاف : عطف على قوله عن الفاعل صناعة وداخل في القسم الثاني وهو التمييز الفاعل المعني ، والقسم الثالث هو التمييز المحول عن المفعول .

قوله : نحو زيد أكثر مالًا : الذي اختاره الشارح تبعًا لابن هشام أن التمييز بعد أفعل التفضيل محول عن مبتدأ مضاف والأصل مال زيد أكثر فجعل المبتدأ تمييزًا والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل إن كان ضميرًا كانت أعلى منزلًا وعلى هذا فكونه فاعلًا في المعنى باعتبار

نحو « غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا » . (وَ عامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقا) عَلَيه اسْمًا كانَ أو فِعلًا جامِدًا أوْ مُتَصَرِّفًا (وَ الْفِعْلُ ذُو التَّصْريفِ نَزْرًا سُبِقا) بِضَمَّ أوَّلِهِ بالتَّمييزِ كقوله :

[أَتَهْجُرُ لَيْلى بِالفِراقِ حَبيبَها] وما كادَ نَفْسًا بالْفِراقِ تَطِيبُ

وقوله :

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنى [وَداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارا]

وَقاسَ ذلِكَ الكسائيُّ والمُبَرِّدُ والمازِنيُّ ، واختارَهُ المُصِّنفُ في شَرْحِ العُمدَةِ .

ضميره المستتر في أكثر .

قوله : نزرًا : أي سبقا ، نزرا مفعول مطلق لسبق لاحال من ضميره كما قيل ؛ لأن القصد إسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف .

قوله : أنفسًا تطيب إلخ : آخره :

وداعي المنون ينادي جهارا

قوله : وما كاد نفسًا إلخ : صدره :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وأتى بشاهدين ليكون نوع استدلال على قوله الآتي : وقاس ذلك الكسائي إلخ ، والله تعالى أعلم .

هذا باب حروف الجر

(هاكَ) أيْ خُذْ (حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ) عِشرُونَ (مِنْ) و (إلى) و (حَتّى) و (خَلا) و (حاشا) و (عَدا) و (في) و (عَنْ) و (عَلى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللّامُ) و (كَيْ) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَها ، ولا تَجُرُّ إلّا ما الاسْتفهامِيَّة وأنْ وما وَصِلَتهُما وَ (واوٌ وَتاء وَ الْكافُ وَ الْباء وَ لَعَلَّ) وَ قَلَّ مَن ذَكَرَ هذِهِ أَيْضًا ولا تَجُرُّ بِها إلّا عُقَيْل (وَمَتى) وَقَلَّ مَن ذَكَرَها أيْضًا وَلا تَجُرُّ بها إلّا هُذَيْل ، وزادَ في الكافِيَةِ لَوْلا إذا وَلِيَها ضَمِيرٌ وهو مَشهُورٌ عَن سيبويه . (بِالظّاهِرِ اخْصُصْ مُذ و مُنْذُ) و (حَتّى وَ الْكافَ وَ الْواوَ وَرُبَّ وَ التّا) فَلا تَجُرُّ بها ضَميرًا (وَ اخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا) غَير مُستقبل نحو « ما رَأيتُهُ مُذ يَوْمِنا » و « مُنْذُ يَوْم الجُمُعَةِ » (وَ)

تعالى أعلم .

حُرُوف الجرِّ

قوله : أي خذ : فها بالقصر هنا وقد تمد كما في هائموا اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب كالكاف في رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني ، ونحو : إياك كذا قالوا : فما قاله المحشي من أن الكاف مفعول بحذف اللام ليس بشيء .

قوله : ورب : وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها .

قوله : وإن وما : إلا أن إن مقدرة بعدها ولا تظهر إلا في الضرورة كقوله : كيما أن تضر وتنفعا . أي لضرر ونفع .

قوله : ولعل : ولا تتعلق بشيء ، ومجرورها مرفوع محلًّا بالابتداء .

قوله ومتى : وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أي من كمه قال في الهمع ، وتأتي اسمًا بمعنى وسط حكى وضعها متى كمه أي وسطه .

قوله : إذا وليها ضمير : متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبوبه لا مرفوعة ؛ لأنها ليست ضمائر رفع ولا منصوبة وإلا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ، وقال الأخفش والكوفيون : الضمائر في موضع رفع بالابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في أنا كأنت وأنت كأنا .

ولولا غير جارة وعلى مذهب سيبويه لولا لا تتعلق بشيء وما بعدها في موضع الرفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان عنده ، وقال المبرد : إيلاء لولا بالضمير المتصل لحن وهو محجوج بثبوته عنهم .

قوله : غير مستقبل : ومعين لا مبهم وسواء كان حالًا فتكونان بمعنى جميع المدة أو ماضيًا



اخْصُصْ (بِرُبَّ مُنكَّرًا) لَفظًا ومَعنًى أوْ مَعنًى فَقَط ، كما قالَ في شرحِ الكافِيَةِ نحو « رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ » .

(وَالتّاءُ) جارَّةٌ (لِلّهِ ، وَرَبّ) مُضافًا إلى الكَعْبة أوْ الياءِ نحو « تَاللّهِ » و « تَرَبِّ الكَعبَةِ » و « تَرَبِّي » وسُمِعَ أيْضًا « تَالرَّحْمن » .

(وَما رَوَوْا مِنْ) إدخالِ رُبَّ عَلى الضَّميرِ (نَحْو رُبَّهُ فَتيً نَزَرٌ) مِن وَجْهَيْنِ : إدخالها على غَيرِ الظّاهِرِ ، وعَلى مَعرِفَةٍ (كَذا) نَزرٌ إدْخالُ الكاف عَلى الضَّمير كقوله :

[لَئِنْ كانَ مِنْ جنٍّ لأَبْرَحَ طارِقًا] وَإِنْ يَكُ إنْسًا ما (كَها) ٱلإنْسُ يَفْعَلُ

(وَنَحْوُهُ) مِمَّا (أتى) كقوله :

ابن عصفور : ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفًا فتقول : مذكم ومذ متى ومذ أي وقت ولا تقول : مذ ما ، وقد يليها الفعل فإما على تقدير زمن مضاف أو على أنهما اسمان والكلام فيهما حرفين .

قوله : أو معنى فقط : فلا ينافيه قوله الآتي : وماروَوا إلخ على أن مذهب جماعة أن ضمير رب نكرة لفظًا أيضًا ، قال في التسهيل : ولا يلزم وصف المنكر المجرور بها خلافًا للمبرد ومن وافقه .

قوله : رب رجل وأخيه : وهذا أي جرها المضاف إلى ضمير مجرورها معطوفًا قياس عند الأخفش واختاره المصنف وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع كذا في الهمع .

قوله : لله ورب : ودخولها على رب قليل فلذا قدم لفظ الجلالة .

قوله : على الضمير : سواء كان مجرورًا غائبًا أو غيرهما كما يدل عليه التمثيل بكهو وعطف قوله وكذا إدخال حتى عليه فالمراد بنحوه جرها مطلق الضمائر .

قوله : ربه فتى نزر : أي قليل بالنسبة للظاهر وإن كان كثيرًا مطردًا في الاستعمال ، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقابل ربه رجلًا وربه امرأة .

قوله : كذا نزر : التشبيه في مطلق القلة فإن هذا قليل في حد ذاته وإن لم يكن خاصًا بالضرورة عند المصنف الأكثر على اختصاصه بها .

قوله : وإن يك إنسًا إلخ : أوله :

لئن كان من جن لأبرح طارقا

أي لصار آتيًا ليلًا ، والضمير المجرور للفعلة .



[فَلا تَرى بَعْلًا ولا حَلائِلا كَهُوَ ولا كَهُنَّ إلَّا حاظِلا
وكَذا إِدْخالُ حَتى عَلَيه نحو :
[فَلا وَاللّهِ لا يُلفى أُناسٌ فَتًى] حتاكَ يَابْنَ أَبِي زِيادِ
فصل : في مَعاني حُرُوفِ الجَرِّ ....

قوله : كهو ولا كهن إلا حاظلا : أوله :

ولا ترى بعلًا ولا حائلا

أي زوجًا ولا زوجات كهواي كالحمار الوحشي ، ولا كهن أي الأتن ، إلا حاظلا استثناء من بعلا ، والحاظل المانع من النكاح كالعاضل ، وكانت عادة الجاهلية إذا أطلقوا امرأة منعوا أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم .

قوله حتاك : البيت بتمامه :

فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

قال الصبان : الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره ، وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدًا لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحمًا بين النافي والمنفي إلا أن يراد التأكيد اللغوي ، ولا يلغى جوابه أي لا يجد وأناس فاعل ، وفتى مفعول ، وقوله حتاك : أي إلى لقيك والمعنى : لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى اهـ . وما قاله أخيرًا مخالف للصحيح من أن ما بعد حتى داخل في ما قبلها فعليه يكون المعنى لا يجدونك أيضا فتى .

قوله : في معاني حروف الجر : اعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من ، والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كانت حقيقة في كلها بطريق الاشتراك اللفظي فرارًا من التحكم ؛ إذ التبادر علامة الحقيقة ، ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره ؛ لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وإن لم تتبادر كلها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو : شربن بماء البحر ، وأحسن بي ، فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسًا ، وما أوهم ذلك فإما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شربن معنى روين وأحسن معنى ألطف ، أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخييل ، وأما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذًا فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ ، وهذا الثاني هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ ، قال في المغني : وهو أقل تعسفًا . كذا



(بَعِّضْ وَبَيِّنْ) الْجِنْسَ (وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ) بالاتِّفاقِ (بِمِنْ) نحو ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (وَقَدْ تَأْتي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ) كقوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ونَفاهُ الْبصريُّونَ إلّا الأخْفَش ومَذْهَبُهُ هو الصَّحيح لِصِحَّةِ السّماعِ بِذلك .

(وَزيدَ) أيْ مِن عِنْدِنا (في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ) وهو ٱلنَّهْيُ والاسْتِفهامُ (فَجَرّ نَكِرَةً كَما لِباغ مِنْ مَفَرّ) و ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ وَزيدَ عِندَ الأخْفَشِ في الْإيجابِ فَجَرَّ النَّكِرَةَ والمَعْرِفَةَ نحو :

في الخضري هذا مذهب الجمهور وما سيأتي عن الشارح من أن لكل من حروف الجر معنى مختصًا به إلخ هو مذهب سيبويه .

قوله : بعض إلخ : علامة التبعيض صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) وعلامة البيان صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها وعلامة الابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ فإن معنى أعوذ به ألتجئ منه إليه فالباء أفادت الانتهاء والغالب في من الابتداء حتى قيل : إن سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه ، والمراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية : المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على الكل ، إذ الغاية هي النهاية وليس ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم : إلى لانتهاء الغاية ؛ قاله الخضري .

قوله : في الأمكنة : المراد بها ما ليس زمانا فيشمل نحو : من فلان إلى فلان إنه من سليمان ، قال الخضري : ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها وفيه أن قائل من فلان لم يلاحظ سوى الشخص ولا محل لملاحظة المكان هنا .

قوله : من أول يوم : إن أريد بالتأسيس البناء : فالابتداء ظاهر ، أوْ مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي قال : ومن في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ .

قوله : وزيد : وفائدتها التنصيص على العموم إن لم تختص النكرة المجرورة بها بالنفي كما مثل ، أو تأكيد النص عليه إن اختصت به كما قام من أحد ، ومعنى زيادتها : أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب والمطلوب لا أنها لا تفيد شيئًا ؛ اذ سقوطها يخل بالمراد منها .

قوله : في نفي : فلا تزاد في الإثبات إلا في مميزكم الخبرية إذا فصل منها بفعل متعد نحو ﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ ﴾ فيجب لئلا يلتبس التمييز بالمفعول .

قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ [مِنْ فَضْلِ رازِقنا فَضْلًا عَلى الْأَرْضِ وَالْأَنْعامِ وَالنّاسِ]

[يَظَلُّ بِهِ الْحِرْبا يُمَثِّلُ قائِمًا] وَيَكْثُرُ فيهِ مِنْ حَنينِ الْأَباعِرِ

(لِلانْتِهاء حَتى) نحو ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ (وَلامٌ) نحو ﴿ سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ (وَإِلى) نحو « سِرْتُ البارِحَةَ إِلى آخِرِ اللَّيْلِ » .

(وَمِنْ وَباءُ يفهمان بَدَلًا) نحو ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ .

فَلَيْتَ لي بِهِمْ قَوْمًا إذا رَكِبُوا [شَنُّوا الْإِغارَةَ فُرسانًا وَرُكْبانًا]

(وَاللّامُ لِلْمِلْك) نحو ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (وَ شِبْهِهِ) وهو الاخْتِصاص نحو « السَّرْجُ لِلدّابَّةِ » (وَفي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْليلٍ قُفي) نحو ﴿ فَهَبْ

قوله : قد كان من مطر : تمامه :

...... من فضل رازقنا فضلًا على الأرض والأنعام والناس

وأجيب بأنها تبعيضية أو بيانية لمحذوف ؛ أي قد كان شيء من مطر أو أن زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل : هل كان من مطر فأجيب بذلك حكاية للسؤال ، ولا يخفى أنها تكلفات غير قادحة في التمسك ؛ نعم لهم أن يقولوا أنه ضرورة والكلام في حال الاختيار .

قوله ويكثر فيه إلخ : صدره :

يظل به الحرباء يمثل قائما

وصف لليوم بشدة الحر ، والحرباء دويبة ترقب الشمس .

قوله : للانتهاء حتى ولام وإلى : والأكثر على أن حتى لا تجر إلا ما كان آخرًا أو متصلًا به بخلاف إلى وخالفهم المصنف في التسهيل فجعل حتى مثل إلى والغالب في حتى دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وفي إلى عدمه .

قوله : يفهمان بدلا : فيدخلان على المتروك كالآخرة في الآية وهم في البيت .

قوله : فليت لي إلخ : آخره :

شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا

في الخضري : أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ؛ فالإغارة مفعول له ، ومفعول شنوا محذوف .

قوله : للملك : هي الواقعة بين ذاتين يصح تملك الثاني منهما للأول فإن لم يصح فهي للاختصاص ، والمراد به هنا التعلق والارتباط لا القصر نحو : أنا لك ولزيد أخ ، فإن وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار أي عذابها فهي للاستحقاق ، قال الخضري : وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص .



لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ .

وَإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراك هزَّةٌ [كَما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْر]

(وَزيدَ) للتَّوْكيد نحو :

[فَلا وَاللّه لا يُلْفى لِما بي] وَلا لِلمابِهِمْ أبَدًا دَواء

وَتأتِي لِلتَّقْوِيَةِ ، وهو مَعْنًى بَين التَّعدَيَةِ والزِّيادَة نحو ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ . قالَ في شَرْحِ الكافِيَة : وَلا يُفْعَل ذلِكَ بِمُتَعَدٍّ إلى اثْنَيْنِ لِعَدَمِ إمْكانِ زِيادَتِها فيهما ؛ لِأنَّه لم يُعْهَدْ في أحَدِهما لِعَدَم المُرَجِّح . (وَالظَّرْفِيَّةَ) حَقيقةً أوْ مَجازًا (اسْتَبِنْ بِبا وَفي) نَحوِ ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِالَّيْلِ ﴾ ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ ﴿ الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِىٓ أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾ ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ ﴾ (وَقَدْ يُبَيِّنانِ السَّبَبا) نحو ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ « ودَخَلَتِ امْرَأةٌ النّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها » .

قوله : للتوكيد : وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بالعامل بخلاف التي للتقوية فيهما .

قوله : ولا للمابهم إلخ : صدره :

فـلا والـلـه لا يـلـفـى لما بـي

قوله : وتأتي للتقوية : لم يدرجها في الزائدة ؛ لأن المتبادر منها الزائدة المحضة فالتقوية معنى مستقل واسطة بين التعدية والزيادة وتدخل لتقوية ضعف العامل بالتأخر عن معموله أو بكونه فرعًا في العمل كمثالي الشارح .

قوله : في فعل متعد إلى اثنين : مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه بخلاف ما إذا تقدم أحدهما دون الآخر ؛ فإن اللام تزاد في المتقدم ولا يلزم الترجيح بدون مرجح ؛ قاله الدماميني .

قوله : والظرفية : زمانية أو مكانية .

قوله : حقيقة : بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز ، فإن فقدا نحو : في علمه نفع ، أو الاحتواء نحو : زيد في سعة ، أو التحيز نحو : في صدر زيد علم ؛ فمجاز ؛ كذا قالوا ، وهو يدل على أن الظرفية المجازية إنما تكون بالنسبة إلى المكانية .

قوله : ﴿ الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ إلخ : مثل للباء بالزمانية والمكانية ولفى بالمكانية فقط ؛ لأن مجيء الباء للظرفية لا يخلو عن خفاء لكونها معنى مجازيًّا لها فيحتاج إلى زيادة الإيضاح ، وأيضًا ربما يتوهم من الاقتصار على أحديهما عدم مجيئها للأخرى بخلاف في .

(بالْبا اسْتَعِنْ) نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ (وَعَدِّ) نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، وَلا يُجْمَعُ بينها وبينَ الهَمزَةِ ، وَ (عَوِّضْ) والتّعويضُ غَيْرُ البَدَل نحو « بِعْتُكَ هذا بِهذا » و (أَلْصِق) نحو « وَصَلْتُ هذا بِهذا » (وَمِثْل مَعْ وَمِنْ) التَّبْعيضِيَّةَ (وَعَنْ بِها انْطِق) نحو ﴿ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (عَلى لِلاسْتِعْلاء) - حِسًّا نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ أَوْ مَعْنًى نحو « تَكَبَّرَ زَيْدٌ على عَمْرٍو » (وَمَعْنى في) نحو ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (وَ) معْنى (عَنْ) نحو :

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قشيرٍ [لَعَمْرُو اللّهِ أَعْجَبَني رِضاها]

(بِعَنْ تَجاوُزًا عَنى مَنْ قَدْ فَطَنْ) نحو « رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ » .

قوله : استعن : ويقال لها باء الآلة وهي الداخلة على آلة الفعل كبريت القلم بالسكين ، وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته .

قوله : وعد : أي التعدية الخاصة كما يدل عليه تخصيص الباء بها .

قوله : ولا يجمع بينها وبين الهمزة : وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصرًا عنه بأن كان قبلها فاعلًا فتصيره مفعولًا فهي كالهمزة في ذلك ؛ وأكثر ما تعديه الفعل القاصر ، أما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم ؛ فمشترك بين حروف الجر التي ليست بزوائد .

قوله : والتعويض غير البدل : أي فلا يكون تكرارًا ، وهي الداخلة على المأخوذ .

قوله : وألصق : قالوا : وهو معنى لا يفارقها وهو إما حقيقة أو مجازًا كمررت بزيد ، فإلصاق المرور إنما هو بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه .

قوله : ونسبح بحمدك : أي مع حمدك أي حامدين لك .

قوله : للاستعلاء : أي العلو فالسين والتاء زائدتان ، وقد يكون العلو مجازيًّا وذلك إن كان على ما يقرب من المجرور نحو ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ قال الفارضي : وأما نحو : توكلت على الله فهو بمعنى الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله .

قوله إذا رضيت على بنو قشير : آخره :

لعمر الله أعجبني رضاها

وقيل : ضمن رضى معنى عطف .

قوله : بعن تجاوزًا عني إلخ : هو بعد شيء مذكورًا أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالأول كرميت السهم عن القوس أي تجاوز السهم عن القوس بسبب الرمي ، والثاني نحو : رضى الله عنك أي تجاوزتك المؤاخذة بسبب الرضى ثم المجاوزة أما حقيقته كما ذكرا ، ومجاز



(وَقَدْ يَجيءِ مَوْضِعَ بَعْدِ) نحو ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ (وَ) مَوْضِعَ (عَلى) نحو :

لاه ابْن عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيّاني فَتُخْزوني

(كَما عَلى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا) كما تَقَدَّم ؛ وهذا تَصريح بأنّ لِكُلِّ حَرفٍ مَعْنًى مُخْتَصًّا بِهِ واسْتِعمالُهُ في غَيْرِهِ على وَجْهِ النِّيابَةِ (شَبِّهْ بِكافٍ) نحو « زيدٌ كَالأَسَد » (وَبِها التَّعليلُ قَدْ يُعْنى) نحو ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (وَزائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ) نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ....

كأخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسألة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالأخذ ؛ أفاده سم .

قوله : لتركبن طبقًا عن طبق : أي حالًا بعد حال من البعث والسؤال والموت ، وقيل : المعنى حالًا متجاوزًا في الشدة عن حال دونه .

قوله : لاه ابن عمك إلخ : أي لله در ابن عمك ، فحذفت لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتمامه :

ولا أنت دياني فتخزيني

أفضلت أي زدت ودياني أي مالكي ، فتخزيني أي تقهرني .

قوله : كما على إلخ : ما مصدرية ، وعلى مبتدأ خبره جعلا ، وألفه للإطلاق وموضع من ظرف لجعل غير قياسي ؛ لأنه من غير مادته ، والجملة الاسمية صلة ما وإن كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على إلخ .

قوله : وهذا تصريح إلخ : لا يخفى أن التصريح إنما هو في عن وعلى فقط إلا أنه لما كان الخلاف في أنه هل لكل من حروف الجر معنى مختصًّا به واستعماله في غيره على وجه النيابة أم لكل منها معان متعددة على مامر ؛ لما كان هذا الخلاف جاريًا في حروف الجر كلها غير مختص بعن وعلى كان التصريح بحكمهما بمنزلة التصريح بحكم كلها ، والأول مذهب سيبويه ، والثاني مذهب الجمهور وقد مر تفصيله .

قوله : قد يعني : في الخضري : التقليل بالنسبة إلى التشبيه وإلا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية .

قوله : كما هداكم : ما مصدرية ؛ أي لهدايته إياكم .

قوله : ليس كمثله شيء : أي للزوم المحال على عدم زيادتها وهو إثبات المثل له تعالى ؛ لأن النفي يعود إلى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا إلى متعلقاته وهو مثل وشيء فيكونان مثبتين ؛ ألا ترى أن قولك : ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرًا على أن لزيد ابنًا وإن

.... (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) مُبتَدَأً نحو :

أَبَدًا كالفَراءِ فَوْقَ ذُراها [حينَ يَطْوي المَسامِعَ الصَّرّارُ]

وفاعِلًا نحو :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهى ذَوي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ]

ومَجْرُورًا باسْمٍ نحو :

[وَ لَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أبابيلُ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول

وَبحَرْفٍ نحو :

بِكا اللَّقوَةِ الشَّغْواء جُلْتُ [وَلَمْ أَكُنْ لأوْلَعَ إلّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنّع

(وَكَذا عَنْ وَعَلى) يُسْتَعْمَلانِ اسْمَيْنِ (مِنْ أجْلِ ذا عَلَيْهِما مِنْ دَخَلا) في قوله :

احتمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه ؟ وإنما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادتها كإعادة الجملة ؛ قاله الخضري .

قوله : واستعمل اسمًا : خصه سيبويه والمحققون بالضرورة ، وأجازه كثيرون اختيارًا .

قوله : أبدًا كالفراء إلخ : آخره :

حين يطوي المسامع الصرار

الفراء بكسر الفاء والألف الممدودة جمع فرى بفتحها والقصر وهو الحمار الوحشي ، وفوق خبر الكاف ، والذرى جمع ذروة وهي أعلى الشيء ، والضمير للجبال ، ويطوى بمعنى يملأ ، والصرار طير يصوت بالليل ؛ يصف رجلا بأنه كالحمار الوحشي فوق ذرى الجبال دائما حين يملأ الصرار المسامع .

قوله : أتنتهون إلخ : تمامه :

يذهب فيه الزيت والفتل

الهمزة للإنكار ؛ أي أتنتهون عن قتالهم ، والشطط التعدي وتجاوز الحد .

قوله : بكا للقوة الشغواء إلخ : تمامه :

ولم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع

اللقوة العقاب والشغواء العوجاء لاعوجاج منقارها ، وجلت أي في ميدان الحرب ، والكمي كعلي الشجاع .



[فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ] مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيّا [نَظْرَةً قُبلُ]

وقوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ [بَعْدَ ماتَمَّ ظَمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مُجْهَلِ]

(وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمانِ حَيْثُ رَفَعا) نحو « مَا رأيتُهُ مُذْ يَوْمان » وهما حينئذٍ في الماضي بمَعنى أَوَّل المُدَّةِ ، وفي غَيرِهِ بمَعنى جَميع المُدَّةِ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُما حينئذٍ مُبْتَدَآنِ ما بعدهما خَبَرٌ ، وقيل بالعكس ، وقيل : ظَرْفان و ما بعدهما فاعلٌ لِكانَ تامَّةً مَحذُوفةً (أَوْ أوليا الْفِعْلَ) أَوِ الجُملَةَ الاسمية (كَجِئْتُ مُذْ دَعا) .

ما زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذ أنا يافِعٌ [وَلِيدًا وَكَهْلًا حينَ شِبْتُ وَأمْرَدا]

(وَ إنْ تَجُرّا في مُضِيٍّ فَكَمِنْ) الابْتِدائِيةِ (هُما وَفي الْحُضُورِ) إذا جَرّا (مَعْنى فِي) أي الظَّرفية (اسْتَبِنْ) بِهِما .

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَباءٍ زِيدَ ما فَلَمْ يَعُقْ) أيْ لَم يَكُفَّ (عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما) وهو الجَرّ نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ . قال في

قوله : من عن يمين الحبيا : البيت بتمامه :

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل
ألمحة من سنا برق يرى بصري أم وجه غالية اختالت بها الكلل

عن بمعنى جانب ، والحبيا كالثريا موضع بالشام ، ونظرة فاعل علا ، وقبل بفتحتين وصف بمعنى المتقدم نعت لنظرة . ولمحة مفعول يرى ، والسنا الضياء ، وغالية اسم محبوبته ، واختالت تبخترت ، والكلل الإكيل وهو عصابة مرصعة بالجواهر .

قوله : غدت من عليه : تمامه :

.... بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل

أي سارت القطاة من فوق فرخها بعد ما تم ظمؤها أي مدة صبرها عن الماء ، تصل أي يصوت أحشاؤها من العطش ، والقيض قشر البيض ، ومجهل كمقعد القفر الذي لا يهتدى فيه .

قوله : والصحيح أنهما حينئذٍ مبتدآن : كما أشار إليه الناظم بقوله : رفعا .

قوله : مازلت أبغي المال إلخ : تمامه :

وليدًا وكهلًا حين شبت وأمردا

شَرح الكافية : وَقَدْ تُحْدِثُ مَعَ الباء تَقْليلًا ، وهي لُغَةُ هُذَيْل (وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكافِ فَكَفَّ) عَن العَمَل وأَدْخَلَتْهُما على الجُمَلِ نَحو :

رُبَمـا أَوْفَيْتُ في عَـلَـمٍ [تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمالاتُ]

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾

رُبَّمـا الجامِلُ الْمُؤَبَّـلُ فيهـم [وعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهارُ]

[أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ] كَما سَيْفُ عَمْرٍ ولَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهُ

(وَقَدْ يَليهما) ما (وَجَرٌّ لَمْ يُكَفَّ) نحو :

مـاوِيُّ يـا رُبَّمـا غـارَة [شَعواء كاللَّذْعَةِ بالْمِيْسَمِ]

[وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعلَمُ أَنَّهُ] كَما النّاس مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ

قوله : وأدخلتهما على الجمل : الفعلية المصدرة بالماضي والمضارع وكذا الاسمية لكن بندرة ولذا مثل لها بمثالين .

قوله : ربما أوفيت في علم : تمامه :

تـرفـعـن ثـوبـي شـمـالات

أي ربما صعدت في جبل .

قوله : ربما الجامل إلخ : تمامه :

وعـنـاجـيـج بـيـنـهـن المهـار

الجامل بالجيم قطيع الإبل مع رعائه ، والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنينة وفيهم خبر الجامل ، والعناجيج الخيل الجياد ، والمهار جمع مهر بضم الميم ولد الفرس .

قوله : كما سيف عمر إلخ : أوله :

أخ مـاجـد لـم يـخـزنـي يـوم مـشـهـد

فسيف مبتدأ ولم يخنه خبره .

قوله : ماوي إلخ : منادى مرخم ماوية ويا للتنبيه ، وغارة مجرورة برب ، وشعواء متفرقة ، وكاللذعة خبر غارة المرفوعة المحل على الابتداء ، والميسم بكسر الميم آلة الوسم أي الكي بالحديد .

قوله : كما الناس إلخ : صدره :

ونـنـصـر مـولانـا ونـعـلـم أنـه



(وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجرَّتْ) مُضْمَرَةً (بَعْدَ بَلْ) وهو قليلٌ نحو :

بَلْ بَلَدٍ مِلْؤُ الإكام قَتَمُه (لا يُشْتَرى كِتّانُهُ وَجُهْرُمُه)

(وَ) بَعَد (الْفاء) وهو قَليلٌ أيْضًا نحو :

فَمِثْلكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فأَلْهَيْتُها عَنْ ذي تَمائِمَ مُغْيِلِ]

(وَبَعْدَ الْواوِ شاع ذا الْعَملْ) حَتى قالَ بَعْضُهُم : إنَّ الجرَّ بالواوِ نَفْسِها نحو :

وَلَيْلٍ كَمَوْج الْبَحْر [أرْخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأنْواعِ الْهُمُوم لِيَبْتَلي]

وَرُبَّما جَرَّتْ مَحْذُوفَةً دُونَ حَرْفٍ نحو :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه [كِدْتُ أقْضي الحَياةَ مِن جَلَلِه)

والمولى القريب ، والناس مجرور بالكاف ، ومجروم أي مظلوم ويروى مظلوم عليه وظالم وهذا البيت مثل قولهم : انصر أخاك ظالما أو مظلوما بالمعنى الجاهلي لا الإسلامي عنوان العصبية والحمية الجاهلية .

قوله : بل بلد إلخ : آخره :

لا يشترى كتانه وجهرمه

الإكام جمع أكمة وهو التل ويروى بدله الفجاج جمع فج الطريق ، والقتم الغبار ، وجهرمه أصله جهرمية بياء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس حذفت ياء النسبة للضرورة .

قوله : فمثلك حبلى إلخ : آخره :

فألهيتها عن ذي تمائم محول

طرقت أي أتيتها ليلًا ، ألهيتها أشغلتها ، وذى تمائم أي تعاويذ معلقة عليه لدفع العين ، ومحول تم عليه الحول .

قوله : وليل كموج البحر : تمامه :

.... أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

قوله : رسم دار إلخ : آخره :

كدت أقضي الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ؛ أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثاره لاصقًا بالأرض كالرماد ، والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والأثافي ، وقوله : من جلله : أي من أجله ، أو من عظم أمره في عيني .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوى رُبَّ لَدى حَذْفٍ) لَهُ ، وهو سماع كَقَوْلِ بَعْضِهِم وقد قيل له كيفَ أصبحتَ : « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّه » أيْ على خَيْرٍ (وَبَعْضُهُ يَرى مُطَّردا) يُقاسُ عَلَيه نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » أيْ بِكَمْ مِن دِرهَم ، و« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ إلا صالِحٍ فَطالِحٍ) حَكاهُ يُونُس ؛ أيْ إنْ لا أَمُرَّ بِصالِحٍ فِقَدْ مَرَرْتُ بِطالِح .

قوله : وهو سماع : بقرينة ما بعده .

قوله : كقول بعضهم : وهو رؤبة قال الزمخشري : هو من أمضع العرب للشيح والقيصوم .

قوله : أي بكم من درهم : وليس الجر بالإضافة كما قال الزجاج وإلا لما اشترط جر التمييز بدخول حرف الجر على كم .

قوله : حكاه يونس : أي بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف ، وتقول : مررت بعالم إلا عالم فجاهل . ومعنى هذا التركيب : مررت برجل : صالح في اعتقادي ؛ إن لم يكن صالحاً في الواقع . فهو طالح في الواقع .

هذا باب الإضافة

(نُونًا تَلي الإعْرابَ) أيْ حُرُوفَهُ (أو تَنْوينا) مَلفُوظًا بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا (مِمّا تُضِيفُ احْذِف) لِأَنَّ الإضافَةَ تُؤْذِنُ بِالاتِّصالِ وَالتَّنوينَ وَخَلَفَهُ وهو النُّونِ يُؤْذِنانِ بِالانفِصال (كَطُور سينا) ودَراهِمكَ ، وغلامَي زيدٍ (وَالثّانيَ) وهو المضاف إلَيه (اجْرُرْ) وُجُوبًا بالحرفِ المُقَدَّرِ عِندَ المصنف ، وبالمُضافِ عِندَ سيبويه ، وبالإضافَةِ عِندَ الأَخْفش .

(وَانْو مِنْ) إنْ كانَ المُضافُ بَعْضَ المُضافِ إليه ، وَصَحَّ إطلاقُ اسمِهِ عَلَيه كذا قالَ في شرحِ الكافِيَةِ تبعًا لِابْنِ السَّرّاجِ ، مُخْرِجًا بالْقَيدِ الأخير نحو « يدُ زَيدٍ » مُمَثِّلًا بِنحو « خاتَمُ فِضَّةٍ » و « ثَوْبُ قُطْنٍ » (أَوْ) انْوِ (في إذا لَمْ يَصْلُحِ إلا ذاكَ) نحو ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ (وَاللامَ خُذا) ناويًا لَها ....

الإضافة

في الهمع : هي لغة : الإمالة ؛ تقول : أضفت ظهرى إلى الحائط ، واصطلاحا : نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر وتصح بأدنى ملابسة كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صحت إضافة أحدهما إلى الآخر ، وكوكب الخرقاء أضيق إليها لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه .

قوله : أي حروفه : إشارة إما إلى أن المراد بالإعراب حروفه لا مطلقة بقرينة قوله : نونًا تلي ؛ لأنها لا تلي إلا حروفه فيكون من ذكر المطلق وإرادة المقيد ، أو إلى أن الكلام على حذف المضاف .

قوله : أو مقدرًا : وذلك في الاسم الممنوع من الصرف كدراهمك .

قوله : احذف : أي إن كان فيه ذلك ملفوظًا به أو مقدارًا ؛ وإلا فلا حذف كذوَي مال وذوِي مال ولدن زيد إلا أن يقدر النون أو التنوين وإن كان المضاف مبنيًا ، وكالحسن الوجه إلا أن يدعي إن الإضافة قبل دخول أل .

قوله : وانو من : أي التي لبيان جنس المضاف المشوب بالتبعيض .

قوله : بعض المضاف إليه : المراد به ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله : وصح إلخ حتى لا يلزم استداركه .

قوله : ناويا لها : أي للفظها كما هو ظاهر المتن والشرح وهو المطابق لمذهب المصنف أن الجر بالحرف المقدر ، وحمل بعض الشراح الكلام على نية المعنى في المواضع الثلاث مخالف



.... (لِمَا سِوى ذَيْنِكَ) نحو « غُلامُ زَيدٍ » (وَ اخْصُصْ أَوَّلا) بالثّاني إنْ كانَ نَكِرَة كـ « غُلامُ رَجُلٍ » (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْريفَ بِالَّذي تَلا) إنْ كانَ مَعْرِفَة كـ « غُلامُ زَيْد » .

(وَ إنْ يُشابِهِ المُضافُ يَفْعَلُ) أي المُضارِعُ في كَوْنِه مُرادًا بِهِ الحال والاسْتِقبال

لمذهبه نعم يرد عليه أنه قد لا يصح التصريح بها وهو مدفوع بأنه غير لازم ، قال المولى الجامى : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ؛ فقولك : يوم الأحد ، وشجر الأراك ، وعلم الفقه ؛ بمعنى اللام الاختصاصية ، ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل : كل رجل وكل واحد . ا هـ . وهذا التحقيق من أقوى الأدلة على أنَّ الجر ليس بالحرف المقدر ؛ لأن التقدير يستلزم صحة الإظهار .

قوله : لما سوى ذينك : دخل في عمومه الإضافة اللفظية ؛ فقد صرح بعضهم بأنها بمعنى اللام لكن أورد عليه نحو : حسن الوجه ؛ إذ ليس حسن مضافًا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قال الدماميني ، ومن ثمة صرح السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقيل ؛ قاله الصبان .

قوله : إذا لم يصح إلا ذاك : يفيد أنه إذا صح ذاك مع اللام ينوي اللام ؛ لأنها الأصل قال في الهمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقدير غيرها نحو : يد زيد إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه .

قوله : مرادًا به الحال أو الاستقبال : وتبع في هذا صاحب التوضيح وكان الأولى أن يقول في كونه عاملًا في ما بعده أي الذي هو المضاف إليه هنا رفعًا أو نصبًا وذلك لأمور : الأول : أن لا يكون قوله : وصفًا مستدركًا ؛ لأن المضاف المراد به الحال أو الاستقبال لا يكون إلا وصفًا بخلاف العامل فيكون فائدته إخراج المصدر . الثاني : كي يصح التمثيل بالصفة المشبهة ؛ لأن المراد بها الثبوت لا الحال والاستقبال . الثالث : ليدخل اسمي الفاعل والمفعول المراد بهما الماضي مضافين إلى مرفوعهما ؛ فإن الإضافة حينئذ لفظية كما قاله الرضى ؛ لأن العمل المشترط بكونهما بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل في المفعول الرابع أن يدخل اسمي الفاعل والمفعول المراد بهما الاستمرار ؛ لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح للمعاني الثلاثة ؛ فإضافتهما لفظية على ما قاله الرضي أيضًا ، أو يجوز فيه الاعتباران بناء على جواز اعتبار العمل وعدمه على ما قاله التفتازاني وغيره حيث قالوا : الاستمرار يحتوي على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، وتارة



حالَ كونِهِ (وَصْفًا) كاسْمَي الفاعِلِ والمَفعُولِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (فَعَنْ تَنْكيره لا يُعْزَلُ) سَواءٌ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ أوْ نَكِرَةٍ ، ولِذلكَ وُصِفَ بِهِ النَّكِرَة كـ ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ ونُصِبَ على الحال كـ ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ وَدَخَلَ عَلَيه رُبَّ (كَرُبَّ راجينا عَظِيمُ الأمَلِ مُرَوَّعُ الْقَلْبِ قَليلُ الْحِيَلِ) .

(وَذي ٱلإضافَةُ) وهي إضافةُ الوَصْفِ إلى مَعمُولِهِ (اسْمُها لَفْظِيَّةٌ) لِأنَّها أفادَتْ تَخفيفَ اللّفظِ بِحذفِ التَّنوين والنُّون (وَتِلْكَ) وهي الّتي تُفيدُ التَّعريف أو التَّخصيصَ اسْمُها (مَحْضَةٌ) أيْ خالِصَة (وَمَعْنَوِيَّةٌ) أيضًا لِأنَّها أفادَتْ أمْرًا مَعْنَوِيًّا .

(وَوَصْلُ أَلْ بِذا الْمُضافِ) إضافَة لَفظية (مُغْتَفَرٌ إنْ وُصِلَتْ) أَلْ (بالثّاني) أيْ بِالمُضافِ إليه (كَالجَعْدِ الشَّعْرِ أوْ) وُصِلَتْ (بِالّذي لَهُ أُضِيفَ الثّاني كَزَيْدٌ الضّارِبُ رَأسِ الْجاني) أوْ بما يَعُودُ إلَيه إنْ كانَ ضَميرًا - كما في التَّسهيل - كـ « مَرَرْتُ بالضّارب الرَّجل وَالشّاتِمِهِ » ومَنَعَ المُبَرِّدُ هذِهِ ، وجَوَّزَ الفَرّاءُ إضافَةَ ما فِيهِ أَلْ إلى

يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في (جاعل الليل سكنا) .

قوله : وصفًا : أي ولو تأويلًا كضرب زيد أي مضروبه .

قوله : كاسمي الفاعل : المراد بالكاف صيغة المبالغة ويخرج اسم التفضيل ؛ لأنه لا يراد به الحال والاستقبال .

قوله : أي خالصة : أي من تقدير الانفصال بخلاف اللفظية فإنها في تقدير الانفصال ؛ وذلك لأن نسبة المضاف إلى المضاف إليه كانت موجودة قبل الإضافة بخلاف المعنوية .

قوله : أو بالذي له أضيف الثاني : أي المضاف إليه ، والمراد بلا واسطة كما في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني .

قوله : أو بما يعود : أي الثاني الذي هو المضاف إليه سواء كان مضافًا إليه لما فيه أل بدون واسطة كمثال الشارح أو بواسطة نحو :

الود أنتِ المستحقة صفوه

الرواية بجر صفوه ، وأوجب المبرد في نحوه النصب وهو محجوج بالسماع وإلا فصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل .

قوله : وجوز الفراء إلخ : قال في الهمع : ولا مستند له في السماع ؛ اهـ . أي لأن المسموع في نحو الضارب زيد هو النصب فقط فيجيز هو الجر أيضًا كما يجيز في محل الضمير من نحو : الضاربك الوجهين ، وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع



المَعارِف كُلِّها كـ « الضّارِبُكَ » و « الضّارِبُ زَيْدٍ » ، بِخِلافِ « الضّارِبُ رَجُلٍ » . وقد اسْتَعملَهُ الإمامُ الشّافِعي في خُطْبَةِ رِسالَتِهِ فقال : « الجاعِلُنا مِنْ خَيرِ أُمّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاس » .

(وَكَوْنُها) أيْ أل (في الْوَصْفِ) فَقط (كافٍ إنْ وَقَعَ مُثَنًّى) نَحو « مَررتُ بالضاربي زَيدٍ » و « الضّاربَيْ رَجُل » (أَوْ) وَقَعَ (جَمْعًا سَبيلَهُ) أيْ سَبيل المُثَنّى (اتَّبَعْ) بأَنْ كانَ جَمْعَ سَلامَةٍ نحو :

« مَررتُ بِالضّاربي زَيدٍ » و « الضّاربي رَجُلٍ » .

(وَرُبَّما أَكْسَبَ ثان أَوَّلًا تَأْنيثًا) وَتَذْكيرًا (إنْ كانَ) الأَوَّلُ (لِحَذْف مُوهَلا) أيْ أَهْلًا نحو :

[وَتَشرقُ بالقَوْلِ الّذي قَد أَذَعْتَهُ] كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

فَأَكْسَبَ القَناةُ المُؤَنَّثُ الصَّدرَ المُذَكَّرَ التَّأْنيثَ لما أُضِيفَ إلَيه ونحو :

رُؤيةُ الْفِكْر ما يَؤُولُ لَهُ الـ أَمْرُ مُعِينٌ عَلى اجْتِنابِ التَّواني

الضمير خفض لا غير وقال الأخفش وهشام : نصب لا غير ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر وهو الموافق لكلام الناظم ، وهو منصوب في : الضاربك ، مخفوض : في ضاربك .

قوله : وربما : يحتمل أن يكون رب للتكثير ؛ لأن ذلك كثير في نفسه ومطرد كما صرح به بعضهم ، ويحتمل أن يكون للتقليل النسبي فإن ذلك قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك هذ إن لم يحمل الكلام على الاكتفاء ، وأما إن حمل عليه ؛ فيتعين حمل رب على التقليل وهو نسبي بالنسبة إلى اكتساب التأنيث ، وحقيقي بالنسبة إلى اكتساب التذكير .

قوله : وتذكيرًا : ففي كلام المصنف اكتفاء ، وخص التأنيث بالذكر ، لأنه أغلب ؛ قاله الصبان .

قوله : أي أهلًا : لما كان المؤهل بمعنى المجعول أهلًا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلًا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أهلًا ؛ فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب ؛ قاله الصبان .

قوله : كما شرقت : إلخ صدره :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

وتشرق أي تغص وهو للمخاطب وكذا أذعته ، والقناة الرمح .

قوله : رؤية الفكر إلخ : قال الصبان : قد يقال الأول هنا غير صالح للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال حذفه مع متعلقاته ، وإذا حذف معها استقام الكلام ؛ إذ يصح أن يقال : الفكر معين إلخ .

وأقول : نعم يستقيم الكلام ولكنه لا يفيد نفس المعنى الأول ، والشرط إفادته بعد الحذف ، والأولى في الجواب أن يقال : يصح حذف المضاف مع جعل معموله معمولًا للفكر بزيادة في ؛ بأن يقال : الفكر فيما يؤول إليه الأمر ، وحينئذ يفيد الكلام نفس المعنى الأول ، والله أعلم .



فَأَكْسَبَ الفِكْرُ المُذَكَّرُ الرؤيَةَ المُؤَنَّثَ التَّذْكِيرَ لما أُضِيفَ إليه ، وَ خَرَجَ بِقَوْلِه : « إنْ كانَ لِحَذْف مُوهَّلا » ما لَيسَ أهلًا لَه بأنْ يَخْتَلَّ الكَلامُ لَوْحُذِفَ ، فَلا يُكْسِبهُ ما ذُكِر كـ « قامَ غُلامُ هِندٍ » و « قامَتِ امْرَأَةُ زَيدٍ » .

(وَلا يُضافُ اسْمٌ لِما بِه اتَّحَدَ مَعْنًى) فَلا يُضافُ اسْمٌ لِمُرادِفِهِ ، ولا مَوْصُوف إلى صِفَتِهِ ، ولا صِفَةٌ إلى مَوْصُوفها ؛ لأنَّ المُضافَ يَتَعَرَّفُ بالمُضافِ إلَيه أوْ يَتَخَصَّص ، والشَّيء لا يَتَعَرَّفُ ولا يَتَخَصَّصُ إلّا بِغَيْرِه (وَ أَوِّلْ موهِمًا) ذلِكَ (إذا وَرَدْ) نحو « هذا سَعيدُ كُرْزٍ » أيْ مُسَمّى هذا اللّقَب ، و « مَسْجِدُ الجامِعِ » أيْ مَسْجِدُ اليَوْم الجامِعِ أوِ المكانِ الجامِعِ ، و « جَرْدُ قَطيفَةٍ » أيْ شَيْءٌ جُرْدٌ مِن قَطيفَةٍ .

واعلم أنّ الغالِبَ في الأسْماء أنْ تكونَ صالحِةً لِلْإضافَةِ و الإفْرادِ وَبَعْضُ الأسْماء مُمْتَنعٌ إضافَتُهُ كالمُضْمَراتِ (وَبَعْضُ ٱلْأسْماءِ يُضافُ أَبَدًا) إلى المُفردِ لَفْظًا ومَعنًى

قوله : لما به اتحد معنى : سواء اتحد به لفظا أيضًا أم لا ، وسواء كانا مترادفين كليث وأسد ، أو متساويين وضعًا كإنسان وناطق ، أو استعمالا كالصفة والموصوف بخلاف ما إذا تغايرا معنى وإن اتحدا لفظًا كعين العين للتغاير بحسب الوضع ، وأب الأب وابن الابن للتغاير بحسب المراد .

قوله : أي مسمى هذا اللقب : ولم يعكس ؛ لأن المشار إليه هو المسمى ، نعم يعكس في نحو : كتبت سعيد كرز .

قوله : إذا ورد : وهو مقيس في إضافة الاسم إلى اللقب لكثرة الأعلام المقتضية للتخفيف مقصور على السماع في غيرها والإضافة على التأويل على معنى اللام في بعضها كسعيد كرز ومسجد الجامع على تقدير الوقت ، وعلى معنى من في بعضها الآخر كمسجد الجامع على تقدير المكان وكجرد قطيفة .

قوله : أي شيء جرد من قطيفة : يعني أنه بتقدير الموصوف متقدمًا ومعنى جرد مجرودة والإضافة من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة وللإشارة إليه صرح بمن .

قوله : واعلم أن الغالب : غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام الاسم من حيث الإضافة وكون هذا غالبًا مفهوم من قوله : وبعض الأسماء إلخ ؛ لأن البعض إذا أطلق انصرف إلى القليل .

قوله : إلى المفرد : التقييد به بقرينة المقابلة بقوله : والزموا إضافة إلى الجمل إلخ .

قوله : لفظا ومعنى : كان عليه أن يعمم قوله : يضاف أبدًا إلى المضاف لفظا ومعنى والمضاف معنى كما يدل عليه قول الناظم : وبعض ذا إلخ إلا أنه خصصه بالمضاف لفظًا ومعنى لاقتضاء جودة السبك وحسن التقسيم إياه فحينئذ لابد أن يحمل ذا في قوله : وبعض ذا على الاستخدام ، كما أشار إليه الشارح بقوله : الذي ذكر أنه يلزم الإضافة .

كقُصارى وحُمادى ولَدى و بَيْدَ وسِوى وعِندَ وذي وفُرُوعِهِ وأُولى (وَبَعْضُ ذا) الّذي ذُكِرَ أَنَّهُ يَلْزَمُ الإضافَةَ (قَدْ) يَلْزَمُها مَعنًى فَقَط وَ (يَأْتى لَفْظًا مُفرَدًا) عَنها كَكُلّ و بَعْض وأَيٍّ نحو ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ .

(وَبَعْضُ ما يُضافُ حَتْمًا امْتَنَعَ إيلاؤُهُ اسمًا ظاهِرًا) فلا يَليه إلّا ضَميرٌ (حَيْثُ وَقَعَ كَوَحْدَ) نحو ﴿ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ ﴾ .

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وَحْدَكا [لَمْ يَكُ شَيء يا إلهي قَبْلَكا]

قوله : وذي وفروعه : أي تثنيتها وجمعها وتأنيثها ، وقد تضاف إلى الضمير شذوذًا .

قوله : كقصارى وحمادى : هما بمعنى الغاية .

قوله : قد تلزمها إلخ : أشار بهذا السبك إلى أن قد في المتن للتحقيق لا للتقليل ؛ لأن ورود هذا البعض لفظًا مفردًا ليس بقليل .

قوله : ككل : أي إذا لم يقع توكيدًا أو نعتًا ، وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم ، وزيدٌ الرجلُ كل الرجل ، واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان ؛ كذا في التصريح ، ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما ؛ كذا في الصبان .

قوله : وأي : أي شرطية واستفهامية أو موصولة أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الإضافة لفظا قاله الصبان .

قوله : كوحد : قال في الهمع : هو لازم النصب بفعل من لفظه حكى الأصمعي : وحد الرجل يحد إذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله ، وقيل : نصبه على الحال لتأوله بموحد ولازم الإفراد والتذكير ؛ لأنه مصدر وقد يجر بعلى ، أو إضافة نسيج وقريع أي سيد على وزن كريم وجحيش وعيير مصغري جحش وعير وهو الحمار ملحقات بالعلامات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده وهما نسيجا وحدهما وهم نسيجوا وحدهم وكذا قريع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وهو جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وقيل : لا يتصل نسيج وأخواته العلامات فيقال : هما نسيج وحدهما وهكذا . اهـ باختصار .

قوله : وكنت إذ كنت إلخ : تمامه :

لم يك شيء يا إلهي قبلكا

قال الشيخ يس في المغني : إن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع وهو وهم . اهـ . ونقل عنه أنه قال : إنما يكون من ذلك لو كان الشعر « لم يك شيء يا إلهي معكا » وعنه أيضًا : وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره « لم يك شيء قبلك ثم كان شيء قبلك » واعترض بأن هذا لا يلزم إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدًا بالقبلية بل مطلقًا ؛ أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن



والذِّئْبُ أَخْشاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي [وَأَخْشى الرِّياحَ وَالْمَطَرا]

و (لَبَّيْ) ويختَصُّ بضَمير غَير الغائِب نحو « لَبَّيْكَ » أيْ إجابَةً بعدَ إجابَةٍ ، وهي عِندَ سيبويه مُثَنَّى لِلتَّكْثير وعِندَ يُونُس مُفردٌ أصلُهُ لَبّى بوَزنِ فَعْلى قُلِبَت أَلِفُهُ ياءً في الإضافَةِ كانْقِلاب ألف لَدى وعَلى وإلى ، وَرُدَّ بأَنَّه لو كانَ مُفْرَدًا جارِيًا مَجْرى ما ذُكِر لم تَنْقَلِب أَلِفُهُ إلّا مَعَ الْمُضمر ، كَلَدى وَ قَدْ وُجِدَ قَلْبُها مَعَ الظاهر في البَيْتِ الآتي .

(وَدَوالَيْ) كَلَبَّيْ نحو « دَوالَيْكَ » أيْ تَداوُلًا بَعدَ تَداوُلٍ و (سَعْدَيْ) نحو « سَعْدَيْكَ » أيْ سَعْدًا بَعدَ سَعْدٍ .

(وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) فِيْ قولِ الشاعِر :

[دَعَوْتُ لِما نابَني مِسْوَرًا] فَلَبَّي فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية ؛ فالمعنى : لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم . ا هـ . ويدل لكون القبيلة بمعنى المعية مقابلتها بقوله : وحدكا ؛ لأن الذي يقابل الانفراد هو المعية لا القبيلة .

قوله : والذئب أخشاه إلخ : تمامه :

وأخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل .

قوله : لبي : هو ودوا لي وسعدى منصوبة على المصدرية بفعل واجب الحذف ، قال المولى الجامي : أصله ألب لك البابين أي أقيم بخدمتك وأمتثل أمرك ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية ، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه فصار لبيك ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . ا هـ . وقال في الهمع : الكاف في لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ؛ لأن المعنى لزومًا وانقيادًا لإجابتك ومساعدة لما تحبه ، والكاف في نحو هذا ذيك أي تهذ بمعنى تسرع ودواليك وحنانيك إذا وقع موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال : هذك ومداولتك وتحننك ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب .

قوله : وقد وجد قلبها إلخ : الأولى وقد وجد بالياء مع الظاهر ؛ لأن النتيجة فهي ليست بمنقلبة .

قوله : كلبي : أي في غير الخلاف ؛ لأن خلاف يونس خاص بلبي .

قوله : وسعدي : ولا يستعمل وحده بل تابعا للبي .

قوله : فلبي فلبي إلخ : صدره :

دعوت لما نابني مسورا

وكذا إيلاؤه ضَميرَ غائِبٍ في قَوْلِهِ :

[إنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنى وَدُونِى زَوْراء ذاتُ مِتْرَعٍ بيُونِ]

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني

قاله في شَرح التَّسهيل .

(وَ أَلْزَمُوا إضافَةً إلى الجُمَلْ) اسْمِيَّةً كانَتْ أوْ فِعليَّةً (حَيْثُ وَإذْ) نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » و « حيْثُ زَيْدٌ جالِسٌ » ، ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ ﴿ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ وَشَذَّ إضافَةُ حيْثُ إلى المفردِ في قَوْلِه :

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعًا [نَجْمًا يُضيء كَالشِّهابِ لامِعًا]

أي طلبت مسورا للأمر الذي أصابني وهو غرم دية لذمته فلبي أي قال لبيك ، فلبى يدي مسورًا أي إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألني لأمرنا به جزاء لصنعه ، وخص اليدين ؛ لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسورًا أجابه بالفعل كما أجاب بالقول ، وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية ؛ قاله الصبان .

قوله : لقلت لبيه لمن يدعوني : قبله

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون

ودونى زوراء جملة حالية وهي الأرض البعيدة ، والمترع البحر من قولهم حوض ترع أي ممتلئ ، وبيون أي واسعة بعيدة الأطراف ، ولبيه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة والحكاية بالمعنى .

قوله : اسمية كانت أو فعلية : أي كما هو مقتضى الإطلاق وبقرينة المقابلة بقوله : وألزموا ذا إلخ .

قوله : حيث جلس زيد : قدم مثال الفعلية هنا ؛ لأن إضافه حيث إليها أكثر ، ولهذا ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدًا أراه ، وفي إذ لموافقة ما قبل .

قوله : واذكروا اذ كنتم قليلًا : في التصريح إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف ؛ أي : واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم وإذ أنتم .

قوله : أما ترى إلخ : آخره :

نجم يضيء كالشهاب لامعا

ترى بصرية مفعولها حيث ، وطالعا حال منها أي طالعًا فيه ، ونجم بالرفع فاعل طالعًا ويروى نجمًا بالنصب على أنه بدل من طالعًا ، وطالعًا مفعول ترى ، وحيث ظرف ترى ، والشاهد : إضافة حيث إلى المفرد وهل هي حينئذ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الإضافة إلى الجملة قولان وقيل : سهيل بالرفع مبتدء محذوف الخبر وهو موجود ومثله

(وَإِنْ يُنَوَّنْ) إذْ ويُكْسَرُ ذالُها لالْتِقاءِ السّاكِنيْن (يُحْتَمَل) أيْ يُجُوز (إفْرادُ إذْ) عن الْإضافَةِ وَجَعْلُ التَّنوين عِوَضًا عَمّا تُضافُ إليه نحو ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ .
(وَما كَإِذْ مَعْنىً) أيْ في المَعنى ، وهو كُلُّ اسْم زَمان مُبْهَم ماضٍ (كَإِذْ أَضِفْ) إلى الجُمْلَتَيْنِ (جَوازًا نَحْوُ حينَ جانِبُذْ) و « جِئتُكَ حينَ الحَجّاجُ أميرٌ » .

(وَابْن) على الفَتح (أو اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْريا) أَمّا الأوَّل فَبالحَمْلِ عليها ، وأَمّا الثّاني فعلى الأصْلِ (وَ) لكِنِ (اخْتَرْ بِنا مَتْلُوٍّ) أيْ واقِعٍ قَبلَ (فِعْلٍ بُنِيا) ماض أوْ مُضارع مَقرُون بإحدى النُّونَيْنِ نحو :

عَلى حينَ ألهى النَّاسَ جُلُّ أمورِهِم [فَنَدْلًا زُرَيْقُ المال نَدْلَ الثَّعالِبِ]

كثير الورود في كلام العرب اليوم فليتنبه له في الأشمونى ، وههنا أمر آخر يجدر التنبيه عليه وهو أنه قد فشى في كلام المؤلفين ولا سيما النحاة الإتيان بالمفرد بعد حيث ؛ فيقولون من حيث الرفع ، ومن حيث النصب ، ومن حيث الإعراب ، ومن حيث الابتداء و. و. و ... فهل يقرأ هذا المفرد بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر حتى يوافق الاستعمال العربي . أو يقرأ بالجر على الإضافة إلى المفرد ويكون من لحن المولدين والمؤلفين ؟ وذلك لأن الشاذ لابد أن يقتصر فيه على موارد السماع ؛ فالخروج به عنها لحن ، الذي أراه أن يقرأ بالجر وذلك لأن الموافق لما يقصدونه بهذا الكلام ؛ فإنهم عندما يقولون من حيث الإعراب مثلًا لا يقصدون معنى من حيث الإعراب موجود ؛ بل يقصدون من كونه معربًا وكذلك أمثاله ، والله أعلم .

تنبيه : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة والتقدير : إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك .

قوله : وإن ينون إذ : مثلها إذ نحو ﴿ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ وأشار إلى أن ضمير ينون عائد على إذ وأن في قوله : إفراد إذ ؛ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعًا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ .

قوله : أي يجوز : مبني للمفعول من التجويز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإفراد حينئذ .

قوله : وما كإذ : ما مبتدأ خبره أضف ، وكإذ في موضع المفعول المطلق له ، وجوازًا بمنزلة الاستدراك .

قوله : مبهم : وهو مالا اختصاص له أصلًا كحين ومدة ووقت وزمن ، أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء ، أما المحدود فلا يضاف إلى الجملة بل إلى المفرد وهو ما دل على وقت معين كأمس وغدًا ، أو عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وحول وسنة وعام ، وقيل : يجوز إضافة الأخيرين إلى الجملة .

قوله : ماض : أي بحسب المراد وإن كان اللفظ صالحًا لغيره أما المستقبل فسيأتي .

قوله : إلى الجملتين : بيان لما يفيده الكاف ، ولكون الشارح مازجًا عد كلام الناظم كأنه من كلامه ، فلم يأت بأي .

قوله : فبالحمل عليها : في البناء وأما الفتح فلكونه على ما تستحقه لو كانت معربة لكونها ظروفًا .

قوله : ماض أو مضارع : أي دون أمر ؛ لأن شرط الجملة المضاف إليها أن تكون خبرية غير

(وَ) الواقِع (قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أوْ) قبلَ (مُبْتَدَأ أَعْرِبْ) وُجُوبًا عِندَ البصريِّين نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وَجَوَّزَ الكُوفيُّونَ بِناءَهُ ، وَاخْتارَهُ المصنفُ فقال : (وَمَنْ بَنى فَلَنْ يُفَنَّدا) كَقِراءةِ نافِعٍ « هذا يَوْمَ يَنْفَعُ » .

(وَ أَلْزَمُوا إذا إضافَةً إلى جُمَلِ الأفْعال) فَقَطْ (كَهُنْ إذا اعْتَلا) أيْ تَواضَع إذا تَعاظَمَ وتَكَبَّرَ ، وأجازَ الأخفش والكوفيُّونَ وُقُوع المبتَدَأ بَعدَها ولم يُسْمَع ، ونحو ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ، مِن باب ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ ، ونحو :

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ [لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ]

على إضمارِ كانَ ، كما أُضمِرَتْ هي وضَميرُ الشَّأنِ في قوله :

[وَنُبِّئْتُ لَيْلى أرْسَلَتْ بشَفاعَةٍ] إليَّ فَهَلّا نَفْسُ لَيْلى شَفِيعُها

فرع : مُشْبِهُ إذا مِن أسْماءِ الزَّمانِ المُستقبلِ كإذا لا يُضافُ إلّا إلى الجُملةِ الفِعليةِ – قاله في شرح الكافِية نَقْلًا عَن سيبويه واسْتَحْسَنَهُ – قال : لَوْلا أنَّ مِن المَسْمُوع ما جاءَ بِخِلافِهِ كَقَوْلِه تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ انْتَهى .

وأَجابَ وَلَدُهُ عَنها بأنَّها مِمّا نُزِّلَ فيهِ المُستقبلُ لِتَحقُّق وُقُوعِه منْزِلَةَ الماضِي ،

مشتملة على ضمير عائد على المضاف .

قوله : **وقبل فعل معرب** : صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى إذ ، وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما في إذْ إذا وقع بعدها المضارع ، ولا يخفى أن الأقرب جعل ذلك الظرف بمعنى إذا ؛ قاله الصبان .

قوله : **فلن يفند** : أي لن يغلط .

قوله : **إذا** : أي الظرفية لا الفجائية .

قوله : **فقط** : لتضمنها معنى الشرط غالبًا ولم تعمل لكونها خاصة بالمتيقن أو المظنون بخلاف إن .

قوله : **إذا باهلي إلخ** : تمامه :

له ولد منها فذاك المذرع

باهلة : أرذل قبيلة من قيس ، وحنظلة : أكرم قبيلة من تميم ، والمذرع من أمه أشرف من أبيه .

قوله : **فهلا نفس ليلى شفيعها** : صدره :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ

فهلا حرف تحضيض مختص بالجملة الفعلية .

وحينئذٍ فاسْمُ الزَّمانِ فيهِ لَيس بِمَعنى إذا ، بَلْ بِمَعنى إذْ ، وهي تُضافُ إلى الجُملتَيْنِ .

قال ابنُ هشام : ولم أرَ مَنْ صَرَّحَ بأنَّ مُشبِهَ إذا كمُشْبِهِ إذْ ، يُبْنى و يُعْرَبُ بالتَّفْصيلِ السّابق ، وقِياسُهُ عَلَيه ظاهِرٌ ، ومِنه ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ لأنّ المُرادَ بِه المُستقبلُ – انْتَهى .

قلت : قَد تَقَدَّمَ نَقْلًا عنهم ، الاسْتِدْلالُ بِهِ على مُشْبِهِ إذْ ؛ أيْ لِأنَّه مِمّا نُزِّلَ فيهِ المُستقبَلُ لِتَحقُّق وُقُوعِهِ مَنزِلَة الماضى لا سِيَّما في أوَّلِه قالَ بِلفظِ الماضى .

(لِمُفْهم اثْنَيْنِ) لَفظًا ومَعنًى ، أوْ مَعنًى فَقَط (مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقِ) بِعَطْفٍ (أضيفَ كِلْتا وَكِلا) نحو « جاءَنى كِلا الرَّجُلَيْنِ » .

و [إنَّ لِلْخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدى] وَكِلا ذلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

ولا يُضافانِ لِمُفْرَدٍ ولا لِمُنَكَّر خِلافًا للكوفيّين ، ولا لِمُفَرَّقٍ ، وشَذَّ :

كِلا أَخي وَخَليلي واجِدي عَضُدًا [في النّائِباتِ وإلْمام المُلِمّاتِ]

(وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّف أيًّا) بَلْ أضِفْها إلى مُثَنًّى أوْ مَجمُوعٍ مُطلَقا أوْ مُفرد مُنكّر . (وَ إنْ كَرَّرْتَها فَأَضِف) إلى المُفْرَد المُعرَّفِ نحو :

قوله : وكلا ذلك وجه وقبل : أوله :

إن للخير وللشر مدى

بفتح الميم الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها فذلك مثنى في المعنى ؛ لأن العرب اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد فاستعملته في المثنى كقوله تعالى : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ وللجمع نحو ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ وذلك على تأويل المشار إليه بالمتقدم أو المذكور .

قوله : خلافا للكوفيين : في تجويزهم إضافتها إلى النكرة المختصة بناء على جواز تأكيدها عندهم نحو : كلا رجلين عندك قائمان .

قوله : كلا أخي إلخ : تمامه :

في النائبات وإلمام الملمات

وإفراد واجدي باعتبار لفظ كلا .

قوله : أيًّا : أي مطلقا سواء كانت موصولة أو استفهامية أو شرطية أو نعتًا أوحالًا .

قوله : بل أضفها إلخ : وذلك لأنها إذا أضيفت إلى معرفة كانت بمعنى بعض المضاف إليه فلذا يفرد

[فَلَئِنْ لَقيتُك خالِيَيْنِ لَتعْلَمَنْ] أَيِّي وَأَيُّكَ فارِسُ الأَحْزابِ

(أَوْ) إنْ (تَنْوِ ٱلْأَجْزاء) فَأَضِفْها إلَيه نحو « أَيُّ زَيْدٍ حَسَنٌ » أَيْ أَيُّ أَجْزائِهِ .

(وَ اخْصُصَنْ بِٱلْمَعْرِفَةِ) مَعَ اشْتِراط ما سَبَق (مَوْصُولَةً أَيًّا) فَلَا تُضِفْها إلى نكِرَةٍ خِلافًا لِابْنِ عُصْفُور نَحو « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » (وَبِالْعَكْسِ) أَيَّ (الصِّفَةُ) والحالُ فَلا يُضافانِ إلّا إلى نكِرَةٍ كـ « مَرَرْتُ بِفارِسٍ أَيِّ فارِسٍ » و « بِزَيْدٍ أَيَّ فارِسٍ » .

(وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا اَو اَسْتِفْهامًا فَمُطْلَقًا) أَيْ سَواءٌ أُضيفَ إلى مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكِرَة (كَمِّلْ بها الكَلاما) نَحو ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾ .

فرع : إذا أُضيفَ أَيُّ إلى مُثَنى مَعرِفَةٍ أُفْرِدَ ضَمِيرُها ، أوْ إلى نَكِرَةٍ طُوبِقَ (وَأَلْزَموا إضافَةً لَدُنْ) وهو ظَرف لِأَوَّلِ غايَةِ زَمان أَوْ مَكان مَبنِيٌّ إلّا في لُغَةِ قَيْسٍ (فَجَرَّ) وإفرادُها (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِها) على التَّمييزِ أو التَّشبيه بالمَفعولِ به ،

ضميرها والمفرد المعرف لا بعض له ، وإذا أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى كل ؛ فلذا يطابق ضميرها .

قوله : أيي وأيك إلخ : صدره :

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن

وذلك لأن المعنى أينا وأي الثانية زائدة لتسويغ العطف على الضمير المجرور .

قوله : إذا أضيف أي إلى مثنى إلخ : مثل المثنى الجمع وذلك لما سبق من أنها إذا أضيفت إلى معرفة بمعنى بعض ، وإذا أضيفت إلى نكرة بمعنى كل .

قوله : لأول غاية زمان أو مكان : يعني أن هذا معناها بخلاف من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ، ومن ثمة كانت حرفا وكانت لدن اسما ؛ أفاده سم ، وهي ملازمة لهذا المعنى بخلاف عند ؛ تقول : جئت من عنده ومن لدنه ، وجلست عنده ، ولا تقول : جلست لدنه ؛ لفقد معنى الابتداء .

قوله : فجر : فائدته بعد قوله : وألزموا إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ومن قوله في باب إعمال المصدر وبعد جره الذي أضيف له قاله سم وتبعه غيره كما قال الصبان وأقره هو والخضري وزادا عليه مواضع تستفاد منها هذه الفائدة ولا يخفى أن يخالف ما مر عن الشارح من أن عامل الجر عند المصنف هو الحرف المقدر فإما أن تحمل هذه المواضع على أن المستفاد منها هو اختياره في هذا الكتاب ، أو تحمل على التسامح في التعبير ، وحينئذ لا يظهر لقوله : فجر فائدة سوى التكميل .

قوله : على التمييز : لأن لدن اسم لأول زمان مبهم .



أوْ إضْمارُ كانَ واسْمِها الوارِدُ (عَنْهُمْ نَدَرْ) وكَذا رَفْعُها على إضْمارِ كانَ كما حَكاهُ الكُوفِيُّونَ ، ويُعْطَف على غُدْوَةَ المَنْصُوبَةِ بالجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّها ، وجَوَّزَ الأخْفشُ النَّصبَ . قالَ المصنفُ : وهو بعيدٌ عن القِياس .

(وَمَعَ) اسْمٌ لِمكانِ الاجْتماعِ أوْ وَقْتِهِ ، مُعْرَبٌ إلا في لغةِ ربيعة فيقُولُونَ (مَعْ) بِتَسْكينِ العَيْنِ (فِيها) بِناءٌ وهو (قَليلٌ) ، وقالَ سيبويه : ضَرُورَةٌ ، وَمِنْه :

فَريشى مِنْكُمْ وَ هَواى مَعْكُمْ [وَإنْ كانَتْ زيارَتُكُمْ لمامًا]

(وَنُقِلَ) في هذِهِ الحالَةِ (فَتْحٌ وَكَسْرٌ) لِعَيْنِها (لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ) بِها مُسْتَنَدُ الأوَّلِ الخِفَّةُ ، والثّانى الأصْلُ في الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ .

قوله : **أو إضمار كان واسمها** : أي لدن كانت الساعة غدوة ، وعلى هذا تكون مضافة إلى الجملة ، ولذا استحسنه الناظم كما في الصبان ؛ ففي عطف إضمار على ما تقدمه مسامحة لا تخفى إلا أن يقال إنه عطف على الهاء في بها ولا يخلو أيضا عن ضرب من التسامح .

قوله : **على إضمار كان** : أي التامة .

قوله : **لأن محلها جر** : أي محلها محل جر ؛ لأنه لا ينصب بعدها إلا غدوة نادرًا وليس المراد أنها مجرورة المحل ؛ لأنه من العطف على التوهم ، أو محلها جر بحسب التوهم لا حقيقة كما في بعض النسخ ، لأنه محلها ، قال الصبان : وهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء .

قوله : **وجوز الأخفش** : قال في الهمع : وأوجبه أبو حيان لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر ، قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها ؛ لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل .

قوله : **بعيد عن القياس** : قال الصبان : لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بها مسموع على خلاف القياس ؛ فالقياس عليها بعيدة عن القياس .

قوله : **لمكان الاجتماع إلخ** : المراد به ما يشمل القرب كـ ﴿ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ وإن مع اليوم غدا لكن الظاهر أن مع هنا مجاز عن شدة القرب .

قوله : **فريشي منكم إلخ** : تمامه :

وإن كانت زيارتكم لماما

المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال ، وزيارتكم أي زيارتي إياكم ولماما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت .

قوله في **هذه الحالة** : فيه رد على بعض الشراح حيث حمل الكلام على التوزيع ؛ فأرجع الفتح

تتمة : لا تَنْفَكُّ مَعَ ، عَنِ الإضافَةِ إلّا [إذا وَقَعَتْ] حالًا بِمَعنى جَميعِ كَقَوْلِهِ :

بَكَتْ عَيْنىَ اليُسْرى فَلَمّا زَجَرْتُها عَنِ الجَهْلِ بَعدَ الحِلْمِ اسْبَلَّتا مَعًا

(وَ اضْمُمْ بناءً) وفاقًا لِلْمبرّد (غَيْرًا انْ عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيفَ) حال كونك (ناويًا) مَعنى (ما عُدِما) ....

للمعربة والكسر للساكنة ؛ وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة .

قوله : بمعنى جميع : كذا قال المصنف قال أبو حيان : وليس بصحيح ؛ فقد قال ثعلب : إذا قلت جاءا جميعا احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين ، وإذا قلت : جاءا معا فالوقت واحد ؛ قاله في الهمع .

قوله : بناء : أي ضم بناء أو بانيًا والأول أولى ؛ لأن حالية المصدر سماعية ، وإذا بنيت هذه الأسماء على الضم تسمى غايات ؛ لأن الأصل فيها أن تكون مضافة فغايتها حينئذ المضاف إليه لأنه تتمة لها ؛ إذ به تعريفها فإذا حذف وتضمنه المضاف صار هو غاية .

قوله : وفاقًا للمبرد : مقابل لقول الأخفش الآتي .

قوله : ناويا معنى ما عدما : أي معناه فقط دون لفظه وهذا القيد غير مفهوم من المتن ولم يحله كما هو عادته في القيود الغير المفهومة ؛ لأنه أحال مأخذه إلى شرح الكافية فيما بعد ثم الاحتياج إلى التقييد بالمعنى إنما هو بالنسبة إلى البناء الذي هو مذهب المبرد والناظم ، وأما بالنسبة إلى الإعراب مطلقا الذي هو مذهب الأخفش فلا حاجة إليه ؛ لأن هذه الحالة مفقودة عنده كما سيأتي والمراد بنية المعنى فقط أن يلاحظ المعنى معبرًا عنه بأي عبارة ويكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه ، ثم اعلم أن تحقيق المقام يقتضي بسطًا في الكلام وهو في مقامين :

المقام الأول : اعلم أن هذه الأسماء إذا كان ما تضاف إليه مذكورا أو محذوفا لفظا ونية وعلامته أن تنون كانت معربة باتفاق ؛ إما نصبا على الظرفية ، أو جرًّا بمن ، وأما إذا حذف ونوي وعلامته أن لا تنون ؛ فالقياس يقتضي البناء لزوال المعارض للشبه وقد وجدوها تارة تعرب في هذه الحالة ، وتارة تبنى فاضطروا إلى الفرق بأن الإعراب لنية المعنى مع اللفظ ، فيعتبر اللفظ كأنه ثابت فيعارض الشبه والبناء لنية المعنى فقط ، ولم أر أحدا حكى خلاف الأخفش وهو اختياره الإعراب مطلقا في جميع هذه الأسماء بل خصصوا حكايته حتى الشارح نفسه في الهمع ومتنه بغير وكيف يختار الإعراب مطلقا والبناء أكثر من أن يحصى ولا يمكن حمل الضمة في ما عدا غير على الإعراب بخلافها في غير كما سيأتي ، وماذا يصنع بقراءة السبعة في ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ بالبناء ؛ فالذي يظهر لي أن ما سيأتي عن الشارح من حكايته اختيار الأخفش الإعراب في هذه الأسماء مطلقا سهو .



.... قال في شرح الكافية : لِزَوَالِ المُعارِضِ لِلشَّبَهِ المُقْتَضى لِلْبِناءِ وهو عَدَمُ الاسْتِقلالِ بالمَفهُومِيَّة .

قلت : وهي نَظيرَةُ أيٍّ ، فَيَأتي في هذِهِ ما قُلته فيها وهو وُجودُ هذِهِ الْعِلَّة فيما إذا لَم يُنْوَ المُضافُ إليه مع قَوْلهم بِإعْرابِها حينئذٍ ، فالأحْسنُ ما ذَهَبَ إليهِ الأخْفشُ

المقام الثاني : اعلم أنه لا يجوز حذف ما تضاف إليه غير إلا إذا وقعت بعد ليس ، أو بعد لا ، فإذا كان المضاف إليه مذكورًا جاز رفع غير على أنها اسمها ولا بمعنى ليس والخبر محذوف ، وجاز نصبها على أنها خبر لا بمعنى ليس أو اسم لا التبرئة والجزء الآخر محذوف ، وإذا حذف المضاف إليه فالأكثر أن تكون مضمومة غير منونة ، ثم اختلف فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كقبل في الإبهام فغير بعد ليس اسمها أو خبر لها وبعد لا اسمها والخبر محذوف ؛ لكثرة حذفه ولا حينئذ للتبرئة لا بمعنى ليس ؛ لأن عملها قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقال الأخفش : الضمة إعراب بناء على نية اللفظ ؛ فغير اسم لهما ولا بمعنى ليس ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ودونه لنية اللفظ فهي خبر ليس واسم لا التبرئة والحركة على هذا إعراب باتفاق كالضم مع التنوين على القطع فغير اسم لهما ، وبهذا التفضيل علمت أن حال نية المعنى فقط مفقودة عند الأخفش .

قوله : لزوال المعارض : وهو الإضافة .

قوله : وهو : أي الشبه المقتضي للبناء عدم الاستقلال بالمفهومية لافتقارها إلى غيرها في إفادة المعنى المقصود من وضعها وهو استعمالها في المعاني الجزئية لا المعاني الموضوعة لها وهي المعاني الكلية ؛ فإن الأسماء اللازمة الإضافة موضوعة للمعاني الكلية بشرط استعمالها في جزئياتها بخلاف الحروف فإنها موضوعة للمعاني الجزئية فعدم استقلال الأسماء اللازمة الإضافة من حيث المعاني المقصودة من وضعها لكن عارض ذلك الشبه لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، فلما زالت الإضافة في اللفظ صارت بمنزلة المعدومة فعمل شبه الحروف مقتضاه .

قوله : وهي نظيرة أي : أقول فرق بينها وبين أي ؛ فإن صدر صلة أي إذا حذف منوي سواء ذكر المضاف إليه أم حذف فالشبه المقتضى للبناء موجود في كلتا الحالتين بخلاف غير فإنها إذا حذف ما تضاف إليه نسيا منسيا ولم ينو وصار مستعملًا في المعنى الكلي وفات الشبه وما أجاب به المحشى من أن المضاف إليه حينئذ منوى بعمومه ليس بشيء ؛ لأن مقتضى البناء هو شبه الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية وذلك إنما يتحقق إذا كان المضاف إليه ملحوظا بخصوصه كتعلق الحرف وإلا لزم بناء نحو : ابتداء وانتهاء .



مِن كَوْنها مُعرَبَةً في هذِهِ الحالَةِ أيضًا كما أجْمَعُوا على أنّ فَتْحها في هذِهِ الحالَةِ مُطلقا ، وَضَمَّها مَعَ التَّنْوين الّذي هو قَليلٌ حَرَكَتا إعرابٍ . وشَرَطَ ابنُ هِشام لجَوازِ حَذفِ ما يُضافُ إلَيه أنْ يَقَعَ بَعدَ لَيسَ نحو « قَبَضْتُ عَشْرَةً لَيسَ غير » أيْ لَيس المَقْبُوضُ غَيْرَ ذلك ، أوْ لَيس غَيْرُ ذلِكَ مَقبُوضًا . وذَكَرَ ابنُ السَّرّاج في الأُصُولِ ، وغَيْرُهُ : وُقُوعَها بَعْدَ لا ثُمَّ بِناؤُها عَلى الحَرَكَةِ ؛ لأنَّ لَها أصْلًا في التَّمَكّنِ ولَوْلاهُ لَم يُفارِقْها البِناءُ وكانَتْ ضَمَّةً لِئَلّا يَلْتَبِس الإعْراب بِالبِناءِ – قالَهُ في شَرْحِ التَّسْهيل .

قوله : من كونها معربة : أي كون ضمها بلا تنوين ضم إعراب لابناء كما قال المبرد ؛ لأن الكلام : فيه وبقرينة المقابلة بقوله : كما أجمعوا إلخ .

قوله : في هذه الحالة أيضًا : أي في حالة حذف المضاف إليه منويا كما في حالة ذكره وحذفه نسيا منسيا : المفهوم إعرابها فيهما من المتن ويحتمل أن يكون معنى قوله : من كونها معربة إلخ من كون ضمتها في حالة حذفه ضمة إعراب كما أجمعوا على أن إلخ فيكون قوله : كما أجمعوا تفسيرًا لأيضا . وليس معنى الكلام كونها معربة في حالة نية معنى المضاف إليه كما في حالة عدم نيته ؛ وذلك لأن الإعراب على نية اللفظ لا على نية المعنى وهذه الحالة مفقودة عند الأخفش ، قال في الهمع : والأخفش يقول بإعرابها في الضم والفتح معا وإن حذف التنوين لانتظار المضاف إليه ورأيه هو المختار عندي لما تقدم في أي الموصولة .

قوله : كما أجمعوا : لعله أراد إجماع المختلفين في الحركة عند الضم هل هي حركة إعراب أو بناء وإلا فقد قال في الهمع : ويجوز في غير زيادة على أخواتها البناء على الفتح . اهـ . والظاهر أنه أراد بدون تنوين ؛ لأن التنوين خاص بالمعرب ، أو أنه لم يكترث بجواز كون الحركة حينئذ بناء لضعف سببه وهو الإضافة إلى المبني تقديرا .

قوله : في هذه الحالة : أي حالة حذف ما تضاف إليه مطلقا لا حالة نية معناه ؛ لأن الفتح مع التنوين على القطع عن الإضافة وبدونه على نيه لفظه .

قوله : الذي هو قليل : الظاهر أنه نعت للضم وانظر ما وجه التخصيص ؛ فإن الفتح مثل الضم في القلة كما في التوضيح وغيره .

قوله : وذكر ابن السراج إلخ : في الهمع صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس في ذلك وأنشد ابن مالك :

فهن عمل أسلفت لا غير تسأل

قوله : ولولاه إلخ : أي ولولا أن لها أصلا في الإعراب لما عارضت الإضافة الشبه ، ولما نكرت ؛ لأنها يكون بناؤها حينئذ أصليًا والإضافة لا تقوى أن تعارض الأصل والمبني الأصل لا ينون .

قوله : لئلا يلتبس الإعراب بالبناء : لأن الغالب في هذه الأسماء في حالة الإعراب النصب



وَخَرَجَ بِقولِه : « إنْ عَدِمْتَ » إلخ ما إذا لَم يُعْدَم المُضافُ إلَيه و ما إذا عُدِمَ ولم يُنْوَ ، فإنّها حينئذٍ مُعربةٌ ، وسَيأتي تَصْريحُهُ بِهذِهِ الحالَةِ ، وكذا إذا نُويَ لَفظُهُ دُونَ مَعناه كما قاله في شَرحِ الكافِيةِ .

وَأَخْرَجهُ تَقْييدي المْنَويَّ بالمَعنى . (قَبْلُ كَغَيْرُ) في جَميع ما تَقَدَّم ، فَيُبنى على الضَّم إذا حُذِفَ ما يُضافُ إلَيه ونُويَ مَعناهُ نحو ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ دُونَ ما إذا لَمْ يُحذَف نحو « جِئْتُ قَبْلَ الْعَصْرِ » أو حُذِفَ وَلَمْ يُنْوَ نَحو :

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وَ كُنْتُ قَبْلاً [أكادُ أَغصُّ بِالْماء الْفُراتِ]

أو نُوِيَ لفظُهُ نحو :

ومِنْ قَبْلِ نادى كُلُّ مَوْلي قَرابَةً [فَما عَطَفَتْ يَوْمًا عَلَيْهِ الْعَواطِفُ]

والأحسنُ فيها أيضًا وفيما بَعدَها ما اخْتارَهُ الأخْفشُ مِنَ الإعْرابِ مُطلقًا ، ومِثلها أيضًا (بَعْدُ) فَتُبْنِي وَتُعْرَبُ على التَّفْصيل المُتَقَدِّم كالآية السّابِقَةِ ونحو « جِئْتُ بَعدَ الْعصْر » وقُرِئَ « لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ » وكذا (حسْبُ)

والجر ، ويندر الرفع ؛ فلو بني على غير الرفع لالتبس الإعراب الغالب بالبناء ، ولم يكترثوا بالنادر ؛ لأنه أولى بعدم الاكتراث به من الغالب .

قوله : دون معناه : أي إذا نوى لفظه ومعناه دون معناه فقط ؛ لأن نية اللفظ تستلزم نية المعنى .

قوله : في جميع ما تقدم : أي من الأحكام المفهومة من المتن .

قوله : فساغ لي الشراب إلخ : آخره :

أكاد اغص بالماء الفرات

أي العذب ، ويروى الحميم أي العذب من الأضداد .

قوله : ومن قبل نادي الخ : الرواية بالكسر بلا تنوين تمامه :

فما عطفت مولى عليه العواطف

والمولى في الموضعين بمعنى القريب ، وقرابة بحذف المضاف أي ذا قرابة مفعول نادى ، ومولى الثاني مفعول عطفت ، والعواطف فاعله ، وهي جمع عاطفة وهي ما يعطف القريب على قريبه من القرابة والغيرة والحمية .

قوله : والأحسن : تقدم ما فيه .

قوله : وقرئ (لله الأمر من قبل ومن بعد) : أي بالخفض منونًا وغير منون .



نحو « قَبَضْتُ عَشْرَةً فَحَسْبُ » أيْ فَحَسْبي ذلك ، و « هذا حسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » و (أوَّلُ) كما حكاهُ الفارِسِيُّ مِن قَوْلِهم : « ابدأ بِذا مِنْ أوَّلُ » بالضَّم عَلى نِيَّةِ مَعنى المُضافِ إليه ، والجَرُّ عَلى نِيَّةِ لَفظِهِ ، والْفَتْحِ على تَرْكِ نِيَّتِهِ ، ومَنْعِ صَرْفِهِ لِلْوَزْنِ والوصْفِ (وَدُونُ وَالجِهاتُ) السِّتُّ (أيْضًا) نحو :

[إذا أنا لَمْ أُومنْ عَلَيْكَ] وَلَمْ يَكُنْ لِقـاؤُكَ إلّا مِـنْ وَراء وَراء

وحَكى الكِسائِيُّ « أفَوْقَ تَنامُ أَمْ أسْفَلَ » بِالنَّصْبِ أيْ أفَوْقَ هذا (وَعَلُ) بِمَعنى الْفَوق نحو :

[وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُل ثَنِيَّةٍ] وَأتَيْتُ فَوْقَ بَني كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

[مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبل مُدْبِرٍ مَعًا] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

قوله : فحسب : الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وفي قوله : فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى ؛ لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافى فلا يتعرف بالإضافة فالأولى جعله خبرًا عن المعرفة ، وإنما جوزنا كونه مبتدأ ؛ لتخصصه بالإضافة ويؤيد كونه مبتدأ قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ وإذا قطع عن الإضافه أشرب معنى لا غير ؛ أفاده المصرح .

قوله : من رجل : من باب جر التمييز بمن ، وسيأتي الكلام على قطعها عن الإضافة لفظا ونية ، والذي يفيده كلامهم : أن حالة حذف ما تضاف إليه ونية لفظه مفقودة فلذا لم يمثل له ؛ ففي قوله : وكذا حسب مسامحة بالنسبة إلى الشرح ؛ لأن المشابهة في غالب الأحوال لا في كلها .

قوله : وأول : الصحيح أن أصله أوئل بدليل جمعه على أوائل ، وقيل : ووئل وأنه لا يستلزم ثانيًا ، وقيل : يستلزمه ، وقد يكون أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكمه نحو : هذا أول من هذه ولقيته عاما أول ، وقد يكون اسمًا فيكون مصروفًا نحو : لقيته عامًا أولا ، ومنه ماله أول ولا آخر ، ويؤنث بالتاء بقلة ؛ كذا في الهمع .

قوله : وأتيت فوق إلخ : صدره :

ولقد سددت عليك كل ثنية

أي عقبت الرواية بضم عل أي من فوقهم .

قوله : كجلمود صخر إلخ : أوله :

مكر مفر مقبل مدبر معا

الأربعة صفات لمجرور تقدمها ، ومكر مفر بكسر الميم فيهما لم يسبق في الكر والفرار ، ومقبل مدبر قال العيني : يعني إذا استقبلته أحسن وإذا استدبرته أحسن ، وقال الدماميني :



وَ فُهِمَ مِنْ ذِكْر المُصَنِّفِ لَها جَوازُ إضافَتِها لَفْظًا ، وبِهِ صَرَّحَ الجَوْهَرِيّ وخالَفَهُ ابنُ أبي الرَّبيع .

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) وَجَرًّا كما تَقَدَّمَ ، وَرَفْعًا (إذا ما نُكِّرا) أيْ قُطِعَ عن الإضافَةِ

مقبل إذا أريد منه إقباله ، ومدبر إذا أردت منه إدباره ، ومعنى معًا : أن هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد ؛ قاله يس .

وأقول : المعنى في حالة واحدة على المبالغة والمراد التعاقب بقرينة قوله : كجلمود صخر إلخ والجلمود كعصفور الحجر العظيم الصلب ، واستشهدوا به لتنكير عل وإعرابه على أن ترك التنوين لأجل الروى ومنهم الشارح في الهمع حيث قال : أي من مكان عال ، ويحتمل كما قال الصبان أن يكون ترك التنوين لنية لفظ المضاف إليه فيكون شاهدًا لكلتا الحالتين .

قوله : وبه صرح الجوهري : فقال : يقال : أتيته من عل الدار بكسر اللام .

قوله : وأعربوا نصبًا وجرًّا : أي بمن كما تقدم أي في الأمثلة السابقة ، واقتصر الناظم على النصب ؛ لأنه الأصل في الظروف كما قاله الصبان ، وإن كان المراد بالنصب أعم من النصب بالظرفية أو غيرها كما في حسب وغير ، ولاطراد النصب حالة التنكير في جميع هذه الأسماء بخلاف الجر ، فإنه غير موجود في حسب وغير وبخلاف الرفع كما سيأتي .

قوله : رفعًا : كما تقدم في قول الشارح في الكلام على غير وضمها مع التنوين الذي هو قليل ، ولم أر أحدًا استشهد له بشاهد آخر ولعله لا يوجد ؛ نعم يمكن أن يوجد في حسب واستشهاد الشارح له في الهمع بقوله :

فما شربوا بعد على لذة خمرًا

أي غيرُ لا غير بالتنوين على رواية الضم ، والتنوين ليس بصحيح ؛ لأن الضمة فيه حركة بناء والتنوين للضرورة ، ولا يصح أن تكون حركة إعراب هذا وأخر رفعًا عن قوله كما تقدم ؛ لأن المراد بالتقدم التقدم في ضمن الأمثلة السابقة والضم لم يتقدم فيها .

قوله : إذا ما نكرا : ما زائدة وضمير نكرا عائد على قبل ، وما ذكر بعده ؛ لأنه متقدم رتبة ، لأنه مفعول أعربوا . قاله الصبان .

قوله : أي قطع عن الإضافة : لما كان حمل التنكير في قوله : إذا ما نكرا على ما يقابل التعريف غير صحيح ؛ لأنه يفيد الكلام حينئذ بمفهومه أن قبلا وما بعده معرفة في غير هذه الحالة وذلك مفقود في حسب لأنها بمعنى اسم الفاعل وهو كاف وإضافتها لفظية لا تفيد تعريفا كما صرح به المصنف في شرح العمدة ، فيصح وقوعها نعتًا لنكرة وحالا لمعرفة تقول : مررت برجل حسبك من رجل ، وهذا زيد حسبك من رجل ؛ حمل الشارح التنكير على القطع عن الإضافة لفظًا ونية بقرينة المقابلة بقوله : ناويًا ما عدما ، ولما كان هذا الحكم جاريًا



لَفظًا ونِيَّةً (قَبْلًا وَما مِنْ بَعْدِهِ) وقَبْلِهِ (قَدْ ذُكِرا) وشَمَلَ ذلك « عَلُ » وبه صَرَّحَ بَعْضُهُم لكن قالَ ابنُ هِشام : ما أظُنُّ نَصْبَها مَوْجُودًا ، ثم هو على الظَّرفِيَّةِ في قَبلُ وما بعده إلّا حَسبُ فعلى الحاليَّة ، وذكر المصنفُ أنّ أسْماءَ الجِهاتِ ما عدا فَوْقَ وتَحتَ تَتَصَرَّفُ تَصرُّفًا مُتَوَسِّطًا ، وأنّ دُون تتصرَّفُ تصرُّفًا نادِرًا .

(وَما يَلي المُضافَ) أَي المُضافُ إلَيه (يَأْتي خَلَفًا عَنْهُ) أيْ عَنِ المُضافِ في (الْإعْراب) والتَّذكير وَ التَّأنيثِ وغيرها (إذا ما حُذِفا) نحو ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ أيْ أمْرُ رَبِّكَ ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ أيْ بَدَلَ شُكْرِ رِزقكمْ .

يَسْقُوْنَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عَليْهِمُ ... بَرَدى يُصَفّقُ بِالرَّحيق السَّلْسَلِ

أيْ ماءَ بَرَدى وهو نَهْرٌ بِدمشق .

في غير أيضًا حمل الكلام على الاكتفاء فقال : وقبله بنا على حمل قوله : وما من بعده قد ذكرا على الذكر على سبيل العطف كما هو المتبادر وإلا فغير مذكور بعده لكن على أنه مشبه به ، ولقائل أن يقول : فكان على الناظم أن يقول حينئذ : غير أو ما من بعده قد ذكرا ، ويمكن أن يجاب بأنه لما لم يكن غير من نوع ما بعده كان الأولى أن يفرد عنه ؛ فإن تنكير ما بعده غير مشروط بشيء بخلافه ؛ فإن تنكيره مشروط بوقوعه بعد ليس ، ولهذا ذكر البناء على الضم أولًا في غير ، ثم عطف ما بعده عليه .

قوله : في قبل وما بعده : وأما في غير فقد مر .

قوله : ما عدا فوق وتحت : أما هما فلا يتصرفان أصلًا كما في الهمع عن المصنف .

قوله : تتصرف : أي تخرج عن الظرفية .

قوله : تصرفًا متوسطًا : وكذا قبل وبعد ، وأول كما في الهمع ؛ لكن فيه أن تصرف يمين وشمال كثير .

قوله : أي المضاف إليه : أي ولو بواسطة كما أشار إليه التمثيل ؛ فيشمل ما إذا حذف اثنان فأكثر على أن الأصح أن الحذف تدريجي فلا حاجة إلى هذه الغاية ؛ قاله الصبان .

قوله : وغيرها : من التثنية والجمع والحكم عليه وعود الضمير إليه والتنكير .

قوله : إذا ما حذفا : أي لقرينة وذلك فيما إذا كان المضاف إليه صالحا لإعراب المضاف ، فلو كان جملة لم يجز حذف المضاف ؛ لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا .

قوله : البريص : اسم واد ، وألف بردى للتأنيث ، والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس ، ومن موصولة مفعول يسقون ، وجملة ورد البريص صلتها وبردى على حذف المضاف مفعوله الثاني ، ويصفق حال من بردى لنيابته مناب ماء وإلا لقيل تصفق بالتاء الفوقية .

وقوله : بالرحيق السلسل : تشبيه بليغ أي بماء مثله في اللذة .



[مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خُولَةٌ] والْمِسْكُ مِنْ أرْدائِها نافِحَةْ

أيْ رائِحَتُهُ ، « إنّ هذَيْنِ حَرامٌ عَلى ذُكُورِ أُمَّتى » أيْ اسْتِعْمالُهما ، ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ ﴾ أيْ أهْلَها « تَفرَّقُوا أيادِي سَبا » أيْ مِثْلَها .

(وَرُبَّما جَرُّوا) المُضافَ إلَيه (الّذي أبْقَوْا كَما قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما) وهو المُضاف (لكِنْ) لا مُطلقا بَل (بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ ما حُذِفَ مُماثِلًا) في اللّفظِ والمَعنى (لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) أوْ مقابِلًا له ، فالأوَّلُ نحو :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَءًا وَنارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نارًا

والثاني : كَقراءةِ بَعْضِهم « تريدون عرض الدنيا واللّه يريد الآخرةِ » أيْ باقِي الآخِرَةِ كذا قَدَّرَهُ ابْنُ أبي الرَّبيع (وَيُحْذَفُ الثّاني فَيَبْقى الأوَّلُ) بِلا تَنْوينٍ (كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ بِشَرْطِ عَطْفٍ) على هذا المُضافِ (وَ إضافَةٍ) لِهذا المَعْطُوفِ (إلى مِثْلِ الّذِي لَهُ أَضَفْتَ

قوله : والمسك إلخ : صدره :

مـرت بـنـا فـي نـسـوة خـولـة

وهي كما قيل بفتح فسكون اسم امرأة ولا يخفى ما فيه من الانكسار ، ونافحة أي فائحة .

قوله : أي استعمالهما : فهو مثال للنيابة في الحكم عليه بشيء وكذا ما بعده ، وأيضا فيهما النيابة في عود الضمير وفي هذا النيابة في الإفراد وفيما بعده النيابة في التذكير .

قوله : أيادي سبا : أي أبناء سبأ ؛ فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجامع المعاونة ، في المعجم الوسيط سبأ اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن يصرف ويترك صرفه ويمد ولا يمد وفي المثل : تفرقوا أيدى سبا ، وأيادى سبا ضرب بهم المثل في التفرق ؛ لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جنانهم تبددوا في البلاد فأخذت كل طائفة منهم طريقا . اهـ . وهذا شاهد للنيابة في التنكير لوقوعه حالا .

قوله : كما قد كان : أي كالجر الذي قد كان ، والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتى التركيب لا بالذات ، وفائدته : دفع توهم أنه جر جديد بجار آخر ؛ أفاده الصبان .

قوله : نار : بالجر أي كل نار لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين .

قوله : كذا قدره ابن أبي الربيع : وقيل : التقدير عرض الآخرة ؛ فيكون مماثلا ، والمراد : ما عرض وحدث وإن كان باقيا ، وإيثار التعبير به للمشاكلة ، والأول أولى كما لا يخفى .



اْلأوَّلا) كَقَوْلِهِم : « قَطَعَ اللّهُ يَدَ وَرِجلَ مَنْ قالَها » أيْ يَدَ مَنْ قالَها ، وَرجْلَ مَنْ قالَها . وَقَدْ يَأْتى ذلِكَ مِنْ غَيْرِ عَطْف كَما حَكى الكسائيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ « أَفَوْقَ تَنامُ أمْ أسْفَلَ » .

(فَصْلَ مُضاف) بالنَّصْبِ ، مَفعُولُ أَجزْ ، (شِبْهِ فِعْلٍ) صِفَةُ مُضافٍ ، أيْ : مَصْدَرٌ واسمُ فاعِلٍ ، (ما نَصَبَ) ذلِكَ المُضافُ عَنِ المُضافِ إلَيه ، فاعِلُ فَصْل ، (مَفْعُولًا) تَمْييزٌ (أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ) . المَعنى : أَجِزْ أَنْ يَفْصِلَ الّذي نَصَبَهُ المُضافُ عَلى المَفْعُوليةِ أوِ الظّرفيةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُضاف إلَيه كَقراءةِ ابنِ عامِرٍ (قَتْل أولادَهُمْ شُرَكائِهِمْ) ، وَقَوْلِ بَعْضِهِم : « تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَ هَواها سَعْيٌ في رداها » وَقَوْلِهِ تَعالى : « فلا تحسَبَنّ اللّهَ مخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وَقَوْلِهِ ﷺ : « هَلْ أنْتُمْ تاركُوا لي صاحِبي » .

وقَوْلِ الشّاعِر :

[فَرِشْنى بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتي] كَناحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بعَسيل

(وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمين) ، حَكي الكِسائِيُّ « هذا غُلامُ وَاللّهِ زَيْدٍ » (وَاضْطِرارًا وُجدا) الْفَصْلُ (بِأجْنَبِيٍّ) مِنَ المُضافِ كَقَوْلِه :

قوله : **فصل مضاف** : إلى غير ضمير .

قوله : **أي مصدر** : مقدر بأن والفعل .. شاطبي .

قوله : **أو اسم فاعل** : بمعنى الحال والاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول ؛ قاله الصبان .

قوله : **ما نصب** : خرج المرفوع ؛ فإن الفصل به مختص بالضرورة ؛ لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب ؛ فإنه في نية التأخير ؛ فالفصل به كلا فصل .

قوله : **تمييزًا** : ومنهم من جعله حالا ولا يخفى أن التمييز أوفق بجزالة المعنى .

قوله : **كناحت يوما إلخ** : صدره :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

أي أصلح حالى بخير أي مال على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ، والواو في ومدحتي بمعنى مع ، والعسيل كأمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر .

قوله : **وجدا الفصل بأجنبي** : يحتمل أنه حل معنى لا بيان إعراب ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن بأجنبي متعلق بضمير وجدا العائد إلى الفصل وهو أوفق بجزالة المعنى إلا أنه يرد عليه كما قال الشاطبي : إن ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به إلا إذا كان بارزًا ، وعلى الأول بأجنبي حال من ضمير وجد بناء على عوده إلى المضاف ؛ أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي .

قوله : **بأجنبي** : ليس بيمين ولا نعت ولا نداء بقرينة المقابلة والمراد به الفاعل سواء كان

ما إنْ وَجَدْنا لِلْهَوى مِنْ طِبٍّ ... وَلا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ

وَقَوْلِه :

أَنْجَبَ أيّامَ والِداهُ بِهِ ... إذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

وَقَوْلِه :

تَسْقي امْتِياحًا نَدى المِسْواكَ رِيقَتِها ... [كَما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ]

وَقَوْلِهِ :

كَما خُطَّ الْكِتابُ بِكَفٍّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ [يُقارِبُ أوْ يَزِيلُ]

(أَوْ بِنَعْتٍ) نحو :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرادِيُّ سَيْفَهُ] ... مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ ٱلْأَباطِحِ طالِبِ

فاعلا للمضاف أو لغيره ، ومفعول غيره وظرفه والأمثلة على هذا الترتيب ولا يخفى ما في إطلاق الأجنبي على فاعل المضاف من البعد .

قوله : قهر وجد صب : وفيه الشاهد حيث أضيف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد ، والصب العاشق .

قوله : أنجب أيام إلخ : ففصل بين أيام وإذ بوالده الذي هو فاعل أنجب .

قوله : تسقي امتياحا إلخ : أي وقت امتياح أو ممتاحة ، والامتياح الاستياك ؛ أي تسقي ندى ريقتها المسواك آخره :

كما تضمن ماء المزنة الرصف

المزنة السحاب ، والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوفة بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرق وأصفى .

قوله : كما خط إلخ : ما مصدرية ، وتمامه :

يقارب أو يزيل

أي يقارب بين حروف الكتابة ، أو يزيل بفتح أوله أي يباعد بينها ، والجملة صفة ليهودي ، وخص لأنه من أهل الكتاب ، والمعنى : أن رسم هذا المنزل كخط الكتاب .

قوله : من ابن أبي إلخ : صدره :

نجوت وقد بل المرادي سيفه

قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل عمرو بن العاص وعلي بن أبي

(أوْ نِدا) مَثَّلَ لَهُ فِي شَرْحِ الكافِيَةِ بقَوْلِهِ :

كَأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصامِ زَيْدٍ حِمارٌ دُقَّ بِاللجامِ

ويُمكِنُ أنْ يَكُونَ على لُغَةَ إجْراءِ أَب بِالْألِفِ عَلى كُلِّ حالٍ وَزَيْد بَدَل مِنه ؛ أوْ عَطْف بَيان - قالَهُ ابنُ هِشام .

تتمة : مِنَ الفَواصِلِ أمّا ؛ قالَهُ في الكافِيَةِ ، والفَصْلُ بِها مُغْتَفَرٌ كَقَوْلِهِ :

هُما خُطَّتا إمّا إسارٍ وَمِنَّةٍ وَإمّا دَمٍ وَالْمَوْتُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

طالب رضي الله تعالى عنهم ، فسلم الأولان وقتل علي ، والمرادي بفتح الميم نسبة إلى مراد قبيلة ، وشيخ الأباطح وإن كان بحسب المعنى نعتا للمضاف والمضاف إليه معا إلا أنه بحسب اللفظ نعت للمضاف فقط .

قوله : كأن برذون إلخ : أي كأن برذون زيد يا أبا عصام .

قوله : ويحتمل إلخ : إن كان أبا عصام كنية زيد .

قوله : والفصل بها مغتفر : أشار بهذا إلى أن الفصل بها قياسي وليس خاصًّا بالشعر .

قوله : هما : أي الخطتان المعلومتان من السياق ، والخطة بالضم الخصلة ، والإسار بالكسر الأسر ، وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة ؛ قاله الصبان .



فصل : في المُضافِ إلى ياءِ المُتكلِّم الصَّحيح

إنَّهُ مُعْرَبٌ خِلافًا لابْنِ الخَشَّابِ والجُرجاني في قَوْلهما ، إنَّهُ مَبْنِيٌّ لإِضافَتِهِ إلى غَيْرِ مُتَمَكن لإِعْراب المُضافِ إلى الكافِ والهاءِ ، والمُثَنّى المُضاف إلى الياء ، ولبَعْضِهِم في قَوْلِهِ :

إنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ لِعَدَمِ الشَّبَهِ ولا مُعْرَب لِعَدَمِ تَغَيُّرِ حَرَكَتِهِ . (آخِرَ ما أُضيفَ لِلْيا اكْسِر إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا) أوْ جارِيًا مَجْراهُ كصَاحِبِي وغُلامِي وظَبْيِي ودَلْوِي ، ولكَ حينئذٍ في الياءِ الفَتْحُ والسُّكونُ وحَذْفُها لِدِلالَةِ الكَسْر عَلَيها نحو :

خليليّ أَمْلَكُ مِنِّي [بِالّذي كَسَبَتْ ... يَدي وَماليَ فيما يقتني طَمَعُ]

المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بالذكر لأن له أحكامًا ليست للمضاف إلى غيرها .

قوله : لإعراب المضاف إلخ : ولأن الإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام قاله يس .

قوله : والمثنى المضاف : وأما جمع التصحيح فلكونه كالمفرد في تساوي الأحوال الثلاث فيه لفظا لا يتم الاستدلال به فللمدعي أن يقول ببنائه أيضًا ولعله يقول به .

قوله ليس بمبني إلخ : قال الصبان : وعلى هذا إعرابه محلي ؛ لأن المحلي ليس مخصوصًا بالمبني .

قوله : أو جاريا مجراه : الظاهر أنه عطف على معتلًّا أي أو كان معتلًّا لكنه لم يكن جاريًا مجرى المعتل بل جاريًا مجرى الصحيح ويحتمل أن يكون خبر كان محذوفًا وضمير مجراه إلى غير المعتل المفهوم من لم يك معتلًّا أي : أو كان جاريًا مجرى غير المعتل ، ويحتمل أن يكون عطفًا بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ؛ فإن المقصود من إذ لم يك معتلًّا : إذا كان صحيحًا فهو معنى كنائي له فيصح العطف بحسبه أي إذا كان صحيحا أو جاريا مجراه والمراد به المعتل الذي ما قبل آخره ساكن كظبي ودلو وهذا العطف مفهوم من تمثيل الناظم للمعتل بالمنقوص والمقصور .

قوله : الفتح والسكون : في الأشموني واختلف في الأصل منهما فقيل : الإسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد

قوله : خليلى أملك مني : تمامه .

.... بالذي كسبت ... يدي ومالي فيما يقتنى طمع

وَفَتْحُ ما وَليتْهُ ، فتُقْلَب أَلِفًا نحو :

[أُطَوِّفُ ما أُطَوِّف] ثُمَّ آوي إلى أمّا [وَيُرْوِيني النَّقِيعُ]

وَحَذْفُ الألِفِ وَإبْقاءُ الفَتْحِ نحو :

وَلَسْتُ بمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّي بلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوْ أَنِّي

فَإنْ يَكُ مُعْتَلًّا (كَرام وَقَذا أوَيَكُ) مُثَنًّى أوْ مَجْمُوعًا جَمْعَ سَلامَةٍ (كَابْنَيْنِ وَزَيْدين فَذي جَمِيعُها الْيَاءُ) المُضافُ إلَيْها (بَعْدُ) بِالضّمِّ (فَتْحُها) وسُكُونُ الياءِ الّتي في آخِرِ المُضافِ (احْتُذِي) ثُمَّ في ذلِكَ تَفْصيلٌ (وَ) ذلِكَ أَنَّه (تُدْغَمُ الْياءُ) الّتي في آخِرِ المُضافِ (فيهِ) أيْ فِي الياءِ المُضافِ إلَيه نحو « جاءَني قاضِيَّ » و« رَأيْتُ قاضِيَّ » و « غُلامِيَّ » و « زَيْدِيَّ » و « مَرَرْتُ بِقاضيَّ » وَ « غُلامِيَّ » و« زَيْدِيَّ » (وَالْواوُ) تُدْغَمُ فيهِ أيْضًا بَعدَ قَلْبِها ياءًا نحو :

أَوْدى بَنِيَّ [وَ أعْقَبُوني حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقادِ وَعَبْرَةً لا تُقْلَعُ]

قوله : **ثم آوي إلى أما** : البيت بتمامه :

أطوف ما أطوّف ثم آوي إلى أما ويرويني النقيع

أراد إلى أمي .

قوله : **بلهف** : أي بقولي يالهف إلخ فالأصل لهفًا .

قوله : **اليا** : أل فيه للعهد .

قوله : **بعد** : أي بعد المذكورات صفة للياء وفائدتها دفع توهم أن يراد بالياء التي في آخر المعتل .

قوله : **وسكون الياء إلخ** : أتى به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو وقوله والفا سلم لا ستلزام ذلك تسكين الآخر أفاده الصبان .

قوله : **احتذي** : أي اتبع .

قوله : **أودى بني** : تمامه

.... وأعقبونى حسرة بعد الرقاد وعبرة لا تقلع

وأودى ؛ أي هلك ، والعبرة بفتح العين الدمع .

(وَإِنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهنْ) وإنْ فُتِحَ سابِقُهُ فَأَبْقِهِ نحو : « هؤُلاءِ مُصْطَفَيَّ » .

(وَأَلِفًا سَلِّمْ) نحو مَحْيايَ وعَصاي وغُلامايَ وَسَلامَةُ الألِف الّتي فِي الْمُثَنّى في لُغَةِ الجَميع (وَ) الّتي (فِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلابُها ياءًا حَسَنْ) نحو : سَبَقُوا هَوَيَّ .

خاتمة : المُسْتَعْمَلُ في إضافَةِ أبٍ وأخٍ وحَم وهَنٍ إلى الْياء أَبِي و أَخِي وحَمي وهَنِي ، وأجازَ المُبَرّدُ أبيّ بِرَدِّ اللّامِ ، وفِي فَم فَيّ وَقَلَّ فَمي ، وأجازَ الفَرّاءُ في ذي ذِيّ ، وصَحَّحُوا أنَّها لا تُضافُ إِلى مُضْمَرٍ أَصْلًا .

قوله : فاكسره : أي بعد الإدغام لئلا تعود الواو وليهون أي يسهل النطق بالكلمة . كما قال يهن بضم الهاء .

قوله : سبقوا هويّ : الضمير يعود إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعًا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق ، وقوله وأعنقوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضًا في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أي اخترمتهم المنية فمراد الشاعر بهواهم الموت .

قوله : وأجاز المبرد أبي : وقاس عليه المصنف أخيّ قاله في الهمع .

قوله : في ذي ذي : لأن الأصل في الرفع ذوى قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجر والنصب واختاره الشارح في الهمع وجعل ما صححوه مقابل المختار .



باب إعمال المصدر

وفيه إعْمالُ اسْمِهِ (بِفعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ في الْعَمَلْ) سَواءٌ كانَ (مُضافًا) وهو أكثر (أوْ مُجَرَّدًا) ومُنَوَّنًا وهو أَقْيَس (أَوْ مَعَ أَلْ) وهو أَنْدَر ثُمَّ أنه لا يَعْمَلُ مُطلقًا بَلْ (إنْ كانَ) غَيْرَ مُضْمَرٍ ولاَ مَحدُودٍ ولا مَجمُوعٍ

إعمال المصدر

قوله : بفعله المصدر ألحق في العمل : وليس المراد أنه ملحق به في نفس الأمر لأن عمله كما في الهمع عن شرح الكافية أصل لا إلحاق لأنه أصل الفعل ولذا لم يتقيد عمله بزمان كاسم الفاعل بل المراد إلحاق الطالب إياه به وإعماله إياه عمل الفعل كما يدل عليه الخطاب وذلك لأن الطالب قد علم عمل الفعل ولم يعلم عمل المصدر بعد ، فصح أن يؤمر الطالب بإلحاقه به .

قوله : في العمل : لازما أو متعديًا لواحد أو لأكثر إلا أنه اختلف في رفعه النائب عن الفاعل على تأويله بالفعل المبنى للمجهول مع حرف مصدري ومذهب البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل كما في الأشموني .

قوله : منونًا : أتى به للإشارة إلى أن المراد بالتجريد التجريد عن أل والإضافة بقرينة المقابلة وإشارة إلى وجه الأقيسية وذلك لأنه بالتنوين يصير مشابهًا بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة .

قوله : وهو أقيس : لأنه أشبه بالفعل لما ذكرنا ولعروه عن الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء والتنوين وإن كان خاصا بالاسم إلا أنه يزداد به شبها بالفعل .

قوله : وهو أندر : أي استقراءً واستعمالا وإن كان مثل المضاف بالنسبة إلى القياس وأنكر كثيرون عمله وقدروا لما بعده عاملا .

قوله : غير مضمر : أي غير ضمير راجع إلى المصدر وليس المراد غير محذوف ؛ نعم هو أيضًا شرط على الأصح إلا أنه لم يذكر هنا ، ومما لم يذكر كونه مكبرًا فلو صغر لم يعمل وغير مفصول عن معموله بتابع ولا غيره فلا يجوز : أعجبني ضربك المبرح زيدًا ، ومتقدما على معموله فلا يقال : أعجبني عمرا ضرب زيد ، وجوز الرضي تقدم معموله الظرف واختاره السعد وغيره نحو ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ في التصريح ، وأما المصدر النائب عن فعله نحو : ضربا زيدًا فذهب ابن مالك في التسهيل إلى جواز إعماله فزيد منصوب به وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون أن وما فزيد منصوب بالفعل المحذوف .

قوله : ولا مجموع : أما المثنى فداخل في المحدود بخلاف المجموع ويغني عن هذه الشروط جميعًا قول الناظم : إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله لأن المضمر لا يقدر بالفعل وتأويل المحدود والمجموع والمصغر مفوت للمقصود ، وتأويل المتبوع مفوت لصحة الاتباع ولا يجوز



وكانَ (فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ) مَعَ (ما) المَصْدَرِيَّة (يَحُلُ مَحَلَّهُ) نحو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ .

ضَعيفُ النكايةِ أعْداءَهُ [يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ]

بِخِلافِ المُضْمَرِ نَحو « ضَرْبُكَ المُسيءَ حَسَنٌ وهو المُحْسِن قَبيحٌ ، والمَحْدُود نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْدًا » وَشَذَّ :

يُحابِي بِهِ الجَلْدُ الّذي هُوَ حازِمٌ بِضَرْبةِ كَفَّيْهِ المْلا نَفْسَ راكِبِ

والمَجْموع ، وَشَذَّ « تَرَكْتُهُ بِمَلاحِس البَقَرِ أَوْلادَها » .

حذف الموصول مع صلته ولا تقدم معمولها عليه ولا فصله عنها بأجنبي ولخفاء هذا الإغناء صرح الشارح بما صرح به منها .

قوله : وكان فعل مع أن .. إلخ : بخلاف المصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل إن كان مضافًا ، فيجوز : ضربت عمرا ضرب زيد بكرا ، وهذا إنما هو شرط لغير العمل في الظرف والجار والمجرور كما نقله يس عن ابن هشام .

قوله : مع أن .. إلخ : سواء كانت مصدرية أم مخففة نحو : علمت ضربك زيدا فالتقدير : أن قد ضربت زيدًا فإن مخففة والموضع غير صالح للمصدرية لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه كذا في الأشموني عن التسهيل ؛ نعم المخففة أيضا مصدرية إلا أن المتبادر منها الناصبة للمضارع فلذا لم يقل الشارح المصدريتان .

قوله : ذي مسغبة : أي مجاعة .

قوله : ضعيف النكاية أعداءه : آخره :

يخال الفرار يراخى الأجل

قوله : وهو المحسن قبيح : بنصب المحسن وهو ممتنع مثل ما بعده .

قوله : يحابي به : أي في القفر ، والجلد القوي والحازم الضابط ونفس راكب مفعول يحابي والمراد به نفسه ، والملا التراب . يصف الشاعر مسافرًا في قفر معه ماء فتيمم وأحيا نفسه بالماء .

قوله : بملاحس البقر : جمع ملحس مصدر ميمي وهو على حذف مضاف أي بمواضع ملاحس البقر أي بمكان قفر لا يدري أين هو وذلك أن بقر الوحش لا تضع أولادها إلا في الفلاة ولم يحمله على أنه اسم مكان لأنه لا يعمل بلا خلاف بخلاف المصدر المجموع فقد أجاز إعماله قوم واختاره المصنف كما في الهمع .



(وَ لاسْم مَصْدَر) وهو الاسْمُ الدّالُّ عَلى الْحَدَثِ غَيْر الجاري عَلى الفِعْل إنْ كانَ غَيْرَ عَلَم وَلا ميمِيٍّ (عَمَلٌ) عندَ الكوفيِّينَ والبَغْدادِيِّينَ نحو :

[أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطائِكَ الْمِائَةَ الرِّتاعا]

فَإِنْ كانَ عَلَمًا كَسُبْحانَ لِلتَّسبيح وفَجارِ وحَمادِ لِلْفَجرةِ و الْمَحْمَدَةِ فلا عَمَلَ لَهُ بِالإجْماعِ أَوْ ميمًا فَكَالْمَصْدَرِ بِالإجْماع نحو :

قوله : الدال على الحدث : ظاهره أن موضوع اسم المصدر الحدث ؛ لأن المتبادر من الدال الدال بلا واسطة والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر ، وجزم ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه أفاده الصبان ، والحق هو الأول ؛ لأن العربي القح ربما يتلفظ باسم المصدر أو يسمعه ولم يخطر بباله مصدره ، بل ربما لم يسمعه .

قوله : غير الجاري على الفعل : صفة الاسم أي الذى لم يشتق منه الفعل في الرضى يقال هذا المصدر جار على الفعل أي أصل له ومأخذ اشتقاق له اهـ . ويقال أي غير المتضمن حروف فعله فإن من حق المصدر أن لا تنقص حروفه عن حروف فعله أصلية أو زائدة إلا بعوض كعدة ، أو تقدير كقتال ؛ فإنه خال عن ألف قاتل لفظًا إلا أن أصله قيتال بالياء المنقلبة عن الألف لانكسار ما قبلها كما جاء في بعض الاستعمالات وعدم النقص إما بأن يساوي المصدر فعله كتوضأ توضأ أو يزيد عليه كأعلم إعلاما فإن خلا الدال على الحدث عن بعض حروف فعله بدون تقدير ولا تعويض فهو اسم مصدر كالوضوء والكلام والغسل من توضأ وضوءً وتكلم كلامًا واغتسل غسلًا .

قوله : إن كان غير علم : هذا شرط للعمل الخلافي .

قوله : ولا ميمي : اختلف في الميمي فذهب بعضهم كالشارح هنا وفي الهمع وابن الناظم وابن هشام في التوضيح إلى أنه اسم مصدر وذهب بعضهم كابن هشام في شرح الشذور إلى أنه مصدر والذي يظهر أن من عده من اسم المصدر نظر إلى عدم اشتقاق الفعل منه وإلى خلوه عن بعض حروف فعله في بعض المواد وذلك فيما كان فعله مبدوءً بالهمزة ومن عده مصدرًا نظر إلى عدم خلوه في أكثر المواد .

قوله : عمل : أي مضافًا أو مجردًا أو مع أل أفاده سم إلا أنه قليل كما أشار إليه بالتنكير .

قوله : وفجار وحماد : اعترض بأنهما مصدران لأن فعلهما فجر وحمد وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم للفجرة والمحمدة وقد يجاب بأن فعلهما أفجره وأحمده أي صيره ذا فجور وذا حمد .

قوله : للفجرة والمحمدة : الأول بفتح فسكون والثاني بفتح الميمين أو بفتح الأولى وكسر الثانية .



أَظلَيْمُ إنَّ مُصابكُمْ رَجُلًا   أَهْدى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

(وَبَعْدَ جَرِّه) أي الْمَصْدَرِ مَعْمُولَهُ (الّذي أضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بِنَصْبٍ) عَمَلَهُ ، إنْ أُضيفَ إلى الفاعِلِ وهو الأَكْثر كـ : مَنْع ذِي غِنيً حُقُوقًا شَيْنٌ .

(أَوْ) كَمِّل (بِرَفْعِ عَمَلَهْ) إنْ أضِيفَ إلى المَفعُول ، وهو كثيرٌ إنْ لَمْ يُذْكَرِ الفاعِلُ نحو « لايَسْأَمُ ٱلْإِنسانُ مِنْ دُعاءِ الخَيْرِ » وقَليلٌ إنْ ذُكِر نحو : بَذْلُ مَجْهُودِ مُقِلٌّ زَيْنُ .

وخَصَّهُ بَعْضُهُم بالشِّعر وَرُدَّ بقَوْلِه : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ ﴾ .

تتمة : وقد يُضافُ إلى الظَّرفِ تَوَسُّعًا ، فَيَعْمَلُ فيما بَعدَهُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ كـ : حُبَّ يَوْمِ عاقِلٌ لَهْوًا صِبًى .

(وَجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ) مُراعاة للَّفْظِ نحو : « عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ الظَّريفِ » .

(وَمَنْ راعى في الاتْباعِ المَحَلَّ) فَرَفَعَ تابعَ الفاعِلِ وَنَصبَ تابعَ المَفعُولِ المجرُورَيْن لَفْظًا (فَحَسَنٌ) فِعْلُهُ كَقَوْلِهِ :

[السّالِكُ الثَّغْرَةِ الْيَقْظانُ سالِكُها]   مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْها الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

قوله : **وهو كثير** : أي الإضافة إلى المفعول لا التكميل بالرفع كما لا يخفى .

قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ إلخ : في الصبان أورد على جعل من استطاع فاعلًا أنه يلزم فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأجيب عنه بأن الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى : حج المستطيعين واجب على هؤلاء المستطيعين ا.هـ من المغني والدماميني وأقول : لا يخفى أن المعنى الذي ينبغي أن يحمل عليه الكلام هو المعنى السابق إلى الذهن عند الإطلاق ، وعند إطلاق لفظ الناس في الآية الكريمة لا يسبق الذهن منها إلى المستطيعين ، وأيضًا العهد إنما يكون بتقدم الذكر لا بتقدم الرتبة ، فالأولى أن تحمل الآية الكريمة على البدل ، والله أعلم .

قوله : **كمل بنصب إلخ** : يعنى إن أردت لأن حذف كل من فاعل المصدر ومفعوله جائز .

قوله : **توسعًا** : فإن من حق الحدث أن يضاف إلى القائم به أو الواقع عليه .

قوله : **فحسن فعله** : يعني أن الكلام على تقدير مضاف .

قوله : **مشي الهلوك** : صدره :

السالك الثغرة اليقظان سالكها

الثغرة الثنية المخوفة ، الهلوك المرأة الفاجرة والخيعل قميص لا كم له وقيل القصير ، والفضل



وَقَوْلِه :

[قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حسانًا] مَخافَةَ الْإِفْلاسِ وَ اللِّيانا

تتمة : يَجُوزُ في تابعِ المَفْعُولِ المجْرُورِ إذا حُذِفَ الفاعِلُ مَعَ ما ذُكِر الرَّفْعُ عَلى تقديرِ المَصْدَرِ بِحرْفٍ مَصْدَرِيٍّ مَوْصُولٍ بِفِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ .

اللابسة ، ثوب الخلوة نعت للهلوك على محله .

قوله : مخافة الإفلاس والليانا : أوله :

قد كنت داينت بها حسانًا

الضمير للجارية أي أخذتها في دين لي عليه ، والليان بفتح اللام أكثر من كسرها : المماطلة .

قوله : على تقدير المصدر إلخ : وعلى هذا التقدير لا يجوز نصب التابع ؛ لأن المصدر عليه مضاف إلى نائب الفاعل كما أنه لا يجوز الرفع في التابع إن قدر المصدر بحرف مصدري موصول بفعل مبني للفاعل أي قدر مصدرًا مبنيًا للفاعل لأنه عليه مضاف إلى المفعول فمراده بجواز النصب والرفع في هذا التابع أنه يجوز أن تقدر هذا المصدر مبنيًا للفاعل فتنصب التابع وأن تقدره مبنيًا للمفعول فترفعه .



هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو - كما قالَ في شَرْحِ الكافية - ما صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ مُوازِنًا لِلْمُضارِعِ لِيَدُلَّ على فاعِلِهِ غَيْرَ صالِحٍ لِلْإِضافَةِ إليه وفي الباب إعمالُ اسْمِ المَفْعُول .

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ في العَمَلِ) مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا ظاهِرًا ومُضْمَرًا جارِيًا على صيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ ومَعْدُولًا عَنْها (إِنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) ....

إعمال اسم الفاعل

قوله : موازنا للمضارع : خرّج به جميع المشتقات ما عدا اسم المفعول المزيد والموازن من الصفة المشبهة .

قوله : ليدل على فاعله : الضمير راجع إلى ما على حذف مضاف أي فاعل مدلوله الذي هو الحدث لا على المصدر كما قيل فإنه مع كونه خلاف المتبادر كما لا يخفى يأباه قوله غير صالح للإضافة إليه ؛ وذلك لأن ضمير إليه راجع إلى الفاعل ولو رجع ضمير فاعله إلى المصدر يكون المعنى غير صالح للإضافة إلى فاعل المصدر وهو ليس بمقصود ، بل المقصود أن اسم الفاعل غير صالح للإضافة إلى فاعله ، وخرج بهذا القيد اسم المفعول المزيد .

قوله : غير صالح للإضافة إليه : خرج به الصفة المشبهة الموازنة نحو ظاهر القلب وضامر الكشح وأهيف البطن قال الصبان : ولا تنافي بين ما هنا من إخراج الصفة المشبهة من حد اسم الفاعل وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين ؛ لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا .

قوله : وفي الباب إعمال اسم المفعول : ولم يعنون له ؛ لأن من عادة الناظم في هذا الكتاب أن لا يعنون إلا للمقصود بالذات المذكور في الباب أصالة لا تبعًا ولم يقل وأمثلة المبالغة ؛ لأنها داخلة في اسم الفاعل كما يدل عليه تعميم الشارح الآتي بقوله جاريًا على صيغته الأصلية أم لا وذلك لأنها محولة عنه كما قال الناظم عن فاعل بديل وإن كانت خارجة عن التعريف السابق لأنه للباقي على صيغته الأصلية فعلى هذا في قوله هو في أول التعريف استخدام .

قوله : ظاهرًا ومضمرًا : أي مذكورًا أو محذوفًا كما قال في الهمع واسم الفاعل يعمل مضمرًا نحو أنا زيدًا ضاربه تقديره أنا ضارب زيدًا ضاربه كما يعمل مظهرًا وفي متقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه بخلاف الصفة المشبهة فيهما اهـ . وليس المراد اسما ظاهرًا أو ضميرًا قال الدماميني لم أر أحدًا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا .

قوله : إن كان عن مضيه بمعزل : أي مضي حدثه والباء بمعنى في والمعزل اسم مكان والمكان مجاز بمعنى التركيب وعن مضيه يتعلق به لأن الظرف يتعلق بما فيه رائحة الفعل وهذا الشرط وما بعده شرطان للعمل في المفعول به فإن كان بمعنى الماضي فقد حكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفع الفاعل المضمر والأصح أنه يرفع الظاهر أيضا لكن بشرط اعتماده على ما سيأتي



.... لِأنَّه حينئذٍ يكُونُ لَفظُهُ شَبيهًا بِلَفْظِ الفِعْلِ المَدْلُولِ به على الحالِ والاسْتِقْبالِ وهو المُضارِع ، فإنْ لَمْ يَكن فَإنْ كانَ صِلَةً لِألْ فَسَيَأْتي وإلّا فَلا يَعْمَلُ خِلافًا لِلْكِسائي .

(وَ) إنْ (وَلِيَ اسْتِفْهامًا) نَحو : « أضارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا » (أوْ حَرْفَ نِدا) نَحْو : « يا طالِعًا جَبَلًا » وَهو مِن قِسْمِ النَّعْتِ المَحْذُوفِ مَنْعوتُهُ ، ولذا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الكافِيَةِ (أوْ نَفْيًا) نَحو : « ما ضارِبٌ زَيدٍ عَمْرًا » (أوْ جا صِفَةً) نَحْو : « مَرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٌ زَيْدًا » ، أوْ جاءَ حالًا نَحْو : « جاءَ زَيْدٌ ضارِبًا عَمْرًا » (أوْ) خَبَرًا (مُسْنَدًا)

فالاعتماد شرط للعمل في الظاهر مطلقًا .

قوله : لأنه حينئذ يكون لفظه إلخ : يعني أنه حينئذ تجتمع المشابهة المعنوية بالمضارع بالمشابهة اللفظية وتعتضد بها فتتم العلة التي هي مجموع المشابهتين فيعمل بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي فإن المشابهة حينئذ لفظية فقط فلا تؤثر ، فصرح بالمشابهة اللفظية وأشار إلى المشابهة المعنوية بقوله المدلول به إلخ ؛ ولذا عدل عن أن يقول بالمضارع إلى أن قال : بالفعل المدلول به إلخ ، وإنما اكتفى فيها بالإشارة لأنها معلومة من قول الناظم : إن كان عن مضيه بمعزل بخلاف المشابهة اللفظية فإنها لم تعلم من كلام الناظم بعد فحقها أن يصرح بها ، ومن المعلوم أن هذه العلة إنما تجري فيما هو جار على صيغته الأصلية دون المعدول فعمله بالحمل على الأصل .

قوله : خلافًا للكسائي : ولا حجة له في ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ فإنه على حكاية الحال وهي أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن التكلم والمعنى : يبسط ذراعيه ؛ بدليل ما قبله وهو نقلبهم ولم يقل قلبناهم ، وأما نحو : كان زيدٌ آكلًا طعامك : فكان إنما دخلت بعد العمل لحكاية الفعل السابق .

قوله : وولي استفهامًا : ملفوظًا به أو مقدرًا نحو : مهين زيد عمرا أم مكرمه ، وحذف المضاف هنا وفي قوله : أو نفيا دون قوله : أو حرف ندا ؛ لشيوع إطلاق الاستفهام والنداء على أداتهما دون النداء .

قوله : وهو من قسم النعت إلخ : قال الصبان : وإنما صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل لاختصاص حرف النداء بالاسم دون النفي والاستفهام .

قوله : أو نفيًا : أي أداة نفي ولو تأويلا نحو : إنما ضارب الزيدان عمرا ؛ أي ما ضارب الزيدان إلا عمرا .

قوله : أو خبرًا مسندًا : والمراد خبرًا بحسب الحال أو بحسب الأصل كما أشار إليه بقوله : لذي خبر ، ولم يقل لمبتدأ ، وبالمثال ؛ وذلك ليدخل فيه المفعول الثاني من باب ظن ، وخصص



لِذي خَبَرٍ نَحو : « زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْرًا » « كانَ قَيْسٌ مُحِبًّا لَيْلى » ، « إنّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا » ، « ظَنَنْتُ عَمْرًوا ضارِبًا خالِدًا » .

(وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِف ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الّذى وُصِفْ)

نَحْو : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أيْ صنْفٌ مُخْتَلِفٌ .

(وَ إنْ يَكُنْ) اسْمُ الفاعِلِ (صِلَةَ أَلْ فَفي الْمُضِيّ وَغَيْرِهِ إِعْمالُهُ قَدِ ارْتُضِى) عِنْدَ الجُمْهُورِ وَذَهَبَ الرُّمّاني إلى أنّه لا يَعْمَلُ حينئذٍ في الحالِ ، وبَعْضُهُمْ عَلى أنَّهُ لا يَعْمَلُ مُطلقا وَإنَ ما بَعْدَهُ بإضْمارِ فِعْلٍ .

(فَعّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُولُ) الدّالّاتُ عَلى المُبالَغَةِ (في كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَديلُ فَيَسْتَحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَل) بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ عِنْدَ جَميعِ البَصْرِيّينَ نحو « أمّا الْعَسَلَ

المسند بالخبر لأن المبتدأ المسند سبق في قوله : وولي استفهامًا أو نفيًا .

قوله عرف : بقرينة حالية كاختصاص الصفة به ، كمررت بعاقل ، أو مقالية كـ ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ بقرينة من التبعيضية .

قوله : قد ارتضي : من غير اشتراط اعتماد ولا كونه مكبرا .

قوله : لا يعمل في الحال : والاستقبال كما في الهمع وغيره لا في الماضي ، ورد بأن العمل حينئذ فيه أولى .

قوله : فعال أو مفعال إلخ : إفرادها بالذكر مع أنها داخلة في اسم الفاعل كما مر لبيان معناها وللتنصيص على عملها دفعًا لتوهم عدم دخولها فيه .

قوله : الدالات على المبالغة : هذا تصريح بمعناها وإشارة إلى أن المراد بالمبالغة في كلامهم الكثرة دون المبالغة البيانية ، واحتراز عن نحو مفعال الذي هو اسم آلة كمفتاح .

قوله : في كثرة : أي في التنصيص على كثرة المعنى كمًّا أو كيفًا ، أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة ، وفي بمعنى اللام متعلق ببديل وكذا عن فاعل ، وبديل خبر من إطلاق فعيل على الجمع على حد قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ أو لأن العطف بأو للأحد الدائر ؛ أي كل واحد منها على حدته بديل .

قوله : عن فاعل بديل : قال الأشموني : افهم أن هذه الثلاثة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ماندر قال في التسهيل : وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل ، يشير إلى قولهم : دراك وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير وشبيه من أسمع وأنذر وأشبه وزهوق من أزهق .

قوله : عند جميع البصريين : ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع

فَأنا شَرّابٌ » و « إنَّهُ لَمِنْحارٌ بَوايِكَها » .

ضَرُوبُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها [إذا عَدِمُوا زادًا فَإنَّكَ عاقِرُ]

(وَفي فَعيلٍ) الدّالِّ على المُبالَغَةِ أيْضًا (قَلَّ ذا) الْعَمَلُ حَتّى خالَفَ فِيه جَماعَةٌ مِنْ الْبَصْرِيِّينَ (وَ) في (فَعِلٍ) كَذلِكَ قَلَّ أيْضًا نَحْو : « إنَّ اللّهَ سَميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ » .

أَتاني أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضي [جِحاشُ الْكِرْمَلين لَها فَديدُ]

(وَما سِوى الْمُفْرَدِ) مِن اسْمِ الفاعِلِ وأمْثِلَةِ الْمُبالَغَةِ كالْمُثَنّى والمَجْمُوعِ (مِثْلَهُ جُعِلَ في الْحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُ ما عَمِلَ) كَقَوْلِه :

الْقاتِلينَ الْمَلِكَ الْحُلاحِلا [خَيْرَ مُعَدٍّ حَسَبًا وَنائِلًا]

ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل .

قوله : بوائكها : جمع بائكة وهي الناقة الحسنة .

قوله : ضروب بنصل السيف : أي شفرته ، سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك للحد من قوتها ثم يذبحونها تمامه :

إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

قوله : الدال على المبالغة أيضًا : احتراز عن نحو : خبير وبصير مما وضع من أول الأمر على هذه الصيغة ولم يكن محولًا فإنه من الصفة المشبهة .

قوله : قل ذا العمل : حمل القلة على العمل دون الإبدال وإن كان هو أيضًا قليلًا ؛ لأن المقام مقام بيان العمل .

قوله : كذلك : احتراز عن نحو أشر وبطر وفرح ؛ قال في الهمع : وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل فأكثرها فعال ، ثم فعول ومفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل . وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضًا ففعول لمن كثر منه الفعل ، وفعال لمن صارلة كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وفعل لمن صار له كالعادة ؛ قال أبو حيان : ولم يتعرض لذلك المتقدمون .

قوله : حتى خالف فيه : وفي فعل أيضا .

قوله : أتانى أنهم إلخ : تمامه :

جحاش الكرملين لها فديد

أي هم كجحاش الكرملين وهو اسم ماء في جبل طيء ، وفديد أي صوت .

قوله : كالمثنى والمجموع : الكاف استقصائية ، والمجموع أعم من أن يكون مصححًا أو مكسرًا .

قوله : القاتلين الملك الحلاحلا : هو بضم الحاء المهملة الأولى وكسر الثانية الشجاع ، وتمامه

وقَوْلِه :

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخر

تتمة : المُصَغَّرُ مِن اسْمِ الفاعِلِ والمَفعُولِ لا يَعْمَلُ إلّا عِنْدَ الكِسائي .

(وَ انْصِبْ بِذي الْإِعْمالِ تلْوًا) له (وَ اخْفِض) بالْإِضافَةِ (وَهْوَ لِنَصْبِ ما سِواهُ) مِنَ المَفاعِيلِ (مُقْتَض) كـ « أَنْتَ كاسِ خالِدًا ثَوْبًا » و « مُعْلِمُ العَلاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا الْآن أوْ غَدًا » ، وخَرَجَ بِذي الإعْمالِ ما بِمَعنى الماضِي ، فَلا يَجُوزُ إلّا جَرُّ تاليهِ وَنَصْبُ ما عَداهُ بِفِعْلٍ مُقَدَّر .

(وَ اجْرُرْ أَو انْصِبْ تابعَ) المَفعُولِ (الَّذي انْخَفَضَ) بإضافَةِ اسْم الفاعِلِ إلَيْهِ ، أمّا الْأَوَّلُ : فَبِالْحَمْلِ عَلى اللَّفْظِ ، وأَمّا الثّاني : فَبِالْحَمْلِ عَلى الْمَوْضِعِ عِندَ الْمُصَنِّف ، وَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ عِندَ سِيبَوَيْه (كَمُبْتَغي جاهٍ وَمالًا مَنْ نَهَضْ) .

(وَكُلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِلٍ) مِنْ عَمَلٍ بِالشُّرُوطِ السّابِقَةِ (يُعْطي اسْمَ مَفْعُولٍ

خير معد حسبًا ونائلا

والحسب ما يعده المرء من مناقبه أو شرف آبائه ، والنائل ما ينال و يدرك ؛ يقال : أصبت منه نائلا ، والجود والعطية والشاهد في القاتلين حيث عمل مع كونه بمعنى الماضي وذلك لكونه صلة لأل .

قوله : غفر : بضمتين وكذا فخر جمعا غفور وفخور وذنبهم مفعول غفر .

قوله : إلا عند الكسائي : قال الدماميني : محل الخلاف إنما هو عمله في المفعول به .

قوله : من المفاعيل : أي المفاعيل بها كما أشار إليه بالتمثيل احتراز عن غيرها من المتعلقات ؛ لأن ذي الإعمال وغيره سيان في نصبها .

قوله : بفعل مقدر : لا باسم الفاعل المذكور ؛ لأنه لا يعمل ولا باسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل قاله الصبان .

قوله : فبالحمل على اللفظ : المراد به ما يقابل المحل فيشمل المقدر في مبتغى الفتا والفتاة .

قوله : فبالحمل على الموضع عند المصنف : كما يدل عليه تعبيره بالتابع .

قوله : بفعل مقدر : لأنه الأصل في العمل والمقدر في أمثاله ، وقيل : بوصف منون مقدر لأجل المطابقة ، ولأن حذف المفرد أقل كلفة .

قوله : عند سيبويه : لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب للمحل وهو مفقود هنا ؛ إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منونًا أو محلى بأل أو مضافًا إلى أحد مفاعيله فيكون حينئذ طالبًا لنصب مفعول آخر ومبتغى ليس كذلك ؛ أفاده الصبان .

بِلا تَفاضُلٍ فَهْوَ كَفِعْلٍ صيغَ لِلْمَفْعُولِ في مَعْناهُ كَالْمُعْطَى كَفافًا يَكْتَفي ، وَقَدْ يُضافُ ذا إلى اسْمِ مُرْتَفِعِ مَعنًى) بَعْدَ تَحويلِ الإسْنادِ عَنْهُ إلى ضَميرٍ راجِعٍ لِلْمَوْصُوفِ وَنَصْبِ الاسْمِ عَلى التَّشْبيهِ بالْمَفعُولِ بِهِ وإنْ كانَ اسْمَ فاعِلٍ لا يَجُوزُ فِيه هذا (كَمَحْمُودُ الْمَقاصِدِ الْوَرَعُ) إذْ الأَصْلُ : الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقاصِدُهُ ؛ ثُمَّ صارَ : الوَرِعُ مَحْمُودٌ المَقاصِدَ ، ثُمَّ أضيفَ .

قوله : بلا تفاضل : أفاد به أنه لا يشترط في عمله أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله : وكل إلخ فليس توكيدًا له كما زعم ، قاله الصبان .

قوله : فهو كفعل : الظاهر أن الفاء فصيحة أي إذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل إلخ ولا يظهر كونها تفريعية ؛ لأن ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة .

قوله : في معناه : أي التضمني ؛ وهو الحدث الواقع على الذات والمراد في عمله من إطلاق السبب وإرادة المسبب فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه فلا يرد أن الكلام في العمل لا في المعنى ؛ أفاده وما قبله الصبان .

قوله : كَفافًا : بفتح الكاف : ما يكف عن الناس وأغنى من الرزق كذا في القاموس .

قوله : وقد يضاف ذا : في الهمع : إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فبه الحدوث ، ثم كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبًا وهو أقل من الإضافة .. آهـ . ولذا لم يذكره هنا .

قوله : معنى : لكونه نائب فاعل قبل الإضافة .

قوله : بعد تحويل الإسناد عنه إلخ : وذلك لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف إليه بلا تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وبعد التحويل يصير فضلة فينصب ثم يجر فرارا من قبح إجراء وصف المتعدي الواحد مجرى وصف المتعدى بواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين ؛ أفاده المصرح ، قال الفارضي : وتحويل الإسناد مجاز عقلي وفائدته المبالغة بجعله كله محمود ، وكذا نحو : زيد حسن الوجه .

قوله : على التشبيه بالمفعول به : إن كان معرفة كما في المثال ولذا خصه بالذكر ، وعلى التمييز إن كان نكرة : فإن تشبيههم إياه بالصفة المشبهة يقتضي جواز إضافته إلى النكرة ، فكما يجوز أن تقول زيد حسن وجهٍ بالجر يجوز أن تقول :محمود مقاصد .

قوله : ثم صار : بعد تحويل الإسناد إلى الضمير المضاف إليه وتعويض أل عنه على رأي الكوفيين . كما في التصريح .

قوله : لا يجوز فيه هذا : نعم إذا قصد باسم الفاعل الثبوت وكان لازمًا جاز إضافته إلى مرفوعه اتفاقا كزيد قائم الأب ، وكذا أن كان متعديا إلى واحد عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسي والجمهور على المنع ، إلا أنه حينئذ صفة مشبهة كما مر يجري فيه من الوجوه ما سيأتي في بابها ، وأما إن كان متعديًا لأكثر من واحد فتمتنع فيه الإضافة اتفاقًا .



هذا باب أَبنية المصادر

أَخَّرَهُ وما بَعْدَهُ فِي الكافِيَةِ إلى التَّصْريف ، وهو الأَنْسَب .

(فَعْلٌ) بِفَتْحِ الفاءِ وسُكُونِ العَيْنِ (قِياسُ مَصْدَرِ الْمُعَدّى مِنْ) فِعْلِ (ذي ثَلاثَةٍ) مَفْتُوحِ الْعَيْنِ كَضَرَبَ ضَرْبًا ، ومَكْسُورها كَفَهِمَ فَهْمًا ، أَوْ مُضاعَفًا (كَرَدَّ رَدًّا ، وَفَعِلَ اللّازِمُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ (بابُهُ فَعَلٌ) بِفَتْحِ الفاءِ وَالْعَيْنِ سَواءٌ في ذلِكَ الصَّحيحُ (كَفَرَح) مَصْدَر فَرِحَ (وَ) الْمُعْتَلُّ اللّام (كَجَوىً) مَصْدَر جَوِيَ (و) الْمُضاعَفُ (كَشَلَلْ) مَصْدَر شَلَّتْ يَدُهُ أيْ يَبِسَتْ إِلّا أَنْ يَدُلَّ عَلى حِرْفَةٍ أو ولاية

أبنية المصادر

قوله : قياس مصدر المعدى : المراد بالقياس هنا : أنه إذا ورد شيء ولم يعلم بعدالبحث والتفتيش كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور ؛ فالمراد بالقياس هنا غير ما هو المتعارف المشهور ، ومن ثمة قابل به قوله : وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

قوله : من فعل : أشار بتقدير الفعل إلى أن من ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى العائد على أل الموصولة التي هي عبارة عن الفعل ، ومن تبعيضية ؛ أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثية قال الصبان : وهذا أقرب من جعل بعض من ابتدائية والتقدير حال كون الفعل المعدى مشتقًّا من مصدر فعل ذي ثلاثة ، ويستثنى منه ما دل على صناعة ؛ فمصدره فعالة بالكسر كما سيأتي الإشارة إليه كالحياكة والخياطة والحجامة .

قوله : أو مكسورها : سواء كان كل واحد منهما صحيحًا أو معتلًّا بأنواعه أو مهموزًا أو مضاعفًا واشترط في التسهيل في مكسورها أن يفهم عملًا بالضم كشرب ولقم ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا - كما هنا - وإليه يشير تمثيل الشارح له بفهم ، أما مضموم العين فلا يكون إلا لازما ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل كما في التصريح .

قوله : أو مضاعفًا : عطف على محذوف مفهوم من المثالين السابقين أي غير مضاعف كان أو مضاعفًا ؛ فإن حذف المعطوف عليه في العطف بأو جائز وإن كان نادرا ولا يبعد أن يكون عطفا على مفتوح العين على أن يكون خبر كان محذوفًا ويراد بالفتح والكسر الملفوظ بهما .

قوله : والمعتل اللام كجوى : وكذا معتل الفاء والعين والمهموز كوجل وعور وأشر ، وخص المعتل اللام بالذكر لأجل المثال ، وحمل جوى على التمثيل للمعتل اللام مع أنه معتل عين أيضًا لخفاء كون معتل اللام على فعل ، والخفي أحق التمثيل ، والجوى الحرقة من عشق أو حزن .



فقياسُهُ الفِعالَة . (وَفَعَلَ اللّازِمُ) بِفَتْح العَيْنِ (مِثْلَ قَعَدا لَهُ فعُولٌ) مَصْدَرٌ (بِاطِّراد كَغَدا) غُدُوًّا (ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوجِبًا فِعالا) بِكَسْرِ الفاءِ (أَوْ فَعَلانًا) بِفَتْحِ الفاءِ والعَيْنِ (فَادْرِ أَوْ فُعالا) بِضَمِّ الفاءِ أَوِ الْفَعيلِ ، أَو الفِعالَة بِكَسْرِ الفاءِ .

(فَأَوَّلٌ) وهو فِعال بِالْكَسْر مَصْدَرٌ (لِذى امْتِناع كَأَبى) إباء ، و نَفَرَ نِفارًا ، وشَرَدَ شِرادًا (وَالثّاني) : وهو فَعَلان مَصْدَرٌ (لِلّذِي اقْتَضى تَقَلُّبًا) كَجالَ جَوَلانًا (لِلدّاء) الثّالِثُ : وهو (فُعالُ) بالضَّم كَسَعَلَ سُعالًا (أَوْ لِصَوْت) كَصَرَخَ صُراخًا (وَشَمَلَ سَيْرًا وَصَوتًا) الرّابعُ : وهو (الفَعيلُ كَصَهَلَ) صَهيلًا ، وَرَحَل رَحيلًا . ولِلْحِرْفَةِ والْوِلايَةِ . الخامِسُ : كَخاطَهُ خِياطَةً ، وسَفَر بينهم سِفارَةً أيْ أَصْلَحَ و (فُعُولَةٌ) بِضَمِّ الفاءِ و (فَعالَةُ) بِفَتْحِها مَصْدَرانِ (لِفَعُلا) بِفَتح الفاءِ وَضَمِّ العَيْنِ (كَسَهُلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً وصَعُبَ صُعُوبَةً (وَزَيْد جَزُلا) جَزالَةً وفَصُحَ فَصاحَةً .

(وَما أَتى مُخالِفًا لِما مَضى فَبابُهُ النَّقْلُ) عَنِ العَرَبِ كَشُكُور و شُكْران وذَهاب و(كَسُخْطٍ وَرِضى) وبُلْجَةٍ وبَهْجَةٍ وشِبَعٍ وحُسْنٍ مَصادِر : شَكَرَ وَذَهَبَ وسَخِطَ

قوله : فقياسه الفعالة : بالكسر تبع في هذا الاستثناء التوضيح ومثل فيه للولاية بولي عليهم ولاية ولم يمثل للحرفة ؛ إما لعدم سماع مثال يخصه ، أو استغناء بالولاية ؛ لأن الولايات في معنى الحرف ، واعترض الاستثناء الأشموني بأن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين أما ولي عليهم ولاية فنادر اهـ . وكذا يستثنى من ذلك ما دل على لون فقياسه الفعلة بالضم كسمرة وحمرة وأدمة وشهبة .

قوله : كخاط خياطة : أشار بالتمثيل به إلى أن فعالة يكون للحرفة من فعل مفتوح العين لازما كان أو متعديًا ومثال اللازم تجر في المال تجارة .

قوله : فعولة فعالة لفعلًا : قال الصبان : فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أولم يرد واحد منهما خير بينهما .

قوله : لما مضى : من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديًا أو لازمًا .

قوله : كشكور إلخ : مصدر شكر المتعدي كنصر وذهاب بفتح الأول مصدر ذهب اللازم كقعد والقياس ذهيب لدلالته على السير ، وسخط بضم فسكون ورضى بكسر الراء وبلجة بضم الأول وبفتح وسكون الثاني وبَهجة بفتح الأول وسكون الثاني وشبع بكسر ففتح مصادر سخط ورضي وبهج وبلج وشبع كفرح والقياس كفرح وحسن وقياسه حسونة أو حسانة وفي بعض النسخ وبلج وبهج بفتح الأولين فيهما بدون تاء ويظهر أنه خطأ من الناسخ .

ورَضِيَ وبَلِجَ وبَهجَ وشَبعَ وحَسُنَ .

(وَغَيْرُ ذى ثَلاثَةٍ مَقيسٌ مَصْدَرُهُ) فَقِياسُ فَعَّلَ صَحيحِ اللّامِ التَّفْعيلُ و مُعْتَلِّها التَّفْعِلَةُ وأَفْعلَ الصَّحيحِ العَيْنِ الإفْعالُ والمُعْتَلِّ كَذلك ، لكِنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُها إلى الفاء فَتَنْقَلِب أَلِفًا فَتُحْذَف ، ويُعَوَّضُ عَنها التّاء و تَفَعَّلَ التَّفَعُّلُ واسْتَفْعَلَ الاسْتِفْعالُ فإنْ كانَ مُعْتَلًّا فَكَأَفْعَلَ (كَقُدِّسَ التَّقْديسُ) وسلّم التَّسْليمُ (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً) وسَمِّ تَسْمِيَةً (وَأَجْمِلا إجْمالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلا) وأَكْرِمْ إكْرامَ مَنْ تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا (وَ اسْتَعِذِ اسْتِعاذَةً) وَ اسْتَقِمِ اسْتِقامَةً (ثُمَّ أَقِمْ إقامَةً) وأعن إعانة (وَغالِبًا ذا) الْمَصْدَرَ (التّاء لَزِمَ) وَنادِرًا عَرِىَ مِنها كقولِهِ : « وإقام الصَّلاةِ » (وَما يَلي الْآخِرَ مُدَّ وافْتَحا مَعْ كَسْر تِلْو الثّاني) وهو الثّالث (مِمّا افْتُتِحا بِهَمْز وَصْلٍ) فَيَصيرُ مَصْدَرُهُ (كَاصْطَفى) إصْطِفاءً واقْتَدَرَ واحرنجم احْرِنْجامًا (وَ ضَمَّ ما يَرْبَعُ) أي الرّابع في (أَمْثالِ قَدْ

قوله : ومعتلها التفعلة : وهو غالب فيما لامه همزة نحو : جزأ تجزئة ، ووطأ توطئة ، ونبأ تنبئة ، ومن غير الغالب تخطيئًا وتهنيئًا وتجزيئًا وتنبيئًا .

قوله : فتنقلب ألفًا : لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهذا مذهب الفراء والأخفش . ومذهب سيبويه والخليل : أن المحذوف الألف الزائدة ، وأورد عليه أن شرط قلبها ألفًا تحرك التالي وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير إفعالٍ واستفعَالٍ ؛ لأن الإعلال فيهما للحمل على فعلهما .

قوله : وسلم التسليم : وثنى الأمثلة لتطابق دعوى القياس ؛ لأنه يقتضي الكثرة وليكون نوع استدلال عليه .

قوله : من تجملا : مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

قوله : ذا المصدر : يحتمل أن يكون إشارة إلى إقامة وهو الظاهر من المتن والشرح حيث مثل للعاري عن التاء بإقام الصلاة فقط ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى المذكور من استقامة وإقامة وهو أفيد ، ويكون تنبيهًا إلى نكتة ذكر استعاذة مع أنه داخل تحت قوله : وما يلي الآخر إلخ وذا مفعول لزم والتاء مبتدؤه والعكس بعيد .

قوله : التاء لزم : أي صحب كما يدل عليه مقابلة الشارح إياه بقوله : عرى ، فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة . قاله الصبان .

قوله : وإقام الصلاة : وفي الحديث كاستنار البدر .

قوله : وما يلي الآخر : بالرفع فاعل يلي أي ما يليه الآخر .



تَلَمْلما) فيَصيرُ مَصْدَرُهُ كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، وتَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا (فِعْلالٌ) بِكَسْرِ الفاءِ (أوْ فَعْلَلَةٌ) بِفَتْحِها مَصْدَران (لفَعْلَلا) بِفَتْحِ الفاءِ والمُلْحَقُ بِهِ كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً ، وسَرْهَفَ سِرْهافًا . (وَاجْعَلْ مَقيسًا ثانِيًا لا أوَّلا) وَمِنهُم مَن يَجْعَلُهُ أيْضًا مَقيسًا (لِفاعَلَ) مَصْدَرانِ : (الْفِعال) بِكَسْرِ الفاءِ (والمُفاعَلة) نحو : قاتَلَ قِتالًا ومُقاتَلَةً ، ويَغْلِبُ ذا فيما فاؤُهُ ياءٌ نحو : ياسَرَ مُياسَرَةً (وَغَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَهُ) نَحْو : كَذَّبَ كِذّابًا ، ونَزّى تَنْزِيًا ، وتَمَلَّقَ تِمِلاقًا .

(وَفَعْلَةٌ) بِفَتْحِ الفاءِ (لِمَرَّةٍ) مِنَ الثُّلاثي إنْ لَم يَكُن بِناءُ المَصْدَرِ العامِّ عَلَيه (كَجَلْسَةٍ) فَإنْ كَان فَيَدُلُّ على الْمَرَّةِ مِنهُ بالوَصْفِ كرحِمَ رَحْمَةً واحِدَةً (وَفِعْلَةٌ) بِكَسْرِ الفاءِ (لِهَيْئَةٍ) مِنهُ كذلِكَ (كَجِلْسَةٍ) فَإنْ كانَ بِناءُ العامِّ عَلَيها فبالْوَصْفِ كنَشَدْتُ الضّالَّةَ نِشْدَةً عَظيمَةً (في غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بالتّا) يَدُلُّ عَلى (الْمَرَّةِ) إنْ لَمْ يَكُنْ بِناءُ المَصْدَرِ عَلَيْها كانْطَلَقَ انْطِلاقَةً فَإنْ كانَ ، فَبِالْوَصْفِ كاسْتِعانَةً واحِدَةً (وَشَذَّ فيهِ) أيْ في غَيْرِ الثُّلاثي (هَيْئَةٌ كَالخِمْرَةِ) وَالْعِمَّةِ وَالْقِمْصَةِ .

قوله : سرهف : يقال : سرهف الصبي إذا حسن غذاؤه وهو رباعي مجرد .

قوله : ومنهم من يجعله إلخ : ظاهره في المضاعف وغيره ، وصاحب التوضيح جعله مقيسًا في المضاعف كزلزال .

قوله : والمفاعلة : قال الدماميني : هو المطرد دائما عند سيبويه فقد يتركون الفعال ولا يتركونه قالوا : جالس مجالسة ، ولم يقولوا : جلاسًا .

قوله : ويغلب ذا إلخ : وندر يَاوَمَ يِوامًا لا مياومة .

قوله : عادله : أي كان السماع عديلًا ومقابلًا له فلا يتعدى السماع .

قوله : ونزى تنزيًا : كتحريك لفظًا ومعنى ، والقياس تنزية ، قال الشاعر :

باتت تنزي دلوها تنزيًا كما تنزي شهلة صبيًا

في الصحاح : امرأة شهلة إذا كانت نصف عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجال ، ومعنى نصف : أنها ليست شابة ولا عجوزا .

قوله : تملاقا : بكسرتين فتشديد .

قوله : وفعلة لمرة : مما يدل على فعل الجوارح الحسية لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف قاله الصبان وكذا الهيئة لأنها لا توجد إلا في أفعال الجوارح .

قوله : كالخمرة إلخ: من اختمرت إذا غطت رأسها بالخمار وتعمم وتقمص .



(فصل)

في (أبنية أسماءِ الفاعلين والصفات المشبهه بها)

وفيه أبنية أسماءِ المفعولين

(كَفاعِلٍ صُغ اسْمَ فاعِلٍ إذا مِنْ ذي ثَلاثَةٍ) مُجرَّدٍ مَفتوحِ الْعَيْنِ لازمًا أَوْ مُتعدِّيًا أَوْ مكسورِها مُتعدِّيًا (يَكُونْ كَغذا) بالمعجمتَيْن أيْ سالٍ فهو غاذٍ وذهب فهو ذاهِبٌ وضَرَبَ فهو ضاربٌ ورَكِب فهو راكبٌ (وَهوَ قَلِيلٌ) مَقصورٌ على السَّماع (في فَعُلْتُ) بِضَمِّ العَيْنْ (وَفَعِلَ) بكسر العيْن حال كونه (غَيْرَ مُعَدّى) كحَمُضَ فهو حامِضٌ ، وأمِنَ فهو آمِنٌ (بَلْ قِياسُهُ) أي فَعِلَ بالكسرِ ، أيْ إتْيانُ الوَصْفِ مِنه في الأعراض (فَعِلَ) (وَ) في الخِلْقَةِ والألْوانِ (أَفعَلُ) ، وفيما دَلَّ على الامْتِلاءِ وحَرارَةِ الباطِنِ (فَعْلانُ نَحْوُ أَشِر)

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

إضافة أبنية إلى الأسماء من إضافة العام إلى الخاص للبيان وإضافة الأسماء لامية أي أسماء ذوات الفاعلين وغلب العاقل من الذوات على غيره فجمع بالياء والنون والصفات عطف على الأسماء وضمير بها عائد عليها .

قوله : وفيه أبنية أسماء المفعولين : تذكر ما قدمناه في صدر باب عمل اسم الفاعل .

قوله : كفاعل : وربما استغنى عن فاعل بمفعل كحب فهو محب وعن مفعل بفاعل كأيفع الغلام فهو يافع ، وأورق الشجر فهو وارق .

قوله : من ذي ثلاثة : أي من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجرى على القول الصحيح .

قوله : مفتوح العين وقوله أو مكسورها : التقييد مفهوم من كلام الناظم الآتي .

قوله : وهو : أي صوغ فاعل لا صوغ اسم الفاعل على فاعل ؛ لأن فاعلًا المشتق من هذين قد يكون اسم فاعل وقد يكون صفة مشبهة .

قوله : وأمن : أي اللازم كأمن البلد أي اطمأن أهله ، وقد يتعدى كأمنت العدو ومثل به في التوضيح للمتعدي .

قوله : في الأعراض : جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات غير الراسخ فيه فخرج الخلقة والألوان .

قوله : في الخلقة : المراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحول والجهر .

قوله : أشر : كبطر لفظًا ومعنى .



وفَرِح (ونَحْوُ صَدْيانَ) و عَطْشانَ وشَبْعانَ ورَيّانَ (ونَحْوُ ٱلْأجْهَر) وهو الذي لا يُبصر فِي الشَّمْس ، و ٱلْأحْوَل وٱلْأعْوَر وٱلْأخْضَر .

(وَفَعْلٌ) بسكونِ العَيْن (أَوْلى وَفَعِيلٌ بِفَعُل) بِضَمِّها مِن فاعِلٍ و غيره (كَالضَّخْم) والفِعلُ ضَخُمَ (وَ الْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُل وَأَفْعَلٌ فيهِ قَلِيلٌ) مَقصُورٌ عَلى السَّماع كَخَطُبَ فهو أَخْطَبْ (وَ) كَذا (فَعَلٌ) بِفتحِ الْعَيْن كَبَطُلَ فهو بَطَلٌ ، وفَعالٌ بِفَتحِ الْفاءِ كجَبُنَ فهو جَبانٌ ، وبِضَمِّها كشَجُعَ فهو شُجاعٌ ، وفُعُلٌ بِضَمِّ الفاءِ والْعَيْن كجَنُبَ فهو جُنُبٌ ، وفِعْلٌ بِكسرِ الفاءِ و سُكونِ الْعَيْن كعَفُرَ فهو عِفْرٌ .

(وبِسِوى الفاعِلِ قَدْ يَغْنى) بِفتح الياءِ والنُّونِ (فَعَل) كشاخَ فهو شَيْخ ، وشابَ فهو أَشْيَب ، وعَفَّ فهو عَفيف ، وجميعُ ما ذُكِر غَيْرُ وَزْنِ فاعل ، صِفاتٌ مُشَبَّهَةٌ .

(وَ) على (زنَة الْمُضارعِ) يَأتي (اسْمُ فاعِلٍ مِنْ غَيْر ذي الثَّلاثِ) مُجَرَّدًا أَوْ

قوله : صديان : بمعنى عطشان وهما للحرارة وما بعدهما للامتلاء وأعاد نحو هنا وفيما بعد لاختلاف الأنواع .

قوله : وفعل أولى : لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرتهما فيه كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده ؛ قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فعيلًا قياس دون فعل ؛ قاله الصبان .

قوله : والفعل جمل : بيان للواقع .

قوله : فهو عفر : أي شجاع ماكر .

قوله : وجميع ما ذكر إلخ : دفع لما عسى أن يقال أن الناظم ترجم لأبنية صفة المشبهة ولم يذكرها .

قوله : غير وزن فاعل : أما هو فإذا لم يضف إلى فاعله ولم ينصبه فهو اسم فاعل كما هو الغالب ، وإذا أضيف إلى مرفوعه أو نصبه وذلك فيما دل على الثبوت والدوام كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضًا ، ومثل فاعل في هذا الأمر سائر صيغ اسم الفاعل واسم المفعول كما تقدمت الإشارة إليه .

قوله : صفات مشبهة : إذا كان المقصود بها الثبوت والدوام كما هو الشائع في استعمالها وإن لم تضف إلى مرفوعها ولم تنصبه فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ويجوز حينئذ أن تحول إلى فاعل ويجب إن قصد التنصيص على الحدوث فتقول حاسن وحاسنة .

قوله : وزنة المضارع : الزنة على حسب مزج الشارح بالمعنى المصدري ؛ فعل ذلك لجودة السبك وأما بحسب المتن فبمعنى الموازن وهو خبر مقدم واسم الفاعل مبتدأ مؤخر .

مَزِيدًا (كَالْمُواصِلِ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقا) مَفتوحًا كانَ في المضارع أَوْ مَكسورًا . (وَضَمِّ مِيمِ زائِدٍ قَدْ سَبَقا) أَوَّلَ الكلِمَة كَمُدَحْرِجٍ ومُكرِم ومُفرِّح ومُتَعَلِّم ومُتباعِد ومُنتظِر ومُجتمِع ومُستخرِج و مُقْعَنْسس ومُعْشَوْشِب ومُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجِم . (وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرَ صارَ اسْمَ مَفْعُول كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ) والْمُدَحْرَج والمُكْرَم - إلى آخِره (وَفي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَد) وهو مَقصُودٌ .

(ونابَ نَقْلًا) أَيْ سماعًا (عَنْهُ) أيْ عَنْ وَزْنِ مَفعولٍ ثلاثةُ أشْياءٍ : أَحَدُها : (ذُو فَعيلٍ) وَيَسْتَوِي فيه المذكر والمُؤَنَّث (نَحْو فَتاةٍ أَوْ فَتًى كَحيلٍ) بِمَعنى مَكْحُول ، وثانيها : فَعَلٌ كَقَبَضٍ بِمَعنى مَقبُوض ، وثالثها : فِعْل كذِبْح بِمَعنى مَذبُوح - ذَكَرَهما في شرح الكافية ، ولا تَعملُ هذِهِ الثَّلاثَةُ عَمَلَ اسْم المَفعولِ ، فَلا يُقال : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِبْحٍ كَبْشُهُ » ولا « صَريعٍ غُلامُهُ » و أجازَه ابنُ عُصفُور .

قوله : مع كسر متلو الأخير : ولو تقديرًا كمعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ الفتح في ألفاظ كأحصن فهو محصن ، وألفح بالفاء فالحاء المهملة فهو ملفح أي فقير مفلس ، وأسهب فهو مسهب إذا تكلم بمالا يعقل ، وأما إذا كان التكلم بما يعقل فيكسر على القياس .

قوله : أول الكلمة : أي في أول الكلمة .

قوله : وفي اسم مفعول الثلاثي : قيده الأشموني بالمتصرف فإن غير المتصرف لا يصاغ منه لا اسم الفاعل ولا اسم المفعول ولا حاجة إلى التقييد لأن الكلام لا يفيد أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه اسم المفعول على مفعول وإنما يفيد أنه إذا صيغ منه اسم المفعول يصاغ على مفعول على أن التقييد مضر لأنه يوهم أن اسم المفعول يصاغ من غير المتصرف إلا أنه لا يطرد فيه زنة مفعول .

قوله : عنه : في الدلالة لا في العمل كما سيأتي .

قوله : ثلاثة أشياء : الأول بكثرة حتى أن بعضهم جعله مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما في شرح التسهيل ، والأخيران بقلة .

قوله : وثانيها فعل : بفتحتين كما في الدماميني ، وفي القاموس : القبض محركة المقبوض وأما نيابة فعل بفتح فسكون عن مفعول فمن إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجازًا وهو كثير مطرد .

قوله : وثالثها فعل : بكسر فسكون .



هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلٍ مَعْنًى بها) بَعدَ تَقدير تحويل إسْنادِها عَنه إلى ضَميرِ مَوْصُوفِها هي (الْمُشْبِهَةُ اسْمَ فاعِلٍ) فَخَرَجَ بِما ذَكَرَهُ نَحو « زَيْدٌ ضارِبٌ أخُوهُ » وبما زِدتُه « زَيْدٌ كاتِبٌ أبُوهُ » ....

إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله : المشبهة باسم الفاعل : أي المتعدي لواحد كما يعلم مما سيأتي وشبهها به في دلالتها على الحدث ومن قام به وقبولها الإفراد والتذكير وغيرهما غالبا فعملت النصب كالمتعدي لواحد وكان الأصل أن لا تعمل النصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر .

قوله : صفة استحسن إلخ : أي بنوعها فلا يرد صور امتناع الجر الآتية في قوله : ولا تجرر بها إلخ وصور ضعفه .

قوله : معنى : أي في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ .

قوله : بعد تقدير إلخ : صفة لازمة لجر أو خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك الجر بعد تقدير تحويل إلخ وذلك على الاستئناف لا متعلق به ولا باستحسن وذلك لأن ذلك التقدير شرط لصحة الجر لا لاستحسانه كما يفيده التعليق حتى يلزم أنه تجوز الإضافة بلا حسن بدون ذلك التقدير ؛ وذلك لأن التعليق يفيد التقييد . وأتى الشارح بهذا الكلام لبيان شرط الجر ولبيان فائدة قوله معنى ؛ فإنه إذا كان الجر بعد تقدير التحويل لم تكن إضافتها إلا إلى ما هو فاعل معنى وهذا بخلاف المصدر فإنه يضاف إلى ما هو فاعل لفظا حتى أنه يجوز إتباعه بالرفع إجماعًا بخلاف الصفة ؛ ففي الهمع صرح سيبويه بمنع ذلك فيها وأنه لم يسمع منه في هذا الباب وأجازه الفراء ا هـ . وإنما قالوا بامتناع إضافة الصفة المشبهة إلا بعد تقدير التحويل لأمرين أحدهما : الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه إذ الموصوف والصفة شيء واحد . الثاني : أن العرب تؤنث الصفة في نحو : هند كريمة الأب ؛ فدل على أن الصفة مسندة إلى ضمير هند وهذا الإسناد مجاز عقلي والباعث على ارتكابه غرض التخفيف ، وزاد الشارح لفظ التقدير لأنه لا تحويل حقيقة وإنما جيء بالصفة المشبهة أزلًا مضافة إلى الفاعل معنى إلا أنه لما كان من حقها أن تسند إليه لا أن تضاف إليه قدر أنها كانت مسندة إليه أولًا ثم حول الإسناد عنه إلى الضمير .

قوله : نحو زيد ضارب أخوه : أي اسم الفاعل المتعدي فإن إضافته إلى فاعله ممتنعة عند الجمهور وإن قصد به الثبوت لئلا يتوهم الإضافة إلى المفعول ومنهم من أجازه بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس .

قوله : زيد كاتب أبوه : أي اسم الفاعل القاصر ؛ فإنه وإن جاز إضافته إلى فاعله بأن يقال : زيد كاتب الأب لعدم اللبس لكنه لا يحسن ؛ وذلك لأن إضافة الوصف إلى الفاعل إنما تجوز



.... واسْتِحسانُ جَرِّ الفاعل بها بِأنْ تُضاف إلَيه يُدْرَكُ بِالنَّظَرِ في المَعْنى .

(و) تُخالِفُ اسمَ الفاعل في أنّ (صَوْغها) لا يكونُ إلاَ (مِنْ لازِمٍ لِحاضِرٍ)

بعد تقدير تحويل إسنادها عنه وإسنادها إلى ضمير موصوفها مجازًا عقليًا وهذا المجاز قبيح هنا لأن إسناد الكتابة التي هي وصف الأب إلى الابن مجاز بعيد بخلاف زيد حسن الوجه فإنه من إسناد ما للجزء إلى الكل وهو مجاز قريب ، هذا ولما كان تقدير تحويل الإسناد هو السبب في قبح هذه الإضافة أسند الشارح إخراج المثال إليه وإلا فهو خارج باستحسان الجر لكن بقي أمران : الأول : أن الكاتب متعد تقول : كتبت الكتاب إلا أنه هنا منزل منزلة اللازم واسم الفاعل المتعدي النازل منزلة اللازم مثل اللازم وضعًا في جواز إضافته إلى مرفوعه إذا قصد به الثبوت فللإشارة إلى هذا مثل الشارح به . الثاني : أشار الشارح بهذا التمثيل إلى أن اسم الفاعل اللازم وضعًا أو تنزيلًا إذا قصد به الثبوت جار مجرى الصفة المشبهة في جواز الإضافة إلى مرفوعه كما نقله المصرح عن التسهيل ، وليس منها لعدم انطباق حدها عليه لقبح الإضافة في نوعه ، وذهب بعض النحاة إلى أنه منها كما أشرنا إليه فيما قبل .

قوله : واستحسان جر الفاعل إلخ : دفع اعتراض أورده ابن الناظم على هذا التعريف وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على العلم باستحسان إضافتها إلى الفاعل وهو متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف العلم بالاستحسان على العلم بأنها صفة مشبهة بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة .

قوله : من لازم : أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضًا بالتنزيل أو بالنقل إلى فعل بالضم كما قيل به في رحمن ورحيم .

قوله : لحاضر : أي وضعها للأمر الثابت في الحال حقيقة فيما إذا كانت حاليته بالنسبة إلى زمان التكلم كزيد حسن أو مجازًا فيما إذا كانت حاليته بالنسبة إلى زمان العامل ككان زيد حسنًا أو سيصير حسنا ؛ نظير قولك : كان زيد يضرب عمرًا ؛ فإن الحالية في نحو هذه الأمثلة إنما هي بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلم كما لا يخفى ، ولا تأتي الصفة المشبهة للماضي المنقطع ولا للمستقبل المستأنف فلا يقال : زيد حسن أمس أو غدا ، بخلاف اسم الفاعل . ثم إنها ظاهرة في الحال الدائم الثابت في الأزمنة الثلاثة لا المنقطع ولا المستأنف وليست موضوعة له وذلك لأنها موضوعة لما من شأنه والغالب فيه الدوام ، وقد يعرض ما يوجب الانقطاع أو الاستئناف ولا تستعمل في الحال المنقطعة أو المستأنفة إلا بقرينة تخصصها نحو كان زيد حسنا فقبح ، أو سيصير حسنا ، أو هو الآن فقط حسن . هذا وتحقيق المقام على

وفي أنَّها [قد] تكون مجاريةً لِلْمضارِع (كَطاهِرِ الْقَلْبِ) و [قد تكون] غيرَ مُجارِيَةٍ لَه ، بَل الغالِب نَحو (جَميلِ الظَّاهِرِ) .

(وَعَمَلُ اسْم الْفاعِلِ الْمُعَدَّى) ثابِتٌ (لَها عَلى الْحَدِّ الَّذي قَدْ حُدَّا) في اِسْم الفاعِلِ ، وهو الاعْتِمادُ عَلى ما ذُكِر نَحو « زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » لكِنَّ النَّصبَ هُنَا

هذا الوجه من مواهب العلام فاغتنمه .

قوله : تكون مجارية للمضارع : المراد بالمجاراة : تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا ضمة بضمة وفتحة بفتحة وكسرة بكسرة وهذا لا يخالف ما قدمناه من أن اسم الفاعل اللازم إذا قصد به الثبوت جارٍ مجرى الصفة المشبهة وليس منها ؛ وذلك لأن ما قدمناه في اسم الفاعل المقصود به الثبوت استعمالاً لا وضعًا وهذا فيما وضع للثبوت من المجاري للمضارع لكن الزمخشري وابن الحاجب منعا كما في الهمع موازنة الصفة المشبهة للمضارع وذهبا إلى أن نحو : ضامر الكشح ، ومطمئن القلب ، ومعتدل القامة أيضا من اسم الفاعل المقصود به الثبوت لا أنها صفات مشبهة .

قوله : وعمل اسم الفاعل المعدى : أي المعدى لواحد والمراد بالعمل كما قال ابن هشام وكما يدل عليه التقييد بالمعدى عمل النصب على طريقة المفعول به ، وأما عمل الرفع وعمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك .

قوله : ثابت لها : أي صورة كما أشار إليه الشارح بقوله : لكن النصب هنا إلخ .

قوله : على الحد : حال من ضمير لها والمراد به الحد الذي يتصور اشتراطه في الصفة المشبهة كما أشار الشارح إليه بقوله وهو الاعتماد ، أما كونه معزولاً عن المضي فلا يتصور هنا كما لا يخفى .

قوله : وهو الاعتماد : وإن قرنت بأل فإن الأصح أن أل فيها حرف تعريف بقى من شروطها أن لا تصغر ولا توصف .

قوله : زيد حسن الوجه : بنصب الوجه .

قوله : لكن النصب هنا : أي في الصفة المشبهة المشروط عملها بما ذكر وهو الاعتماد على التشبيه بالمفعول وذلك لأن الاعتماد كما قدمنا شرط للنصب على التشبيه بالمفعول ولذا لم يقل أو التمييز ، وليس المراد أن الصفة المشبهة يجوز أن تنصب معمولها النكرة على التمييز بدون اعتماد فإن ذلك مما لا يتصور ؛ لأنه لابد للضمير المستتر فيها حينئذ من مرجع تعتمد هي عليه بل المراد أنه لما كان المقصود إثبات عمل اسم الفاعل المتعدي لها وذلك إنما يكون بالنصب على التشبيه بالمفعول كان الاشتراط منصرفًا إليه .

عَلى التَّشبيهِ بِالْمَفعُولِ بِخِلافِهِ ثَمَّةَ .

(وَ) مِمّا خالَفَتْ فيه اِسمَ الفاعِلِ أَنَّ (سَبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) لِفَرعِيَّتِها بخِلافِ غَيرِ مَعمُولِها كالجارِّ والمجْرُور ، فيجوز تقديمُه عليها (وَ) أَنَّ (كَوْنُهُ ذاسَبَبِيَّةٍ) بِأَنِ اتَّصَلَ بِضَميرِ مَوْصُوفِها لَفظًا أَوْ مَعنىً (وَجَبْ) نحو « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » و « حَسَنُ الْوَجْه » أَيْ مِنه ، بِخِلافِ غَيْرِ المَعمُولِ .

(فَارْفَعْ بِها) عَلى الفاعِلِيَّةِ (وَانْصِبْ) عَلى التَّشبيهِ بِالْمَفعُولِ به في الْمَعرفةِ وعَلى التَّمييزِ في النَّكِرَةِ (وَجُرَّ) بِالْإضافةِ حال كونها (مَعَ أَلْ وَ دُونَ أَلْ) وقولُهُ (مَصْحُوبَ أَلْ) هو الْمُتَنازَعُ فيه نَحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْجَميلَ الْوَجْهُ والْجميلَ الْوَجْهَ والْجَميلَ الْوَجْهِ » و « رَأَيْتُ رَجُلًا جَميلًا الْوَجْهُ و جَميلًا الْوَجْهَ » لكنَّ هذا ضَعيفٌ ، و « جَميلُ الْوَجْهِ » .

وَعَطَفَ على مَصحُوب ألِ قَوْلَهُ (وَما اتَّصلَ بها) أَيْ بِالصِّفَةِ حال كونه (مُضافًا) إلى ما فيه أَلْ أو إلى الضمير أَوْ إلى مُضاف إلى الضَّميرِ أَوْ إلى مُجَرَّدٍ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ الْأبِ » و « الْحَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ » و « الْحَسَنَ وَجْهِ الْأَبِ »

قوله : بخلاف غير معمولها : يعني أن المراد بالمعمول : ما تعمل فيه بوصف كونها صفة مشبهة أي بحق الشبه باسم الفاعل كما أفهمه قوله وعمل اسم الفاعل المعدى لها وهو النصب على طريقة المفعول به وعملها في الظرف والجار والمجرور وكذا الحال والتمييز إنما هو بما فيها من معنى الفعل لا بحق الشبه وهذا وما سيأتي من قوله بخلاف غير المعمول رد لقول ابن الناظم أن جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونها ذا سببية وجب .

قوله : وإن كونه : أي كون معمولها المنصوب كما عرفت وذلك لأن الضمير عائد على ما تعمل فيه المحكوم عليه بمنع تقدمه ، والحكم بمنع التقدم إنما يصح فيما يتصور فيه التقدم فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمْران ؛ لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل فهما داخلان في قوله الآتي بخلاف غير المعمول ، فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان أفاده الصبان .

قوله : لكن هذا ضعيف : وضابط الضعف أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا بأل أو بالإضافة ، أو تجرها سوى المعرف بأل والمضاف لتاليها . ووجه الضعف في الأولى ، أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي أما الصفة المعرفة فتعتمد على أل وإن كانت معرَّفة لا موصولة على الأصح نظرًا إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة لكونها في تقدير الفعل بخلاف المنكرة ، وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء إلى نفسه .



و « رَأَيْتُ رَجُلًا وَجْهُ ٱلأبِ » و « حَسَنًا وَجْهَ ٱلْأَبِ » ولكنَّ هذا ضَعِيفٌ و « حَسَنَ وَجْهِ ٱلأبِ » .

والثاني : نحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُهُ » و « الْحَسَنَ وَجْهَهُ » ولا تَجُرَّ كما سَيَأْتي ، و« رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهُهُ » و « حَسَنًا وَجْهَهُ » و « حَسَنَ وَجْهِهِ » لكنّ هذانِ ضَعيفانِ .

والثالث : نَحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجه أَبِيهِ » و « الْحَسَنَ وَجْهَ أبيهِ » ولا تَجُرَّ كَما سَيأْتى و « رَأيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهُ أبيهِ » و « حَسَنًا وَجْهَ أبيهِ » و « حَسَنَ وَجْهِ أبيهِ » لكنَّ هذانِ ضَعيفانِ .

والرّابع : نَحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أَبٍ » لكِنَّهُ قَبيحٌ و « الْحَسَنَ وَجْهَ أبٍ » ولا تَجُرَّ كَما سَيَأْتى ، و « رَأيْتُ رَجلًا حَسَنًا وَجْهُ أَبٍ » لكنه قَبيحٌ ، و« حَسَنًا وَجْهَ أَبٍ » و « حَسَنَ وَجْهِ أَبٍ » .

(أَوْ مُجَرّدًا) عَطْفٌ على مضافًا نحو « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهٌ » لكنه قَبيحٌ ، و« الْحَسَنَ وَجْهًا » ولا تَجُرَّ كما سَيأْتي و « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهٌ » لكنه قَبيحٌ ، و « حَسَنًا وَجْهًا » و « حَسَنَ وَجْهٍ » .

(ولا تَجْرُرْ بِها) حال كونها (مَعَ أَلْ سُما مِنْ أَلْ خَلا وَمِنْ إضافةٍ لِتاليها) فَلا تَقُل : « الْحَسَنَ وَجْهِهِ » أَوْ « وَجْهِ أبيهِ » أو وَجْهٍ أوْ « وَجْهِ أب » (وَما لَمْ يَخْلُ) مِمّا ذُكِرَ (فَهوَ بِالْجَوازِ وُسِما) وَقَدْ سَبَقَ ذلِكَ مَشْرُوحًا مُمَثَّلًا مُبَيَّنًا فيه الْحَسَنُ والضعيفُ والقبيحُ . وللّه الْحَمْد .

قوله : لكنه قبيح : وضابط القبح : أن ترفع الصفة بأل أولًا نكرة ، ووجهه خلو الصفة لفظًا من ضمير الموصوف وإنما جازت لتقدير الضمير فيها .

قوله : ولا تجرر بها مع أل : إذا كانت مفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخالي كما تقدم في باب الإضافة في قوله : وكونه في الوصف كاف إن وقع إلخ .

قوله ومن إضافة لتاليها : أي لتالي أل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كمررت بالرجل الحسن وجهه ؛ فإنه جائز كما نقله الشارح في باب الإضافة عن شرح التسهيل .

قوله : وما لم يخل مما ذكر : أي من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما .

نجز بعون الله تعالى الكلام على الصفة المشبهة .



هذا باب التعجب

وله صِيَغٌ كثيرةٌ نَحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ « سُبْحانَ اللّهِ إنَّ المُؤْمِنَ لا يَنْجسُ » .

واهًا لِلَيْلى ثُمَّ واهًا واها [هِيَ المُنى لَوْ أنَّنا نِلْناها]

والمُبَوَّبُ له في النحو صيغَتانِ أشارَ إلَيهما بقوله :

(بِأفْعَلَ انْطِقْ) حال كونه (بَعْدَ ما) النكرة ....

التعَجُّب

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال : ما أعلمه ؛ لأنها لا تقبل الزيادة ، وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله السيوطي عن أبي حيان ثم قال : والمختار وفاقًا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الأنباري والصيمري جوازه ، قال ابن حجر الهيثمي : ومعنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيمًا ، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مخلوقاته أو ذاته تعالى ؛ أي أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمًا وهو باق على حقيقته من التعجب ، وقيل : هو إخبار بأنه في غاية العظمة مجازًا ا هـ . ويكفي في قبول الزيادة أن مطلق العظمة مثلًا تقبله ولا يجوز التعجب على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب ، وأما الوارد منه في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ أفاده الدماميني وغيره كذا في الصبان ملخصًا ، وقال السيلكوتي : معنى ما أحسن زيدًا شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو : ما أقدر الله وما أعلمه .

قوله : وله صيغ كثيرة : منها كيف ومن وما وأي في الاستفهام كـ ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ . ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ . ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ . ولله دره وحسبك بزيد رجلًا .

قوله : سبحان الله : أصل ذلك أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه والمتعجب منه هنا حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن لا مضمون الجملة إذ عدم نجاسته غير خفي السبب .

قوله : المبوب له في النحو صيغتان : لاختصاصهما بأحكام دون الصيغ الأخر .

قوله : حال كونه بعد ما : لم يجعل بعد ظرفًا لأنطق ؛ لأن المقصود بيان صيغة التعجب والحمل على الحالية به أنسب كما لا يخفى .

قوله : النكرة : أي التامة وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير



.... إنْ أردتَ (تَعَجُّبًا أَوْجِيءَ بِأَفْعِلِ) وهو خبرٌ بِصيغة الأمر (قَبْلَ) فاعلٍ له (مَجْرُورٍ بِبا) زائدةٍ لازمةٍ (وَ تِلْوَ أَفْعَلَ) أي الّذي بَعْدَه (انْصِبَنَّهُ) مَفعولًا وتِلْوَ أَفْعِلِ اجْرُرْهُ كما تَقَدَّم (كَما أَوْفى خَليلَيْنا وَ أَصْدِقْ بِهِما) .

(وَحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ) وإبْقاءَ صيغَةِ التَّعَجُّبِ (اسْتَبِحْ إنْ كانَ عِنْدَ الْحَذْفِ

وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب هذا مذهب سيبويه وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية مشوبة بتعجب ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وعلى القولين ما بعدها خبر ، وقال الأخفش : هي موصولة أو نكرة ناقصة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبًا أي شيء عظيم .

قوله : أن أردت تعجبًا : ليس هذا حل إعراب ؛ لأنه لا يجوز حذف أداة الشرط لا وحدها ولا مع فعل الشرط بل هو مزج على ما يقتضيه جودة السبك ، وتعجبًا إما مفعول له أو حال أي متعجبًا أو ظرف أي وقت تعجب ، وعرف الدماميني التعجب بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل التعجب .

قوله : وهو خبر : أي بحسب الأصل والوضع لأنه ماض من باب الأفعال بمعنى صار ذا كذا كأغدا البعير وأورق الشجر وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب ، أو مراده بالخبر : ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب .

قوله : بصيغة الأمر : وليس بأمر حقيقة غيرت صيغة الماضي إليه للمبالغة كما في الهمع وقال الصبان : غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء .

قوله : زائدة لازمة : زيدت لإصلاح اللفظ لقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ، ولذلك التزمت بخلافها في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ فيجوز تركها ، وقيل : يجوز حذفها مع أن وأن كقوله :

وأحبب إلينا أن يكون المقدما

هذا هو مذهب جمهور البصريين ، وقيل : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والهمزة للتعدية والباء زائدة ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للمصدر كأنه قيل : أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه وقال غيره للمخاطب ؛ أي صفه بالحسن ، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل .

قوله : مفعولًا : عند البصريين : لأن أفعل عندهم فعل بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله ، وقال الكوفيون : أفعل اسم لمجيئه مصغرًا فتلوه عندهم مشبه بالمفعول به .

قوله : ما منه : أي من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة ، وشرط في التصريح لحذفه منصوبا كان أو مجرورًا أن يكون ضميرًا وجاز حذف المجرور مع أنه فاعل ؛

مَعْناهُ يَضِحْ) ولا يَلْتَبِسْ ، كقولِهِ تَعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ .

وقَوْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه :

جَزى اللّهُ عَنِّي والجَزاء بِفَضْلِهِ رَبيعَةَ خَيْرًا ما أَعَفَّ وَأَكْرَما

(وَفي كِلا الْفِعْلَيْنِ) أَفْعَلَ وأَفْعِلْ بِهِ (قِدْمًا لَزِما مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْم) مِن جَميعِ النُّحاةِ (حُتِما) أيْ نفذ ، وهما نَظيرا لَيْسَ وعَسى وهَبْ وتَعَلَّم (وَ صُغْهُما) مِن فِعْلِ (ذي) أَحْرُفٍ (ثلاث) بِخِلافِ دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واحْمَرَّ واحْرَنْجَمَ (صُرِّفا) بِخِلافِ نِعْمَ وبِئسَ (قابِلِ فَضْلٍ) أيْ زيادَة كعَلِمَ وحَسُنَ ، بِخِلافِ نَحو ماتَ وفَني (تَمٍّ) بخلافِ كانَ و كادَ (غَيْرِ) فعلٍ (ذي انْتِفا) أيْ مَنْفِيٍّ بِخِلافِ نَحو « ما عِجْتُ بِالدَّواءِ » و « ما ضَرَبْتُ زَيْدًا » (وَ غَيْرَ) فِعْلِ (ذي وَصْف يُضاهِي أَشْهَلاَ) في كونه على أفْعَل بِخلافِ ذي الْوَصْفِ المضاهيه

لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها .

قوله : ولا يلتبس : أشار به إلى أن المراد بالوضوح الانفهام وعدم الالتباس ، ودفع به ما يرد على ظاهره من أنه يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم .

قوله : ما أعف : أي ما أعفهم .

قوله : قدما : أي قديمًا وفي أصل اللغة .

قوله : لزما منع تصرف : ليكون مجيئهما على طريقة واحدة أدل على ما يراد بهما من التعجب وذلك لأن التصرف فيهما ونقلهما من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول .

قوله : وهما نظيرا إلخ : الأول نظير ليس وعسى ، والثاني نظير هب وتعلم .

قوله : من فعل : لم يذكر محترزه لأنه موضوع الشروط وذكر المحترزات من شأن الشروط ، ولأنه لو ذكر محترزه لتوهم أنه من الشروط وأنه يتوصل إلى التعجب في الأسماء أيضا بأشدد وأشد أو شبههما مع أنه ممنوع في الأسماء اتفاقًا .

قوله من ذي ثلاث : واختلف في أفعل فقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل : يجوز إذا كانت الهمزة لغير التعدية نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان .

قوله : تم : لأنه لو قيل : ما أكون زيدًا قائمًا لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائمًا لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي .

قوله : أي منفي : سواء كان ملازمًا للنفي كما عجبت أي ما انتفعت بالدواء أم غير ملازم كما ضربت زيدًا ؛ لالتباسه بالمثبت .



نَحو سَوِدَ وعَوِرَ (وَغَيْرِ) فِعْلٍ (سالِكٍ سَبيلَ فُعِلا) في كونه مبْنيًا لِلْمفعول بخلافِ السالكِ ذلكَ نحو : ضُرِبَ و شُتِمَ ، لكنْ يُسْتَثْنى ما كانَ مُلازِمًا لِذلك نَحو : عُنِيتُ بِحاجَتِكَ فيُقَال ما أعْناهُ .

(وَ اشْدِدْ أوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُما) كَأَكْثِرْ وأَكْثَر (يَخْلُفُ) في التَّعجُّب (ما بَعْضَ الشُرُوطِ عَدِما) بِأَنْ كانَ زائِدًا على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ ، أَوْ وصفه عَلى أفْعَل ، أَوْ ناقِصًا ، نَحو : ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَه وحُمْرَتَه ، وأَشْدِد بِكَوْنه مُستقبلًا ، وكذا إنْ كانَ منفيًّا أَوْ مَبْنيًّا لِلْمفعولِ لكن مصدرهما مُؤَوَّلٌ نحو « ما أَكْثَرَ أنْ لا تَقُوم » و « أَعْظِمْ بِما نُصِر » ومَثَّلَ ابْنُ الناظِم لِلَّذي لا يَقْبَلُ الفَصْل بِـ « ما أَفْجَعَ مَوْتَه » و « أَفْجِعْ بِمَوْتِهِ » . وقال ابنْ هِشام : لا يُتَعَجَّب مِنه أَلْبَتَّةَ .

(وَمَصْدَرُ) الْفِعْلِ (العادِمِ) لِلشُّرُوطِ (بَعْدُ) أيْ بَعد أَشَدّ (يَنْتَصِبْ وَ بَعْدَ

قوله : بخلاف السالك ذلك : وذلك دفعًا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل .

قوله : يخلف ما : أي يخلف صيغتي التعجب اللتين فقدتا بعض الشروط المتقدمة عدما فيما كان سيصاغان منه لو لم تفقد فيه ، قال في التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه : بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ . وقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ قال الصبان : ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده بيخلف وجوبا اهـ . وذلك بقرينة ما قبله .

قوله : لكن مصدرهما مؤول : دفعًا للالتباس وذلك إذا أتى به منصوبًا أو مجرورًا بالباء ؛ لأن الكلام فيه والأولى في المنفي المصدر الصريح مضافًا إليه العدم .

قوله : لا يتعجب منه البتة : ؛ لأن التعجب إنما يكون مما يقبل التفاضل ومثال ابن الناظم التعجب فيه إنما هو من فجاعة الموت لامن الموت نفسه فيكون قوله : يخلف ما إلخ منصرفًا إلى ما عدى قبول الفضل وذلك بقرينة العقل وكذا لا يتعجب من الجامد لأنه لا مصدر له ولعلمه من قول الناظم ، ومصدر العادم إلخ لم يتعرض له الشارح .

قوله : للشروط : أي لمجموعها لا لجميعها .



أَفْعِلْ) أيْ أشْدِد (جَرَّهُ بِالْبا يَجِبُ) كغيره كما تَقَدمَّ (وَ بِالنُّدُورِ) أَي الْقِلَّةِ (احْكُمْ لِغَيْرِ ما ذُكِرَ) كقولهم : ما أذْرَعَها مِن أمْرَأة ذَراعِ أىْ خَفيفَةُ الْيَدِ في الْغَزْلِ ، وما أخْصَرَهُ مِنِ اخْتَصَر ، وما أعْساهُ وأعْسِ به مِن عَسى ، وما أحْمَقَه مِن حَمُقَ فهو أحْمَق .

فاسْمَع ذلِكَ (وَلا تَقِسْ عَلى الّذي مِنْهُ أُثِرْ) أَيْ رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ كُلَّ ما شاكَلَهُ (وَفِعْلُ هذا الْبابِ لَنْ يُقَدَّما مَعْمُولُهُ) عَلَيه (وَوَصْلَهُ به الْزَما) بِلا خِلاف فيهما (وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ) نَظْمًا و نَثْرًا كقوله :

وَقالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلَيْنا أنْ يَكُونَ الْمُقَدَّما

وقَوْلِ عَمْرو بْنِ مَعْد يكَرب : « ما أَحْسَنَ في الْهَيْجاءِ لِقاءَها » .

(وَالْخُلْفُ في ذاكَ) الْفَصْل هَلْ يَجُوزُ أوْ لا (اسْتَقَرَّ) فَذَهَبَ الْجرميُّ وجَماعَةٌ إلى الجَواز ، وَالْأخفشُ والمبرّدُ إلى المَنْع .

قوله : وبالندور احكم : لما كان قوله وصفهما إلخ موهمًا أن تلك الشروط لا تتخلف دفع ذلك الوهم بهذا .

قوله : أي القلة : يعني أن المراد بالندور القلة النسبية ؛ لأن المواد التي تتخلف فيها الشروط كثيرة في حد ذاتها .

قوله : ذراع : بفتح الذال وقد يكسر كذا في القاموس .

قوله : ولا تقس إلخ : لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس إلخ ذكره الشاطبي .

قوله : ووصله به الزما : أي لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي بلا خلاف بقرينة قوله : والخلف في ذاك استقر والمراد بالأجنبي غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أحسن بزيد ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره فلا تقول : ما أحسن بزيد مارًّا ، ولا ما أحسن عنده جالسا ، ولا ما أحسن الدراهم معطيك ، ولا ما أحسن جالسًا زيدًا ، ولا أحسن جالسًا بزيد وإن كان جالسًا حالًا ومعمولًا لفعل التعجب .

قوله : وفصله بظرف أو بحرف جر : أي المعمولين لفعل التعجب وهذا استثناء معنى من قوله : ووصله به الزما ؛ لأن هذا مختلف فيه لكن محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود إلى المجرور وإلا تعين الفصل كما أحسن بالرجل إن يصدق نقله الشارح في النكت عن أبي حيان .

قوله : هل يجوز : أي قياسًا . بتوفيق الله سبحانه تم الكلام على فعل التعجب .



هذا باب نعم وبئس

(وما جَرى مَجراهما) في المَدْحِ والذَّمّ مِنِ حَبَّذا وساءَ ونَحوهما .

(فِعْلانِ غَيْرُ مُتصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ) لِدُخُولِ التّاءِ السّاكِنَةِ عليهما في كُلِّ اللُغاتِ ، واتِّصالِ ضمير الرفِع بهما في لُغةِ حَكاها الكِسائي وذَهَبَ الكوفيّونَ - على ما نَقَلَه الأصْحابُ عَنهم في مسائِل الخِلافِ - إلى أنَّهما اسْمانِ ، وقال ابنُ عُصفور : لم يَختلِفْ أَحَدٌ في أَنَّهما فِعلانِ ، وإِنَّما الخِلافُ بَعدَ إسْنادِهِما إلى الفاعِلِ فالبصريُّونَ يقولون : نِعمَ الرجلُ وبِئْسَ الرجُلُ جُملتانِ فِعْليتانِ ، والكسائي : اسْمِيَّتانِ مَحكِيَّتانِ

نعم وبئس وما جرى مجريهما

قوله : في المدح والذم : لم يقل وفي العمل لأن من حق العنوان أن يكون معلومًا وكذا من حق التشبيه أن يكون في أخص أوصاف المشبه به ، وأخص أوصاف نعم وبئس هو المدح والذم ، وعمل نعم وبئس نفسهما لم يعلم بعد لأن الباب مفقود لبيانه فضلًا عن جريان حبذا وساء مجريهما فيه وجعل نعم وبئس أصلا لكونهما موضوعين لإنشاء المدح والذم بخلاف غيرهما فإنها مستعملة فيها وليست موضوعة لها .

قوله : ونحوهما : الآتي في قول الناظم واجعل فعل من ذي ثلاثة إلخ .

قوله : في لغة حكاها الكسائي : حكى نعما رجلين ونعموا رجالاً .

قوله : على ما نقله إلخ : وهذا الطريقة في حكاية الخلاف هي المشهورة كما في التصريح والصحيحة كما أشار إليه في الهمع حيث حكى الطريقة الثانية بقيل فلذا قدمها الشارح .

قوله : إلى أنهما اسمان : بدليل دخول حرف الجر عليهما في قوله : ما هي بنعم الولد ، وقوله : نعم السير على بئس العير ، وأجيب بأن التقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ، وعلى القول بأنهما اسمان هما بمعنى الممدوح والمذموم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف ولا يرد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد قال سم : وقياسه جر الولد في نعم الولد وإن روي بالرفع فعلى القطع ، وأما رجلًا في نعم رجلًا زيد فتمييز عن النسبة التي تضمنها نعم أي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال .

قوله : اسميتان محكيتان : كذا في النسخ ، ويظهر أنه من تسمية الجزء باسم كله فإنهما جزءا اسميتين لأنهما مبتدآن بمعنى الممدوح والمذموم ، والمخصوص خبر عنهما ، والذي في الهمع والتصريح اسمان محكيان وهو الظاهر ؛ لأنه إن نظر إلى الأصل ففعليتان أو إلى الحال فاسمان وعدل عنه ليحسن التقابل في التعبير .



بِمنزِلة تَأَبَّطَ شَرًّا نُقِلا عن أصْلهما وسُمِّيَ بِهِما المَدحُ والذَّمُّ .

(رافِعانِ اسْمَيْنِ) فاعِلَيْنِ لَهُما (مُقارِنَيْ أَلْ) الجِنْسِيَّة نَحو ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ (أَوْ مُضافَيْن لِما قارَنَها) أَوْ لِمُضاف لِما قارَنَها (كنعم عُقْبى الْكُرَما) و

[فـ] نِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ [غَيْرِ مُكَذَّب زُهَيْرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمائِل]

(وَيَرْفعانِ مُضْمَرًا) مُستَتِرًا (يُفَسِّرُه مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُه) و ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾

قوله : وسمي بهما المدح والذم : أي بمجموع نعم الرجل الممدوح ، وبمجموع بئس الرجل المذموم على سبيل المسامحة أو كون المصدر بمعنى اسم المفعول .

قوله : رافعان : أي هما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ .

قوله : الجنسية : عند الجمهور بدليل عدم لحوق التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح والمراد للجنس في ضمن جميع الأفراد ، ثم اختلفوا فقيل : حقيقة ، فالجنس كله ممدوح إما قصدًا مبالغة في إثبات المدح للمخصوص إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئًا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه ، أو تبعًا ؛ فعدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح المخصوص فكأنه قيل ممدوح جنسه من أجله ، وقيل مجازًا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه ؛ فأل على هذا لاستغراق الصفات ؛ ولا يخفى أن هذه كلها تكلفات لم يقصدها العربي المتكلم ، ولا يفهمها السامع ، وذهب قوم إلى إنها عهدية فقيل : المعهود ذهني كما في اشتر اللحم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يؤتى بالتفسير بعده تفخيمًا للأمر ، وقبل : المعهود خارجي وهو المخصوص وهو غير ظاهر سواء أعرب المخصوص مبتدأ بخلاف أو أعرب خبرًا لمحذوف ؛ لأن العهد يقتضي تقدم المعهود لفظًا ؛ فالتحقيق أن أل للعهد الذهني ، أي : نعم رجل من الرجال وهو زيد ، والغرض الإبهام ثم التفصيل ، والله أعلم .

قوله : أو المضاف لما قارنها : ولم ينبه المصنف عليه لكونه بمنزلة ما قبله ويمكن إدراجه فيه بأن يراد المضاف لما قارنها ولو بواسطة .

قوله : ونعم ابن أخت القوم : تمامه :

.... غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل

وغير مكذب حال ، وزهير مخصوص ، وحسام خبر مبتدأ محذوف ومفرد نعته .

قوله : مضمرًا : عائدًا على التمييز مرادًا به الجنس على نية أل الجنسية أو الشخص على التفصيل السابق .

قوله : مستترًا : وجوبًا إلا في اللغة التي حكاها الكسائي استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وهو في ذلك والتذكير والتأنيث مطابق للمخصوص .

قوله : مميز : بعدة فلا يجوز تقديمه عليهما وكذا لا يجوز تأخيره عن المخصوص ويجوز فصله



وقد يُسْتَغنى عَن التَّمييز لِلْعِلمِ بِجِنْس الضَّمير كقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَ نِعْمَتْ » .

تتمة : حَكى ٱلأَخْفَشُ أَنَّ ناسًا مِنَ الْعَرَبِ يَرْفَعُونَ بِنِعْمَ النكرة مُفردةً ومُضافَةً .

(وَجَمْعُ) بَينَ (تَمْيِيزِ وفاعِلٍ ظَهَرَ) كـ « نعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا » مَثَلًا (فيهِ خِلاف عَنهُمُ قَدِ اشْتَهَرَ) فَذَهَبَ سيبويه والسيرافي إلى المَنْع لاِسْتِغْناءِ الفاعِلِ بظهُورِهِ عَنِ التمييز المُبَيِّن لَه ، والمُبرِّدُ إلى الجَواز ، واخْتارَه المصنفُ قال : لِأَنَّ التَّمْييزَ قَد يُجاءُ به تَوْكيدًا كما سَبَق ، ومِنه قولُهُ :

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلاء مِنْطيقُ

وقوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ الْبَرِيَّةِ دينا

عنهما بغير المخصوص كما أشار إليه بالتمثيل بالآية بخلاف الفاعل .

قوله : وقد يستغنى عن التمييز : عند المصنف وابن عصفور ونص سيبويه على لزوم ذكره .

قوله : فبها ونعمت : أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ، ونعمت طريقة الوضوء ، هذا هو الصواب ، وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لما يلزم عليه من حذف الفاعل فتنبه قاله الصبان ، وفي الحديث دليل على أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند ، وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق استغناء بتأنيث المفسر ونص الخطاب على جواز الأمرين .

قوله : مفردة ومضافة : نحو : نعم غلام أنت ، وقوله : فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم ، ومنعه البصريون اختيارًا وأجازه الكوفيون .

قوله : والتغلبيون إلخ : تمامه :

وأمـــهـــم زلاء مـــنـــطـــيـــق

أراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح فتشديد المرأة الخفيفة الإلية ، والمنطيق المرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها .

قوله : ولقد علمت إلخ : استشهد بشاهدين الأول من الباب ، والثاني ليس منه تأييدًا لما اختاره المصنف من وروده مطلقًا .



(وَما مُمَيِّزٌ) عِندَ الزَّمَخْشَري وكثيرٍ مِن المُتَأَخِّرينَ فَهيَ نكرةٌ مَوْصُوفةٌ (وَقِيلَ) أيْ قال سيبويه وابنُ خَرُوف : هي (فاعِلٌ) فَتكون معرفةً ناقِصةً تارةً وتامَّةً أُخْرى (فِي نَحْوِ) قَوْلكَ (نِعْمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ) وقوله تَعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ ومالَ المصنفُ في شرحِ الكافيةِ إلى تَرْجيح القَوْلِ الثاني .

قوله : وما مميز : قال الصبان : وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله ونعم من هو في سر وإعلان .

قوله : فهي نكرة موصوفة : أي بما بعدها والمخصوص محذوف فيما إذا وليها فعل ، أما إذا وليها اسم أو لم يلها شيء كدققته دقا نعما فنكرة تامة والمخصوص الاسم الواقع بعدها على الأول ومحذوف على الثاني ولا يرد أن التامة تساوي الضمير إبهاما فكيف تميزه لأنه يراد بها شيء له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على أن التمييز قد يكون للتأكيد ، وكان عليه أن يقول نكرة موصوفة تارة وتامة أخرى ، وكأنه اكتفى بالإشارة إليه فيما بعد ولم يعكس مع أنه أولى ليكون قوله وتامة أخرى واقعًا بعدهما فيكون كأنه مرتبط بهما .

قوله : وقيل فاعل : فهي مستثناه من وجوب قرنه بأل .

قوله : فتكون معرفة ناقصة : موصولة بما بعدها فيما إذا وليها فعل وهذا مذهب الفراء والكسائي كما في الأشموني عن شرح التسهيل وليس مذهب سيبويه وابن خروف كما يوهمه كلام الشارح ومذهبهما : أن ما معرفة تامة فاعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، أي : نعم الشيء شيء . يقول الفاضل : وفي المسألة مذاهب أخر تركناها رومًا للاختصار .

قوله : في نحو نعم ما يقول الفاضل : أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية هذا ما يقتضيه مزج الشرح وأما بحسب المتن فيحتمل أن يراد هذا ، وأن يراد كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا وليها شيء أو لم يلها وأن يراد كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان أو جملة فعلية ولا يبعد أن يقال اقتصار الشارح في قوله فهي نكرة موصوفة إشارة إلى الوجه الأول وتعميمه في قوله ناقصة تارة وتامة أخرى إشارة إلى الوجه الثاني وعدم تمثيل لما لم يلها شيء إشارة إلى الوجه الثالث .

قوله : ومال في شرح الكافية إلخ : حيث قال كما نقله في الهمع : ويقويه كثرة الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلًا نعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها وكلامه هنا يشير إلى ترجيح القول الأول حيث بدأ به وحكى الثاني بقيل .



(وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ) بِالمدح والذم (بَعْدُ) أيْ بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ وفاعلهما نَحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ » ، « وبِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَب » ، وهو إمّا (مُبتَدأ) خَبَرُهُ الجُمْلَةُ قبله (أَوْ خَبَرُ اِسْمٍ) مَحذُوف (لَيسَ يَبْدُو) أيْ يَظهر (أَبَدًا) كما ذَكَرْتُ ذَلِكَ في بابِ المُبْتَدَأ .

(وَإنْ يُقَدَّمْ) هو أَوْ (مُشْعِرٌ بِهِ كَفى) ذلِكَ عن ذكره بَعدُ (كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى) ونَحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ .

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) في جَميعِ ما تَقَدَّمَ (ساءَ) نَحو ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ ﴾ و « ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « ساءَ غُلامُ القَوْمِ زَيْدٌ » . لَكَ أَنْ تَقُولَ هَلْ هي مِثلها في الاخْتِلافِ في فِعْلِيَّتِها .

قوله : بعد : أي وجوبًا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا ، وفي الكافية : عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح ، قاله الصبان وهو الذي يشير إليه كلام الشارح فيما بعد حيث قال : وأن يقدم هو ، وحينئذ فالتقييد ببعد لكون الاختلاف الآتي خاصًا بالمتأخر ، وأما المخصوص المتقدم فمبتدأ والجملة بعد خبره قولًا واحدًا .

قوله : أي بعد نعم وبئس وفاعلهما : وحده أو مع التمييز لا بعد فاعلهما لأنهما المتقدمان ولا قرينة للتخصيص ولأن البعدية في مقابلة التقدم عليهما فالأنسب أن يعتبر بالنسبة إليهما قال في الهمع : وهو أحسن من تقدمه لإرادة الإبهام ثم التفسير .

قوله : هو أو مشعر به : أشار إلى أن في الكلام احتباكًا كي لا يخالف بظاهره ما صرح به في التسهيل من جواز تقدم المخصوص إن أريد بالمشعر معنى يشمل المتقدم في نحو المثال الآتي فإنه يدل حينئذ على أن المتقدم فيه مشعر بالمخصوص وليس بمخصوص ، ولئلا يخالف المثال الممثل له إن أريد به معنى لا يشمله كما هو الظاهر المتبادر ؛ فالمراد بالمشعر : ما دل على معنى المخصوص ولم يصلح لأن يؤخر ويجعل المخصوص نفسه سواء كان بلفظ المخصوص أم لا ، ولا يبعد أن يكون تقدير الشارح إشارة إلى أن المراد بالمشعر أي بحسب المتن ما يشمل المخصوص نفسه فيكون المعنى : وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرًا مع كون المقدم مخصوصًا إن صلح لأن يكون مخصوصًا لو أخر وغير مخصوص إن لم يصلح .

قوله : في جميع ما تقدم : من الأحكام لأنها التي تصلح لأن تكون مناطًا للجعل لا المعنى ولا الاختلاف في فعليتها .

قوله ساء : هي من أفراد فعل الآتي لأنها في الأصل بفتح العين متصرفة من ساءه الأمر إذا أحزنه فحولت إلى فعل وصارت قاصرة ثم ضمنت معنى بئس فمنعت التصرف ، وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها ولكثرة استعمالها ولأنها للذم العام بخلاف نحو : جهل ؛ فإن الذم فيه خاص فهي أشبه ببئس .

قوله : لك أن تقول إلخ : يعني أن الناظم لمّا قال اجعل كبئس ساء أي في الأحكام كان مظنة

(وَاجْعَلْ فَعُلا) بضَم الْعيْن المَصُوغ (مِن ذي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ) وبئس (مُسْجَلا) نَحو : « عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ و في فاعِلِه الْوَجْهانِ الْآتِيان في فاعِلِ حبَّ . وقوله : « مُسْجَلا » أيْ مُطلَقا ، أشارَ به إلى خِلافِ قائِل بما ذُكِرَ في غَير عَلِمَ وَجَهلَ وَسَمِعَ (وَمِثْلُ نِعْمَ) في مَعْناها وحُكْمِها

سؤال وهو : هل هي مثلها في هذا الاختلاف ؟ والظاهر أنه لا اختلاف ؛ إذ لم ينقل عن أحد .

قوله : بضم العين : إما بالأصالة كظرف وشرف ، أو بالتحويل كعلم وجهل ، وإنما حولت لتلحق بالغرائز وتصير قاصرة كنعم .

قوله : المصوغ إلخ : يعني ليس التقدير المحول من ذي ثلاثة كما قيل ؛ لأن ظاهر العبارة للصوغ لا للتحويل حتى يرد أن عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن المفتوح أو المكسور .

قوله : من ذي ثلاثة : يشترط أن يكون صالحا لصوغ التعجب منه لتضمنه معناه .

قوله : كنعم وبئس : يعني أنه من باب الاكتفاء .

قوله : مسجلا : يقال : أسجلت الشيء إذا مكنت من الانتفاع به .

قوله : علم الرجل زيد : تبع في التمثيل به المصنف في شرحي الكافية والتسهيل وابنه في شرحه ردًّا على من خالف فيه .

قوله الوجهان الآتيان إلخ : في قوله : وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالباء .

قوله : أشار به إلى خلاف قائل إلخ : الإشارة إنما هي إلى الخلاف وهو في الواقع فيها ، قال المخالف : لا تحول الأفعال الثلاثة إلى فعل بل تستعمل نعم وبئس باقية على حالها ، وهذه الإشارة بناء على جعل مسجلا حالا من ذي ثلاثة لا من فعلا ؛ فإنه لا يفيده ولا مفعولا مطلقا لأجعل كما قيل بكل منهما ؛ فإن هذا مع أنه لا يفيده يفيد أن فعل مثل نعم في جميع الأحكام وليس كذلك ، ففي الخضرى أنه يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص ، واثنان في فاعله الظاهر : جواز خلوه من أل نحو : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾ ، وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بـ ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ واثنان في فاعله المضمر : جواز عوده ، ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير إلى رجلا كما في نعم وإلى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول : الزيدون كرم رجالا على الأول ، وكرموا رجالا على الثاني ، وهذا في غير ساء أما هي فتلازم أحكام بئس كما استظهره الدمامينى وقال : وهذا إن تحقق كان وجها آخر لإفرادها بالذكر اهـ وأشار إليه الشارح حيث قال : في جميع ما تقدم .

قوله : في معناها : وهو إنشاء المدح العام مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب ولذا جُعل فاعلها ذا ليدل على الحضور في القلب .

قوله : وحكمها : مفرد مضاف فيعم والمراد بعمومه : أنه يصح أن يراد به المفرد وغيره ،

(حَبَّذا) كقولِه :

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيانِ مِنْ جَبَلٍ [وَحَبَّذا ساكِنَ الرَّيانِ مَنْ كانا]

وقولِه :

[بِاسْمِ الْإِلهِ وَبِهِ بَدَيْنا وَلَوْ عَبَدْنا غَيْرَهُ شَقَيْنا]

فَحَبَّذا رَبًّا وَحَبَّ دينا

والصحيح أنَّ حَبَّ فِعلٌ ماضٍ و (الفاعِلُ) لَهُ (ذا) وقيلَ : جُملتُهُ اسْمٌ مُبتدأُ خَبَرُهُ ما بَعْدَه ؛ لِأَنَّه لَمّا رُكِّبَ مَعَ ذا غلبَ جانِبُ الْاسْميةِ فَجُعِلَ الْكُلُّ اسْمًا ، وقيل : الْمَجموعُ فعلٌ فاعله ما بعده تَغليبًا لِجانبِ الفعلِ لِما تَقَدَّم (وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا) كما قالَ الشاعِرُ :

أَلا حَبَّذا أَهْلُ الْمَلا غَيْرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذا هِيا

(وَ أَوْلِ ذا) الْمتصلة بِحبَّ (الْمَخْصُوصَ) بِالْمَدحِ أَو الذَّمِ (أَيًّا كانَ) مُفردًا أَوْ

والمراد هنا بعض الأحكام لمخالفتها لنعم من وجوه ، ولعله للإشارة إلى المخالفة قال : الفاعل ذا وإن كان فيه إشارة أيضًا إلى الرد على مدعي التركيب أيضًا .

قوله : حبذا : فيه مسامحة والمراد حب من حبذا .

قوله : يا حبذا جبل الريان من جبل : آخره :

وحبذا ساكن الريان من كانا

والريان جبل بالحجاز فالإضافة للبيان .

قوله : فحبذا ربا وحب دينا : ما قبله :

باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا

والشاهد في أنها مثل نعم في حذف المخصوص استغناء بما دل عليه أي ربا الإله إلا أنه هنا قليل .

قوله : الفاعل ذا : والجملة خبر المخصوص والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس .

قوله : الجملة اسم : بمنزلة قولك المحبوب .

قوله : لما تقدم : أي لتقدمه .

قوله : وإن ترد ذمًّا : أي ذمًّا عامًّا مع الإشعار بأن المذموم غير محبوب للقلب .

قوله : وأول ذا : أي اتبعها ، وذا مفعول ثان ، والمخصوص مفعول أول ؛ أي اجعل

مُثنَّى أَوْ مَجموعًا ، مُذكَّرًا كان أَوْ مُؤَنَّثًا ، و (لا تَعْدِلْ بذا) بأَنْ تُغيِّر صيغَتَها بَلِ ائتِ بها باقيةً على حالها نَحو : حَبَّذا هندٌ والزيدان والهندان والزيدُون والهِنْدات (فَهْوَ يُضاهي المْثَلا) الجْاري في كَلامِهم مِن قَوْلِهم : « في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنْ » بِكسرِ التّاءِ لِلْجَميع ، وهذا علةٌ لِعَدَم تَغيُّرِهِ . وعَلَّله ابنُ كيسان بِأَنَّ المُشارَ إليه بِذا مفردٌ مُضافٌ إلى المَخصُوصِ حُذِفَ وأُقيمَ هو مَقامَه ، فتقديُر حَبَّذا هندٌ : حبذا حُسْنُها مَثَلًا ، وفُهِمَ مِن قَوْلِه « وأولِ » إلى آخِرِه أَنَّ مَخصُوصَها لا يَتقَدَّمُ عَلَيها وهو كذلك لِما ذُكِر . وقالَ ابنُ بابشاذ : لِئَلاّ يُتَوَهَّمَ أَنَّ في حَبَّ ضَميرًا وذا مَفعول .

(وَما سِوى) لَفظ (ذا ارْفَعْ بِحَبَّ) إذا وَقَعَ بَعدَه عَلى أَنَّه فاعلُهُ نَحو :

المخصوص وَالِيًا ذا وهذا أيضا أحد أوجه مخالفتها لنعم ، ومنها : أن مخصوصها يقدم على التمييز كحبذا زيد رجلًا وحبذا رجلًا زيد ، أما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير .

قوله : ولا تعدل بذا : أشار بزيادة الواو إلى أن أيا اسم استفهام ولا تعدل مستأنف لا أن أيا اسم شرط ولا تعدل جوابه على حذف الفاء كما قيل ؛ لأن أدة الشرط يدل على سببية الشرط للجزاء وهي مفقودة هنا .

قوله : فهو يضاهي المثلا : قال ابن هشام : يعني أنهم أرادوا أن يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما يريدون في الأمثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الإرادة ؛ لأنهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير ؛ لأن استعمال شيء أخف من استعمال أشياء وهذه هي العلة في الأمثال ، ثم أن المثل فيه أمر زائد وهو إنك إذا أتيت به كما قيل أولًا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قديمًا في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا إنما عدم التغيير لمعنى آخر .

قوله : وهذا علة إلخ : جعل الفاء في فهو للتعليل لا للتفريع ؛ لأنه لا فائدة معتدًا بها فيه ، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان قال المحشي : فإن قلت لامضاهاة إلا بعدم العدل فلو عكس دار قلت المراد بقوله يضاهي المثل يراد أن يضاهي المثل أي في عدم التغير اهـ وهو قريب مما أشار إليه ابن هشام من أن المراد يضاهي المثلا في إرادة عدم التغير ، لأنهم أرادوا أن يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم .

قوله : وعلله ابن كيسان : ورد بأنه دعوى بلا بينة ؛ لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلامهم .

قوله : لئلا يتوهم إلخ : ورد بأن توهم هذا بعيد ، وبأنه موجود مع التأخير أيضًا وإن كان مع التقديم أقوى ، وبأنه مختص بما إذا كان المخصوص مفردًا مذكرًا .

«حب زَيدٌ رَجُلًا » (أَوْ فَجُرَّ بِالْباءِ) الزَائدة نحو :

[فَقُلْتُ اقتُلُوها عَنْكُمُ بِمِزاجِها]   وَحُبَّ بِها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ

(وَدُونَ) وجود (ذا انْضِمامُ الْحاءِ) بِضَمَّةٍ مَنقُولَةٍ مِن الْعَيْنِ (كَثُرْ) كالْبَيْتِ السّابق ، وفَتْحُها نَدَر كقولِه : « وَحَبَّ دينًا » ، ومَعَ ذا وَجَبَ .

قوله : حب زيد رجلًا : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علمًا ويؤيده ما نقلناه عن الخضري آنفا .

قوله : أو فجر : الفاء زائدة ؛ لأن العاطف لا يدخل على مثله .

قوله : بالباء الزائدة: كما في فاعل فعل بالضم ؛ لأن حب عند تجردها من ذا تكون من بابه بخلاف فاعل نعم .

قوله : وحب بها إلخ : صدره :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

الضمير للخمر ، ومزاجها الماء ، وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ، ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز .

قوله : ودون ذا : حال من محذوف للعلم به ؛ أي وانضمام الحاء من حب حال كونه دون ذا كثر .

قوله : وفتحها : بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل أو الحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقى الفاء كحب أو لا كضرب فتقول : ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح .

قوله : وفتحها ندر : فالمراد بالكثرة : الكثرة النسبية ؛ فيفيد ندرة الفتح ولو أتى بصيغة التفضيل لما أفاده .

قوله : ومع ذا وجب : إن جعلتا كالكلمة الواحدة فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان كما في التوضيح والتصريح .



هذا باب أفعل التفضيل

(صُغْ مِنْ) فِعلٍ (مَصوغ مِنْهُ) صيغةٌ (لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضيلِ) نَحو : « هذا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعلَمُ مِنْهُ » (وَأْبَ) أَنْ تَصُوغَ أَفعل للتفضيل مِنَ (اللَّذْ أُبِي) صَوْغُ التَّعجبِ مِنه ، فَلا تَصُغْهُ مِن غَير فِعْل ولا مِن زائِدٍ على ثَلاثةٍ – إلى آخِرِ ما تَقدَّمَ ، وشَذَّ « هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا » و « أَخْصَرُ مِنْهُ » و « أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » (ومَا بِهِ إلى تعَجُّبٍ وُصِلَ لِمانِعٍ) مِن أَشَدَّ وما جَرى مَجْراه (بِهِ إلى التَّفْضيلِ صِلْ) لِمانِعٍ وَأْتِ بِمَصْدَرِ الفِعل المُمْتَنِعِ الصَّوْغِ مِنهُ بَعْدَه مَنصُوبًا عَلى التَّمييزِ نَحو :

أَفعل التّفضيل

المراد أفعل لفظًا أو تقديرًا كخير وشر ، والمراد بالتفضيل : الزيادة مطلقا في كمال أو نقص فيشمل نحو : أجهل وأبخل أو نقول هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسمًا لكل ما دل على الزيادة فلا اعتراض .

قوله : للتفضيل : متعلق بصُغْ .

قوله : من الذي أبي : أي من الفعل الذي هذا بحسب المزج الذي اقتضاه جودة السبك وأما بحسب المتن فالذي عبارة عن الصوغ أي وأب هنا الصوغ الذي أبي في التعجب .

قوله : ولا من زائد على ثلاثة : وفي بنائه من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة : المنع مطلقًا ، والجواز مطلقًا ، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل .

قوله : أقمن بكذا : أي أحق مشتق من قمن وهو وصف لا فعل له .

قوله : وأخصر منه : فيه شذوذان لأنه مصوغ من المزيد المبني للمجهول وسمع من المزيد هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره ، ومن المبني للمفعول : أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ ، وهو أزهى من ديك ، وأعنى بحاجتك ، من زهى وعنى الملازمين للبناء للمفعول ، وحكي بناؤهما للفاعل وعليه لا شذوذ فيهما إلا أن يقال : المتبادر صوغها من المبنى للمفعول لكثرته .

قوله : وأبيض من اللبن : لكونه مصوغًا من فعل الوصف منه على أفعل وهو ممتنع لكن قال الرضي : ينبغي أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة ؛ فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو : فلان أحمق من فلان وأبله من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها يجيء منها أفعل لغير التفضيل .

قوله : وما به : به نائب فاعل وصل قدم للضرورة .

قوله : منصوبًا على التمييز : أخذه من قول المصنف في باب التمييز : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا إلخ ، وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا على المفعول به وجره بالياء وكلاهما غير صحيح ؛ قاله الشاطبي .

« هذا أَشَدُّ احْمِرارًا مِنَ الدَّمِ » .

(وَأَفْعَلَ التَّفْضيلِ صِلْهُ أَبَدًا تَقْديرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ) الّتى لابْتِداءِ الغايَة (إنْ جُرِّدا) مِن أَلْ والْإضافَة نَحو ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ أَيْ أَعَزُّ مِنكَ ، فإِنْ لم يُتُجَرَّد فَلا ، وقوله :

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وَ إنَّما الْعِزَّةُ لِلْكاثِرِ]

قوله : أشد احمرارًا من الدم : بحث الدماميني بأن التوصل بأشد ربما يفيد خلاف المقصود ؛ لأنها تفيد وجود الشدة في المفضل عليه مع أنه يتوصل بها عند قصد وجود أصل الحمرة مثلًا أيضًا ، ويمكن أن يدفع بأن يلتزم التوصل بها فيما تفيده فقط كما في مثال الشارح ، ويمنع التوصل بها في غيره وإنما يتوصل فيه بنحو أزيد ، أو يقال الشدة في المفضل عليه أعم من أن تكون حقيقة أو فرضية نظير قولهم هو أفقه من الحمار وأعلم من الجدار .

قوله : صله : يقتضي أنه لا يفصل بين أفعل وبين من وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل فيجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل والنداء ولو وما اتصل بها ولا يجوز بغير ذلك .

قوله : أبدًا : إن أبقي على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظًا ولا تقديرًا .

قوله : تقديرًا : بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف ، وأما حذف من وحدها فداخل في قاعدة حذف الجار وإبقاء المجرور وليس خاصًّا بباب التفضيل ؛ فليس مرادًا هنا وقد أشار إليه الشارح حيث لم يمثل له .

قوله : التي لابتداء الغاية : في الارتفاع في الخير والانحطاط في الشر هذا عند سيبويه والمبرد وهو الظاهر كما قاله المرادي والأشموني وذلك لأن ابتداء الغاية أشهر معاني من فلا يعدل عنه إلا أن يمنع مانع ولذلك اختاره الشارح واعترضه الناظم بأنه لا يقع بعدها إلى ، وأجيب بأن ذلك غير لازم ؛ لأن الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصد الإخبار به وذلك أبلغ في التفضيل لما فيه من الإبهام كما في قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ فمعنى زيد أفضل من عمرو : أن زيادة زيد في الفضل ابتدأ من عمرو إلى مالا يعلمه أحد ، وذهب الناظم إلى أن من بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال : جاوز زيد عمرًا في الفضل ، وهذا هو التحقيق ؛ لأن قائل زيد أفضل من عمرو لم يقصد إلا أن زيدًا جاوز عمرًا في الفضل .

قوله : فإن لم تجرد فلا : أي لا تصله بمن الجارة للمفضول لأنها إنما تذكر توصلًا إلى معرفته مع المجرد وهو مع الإضافة مذكور صريحًا ومع أل في حكم المذكور ؛ لأنها عهدية للإشارة إلى معين تقدم ذكره لفظًا أو حكمًا وتعينه يشعر بالمفضول .

قوله : ولست بالأكثر منهم حصى : تمامه :



مِنْ فيه لِبَيانِ الجِنْس لا لابْتِداءِ الغايَة (وَإنْ لِمَنْكُور يُضَفْ) أَفْعَلُ التَّفضيلِ (أَوْ جُرِّدا) مِن أَلْ والإضافَة (أُلزِمَ تَذْكيرًا وَ أَنْ يُوَحَّدَا) وإنْ كانَ صاحِبُ الصفَةِ ، بِخِلافِ ذلِكَ نَحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ - إلى أنْ قالَ : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾ .

(وَتِلْوُ أَلْ) أي المعرَّفِ بِها (طِبْقٌ) أيْ مُطابِقٌ لِمَوصُوفِهِ في الإفرادِ و التَّذكيرِ وفروعهما نَحو : « زَيْدٌ الأَفْضَل » و « الزَّيدانِ الأفْضلانِ » و « الزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ » و « هِنْدٌ الْفُضْلى » و « الْهِنْدانِ الْفُضْلَيانِ » و « الهِنْداتُ الْفُضْلَيات » و « الفُضَل » .

(وَما لِمَعْرِفَةٍ أُضيفَ) فهو (ذُو وَجْهَيْنِ) مَرْوِيَّيْنِ (عَنْ ذي مَعْرِفَةٍ) وَجْهٌ يُجْرِيهِ مَجرى المُجَرَّد نَحو : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾

وإنـــمـــا الـــعـــزة لـــلـــكـــاثـــر

ولست بتاء الخطاب ، وحصى تمييز أي عددًا ، والعزة الغلبة ، والكاثر الفائق في الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه في الكثرة من باب المغالبة .

قوله : لبيان الجنس : متعلق بمحذوف حال من اسم ليس أو من فاعل أكثر ، وقيل : من متعلق بأكثر نكرة محذوفًا بدلًا من الأكثر المذكور وفيه حذف البدل ، وينبغي كما قال الدماميني تحرير النقل فيه ، وقيل : أل في الأكثر زائدة ، وقيل : من بمعنى في وكلها لا تخلو عن تكلف ومخالفة للظاهر .

فالأولى أن يقال : إن من هنا لبيان المفضول وهي إنما يمتنع جمعها مع أل التي يشار بها إلى معين بتعيين المفضول قد تقدم ذكره لفظًا أو حكما وأل ههنا ليست كذلك .

قوله : الزم تذكيرًا إلخ : لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ، والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كالزيدان أفضل رجلين ، والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى هذا ومعنى زيد أفضل رجل أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارًا وأضيف أفضل إلى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعًا لفهم المعنى وعدم التباس المراد .

قوله : أي المعرف بها : فسره به ليشير إلى مناط إجراء المضاف إلى معرفة مجرى المقرون بأل .

قوله : طبق : لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل التعجب .

قوله : وجه يجريه مجرى المجرد : أي من أل والإضافة لشبهه إياه في تجرده عن أل كما أشار إليه بالتعبير بالمجرد ولم يقل وجه يجريه مجرى المجرد والمضاف إلى نكرة ؛ لأن المجرد هو الأصل في هذا الحكم وثبوته للمضاف إلى نكرة بالحمل عليه .



و آخَر يُجْرِيهِ مَجرى الْمعَرَّف بألْ نحو ﴿ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ .

(هذا) الْحُكْمُ (إذا) قَصَدْتَ بأَفْعَلِ الْمذكور : التَّفْضيل بأَنْ (نَوَيْتَ مَعْنى مِنْ وَإِنْ) لم تَقْصِدْهُ بِهِ بِأَنْ (لَمْ تَنْوِ) مَعناها (فَهْوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ) أَيْ مُطابِقٌ له

قوله : وآخر بجريه مجرى المعرف بأل : لشبهه إياه في التعرف كما أشار إليه بالتعبير بالمعرف .

قوله : هذا الحكم : وهو جواز الوجهين في المضاف إلى معرفة .

قوله : التفضيل : أي التفضيل على المضاف إليه وحده كما هو معنى من ؛ فإن لأفعل التفضيل المضاف إلى معرفة ثلاثة استعمالات : قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة ، وعلى كل ما سواه تارة أخرى ، وعدم قصد التفضيل رأسًا تارة أخرى .

قوله : معنى من : الإضافة لأدنى ملابسة ، أي المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو معنى أفعل ، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : إذا قصدت بأفعل المذكور التفضيل .

قوله : وإن لم تقصده به : أي لم تقصد التفضيل على المضاف إليه وحده بالمضاف إلى معرفة بأن قصد التفضيل على كل من سواه أو لم يقصد التفضيل أصلًا .

قوله : أي مطابق له : وجهًا واحدًا لشبهه بالمعرف بأل وخلوه من لفظة من ومعناها وفي هاتين الحالتين إضافته لمجرد التخصيص فلا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد ﷺ أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف عليه السلام أحسن إخوته أي أحسن الناس من بين إخوته كذا فسر النحاة أمثال هذا التركيب ؛ أي من بين إلخ ؛ وهو تفسير فاسد ؛ لأنه يستلزم أن يكون يوسف – مثلا – من جملة إخوته . والتفسير الصحيح : أي يوسف أحسن الناس دون إخوته ، أو الحَسَنُ دونهم ، أو حسنهم ، ولا يصح أن يراد منه أحسن من إخوته ؛ لأن يوسف ليس من جملة إخوته بل من جملة أبناء يعقوب ، فلو قيل على قصد التفضيل الخاص : يوسف أحسن أبناء يعقوب أو أحسن الإخوة لجاز ، والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجًا عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه ، هذا وما تقدم في المضاف إلى المعرفة من جواز عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقته حينئذ بما لا خلاف فيه قال في التسهيل : واستعماله – أي استعمال أفعل التفضيل – عاريًا من الإضافة والألف واللام بدون من مجردًا عن معنى التفضيل مؤولًا باسم الفاعل نحو : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أي عالم ، أو صفة مشبهة نحو : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه ، والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ . قال الدماميني : ويؤخذ منه أن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن ؛ فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلًا لا قياسًا ولا سماعًا ؛ لأن من هذه هي الجارة للمفضول .



كقولهم : « النّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلا بَنِي مَرْوان » ولَمَّا كانَ لأَفْعَلِ التَّفضيلِ مَعَ مِن شَبَهٌ بالْمُضافِ مَعَ المُضافِ إلَيه كانَ حقُّهُ أنْ لا يَتَقَدَّمَ عَلَيه (وَ) لكِن (إنْ تَكنْ بتِلْو مِنْ مُسْتَفْهِمًا فَلَهُما) أيْ لِمِنْ وتِلْوها (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) على أفعل وُجوبًا ؛ لِأنَّ الْاستِفهام له الصَّدر (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) أصْلُهُ أخْيَر ، ولا يَكادُ يُستَعْمَل ، ومِمّا جاءَ مِنه : « بِلالٌ أخْيَرُ النّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَر » وكَذا شَرّ ومِمّا جاءَ مِنه عَلى الأصْلِ قِراءة أبي قلابَة : « سيعلمون غدا من الكذاب الأشَرّ » .

(وَلَدى إخْبار) بتِلْو مِن (التَّقْديمُ) لَهُما (نَزْرًا وُجِدا) كقولِهِ :

فَقالَتْ لَنا أَهْلًا وسهلًا وَزَوَّدَتْ ... جَنا النَّخل بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

تتمة : لا يُفْصَلُ بَيْنَ أفْعَل ومِن بِأَجْنَبِيٍّ لِما ذُكِر وجاءَ الْفَصْلُ في قَوْلِه :

قوله : الناقص : هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند ، والأشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز - رضي الله تعالى عنه - سمي به لشجة بجبهته من دابة ضربته ، أضيفا إلى بني مروان للتخصيص لا لتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما .

قوله : على أفعل : فقط لا على جملة الكلام كما فعل الناظم ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو المبتدأ ولا قائل به كما في الأشموني والتصريح فالأولى التمثيل بنحو : أنت ممن أفضل ولا يلزم عليه تأخير ماله الصدر ؛ لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقًا كما في التصريح وقد يعتذر عن الناظم بالضرورة . وأقول : الصواب ما فعله المصنف ؛ لأن صدارة ماله الصدر إنما تعتبر بالنسبة إلى جملة الكلام الذي هو فيه لا إلى العامل فقط ، كما قالوا ، وإلا فلا معنى للصدارة والفصل بالأجنبي مغتفر ، والله أعلم .

قوله : لا يكاد يستعمل : أي يكاد أن لا يستعمل كما هو مذهب بعض العلماء من أن نفي كاد لنفى الخبر وإفادة قلته فلاينافي قوله ومما جاء .

قوله : نزرًا وجدا : أي نادرًا وجد عند الناظم وضرورة عند الجمهور كما في التصريح .

قوله : ما زودت إلخ : البيت بتمامه

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ... جنى النخل بل مازودت منه أطيب

اى أتيتم أهلًا ومكانًا سهلًا لا حزنًا ، وجنى النخل أي شبيهه بقرينة ما بعده .

قوله : بأجنبي : وهو غير معمول أفعل أما هو فيفصل به كقوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ قاله في الهمع .

قوله : وجاء الفصل : أي بغير الأجنبي فإن منّا تمييز عن نسبة ألين إلى فاعله وفي حشايا حال منه ، والبيت شاهد لمفهوم قوله : لا يفصل إلخ .

لَأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ بِسَمْنِ أَلْيَنُ مَسًّا في حَشايا الْبَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيّات قِذاذ خشنِ

فصل : يَرْفَعُ أفعلُ التَّفضيلِ الضَّميرَ المُستترَ في كُلِّ لُغَةٍ (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزَرُ) لِضعْف شَبَهِه باسْمِ الفاعِلِ ومِنْهُ حِكايَةُ سيبَوَيْه « مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ » . (وَمَتى عاقَبَ) أَفْعَلُ التفضيلِ (فِعْلًا) بِأَنْ صَلُحَ إحلاله مَحَلَّه ، وذلك إذا سَبَقَهُ نَفْيٌ

قوله : الضمير المستتر : لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظًا فلا يحتاج إلى قوة العامل .

قوله : الظاهر : أي المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولذا قابل الضمير المستتر به .

قوله : نزر : أي لغة قليلة كما في التوضيح .

قوله : لضعف شبهه باسم الفاعل : مشابهته به من جهة دلالته على الذات والصفة مثله وتصرفه في بعض الأحوال ولكنه يخالفه في دلالته على الزيادة وعدم تصرفه في أكثر الأحوال فمن أجل ذلك كانت مشابهته ضعيفة .

قوله : أفضل منه أبوه : يجر أفضل بالفتحة على أنها نعت لرجل وأكثر العرب يرفعونه خبرًا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل .

قوله : عاقب فعلًا : أي وقع موقع الفعل أي موقعًا يصح وقوع الفعل فيه كما أشار إليه بقوله : بأن صلح إحلاله أي الفعل محله ، أي محل أفعل التفضيل يقال : هاتان الكلمتان تتعاقبان إذا كان يصح إحلال كل منهما محلًّا الأخرى ؛ أي محلًّا يصلح للأخرى ، ولا قلب في هذا الكلام على معنى ومتى عاقب الفعل أفعل التفضيل ؛ لأن الفعل لم يعاقب أفعل التفضيل في هذه المسألة بالفعل وإنما هو صالح لمعاقبته إياه وأما أفعل التفضيل فهو معاقب للفعل بالفعل .

قوله : والأصل إن يقع إلخ : أي الغالب والأكثر في الكلام في الكلام العربي أن يؤتى بالعبارة المؤدية لهذا المعنى بهذا الأسلوب .

قوله : إذا سبقه نفي : هكذا في التوضيح والأشموني وابن عقيل والهمع بدون زيادة قيد أن يكون أفعل صفة لاسم جنس والمشهور اعتباره وذلك ليعتمد أفعل التفضيل عليه ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل ؛ لأنه لم يقو قوته ، ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل ، وإغفالهم لهذا القيد ؛ لأنه عند اجتماع الشروط المذكورة لا يكون أفعل التفضيل إلا صفة لاسم جنس . في الهمع قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ألا يرى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، ولا يختل المعنى



وكانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا مُفَضَّلًا عَلى نَفْسِهِ بِاعْتِبارَيْنِ (فَكَثيرًا) رَفْعُهُ الظَّاهِرِ (ثَبَتا) نَحو : « ما مِنْ أيّام أَحَبَّ إلى اللّهِ فيها الصَّوْمُ مِنْه في عَشْرِ ذي الحِجَّة » و « ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ » ، والْأَصْلُ أَنْ يَقَعَ هذا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَميرَيْنِ أَوَّلُهُما لِلمَوْصُوفِ و ثانيهما لِلظّاهِرِ كَما تَقَدَّم ، وقد يُحْذَفُ الضَّميرُ الثّاني . وتَدْخُلُ مِن إمّا عَلى الظّاهر نَحو : « من كُحْلِ عينِ زَيدٍ » أو محَلّهُ نحوَ : « مِنِ عَيْنِ زَيْدٍ » ، أَوْ ذي المَحَلّ نحو : « مِنْ زَيْدٍ » ، ومِمّا جاءَ مِن كَلامِهِم : « ما أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الجَميلُ مِنْ زَيدٍ » والْأَصْلُ مِن حُسْنِ الجَميلِ بِزَيْدٍ ، أُضيفَ

بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ؛ فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالألف واللام فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ؛ فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه ، فأعطي العمل بعد أن منعه ، وقاس ابن مالك على النفي النهي والاستفهام ومنعه أبو حيان ا هـ .

قوله : وكان مرفوعه أجنبيًا : أي لم يتصل بضمير الموصوف ليحرج : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وإن خرج أيضًا بقوله مفضلًا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بإغناء المتأخر عن المتقدم .

قوله : باعتبارين : يعني أن كون ذلك المرفوع مفضلًا ومفضلًا عليه الذي هو مفهوم قوله مفضلًا على نفسه إنما هو باعتبارين ؛ أي باعتبار محلين وإلا فكونه مفضلًا إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين .

قوله : من كحل عين زيد : لا يقال فحينئذ لا يكون المرفوع مفضلًا على نفسه بالذات بل على غيره ؛ لأن أل في الكحل للجنس لاعوض عن ضمير الرجل ولما كان الفرد مندرجًا تحت الماهية الكلية كان كأنه نفسها والتغاير اعتباري .

قوله : أو محله : بحذف مضاف .

قوله : أو ذي المحل : بحذف مضافين .

قوله : من حسن الجميل بزيد : كان الظاهر أن يقول منه بزيد وعدل عنه ليصح بناء قوله أضيف الجميل إلخ عليه فإن الإضافة والحذف إنما يجوز على هذا التقدير وكذا يقال في مثال الناظم وكان عليه كما قال المحشون إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به لأن على حذفه يكون بزيد حالًا من مجرور من كما في



الجَميلُ إلى زَيْدٍ ثُمَّ حُذِف .

ونَظيرُهُ قَولُ المصنف : (كَلَنْ تَرى في النّاسِ مِنْ رَفيقِ) أَيْ صاحِبٍ (أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِن) أَبي بَكر (الصِّدِّيق) إذ الأصلُ أَوْلى بِهِ الفَضْلُ مِن ولايَةِ الفَضْلِ بالصَّدِّيق ، ثُمَّ مِن فَضْل الصِّدِّيق ، ثُمَّ مِنَ الصِّدِّيق .

خاتمة : أجْمَعُوا على أَنَّ أفعلَ التفضيلِ يَعمَلُ في التَّمييزِ والحالِ والظَّرفِ وعَلى أَنَّهُ لا يَعمَلُ في المَفعُولِ المُطْلَق ولا في المَفعُولِ بِهِ وأمّا قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ فَحيثُ مَفْعُول بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيه أَعْلَم ، أَوْ مَفعول به عَلى السَّعَة - كَذا قالوه . قالَ أَبُو حيّان : وقَواعِدُ النَّحْو تأْباهُ ، لِنَصِّهم على أَنَّ حيثُ لا يَتَصَرَّف ، وأنَّه لا يُتَوَسَّعُ إلّا في الظَّرفِ المُتَصرِّف . قالَ : والظاهِرُ إقْرارُها

نظائره ويجرى مثله في مثال الناظم .

قوله : أولى : فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلًا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا قاله الصبان .

قوله : في التمييز : بشرط أن يكون فاعلًا معنى كزيد أحسن وجها .

قوله : والظرف : حقيقة كان أو مجازًا أو جارًا ومجرورًا .

قوله : ولا في المفعول به : وأجازه بعضهم - كما في الأشموني - إذا تجرد عن معنى التفضيل وعليه خرج الآية ، ولعل الشارح لم يعتد بهذا الخلاف لضعفه . ويتعدى أفعل التفضيل إلى المفعول به بحرف الجر نحو : زيد أبذل للمعروف وأعلم أو أجهل بالنحو .

قوله : لفعل مقدر : أي يعلم نفس المكان أي الشخص المستحق لوضع الرسالة فيه .

قوله : أو مفعول به : أي لأعلم على التوسع لا على الحقيقة ، وأفعل التفضيل يعمل في الظرف المنصوب على التوسع كما أن الفعل اللازم يعمل فيه ، قال في الهمع : التوسع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرفية بل إذا أضمر وجب التصريح بفي ؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فيقال : اليوم سرت فيه وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان إلى أن قال : وللتوسع شروط : الأول أن يكون الظرف متصرفًا .

قوله : وقواعد النحو تأباه : أي تأبى ما قالوه من الوجهين كما يدل عليه التعليل بقوله : لنصهم على أن حيث لا تنصرف .



عَلى الظرفيةِ المجازِيَّةِ وتضمين أَعْلَم مَعنى ما يَتَعَدّى إلى الظَّرفِ ، فالتَّقديرُ : اللّهُ أَنْفَذُ عِلمًا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَه ، أَيْ هو نافِذُ الْعِلْمِ في هذِهِ الْمَواضِع .

قوله : على الظرفية المجازية : الظرفية الحقيقية عبارة عن حلول محسوس في محسوس فشبه نفوذ العلم الذي هو غير محسوس بحلول المحسوس ، واستعملت فيه لفظة في المقدرة ، فالتجوز هنا غير التجوز في التوسع ؛ فإن التجوز هنا في الظرفية مع بقاء الظرف على ظرفيته ، وفي التوسع التجوز في الظرف بإخراجه عن الظرفية إلى معنى بين الظرفية والمفعولية وجعله مفعولًا مجازًا باعتبار النسبة الإيقاعية .

قوله : أي هو نافذ العلم : يعني أن أفعل التفضيل هنا مجرد عن معنى التفضيل ؛ إذ لا نفوذ لعلم أحد سواه تعالى في هذا المكان .



هذا باب النعت

هو والوَصْف بِمَعنى ، ولَمَّا كان أَحَدَ التَّوابع بدَأَ بِذِكرها إجْمالًا ثم فَصَّلَ فقال :

(يَتْبَعُ في الإعْرابِ الاسْماءَ الأُوَل) أَربعةُ أَشياءٍ : (نَعْتٌ ، وَتَوْكيدٌ ، وَ عَطْفٌ ، وَبَدَلٌ) وسَيَأْتي بَيانُ كُلٍّ .

(فَالنَّعْتُ تابعٌ) أَي تال لا يَتَقَدَّمُ أَصْلًا ، وهو جِنسٌ (مُتِمٌّ) أَيْ مكملٌ [ومُبينٌ] (ما سَبَقَ) فَصْلٌ مُخرِجٌ عَطْفَ النَّسق والْبَدَلَ (بِوَسْمِهِ) أَيْ ما سبق - ويسمى نعتًا حقيقيًّا

النعتُ

قوله : وهو والوصف بمعنى : أي اصطلاحًا كما هو المتبادر ومثلهما الصفة ، ويحتمل أن يكون المراد لغة واصطلاحًا فلذا أهمل الصفة في القاموس النعت والوصف مصدران بمعنى واحد ، والصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف واسمًا لما قام بالذات كالعلم والسواد ، وفي الهمع قال أبو حيان : التعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة .

قوله : في الإعراب : المراد به ما يشمل ما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما اتبع فيه المنادى على لفظه فإنه مشارك في شبه الإعراب وكذا في نفس الإعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لأن ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد كجر الجوار لا بناء ولا إعراب لعدم مقتضيهما .

قوله : الأسماء : قدمها على الفاعل للاهتمام لا للحصر وخصها بالذكر لاطراد التبعية في الإعراب لها بخلاف غيرها فإن النعت وعطف البيان والتأكيد المعنوي لا تتبع غيرها وتابع الأفعال والجمل قد يتبعها في الإعراب وقد لا يتبعها لفقد الإعراب في المتبوع كقام قام زيد وقام زيد قام زيد وكذا تابع الحروف نحو لا لا .

قوله : أي تال : لم يحمل التابع على التابع في الأحكام كما هو المتبادر لأنه إن أريد مطلقا فغير صحيح ، وإن أريد في الإعراب والتعريف والتنكير فمع أنه لا قرينة في التعريف على هذا التخصيص لا فائدة فيه ؛ لأن ذلك منصوص عليه في البيت المتقدم والبيت الآتي بخلاف عدم التقدم فإنه وإن أشير إليه بقوله الأول إلا أنه ليس بنص فيه لاحتمال أن يراد به الأولوية رتبة وأصلًا وغالبًا .

قوله : ما سبق : ولو تقديرًا يشمل المنعوت المحذوف .

قوله : مخرج عطف النسق والبدل : لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور قاله الصبان .

قوله : بوسمه : الباء سببية والوسم إما بمعنى العلامة فيقدر مضاف أي بإفهام وسمه أو



(أَوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقَ) - ويُسَمّى سَبَبِيًّا - وهذا فَصْلٌ ثانٍ يُخرِجُ التَّأْكيدَ والبَيانَ .

وشَمَلَ قولُه « مُتِمٌّ ما سَبَقَ » ما يُخَصِّصُهُ نحو : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ وَما يُوَضِّحُهُ نَحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكاتِبِ » ، وَيَلْحَقُ به ما يَمْدَحُهُ أَوْيَذُمُّهُ أَوْ يُرَحِّم عليه أَوْيُؤَكِّدُهُ نَحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، « أَعُوذُ باللّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ » ، « أَللّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المِسْكينُ » ، ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ .

(فَلْيُعْطَ) أي النَّعتُ سَواءٌ كانَ حَقيقيًّا أَوْ سَبَبِيًّا (فِي التَّعْريفِ وَ التَّنْكيرِ ما)

بالمعنى المصدري لم يقل بوصفه لأن التعبير بالوسم أنسب بالنسبة إلى التكميل .

قوله : يخرج التوكيد والبيان : لأنهما عين المتبوع ولايدلان على معنى فيه ، قال الصبان : وفيه أن كل وأجمع يدلان على معنى زائد عليه وهو الشمول ، وأقول : تقدم أن الوسم بمعنى العلامة وهي ما يمتاز به الشيء عما عداه ، والقوم لا يمتاز بالشمول عما عداه بل يصير نصًّا فيما هو ظاهر فيه ، فمن أجل ذلك قال الناظم بوسمه ولم يقل بوصفه .

قوله : ما يخصصه : المراد به تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات والتوضيح رفع الاشتراك اللفظي في المعارف ؛ فالنعت في الأول جار مجرى تقييد المطلق ، وفي الثاني جار مجرى بيان المجمل ؛ أفاده في التصريح .

قوله : ويلحق به : أي بالمتم دفع لما أورده ابن هشام في التوضيح من أن هذا الحد غير شامل لأنواع النعت وجه الدفع أن الأصل في النعت والمقصود منه أصالة إتمام متبوعه ؛ أي إيضاحه أو تخصيصه وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العروض واللحوق فلا بأس بعدم شمول الحد لغيرهما وهذا بناء على أن يراد بالمتم المبين كما هو المتبادر لأن الإتمام بمعنى التكميل ودفع النقص وبقرينة تقييده بوسمه ولو أريد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام كما فسره به الأشموني وغيره لشمل ذلك ولا يخفى أن قوله بوسمه يأباه إلا أن يراد بالوسم مطلق الوصف .

قوله : أو يرحم عليه : أي يطلب له الرحمة والعطف عليه فهو بالتشديد من باب التفعيل في القاموس رحم عليه ترحيمًا وترحم والأولى الفصحى والاسم الرحمى بضم فسكون قال له رحمه الله : وليس بالتخفيف من المجرد ؛ لأن المجرد متعد بنفسه ، ولأنه ليس فيه معنى الطلب .

قوله : الرجيم : أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة ، وكون هذا النعت للذم لا ينافي كونه تأكيدًا لما يفهم من لفظ الشيطان ؛ قاله الصبان .

قوله : فليعط إلخ : الفاء فصيحية أي إذا أردت أن تعرف حال النعت بالنسبة إلى المنعوت في التبعية فليعط إلخ وليست تفريعية لأن هذا الإعطاء ليس مفهوما مما تقدم .

قوله : في التعريف والتنكير : في بمعنى من البيانية لما الأولى ، والواو بمعنى أو ؛ لأن الثابت للمتلو ،

ثَبَتَ (لِما تَلى) أَيْ لِمَتْبُوعِهِ ، ويَجِبُ حينئذٍ أَنْ يكونَ الْمَتبوعُ أعْرَفَ مِن النَّعتِ أَوْ مُساوِيًا له (كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَما) و « بِالرَّجُلِ الْفاضِلِ » .

(وَهْوَ) أَيِ النَّعتُ (لَدى التَّوْحيدِ والتَّذْكير) أَيْ عِندَ ثُبُوتهما لِلْمَتبُوع (أَوْ سِواهُما) وهو التَّثْنيةُ والجَمْعُ والتأنيثُ (كَالْفِعْلِ) ، فَإنْ رَفَعَ ضَميرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرَ ، وافَقَهُ في التثنيةِ والجَمْعِ ، أَوِ الظَّاهِرَ أَو الضَميرَ البارِزَ فَلا إلا عَلى لُغَةِ « أَكَلُوني الْبَراغيثُ » ، ويُوافِقُهُ أَيْضًا في التأنيثِ إذا رَفَعَ ضَميرَه ، وإلّا فَعَلى التَّفْصيلِ السابق في باب الفاعِلِ ، (فَاقْفُ ما قَفَوْا) كـ « ابْنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجِ قَلْباهُما »

أحدهما وقوله تلا صفة أو صلة جرت على غير من هي له ولم يبرز جريًا على المذهب الكوفي قاله الصبان .

قوله : ويجب حينئذ : أي حين تبعية النعت المنعوت في التعريف بقرينة قوله اعرف والمراد حين كون المنعوت معرفة بخلاف ما إذا كان المنعوت نكرة ، فيجب حينئذ كون النعت أخص ؛ تقول : مررت برجل عالم فالعالم أخص من الرجل .

قوله : عند ثبوتهما للمتبوع : قال المحشي : لم يبق التوحيد والتذكير على ظاهرهما وهو جعل المتبوع واحدًا و مذكرًا ؛ لأن كون الوصف كالفعل مقارن لثبوت ذلك أي لبقائه لا لإثباته أي إحداثه فافهم .

قوله : كالفعل : هذا التشبيه يدل على أن النعت عنده لا يكون جامدًا جمودًا محضًا بدون تأويل لأن التشبيه في التفصيل الآتي وهو لا يجري في الجامد جمودًا محضًا .

قوله : فإن رفع ضمير المنعوت المستتر : سواء كان معناه له كمررت برجلين قائمين ، أو لسببه وذلك إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجر الظاهر أو نصبه على التمييز نحو : جاءني رجلان كريما الأب وكريمان أبًا .

قوله : وافقه في التثنية والجمع : مثل موافقته في الإفراد وتركه لظهوره وليصح قوله الآتي فلا لأن النعت الرافع للظاهر أو الضمير البارز مفرد دائمًا فهو يوافق متبوعه في الإفراد .

قوله : أو الضمير البارز فلا : أي فلا يوافقه في التثنية والجمع لأنه حينئذ مفرد دائما نحو : جاءنى غلام رجلين ضاربه هما ، وجاءني غلام رجال ضاربه هم .

قوله : إلا على لغة أكلونى البراغيث : مستثنى من قوله فلا المفيد عموم السلب فالاستثناء منه يفيد سلب ذلك العموم ففي هذه اللغة قد يوافقه في التثنية والجمع كمررت برجلين قائمين غلاماهما ، وقد يخالفه كمررت برجل قائمين غلمانه ، وبرجال قائم غلامهم .

قوله : في التأنيث : مثل موافقته في التذكير وتركه لظهوره وليصح قوله وإلا فعلى التفصيل ؛ لأن التفصيل خاص بالتأنيث .

قوله : برين : أي محسنين وشجِ من شجي إذا حزن ومرآهما بفتح الميم اسم مكان أي وجههما .

و « امْرَأَتَيْنِ حسَنٍ مَرْآهُما » .

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) وهو ما دَلَّ على حدَث وصاحِبِهِ ، كَأسْماءِ الْفاعِلِ والمَفعُولِ والتَّفضيلِ والصِّفةِ المُشَبَّهةِ (كَصَعْبٍ وَذَرِب) بالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ ، وهو الْخَبيرُ بِالْأشْياءِ الْمُجَرِّبِ لَها (وَشِبْهِهِ) وهو ما أُقيمَ مَقامَهُ مِنَ الأسْماءِ العاريَةِ عَنِ الاشْتِقاق (كذا) الْمُشار بِها (وَذي) بِمَعنى صاحِب (وَالْمُنْتَسِبْ) نَحو : « رَجُلٌ تَميمِيٌّ جاءَني » .

(وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ) اسْمًا (مُنكَّرا) لَفظًا ، نَحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ، أَو مَعنىً نَحو :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللَّئيمِ يَسُبُّني [فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنيني]

قوله : وهو ما دل إلخ : المشتق بهذا المعنى اصطلاح لهم في مثل هذا المقام لا يشمل أسماء الزمان والمكان والآلة بل هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر .

قوله : وصاحبه : ممن قام به الفعل أو وقع عليه .

قوله : كأسماء الفاعل : الكاف إشارة إلى أمثلة المبالغة .

قوله : بالدال المهملة : أو المعجمة وهو الحاد اللسان مطلقًا ، أو في الشر فقط ، أو الحاد من كل شيء .

قوله : وهو ما أقيم مقامه : أي في دلالته على معناه والمتبادر منه كما قال الصبان : أنه يشترط في النعت أن يكون مشتقًّا أو مؤولًا به ، وقد صرح به الشارح في باب عطف البيان وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية فعلى هذا يجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الإشارة كونه نعتًا ككونه بدلًا أو بيانًا نحو : هذا الرجل قائم ، وأما على الأول فلا يجوز كونه نعتا إلا المشتق كهذا القائم رجل .

قوله : كذا : وكذا سائر أسماء الإشارة غير المكانية ؛ لأنها ظروف والصفات متعلقاتها .

قوله : منكرًا : لتؤول الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم في تأويل قائم أبوه ونحو : جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد إلا لكون الجملة نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا ؛ قاله الرضي .

قوله : أو معنى : وهو المعرف بأل التي يشار بها إلى الجنس في ضمن فرد مبهم ويسميها البيانيون بالتي للعهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن .

قوله : ولقد أمر إلخ: تمامه :

(فَأُعْطِيَتْ) حينئذٍ (ما أُعْطِيَتْهُ) حالِ كونها (خَبَرًا) مِن الرّابِطِ ، ومِن تَعَلُّقِها بمَحذُوف وُجوبًا إذا كانَتْ ظَرْفًا أَوْ جارًّا ومَجرُورًا أَو غَير ذلك مِمّا سَبَق ذِكرُهُ .

(وَ امْنَعْ هُنا إيقاعَ) الجُمْلةِ (ذاتِ الطَّلَب) وَإنْ لَم يُمْنَع إيقاعها خَبَرًا (وَإنْ أَتَتْ) مِن كَلامِهم أَيِ العَرَب (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ) نَعْتًا (تُصِب) نَحو :

[حَتّى إذا جَنَّ الظَّلام وَاخْتلَطْ] جاءُوا بمَذْق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْب قَطّ

فـأعـف ثـم أقـول لا يـعـنـيني

ولا يخفى أن المعنى ليس على تقييد اللئيم بالسب حتى يكون صفة ولا على تقييد المرور حتى يكون حالًا بل المعنى على الاستئناف .

قوله : فأعطيت إلخ : يفهم منه أنها لا تقترن بالواو وهو كذلك خلافًا للزمخشري .

قوله : من الرابط : التعبير به يفهم أنه لا يلزم أن يكون ضميرًا ، ونقل الصبان عن بعض الفضلاء أنه الصحيح ، وقال الشارح في جمع الجوامع وفي نيابة أل عنه خلف .

قوله : ومن تعلقها بمحذوف : أي إذا قدر المحذوف فعلًا وإلا فليس الظرف والجار والمجرور جملة .

قوله : أو غير ذلك : من جواز حذف العائد لكن حذف عائدها هنا كما في الهمع كثير وفي الخبر قليل وفي الصلة أكثر ، ومن إغناء التكرار والعموم عن الرابط .

قوله : وامنع هنا إلخ : لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل وهذا في قوة الاستثناء من قوله : فأعطيت إلخ كما أشار إليه المصنف بقوله : هنا ، والشارح بقوله : وإن لم يمنع إلخ . وبقي شرط آخر لوقوع الجملة نعتا وهو أن يكون المنعوت مذكورًا إذا لم يكن بعض اسم مقدم مجرور بمن أو فى نحو : منا ظعن ومنا أقام ، وفينا سلم وفينا ملك ؛ أي فريق ظعن إلخ ، وأما أنا ابن جلا فضرورة .

قوله : ذات الطلب : لا يشمل غيرها من الجمل الإنشائية إلا أن يقال أنه قد استعمل الطلب في لازمه وهو الإنشاء .

قوله : جاءوا بمذق : إلخ صدره :

حـتـى إذا جَنَّ الـظـلام واخـتـلـط

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض ، والمذق بفتح فسكون مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق .



أي مَقُول فيه هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطّ .

(وَنَعَتوا بِمصْدَر كَثيرًا) عَلى تَقديرِ مُضافٍ (فَالْتَزَمُوا) لِذلِكَ (الْإِفْرادَ وَالتَّذْكيرا) له وإنْ كانَ الْمَنعُوتُ بِخِلافِ ذلك كـ « امْرَأَةٍ رِضًى » وعَدْلَيْنِ رِضًى ، ولا يُنْعَتُ بِغَيرِ ما ذُكِرَ مِنَ الجَوامِدِ .

(وَنَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ) وهو الْمُثَنَّى والْمَجموعُ ، ولا يَكُونُ [النَّعتُ حينئذٍ] إلَّا مُتَعَدِّدًا (إذا اخْتَلَفَ)

قوله : بمصدر : أي غير ميمي ؛ فإنه لا ينعت به أصلًا وكالمصدر اسم المصدر .

قوله : كثيرًا : ومع كثرته لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالًا .

قوله : على تقدير مضاف : عند البصريين وعلى التأويل بالمشتق عند الكوفيين ، وقيل : لا تقدير ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازًا أو ادعاء ، وقد ذهب كل من الفرقين هنا إلى ما ذهب إليه الآخر في باب الحال في نحو : أتيته ركضًا ، وقد يقال أن كلا ذكر في كل من البابين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله : لذلك : أي لكونه على تقدير مضاف وأما على القولين الأخيرين : فلأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله .

قوله : ونعت غير واحد : مفرد مضاف فيعم .

قوله : وهو المثنى والمجموع : إشارة إلى أن المراد بالواحد المفرد لا المنفرد ؛ لأنه يشمل قوله غير واحد حينئذ المنعوت المتعدد المفرق بالعطف أو بغيره ، ويرد على قوله : إذا اختلف : أن النعت المختلف للمنعوت المفرق بالعطف لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم ، وعلى قوله : لا إذا ائتلف : أن المنعوتين المختلفين إعرابًا أو المتفقين إعرابًا لا بسبب العطف نحو : أعطيت زيدا أباه ، أو بسبب العطف واختلفا تعريفا وتنكيرا المؤتلفين نعتا يمتنع جمع نعتيهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصفه أو يجمعان في نعت مقطوع .

قوله : ولا يكون إلا متعددًا : أي معنى ؛ سواء تعدد لفظًا ، أم لا ؛ وذلك لتعدد المنعوت ، وأتى بهذه الجملة ليظهر ترتب قوله : إذا اختلف ، وقوله : إذا ائتلف على النعت المفرد لفظًا ؛ لأنهما يقتضيان التعدد .

قوله : إذا اختلف : الضمير عائد على النعت ولا يصح عوده إلى غير واحد على أن المراد بالاختلاف الاختلاف في الإعراب والتعريف والتنكير بناء على أن المراد بغير واحد ما يشمل المفرق لأنه لا يصح ترتيب قوله فعاطفًا فرقه عليه قطعًا ولا يصح قوله لا إذا ائتلف أيضا إلا



مَعناه قَطعًا (فعاطِفًا) لِبَعْضِهِ عَلى بَعْضٍ (فَرِّقْه) نَحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عالِمٍ وَجاهِلٍ » وَ (لا) تُفَرِّقْهُ (إذا ائْتَلَفْ) نَحو : « مَررْتُ بِرَجُلَيْنِ عاقِلَيْنِ » .

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ) عامِلَيْنِ (وَحيدَيْ مَعْنًى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنا) نَحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ عَمْرٌو العاقِلانِ » فإنِ اخْتَلَفَ العامِلانِ مَعْنًى وعَمَلًا أَوْ في أَحَدِهِما وَجَبَ القَطْعُ .

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) اسْمًا (مُفْتَقِرًا) في الإيضاحِ والتَّعيينِ (لِذِكْرهن

باعتبار بعض صوره كما لا يخفى على المتأمل .

قوله : معناه : سواء اختلف اللفظ أيضًا كالعاقل والكريم ، أو اتحد كالضارب من الضرب بالعصى مثلًا والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها ، ويوجد في النسخة المصورة في طهران زيادة لفظ قطعًا بعد معناه ولا يظهر له معنى .

قوله : فعاطفًا : ولا يكون بالواو إجماعًا فلا يقال : مررت برجلين صالح فطالح لأن المستفاد منه حينئذ أن الترتيب في حصول الوصفين لا في المرور وهو غير مراد بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدًا كمررت برجل راكب فذاهب ؛ لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين لرجل سائغ ، أفاده الصبان .

قوله : وحيدى معنى وعمل : أي متحدين فيهما سواء اتحدا لفظًا أم لا ، قال الصبان : واشترط بعضهم ثالثًا وهو : اتفاق المنعوتين تعريفًا وتنكيرًا ، ورابعًا : وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم إشارة لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، وأزيد أنا خامسًا وهو أن يكونا متفقين تذكيرًا وتأنيثًا .

قوله : بغير استثناء : أي مطلقًا إشارة إلى خلاف من خصص جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين .

قوله : وجب القطع : لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل منهما أن يستقل قال سم : فيه تأمل ؛ فإنه يجوز إفراد كل بوضعه بجنبه ، وقال الصبان : وقد يقال مراده بوجوب القطع : امتناع الاتباع بحالة جمع نعتين لامطلقا .. اهـ .

قوله : في الإيضاح والتعيين : أشار بهذا إلى أن محل التفصيل الآتي إذا كان المنعوت معرفة ، أما النكرة فيتعين اتباع الأول من نعوتها ، ويجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جميعها أم لا لأن القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول ، فإن كان نعتها واحدًا امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر ، وهذا التقييد مفهوم من قول الناظم : أن يكن معينًا ، وجمع بين الإيضاح والتعيين ليظهر المراد والمأخذ .



اتبعَتْ) وُجُوبًا (وَاقْطَعْ أَو اتْبَعْ إنْ يَكُنْ) المَنْعُوتُ (مُعَيَّنًا بِدُونِها) كُلِّها (أَوْ بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنًا) إنْ كانَ مُعَيَّنًا به دُونَ غَيرِهِ وأَتْبعِ الباقي بِشَرْطِ تَقْدِيمِهِ .

(وَ ارْفَعْ أَو انْصِبْ) النَّعْتَ (إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا) بكسرِ الميم (مُبْتَدَأً) رافِعًا له (أَوْ) فِعلًا (ناصِبًا) له (لَنْ يَظْهَرا) أَبَدًا . نحو « اَلْحَمْدُ لِلّهِ اَلْحَمِيدُ » أَيْ هُوَ ، ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ أي أَذُمُّ .

(وَما مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلَ) أَيْ عُلِمَ (يَجُوزُ حَذْفُهُ) نَحو : ﴿ وَعِندَهُمْ

قوله : واقطع أو اتبع : أي كلها أو بعضها لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم ، قال الصبان : لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت ، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتًا وصار جملة مستأنفة .

قوله : كلها : تأكيد للهاء في بدونها أتى به ليحسن التقابل بينه وبين قوله : إن كان معينًا به أي بالبعض وليكون إشارة إلى أن قوله : أو بعضها اقطع مفروض فيما إذا كان معينا ببعضها ، وإشارة إلى مسألة مستقلة وليس تتميمًا للمسألة قبله على أن المراد اقطع أو اتبع الجميع لما قدمنا ، ولأن الحمل على مسألة مستقلة أفيد فلا يعدل عنه ما أمكن .

قوله : أو بعضها : مفعول اقطع قدم للحصر والأمر للإباحة فيجوز في هذا البعض الاتباع أيضا .

قوله : معلنًا : حال من فاعل اقطع بدون ملاحظة تقييده بالبعض وطريق الإعلان أن يقطع إلى إعراب مخالف لإعراب المنعوت إذا أمكن الوفاق .

قوله : إن كان معينًا به : اكتفى المصنف عن هذا القيد بدلالة مقابله عليه لأنه مقابل لقوله : إن يكن معينًا بدونها أي إن كان معينًا ببعض دون بعض ؛ فضمير به عائد على البعض المطلق على سبيل الاستخدام لا إلى البعض المقطوع ، ودون ظرف لمعينًا .

قوله : اتبع : الأمر للإباحة لأن تعدد العامل يوهم منع الإتباع ويوجبه غالبا فيجوز القطع أيضًا .

قوله : لن يظهرا : الألف للتثنية كما عليه حل الشارح ؛ لأن أو تنويعية وهي كالواو لا شكية ولا تشكيكية حتى يفرد الضمير وإنما التزم الحذف لكون حذفه الملتزم أمارة على قصد إنشاء المدح والذم والترحم ، ولو صرح به لخفي ذلك القصد وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا ، ومن ثمة اختص وجوب الحذف بما إذا كان النعت لأحد الأمور الثلاثة بخلاف ما إذا كان لغيرها كالتخصيص والتوضيح فإنه يجوز إظهارهما لعدم قصد الإنشاء حينئذ فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

قوله : أبدًا : مفهوم من لن .



قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾ ، « فَلَمْ أعُطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَع » ، أَيْ شَيْئًا طائِلًا (وَ) لكِنَّ الحذفَ (فِي النَّعْتِ يَقِلُّ) وفي المَنعُوتِ يَكْثُرُ .

قوله : فلم أعط شيئًا ولم أمنع : ببناء الفعلين للمجهول ، وصدره :

وقـد كـنـت في الحرب ذا تُـدْرأ

بضم فسكون ففتح أي قوة وعدة .

قوله : لكن الحذف إلخ : إشارة إلى أن قوله : وفي النعت يقل استدراك من قوله يجوز حذفه لإيهامه تساويهما في الحذف . نجز الكلام على النعت بعون الله سبحانه .

الثاني من التوابع التوكيد

ويُقال له التأْكيدُ وهو - كما في شرحِ الكافيةِ - تابعٌ يُقْصَدُ بِهِ كَوْنُ المَتبُوع على ظاهِرِه .

(بالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ) بِمَعنى الذّات (الاِسْمُ أُكِّدا) تَأْكيدًا مَعْنَويًّا يَقْتَضِي التَّقْرير

التوكيد

قوله : ويقال له التأكيد : وهو من أكد ، والأول من وكد لغتان والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة .

قوله : على ظاهره : أي برفع احتمال إرادة غير الظاهر كما هو المتبادر وصرح به الأشموني لكن قال ابن هشام : الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية ؛ لأن رفعها بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ المتعددة ولو صار بالأول نصًّا لم يؤكد ثانيا اهـ . ولا يبعد حمل الكلام عليه إلا أنه قال في الهمع : إن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ، ثم المتبادر من التعريف أنه للتأكيد المعنوي فقط كما صرح به الأشموني ؛ لأن التأكيد اللفظي لرفع توهم السهو والغفلة كما نقله سم عن السيد والسعد إلا أن ظاهر صنيع الشارح هنا وصريحه في الهمع يقتضي أنه لمطلق التأكيد ، وعليه فيعمم قوله : على ظاهره لعدم السهو والغفلة ، وخرج بقوله : على ظاهره ما عدا التوكيد حتى البدل ؛ فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة .

قوله : بالنفس والعين : أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد مفردين حتى يفيد أنهما يبقيان على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ ؛ قاله الصبان .

قوله : يقتضي التقرير : نعت للتأكيد بالنفس والعين لا لمطلق التأكيد المعنوي لأنه مقابل لقوله الآتي في التوكيد المقتضي الشمول ، والمراد بالتقرير : تقرير نفس المؤكد برفع توهم المجاز عنه تقول : جاء الخليفة فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله أي متاعه وحشمه ؛ وأنك عبرت به مجازًا لغويًّا أو عقليًّا أو بالحذف ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال ، وأما كل ونحوه وإن كان لرفع توهم المجاز بأحد الأوجه الثلاثة أيضًا إلا أنه ليس لتقرير نفس المؤكد بل لتقرير شموله هذا ، وإذا جمعت بين النفس والعين قدمت النفس ولم تعطف ، ويجوز جرهما بباء زائدة تقول : جاء زيد بنفسه ، وهند بعينها .



(مَعَ ضَميرٍ) مُتَّصِل بهما (طابَقَ المُؤَكَّدا) - بِفَتْحِ الكافِ - في إفْرادِهِ وتَذْكيرِه وفُرُوعِهما كـ « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَيَّمًا بهِنْدٍ نَفْسِها » .

(وَاجْمَعْهُما) أَيِ النَّفْسَ والْعَيْنَ (بِأَفْعُلٍ إنْ تَبعا ما لَيْسَ واحِدًا) أَيْ مُثَنًّى أَوْ مَجمُوعًا ، فَقُل « جاءَ الزَّيدانِ أَنْفُسهما وأَعْيُنُهما » (تكُنْ مُتَّبِعًا) لِلُّغَةِ الْفَصيحَة ، ويَجوزُ أَنْ يُؤتى بِهِما مُفرَدَيْن وهو دُونَ الجَمع فَتَقُول : « جاءَ الزَّيْدانِ نَفْسُهُما » ومُثَنَّيَيْنِ وهو دونَ الإفراد ، فَتَقول : « جاءَ الزَّيْدانِ نَفْساهُما » .

(وَكُلًّا اذْكُرْ في) التأكيدِ المُقْتَضي (الشُّمُولَ) أَي العُمُوم لِجَميعِ أَفْرادِ المُؤَكَّد أَوْ أَجْزائِهِ (وَكِلا) و (كِلْتا) و (جَميعًا) قالَ المصنفُ : و أَغْفَلَها أكثرُ

قوله : متصل بهما : على إضافتهما إليه إضافة العام إلى الخاص .

قوله : واجمعهما : الأمر للوجوب لأن الكلام في اللغة الفصيحة كما أشار إليه بقوله : تكن متبعًا .

قوله : بأفعل : وفي الدماميني نقلًا عن الزمخشري والمصنف جواز التأكيد بأعيان .

قوله : للغة الفصيحة : لم يقل الفصحى لأن اللغتين الأخريين ليستا بفصيحتين .

قوله : ويجوز أن يؤتى بهما : أي إن أكد بهما مثنى كما يرشد إليه التمثيل وقوله ومثنيين .

قوله : ومثنيين : ومنعه أبو حيان ، وفي الهمع : وإنما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الإفراد ؛ لأن التثنية جمع في المعنى وفي الأشموني صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه أي ما اشتمل عليه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثية والمختار الجمع نحو : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع .

قوله : وكلا اذكر إلخ : اعلم أن أداة الشمول إن تقدمت على النفي توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله ﷺ : « كل ذلك لم يكن » وإن كانت في حيز النفي بأن تأخرت عن أداته لفظًا أو رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم وكالنفي النهي ، قال التفتازاني : والحق أن الشق الثاني أكثري لاكلي بدليل نحو: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ أفاده الصبان .

قوله : وأجزائه : نحو : أكلت الرغيف كله ، واشتريت العبد كله . ولا يصح أن يؤكد بكل إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسًا أو حكمًا .

قوله : وكلا وكلتا : ولا يؤكد بهما مالا يصلح موضعه واحد فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ، ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة ؛ إذ لا يحتمل أن يراد أحدهما حتى يدفع خلافا للجمهور في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد

النَّحْوِيِّينَ ، ونَبَّهَ سيبويه عَلى أَنَّها بِمَنزِلَةِ كُلّ ، مَعْنًى واسْتِعْمالا ، ولم يذكر لها شاهِدًا مِن كلامِ العَرَبِ . وَائْتِ (بالضَّمير) المُطابق (مُوصَلا) بِهذِهِ الْأَرْبَعة ، كـ:

هُم جَميعُهمْ لَقُوهم كلُّهُمْ وَالدَارُ صارَتْ كُلُّها مَحلَّهُمْ

(وَ اسْتَعْمَلُوا أيْضًا كَكُلٍّ) لَفظًا على وَزْنِ (فاعِلَةٍ) مُشتَقًّا (مِن عَمَّ في التَّوْكيدِ) فَقالْوا : « جاءَ النّاس عامَّةٌ » ، وهو (مِثْلَ النَّافِلَةِ) تاؤُهُ تَصلحُ لِلْمُذَكَّرِ والْمُؤَنَّث .

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بأَجْمَعا) لِلْمُذَكَّرِ ، و (جَمْعاءَ) لِلْمُؤَنَّث ، و (أَجْمَعِينَ) لِجَمعِ الْمُذَكَّرِ (ثُمَّ جُمعا) لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ ، ولا يُؤَكَّدُ بِها قَبْلَهُ عِندَهُم .

تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كذا في الهمع .

قوله : ولم يذكر لها شاهدًا : في الهمع أن المصنف قال بعد هذا الكلام : وقد وجدت له شاهدا وهو قول امرأة وهي ترقص ولدها

فداك حي خولان جميعهم وهمدان

قوله : وائت بالضمير : أشار بهذا السبك أن قول الناظم بالضمير موصلًا على القلب .

قوله : موصلًا بهذه الأربعة : في التوضيح : فليس منه ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ خلافا لمن وهم ، ولا قراءة بعضهم : (إنا كلا فيها) خلافًا للفراء والزمخشري لتجويزهما حذف الضمير بل جميعًا حال وكلا بدل ، وفي الأشموني وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

قوله : ككل : يفيد أن عامة مثله في لزوم الإضافة إلى الضمير ، وقد حكى الشارح الإجماع عليه في الهمع ، فإذا قطع عن الإضافة لم يكن تأكيدًا مثل : كل وجميعًا إذا قطعا فتمثيل الشارح الآتي سهو والله أعلم .

قوله : في التوكيد : متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله ككل .

قوله : وهو مثل النافلة : كما قال الله تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ أي زائدًا على ما طلبه إبراهيم ، وأشار إلى أن مثل خبر مبتدأ محذوف وليس حالًا من فاعله كما قيل ؛ لأن المعنى ليس على التقييد بل على بيان أنه مثل النافلة .

قوله : تاؤه تصلح : ولم يقل تاؤه لازمة تصلح إلخ ؛ لأن لزومها معلوم من صيغة فاعله .

قوله : وبعد كل أكدوا إلخ : إذا أريد تقوية التوكيد كما في التوضيح وهو يؤيد ما مرَّ عن الهمع .

قوله : عندهم : أي عند جمهورهم ، وقيل : يجوز التقدم بضعف ولكون هذا القول واهيًا غير مؤيد بالسماع ولو في الشعر لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ، ويحتمل أن يكون المراد



(وَ) لكن (دُونَ كُلٍّ قَدْ يَجي) في الشِّعر (أَجْمَع) و (جَمْعاءُ) و (أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) كقولِهِ : إذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكي أجْمَعا .

والمُخْتارُ جَوازُه في النَّثْر ، قالَ ﷺ : « فَلَهُ سَلَبُهُ أجْمَعُ » .

تتمة : أكَّدُوا بَعْدَ أَجْمع بأَكْتَع فَأَبْصَع فَأَبْتَع ، وبَعدَ جَمعاء بِكَتْعاء فَبَصْعاء فَبَتْعاء ، وبعد أَجْمَعَيْنِ بأَكْتَعين فَأَبْصَعين فَأَبْتَعين ، وبعَدَ جُمَع بِكُتَع فَبُصَع فَبُتَع وشَذَّ مُجيءُ ذلِكَ على خِلافِ ذلِك .

ثُمَّ إنّ النكرةَ إذا لَم يُفِدْ تَوْكِيدُها - بِأَنْ كانَتْ غيرَ مَحدُودَة كحينٍ و زَمان - فَلا يَجوزُ [تَأْكيدها] باتِّفاقٍ . (وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُور) بأنْ كانَ مَحدُودًا ،

عند جميعهم لعدم الاعتداد بهذا القول .

قوله : لكن : إشارة إلى أن قوله ودون كل إلخ : استدراك مما قبله ؛ لأنه يدل على أمرين : أنها لا تتقدم على كل ، وأنها لا يؤكد بها بدونه .

قوله : قد يجيء في الشعر : هذا قول الجمهور كما في الهمع .

قوله : إذا ظلت إلخ : صدره :

إذا بكيت قبلتني أربعا

وقبله البيت الآتي .

قوله : والمختار جوازه في النثر : في الهمع وفاقا لأبي حيان لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، فصلوا جلوسًا أجمعين .

قوله : بأكتع : مع تكتع الجلد إذا انقبض فيه معنى الجمع ، ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذ سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ، وأخر أبتع لأنه أبعد من أبصع ؛ لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل ؛ لكن لا يخلو من دلالته على الاجتماع ؛ قاله الفارضي .

قوله : على خلاف ذلك : في نسخة بدون على أي بتقديم وتأخير ، أو بحذف أجمع أو بعض ما في الأثناء .

قوله : ثم إن النكرة إلخ : هذا دخول على المتن وهو مفهوم من قوله : وإن يفد ، وقوله : شمل .

قوله : فلا يجوز باتفاق : وافق في دعوى الاتفاق المصنف في شرح الكافية ؛ لأن قوله : وإن يفد وقوله : شمل يدلان عليه ، لكن نقل في شرح التسهيل عن بعض الكوفيين كما في الهمع أنه أجاز توكيد النكرة مطلقًا فلعله لم يعتد به هنا وفي شرح الكافية .

قوله : بأن كان محدودًا : وكان التأكيد من ألفاظ الإحاطة فلا يجوز : صمت شهرًا نفسه ،

كيَوْمٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ (قُبِلَ) عِندَ الكوفيِّينَ . قالَ المصنفُ : هو أَوْلى بِالصَّوابِ سمعًا وقياسًا ، ومِنه :

يا لَيتَني كُنتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا

(وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ) مِن تَوْكيدِ النكرةِ (شَمِلَ) لِما أَفادَ أَيْضًا .

(وَاغْنَ بِكِلْتا في مُثَنى وَكِلا عَن وَزْنِ فَعْلاءَ) أَيْ جمعاء في الْمُؤَنَّث (وَ وَزْنِ أَفْعَلا) أيْ أَجمَع في الْمُذَكَّر ، وأَجازَ الكوفيُّونَ اسْتِعمال ذلِكَ قياسًا .

(وَ إنْ تُؤَكِّدِ الضَّميرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنِ فَبَعْدَ) أَنْ يُؤَكَّدَهُ (الْمُنْفَصِلُ

واقتصر على الأول لأن مقصوده بيان ما يفيد توكيده من المنكور لأنه محل الخلاف .

قوله : عند الكوفيين : فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا .

قوله : شمل : لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تتبع نكرة وتعريفها قيل : بنية الإضافة ، وقيل : بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد ومن ثمة لم تنصب حالا على الأصح ولم تصرف ، أما على العلمية فواضح وأما على نية الإضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية حيث إنه لا أداة لفظًا .

قوله : في مثنى : أي فيما دل على اثنين ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما .

قوله : عن وزن فعلاء : أي عن تثنيته لأنه الذي خالف فيه الكوفيون ولذا خص فعلاء بالذكر لأن تثنية كل وعامة وجميع لم يقل بجوازه أحد فلا يرد ما قال في النكت من أن ظاهره أن ما عدا فعلاء من كل وجميع وعامة يستعمل في المثنى والمجموع ؛ لأن كلامه فيما تقدم عام ا هـ . وغاية ما يقال أن ماعدا فعلاء وأفعل مسكوت عنه .

قوله : قياسًا : معترفين بعدم السماع كما في الأشموني فيجيزون جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان وفي التصريح : وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو : أكتع وكتعاء .

قوله : فبعد المنفصل : وعلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت وهذا اللبس مفقود في غير المرفوع المتصل وغير النفس والعين ، قال الأشموني : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب ا هـ . أي فيجوز على ضعف كما ذكره الأخفش كما في الهمع قاموا أنفسهم ، وقال يس : قد صرح الدماميني بأن الواجب أحد الأمرين ، إما التوكيد وإما الفصل ، وقال : نص عليه أبو حيان فيصح أن يقال : قمتم يوم الجمعة أنفسكم ، ويأتي عن المرادي مثله ا هـ . وفي الهمع : يجوز الاكتفاء بالفصل بلا خلاف .



عَنَيْتُ) بِهذا الضَّميرِ (ذا الرَّفْعِ ، نحو « قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ » بِخِلافِ « قُومُوا أَنْفُسُكُمْ » ، ويَجوزُ تَأْكيدُ ذا النَّصْبِ والجَرِّ بهما وإنْ لَم يُؤَكَّد بِمُنْفَصِلٍ (وَ أَكَّدُوا) الضَّميرَ الْمُتصلَ الْمَرفوعَ (بِما سِواهُما وَالْقَيْدُ) الْمذكورُ حينئذٍ (لَنْ يُلْتَزَما) فيجوزُ تَرْكُهُ .

(وَما مِنَ التَّأكيدِ لَفْظِيٌّ) هو الّذي (يَجيءُ مُكَرَّرًا) ويَكُونُ في المُفردِ وَالجُملةِ ، فَالأَوَّلُ : إمّا بِلَفظِهِ (كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي) أَوْ بِمُرادِفِهِ كَقَوْلِهِ : أَنْتَ بالخَيْرِ حقيقٌ قَمِنٌ » ، والثاني : إمّا أن يَقْتَرِنُ بحرْفِ عطف وَهو الأَكْثر كقولِه تَعالى : ﴿ أَوْلَىٰ

قوله : وما من التوكيد إلخ : ما موصول مبتدأ ولفظي خبر محذوف لطول الصلة بالظرف ، والجملة صلة ما ، ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي ؛ لأنه في تأويل المشتق ، وجملة يجيء خبر ما .

قوله : مكررًا : أي إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد من ذلك كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام ، وقال : وأما تكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ كذا في الصبان ، وفي الهمع : ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ .

قوله : ويكون في المفرد : اسمًا أو فعلًا أو حرفًا .

قوله : ادرجي ادرجي : هذا المثال ونحوه يحتمل أن يكون من تأكيد الجملة وهو ظاهر ، وأن يكون من تأكيد الضمير المتصل وهو معلوم من البيت الآتي وداخل فيه ، وأن يكون من تأكيد الفعل فقط وجيء بالضمير معه لئلا يلتبس بأمر المخاطب ، ولا يجوز الإتيان به قبل الفاعل الذي هو ضمير متصل لعدم جواز فصله عن الفعل ، وحمله الشارح على هذا الأخير إظهارًا لما خفى وإعراضًا عما ظهر ، وحمله الأشموني على الأول .

قوله : أو بمرادفه : ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ويرد عليه نحو : عطشان نطشان فإنه تأكيد لفظي مع أنه ليس بالمرادف ؛ إذ لا يفرد والمرادف يفرد ؛ قاله الدماميني ، ولك أن تقول : هو مرادف ادعاء واشتراط جواز الإفراد إنما هو في المرادف الحقيقي .

قوله : بحرف عطف : وهو ثم والفاء خاصة كما في الآية وذلك إذ لا لبس فإن حصل اللبس لم يؤت به كضربت زيدا ضربت زيدا ؛ إذ لو جيء به لتوهم أنه ضربان والمراد بالعطف كما قال الصبان صورته ، ولذا قال : أن يقترن بحرف عطف ، ولم يقل : إما أن يكون

لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ أَوْ لا ، كقوله :

أَيـا مَـنْ لَـسْـتُ أَقْـلاهُ ... وَلا في الْـبُـعْـدِ أَنْـسـاهُ

لَـكَ الـلّـهُ عَـلـى ذلِـكَ ... لَـكَ الـلّـهُ لَـكَ الـلّـهُ

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَميرٍ مُتَّصِلٍ) إذا أكَّدْتَهُ تأْكيدًا لَفْظِيًّا (إلّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذي بِهِ وُصِلَ) نَحو « مَرَرْتُ بِكَ بِكَ » و « رَأَيْتُكَ رَأيتُكَ » ، ولِوُضوحِ أمْرِ الْمُنفصِلِ سَكَتَ عَنْهُ . (كَذا) أيْ كَالضَّمير الْمُتَّصِلِ (الْحُرُوفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلا بِهِ جَوابٌ) فَيَجبُ إعادَةُ ما اتَّصَلَ بِها ، نَحو : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم ﴾ . وشَذَّ :

حَـتّـى تَـراهـا وَ كَـأَنَّ وَكَـأَنْ

وأَشَذُّ مِنه : « وَلا لِلمابِهِمْ » ، أَمّا الْحُرُوفُ الْجَوابِيَّةُ (كَنَعَمْ وَ كَبَلى)

بالعطف ؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ، ولأن الحرف لو كان عاطفًا حقيقيًا كانت التبعية بالعطف لا التأكيد قالوا : ولزيادة اللصوق .

قوله : فأولى : مبتدأ حذف خبره والجملة تأكيد للجملة قبلها وما بعد ثم تأكيد للجملتين ومعنى ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾ التهديد والوعيد من الولى وهو القرب وأصله : أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ أو أولى له الهلاك ، وقيل : أفعل من الويل بعد القلب ، وقيل : أفعل من آل يؤول بمعنى عقابه النار ؛ أفاده الصبان .

قوله : ولا تعد لفظ : إشار بهذا التعبير إلى أن المراد بالضمير المتصل هو البارز وإلى أن المراد بالتأكيد التأكيد بالمتصل .

قوله : كذا الحروف : لكونها كالجزء من مصحوبها ويغني عن إعادة المصحوب كما في الهمع الفصل بفاصل ما .

قوله : حتى تراها إلخ : تمامه :

أعـنـاقـهـا مـشـددات بـقـرن

الضمير للمطى ، والقرن حبل يقرن به البعيران .

قوله : وأشذ منه : لأن المؤكد في البيت السابق حرفان وهما الواو وكأن كل منهما تأكيد لمثله فلم يتصل لفظ بمثله وخففت كأن الثانية للقافية بخلافه هنا .

فَيَجُوزُ أَنْ يؤَكَّدَ بإعادَتِها وَحْدَها .

(وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الّذي قَدِ انْفَصَلَ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمير اتَّصَلَ) مَرْفُوعًا أَوْ غَيْرَهُ ، نَحو ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ و « قمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْت » و « مَرَرْتُ بك أَنْتَ » .

قوله : فيجوز أن تؤكد إلخ : لكونها قائمة مقام الجملة .

قوله : أو غيره : لكن على وجه الاستعارة .

الثالث من التوابع العطف

(اَلعَطْفُ إمّا ذُو بَيان أَوْ نَسَق ، وَ الْغَرَضُ الآن بَيانُ ما سَبَق ، فَذُو الْبَيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ) في أنَّ (حَقيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَة) لكِنَّهُ مُخالِفٌ لَها في أنَّهُ لا يَكونُ مُشتقًّا ولا مُؤَوَّلًا (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ) أي المَتْبوع (ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِيَ) مِن تَذْكيرٍ وَإِفْرادٍ وغَيْرِ ذلِكَ .

العطف

هو لغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به .

قوله : تابع : أي تال لا يتقدم أصلًا .

قوله : شبه الصفة : خرج به ما عدا عطف البيان من النعت لأن شبه الشيء غيره والتأكيد وعطف النسق والبدل لأنها ليست شبه الصفة في وجه الشبه الآتي ، قال الخضري : ولا يرد على إخراج البدل أن كل عطف البيان يصح جعله بدلًا إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزل على مقصدي الإيضاح والاستقلال .

قوله : في أن إلخ : إشارة إلى أن قوله حقيقة القصد إلخ بيان لوجه الشبه كما هو الظاهر المتبادر وحمله بعضهم على بيان الفرق بين النعت وعطف البيان بناء على أن المراد بقوله به بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه بخلاف النعت ولا يخفى بعده .

قوله : حقيقة القصد إلخ : أي الأصل فيه ذلك كما أن الأصل في الصفة أيضًا ذلك فلا يرد أنه قد يأتي للمدح كما في الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لاعلى جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في نحو : يا نضر نضر نصرًا نصرًا لكن رده المصنف كما سيأتي وكذا لا يرد أنه قد يحصل الإيضاح بعطف النسق والبدل .

قوله : في أنه لا يكون مشتقًّا إلخ : فلا يكون إلا جامدًا ولو تأويلًا كما في الهمع وهو ما كان وصفًا فغلبت عليه الاسمية كحليبًا في اسقني شرابًا حليبًا .

قوله : فأولينه : تفرع على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منها الصفة الحقيقية التي توافق منعوتها في أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الأول ، وقوله : أولا من وفاق بيان لمحذوف مضاف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لأن التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر قاله الخضري الأولى أن تحمل الفاء في قوله : « فأولينه » على الفصيحة ؛ أي : إذا أردت قد موافقته لمتبوعه فأولينه إلخ ؛ وذلك لأنه لما كان وجه التشبيه هو قوله حقيقة القصد به منكشفة كان التفريع غير واقع في محله .

قوله : وغير ذلك : المراد به التأنيث والتثنية والجمع والإعراب والتعريف والتنكير ، وليس

إذا عَلِمتَ ذلكَ (فَقَدْ يَكُونانِ) أي الْعَطفُ ومَتبوعُه (مُنَكّرَيْنِ) نحو « اسْقِنى شَرابًا حَليبًا » (كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ) نَحو « ذُكِرَتُ اللّه في الْوادِ الْمُقَدَّس طُوًى » ، وأشارَ بإثْيانِهِ بكافِ التَّشبيهِ الْمفهمةِ لِلْقِياس الشَّبَهي بَلِ الأَوْلَوِيّ - لِأَنَّ احْتِياجَ النَّكرةِ إلى الْبَيانِ أشد من غَيرِها - إلى خِلافِ مَنْ مَنَعَ إِتْيانَهُما نَكِرَتَيْنِ كالزَّمَخْشَرِيّ ،

المراد به التأنيث والتثنية والجمع فقط وإلا لقال وفروعهما وأيضًا أشار إليه بقوله : إذا علمت ذلك ولم يصرح بالإعراب لعلمه مما تقدم ولا بالتعريف والتنكير لأنهما مصرح بهما في البيت التالى ، وأما قول الزمخشري أن ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ عطف بيان لـ ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ فمخالف لإجماعهم ؛ لأن المقام مخالف للآيات في ثلاثة أمور .

قوله : فقد يكونان : تفريع على قوله فأولينه كما أشار إليه بقوله : إذا علمت ذلك لا على شبه الصفة وإلا لوجب عطفه بالواو على فأولينه وأتى به مع علمه مما قبله ردًّا على المخالف وهو البصرية في الهمع ومنع البصرية جريانه على النكرة وقالوا : لا يجري إلا في المعارف ؛ كذا نقله عنهم الشلوبين ، قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلا من جهته ، وذهب الكوفيون والفارسى والزمخشري إلى جواز تنكيرهما ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ وقوله : ﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ وهو الصحيح اهـ . وحمل البصرية الآيات على البدل .

قوله : طوى : اسم لهذا الوادي .

قوله : وأشار بإتيانه إلخ : لأن المقصود بهذا الكلام الاستدلال على مجيئهما منكرين والاستدلال على الأحكام ليس من وظائف المتون وإنما يؤتى به فيها عند وجود الخلاف لاسيما إذا كان قويًّا كما هنا .

قوله : للقياس الشبهي : هذا مفهوم من الكاف وحدها ، والقياس الأولوي مفهوم منها مع التعبير بالنكرتين والمعرفتين ؛ فإنه يشير إلى أنه إذا جاز إتباع المعرفة بعطف البيان الذي هو للإيضاح فأولى أن يجوز اتباع النكرة ؛ لأن احتياج النكرة إلخ .

قوله : من منع إلخ : وهم البصرية كما مر .

قوله : كالزمخشري : هذا الكلام مشكل ؛ لأن الظاهر المتبادر أنه تمثيل لمن منع ، وأن قوله : وذهب بالواو عطف على منع وكل منهما غير صحيح ؛ لأن الزمخشري كما علمت ليس ممن منع ذلك ، ولأن من منع ذلك لم يذهب إلى اشتراط زيادة التخصيص بل الذاهب إليه الزمخشري والجرجاني فقط ، ولأن كاف التشبيه لا تحصل به الإشارة إلى الخلاف في هذا الاشتراط ، وفي بعض النسخ : أو ذهب بأو بدل الواو وهو في الفساد مثل الأول فالوجه أن قوله كالزمخشري مفعول مطلق لخلاف أي خلافًا كخلاف الزمخشري ، أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي وذلك الخلاف كخلاف الزمخشري في كون كل منهما مخالف للصحيح .

وذَهَبَ إلى اشْتِراطِ زِيادَةِ تَخْصيصِهِ .

فائدة : جَعَل أكثرُ النَّحوِيِّينَ التّابعَ المُكرَّر به لَفظُ المتبوع كقوله :

[إنِّي وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا] لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

عَطْفَ بَيانٍ . قالَ المصنفُ : والأَوْلى عِندي جَعلُهُ تَوْكيدًا لَفظِيًّا ، لِأنَّ عَطفَ البَيانِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ للأَوَّلِ به زِيادَة وُضُوحٍ ، وتكرير اللَّفظِ لا يُتَوَصَّلُ به إلى ذلِكَ .

(وَصالحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرى) عَطفُ البَيانِ (في) جَميعِ المَسائِلِ (غَيرِ) مَسْأَلَتَيْنِ :

الأُولى - أَنْ يكونَ التابعُ مُفردًا مُعرَبًا والمَتبوعُ مُنادى (نَحْوَ يا غُلامُ يَعْمُرا) فَيَجِبُ في هذِهِ الحالَةِ كونُهُ عَطفَ بَيان ، ولا يَجوزُ أَنْ يَكونَ بَدَلًا ؛ لِأَنَّه لَوْ كانَ [بَدَلًا] لَكانَ في تَقْدير حرف النِّداءِ ، فَيَلْزَم ضَمُّهُ .

وقوله : وذهب إلخ : بالواو بيان لخلاف الزمخشري .

قوله : زيادة تخصيصه : أي كونه أخص في النكرة وأوضح في المعرفة ، في الهمع عن شرح الكافية اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيصه وليس بصحيح ؛ لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصيص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس ؛ لأنهما مكملان ، وقد جعل سيبويه ذا الجمة في يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع أن هذا أخص .

قوله : لقائل يا نصر إلخ : صدره :

إنـي وأسـطـار سـطـرن سـطـرا

والمراد بالأسطار القرآن ونصرًا الثالث مصدر نائب عن اللفظ بفعله .

قوله : وصالحا لبدلية يرى : فكل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلًا ، قال في الهمع بخلاف العكس ؛ لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ولا الإفراد وفروعه ، وقال الصبان : أشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات ؛ لأن الأصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى اهـ. ثم جواز الأمرين بالنظر إلى صورة التركيب ، وأما بالنسبة إلى قصد المتكلم فلا يصح إلا أحدهما .

قوله : والمتبوع منادى : مضموم أو منصوب كقوله :

فيا أخـويـنـا عـبـد شـمـس ونـوفـلا

فيمتنع كون نوفلا بدلًا من أخوين وكذا عبد شمس لكن لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في المعطوف .



(وَ) الثّانيةُ - أَنْ يكونَ المَعطوفُ خاليًا مِن لامِ التَّعريف والمَعطُوفُ عَليه مُعَرَّفًا بها مَجرُورًا بِإضافَةِ صِفَةٍ مُقترِنَةٍ بها (نَحو بِشْرٍ) الّذي هو (تابع البَكْرِيّ) في قولِه :

أَنا ابْنُ التّارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ [عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرقُبُهُ وُقُوعًا]

فَيَجبُ في هذه الحالةِ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا (وَلَيسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ) عِندَنا ؛ لِأنّه حينئذٍ يكونُ في تَقديرِ إعادَةِ العامِلِ ، فَيَلزمُ إضافَةُ الصفةِ المعرفةِ بالّلامِ إلى الخالي عَنها ، وهو غَيرُ جائِز ، كَما تَقَدَّم ، وهو مَرْضِيٌّ عِندَ الفَرّاءِ لِتَجويزِه ما يَلزمُ عَلَيه ، وقد تَقَدَّم تَأْيِيدُهُ .

تنبيه : اسْتَشكَلَ ابنُ هِشام في حاشيةِ التَّسهيل ما عَلَّلْنا بِه هاتَيْنِ المَسأَلَتَيْنِ بأَنَّهم يَغْتَفِرُونَ في الثَّواني [أي التَّوابع] ما لا يَغْتَفِرُونَ في الأَوائِلِ ، وقد جَوَّزُوا في « إِنَّكَ أَنْتَ » كَوْن أَنْتَ تَأْكيدًا [لِلْكافِ] وكونه بَدَلًا ، مَعَ أَنَّه لا يَجوزُ « إِنَّ أَنْتَ » .

قوله : أنا ابن التارك إلخ : تمامه :

عليه الطير ترقبه وقوعا

وجملة عليه الطير حال من البكري وترقبه حال من المستتر في عليه ، ووقوعًا مفعول له أي وقوعًا عليه ، والمعنى : تركه مثخنًا بالجراح ترقب الطير خروج الروح منه لتقع عليه وتأكله ؛ لأنها لا تقع على الحيوان ما دام به رمق .

قوله : وليس أن يبدل بالمرضي : راجع للصورة الثانية كما أشار إليه الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردًّا على الفراء .

قوله : وقد تقدم تأييده : بقوله وقد استعمله الإمام الشافعي إلخ .

القسمُ الثاني من قسمي العطفِ : عطفُ النّسق

وهو بفتح السِّين : اسْمُ مَصْدَرِ « نَسَقْتُ الْكَلامَ أنسُقُهُ » أيْ عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلى بَعْضٍ ، وَ المصدر بِالتّسْكين .

(تالٍ بِحرْفٍ مُتْبِعٍ) بِكَسْرِ الباءِ (عَطْفُ النَّسَق ، كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَ ثَناءٍ مَنْ صَدَقَ . فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا) أيْ لَفظًا ومَعنًى (بِواوٍ) و (ثُمَّ) و (فَاء) و (حتّى) بالإجْماعِ ،

عطفُ النسق

قوله : اسم مصدر : بمعنى اسم المفعول وكذا العطف ، أو هو اصطلاحا بمعنى المعطوف والمعنى المعطوف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض ولا يخفى ما فيه من السماجة ؛ فالأولى ما قيل النسق بمعنى الطريق ، والإضافة لأدنى ملابسة أي المعطوف الذي جيء به على نسق الأول وطريقته هذا كله بحسب الأصل ، وأما الآن فقد صار عطف النسق اسما للمعطوف بالحرف .

قوله : تال : أي متأخر لا يتقدم أصلًا لاتابع كما قيل لأنه إن كان المراد به حينئذ التبعية في الإعراب بقرينة ما تقدم من قوله : يتبع في الإعراب الأسماء الأول إلخ فلا حاجة إلى بيان هذا الحكم هنا لأنه معلوم مما تقدم وإن كان المراد التبعية مطلقًا فغير صحيح ، ومن ثمه فسر الشارح التابع في تعريف النعت بتال لا يتقدم أصلًا واكتفى به عن تفسير التال هنا ، ولأنه لا يبقى لقوله : متبع فائدة إذا حملت الباء في بحرف على السببية .

قوله : بحرف : ولو تقديرًا ؛ لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظمًا ونثرًا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتي والباء إن كانت بمعنى مع خرج به ما عدا نحو هذا أسد ؛ أي غضنفر و﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ فيخرجان بقوله متبع أي موضوع للاتباع ومحصل له وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله ، وإن كانت للسببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف ؛ لأن تلو عطف البيان المسبوق بأي والتوكيد المسبوق بالعاطف لمتبوعهما ليس بسبب الحرف بل العاطف لزيادة اللصوق وأي لمجرد التفسير على الصحيح ، وقال الكوفيون إنها عاطفة .

قوله : مطلقًا : حال من المبتدأ على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقدم الحال على عاملها الظرف .

قوله : لفظًا : وهو التشريك في الإعراب ومعنى وهو التشريك في الحكم .

قوله : بالإجماع : المراد به بالنسبة لحتى إجماع من قال إنها حرف عطف فقد أنكره الكوفية وقالوا : إنها حرف ابتداء وأن ما بعدها معرب بإضمار عامل ففي نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، يضمر جاء ورأيت والباء .

وكذا (أَمْ) و (أَوْ) على الصواب (كَفِهكَ صِدْقٍ وَوَفا وَأَتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ) أىْ لا مَعنًى (بَلْ) عِندَ سيبويه (ولا) و (لكِنْ) عِندَ الجَميعِ ، وَلَيس عِندَ الكوفيِّينَ (كَلَمْ يبدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلا) أىْ وَلَد بَقَر وَحْشٍ .

(فاعْطِفْ بِواوٍ لا حِقًا) في الحُكم ، نَحو ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ (أَوْ سابِقًا في الحُكم) نَحو ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ﴾ (أَوْ مُصاحِبًا مُوافِقًا) فيه ، نحو ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ (وَ) على هذا

قوله : على الصواب : لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بأمْ وكذا أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما تفيده من شك أو غيره وأكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى وذلك متفق عليه إذا كانتا للإضراب وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل ؛ أفاده الإشموني .

قوله : بل عند سيبويه ولا ولكن عند الجميع : هذا إما تحريف من بعض النساخ أو سبق قلم والصواب : وبل ولا عند الجميع ولكن عند سيبويه كما في التوضيح والهمع وغيرهما والمراد سيبويه وموافقيه ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال.- الأول : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين .

والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور .

والثالث : أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلي أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والعطف إنما هو بالواو وقبلها عطف مفرد على مفرد ووافقه الناظم في التسهيل كما قال الأشموني ، وفرض في المغنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد الاستدراك وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ وبدونها .

قوله : وليس عند الكوفيين : وحكاه ابن عصفور عن البغداديين واحتجوا بقوله :

أيـن المفـر والآلـة الـطـالـب ... والأشرم المغلوب ليس الغالب

في الهمع : والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفًا أي ليسه .

قوله : أو مصاحبًا : وهو الأكثر والأول كثير والثاني قليل ؛ قاله في التسهيل .

قوله : وعلى هذا : الأخير وفي هذا إشارة إلى أن تأخير قوله أو مصاحبًا موافقًا مع أن الواو

(اخْصُصْ بِها عَطْفَ الّذِي لا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) عَنهُ كَفاعِلِ ما يَقْتَضي ٱلاشْتِراكَ (كَاصْطَفَّ هذا وَابْنِي) و « تَخاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .

(وَالْفاءُ للتَّرْتِيبِ باتِّصالِ) وتَعقيب ، نَحو : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ ﴾ وَأَمّا قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا ﴾ ، فَمَعناهُ أَرَدْنا إهْلاكَها فَجاءَها ، وقولُه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾

ظاهرة فيه فكان حقه التقديم ليكون مجاورًا لما يبنى عليه ، وهذا الاختصاص مبني على أمرين : كون الواو ظاهرة في المعية والمصاحبة وراجحة فيه ، وكون هذا الظهور والرجحان مختصًا بها وحتى وإن شاركتها في احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة إلا أنها غير ظاهرة في واحد منها ، والأمران غير معلومين مما سبق فبناء اختصاص العطف على ما سبق لا يخلو عن شيء .

قوله : واخصص بها إلخ : أورد عليه نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وأجاب ابن هشام بأن هذا الكلام منظور فيه إلى الحالة الأصلية ؛ إذ الأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو .

قوله : كفاعل ما يقتضي الاشتراك : من نحو قولك : هذان زيد وعمرو ، وإن إخوتك زيدا وعمرو وبكر نجباء ؛ سواء زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، ويقال : بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثاني للتأكيد . وأما قوله : بين الدخول فحومل : فتقديره بين نواحي الدخول فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون ، وأجاز الكسائي في ذلك العطف بالفاء وثم وأو .

قوله : ما يقتضي الاشتراك : بمادته أو صيغته .

قوله : باتصال : أي معه وهو في كل شيء بحسبه يقال : تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، ويحتمل أن تكون الباء للبيان لأن الترتيب يحتمل التعقيب والمهلة .

قوله : وتعقيب : أتى به إشارة إلى أن المراد بالاتصال : هو التعقيب في كلامهم ، وكذا قوله الآتي ومهلة .

قوله : وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ : هذه واردة على الترتيب ، والأخرى واردة على الاتصال .

قوله : فمعناه أردنا إلخ : أويقال الفاء للترتيب الذكري أي لبيان أن المذكور أولًا حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل كما هنا ومن ثمه اختص عطفه بالفاء ، ومعنى التعقيب حينئذ : بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها ويرد على الأول أن إرادة الله تعالى قديمة ويجاب بأنها غير منقطعة بل متصلة بالفعل .

فَمعناهُ فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ . (وَثُمَّ لِلتَّرْتيب) لكِنْ (بِانْفِصالٍ) وَمُهْلَةٍ ، نَحو ﴿ فَأَقْبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ و تَأْتي بمَعنى الفاءِ نَحو :

[كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجاجِ] جَرى في الأنابيبِ ثُمَّ اضْطَرَبِ

(وَاخْصُصْ بِفاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَة) بِأَنْ خَلا مِنَ العائِدِ (عَلى الَّذي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَة) نَحو « الَّذي يَطيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبابُ » ولا يَجوزُ عَطفُهُ بِغَيْرِها لِأَنَّ شَرْطَ ما عُطِفَ عَلى الصِّلَةِ أَنْ يَصْلحَ لِوُقوعِهِ صِلَةً . وإِنَّما لَمْ يُشْتَرَطْ ذلِكَ في العَطْفِ بِالْفاءِ لِجَعْلِها ما بَعْدَها مَعَ ما قَبْلَها في حُكْمِ جُمْلَةٍ واحِدَةٍ لِإشْعارِها بِالسَّبَبِيَّة .

قوله : فمعناه فمضت مدة إلخ : أيْ فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض ؛ لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج ، وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضي يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل ذكره الرضي والسعد وجعلا منه ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ قاله الصبان .

قوله : ولكن : دفع لما يتوهم أن المراد الترتيب باتصال كالسابق .

قوله : بانفصال : وأما نحو ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ وقوله

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم ساد قبل ذلك جده

فأجيب بأن ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم .

قوله : جرى في الأنابيب إلخ : صدره :

كهز الرديني تحت العجاج

فإن الهز متى جرى في الأنابيب أعقبه الاضطراب قاله في المغنى واعترض بأن الاضطراب والجري في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه : أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينية كانت تقوم الرماح العجاج الغبار ، والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين كذا في التصريح ، والهز بمعنى الاهتزاء ، والمشبه اهتزاء فرس كانت تحت الممدوح .

قوله : ما ليس صلة : وكذا كل جملة شرطها العائد وخلت منه خبرًا أوصفه أو حالا نحو : مررت بزيد أو رجل يبكي فيضحك عمرو ، وخالد يقوم فيقعد عمرو ، وكذا عكسوها .

قوله : لإشعارها بالسببية : أي غالبًا ، في الهمع وللسببية غالبًا في عطف جملة أو صفة نحو ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ ﴿ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾ وقد تخلو عنه .

(بَعْضًا) تحقيقًا أوتأويلًا (بِحَتّى اعطِفْ عَلى كُلٍّ) نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتى رَأْسَها » .

أَلْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها

(وَلا يَكُونُ) الْمَعطُوفُ بِها (إلّا غايَةَ الَّذي تَلا) رِفْعَةً أَوْ خِسَّةً ، نَحو :

قَهَرْناكُمْ حَتّى الْكُماة فَأَنْتُمْ ... تَهابُونَنا حَتّى بَنينا الْأَصاغِر

فرع : حتّى في عَدَمِ التَّرتيبِ كَالْواوِ

(وَأَمْ) بِاتِّصال (بِها اعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَة) وَهِيَ الْهمزةُ الدّاخِلَةُ

قوله : بعضا : جزءًا أو فردًا أو نوعًا أو كالبعض ومنه : أعجبني الجارية حتى حديثها لأنه كالبعض في شدة الاتصال ولا يجوز حتى ولدها ولا يكون إلا اسما لا جملة على الصحيح وظاهرًا لا مضمرًا ويعاد الجار معها إذا عطفت على مجرور ؛ فرقا بينها وبين الجارة فقيل برجحان ، وقيل بوجوب ، والعطف بها قليل ومن ثمة أنكره الكوفية .

قوله : حتى نعله : بالنصب عطف على الصحيفة والزاد على تأويلها بما يثقله ؛ فالنعل بعض منها تأويلا ، وألقاها تأكيد ويجوز أن تكون حتى ابتدائية وألقاها تفسيرًا ، وروي بالجر على أن تكون حتى جارة فألقاها تأكيد ، وبالرفع على أن تكون ابتدائية وفعله مبتدأ وألقاها خبره .

قوله : ولا يكون إلا غاية إلخ : والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي .

قوله : الكماة : جمع كمي وهو الشجاع .

قوله : في عدم الترتيب : أي الخارجي ، وقيل : هي للترتيب في الهمع قال ابن مالك : هي دعوى بلا دليل ؛ ففي الحديث : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » وليس في القضاء ترتيب إنما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر :

لَقومي حتى الأقدمون تمالؤوا ... على كل أمر يورث المجد والحمدا

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

قوله : باتصال : مفهوم من المقابلة والباء للملابسة والجار والمجرور حال من هاء بها ، وسميت متصلة لوقوعها بين شيئين متصلين لا يكتفى بأحدهما ؛ لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد وتسمى معادلة أيضًا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام ويجب فيها كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع سواء علي ألم يقم زيد أم قام .

عَلى جُمْلَةٍ في مَحلِّ المَصدَر ، نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا ﴾ .

[وَلَسْتُ أبالي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا] أَمَوْتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ (أَوْ هَمْزَة عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَةٍ) بِأَنْ طُلِبَ بِها وَبِأَمْ التَّعْيين ، نَحو : ﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ، ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ ﴾ .

[لَعَمْرُكَ ما أَدْري وَإِنْ كُنْتُ دارِيًا] شُعَيْثُ بْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنِ مُنْقِرِ

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعًا فَأَرَّقَني فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَني حُلُمُ

قوله : على جملة : وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين واسميتين ومختلفتين كما في الأمثلة الثلاثة وتقع بعد سواء وما أبالى كما اقتصر عليه الرضي وأشار إليه الشارح بالتمثيل ، وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعرى فلطلب التعيين كما قاله الدماميني ، وأشار إليه الشارح فيما بعد بالمثال لا للتسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافًا لما في المغني .

قوله : في محل المصدر : وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك ، بناءً على قول الجمهور أن ما بعد الهمزة الواقعة بعد سواء مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ ومنها : تسمع بالمعيدى بناء على عدم تقدير أن ؛ قاله في المغنى .

قوله : أموتي ناء إلخ : صدره :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا

وجملة الاستفهام في تأويل المصدر مفعول لأبالي وهو متعد بنفسه كما هو الأفصح .

قوله : أو همزة إلخ : والغالب أن تقع بين مفردين متأخرا عنهما ما لا يسئل عنه أو متوسطا بينهما وقد تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين وبين مفرد وجملة والأمثلة على هذا الترتيب .

قوله : مغنية : أي مع أم كما أشار إليه الشارح ؛ فقد حقق الدماميني أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعًا لا الهمزة فقط .

قوله : شعيث بن سهم : إلخ صدره :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا

وشعيث بالثاء المثلثة أبو حيٍّ من العرب ؛ أي ما أدري أى النسبين صحيح وإن كنت داريًا بغير ذلك وهو هجو لهذا الحي بأنهم لم يستنفروا على أب واحد ويكتب ابن في الموضعين بالهمزة لأنه خبر لا نعت .

قوله : فقمت للطيف : أي لأجل خيال المحبوبة المرئي في النوم ، وأرقني أي أسهرني لما لم

﴿ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ ﴾ . (وَرُبَّما أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إنْ كانَ خفا الْمَعْنى بِحَذْفِها أُمِنْ) نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ .

[فَوَاللّه ما أَدْرِى وَإنْ كُنتُ دارِيًا   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ]

(وبِانْقِطاعٍ وَ) هي الّتي (بِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) مَعَ اقْتِضاءِ الاسْتِفهامِ كَثيرًا (إنْ تَكُ مِمّا قُيِّدَتْ بِهِ) مِن تَقَدُّمِ إحْدى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَيها (خَلَتْ) نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ ، ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ ، وَقَد لا يَقْتَضي الاسْتِفْهامَ نَحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ .

أجد شيئًا محققًا ، الشاهد في قوله أهي سرت إذا الراجح أنّ هي فاعل بفعل محذوف يفسره سرت ؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى وَلتوافق الجملة عديلتها .

قوله : أسقطت الهمزة : أي الشاملة للنوعين المتقدمين كما أشار إليه بالتمثيل بالمثالين .

قوله : بسبع رمين إلخ : صدره :

فوالله ما أدري وإن كنت داريا

قوله : بانقطاع : عطف على باتصال حال من هاء بها وتقدير الكلام : وأم اعطف بها باتصال بعد همز التسوية إلخ ، واعطف بها بانقطاع إن تك مما قيدت به خلت . وقوله : وهي التي إلخ جملة معترضة هذا بحسب مزج الشرح وسبكه ، وإما بحسب المتن فبانقطاع متعلق بوفت وبمعنى بل عطف عليه عطف تفسير وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين منقطعتين ، وهي عند المصنف للعطف في المفرد قليلًا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيرًا وقال جماعة في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء وذهب ابن جني والمغاربة إلى إنها ليست للعطف أصلًا ؛ أفاده الدماميني .

قوله : وهي التي : أشار إلى أن العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر .

قوله : وفت : الضمير في هذا الأفعال عائد على أم في قوله : بها اعطف ، والمراد بها ثمة لفظها .

قوله : مع اقتضاء الاستفهام : أي دلالتها عليه .

قوله : من تقدم إحدى الهمزتين : أي السابقتين وهو صادق بأن لا تسبق بأداة استفهام كما في الآية الأولى ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة كالآية الثالثة ، وأن تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في الآية الثانية ، والتقرير أي جعل الشيء ثابتًا مقررًا في ﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا ﴾ .

قوله : أم يقولون افتراه : أي بل أيقولون على الإنكار التوبيخي .

قوله : أم هل تستوي إلخ : أي بل هل تستوي ولا يقدر بل أهل ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام .



(خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ) نحو « تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَها » و « اقرأْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا » و « الاسْمُ نَكِرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ » ، والفَرْقُ بَيْنَ الإباحةِ والتَّخْيِيرِ : جَوازُ الجَمْعِ في تِلْكَ دُونَهُ . (وَأَبهِم) بِها أَيْضًا ، نحو ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (وَاشْكُكْ) نحو ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (وَإِضْرابٌ بِها أَيْضًا نُمِي) أيْ نُسِبَ لِلْكُوفِيِّينَ وأبي عَلِي وابْنِ بُرْهان ، نحو :

ماذا تَرى في عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاّ بِعَدّادِ

قوله : أبح : قال الشمني : ليس المراد بالإباحة الشرعية ؛ لأن الكلام في معنى أو في اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو العرف أقول بل التحقيق أنها بحسب قصد المتكلم ؛ فالقائل : ليدخل الدار زيد أو عمر إذا قصد ليدخل أحدهما فقط دون الآخر ؛ فأو للتخيير ، وإذا قصد ليدخل أحدهما والآخر مخير في الدخول وعدمه ؛ فأو للإباحة ، والله أعلم والتخيير والإباحة إنما يكونان بعد الطلب ملفوظًا أو مقدرًا نحو ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ أي ليفعل وما سواهما بعد الخبر .

قوله : وأبهم : أي على السامع قال يس : المفهوم من كلام النحويين أن الإبهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره ؛ لأن فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه : أو الإبهام ومثله بالآية . وقال الحفيد : الفرق بينه وبين التشكيك : أن المقصود في الأول الإخفاء بحسب بادئ الرأي وأولى منه أن يقال أن التشكيك هو إلقاء المخاطب في الشك وهو إنما يكون إذا كان المخاطب خالي الذهن عن طرفي النسبة ، وأما الإبهام فهو إيراد الكلام مبهمًا لنكتة مع كون المخاطب جازمًا بأحد طرفي النسبة .

قوله : وإنا أو إياكم إلخ : الشاهد في الموضعين كما قاله الدماميني ، وقيل في الأولى لإغنائها عن اعتباره في الثانية ، وقيل في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بـ ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ وقد يقال إن ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس ؛ إذا لا يتعين كونه خبرًا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه ؛ أفاده الصبان .

قوله : واشكك : أي ائت بها للشك والفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك .

قوله : أي نسب للكوفيين إلخ : أي مطلقا ونسب لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو .

قوله : قد برمت بهم : من برم به بكسر الراء إذا سئمه وضجر به وقوله : رجائك أي أملي فيك الشاهد في قوله أو زاد وأو يحتمل أن يكون بمعنى الواو .

كانُوا ثَمانِينَ أَوْ زادُوا ثَمانِيَةً لَوْلا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي

(وَرُبَّما عاقَبَت) أَوْ (الْواوَ) أَيْ جاءَتْ بِمَعناها (إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْق) أَيْ لَم يَجِدِ الْمُتَكلم (لِلَبْس مَنْفَذًا) بَلْ أَمِنَهُ ، نَحو :

جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا

(وَمِثْلُ أَوْفي) إفادَةِ (الْقَصْدِ إمَّا الثَّانيةُ في نَحْوِ) أَنْكِحْ (إمَّا ذى وَإمَّا النَّائِيَةَ) و « جالِسْ إمَّا الْحَسَنَ وَإمَّا ابْنَ سيرينَ » إلى آخِرِهِ ، وأَكثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلى أنَّ إمَّا هذِهِ عاطِفَةٌ وخالَفَهم ابنُ كيسان وأبُو عَلي ، وتَبِعَهُما المصنفُ تَخَلُّصًا مِن دُخُولِ عاطِفٍ على عاطفٍ ، وفَتحُ هَمزَتِها لُغَةٌ تَميميَّةٌ .

فرع : يُستَغنى عَن إمَّا بِأَوْ ، نَحو « قامَ إمَّا زيدٌ أوْ عَمرٌو » ، وعَنِ الْأولى بالثَّانِيَة ، كَقَوْلِهِ :

نُهاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإمَّا بِأَمْواتٍ أَلَمَّ خِيالُها

قوله : جاء الخلافة إلخ : تمامه :

كما أتى ربه موسى على قدر

قاله جرير يمدح عُمَرَ بن عبد العزيز .

قوله : في إفادة القصد : أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الإضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما أما وذلك : لأن التشبيه إذا أطلق ينصرف إلى ما اشتهر وتقرر في المشبه به ، وفي الهمع التحقيق إن إما لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو أي من القرائن .

قوله : أما الثانية : قيدها بالثانية لأن المقصود بقوله في القصد الرد على من قال أنها عاطفة والأولى لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ، أما المعاني فلا مانع من نسبتها إلى الأولى أيضًا كما قال الصبان لتلازمهما غالبًا .

قوله : أنكح : قدره ليصير مثالًا للتخيير فالمراد بالنائبة أي البعيدة أختها أو نحوها .

قوله : وخالف ابن كيسان : وأوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لبعضها وهو الواو ، ومشاركتها في المعنى لبعضها وهو أو ولينصوا على أنها ليست بعاطفة .

قوله : تخلصًا من دخول إلخ : قال الصبان : ولعل الواو على القول الأول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن .

قوله : وعن الأولى : أي لفظًا لا تقديرًا بخلاف أو ؛ إذ لا يحتاج إلى تقدير معها بخلاف أما .

قوله : نهاض : يقال : هاض الحزن قلبه إذا عاوده مرة بعد أخرى .

وَعَنْ إمّا بوَإلّا ، كقولِهِ :

فَإمّا أَنْ تَكُونَ أَخي بِصدْقٍ فَأعْرفَ مِنْكَ غثّي مِنْ سَميني
وَإلّا فَاطَّرِحْني وَ اتَّخِذْني عَـدُوًّا أَتَّـقِـيكَ وَتَـتَّـقِيني

وَقَدْ يُستَغنى عَن ما ، كقولِهِ :

وَقَدْ كَذِبتكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْها فَإنْ جَزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

وقد يَجيءُ إمّا عارِيَةً عَنِ الْواوِ ، كَروايَةِ قطرب :

لا تُفسِدُوا آبالَكُم أَيْمالَنا أَيمالَكُمْ

(وَأَوْلِ لكِنْ) عاريةً عَنِ الْواو (نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ، وَأَتْبِعْها بِمُفرَدٍ ، نَحو « ما قامَ زَيْدٌ لكِن عَمْرٌو » و « لا تَضْرِبْ زَيْدًا لكِنْ عَمْرًا » .

(وَ « لا » نِداءً أَوْ أَمْرًا أو إثْباتًا تَلا) كـ « يا ابْنَ أَخي لا ابْنَ عَمِّي » و « اضْرِبْ

قوله : بوَإلا : هكذا بالواو قبل إلا في بعض النسخ وكذا في الهمع وفي بعضها بدون واو .

قوله : غثي : من غثت الشاة غثًّا من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الرديء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الرديء والجيد لتبيينك لي الرديء وإبعادك إياي عنه ، والجيد وإعانتك إياي عليه .

قوله : وقد يستغنى عن ما : وهذا مبني على أنها مركبة من أن وما الزائدة وهو مذهب سيبويه وقيل بسيطة واختاره أبو حيان ؛ لأن الأصل البساطة لا التركيب قاله في الهمع ، وأقول ولفقد ما يفيده أن من معنى الشرطية .

قوله : وقد كذبتك إلخ : المعنى وعدتك نفسك بأمور فأخلفتك فعدها بأمور خداعًا لها وأخلفها فإما أن تجزع جزعًا وإما أن تصبر صبرًا جميلًا .

قوله : إيمالنا أيمالكم : وفيه شذوذان : حذف الواو ، وإبدال الميم الأولى ياء وذلك مع كسر الهمزة وفتحها .

قوله : عارية عن الواو : أي كما هو قول الأكثرين وقد مر ما فيه من الخلاف .

قوله : وأتبعها بمفرد : هذه شروط لكونها عاطفة ، فإن تلت لكن الإيجاب ولا يليها حينئذ إلا جملة أو سبقت بنفي أو نهي لكن تلتها جملة فحرف ابتداء .

قوله : ولا : ويشترط تعاند متعاطفيها وأن لا يصدق أحدهما على الآخر : كجاء رجل لا امرأة فلا يجوز جاء رجل لا زيد .



زَيْدًا لا عَمْرًا » و « قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو » ، وخالفَ ابنُ سُعْدان في الأَوَّلِ ، و« لا » مُبْتَدَأ خَبَرُهُ « تَلا » النّاصِبُ لِما قَبلَه مَفعُولًا .

(وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها ، كَلَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْها) و « لا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا » (وَانْقُلْ بِها لِلثاني حُكْمَ الأَوَّلِ) إذا وَقَعَتْ (في الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلي) نَحو « قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » و « اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ خالِدًا » ، وأجازَ الْمُبَرّدُ كونها ناقلَةً في غير ما ذُكِر .

فصل : الضَّميرُ الْمُنفصلُ والْمَنصوبُ المُتَّصِلُ كالظّاهر في جَوازِ الْعَطفِ عَلَيهِ مِن غَير شَرْطٍ .

(وَإنْ عَلى ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلِ) بارز أَوْ مُستَتِرٍ (عَطَفْتَ فَافْصِلْ) بَيْنَهُما

قوله : وقام زيد لا عمرو : في هذا التمثيل إشارة إلى الرد على من منع العطف بها على معمول فعل ماض كالزجاجي .

قوله : ولا مبتدأ : الواو استئنافية دفع بهذا ما يتبادر بباديء النظر من أن لا عطف على لكن ونداء أو أمرًا عطف على نفيًا أو نهيًا ، وقوله : إثباتًا : مفعول لتلا فيلزم عطف الإخبار على الإنشاء .

قوله : وبل كلكن : في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها وهو وإن لم يذكر لكنه مشهور في لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة .

قوله : في مربع : هو منزل الربيع والتيهاء كصحراء الأرض التي لا يهتدى بها .

قوله : حكم الأول : فيصير الأول كأنه مسكوت عنه من قبل ولابد لكون بل عاطفة من إفراد معطوفها فإن تلاها جملة فلإبطال متلوها وإثبات تاليها نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ وللانتقال من غرض لآخر بدون إبطال نحو ﴿ لَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾ وليست حينئذ عاطفة على الصحيح بل حرف ابتداء .

قوله : والأمر الجلي : أي الظاهر ؛ في الصبان ، واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الغزي ومر خلافه عن الرضي .

قوله : كونها ناقلة في غير ماذكر : على تقدير بل لم أكن في تيهًا ، وبل لا تضرب عمرًا ، قال المصنف : وهو مخالف لاستعمال العرب ؛ قاله في الهمع .

قوله : فافصل إلخ : لأنه كالجزء من عامله ولا يعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق الفصل لحصول الطول به ولم يجعل العطف على التأكيد لأنه يلزم منه كون المعطوف



(بالضَّميرِ المُنفصِل) نحو ﴿ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (أَوْ فاصِلٍ مّا) نحو ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (وَبِلا فَصْلٍ يَرِدُ) الْعَطف (في النَّظْمِ فاشِيًا) وفي النَّثرِ قليلًا ، نحو :

[وَرَجا الأُخَيطِلُ مِن سَفاهَةِ رَأيِهِ] ما لَم يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

وحكى سيبويه « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سواءٍ وَ العَدَمُ » (وَ) مَعَ ذلك (ضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) .

(وَعَوْدُ خافِضٍ لَدى عَطْفٍ عَلى ضَميرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلا) عِندَ جمهور البَصريِّين ، نحو ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ ، ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ وعَلَّلُوهُ بِأَنَّ ضَميرَ الجَرِّ حينئذٍ شَبيهٌ بالتَّنْوينِ ومُعاقِبٌ له فَلَم يَجُزِ العَطفُ عَلَيه كالتَّنْوين ، وبأنَّ حقَّ المَعطوفِ والمَعْطُوفِ عَلَيه أَنْ يَصلُحا لِحُلُولِ كُلٍّ واحِدٍ مِنهما مَحلَّ الآخَرِ ، وضَمير الجَرِّ لا يَصلُحُ لِذلِك فامْتَنَعَ إلَّا بِإعادَةِ الجارِّ قالَ المصنفُ :

أيضا تأكيدًا .

قوله : أو فاصل ما : ما نكرة نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان وسواء كان بين العاطف والمعطوف عليه أو بين العاطف والمعطوف .

قوله : ما لم يكن : إلخ صدره :

ورجى الأخيطل من سفاهة رأيه

قوله : سواء والعدم : برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء ؛ لأنه مؤول بمشتق أي مستوى .

قوله : وضعفه اعتقد : أي يجوز بضعف لأن الاستعمال الشائع بخلافه ؛ هذا مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف .

قوله : وعود خافض : حرفًا كان أو اسمًا وجر المعطوف حينئذ بالأول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم : بيني وبينك ؛ إذ بين لا تضاف إلا إلى متعدد ، وقيل : جره بالثاني كما في الحرف الزائد في ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾ قاله المولى الجامي ، وما ارتضاه الدماميني من أن المعطوف الجار والمجرور لا المجرور فقط مع أنه مخالف لصريح كلامهم يرد عليه نحو بيني وبينك .

قوله : حينئذ : لا يظهر له فائدة بل فيه إيهام وهو غير موجود في الهمع والتصريح .

قوله : شبيه بالتنوين : أي في لزوم الاتصال .

قوله : ومعاقب له : أي واقع موقعه وذلك إذا كان الخافض اسمًا بخلاف ضميري الرفع والنصب لأنهما لا يتصلان بالاسم .

(وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا) تبَعًا لِيُونُسَ وَالْأخفَش والزَّجّاجَ والْكُوفِيِّينَ لأنَّ شَبَه الضَّميرِ بالتنوين ، لَوْ مَنَعَ مِن الْعَطْفِ عَلَيه لَمَنَعَ مِن تَوْكيدِهِ والإبدالِ مِنه كالتَّنوين ، مَعَ أَنَّ ذلِك جائِزٌ بِالْإجْماع ، ولأنَّه لو كانَ الحُلُول شَرْطًا في صِحَّةِ الْعَطفِ لَم يَجُزْ «رُبَّ رَجُلٍ وَأخيهِ » لامْتِناعِ دُخولِ رُبَّ على الْمَعرفةِ - كما تَقَدَّمَ - مَعَ جَوازِه . وأَيْضًا لَنا السماع (إذْ قَدْ أَتى في النَّظم وَالنَّثْرِ الصَّحيح مُثْبَتًا) كقراءةِ حمزةَ وابْنِ عَبّاس والْحَسَن ومُجاهِد وقتادة والنَّخعي والْأعْمَش و غَيرِهم ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِۚ ﴾ وحِكايَةِ قطرب « ما فيها غَيْرُهُ وَ فَرَسِهِ » وإنْشَادِ سيبويه :

[فَالْيَوْمَ قَد بتَّ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ] فَما بِكَ وَالأيّامِ مِنْ عَجَبِ

(وَالفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ) إذا أمِنَ اللَّبْسِ ، نَحو ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ﴾ أيْ فَأَفْطَرَ فَعِدَّةٌ (وَ) كَذا (الْواوُ) تُحْذَف مَعَ ما عَطَفَتْ (إذْ لالَبْسَ) نَحو ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ أيْ والْبَرْدَ ، وَقد يُحْذَفُ الْعاطِفُ [وَحدَه] كقوله ﷺ : « تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ ديناره مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صاعِ بُرِّهِ مِنْ صاعِ تَمْرِهِ » وحِكايَةِ أبي عُثمان عَن أبي زَيدٍ « أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تَمْرًا » . (وَهْيَ) أيَ الواوُ (انفردت بعَطْف عاملٍ

قوله : فما بك إلخ : البيت بتمامه :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وفاذهب جواب شرط محذوف أي إذا كنت فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام .

قوله : مع ما عطفت : ويكون ذلك قبل فاء تسمى فصيحة كما هو ظاهر كلام المفتاح وظاهر كلام الكشاف : أن الفصيحة هي الواقعة جوابًا لشرط محذوف ، وقيل : إنها فصيحة على التقديرين ، قاله السعد وسميت فصيحة ؛ لأنه إنما يأتي بها الفصيح أو لإفصاحها عن محذوف .

قوله : والواو : وكذا أم كما في التسهيل كقوله : فما أدري أرُشْدٌ طلابها أي أم غيّ ولم يذكرها هنا لقلته فيها .

قوله : وقد يحذف العاطف فقط : وهو في الواو كثير كما في المثالين الآتيين ومن ثمة أتى بهذا الحكم هنا وفي أو قليل ويمتنع في غيرهما إلا أنه كما قال الدماميني قد قيل في تعلمت الحساب بابًا بابًا أن تقديره بابًا فبابًا ، ويشهد له قولهم : ادخلوا الأول فالأول .

قوله : بعطف عامل إلخ : اعترضه ابن هشام بنحو : اشتريته بدرهم فصاعدًا ؛ أي فذهب الثمن صاعدًا .

مُزال) أي محذوفٍ (وقد بَقِيَ معموله) مرفوعًا كان (ذلِكَ الْمعمولُ الباقي) نَحو ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ أيْ وَلْتسْكُنْ زَوْجُكَ ، أَوْ مَنصوبًا نَحو ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ أيْ وَأَلِفُوا الإيمانَ ، أَوْ مَجرُورًا نَحو « ما كُلُّ سَوْداء تَمْرَةً ، وَلا بَيْضاء شَحْمَةً » أي ولا كل بيضاء شحمة ، وَلَمْ يُجْعَلِ الْعَطْفُ فيهنَّ عَلى المَوْجُودِ في الكلام (دَفْعًا لِوَهْمِ اتُّقي) وهو رَفْع [فعل] الأَمْر لِلظّاهِر في الأَوَّلِ وكَوْنُ الإيمانِ مُتَبَوّءًا في الثّاني ، والْعَطْفُ عَلى مَعمُولَيْ عامِليْنِ في الثالث .

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدا) أَيْ ظَهَرَ (هُنا اسْتَبِحْ) نَحو ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ أيْ

قوله : أي : ولتسكن في التصريح فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه قال سم : ويمكن أن يقال أن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي وتسكن والجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى .

قوله : تبوؤوا الدار : أي نزلوها .

قوله : وألفوا الإيمان : ويحتمل أن يكون تبوؤا بمعنى آثروا كالوجهين في زججن الحواجب والعيونا .

قوله : ولم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام : الصواب للموجود في الكلام إلا أن يجعل على بنائية أي بناء على الموجود فيه بأن يعطف الموجود الذي هو تال الواو لفظًا وهذا إشارة إلى أن دفعًا علة لمحذوف يدل عليه قوله بعطف عامل مزال .

قوله : دفعا لوهم : أي لأمر يتوهم أن هذه الأمثلة ونحوها في بادئ النظر والحال أنه لا يجوز أن تجعل منه لأنه ممنوع يجب أن يتقى منه .

قوله : وهو رفع الأمر إلخ : قد يقال يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالًا ؛ قاله في المغني ، وقد تقدم أنه لا يشترط لصحة العطف حلول المعطوف موقع المعطوف عليه وبناء على هذا مثل الشارح فيما سبق بالآية للعطف على الضمير المرفوع .

قوله : متبوأ : أي منزولًا ولا يجوز أن يكون الإيمان مفعولًا معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم .

قوله : على معمولي عاملين : مختلفين العاملان ما وكل ، والمعمولان بيضاء وشحمة .

قوله : هنا : أي في العطف بالواو كما هو المتبادر ويشير إليه تمثيل الشارح ومثلها الفاء لكن بقلة ولهذا اقتصر على ذكر الواو ، ولا يبعد إرجاع الإشارة إلى العطف بهما ، ومثال الفاء قوله تعالى ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ أي أنهملكم فنضرب . وقوله ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ أي أعموا فلم يروا ؛ فالفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ؛ وهذا

لِتَرْحَمَ ولِتُصْنَعَ (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلى الْفِعْلِ) إنْ اتَّحَدَا في الزَّمانِ (يَصِحُّ) نَحو ﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ ولا يَضُرُّ اخْتِلافُهُما في اللَّفظ نَحو ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ .

(وَاعْطِفْ عَلى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً) نَحو ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ ﴾ (وَعَكْسًا ، اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً) نَحو ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ .

قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور : أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهًا على أصالتها في التصدير والأصل : فأنضرب ، فألم يروا ، ومثل الفاء بعد الهمزة الواو وثم بعدها في نحو قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ ﴾ ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وكذا قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : وليتك لا تظلم أي لتعدل لا تظلم .

قوله : إن اتحدا في الزمان : مضيا أو حالًا أو استقبالًا وإن اختلف اللفظ والدليل على أن المعطوف الفعل لا الجملة بأسرها ظهور النصب والجزم في المعطوف في نحو الآيتين الآتيتين ولعله لهذا خصها الشارح بالتمثيل فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه قاله ابن هشام نعم إذا لم يظهر الإعراب في المعطوف كقوله تعالى ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ يحتمل أن يكون العطف من عطف الفعل على الفعل وأن يكون من عطف الجملة على الجملة .

قوله : في اللفظ : بأن يكون أحدهما بلفظ الماضي والآخر بلفظ المضارع .

قوله : فأثرن : ظاهره أن أثرن معطوف على المغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا أن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف للترتيب فإن كان له فالعطف على ما يليه كما نقل عن كمال ابن الهمام ، ولا محل لأثرن من الإعراب كما قال الإسقاطي ؛ لعطفه على صلة أل وهي كذلك ، وأما جرها فبالعارية من أل ولا يجوز أن يعتبر العطف بالنظر إليه لما يلزم من دخول الجر على الفعل نعم يجوز إذا حمل العطف على عطف الجملة لكن الكلام في عطف الفعل ؛ أفاده الصبان .

الرابع من التوابع البدل

(التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْم بِلا واسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمّى بَدَلًا) فَخَرَجَ بِالْمَقصودِ غَيْرُهُ وهو : النَّعتُ والتَّأكيدُ والبَيانُ والْعَطفُ بِالْحَرفِ غَيْر بَلْ و [غَير] لكِنْ ، في الْإثْباتِ ، وَبنَفْي الْواسِطَة الْمَقصودُ بواسطة وهو الْعَطفُ ببَل ولكِنْ في الْإثباتِ . (مُطابقًا) لِلْمُبدَلِ مِنه (أَوْ بَعْضًا) مِنه (أَوْ ما يُشْتَمَلُ عَلَيْهِ يُلْفى) الْبَدَل ، بِأنْ

البَدَل

قوله : المقصود : أي من حيث إنه مقصود ليخرج عطف البيان الصالح للبدلية ، والمراد المقصود لذاته وحده دون متبوعه قصدًا مستمرًا ومتبوعه إما أن لا يكون مقصودًا أصلًا كما في الغلط ، أو يكون مقصودًا لكن لا لذاته بل توطئة لذكر البدل بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره كما في بدل الكل والبعض والاشتمال ، أو يكون مقصودًا لذاته لكن لم يستمر ذلك القصد كما في سائر الأقسام وهذا هو المراد بقولهم المبدل منه في حكم الطرح لا أنه في حكم الطرح من اللفظ بدليل جواز ضربت زيدًا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلًا لما كان للضمير ما يعود عليه .

قوله : بالحكم : أي المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا .

قوله : النعت والتوكيد والبيان : فإنها ليست مقصودة بالحكم إنما هي مكملات للمقصود بالحكم .

قوله : والعطف بالحرف : بناء على أن المراد بالمقصود وحده دون متبوعه وتبع في هذا صاحب التوضيح وإخراجه في الهمع بقيد بلا واسطة بناء على الظاهر .

قوله : غير بل ولكن في الإثبات : تبع في ذكر لكن بعد بل بعض نسخ التوضيح وكذا ذكرها الأشموني وهو إنما يتمشى كما في التصريح على مذهب الكوفيين القائلين بجواز عطف المفرد بلكن بعد الإثبات فتكون للنقل بمنزلة بل في الإثبات .

قوله : مطابقًا : أي بحسب الماصدق سواء تطابقا في المفهوم أم لا ، وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا .

قوله : أو ما يشتمل عليه : بصيغة المجهول وعليه نائب فاعل والضمير لما أي أو ما يشتمل المبدل منه عليه كما يشير إليه قول الشارح : بأن يدل إلخ ، ولا يجوز أن يكون بصيغة المعلوم لأدائه إلى عيب السناد ورجوع الضمير إلى غير مذكور وكذا عدم إبراز الضمير في الصلة الجارية على غير من هي له مع خوف اللبس إذا أرجع ضمير يشتمل إلى المبدل منه أو العامل ،



يَدلَّ عَلى مَعنًى في الْمَتبُوعِ أَوْ يَستلزمُهُ فيه (أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ وَ ذا) الْقِسْمَ (لِلْإِضْرابِ) وَالْبداءِ (اعْزُ إنْ قَصْدًا) صَحيحًا لِكُلٍّ مِنهما (صَحِبَ) ولِلنِّسيانِ إنْ قُصِدَ الأَوَّلُ ثُمَّ يتبَيَّن فَسادُهُ (وَ دُونَ قَصْدٍ) لِلأَوَّلِ ....

هذا و اعلم أنه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل : هو الثاني على الأول ويرد عليه نحو : أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيدًا ضجره . وقيل : هو العامل فإنه مشتمل على معنى البدل أي دال عليه بطريق الإجمال ؛ لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه فنسبته إليه مجاز وإلى البدل حقيقة كما في الأمثلة السابقة ، ويرد عليه أنه لا يطرد في نحو ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ وقيل : هو الأول على الثاني وهو الذي صححه المصنف كما في الهمع وجرى عليه هنا واختاره في التسهيل كما في التصريح ، ولما كان هذا ظاهرًا فيما إذا كان الثاني صفة للأول لاشتمال الموصوف على الصفة وغير ظاهر في نحو : سلب زيد ثوبه فسره الشارح بقوله : « بأن يدل » أي البدل « على معنى في المتبوع » وذلك فيما كان صفة للمتبوع كالأمثلة السابقة « أو يستلزمه » أي معنى « فيه » أي في المتبوع عطف على يدل كالنار فإنها تستلزم معنى في المتبوع وهو الأخدود وهو كونها موقدة فيها وكذا الثوب فإنه يستلزم كون زيد لابسًا وكسرق زيد فرسه فإنه يستلزم كونه مالكًا ؛ فالمبدل منه مشتمل على مدلول البدل أو لازمه ، وقوله : فيه حال من الضمير لا صفة له فلا يرد ما قاله المحشي من أن هذه العبارة لا تخلو عن حزازة .

قوله : أو كمعطوف ببل : أي بعد الإثبات وهذه التشبيه إنما يتم كما قال الصبان في بدل الإضراب دون بدلي النسيان والغلط إلا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مباينًا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه دالا على معنى فيه وفيه أن المعطوف ببل يجوز أن يكون بعض المعطوف عليه ودالًا على معنى فيه .

قوله : والبداء : بفتح الموحدة والمد أي الظهور ؛ سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدًا وهو من عطف المرادف أي ويسمى هذا القسم بهذين الاسمين كما في التوضيح والهمع والأشموني وليس هذا قسمًا آخر كما توهم المحشي .

قوله : وللنسيان : أدرجه الناظم وكثير من النحويين في بدل الغلط ولم يفرقوا بينهما كما في التوضيح والصحيح التفريق ؛ لأن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان .

قوله : ودون قصد للأول : لا صحيحا ولا غيره على حسب مزج الشارح ، وأما على حسب المتن فالمراد دون قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساده وذلك في بدل النسيان بإدراجه في الغلط ، وأشار إلى أن متعلق عدم القصد هو الأول ؛ لأن الثاني مقصود أبدًا كما قال الناظم : التابع المقصود بالحكم إلخ ، ودون حال من



(غَلَطٌ) وَقَعَ فيه (بِهِ) أَيْ بِالْبَدَلِ (سُلِبَ) فَالأَوَّلُ (كَزُرْهُ خالِدًا وَ) الثّاني ، وَاشْتَرَطَ كثيرٌ مُصاحَبَتَهُ ضَميرًا عائِدًا عَلي الْمُبْدَلِ مِنه ، وأَباهُ الْمُصنّف نَحو (قَبِّلْهُ الْيَدا) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ (وَ) الثَّالِثُ وهو كالثاني نَحو (اعْرِفْهُ حَقَّهُ) ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ (وَ) الرّابعُ والْخامِسُ والسّادِسُ نَحو (خُذْ نَبْلًا مُدا) جَمعُ مُدْيَةٍ وهو السِّكِّين ، والأحسن في هذِهِ الثَّلاثَة أنْ يُؤتى ببلْ .

فصل : يُبْدَلُ الظاهِر من الظاهر مَعرِفَتَيْنِ كانا أَوْ نكِرَتَيْنِ أَوْ مُختلِفَيْنِ والْمُضْمَرُ مِن الظّاهِرِ والظّاهِرُ مِن ضَميرِ الغائب . (وَمِنْ ضَمير الحاضِرِ الظّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ) خِلافًا لِلأخفش ، والظاهر ، مَفعولٌ ، تُبْدِلْهُ مُتَعَلِّق « مِن » في أَوَّلِ الْبَيْتِ

ضمير به المتعلق بسلب على ما اختاره المصنف من جواز تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وغلط مبتدأ سوغ الابتداء به الإفادة أو وصفه بوقع فيه المعلوم من المقام وسلب خبره والجملة مفيدة بالحال معطوفة على جملة للإضراب أعز مقيدة بالشرط لأنها واقعة في مقابلتها وهي خبر عن ذا ولا يلزم من تقدم الحال الفصل بين العاطف والمعطوف وذلك لأن الحال داخل في المعطوف .

قوله : وقع فيه : أي التكلم المعلوم من المقام .

قوله : أي بالبدل : يعني أن ضمير به عائد على ذا الذي هو قسم من البدل ولم يقل بذا القسم لأن التعبير بالبدل أصرح في المقصود ، وليكون إشارة إلى تسمية هذا القسم بدل الغلط .

قوله : ولله على الناس إلخ : وهذا بناء على الظاهر من جعل من بدل بعض من الناس لا فاعلًا للحج تخلصًا مما يرد على الأخير من أنه يلزم عليه تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج وإن أجيب عنه بما قدمناه في باب إعمال المصدر .

قوله : والمضمر من الظاهر : كرأيت زيدًا أباه لكن منعه الناظم كما في الهمع .

قوله : والظاهر من ضمير الغائب : قال الصبان : أي البارز أخذًا من أمثلتهم وإن لم يحضرني الآن التصريح به فلا يقال : هند أعجبتني جمالها على الإبدال ورده الخضري ، وأما المضمر من المضمر ففيه خلاف منتشر .

قوله : ومن ضمير الحاضر : أي البارز متكلمًا كان أو مخاطبًا ؛ لأن الضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقًا قال الصبان : فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من إبدال الجملة .

قوله : الظاهر لا تبدله : لعدم الفائدة فيه لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح .

قوله : والظاهر مفعول تبدله : بالهاء كذا في النسخ التي بأيدينا وهو سهو إما من الناسخ أو من الشارح ، والصواب : مفعول تبدل أي المقدر المفسر بتبدله المذكور ومتعلق من هو المقدر



(إلّا ما إحاطَةً جَلا) نَحو ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ (أو اقتضى بَعْضًا) نَحو :

أَوْعَدَني بالسِّجْنِ وَٱلْأداهِمِ رِجْلي [فَرِجْلي شَشْنة المَناسِمِ]

(أَوِ اشْتِمالًا ، كَإِنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا وَبَدَلُ) ٱلاسْم (ٱلْمُضَمَّنِ) مَعنى (الْهَمْز) لِلْاسْتِفهام (يَلي هَمْزًا كَمَنْ ذا أَسَعيدٌ أَمْ عَلى) و « كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَقَوِيًّا أَمْ ضَعيفًا » .

تتمة : بَدَلُ المُضَمَّنِ مَعنى الشَّرْطِ يَلي حَرفَ الشَّرط ، نَحو « مَهْما تَصْنَعْ إنْ خَيْرًا وَ إنْ شَرًّا تُجْز بِهِ » (وَ) كَما يُبْدَلُ ٱلاسْمُ مِنَ ٱلاسْمِ (يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ)

لتقدمه ولأنه المقصود والمذكور تفسير له .

قوله : إلا ما إحاطة جلا : أي إلا ظاهرًا جلا إحاطة بأن كان بدل كل اقتضى الشمول والإحاطة فإن اقتضاء الإحاطة يستلزم كونه بدل كل وليس المراد إلا بدل كل جلا إحاطة ؛ لأن ما استثناء من الظاهر ، ولأن عطف أو اقتضى بعضا أو اشتمالا على إحاطة جلا يأباه .

قوله : لأولنا إلخ : أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت ، وفي إعادة اللام دليل على أن البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر قاله الخضرى .

قوله : أو عدنى إلخ : تمامه :

فـرجـلـي شـشـنـتـه المنـاسـم

الأداهم جمع أدهم وهو القيد ، والششنة الغليظة ، والمناسم جمع منسم بفتح فسكون فكسر وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان .

قوله : أو اشتمالا : في الصبان سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك .

قوله : ابتهاجك : أي فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي أمال القلوب أو صيرها مائلة إليك قال سم : وجرى في قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقال استملت .

قوله : معنى الهمز : فالكلام على حذف مضاف وخرج بالمضمن هنا وفيما سيأتي ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى بدله ذلك كما قاله سم نحو هل جاءك أحد زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا زيدًا أو عمرًا أضربه .

قوله : يلي حرف الشرط : قال الخضري : المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا يرد قوله تعالى ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ فإن يومئذ بدل من ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ وكذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن

بَدَلَ كُلّ نَحو :

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارنا [تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنارًا تَأَجَّجا]

لِأَنَّ ٱلإِلْمامَ هو ٱلإِتْيان ، وَبَدَلَ ٱلاشْتِمالِ (كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ) لِأَنَّ ٱلاستِعانَةَ يَستلزِمُ مَعنى في ٱلْوُصُولِ ، وهو نُجْحُهُ - كذا قالَ ابنُ النّاظِم - وَمَنَعَ ابنُ هِشام ٱلاستِلزامَ . قال : وَقَد يَسْتَعين ولا يُعان فَلا يَكونُ الْوُصُولُ مُنْجِحًا . قالَ : والواجِبُ رَفْعُ يَستعينُ حالًا كَتَعْشُو في قَولِه :

مَتى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلى ضوءِ نارِهِ [تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوْقِدِ]

تتمة : تُبْدَلُ الْجُمْلةُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، نَحو ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ

دبر منه » برفع أمة بدلًا من أي .

قوله : لأن الاستعانة إلخ : أي المذكورة في هذا المثال لا مطلق الاستعانة ؛ لأن المراد هنا من يستعين بنا معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم وهذه الاستعانة تستلزم عادة الإعانة التي هي النجح فاندفع منع ابن هشام الاستلزام .

قوله : معنى في الوصول : أي معنى مراد من الوصول هنا لا معناه الوضعي ؛ لأن المراد به الوصول للنجح بقرينة البدل والجزاء .

قوله : وهو نجحه : أي نجح المستعين .

قوله : بدل كل : باتفاق وبدل اشتمال على الصحيح ولا يبدل بدل بعض لكن في التصريح أن الشاطبي أثبته وأما بدل الغلط ففي الأشموني عن البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه اهـ . ومثله الشاطبي بنحو : إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك .

قوله : متى تأتنا إلخ : آخره :

تجد حطبا جزلًا ونارًا تأججا

قوله : متى تأته إلخ : آخره :

تجد خير نار عندها خير موقد

قوله : وتبدل الجملة من الجملة : إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد : والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظًا أو تقديرًا والجملة تتبع ما قبلها محلًّا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز كما في التصريح .

قوله : أمدكم بأنعام إلخ : بدل بعض كما في التصريح من جملة ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾

وَبَنِينَ﴾ ، والجُملةُ مِنَ المُفردِ ، نَحو :

إلى اللّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حاجَةً ... وبِالشّامِ أُخْرى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

لأن ما يعلمون أعم من المفصل المذكور بعده قال الصبان : إلا أن يراد به خصوص المفصل فيكون عامًّا مرادًا به الخصوص .

قوله : والجملة من المفرد : إنما صح ذلك كما في التصريح لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد فكيف يلتقيان في الشعر مؤول بتعذر التقائهما بصيغة المصدر بدل من حاجة وأخرى ، وفي الأشموني : وجعل منه الناظم عرفت زيدا أبو من هو ، وفي الصبان : الظاهر أن البدل في المثالين بدل اشتمال .

نجز بعون الله تعالى الكلام على البدل



هذا باب النداء

(وَلِلْمُنادى النّاءِ) أي الْبعيد (أوِ) الّذي (كَالنّاءِ) كَالنّائِمِ والسّاهي (يا وَأَيْ) بِفَتحِ الْهمزةِ وسُكُون الياءِ (وَءا) بِألِف بَعدَ الْهَمْزَةِ (كَذا أيا ثُمَّ هَيا وَ الْهَمْزُ) فَقَط (لِلدّاني) أي الْقَريب (وَوا) ائْتِ بِها (لِمَنْ نُدِبَ أَوْ يا وَ غَيْرُوا) وَهو يا (لدى اللَّبْس) بغَيْرِ الْمَنْدُوب (اجْتُنِب) بضَمِّ التّاء .

(وَ) كُلَّ مُنادى (غَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَر وَما جا مُسْتَغاثًا) واسْم اللّهِ كما في الكافيَة (قَدْ يُعَرّى) مِن حُرُوفِ النِّداءِ ، بِأَنْ يُحْذَف (فَاعْلَما) نَحو : ﴿ يُوسُفُ

النّداء

قوله : الناء : بحذف الياء والاستغناء بالكسرة والضابط في البعد والقرب العرف .

قوله : أو الذي كالناء : أشار إلى أنه على حذف الموصول ليوافق المعطوف عليه في كونه صفة وإلا فالجار والمجرور بعد المعارف أحوال ، وكذا إذا قدرت الكاف اسمية ؛ لأنها بمعنى مثل لا تتعرف بالإضافة ولا يصح العطف على صلة أل لعدم صلاحية المعطوف لأن يكون صلة لها نعم يصح جعل كالناء صفة على تقدير المعرف إلا أنه يؤدي إلى حذف المعرف بأل وحذف الموصول أهون وأجزل معنى .

قوله : كالنائم والساهي : وكذا رفيع المنزلة ومنخفضها كنداء العبد لربه وعكسه .

قوله : ووا ائت بها : قدر الفعل هنا بصيغة الأمر لأن أو في قوله : أو يا للتخيير وهي لا ترد إلا بعد الطلب .

قوله : بضم التاء : لأنه المناسب ببيان القواعد والأنسب بآخر الشطر الذي قبله .

قوله : وكل منادى : هذا التقدير بناء على أن المندوب والمستغاث داخلان في المنادى ، أما المستغاث فداخل فيه كما سيأتي من قوله : إذا استغيث اسم منادى إلخ ، وأما المندوب فالذي يشعر به تعبير الناظم في باب الندبة بقوله : ما للمنادى اجعل لمندوب أنه ليس منه وعده الشارح في الهمع منه وسيأتي تحقيقه .

قوله : غير مندوب : الظاهر بالنسبة إلى مزج الشارح جر غير على أنه صفة للمنادى لأن المتعارف وصف المضاف إليه كل لاكل نفسها إلا أنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن والشارح لا يبالي بذلك .

قوله : واسم الله : وكذا غير البعيد كما في التوضيح ؛ لأن المقصود في البعيد مد الصوت .

قوله : بأن يحذف : يعني أن المراد التعرية اللفظية .



أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ ﴾ ، ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ ﴾ ولا يَجوزُ حَذْفُهُ مِنَ الْمَنْدُوبِ ولا الْمُستَغاثِ ؛ لِأَنَّ المطلوبَ فيهما تَطْويلُ الصَّوْتِ ، ولا الْمُضمَر على أَنَّ نِداءَه شاذ ، ولا الاسْم الْكَريم إذا لَمْ تُعَوَّضْ في آخِرِهِ ميمٌ مُشَدَّدَة .

(وَذاكَ) الْحَذفُ مَجيؤه (في اسْم الْجِنْسِ) الْمُعَيَّنِ (وَ الْمُشارِ لَهُ قَلَّ) نَحو : « ثَوْبى حجَرٌ » ، ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾ ، وهل يُقاسُ عَلَيه أوْ يُقْتَصَرُ على السّماع ؟ الْبَصريُّونَ والمصنفُ عَلى الثّاني ، والْكوُفيُّونَ عَلى الأَوَّل . (وَ) أمّا (مَنْ يَمْنَعْهُ) سَماعًا وقِياسًا (فَانْصُرْ عاذِلَهُ) أيْ لائِمَهُ عَلى ذلِكَ لِأَنَّه مُخْطِئٌ في مَنْعِهِ .

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ) إمّا بِالْعَلَمِيةِ أوْ بِالْقَصْد (الْمُنادى الْمُفْرَدا) لِتَضَمُّنِهِ مَعنى كافِ الْخِطاب (عَلى الَّذى في رَفْعِهِ قَدْ عُهِدا) كيا زَيدُ يا زَيْدانِ يا زَيْدُونَ (وَ انْوِ)

قوله : على أن نداءه شاذ : أي على الصحيح والمراد المضمر للمخاطب فإن نداء غيره ممنوع اتفاقًا .

قوله : المعين : أما غير المعين كيا رجلًا خذ بيدي فيمتنع فيه الحذف سماعًا وقياسًا على الصحيح .

قوله : والمشار له : عطف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الموضوع له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقًا وفي الخضري وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذاك .

قوله : ثوبي حجر : قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل .

قوله : إما بالعلمية : كما هو الصحيح من بقاء العلم على التعريف بالعلمية والنداء يكسبه زيادة وضوح ، وقيل : سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء مالا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير .

قوله : أو بالقصد : أي قصد المنكر بعينه مع الإقبال عليه بالنداء لأن التعريف كما قال الدماميني لم يحصل بمجرد القصد بدليل انتفائه في جاءني رجل عالم مع وجود القصد ولا بالقصد والإقبال بدون نداء بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجودهما .

قوله : لتضمنه معنى كاف الخطاب : وهو خطاب مخاطب معين بخلاف النكرة غير المقصودة وأما المضاف وشبهه وإن كانا متضمنين معناها إلا أنه عارضه ما يقتضي الإعراب . وما علل به الشارح أولى مما عللوا به البناء من أنه لوقوع المنادى موقع كاف أدعوك المشابهة لفظًا ومعنى لكان ذاك ومماثلته لهما إفرادًا وتعريفًا لما في هذا من ضعف سبب البناء وتطويل المسافة .

قوله : في رفعه : لو كان معربًا والمراد رفعه في غير النداء .



أيْ قَدِّر (انْضِمامَ ما بَنَوْا) أَوْ حكَوْا كما في الْعُمْدَةِ (قَبْلَ النِّدا) كيا سيبويه (وَلْيُجْرَ مَجْرى ذي بناء جُدِّدا) فليُحْكَمْ عَلَيه بِنَصْبِ مَحَلِّه .

(وَ الْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ) الَّذي لَم يُقْصَد (وَ الْمُضافا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافًا) مُعْتَدًّا به ، نَحو : « يا غافِلًا وَ الْمَوْتُ يَطْلُبُهُ » و « يا عَبْدَ اللّهِ » و « يا حَسَنَ الْوَجْهِ » ، وأَجازَ ثَعلب ضَمَّهُ ، و « يا ثَلاثَةً وَثَلاثينَ » (وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَ افْتَحَنَّ مِنْ) كُلٍّ

قوله : أي قدر : أشار إلى أن المراد بالنية التقدير على الآخر لا الحكم على المحل كما هو الشائع في المبنيات ؛ لأن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب والحكم على المحل إنما يكون بحركة إعراب .

قوله : ما بنوا : وكذا ما كان مقصورا أو منقوصا كيا موسى ويا قاضي ولعله لظهور التقدير فيه لم يصرح به لا المصنف ولا الشارح .

قوله : أو حكوا : بناء على ما اختاره المصنف من أن المحكى ليس بمبني بل مقدر الإعراب وهو ما اختاره السيد فلا يدخل تحت قوله : ما بنو ، أو أشار الشارح إلى هذا بقوله كما في العمدة .

قوله : فليحكم عليه إلخ : تفسير لإجرائه مجراه وهو أولى مما قيل أن المراد أجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه ، لأن الحمل على ما هو الأصل أولى ، ولأن هذا بحسب الحقيقة إجراء لتابعه مجرى تابع ذي بناء جددا ، ولأن هذا الحكم لم يعلم بعد فالحمل عليه لا يناسب المقام .

قوله : يا غافلًا إلخ : هو من كلام الوعاظ قال الصبان : والأولى عندي أنه من شبيه المضاف لأن المعنى على الحالية لا الاستئناف والحال بمنزلة الصفة .

قوله : وأجاز ثعلب ضمه : أي ضم المضاف إضافة غير محضة وهذا الخلاف غير معتد به فلذا نفي الخلاف .

قوله : ويا ثلاثة وثلاثين : فيمن سميته بذلك ويمتنع إدخال يا على ثلاثين وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا وإن كانت معينة ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ؛ قاله في التوضيح واقتصر الشارح على التمثيل به للمشبه بالمضاف لخفاء كونه منه لأنه بحسب الظاهر من المنادى المفرد المتبوع بالعطف وليس منه .

قوله : ضم وافتحن : الضم على الأصل والفتح وهو المختار عند البصريين غير المبرد على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما وهو الباء ساكن فهو غير حصين ، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسة عشر .



عَلَم مَضْمُوم إذا وُصِفَ بِابْنٍ أَوِ ابْنَةٍ مُتَّصِلًا مُضافًا إلى عَلَم (نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاتَهِنْ) وَ « يا هِنْدُ ابْنَةَ عاصِم » ، ويَجُوزُ في هذِهِ الحالَةِ حذفُ أَلِف ابْنٍ خطًّا ، والضَّمُّ حتْمٌ إن فُصِلَ ، نَحو : « يا سَعِيدُ المُحسِنُ ابْنَ خالِدٍ » . (وَ) كَذا (الضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ) بالرَّفع (عَلَمًا أَوْ) لَمْ (يَلِ الابْنَ) بِالنَّصبِ (عَلَمٌ قَدْ حُتِما) نَحو : « يا غُلامُ ابْنُ أخينا » و « يا زَيدُ ابنُ أخينا » و « يا غُلامُ ابْنَ زَيدٍ » (وَاضْمُمْ أَو انْصِبْ ما اضْطِرارًا نُوِّنا مِمّا لَهُ اسْتِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا) نحو :

سَلام اللّهِ يا مَطَرٌ عَليها يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي

قوله : مضموم : شرط في التسهيل أن تكون الضمة ظاهرة ليخرج عيسى ابن مريم إذ لا فائدة في تقدير الفتح لكن أجاز الفراء تقدير الفتح أيضًا .

قوله : موصوف : فلو جعل الابن بدلًا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولًا بفعل مقدر تعين الضم وهذه القيود مفهومة من البيت التالي .

قوله : أو ابنة : بخلاف بنت فيمتنع فتح الموصوف بها .

قوله : يجوز في هذه الحالة إلخ : لعل المراد بالجواز ما يقابل الامتناع لامتناع الحذف في غير هذه الحالة وإلا فالذي صرحوا به وجوب حذف الألف في هذه الحالة وكذا إن لم يكن الموصوف منادى ويجب حينئذ حذف تنوين الموصوف أيضًا .

قوله : والضم حتم أن فصل : هذا مفهوم من البيت التالي فلذا لم يحله ، ولم يأت به بعده لكون الكلام هناك منصبًا على العلمية لا على الولي فلم يحسن إدراجه فيه .

قوله : واضمم أو انصب إلخ : في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنون اضطرارًا يكون مبنيًا إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربًا إذا نصب رجوعًا لأصل الأسماء وحينئذ يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب .

قوله : مما له إلخ : بيان لما الأولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به لتضمنه معنى اثبت والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما الثانية .

قوله : سلام الله إلخ : آخره :

وليس عليك يا مطر السلام

قوله : يا عديا الخ : أوله :

ضربت صدرها إليّ وقالت

أي ضربت صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت من الحروب فإلي بمعنى مني وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول والأواقي جمع واقية .



والْأَوَّلُ أَوْلى إنْ كانَ عَلَمًا – قالَهُ في الكافِيَةِ . (وَ بِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وَأَلْ) نَحو :

فَيا الْغُلامانِ اللَّذانِ فَرّا [إيّاكُما أَنْ تَكْسِبانِ شَرًّا]

وَلا يَجُوزُ في السَّعَةِ خِلافًا لِلْبَغدادِيِّين – كَراهَةَ الْجَمعِ بَيْنَ أَداتَيِ التَّعْريف ومَحَلّ جوازِ نداء ما فيه أَلْ إذا كانَتْ لِغَيْرِ الْعَهْدِ ، فَإنْ كانَتْ لَهُ لَمْ يُناد أَصْلًا – قالَه ابْنُ النَّحّاس في تَعليقِهِ (إلّا مَعَ اللّهِ) فَيجُوزُ في السَّعَةِ أَيْضًا لِكَثْرَةِ الْاسْتِعمالِ ،ويَجُوزُ حينئذٍ قَطْعُ أَلِفِهِ وَحذْفُها ، (وَ) إلّا مَعَ (مَحْكِيِّ الْجُمَلِ) نَحو : « يا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ » (وَالْأَكْثَرُ) في اسْمِ اللّهِ تَعالى إذا نُودِيَ أَنْ يُقال (اللّهُمَّ بالتَّعْويضِ) عَن حرفِ النِّداءِ ميمًا مُشدَّدَةً في آخِرِهِ ، وَلِذا لا يُجْمَع بَينهما (وَشَذَّ يا اللّهُمَّ) الآتي (في قَريض) أَيْ شِعْر ، وهو قولُهُ :

إنـــي إذا مـــا حـــدَثٌ أَلَمّا أَقولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا

قوله : والأول أولى إلخ : والثاني أولى إن كان اسم جنس ؛ هذا مذهب الناظم والأعلم ، واختار السيوطى عكسه ، واختار الخليل وسيبويه الضم مطلقًا ، وجماعة النصب مطلقًا .

قوله : جمع يا أي : مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم .

قوله : فيا الغلامان إلخ : آخره :

إيـاكـمـا أن تـعـقـبـان شـرا

قوله : كراهة الجمع بين أداتي التعريف : إطلاق أداة التعريف على يا ضرب من المسامحة باعتبار أنها للنداء الذي له دخل في التعريف كما تقدم .

قوله : إذا كان لغير العهد : قال المحشى : لأن ما بعد لام العهد يجب أن يكون أمرًا غير المخاطب معهودًا له والمنادى يجب أن يكون مخاطبًا .

قوله : لكثرة الاستعمال : المقتضية للتخفيف بترك أيها .

قوله : وحذفها : وحدها أو مع ألف يا .

قوله : يا الرجل منطلق : فيمن سمي به بقطع الهمزة فقط لصيرورتها جزءًا من الاسم ، ولا يقاس بالجلالة لأن له خواصًا ليست لغيره .

قوله : في آخره : أخرت تبركًا لبداءة باسم الله تعالى اهـ سم ، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل اهـ . صبان .

قوله : والأكثر : الأكثرية بالنسبة إلى يا ألله كما أشار إليه الشارح بقوله : إذا نودي لا بالنسبة إلى يا اللهم فإنه شاذ لم يأت إلا في هذا الشعر كما يفيده تعبير الناظم .



فصل : في أحكام توابع المنادى

(تابعَ) الْمُنادى (ذي الضَّمِّ الْمُضاف) صِفَةُ التّابع (دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا) إذا كانَ نَعتًا أَوْ تَوْكيدًا أَوْ بَيانًا (كَأَزَيْدُ ذا الحْيَلِ) وأجازَ ابْنُ ٱلأنْباري رَفْعَهُ .

(وَما سِواهُ) أَيْ سِوى الْمُضافِ المُجَرَّدِ مِن أَلْ - كَالْمُفْرَدِ ، والمُضافِ الْمَقْرُونِ بِها - (ارْفَعْ) حمْلًا عَلى اللّفظِ ، نَحو : « يا زَيْدُ العاقِلُ والْكَريمُ ٱلأب » و « يا تَميمُ أجْمَعُونَ » و « يا غُلامُ بِشْرٌ » (أَوِ انْصِبْ) حَمْلًا على الْمَوْضِعِ ، نَحو : « يا زَيدُ الْعاقِلَ والْكَريمَ ٱلأب » و « يا تَميمُ أَجْمَعينَ » و « يا غُلامُ بشْرًا » (وَ اجْعَلا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقا) مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ (وَبَدَلًا) فَضُمَّهُما حيثُ يُضَمُّ الْمُنادى وانْصِبْهُما

فصل في أحكام توابع المنادى

قوله : ذي الضم : أو ما ينوب منابه من الألف والواو .

قوله دون أل : حال من تابع أي الذي لم تكن إضافته لفظية لأنه إذا نعت ذو الضم بالمضاف إضافة لفظية قرن المضاف بأل لتطابق الصفة الموصوف .

قوله : الزمه نصبًا : لأنه إذا باشرته حرف النداء لم يجز فيه غير النصب فكيف إذا وقع تابعًا .

قوله : إذا كان نعتًا إلخ : يعني أن مراد الناظم من التابع هنا ما عدا النسق والبدل بقرينة ذكر حكمهما فيما بعد لأن النسق والبدل المضافين ليسا بلازمي النصب .

قوله : وأجاز ابن الأنباري رفعه : أي إعرابًا إتباعًا للفظ المنادى ؛ لأن حركته مشابهة بحركة الإعراب في العروض .

قوله : والمضاف المقرون بها : أي المضاف إضافة لفظية وكذا شبه المضاف وهو المشار إليه بالكاف في قوله كالمفرد .

قوله : ارفع أو انصب : أي على السواء وفي التعبير بالرفع تسامح فإن ضمة التابع إتباع للفظ المنادى لا إعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة ولذلك ينون إذا خلا من أل والإضافة لعدم بنائه أفاده الخضرى وفي قول الشارح حملًا على اللفظ رمز إلى هذا .

قوله : ويا تميم أجمعون إلخ : لم يمثل للتأكيد والبيان بالمضاف المقرون بأل لفقده فيهما ؛ لأن التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة ليس شيء منها منه ، والتأكيد اللفظي تكرار اللفظ الأول ، وذو أل لا يقع منادى ، والمضاف المقرون بأل لابد أن يكون صفة فإذا وقع تابعًا للمنادى يحمل على النعت لا على البدل .

قوله : مجردًا من أل : بقرينة قوله : وأن يكون مصحوب أل إلخ .

قوله : فضمهما : أي ابنهما على الضم .

قوله : حيث يضم المنادى : أي لو فرض كونهما مناديين .



حيثُ يُنْصَبُ الْمُنادى وإنْ كانَ الْمَتبوعُ بِخِلافِ ذلِكَ .

(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقا فَفيهِ وَجْهانِ) : نَصبٌ وهو عِندَ أَبي عَمْرو وَيُونُس والْجرمِيّ يُخْتارُ (وَرَفْعٌ) وهو عِندَ الْخليلِ والمازنيِّ والْمُصنف (يُنْتَقى) وَفَصَّلَ الْمُبَرِّدُ بَيْنَ ما فيهِ أَلْ لِلْتعْريف ، فالنَّصبُ ، وما لا ، فَالرَّفْعُ (وَأَيُّها) مُبتَدَأٌ أوَّل (مَصْحُوبُ أَلْ) مُبتَدَأٌ ثان (بَعْدُ) أَيْ بَعدَ أَيِّها ، حالِ كَوْنِهِ (صِفَةً) لَها [أيّ] (يَلْزَمُ) وهو الْخَبَرِ لِأَنَّها [أَيّ] مُبْهَمَة ، فَلا تُستَعْمَلُ بِغَيرِ صِلَةٍ إلّا في الْجَزاءِ والْاسْتِفهامِ ، فَلَمّا لَمْ تُوصَل أَلزمَ الصِّفَةُ لِتُبَيِّنَها وهي مُعْرَبَةٌ (بالرَّفْعِ

قوله : وإن كان المتبوع بخلاف ذلك : أي ملتبسًا بخلاف النصب وليس إشارة إلى ما تقدم من الرفع والنصب لأن الكلام في النسق والبدل التابعين للمنادى المضموم بقرينة السابق واللاحق ولذلك أخر قوله وانصبهما عن قوله فضمهما ؛ نعم حكمهما مع المنادى المنصوب كذلك ؛ وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل .

قوله : وإن يكن إلخ : اسمها ما نسق وقوله : مصحوب أل خبرها وهذا تقييد لقوله : كمستقل إلخ وخص التقييد بالنسق ؛ لأن البدل لا يكون إلا خاليًا من أل ، إذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما قوله : ورفع مبتدأ سوغه التقسيم قاله الخضري .

قوله : مبتدأ ثان : أي لا مفعول ليلزم كما قيل ؛ لأن أي لكونها موصوفة ينبغي أن تجعل أصلًا وتجعل الصفة لازمة لها .

قوله : حال كونه صفة : يعنى أن صفة منصوب حال من فاعل يلزم وليس بمرفوع خبرًا عن مصحوب أل ويلزم بالياء خبر بعد خبر أو بالتاء نعت صفة كما قيل بل الخبر هو يلزم وذلك لأن المقصود الحكم على مصحوب أل بأنه يلزم أيها حال كونه صفة لها لا الحكم عليه بأنه صفة لازمة لأيها .

قوله : صفة لها : ظاهره أنه صفة لها مطلقا مشتقًا كان أو جامدًا إما لتأويل الجامد بالمشتق أو لأن كثيرًا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقًا أو مؤولًا به بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : إن كان مشتقًا فهو صفة وإن كان جامدًا فهو عطف بيان .

قوله : وهو الخبر : والجملة من المبتدأ والخبر خبر أيها والرابط الضمير المنوي مع بعد كما أشار الشارح بقوله : أي بعد أيها ولا حاجة إلى القول بحذف الرابط وأن التقدير يلزمها .

قوله : إلا في الجزاء والاستفهام : وذلك لاقتضائهما الإبهام نحو : أيهم جاء وأيا تضرب أضرب .

قوله : وهي معربة بالرفع : أي صفة أيٍّ لا أيٍّ فإنها منادى مبني على الضم لكونها نكرة مقصودة وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله : وما سواه ارفع أو انصب والتزم رفع الصفة ؛ لأنها

لَدى ذى الْمَعْرفَةِ) نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ ، وَقد تُزادُ فيها التّاءُ لِلْمُؤَنَّث نحو ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴾ .

(وَ) وُصِفُ أيّ بِاسْمِ الْإشارَةِ ، نَحو : (أَيُّهذا) وَ بِالْمَوْصُولِ ، نَحو : (أَيُّها الَّذي وَرَدَ) فَقيلَ ومنه :

ألا أَيُّهذا الْباخِعُ الْوجْدُ نَفْسَهُ [لِشَيْءٍ نَحتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقادِر]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾ . (وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوى هذا) الّذى ذُكِر (يُرَدُّ) عَلى قائِلِهِ ولا يُقْبَلُ مِنه (وَ ذُو إشارَة كَأَيٍّ في) لُزُوم (الصِّفَةِ) الْمَرفُوعَةِ لَها

مقصودة بالنداء وأي وصلة إلى ندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيها على أنه المنادى ، وخصت أي بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها إلى المخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ، ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها . وفي قوله : معربة بالرفع تسامح لما قدمناه من أن الحركة حركة إتباع لا حركة إعراب ولا بناء .

قوله : لدى ذي المعرفة : إشارة إلى خلاف من أجاز نصبه وهو المازني .

قوله : وقد تزداد فيها التاء : أي جوازًا كما تفيده قد وهو على سبيل الأولوية كما في الدمامينى والهمع .

قوله : ورد : أفرد الضمير إما لتأويله بالمذكور أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه .

قوله : فقبل : زاده بقرينة قوله فيما بعد يرد .

قوله : ألا أيهذا الباخع إلخ : آخره :

لشيء نحته عن يديه المقادر

الباخع المهلك ، والوجد بالرفع فاعله ، ونفسه مفعول .

قوله : ووصف أي إلخ : قال الشاطبي : إنه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم من قوله وأيهذا إلخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفع بهذا ا هـ . طبلاوي .

قوله : هذا الذي ذكر : إشارة إلى أن هذا إشارة إلى الأمور الثلاثة بتأويل المذكور .

قوله : في لزوم الصفة المرفوعة لها : أشار بهذا و بقوله : فإن لم يكن جاز النصب إلخ إلى أن وجه الشبه هو لزوم الصفة المرفوعة لا لزوم الصفة ولا كل ما تقدم لصفة أي من اللزوم والرفع وصحبة أل وذلك لأن مقصود الباب بيان إعراب توابع المنادى ، ولأن التقييد بقوله : إن كان تركها يفيت المعرفة بالنسبة إلى لزوم الصفة غير مفيد فإن لزوم الصفة التي تركها يفيت المعرفة غني عن البيان وبالنسبة إلى صحبة أل غير صحيح لأن اسم الإشارة لا يوصف إلا بذي



(إنْ كانَ تَرْكُها) أَي الصِّفَة (يُفيتُ الْمَعْرفَةَ) فَإِنْ لَم يَكنْ جازَ النَّصْبُ وَهو لا يُوصَف إلاَ بِما فيه أَلْ ، و (في نَحْو) يا (سَعْدُ سَعْدَ ألأَوْس) و

يا زَيْدٌ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَلِ [تَطاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ] .

وكُلّما كُرِّرَ فيه اسْمٌ مُضافٌ في النِّداءِ (يَنْتَصِبْ ثانٍ) لِأَنَّه مُضافٌ (وَ ضُمَّ وافْتَحَ أوَّلًا تُصِبْ) أَمّا الضَّمُّ فَلِأنَّه مُفردٌ مَعرفةٌ ، وأَمّا النَّصبُ فَلِأَنَّه مُضافٌ إلى ما بَعد الثّاني وهو تَأْكيدٌ عِندَ سيبويه ، وقالَ الْمبرِّدُ : إلى مَحذُوف ، والْفَرّاءُ كِلاهُما إلى ما بَعدَ الثّاني .

اللام أفوت ترك الصفة المعرفةَ أم لم يفوت كما قال وهو لا يوصف إلا بما فيه أل .

قوله : إن كان تركها يفيت المعرفة : بأن قصد نداء ما بعد اسم الإشارة كقولك لقائم بين قوم جلوس : ياذا القائم وياذا الذي قائم .

قوله : فإن لم يكن : بأن قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يجب وصفه ولا رفع وصفه إذا وصف بل يجوز فيه النصب .

قوله : يا زيد زيد اليعملات الذبل : آخره :

تطاول الليل عليك فانزل

اليعملات جمع يعملة الناقة القوية الحمولة ، والذبل جمع ذابلة بمعنى الضامر أضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحدو لها .

قوله : وكلما كرر فيه إلخ : أي كل تركيب كرر فيه اسم مضاف وفيه أنه إذا ضم الأول لم يكرر اسم مضاف بل كرر اسم مفرد مضافًا .

قوله : لأنه مضاف : أي منادى مضاف مستأنف أو تابع مضاف على أنه عطف بيان أو بدل أو تأكيد وهذا باعتبار غالب الوجوه أو أوجهها وأكثرها استعمالًا .

قوله : أما الضم : وهو الأوجه والأكثر في كلامهم كما في الهمع .

قوله : وهو تأكيد : وترك تنوينه للمشاكلة ولا يصح جعله بدلًا أو بيانًا كما في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد تمام الأول ، واغتفر الفصل به بين المتضايفين لكونه كلا فصل لاتحاده بالأول لفظًا ومعنى وكذلك يتعين التأكيد على قول الفراء وأما على قول المبرد فتجوز الأوجه الثلاثة .

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وفيه المُضافُ إلى المُضافِ إلَيها (وَاجْعَلْ مُنادًى صَحّ) كغُلام وظَبي (إنْ) بكَسْر الْهَمزَةِ (يُضَفْ لِيا) على وَجْهٍ مِن أَوْجُهٍ خَمْسةٍ أحْسَنُها أَنْ تَحْذِفَ الْياءَ وتُبْقي الْكسرةَ لِلدِّلالِةِ عَلَيها (كَعَبْدِ) وَيَليهِ أَنْ تُثبِتَها ساكِنَةً ، نَحو (عَبْدي) وإنْ شِئْتَ فَاقْلِبِ الْكَسرةَ فَتحةً والياءَ أَلِفًا واحْذِفْها ، نَحو (عَبْدَ) ، وَ أَحْسَنُ مِنه أَنْ لا يُحْذَف [الألف] نحو (عَبْدا) ، وأَحْسَنُ مِن هذا ثُبوتُ الْياءِ مُحَرَّكَةً . نحو (عبْديا) وزادَ في شَرحِ الْكافِيةِ سادِسًا ، وهو الاكْتِفاءُ مِنَ الإضافَةِ بِنِيَّتِها وَجعْلِ الْمنادى مَضمُومًا كَالْمُفرِدِ ، ومِنهُ (ربُّ السجنُ أحب إليّ) .

(وَ) كُلٌّ مِنَ (الفَتْحِ وَالْكَسْر وَحَذْفِ الْياءِ) أَيْ ياء الْمُتكلِّم ....

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله : وفيه المضاف إلى المضاف إليها : لا يخفى أن الأحكام الآتية إنما هي للمضاف الثاني إلا أنه لما كان ثبوتها له باعتبار كون المضاف الأول منادى تُسامح في التعبير تنبيهًا على هذا .

قوله : كغلام وظبي : يعني أن المراد بقوله صح مالم يعل لا غير المعتل فدخل فيه مشابه الصحيح مما كان آخره حرف علة ما قبلها ساكن وخرج نحو : مسلمي تثنية أو جمعًا .

قوله : بكسرة الهمزة : أي لا بالفتح على أن تكون أن وصلتها فاعل .

قوله : وهو الاكتفاء إلخ : وإنما يكون ذلك كما في التصريح فيما يكثر نداؤه مضافًا إلى الياء كالرب والأبوين والقوم لا نحو الغلام .

قوله : مضمومًا كالمفرد : يعني أن ضمه لمشاكلة المفرد وهو منصوب تقديرًا لإضافته المنوية متعرف بها لابالنداء فعلى هذا لا يجوز في تابعه إلا النصب لكن جوز أبو حيان الرفع أيضًا إجراء له مجرى المفرد في الاتباع أيضًا .

قوله : والفتح : مبتدأ مسوغه التقسيم .

قوله : وحذف الياء : الواو بمعنى مع عطف على كسر إن كان المراد بالياء حقيقتها ، وعطف على الفتح والكسر إن كان المراد بالياء ما يعم الألف المنقلبة عنها وإفراد ضمير استمر على أنه عائد على كل واحد منهما كما أشار إليه الشارح لا لأن العطف بأو لأن أو التقسيمية كالواو وهذا بحسب النسخ التي شرح عليها الشراح والمحشون ، وأما نسخة الشارح فهي كماترى بتعريف الفتح والكسر بأل والعطف بالواو .

قوله : أي ياء المتكلم : لما كانت الإضافة لا تتصور إلا لياء المتكلم لم يحتج إلى تفسير الياء

...... (اسْتَمَرَّ في) ما إذا نُودِيَ الْمضافُ إلى الْمُضافِ إلَيها وكانَ [الْمُضافُ إلى الْياءِ] لَفظَ أمْ أوْعَمْ نَحو: (يَا ابْنَ أمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرَّ) أمّا اسْتِمرارُ الْكَسرةِ فَللدَّلالَةِ على الْياءِ ، وأمَا الْفَتحةُ فِللدَّلالِةِ على الْأَلِفِ الْمُنقَلِبةِ عَنها ، وشَذَّ إثْباتُ الْياءِ، نَحو :

يَا ابْنَ أُمي وَيا شُقَيِّقَ نَفسي [أَنْتَ خَلَّفْتَني لِدَهْرٍ شَديدِ]

وكَذا إثْباتُ الْألِفِ الْمُنقلبَةِ عنها ، نَحو :

يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومي وَاهْجَعي [فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكِ يَوْمًا مَضْجَعي]

وَلا تُحذَف الياء في غَيْرِ ما ذُكِرَ .

(وَفي النِّداءِ أَبَتِ أَمَّتِ) بِتاءِ التَّأنيثِ (عَرِض وَ اكْسِرِ) التّاءَ (أَوِ افْتَحْ) وهو الْأَكْثر (وَمِنَ الْياءِ التّاءُ عِوَضٌ) فَلِذا لا يُجمَعُ بَيْنَهما .

في قوله : إن يضف ليا ، وأما الحذف فيقع في غيرها كياء كرسى فلذا فسرها هنا .

قوله : استمر : من عموم المجاز ؛ وذلك لأن الاستمرار البقاء على الحالة الأولى وهو بالنسبة إلى الفتح غير صحيح لأن الحالة الأولى لآخر المضاف إلى الياء هي الكسر ، وقد أشار الشارح إلى هذا فيما سيأتي حيث قال : إما استمرار الكسر وإما الفتح .

قوله : يا ابن أمي إلخ : تمامه :

أنت خلفتني لدهر شديد

قوله يا ابنة عما إلخ : آخره :

فليس يخلو عنك يومًا مضجعي

قوله : ولا تحذف الياء في غير ما ذكر : من المثنى والمجموع والمفرد غير الصحيح وما إذا كان المضاف في الصورة الأخيرة غير لفظ أم وعم .

قوله : عرض : أي زيادة على اللغات الست في ياعبدي كما يفيده التعبير بالعروض .

قوله : أو افتح وهوالأكثر : هذا مخالف لما في الهمع والتوضيح والأشموني من أن الكسر أكثر ؛ وذلك لأنه عوض عن كسر ما قبل الياء الزائل بالتاء للزوم فتح ما قبلها والفتح أقيس لأنه حركة أصلها .



فصل في أسماء لازمت النداء

فلا تُستعمَلُ في غَيرِهِ إلا لِلضَّرُورَة . (وَفُلُ) للرَّجُلِ وفُلَةُ لِلْمَرأة (بَعْضَ ما يُخَصُّ بالنِّداءِ لُؤمانُ) بِضمِّ اللّام وسُكُونِ الْهَمزةِ وَ « مَلْأَمان و مَلأَم » بِمَعنى : كَثيرُ اللُّؤم ، و (نَوْمانُ) بِفَتحِ النُّونِ وسُكونِ الواوِ بِمعنى كَثيرُ النَّوم (كَذا) أيْ يُخَصُّ بالنِّداءِ ، وكذا « مَكرَمَان » وذلِك سماعٌ لا يَطَّرِد (وَ اطَّرَدا) وَقيسَ (في سَبِّ الْأُنْثى) اسْتِعمالُ أسْماءٍ فِي النِّداء عَلى (وَزْنِ) فَعالِ نَحو : (يا خَباثِ) و

أسماء لازمت النداء

هذا هو الثابت في أكثر نسخ الشرح ، وفي الأشموني وابن عقيل والتوضيح وهو الصحيح ، وفي بعض نسخ الشرح : الأسماء اللازمة للنداء ولعله تحريف من الناسخ لأنه يفيد الاستغراق والمذكور هنا إنما هو بعضها فمنها : اللهم وأبت وأمت .

قوله : وفل إلخ : أصلها عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الألف والنون للترخيم وهما كنايتان عن الأعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف إلا أن الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم وإلا لقيل للرجل فلا وللمرئة فلان كما يعلم مما يأتي ، قال المصنف : ولا يستعملان في غير النداء إلا للضرورة ، كما قال : وجر في الشعر فل ، والصحيح عند البصريين أنهما كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلًا ومادتهما فلى ، وأما الآتي في الشعر فأصله فلان خفف للضرورة ، وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الأعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكمًا .

قوله : كثير اللؤم : بالهمزة لا بالواو بمعنى الدناءة .

قوله : مكرمان : بفتح الراء بمعنى العزيز المكرم .

قوله : وذلك سماع : كما يدل عليه الاقتصار على ذكر الأمثلة وكذا قوله اطرد ، وقيل أن مفعلان قياس .

قوله : في النداء : وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيه يالكاع أو هو ضرورة .

قوله : على وزن فعال : مبني على الكسر لشبهه فعال اسم فعل وزنًا وعدلًا فإنها معدولة عن فاعلة كما أن اسم الفعل معدول عن أفعل .



« يا لكاعِ » (وَ الْأَمْرُ هكَذا) أَيْ عَلى وَزْنِ فَعالِ مُطَّرَدٌ مَقيسٌ (مِنَ) الْفِعْلِ (الثُّلاثِيِّ) التّامِّ الْمُتَصَرِّف كَنزالِ .

(وَشاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ) اسْتِعمالُ أَسماءٍ في النِّداءِ عَلى وَزْنِ (فُعَلُ) بِضَمِّ الْفاءِ وفَتْحِ الْعَيْنِ ، نَحو « يا فُسَقُ » و « يا غُدَرُ » . (وَلا تَقِسْ) هذا خِلافًا لابْنِ عُصفُور (وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ) اضْطِرارًا كَما رُخِّمَ ما لَيسَ بِمُنادى لِذلِكَ ، إِذِ اخْتِصاصُ هذِهِ الأَسْماءُ بِالنداءِ نَظيرُ اخْتِصاصِ التَّرْخيمِ بِهِ .

قوله : والأمر هكذا : ذكره هنا استيطراد لمناسبة فعال السب زنةً وبناءً وصوغًا من الفعل الثلاثي المتصرف .

قوله : فعل : بوزن عمر ممنوع من الصرف للعدل والوصفية ففسق معدول عن فاسق وغدر عن غادر وخبث عن خبيث ولكع عن ألكع ولم يسمع غير هذه الأربعة ، وأما حديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا بها لكع بن لكع » فليس هذا المختص بالنداء لأنه مصروف فهو وصف محطم قاله في الهمع .



فصل في الاستغاثة

(إذا اسْتُغيثَ اسْمٌ مُنادىً) لِيُخَلِّصَ مِنْ شِدَّةٍ أوْ يُعينَ عَلى دَفْعِ مَشَقَّةٍ
(خُفِضا) إعرابًا (بِاللّامِ مَفْتُوحًا) فَرْقًا بَيْنَ الْمُسْتَغاثِ بِهِ والْمُسْتَغاثُ مِنْ أَجْلِهِ

الاستغاثة

قوله : إذا استغيث اسم : شامل للمضاف وشبهه ، وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وإيقاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحي ؛ فإن المستغاث حقيقة هو المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم قاله سم ، أو من قبيل إجراء وصف المعاني على الألفاظ مجازًا والضمير في يخلص ويعين عائد على الاسم على المسامحة أو إلى المسمى المفهوم منه ويحتمل على تقدير المدلول عوده إليه .

قوله : منادى : فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحًا لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك ؛ قاله سم .

قوله : أو يعين : التعبير بالإعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين .

قوله : إعرابا : تمييز عن النسبة في خفض ، وصرح به مع أنه مفهوم من الخفض ؛ لأن الخفض من ألقاب الإعراب ومن تعلق باللام به اهتماما بشأنه ودفعًا لاحتمال أن يراد بالخفض ما يشمل الكسر إما مجازًا أو جريًا على المذهب الكوفى فإنه ربما يتوهم من كونه منادى أن المفرد المعرفة منه مبني وإنما إعرب مع وجود علة البناء فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء فرجع إلى أصله فلا موضع رفع له فينعت بالجر أو النصب على المحل دون الرفع كما في الهمع ، واختلف في هذه اللام فقيل زائدة بدليل معاقبتها الألف والأصح ليست بزائدة فقيل متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المقدر على تضمنه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجيء في نحو : يالزيد ، وأتعجب في نحو : يا للماء لأن أدعو متعد بنفسه وعلي الأصح اللام للتخصيص كما قال الدمامينى أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته ؛ فلذا اختير لمناسبة معناها للاستغاثة والتعجب .

قوله : المستغاث به : يستفاد من هذا التعبير ، ومن قول المصنف إذا استغيث اسم أن استغاث تستعمل قاصرة ومتعدية وصرح به في شرح الكافية كما في الأشموني .

قوله : والمستغاث من أجله : إذا حذف المستغاث به وهو شامل للمنتصر عليه والمنتصر له قاله الصبان ولم يعكس لأن المستغاث به واقع موقع كاف الخطاب لكونه منادى واللام تفتح

(كَيا لَلْمُرْتَضى ، وَافْتَحِ) اللامَ أَيْضًا (مَعَ) الْمُستَغاثِ (الْمَعْطُوفِ) عَلى مِثْلِهِ (إِنْ كَرَّرْتَ يا) نَحو :

يا لَقَوْمي وَيا لأَمْثال قَوْمي لِأُناسٍ عُتُوُّهُمْ في ازْدِيادِ

(وَفي سِوى ذلِكَ) وهو الْمُستغاثُ مِنْ أَجلِهِ والْمَعطُوفُ بدُونِ يا (بالْكَسْرِ ائْتِيا) نَحوَ :

[تَكَنَّفَني الْوُشاةُ فَأَزْعَجُوني] فَيا لَلنّاسِ لِلْواشِ الْمُطاعِ

[يَبْكيكَ ناءٍ بَعيدَ الدّارِ مُغْتَرِبٌ] يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ

(وَلامُ ما اسْتُغيثَ عاقَبَتْ أَلِفٍ) تَلي آخِرَهُ إذا وُجِدَتْ فُقِدَتِ اللّامُ ، نَحو :

يا يَزيدًا لآمِلٍ نَيْلِ عِزٍّ [وَغِنًى بَعْدَ فاقَةٍ وَهَوانِ]

معه هذا واللام في المستغاث من أجله للتعليل وقد تنوب عنها من .

قوله : كيا للمرتضى : يفيد التمثيل أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها وهو مجمع عليه .

قوله : إن كررت يا : يفيد أن المستغاث مختص من حروف النداء بيا .

قوله : وفي سوى ذلك : أي ما ذكر من المستغاث به والمعطوف عليه مع يا وليس بعائد إلى المعطوف لأنه يشمل السوى حينئذ المستغاث به .

قوله : بالكسر ائتيا : لم يعلله لأنه على الأصل وذلك في الأسماء الظاهرة ، أما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك أو ولك ، فإذا قلت : يالك احتمل الأمرين ، وفيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل بحرف النداء ، وقيل بفعل مضمر أي أدعوك لزيد ، وقيل بحال محذوفة أي مدعوًّا لزيد .

قوله : فيا للناس إلخ : صدره :

تكنفني الوشاة فأزعجوني

أي أحاط بي النمامون فمنعوني عن وصول مرادي .

قوله : يا للكهول إلخ : صدره :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

قوله : إذا وجدت : صرح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع وزيفه الصبان وقال : الظاهر الذي لا ينبغى العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال الآخر بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان .

قوله : يا يزيدًا إلخ : تمامه :



واللّامُ فُقِدَت هِيَ كَما تَقَدَّمَ ، وَقَدْ لا يُوجَدانِ نَحو :

أَلا يا قَوْم للْعَجَبِ الْعَجيب وَلِلْغَفَلاتِ تَعْرُضُ لِلْأَرِيبِ

(وَمِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ الْمُستَغاث ، في جَميع أَحْوالِهِ (اسْمٌ ذُو تَعَجُّبِ الِف) نَحو : « يا لَلْعَجَب » أَيْ يا عَجَبُ احْضَرْ فَهذا وَقْتُكَ .

وغـنـى بـعـد فـاقـه وهـوان

قوله : واللام : في الهمع ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل اهـ . فتكون الألف عوضًا عنها فلذا لا يجتمعان .

قوله : وقد لايوجدان : فيعطى ما يستحقه لو كان منادي غير مستغاث .

قوله : في جميع أحواله : في الهمع وربما وردت وا فى التعجب . ا هـ . إلا أن هذا غير وارد هنا لأن اختصاص المستغاث بيا غير مذكور .

قوله : ياللعجب : بفتح اللام على أنه مستغاث به مجازًا كما في الهمع وكما أشار إليه بقوله : أي يا عجب إلخ ، وأشرب اللفظ معنى التعجب ، وفي الهمع : ويجوز الكسر على أنه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكأنك دعوت غيره لتنبيهه على هذا الشيء .

فصل في الندبة

وهي - كما في شَرح الكافِيَةِ - إعْلانُ المُتَفَجِّعِ بِاسْمِ مَنْ فَقَدَهُ لِمَوْتٍ أوْ لِغَيْبَةٍ (ما) ثَبَتَ (لِلْمُنادى) مِن الأحكامِ المُتَقَدِّمَةِ (اجْعَلْ لِمَنْدُوبِ) فَضُمَّهُ إنْ كانَ مُفْرَدًا [مَعرفةً] وانْصِبْهُ إنْ كانَ مُضافًا ، وإنْ اضْطُرِرْتَ إلى تَنْوِينِهِ جازَ نَصبُهُ وضَمُّهُ ، ومِنه :

وافَقْعَسًا وأيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ [أإبلي يَأْخُذُها كَرَوَّسُ]

الندبة

هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة .

قوله : إعلان المتفجع : أي المتفجع بذكر اسم من إلخ لا بشيء آخر من نحو : تفجعت فيخرج نحو تفجعت على زيد ، والتفجع إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة .

قوله : باسم من فقده : حقيقة أو تنزيلًا كقول عمر رضي الله تعالى عنه حين أخبر بجدب أصاب بعض العرب : واعمراه واعمراه تنزيلًا لنفسه منزلة المفقود لغفلته عن حال بعض الرعية . وفي من تغليب للعاقل على غيره كقوله تعالى : ﴿ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ إذ ربما يندب غير العاقل كواجمجمتي الشاميتيناه وهذا التعريف خاص بندبة المتفجع عليه ولا يشمل ندبة ثاني فسمى المندوب وهو المتوجع منه إما لكونه محل الألم كوارأساه أو لكونه سبب الألم كوامصيبتاه ، وخص التعريف به ؛ لأنه الشائع في الكلام ، ولأن الباب معقود له بدليل اختصاص بعض أحكامه به وهو قوله : وما نكر لم يندب إلخ ولكونه أنسب بالمعنى اللغوى للندبة ، لأنه المندوب حقيقة فلعل المندوب عند المصنف والشارح خاص بالمتفجع عليه ويرشد إليه قوله في الهمع : والندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وألحق به الغائب ا هـ . وأما المتوجع منه فملحق به .

قوله : ما للمنادى إلخ : يشير إلى أن المندوب ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثمه أجاز وأندب المضاف لضمير المخاطب كغلامك مع منع ندائه ، وفي الهمع : أنه نوع من المنادى ، وكذا نقل عن ابن يعيش والمراد باعتبار اللفظ أو مجازًا لاحقيقة كما قاله الرضى فيه وفي المتعجب منه ، فإذا قلت : وامحمداه أو واحزناه أويا للماء فكأنك تقول : يا محمداه أقبل فإني مشتاق إليك ، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروننى فيك ، أو ياماء احضر حتى يتعجب منك .

قوله : إن كان مفردا : لم يقل معرفة لأنه لا يكون إلا كذلك .

قوله : وافقعسا إلخ : تمامه :



(وَما نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) لِأنَّه لا يُعذَرُ النّادِبُ لَه (وَلا ما أُبْهِما) كَأَيٍّ ، واسْمِ الجِنْسِ المُفردِ واسْمِ الإشارَةِ (وَ) لكِنْ (يُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذي اشْتَهَرَ) شُهْرَةً تُزِيلُ إبْهامَهُ (كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وامَنْ حَفَرْ) أَيْ كَقَوْلِكَ « وامَنْ حَفَرَ بئْرَ زَمْزَماهُ » فَإنَّه بِمَنزلَةِ « واعَبْد المُطَّلِباهُ » (وَمُنْتَهى المَنْدُوب) أيْ آخِرَه (صِلْهُ بِالأَلِف) بَعدَ فَتحةٍ ، نَحو :

[حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ] وَقُمْتَ فيهِ بِأَمْرِ اللّهِ واعُمَرا

أبلى يأخذها كروس

فقعس اسم حي ، وكروس كسفرجل اسم رجل كان قد أغار على إبله ، ومنهم من فسر الفقعس باسم رجل وأنه قد مات والأول أظهر وعليه المندوب غائب وعلى الثاني مفقود ، والشاهد : في فقعس الأول دون الثاني لأنه ليس بمندوب .

قوله : كأي واسم الجنس المفرد : أي المعرف بالنداء ؛ لأن النكرة داخل في قوله وما نكر ، والمعرف بأل لاينلب وحده ولا مع أي بخلاف غير المفرد وهو المضاف إلى معرفة نحو : واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقًا ولا يجوز واأيها الرجلاه ولا وارجلاه ولا وا غلام رجل ، وكذا المضمر فلا يقال : واأنتماه .

قوله : واسم الإشارة : وإن تعين المشار إليه بالإشارة الحسية ، وذلك لأن الإشارة الحسية إنما تدل على أن المشار إليه هو الذات المعينة ولا ترفع الإبهام عن الذات المعين بأنها من هي حتى يعذر النادب في ندبته ومثلها اسم الجنس المفرد وأي والمضمر .

قوله : ولكن يندب إلخ : إشارة إلى أن هذا استدراك وليس استثناء معنى لأنه ليس داخلًا في المبهم كما أشار إليه بقوله شهرة تزيل إبهامه وإنما اشترطت الشهرة هنا مع أن الموصول يتعرف بالصلة مطلقا فإن الصلة لابد أن تكون معلومة للمخاطب لأن المخاطبين أي السامعين هنا جم غفير غالبًا فلابد من الشهرة .

قوله : بالذي : متعلق بالموصول لا يندب .

قوله : اشتهر : أي به لجره بما جر الموصول وإن لم يتحد عامل الحرفين لأنه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي كذا في الخضري عن السجاعي .

قوله : ومنتهى المندوب : أي حقيقة أو حكما كالصلة فإنها في حكم الآخر .

قوله : صله بالألف : أي جوازًا فإن كان مفردًا كان ضمه حينئذ مقدرا .

قوله : بعد فتحة : بالتاء فإن كانت قبل أبقيت وإلا أتى بها ولذا لم يقل بعد فتحه بالهاء .

قوله : وقمت فيه إلخ : أوله :

حملت أمرًا عظيما فاصطبرت له



وأجازَ يُونُسُ وَصْلَها بآخِرِ الصِّفةِ ، نَحو « وازَيْدُ الظَّريفاهُ » .

(مَتْلُوُّها) أَي الَّذي قَبلَ هذِهِ ٱلألفِ ، وهو آخِرُ ٱلْمَنْدُوبِ (إنْ كانَ مِثْلَها) أَيْ أَلِفًا (حُذِف) نَحو « وامُوساهُ » .

(كَذاكَ) حُذِفَ (تَنْوينُ الَّذي بِهِ كَمَلَ) الْمندُوبُ (مِنْ صِلَةٍ) نَحو « وامَنْ نَصَرَ مُحَمَّداهُ » (أَوْ غَيْرِها) كَمُضافٍ إلَيه وعَجُزِ مُرَكَّبٍ ، نَحو « واغُلامَ زَيْداهُ » ، « وامَعْد يكرباهُ » (نِلْتَ ٱلأَمَلَ) .

(وَالشَّكْلَ) الَّذي في آخِرِ الْمَنْدُوب (حَتْمًا أَوْلِهِ) حَرْفًا (مُجانِسًا) لَه بأَنْ تَقْلِبَ ٱلأَلِفَ ياءً أَوْ واوًا (إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ) وٱلألِفُ لَوْبقِيا (بِوَهْمٍ لابِسًا) نَحو « واغُلامَكي » لِلْمُخاطَبَةِ ، و« واغُلامَهُو » لِلْغائِبِ ، و « واغُلا مَكمُوا » لِلْجمعِ ، لِإنَّك لَو لَم تَفعلْ وأَبْقَيْتَ ٱلألِفَ لَأَوْهَمَ الإضافَةَ إلى كافِ الْخِطابِ [الْمُذكرِ]

قاله جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز ، وحملت من التحميل ، والأمر العظيم الخلافة .

قوله : وأجاز يونس الخ : حكي عن بعض العرب أنه ضاع له قدحان شاميان فندبهما قائلًا واجمجمتي الشاميتيناه ، والجمجمة القدح .

قوله : حذف : هو لا ألف الندبة لأنه أتى به لغرض .

قوله : به : أي بالذي كمل وسكت عن تنوين المندوب لأنه إن كان مفردا لم ينون ، وإن كان شبه مضاف فلا يحذف من الجزء الأول منه .

قوله : وامعدي كرباه : المحذوف منه على لغة بناء الصدر ، ومنع العجز من الصرف التنوين المقدر فيكون التمثيل به إشارة إلى تعميم التنوين للمقدر ويحتمل أن يكون التمثيل به بناء على لغة من يعرب المصدر ويضيفه إلى العجز مع صرف العجز فالمحذوف حينئذ التنوين الملفوظ .

قوله : والشكل : أي الحركة .

قوله : أوله : أي اتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسًا الأول : أي اجعل المجانس تابعًا للشكل ولا يصح عكسه لأن الشكل متبوع لاتابع قاله الخضري .

قوله : بأن تقلب الألف إلخ : أشار بهذا إلى أمرين الأول أن المجانس منقلب عن الألف لأنها هي التي تزاد للندبة ، الثاني : أن حتمية الإيلاء إنما هي إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكروا وإلا فلو قلت واغلامك فقط صح وذلك لأن الألف نفسها ليست بلازمة الزيادة .

قوله : بوهم لابسًا : الوهم ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد ، واللبس من لبست الأمر عليه إذا خلطته ، والمعنى : إن يكن الفتح خالطًا المقصود بغيره بسبب وهم .

وهاءِ الْغَيبةِ [الْمُؤَنَّثِ] والْمُثنى .

(وَ واقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ) ولا تُزِدْها في الْوَصْلِ ، وَشَذَّ :

أَلا يـا عَـمْـرُو عَـمْـراهُ وَعَـمْـرُو بْـنُ الـزُّبَـيْـراهُ

(وَإنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ) كافٍ في الْوَقْفِ (وَالْهاءَ لا تَزِدْ . وَقائِلٌ) إذا نُدِبَ الْمضافُ إلى الْياءِ (واعَبْدِيا واعَبْدا ، مَنْ) فاعِلٌ قائِلٌ ؛ أَيْ يَقولُ ذلِكَ الذي (في النِّدا الْيا ذا سُكونٍ أبْدًا) أَيْ أَظْهَر ، ومَنْ أَتى بِها مَفتوحَةً ، يَقولُ : « واعَبْديا » فَقَطْ ، ومَن فَعَلَ غَيرَ ذلِكَ يَقولُ : « واعَبْدا » فَقَط .

تتمة : إذا نُدِبَ الْمُضافُ إلى مُضافٍ إلى الْياءِ لَزِمَت الْياءُ لِأَنَّ الْمُضافَ إلَيها غَيرُ مَنْدُوبٍ .

قوله : زد هاء سكت : أي بعد المد كما يدل عليه ما بعده .

قوله : فالمد كاف في الوقف : جعل بعض الشراح المد والهاء معمولين للاتزد وهو لا يفيد أن زيادة الهاء إنما هو بعد الألف كما يدل على أن المتكلم مخير في حال الوقف بين زيادة الهاء وبين ترك الألف والهاء فيفيد أنه لا يكتفى بالألف فقط في حال الوقف مع أنه يجوز الاكتفاء به فمن أجل ذلك خالفهم الشارح فحمل الكلام على ما ترى كي يفيد أن زيادة الهاء إنما هو بعد الألف وأنه يكتفى بالألف وحده .

قوله : فاعل قائل : على مذهب الكوفيين والأخفش وقد حمله الشراح والمحشون على أن من مبتدأ وقائل خبره وهو الظاهر الموافق للمذهب الصحيح ، وانظر ما وجه المخالفة وقد وجهها المحشي بما هو بين الفساد .

فصل في الترخيم

وهو حَذفُ بَعض الْكلمةِ على وَجهٍ مَخصُوص .

(تَرْخيمًا) أَيْ لِأَجْلِ التَّرْخيم (احْذِفْ آخِرَ الْمُنادى ، كَيَاسُعا فيمَنْ دَعا سُعادا ، وجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا في كُلِّ ما أُنِّثَ بِالْها) عَلَمًا كانَ أَمْ لا ، زائِدًا على ثَلاثةٍ أَم لا .

الترخيم

هو لغة التسهيل والتليين يقال : صوت رخيم أي سهل لين ، والمراد به المنادى لأن العنوان إنما هو للمقصود الأصلي في الباب .

قوله : بعض الكلمة : سواء كانت منادى أم لا وسواء كان البعض المحذوف آخرًا أم لا فيشمل الأنواع الثلاثة للترخيم : ترخيم المنادى وهو المراد عند الإطلاق والمقصود بالباب ، وترخيم الضرورة وهو مذكور في الباب تبعًا ، وترخيم التصغير وسيأتي في بابه ، ولأن غرضه تعريف مطلق الترخيم قال : بعض الكلمة ولم يقل : آخر المنادى ففي قوله هو استخدام هذا هو الظاهر المتبادر من قوله : بعض الكلمة ، ويحتمل أن يراد بالوجه المخصوص ما فصل في هذا الباب فيخرج ترخيم التصغير ، ولا بأس بدخول ترخيم الضرورة ، ووجه العدول عن آخر المنادى إلى بعض الكلمة حينئذ أن المتبادر من آخر الكلمة الحرف الأخير منها فيخرج حذف الحرفين وحذف عجز المركب عن التعريف على أنه يمكن إخراج ترخيم الضرورة أيضًا عن التعريف بحمل الوجه المخصوص على ما هو في حال السعة .

قوله : أي لأجل الترخيم : يعني أن ترخيما مفعول له لاحذف ، والمراد لأجل اجتماع شروط الترخيم لا على تقدير مضافين حتى يرد عدم اتحاد الفاعل بل لأن الترخيم عبارة عن الحذف بالشروط المخصوصة كما قال الشارح على وجه مخصوص فيكون التعليل تعليلًا للعام بالخاص

وقوله : وجوزنه إلخ : بيان لهذا الحذف الخاص وهذا شائع في كلام النحاة ؛ يقولون : الاسم الفلاني محذوف الآخر ترخيمًا ، أو لاجل الترخيم ، أو لا للترخيم . وتقديم المفعول له لإفادة الحصر فلا يرد ما قيل أن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه ، وقد قيل في نصب قوله ترخيمًا وجوه أخر لا تخلو كلها عن تكلف .

قوله : مطلقًا : حال من الهاء في جوزنه أو من كل ما أنث بناء على جواز تقدم الحال على ذي الحال المجرور وهو أوفق بالمقصود .

قوله : علمًا كان إلخ : بيان للإطلاق في مطلقًا وللعموم في كل ولذا أخره ، وإشارة إلى أنه لم يرد الإطلاق الكلي بل عن بعض القيود المشار إليها بقوله : إلا الرباعى إلخ وهو كونه رباعيًا وعلما ؛ فإن شرط الترخيم مطلقًا في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافًا كطلحة الخير ، ولا



(واللَّذي قَدْ رُخِّما بِحذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ) فَلا تَحذِف مِنه شَيْئًا آخرَ ، فَقُل في عَقَنْباة « يا عَقَنْبا » (وَ احْظُلا) أَيْ امْنَع (تَرْخيمَ ما مِنْ هذِهِ الْها قَدْ خَلا إلّا الرُّباعِيَّ فَما فَوقُ الْعَلَمَ دُونَ) تَركيبِ (إضافَةٍ وَإسْناد مُتَمٍّ) فَأَجِزْ تَرْخيمَه ، نَحو : جَعفَر ، وسيبويه ، ومَعدِ يكرب ، بِخِلافِ الثُّلاثي كَعُمَر ، وَغَيرِ الْعَلَم ، كَعالِم ، والْمُضافِ ، كغُلامِ زَيدٍ والْمُسندِ كَتَأَبَّطَ شَرًّا ، وسَيَأْتي نَقْلُ تَرْخيم هذا .

(وَمَعَ) حَذفِكَ (اْلآخِرَ احْذِفِ الَّذي تَلا إنْ زيدَ) وكانَ (لينًا ساكِنًا مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً فَصاعِدًا) قَبله حرَكَةٌ مِن جِنْسِهِ ، نَحو « يا عُثْمَ » و « يا مَنْصُ » و « يا

شبهه ولا ذا إسناد كقامت فاطمة ، ولا نكرة غير مقصودة ولا مختصًّا بالنداء كفل وفلة ، ولا مبنيًّا كخمسة عشر ، ولا مستغاثًا ، ولا مندوبًا ؛ فكل ذلك لا يرخم وإن كان بالهاء . وأما شرط كونه رباعيًّا وعلمًا فمختص بالمجرد فمراد المصنف الإطلاق عن هذين القيدين فقط .

قوله : شيئًا آخر : ولوكان لينًا ساكنًا زائدًا مكملًا أربعة فصاعدًا كعقنباة وهو كما في الصبان بفتحتين فنون ساكنة فباء موحدة يقال : عقاب عقنباة أي حديدة المخالب .

قوله : فما فوق : بالضم أي فوقه .

قوله : العلم : عطف بيان على الرباعي أو نعت له على مذهب من لم يشترط في النعت الاشتقاق وليس بدلًا منه ؛ لأن الرباعي شرط مقصود ودون إضافة حال من الرباعي .

قوله : متم : صفة إسناد أي إسناد تام .

قوله : كغلام زيد : الأولى كعبد الله .

قوله : الذي تلا : فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الموصول محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر فالصلة جرت على غير من هي له ، ولم يبرز جريًا على مذهب الكوفيين للعلم بأن الآخر تال لا متلو .

قوله : لينا : حال من الضمير في زيد باعتبار المتن وزيادة وكان لاقتضاء جودة السبك وهو مخفف لين كما قال المكودي فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدرًا أي ذا لين وهو خاص بالساكن ؛ فقوله : ساكنا وصف كاشف له والأولى مد أبدله ليغني عن قول الشارح قبله حركة من جنسه .

قوله : إن زيد : يشمل المثنى وجمعى التصحيح إعلامًا فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويمتنع بقاء الألف في هندات لأن تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها ، قاله الفارضي .

قوله : قبله حركة من جنسه : لفظًا كمنصور أو تقديرًا كمصطفون ومصطفين أعلامًا وهو خارج عن الخلاف الآتي .



مِسْكِ » في عُثمان ، ومَنصُور ، ومِسْكِين ، بِخلافِ نَحو : مُختار وهَبَيَّخ وسعيد وفِرْعَوْن وَغرنَيْق .

(وَ الخُلْفُ) ثابتٌ (فِي) حَذفِ (واو وَياءٍ) لَيسَ قَبلهما حَرَكَةٌ مِن جِنسهما بِل (بِهما فَتْحٌ قُفي) فَأَجازَهُ الْفَرّاءُ والجرمِي لِعَدَمِ اشْتِراطِهما ماذَكرناه ، ومَنَعَهُ غَيْرُهما (وَالْعَجزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبِ) كَقَوْلِكَ في مَعد يكرب وَسيبويه وبُخْتُ نَصَّر : « يا مَعْدي » و « يا سيبَ » و « يا بُخْتَ » .

(وَقَلَّ تَرْخيمُ جُمْلَةٍ) إسْنادِيَّةٍ (وَذا عَمْرٌو) وهو سيبويه (نَقَلَ) عَنِ الْعَرَب .

(وَإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْف) بالتَّنْوين (ما حُذِفَ فَالْباقِيَ اسْتَعْمِلْ بِما فيهِ أُلِفَ) قَبْلَ الْحَذفِ ، فَأَبْقِ حرَكَتَه ولا تُعِلّه إنْ كانَ حرفَ عِلّةٍ (وَ اجْعَلْهُ) أَي الْباقي (إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَما لَوْ كانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّما) فَأَعِلَّه وأَجْرِ الْحَرَكاتِ عَلَيه (فَقُلْ عَلى الْأَوَّلِ في ثَمُودَ) وعِلاوَةَ وكَروان ؛ أي أعلامًا : (يا ثَمُو) بِالْواوِ ، و« يا عِلاوَ » و « يا كَرَوَ » بِإبقاءِ الْواوِ الْمَفتوحَة ، وفِي جَعفر ومَنصور و حارث « يا جَعفَ » بِالْفَتْحِ و « يا منصُ » بالضم ، « يا حارِ » بِالْكسر . (وَ) قُل (يا ثَمى على الثّاني بِيا) مَقلُوبَةٍ عن

قوله : بخلاف نحو مختار إلخ : أي أعلاما فالأول ألفه أصلية وهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء وهو الغلام السمين الممتلئ لحمًا متحرك ما قبل الآخر وسعيد ياؤه ثالثة والأخيران حركة ما قبل الواو والياء ليست من جنسهما وأتى بهما ليتم تمثيل مسألة الخلف .

قوله : بهما : متعلق بقفي بالبناء للمجهول ؛ أي اتبع ، وهو خبر عن فتح ، وسوغ الابتداء التنويع فيما يظهر ؛ لأنه نوع غير ما تقدم ؛ قاله الخضري .

قوله : فالباقي استعمل : وتسمى هذه اللغة لغة من ينتظر وهي الفصحى ، وتسمى اللغة الأخرى لغة من لا ينتظر .

قوله : كما لو كان : في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادة ما قاله الخضري .

قوله : ليس لنا اسم : لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية .

قوله : ويا منص بالضم : التي هى حركة بنية لا حركة بناء كما في اللغة الثانية ولعدم مخالفة منص لفظا على اللغة الثانية لا لنفسها على اللغة الأولى ولا لمكتنفيها لم يمثل به لها .



الْواوِ لأنَّه لَيسَ لَنا اسْمٌ مُعرَب آخِرُهُ واوٌ قَبْلَها ضَمَّةٌ غيرَ الأَسْماءِ السِّتَّة ، وقُل : « يا كَرا » بِقَلْبِ الْواوِ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبلها ، و « يا جَعْفُ » و « يا حارُ » بِضَمِّهما .

(وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ) وهو نِيَّةُ الْمَحْذُوفِ (في) ما فيه تاءُ التَأْنيثِ لِلْفَرق (كَمُسْلِمةِ) بِضَمِّ الْمِيم الْأُولى (وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في) ما لَيسَ فيه التّاءُ لِلْفَرق (كَمَسْلَمَةِ) بِفَتحِ الْمِيم الأُولى (وَ لاضْطِرارٍ رَخَّمُوا) على اللُّغَتَيْنِ (دُونَ نِدا ما لِلنِّدا يَصْلُحُ نَحْوَ أَحْمَدا) كقوله :

لَنِعْمَ الْفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... طَرِيفُ ابْنُ مال [لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَر]

بِخِلافِ مالا يَصلُحُ للنداءِ ، ومِنْ ثَمَّ كانَ خَطأً قَوْلُ مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخيمِ الضَّرُورَة :

[أَلْقاطِناتُ الْبَيْت غَيْرُ الرُّيَّمِ] ... أَوْ الِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرقِ الْحَمى

قوله : وقل يا كرا : وكذا علاء بقلب الواوهمزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، وانظر ما وجه ترك الشارح لها هنا .

قوله : والتزم الأول إلخ : لئلا يلتبس بنداء المذكر قال الخضري : قياس ذلك امتناع الترخيم أصلًا إذا لبس كل من الوجهين ؛ كيا فتاة ، وأما تجويز المصنف ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما فإنما هو على لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد ، وأما زيدنا علمًا : فيمتنع ترخيمه مطلقًا لذلك .

قوله : وجوز الوجهين إلخ : إنما لم يلتبس هذا لقلة استعمالة بدون تاء بخلاف الأول .

قوله : على اللغتين : كما يقتضيه إطلاق الناظم ، أما على اللغة الثانية فبإجماع كالبيت الآتي حيث حذف الكاف ونون الباقي ولو انتظر لم ينون ، وأما على اللغة الأولى فعلى مذهب سيبويه ومنعه المبرد .

قوله : تعشو : أي تسير في العشاء أي الظلام ، وتمامه :

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد .

قوله : كان خطأ إلخ : والصواب أن ذلك الحذف لا يسمى ترخيما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف من الحمام وكسر الميم الباقية للروى أمر في غاية الشذوذ كما قالوا .

قوله : أو تلفا مكة إلخ : أوله :

القاطنات البيت غير الريم

القاطنات المقيمات ، والريم ككمل جمع رائم أي زائل ، والأوالف جمع آلفة من الألفة ، والورق ، جمع ورقاء التي في لونها بياض مائل إلى السواد .

بحول الله تعالى نجز الكلام على الترخيم .

فصل في الاختصاص

(اَلاِخْتِصاصُ كَنِداءٍ) لَفْظًا لكنِ يُخالِفُه في أنَّه يَجيءُ (دُونَ يا) وفي أنَّه لا يَجيءُ في أَوَّلِ الْكلام . ثُمَّ إنْ كانَ أَيُّها أَوْ أَيَّتُها اسْتُعمِلا كما يُسْتعمَلانِ في النداءِ فَيُضَمّانِ ويُوصَفَانِ بمُعرّف بأَلْ ....

الاختصاص

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه ، واصطلاحًا : قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده مفسرًا له ، معمولًا لأخص محذوفا وجوبا ، والباعث عليه إما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد . أو تواضع ؛ كأني أيها العبد فقير إلى عفو ربي ، أو بيان المقصود بالضمير كنحن العرب أقرى الناس للضيف ، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث . والأصل فيه لفظ أي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر ، وإنما كانت أي أصلًا فيه لأنه لما جرى النداء ولم يكن في المناديات ما لزم النداء على صفة خاصة إلا أيها الرجل ناسب أن يكون وحده مفسرًا وهو خبر استعمل في صورة النداء توسعًا كما استعمل الأمر بصورة الخبر في ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ .

قوله : الاختصاص كنداء : يحتمل أن يكون مراده أنه مثل النداء لفظًا وصورة فيما هو الأصل والغالب فيه وهو أيها وإليه يشير التمثيل له بأيها الفتى وتغيير الأسلوب فيما بعده والإتيان بقد فيه وإليه أشار الأشموني وصرح به في الهمع ومتنه حيث قال : وهو أي المنصوب على الاختصاص أي وحكمها كالنداء إلا حرفه ووصفها بإشارة ويقوم مقامها منصوبًا معرف بآل أو أضافة .. اهـ . ويحتمل أن يكون مراده أن مطلق الاختصاص كالنداء في كونه منصوبًا بفعل واجب الحذف وكونه تارة مبنيًّا على ما يرفع به وتارة منصوبا وإليه يشير كلام الشارح حيث سبك الكلام أولًا على أنه بيان لحكم مطلق الاختصاص ثم أتى في بيان حكم أيها بقوله : إن كان أيها إلخ .

قوله : لفظا : لأن الباب معقود لبيان الأحكام اللفظية .

قوله : دون يا : لا لفظًا ولا تقديرًا .

قوله : لا يجيء في أول الكلام : بل في أثنائه أو بعد تمامه .

قوله : فيضمان : قال في المغني : وجه بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وانتفى هنا موجب بنائهما في النداء .. اهـ . وقيل : وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا عن حالهما في النداء واستعملا في الاختصاص .

قوله : ويوصفان بمعرف بأل : لا بإشارة لأن أي عبارة عما تقدمها من ضمير متكلم أو مخاطب وهما غنيان عن الإشارة .



مَرفُوعٍ (كَأَيّها الْفَتى بِإِثْرِ أَرْجُونِيا) و « أَللّهُمَّ اغْفِر لَنا أَيَّتُها الْعِصابَة » .

(وَقَدْ يُرى ذا دُونَ أَيٍّ تَلْوَ أَلْ) فَيُنْصَب وحينئذٍ يُشتَرَطُ تَقَدُّمُ اسْمٍ بِمعناه عَلَيه ، والْغالِبُ كَوْنُهُ ضَمير تكلُّمٍ (كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخى مَنْ بَذَلْ) وقد يكون ضَميرَ خِطابٍ ، نَحو « بِكَ اللّهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

قوله : مرفوع : إبقاء له على حالة النداء .

قوله : كأيها الفتى إلخ : فأي منصوبة محلًّا بأخص ، وجملة أخص في محل النصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف ؛ فالتقدير في المثالين : أرجوني حال كوني مخصوصًا من بين الفتيان ، واللهم اغفرلنا مخصوصين من بين العصائب ، قال الرضي : وأما في نحو : نحن العرب ، ونحن معاشر الأنبياء فمعترضة .

قوله : فينصب : وإن كان مفردًا مخالفًا في كونه تلو أل وفي النصب للمنادي ، وقد يأتي دون أي مضافًا قال سيبويه : وأكثر الأسماء المضافة دخولًا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافًا وأهل البيت وآل فلان وقد يأتي علمًا وهو قليل كقوله :

بنا تميمًا يكشف الضباب

قوله : يشترط تقدم اسم إلخ : أي وحده ، أما القسم الأول فالشرط فيه تقدم جملة مشتملة على ذلك الاسم .

قوله : بمعناه : أي بحسب المراد لا بحسب الوضع .

قوله : وقد يكون ضمير خطاب : ولا يكون ضمير غائب ولا اسمًا ظاهرًا .

فصل في التحذير

وهو إلزامُ المُخاطَبِ الاحتِرازَ مِن مَكرُوهٍ « والإغْراء » وهو إلزامُهُ العُكُوفَ على ما يُحْمَدُ العُكُوفُ عَلَيه مِن مُواصَلَةِ ذَوِي القُرْبى والمُحافَظَةِ على العُهُودِ ونَحو ذلِكَ (إيّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) كإيّاكُما و إيّاكُم وجَمِيع فُرُوعِهِ (نَصَبَ مُحَذِّرٌ) بكسرِ الذّالِ (بِما اسْتِتارُهُ وَجَبَ) لِأَنَّ التَّحذِيرَ بِإيّا أكثَرُ مِنَ التَّحذير بغَيرِهِ . فَجُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفظِ بالفِعل (وَدُونَ عَطْفٍ) نحو « إيّاكَ الأسَدَ » (ذا) الحُكمُ المَذكورُ - وَهو النّصبُ بِلازِمِ الاستِتارِ - (لِإيّا انْسُبْ) أيضًا (وَما سِواهُ) أيْ سِوى المُحَذَّر بإيّا (سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَما) نَحو « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أيْ جَنِّبْ ، وإنْ شِئْتَ فَأظْهِر (إلّا مَعَ العَطْفِ) فَإنَّه يَلزمُ أيضًا سَتْرُ فِعْلِه ، نَحو « ماز رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

التحذير والإغراء

قدم التحذير لكون أحكامه أكثر .

قوله : إلزام المخاطب : خصه لكون تحذيره هو الكثير المقيس .

قوله : كإياكما إلخ : حمل النحو على نحو إياك لأنه المحتاج إلى البيان .

قوله : وجميع فروعه : الضمير كضمير نحوه عائد إلى إياك فيكون الفروع عبارة عن ألفاظ الخطاب ويحتمل أن يكون عائدًا على أيا فيشمل غيرها مما سيأتي أنه شاذ .

قوله : بما استتاره وجب : وهو فعل أمر يليق بالحال نحو : اتق وجنب وتجنب وباعد ونجِّ وخل ودع وما أشبه ذلك ؛ فتقدير إياك والشر ، إياك باعد من الشر والشر منك فكل منها مباعد من الآخر وهذا بناء على أن ما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفرد على مفرد وهو مذهب الناظم والجمهور وذهب بعضهم إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير: إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام عطف الجملة على الجملة .

قوله : فجعل بدلًا إلخ : لأن كثرة استعماله في التحذير يدل على فعل التحذير .

قوله : إياك الأسد : أي إياك جنب الأسد وفي التمثيل به إشارة إلى اختيار جواز الإتيان بالمحذر منه بعد إيا بدون عطف ولا جره بمن ومنعه الجمهور وتقول : إياك من الأسد ، وإياك أن تفعل أي من أن تفعل .

قوله : إلا مع العطف أو التكرار : وذلك لأنهم جعلوا العطف والتكرار كالبدل من الفعل ولا يكون العطف إلا بالواو .

قوله : ماز رأسك والسيف : ماز مرخم مازن اسم رجل ، والتقدير : قِ رأسك من السيف واحذر السيف ، أو باعد رأسك من السيف والسيف منه .



(أَوِ التَّكْرارِ) فإنه يَلزمُ أيضًا (كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) أَيِ الْأَسَدَ الْأَسَدَ (يا ذا السّارِي) والشّائِعُ في التَّحذير أَنْ يُرادَ بِه الْمُخاطَب .

(وَشَذَّ) مَجيؤه لِلْمُتكلِّم ، نَحو (إِيّايَ) « وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ » أَي نَحّنى عَن حَذفِ الأَرْنَب ونَحِّهِ عَن حَضْرَتي (وَ) مَجيئُهُ لِلْغائِب ، نَحو (إِيّاهُ) وإِيّا الشَّوابِّ (اَشَذ وَعَنْ سَبيلِ الْقَصْدِ مَنْ قاسَ) عَلى ذلِكَ (انْتَبَذَ وَ كَمُحَذَّرٍ بِلا إِيّا اجْعَلا مُغْرًى بِهِ في كُلِّ ما قَدْ فُصِّلا) فَأَوْجِبْ إِضمارَ ناصِبِهِ مَعَ الْعطفِ ، نَحو « الأَهْلَ وَالْوَلَدَ » و التَّكرارِ نحو :

أَخاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَساعٍ إِلى الْهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ

وَأَجِزْهُ مَعَ غَيرهما ، نَحو « الصَّلاةَ جامِعَةً » .

قوله : أو التكرار : للمحذر منه كمثاله ، أو للمحذر كرأسك رأسك .

قوله : إياي وأن يحذف إلخ : بالحاء المهملة والذال المعجمة هو من كلام عمر - رضي الله عنه - ما قبله : لِتُذَكِّ لكم الأسل والرماح والسهام ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها وينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر لأنه لا يحل به ، وهو على تقدير الشارح تحذير واحد ، ومنهم من جعله تحذيرين بحمله على الاحتباك والتقدير : إياي وإياكم نحوًا عن حذف الأرنب ونحوه عني وعن أنفسكم .

قوله : إياه وإيا الشواب : أوله : إذا بلغ الرجل الستين فإياه إلخ أي إياه ليباعد عن الشواب والشواب عن نفسه ، أو إياه ليجنب عن الشواب وليتجنب الشواب وفيه شذوذات : تحذير الغائب ، وإضافة إيا للظاهر ، وحذف الفعل مع لام الأمر .

هذا باب أسماء الأفعال والأصوات

(ما نابَ عَنْ فِعْلٍ) مَعنًى واسْتِعمالًا (كَشَتّانَ) بِمَعنى افْتَرَقَ (وَصَهْ) بِمَعنى اسْكُت (هُوَ اسْمُ فِعْلٍ) أيْ اسمٌ مَدلُولُهُ فِعلٌ (وَكَذا أَوَّهْ) بِمعنى أَتَوَجَّعُ (وَمَهْ) بِمَعنى انْكَفِفْ (وَما) كانَ (بِمَعْنى أفْعَلْ) في الدَّلالَةِ عَلى الأمْرِ (كَآمينَ) بِمَعنى اسْتَجِبْ (كَثُرَ) وُرُودُهُ ، ومنه « نَزالَ » بِمَعنى انْزِلْ ، و « رُوَيْدَ » بِمَعنى أمْهِلْ ، و « هَيْتَ » و « هَيا » بِمَعنى أسْرِعْ ، و « إيهْ » بِمَعنى امْضِ في حَديثِكَ ، و « حَيَّهَلْ » بِمَعنى ائْتِ أوْ عَجِّل أوْ أقْبِل ، و « ها » بِمَعنى خُذْ ، و « هَلُمَّ » بِمَعنى احْضُر أوْ أقْبل (وَغَيْرُهُ) كالّذي بِمَعنى المُضارع (كَوَيْ) و « وا » ، و « واها » بِمَعنى أَعْجَبُ ، و « أفّ » بِمَعنى أتَضَجَّرُ (وَ) كالّذي بِمَعنى الماضي نَحو (هَيْهاتَ) بِمعنى بَعُدَ . و « وَشْكانَ » و « سَرْعانَ » بِمَعنى سَرُعَ ، و « بَطْآنَ » بِمَعنى بطؤ ، (نَزُرَ) وكذا اسم الأمر من الرُّبَاعيِّ كـ « قِرْقَار » بِمَعْنى قَرْقِرْ .

أسماء الأفعال والأصوات

قوله : معنى : في كونه مفيدًا ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان .

قوله : واستعمالًا : في كونه عاملًا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فخرجت الحروف كإن وأخواتها فإنها لم تنب عن الفعل في المعنى ولا يبعد إخراجها عن ما في ما ناب بحملها على الاسم بقرينة الترجمة ، وكذا خرجت المصادر النائبة عن أفعالها فإنها وإن كانت نائبة عن أفعالها معنى إلا أنها متأثرة بالعوامل ، وأما الصفات كقائم الزيدان فخارجة بمعنى .

قوله : بمعنى افترق : أي مفيد لمعناه بواسطة الوضع للفظه ومثلها جميع أسماء الأفعال .

قوله : أي اسم مدلوله فعل : فإن الأرجح كما قالوا أن مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم : اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظًا ولذلك كان كلامًا تامًّا بخلاف الفعل المقصود لفظه ، وزيف هذا الرضي بأن العربي القح ربما يقول صه ولم يخطر بباله لفظ اسكت ؛ بل ربما لم يسمعه ، واختار ما ذهب إليه آخرون من أنها موضوعة لمعاني الأفعال وأن قولهم اسم الفعل على حذف مضاف .

قوله : بمعنى انكفف : هذا أولى من قول من قال بمعنى أكفف وذلك لأن مه لازم مثل انكفف وأما اكفف فيستعمل لازمًا ومتعديًا .

قوله : بمعنى المضارع : لم يثبت هذا القسم ابن الحاجب وقال أن وي بمعنى عجبت ، وأف بمعنى تضجرت .

قوله : قرقر : أي صوّت ، ومثله : عرعار بمعنى عرعر أي ادع إلى اللعب بالعرعرة وهي لعبة



(وَ الْفِعْلُ مِنْ أَسْمائِهِ) ما هو مَنقُولٌ عَن حَرفِ جَرٍّ وظَرف نَحو (عَلَيْكا) بِمَعنى الْزَم (وَهكَذا دُونَكَ) بِمَعنى خُذ (مَعْ إلَيْكا) بِمَعنى تَنَحَّ ، ولا يُستَعمل هذا النَّوْع إلّا مُتَّصِلًا بِضَميرِ المُخاطَب وشَذَّ « عَليه رَجُلًا » و « عَلَيَّ الشَّيء » و « إلَيَّ » وَمَحَلُّ الضَّميرِ الْمُتصلِ بِهذِهِ الكلماتِ جَرٌّ عِندَ الْبَصريِّينَ ، ونَصْبٌ عِندَ الْكسائي ، وَرَفْعٌ عِندَ الْفَرّاء .

(وكَذا) أيْ كما يَأْتِي اسْمُ الْفِعلِ مَنقُولًا مِمّا ذُكِرَ ، يَأْتي مَنْقُولًا مِن الْمَصدر ، نَحو (رُوَيْدَ) إذْ هو مِن أَرْوَدَه إرْوادًا بِمَعنى أَمْهَلَهُ إمْهالًا ، ثُمَّ صَغَّروا الْإرْوادَ تَصغير تَرْخيم ثُمَّ سَمُّوا بِهِ فِعله ، فَبَنوه عَلى الْفَتْح ، وكَذا (بَلْهَ إذْ هو في الأَصْلِ مَصدرُ فِعلٍ مُرادِف لِدَعٍ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْفِعلُ وبُنِيَ . وهذا حالُ كونهما (ناصِبَيْنِ) نحو « رُوَيْدَ زَيْدًا » أَوْ « بَلْهَ زَيْدًا » . (وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) مُعْرَبَيْنِ ، نحو « رُوَيْدَ أَوْ بَلْهْ زَيْدٍ » .

(وَمالِما تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ) ثابتٌ (لَها) فَتَرْفَعُ الْفاعِلَ ظاهِرًا و مُستَتِرًا ، وتَتَعَدّى إلى مَفعُولٍ بنفسها وبحرفِ جَرٍّ ، ومِن ثَمَّ عُدِّيَ حَيَّهَلْ بنفسِهِ لَمَّا نابَ عَن ائْتِ ، وبِالْباءِ لَمَّا نابَ عَن عَجِّلْ ، وبِعَلى لَمَّا نابَ عَن أَقْبِل (وأَخِّرْ ما لِذي فيهِ الْعَمَلُ) عَنها خِلافًا لِلْكسائي .

يلعب بها الصبيان ، وقيل ولا ثالث لهما ، وأثبت في شرح التسهيل « جرجار » .

قوله : عن حرف جر : وحده لا مع مجروره لكن بشرط أن يكون معه مجروره ومثله الظرف ، ويدل على هذا قوله الآتي : ومحل الضمير المتصل إلخ .

قوله : عليه رجلًا : غيري أي ليلزمه ، وعليّ الشيء أي لِألزمه ، وإليّ أي لأتنح .

قوله : جر عند البصريين : أي بالحرف أو بالإضافة نظرًا للأصل قبل النقل والفاعل مستتر .

قوله : نصب عند الكسائي : على أنه مفعول والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيدًا من الالتزام ، وإليك بمعنى نح نفسك .

قوله : ورفع عند الفراء : على أنه فاعل لاسم الفعل .

قوله : ناصبين : غير منونين فإن نونا فهما مصدران .

قوله : مصدرين : غير منونين .

قوله : ثابت لها : أي غالبًا وإلا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو استجب .

قوله : خلافا للكسائي : حيث أجاز تقديمه تمسكًا بقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾

(وَاحْكُمْ بتَنْكير الَّذي يُنَوَّنُ مِنْها) لُزُومًا نَحو « واهًا » و « وَيْهًا » ، أَوْ لا ، كـ « صَهٍ » و « مَهٍ » (وَتَعْريفُ سِواهُ) أيِ الّذي لَم يُنَوَّن (بَيِّنٌ) لُزُومًا ، نَحو « نَزال » أَوْ لا ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » .

(وَما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ) أَوْ ما هو في حُكمه ، كَصِغارِ ٱلآدَمِيِّينَ (مِنْ شِبْهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ) كقولك لِزَجْرِ الْفَرَسِ « هَلا هَلا » ولِلْبَغْلِ « عَدَسْ » ولِلْحِمار « عد » . (كَذا الَّذي أَجْدى) أيْ أَعْطى بِمَعنى أَفْهَمَ (حِكَايَةً) لِصَوْتٍ (كَقَبْ) لِوَقْعِ السَّيْف ، و « غاقْ » لِلْغُراب ، و « خازباز » لِلذُّباب ، و « خاقْ باقْ » لِلنِّكاح . (وَالْزِمْ بِناءَ النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبَ) لِما سَبَقَ في أَوّلِ الْكِتاب .

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ أي كتب الله ذلك كتابًا فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله كـ ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو بالفعل المحذوف لا اسم فعل ، ونقل بعضهم هذا الخلاف عن الكوفيين .

قوله : واحكم بتنكير الذي ينون منها : قال الرضي : ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه أو تعريفه ؛ لأن الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ، فصه منونًا بمعنى اسكت سكوتًا ما ؛ أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام ؛ إذ لا تعيين فيه ، وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره .

قوله : لزجر الفرس : أي عن البطأ ، وهلا بوزن إلا .

قوله : لما سبق : أما الأول : ففي قول الناظم : وكنيابة له عن الفعل إلخ . وأما الثاني : ففي قول الشارح : من أنواع الشبه الشبه الإهمالي .

نجز الكلام على أسماء الأفعال والأصوات بعون الله تعالى

هذا بابٌ فيه نونا التأكيد

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُما) شَديدَةٌ وخَفيفةٌ (كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُما يؤكِّدان افْعَلْ) أي الأمر مُطلقًا نَحو « اضْرِبَنَّ » (وَيَفْعَلُ) أي الْمُضارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ (آتِيًا ذا طَلَبٍ) نَحو :

نونا التوكيد

قوله : هذا باب فيه نونا التوكيد : زاد فيه ولم يضف الباب كما فعل في سائر الفواتح لئلا يلزم تغيير إعراب المتن والشارح وإن لم يتحاش عنه في هذا الشرح إلا أن تغيير الحروف أشد من تغيير الحركات لأنه يشبه التحريف ، وفي بعض النسخ بالإضافة بدون زيادة فيه ويظهر أن تحريف من الناسخ .

قوله : للفعل : قدمه للاختصاص .

قوله : بنونين : أي بكل منها على انفراده وهما أصلان عند البصرين لتخالف بعض أحكامها كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفًا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف ورد بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست للأصل كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها ، وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقلية لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقلية أبلغ ، وقيل بالعكس ، لأن الثقلية أزيد لفظًا ومعنى ؛ والزيادة من أمارات الفرعية .

قوله : يؤكدان : أي جوازًا أو وجوبًا .

قوله : أي الأمر : وهو يشمل الدعاء كقوله :

فأنزلن سكينة علينا

والظاهر شموله للأمر باللام ، ويؤيده عدم تمثيله للمضارع الآتي ذا طلب بالأمر باللام ويحتمل أن يراد به الأمر بالصيغة كما هو المتبادر من قول المصنف افعل .

قوله : مطلقا : أي من غير شرط لأنه مقابل لقوله بشرط أن يكون ، وليس المراد سواء كان على وزن أفعل أو غيره كانفعل وافتعل كما قد يتوهم وإلا لكان عليه أن يقول فيما بعد : أي المضارع مطلقًا .

قوله : ذا طلب : حال من فاعل آتيًا والمراد الطلب الحقيقي كالنهي والاستفهام والتحضيض والتمني في الأبيات الآتية بخلاف غير الحقيقي كالخبر المراد به الطلب مجازًا كقولك للعاطس : يرحمك الله فلا يؤكد وهو شامل للأمر باللام إن أريد بافعل الأمر بالصيغة ، وأن أريد به مطلق الأمر فالمراد به ما عداه بقرينة المقابلة ولا تؤكد النونان الاسم ولا الماضي لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي وما ورد من تأكيدهما بالنون ضرورة شاذة .



فَإيّاكَ والْمَيْتات لا تَقْربَنَّها ، وَ نحو : وَهَل يَمْنَعَنِّي ارْتِيادُ الْبِلادِ ، وَنحو : هَلّا تَمُنِّنْ بوَعْدٍ غَيْر مُخْلِفَةٍ ، وَنحو :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقى تَرَيِنَّني [لِكَيْ تَعْلَمي أَنّي امْرُؤ بكِ هائِمُ]

(أَوْ شَرْطًا إمّا تاليًا) نَحو ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ ﴾ (أَوْ مُثْبَتًا في قَسَم مُسْتَقْبَلًا) مُتصِلًا بِلامِه ، نَحو ﴿ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ ﴾ بِخلافِ الْمَنْفِيِّ ، نَحو ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ ﴾ والْحالِ نَحو « لأقسم بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ » . وإنْ مَنَعَه الْبَصريُّونَ ،

قوله : فإياك والميتات لا تقربنها : تمامه :

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

والمراد بالميتات الضالون .

قوله : وهل يمنعني إلخ : تمامه :

من حذر الموت أن يأتين

وارتيادي أي طوافي بها ، ومن حذر الموت تعليل لارتيادي ، وأن يأتين أي من إتيانه متعلق بيمنعني .

قوله : هلا تمنن إلخ : تمامه :

كما عهدتك في أيام ذي سلم

وتمنن بكسر النون الأولى أصله تمنين ، وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة ، وذي سلم موضع بالحجاز .

قوله : فليتك إلخ : تمامه :

لكي تعلمي أني امرؤٌ بك هائم

وأصل ترين ترأيين ، والهائم المتحير في العشق .

قوله : تالله تفتؤ : إذ التقدير لا تفتؤ .

قوله : والحال : فلا يؤكد بالنون لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان .

قوله : لأقسم : باللام الموطئة وهي قراءة ابن كثير .

قوله : وإن منعه البصريون : منعوا أن يؤتي بجواب القسم مضارعًا حاليًا مثبتا نحو : والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك : والله إن زيدًا ليفعل الآن ، وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير ، والبصريون يؤولون ذلك ونحوه على إضمار مبتدأ أي لأنا أقسم ، قال الدماميني : والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية



وَغيرِ الْمُتصلِ بِاللّامِ نَحو ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ .

تنبيه : لا يَلزم هذا التَّوْكيد إلّا بَعدَ الْقَسَمِ كما في الْكافِيَة (وَقَلَّ) تَوْكيده إذا وَقَعَ (بَعْدَما) الزائِدَةِ ، نَحو :

قَليلًا بِهِ ما يَمْدَحنَّكَ وارِثٌ [إذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما]

وَأَقَلَّ مِنه أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيها رُبَّ نَحو :

رُبَّما أَوْ فَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنَ ثوبي شَمالاتُ .

(وَ) بَعدَ (لَمْ) نَحو :

يَحْسَبُهُ الْجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما [شَيْخًا عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما]

(وَبَعْدَ لا) نَحو ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾

(وَ) بَعدَ (غَيرِ إمّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزاءِ) وهي كَلِماتُ الشَّرْطِ نَحو :

[فَمَهْما تَشَأْ مِنْهُ فَزارَةُ يُعْطِكُمْ] وَمَهْما تَشَأْ مِنْهُ فَزارَةُ تَمْنَعا

وتعقبه الصبان بأن علة منعهم ذلك ليست منافات القسم للحال حتى يرد عليهم ذلك بل إنه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون ، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال .

قوله : إلا بعد القسم : بالشروط المذكورة وهو مذهب البصريين فلابد عندهم من اللام والنون فإن خلا منها قدر قبله حرف نفي ، فإذا قلت : والله ليقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه ، وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحديهما ، هذا والتأكيد بعد إما قريب من اللزوم وبعد الطلب كثير .

قوله : وقل بعد ما : مراده كما قال الأشموني بالنسبة إلى ما تقدم لا مطلقًا فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده لكن في التصريح أنه لا يقاس .

قوله : قليلًا به : أي حمدًا قليلًا ، وضمير به للمال في بيت قبله .

قوله : أن يتقدم عليها : أي على ما الزائدة .

قوله : وبعد لم : في الأشموني نص سيبويه على أنه ضرورة ؛ لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما .

قوله : بعد لا : وهل يطرد كلامه يشعر بالاطراد لكن نص غير واحد على أنه بعد المفصولة عن المضارع بفاصل ضرورة ؛ هذا مذهب الناظم والجمهور على المنع بعد لا .

قوله : وغير إما إلخ : قال الأشموني : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل .

قوله : فمهما تشأ إلخ : أوله :

وجاء تَوْكيدُ الْمُضارِع خالِيًا مِمّا ذُكِر ، وهو في غايَةِ الشُّذُوذ ومنه :

وَلَـيْـتَ شِـعْـري وَأَشْـعُـرَنَّ إذا ما قَرَّبُوها مَنْشُورَةً وَدُعيتُ

وأَشَذُّ مِنه تَأْكيدُ أَفْعَل في التَّعَجُّب في قولِهِ :

[وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً] فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا

وَأَشَذّ مِن هذا تَوْكيدُ اسْمِ الْفاعِلِ في قولِهِ :

[أريْتَ إنْ جاءتْ بِهِ أُمْلُودًا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودا]

[وَلا تَرى مالًا لَهُ مَعْدُودًا] أَقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزا) و « اخْشَيَنَّ » و « ارْمِيَنَّ » و « اغزُوَنَّ »

و (اشْكُلْهُ قبل مُضْمَرٍ) ذي (لينٍ بما جانسَ مِنَ تَحَرُّكٍ قَد عُلِمَا ، فَافْتحه قَبلَ الألفِ ، واكسَرهُ قَبْلَ الياءِ وضُمَّهُ قبل الواوِ (وَ) بَعْدَ ذلك (الْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلّا الأَلِفَ) فَأَثبتْها ، نَحو « اضْرِبُنَّ يا قَوْمِ » و « اضْرِبِنَّ يا هِنْد » و « اضْرِبانٍّ يا زَيْدانِ » (وَ إنْ يَكُنْ في آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاجْعَلْهُ) أَيِ الآخِر (مِنْهُ) إنْ كانَ (رافِعًا غَيْرَ الياءِ وَالْواوِ) كالألِفِ (ياء كَاسْعَيَنَّ سَعْيًا) و « ارْضَيَنَّ » و « هَلْ تَسْعَيانٍّ » (وَاحْذِفْهُ) أَيِ الآخِر (مِنْ) فعلٍ (رافِعِ هاتَيْنِ) أَيِ الْواوِ وَالْياء (وَ) بَعدَ ذلِكَ (في واوٍ وَياءٍ شَكْلٌ مُجانِسٌ) لَهُما (قُفي نَحْوُ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ بِالْكَسْرِ) لِلْياءِ (وَيا قَوْمُ اخْشَوُنْ وَ اضْمُمِ) الْواوَ (وَقِسْ) عَلى ذلِك (مُسْتَوِيا) .

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم

ومنه متعلق بتعطكم ، وفزارة فاعل تشأ .

قوله : ليت شعري : أي علمي ؛ أي ليتني أعلم والضمير في قربوها لصحيفة الأعمال .

قوله : توكيد أفعل إلخ : لأنه ماض معنى .

قوله : فأحر به إلخ : صدره :

ومستبدل من بعد غضبى صريمة

وغضبى مائة من الإبل ، وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين .

قوله : واخشين إلخ : أمثلة للمعتل .

قوله : ذي لين : يعني أن الكلام على حذف مضاف لأن اللين مصدر لا يوصف به .

قوله : كالألف : والنون والضمير المستتر والاسم الظاهر ، وخص الألف بالذكر لدفع ما قد يتوهم من اشتراكه مع الواو والياء في كثير من الأحكام أن الكلام على الاكتفاء .

(وَلَمْ تَقَعْ) نُونٌ (خفيفَةٌ بَعْدَ الألِفِ) لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ ، وأجازه يُونُس . قالَ الْمُصنفُ : ويُمْكِن أَنْ يكون مِنهُ قِراءةُ ابْنِ ذكْوان « وَلا تَتَّبِعانِ سَبيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ » (لكِنْ شَديدَةً ، وَكَسْرُها) حينئذٍ (الِفَ ، وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَها) أي النُّونِ الشَّديدةِ حالِ كوْنكَ (مُؤَكِّدًا فِعْلًا إلى نُونِ الإِناثِ أُسْنِدا) فَصْلًا بينهما كَراهِيَةَ تَوالِي الأمْثال ، نَحو « اضْرِبْنانِّ » (وَاحْذِفْ خفيفةً لِساكِن رَدِفْ) نَحو :

لا تُهينَ الْفَقيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(وَ) احْذِفْها أَيضًا (بَعْدَ غَيْر فَتْحَةٍ إذا تَقِفُ وَارْدُدْ إذا حَذَفْتَها في الْوَقْف ما مِنْ أَجْلِها في الْوَصْلِ كانَ عُدِما) وهو واوُ الجَمْعِ وياءُ التأنيث وَنُونُ الإعْراب ، فَقُل في اخْرُجُن واخْرُجِن « اخْرُجُوا » و « اخْرُجي » وفي هَل تَخْرُجُن وهَل تَخْرُجِن « هَلْ تَخْرُجُونَ » و « هَل تَخْرُجينَ » (وَأَبْدِلَنْها بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا وَقْفًا) كالتَّنْوين (كَما تَقُولُ في قِفَنْ قِفا) .

تتمة : قَد يُحذَف هذِهِ النُّونُ [الخَفيفةُ] لِغَير ما ذُكِرَ في الضَّرُورَة ، كقولِهِ :

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طارِقَها   [ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ]

قوله : وأجازه يونس : لكن بكسر النون كما في الآية .

قوله : يمكن أن يكون إلخ : قال : يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع ؛ قاله في التصريح .

قوله : في الوقف : تنازعه اردد وحذفتها ، وما مفعول اردد ، وكان عُدِمَا صلتها ، ومن أجلها متعلق بعدم ، قال أبو حيان : الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ ؛ لأنها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها ، ورده الصبان بأنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل إنه إذا ورد فعل مؤكد بها وصل ، وإذا أريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها .

قوله : هذه النون : أي الخفيفة .

قوله : اضرب عنك إلخ : تمامه :

ضربك بالسيف قونس الفرس

واضرب بفتح الباء لأنه مؤكد بالنون المحذوفة ، والقونس بفتح فسكون ففتح : العظم النابت بين أذني الفرس .

تم الكلام على نوني التوكيد بعون الله سبحانه وتعالى



هذا باب ما لا ينصرف

وهو ما فيه عِلّتانِ مِنَ الْعلَلِ الْآتِيَةِ ، أَوْ واحِدَةٌ مِنها تَقُومُ مَقامَهما ، سُمّيَ به لامْتِناعِ دُخُولِ الصَّرْفِ عَلَيه ، وهو التنوين ، كما قال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتى مُبيِّنًا مَعْنى) وهو عَدَمُ مُشابَهَةِ الْفِعلِ (بِهِ) أَيْ بِهذا التَّنوين ، أَيْ بِدُخُولِهِ (يَكونُ الاسْمُ) مَعَ كونِهِ مُتَمَكِّنا (أَمْكَنا) وبِعَدَمِهِ يَكونُ غَيرَ

ما لا ينصرف

قوله : لامتناع دخول الصرف عليه : أي في السعة فإن التنوين اللاحق لغير المنصرف لنحو الضرورة تنوين الصرف كما يدل عليه قولهم ويجوز صرفه للضرورة .

قوله : وهو التنوين : أي فقط كما هو مذهب المحققين بناء على أخذه من الصريف وهو الصوت الضعيف ، وأما الكسر فتابع له لتآخيهما في الاختصاص بالاسم ، ولأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا كما في الوقف واللام والإضافة فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل ، فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين بناء على نقله من الصرف بمعنى الانصراف في جميع المجاري لانصرافه في جهات الحركات ، قال أبو حيان : وهذا الخلاف لاطائل تحته .

قوله : أي بهذا التنوين : عدل عما هو الظاهر الذي جرى عليه الشراح من رجوع ضمير به إلى المعنى لأن المقصود بيان علامة الأمكنية والتنوين لكونه أمرًا ظاهرًا أولى بأن يجعل علامة ولأنه المناسب بتسمية هذا التنوين بتنوين التمكين وبقول المصنف فألفا التأنيث مطلقًا منع إلخ لتوجه المنع حينئذ إلى ما به يكون الاسم أمكنا كما هو المناسب .

قوله : أي بدخوله : زاده ليحسن عطف قوله وبعدمه عليه وهذا التنوين ليس بعلامة شاملة للاسم المنصرف ؛ فقد يمنع منه مانع من أل والإضافة وتنوين المقابلة كمسلمات فتسمية الاسم الأمكن بالمنصرف لوجود الصرف في مالم يمنع منه مانع من أفراده .

قوله : وهو عدم مشابهة الفعل : عدل عن قول الموضح وهو عدم مشابهة الحرف والفعل لأن الذي يدل على عدم مشابهة الحرف هو الإعراب لا التنوين ولذا قال فيما بعد مع كونه متمكنًا .

قوله : يكون الاسم : أي الاسم المعرب بالحركات ؛ لأن الظاهر من كلامهم كما قال شيخ الإسلام أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات .

قوله : أمكنا : في التصريح بناؤه من مكن مكانه إذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن خلافًا لأبي حيان ومن قلده ؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

قوله : وبعدمه : أي للموانع الآتية لا مطلقا كما هو ظاهر فلا يرد دخول المنصرف المضاف



أمْكَن ، ولِذلِكَ سُمِّيَ بِتَنوينِ التَّمَكُّن أَيضًا ، وغَيْرُ هذا التَّنوين لا يُسَمّى صَرْفًا ؛ لِأنَّه قَد يُوجِدُ فيما لا يَنْصَرِف كَتنوينِ الْمُقابَلَةِ في « عَرَفاتٍ » والْعِوَضْ في « جَوارٍ » ونَحو ذلك .

(فَأَلِفُ التَّأْنيثِ مُطْلَقًا) مَقْصُورًا أَوْ مَمدودًا (مَنَعَ صَرْفَ الَّذي حَواهُ كَيْفَ ما وَقَعَ) مِن كَوْنِهِ نَكِرةً كَذِكْرى وصَحْراء ، أوْ مَعرِفَةً كَزَكَرِيا [وكَرْ بَلاء] ، مُفردًا كما مَضى أَوْ جَمعًا كحجْلى وأَصْدِقاء ، اسمًا كما مَضى أَوْ وَصْفًا كحُبْلى وحَمْراء (وَزائِدا فَعْلانَ) وهما : الأَلِفُ وَالنُّون يَمْنَعانِ [الصَّرْفَ] إذا كانا (في وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أنْ يُرى بِتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ) إمّا لأنه لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلى فَعْلى كَسَكْران وغَضْبان ، أَوْ لا مُؤَنَّثَ لَهُ كَلَحْيان ، فَإنْ خُتِمَ بِالتّاءِ صُرِف كَنَدْمان .

والمحلى بأل والمنون بغير تنوين الصرف كمسلمات .

قوله : كتنوين المقابلة والعوض : اقتصر عليهما لأن تنوين التنكير خاص ببعض المبنيات وتنوين الترنم والغالي يعمان الأفعال والحروف فلحوقهما بغير المنصرف ظاهر غني عن البيان .

قوله : في جواز : فهو عوض عن الياء بحركتها عند سيبويه وعن الحركة فقط عند المبرد والزجاج ، وقيل : هو تنوين الصرف لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به .

قوله : ونحو ذلك : أي المثالين ، والمراد بنحوهما ما يسمى به من الجمع بالألف والتاء وكل غير منصرف منقوص وليس المراد نحو التنوينين وهو تنوين الترنم والغالي لأنه لا يبقى حينئذ للكاف معنى .

قوله : كزكريا : اقتصر على التمثيل للمعرفة به لمجيئه مقصورًا وممدودًا .

قوله : كحجلى : جمع حجلة .

قوله : وزائدًا فعلان : إما مبتدأ حذف خبره بقرينة المقام وهو كذلك ، أو يمنعان ، أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول ، ولم يرد الشارح تعيين الوجه الأول بل من دأبه أن يمزج الكلام على حسب ما يقتضيه جودة السبك بدون رعاية لوجه إعراب المتن .

قوله : أو لا مؤنث له : وهذا على الصحيح وذلك لأنه لو كان له مؤنث لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة .

قوله : كلحيان : لعظيم اللحية .

قوله : كندمان : من الندامة لا من المنادمة وهي المكالمة فإن مؤنثه ندمى .



(وَ وَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا) كذلِكَ إذا كانَ (مَمْنُوعَ تَأْنيثٍ بِتا) إمّا عَلى أَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلى فَعْلاء (كَأَشْهَلا) أَوْ عَلى فُعْلى كالْفُضْلى ، أَوْ لا مُؤَنَّثَ لَهُ كأَكْمَر ، فَإِنْ كانَ بِالتّاءِ صُرِف ، كأَرْمَل ويَعْمَل (وَ أَلْغِيَنَّ عارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَع) فَإنَّه لكونِهِ وُضِعَ في الأَصْلِ اسْمًا ، مَصْرُوفٌ . (وَ) أَلْغِيَنَّ (عارِضَ الْاسْمِيَّةِ فالأَدْهَمْ) أَيِ الْقَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعَ في الأَصْل وَصْفًا انْصِرافُهُ مُنِعَ .

(وَأَجْدَلٌ) لِلصَّقْر (وَأَخْيَلٌ) لِطائِر عَلَيه نُقَطٌ كالخَيْلان (وَ أَفْعى) لِلْحَيَّة ، أَسْماءٌ في الأَصْلِ والْحال ، فَهِي (مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعا) مِنَ الصَّرْفِ لِلَمْحِ مَعْنى الصِّفَةِ فيها ، وهو الْقُوَّةُ والتَلوُّنُ والإيذاءُ .

(وَمَنْعُ عَدْلٍ) وهو خُرُوجُ الْاسمِ عَن صيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ (مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٌ في

قوله : ووزن أفعلا : الواو بمعنى مع .

قوله : كذلك : خبر للمتعاطفين .

قوله : ممنوع : حال من الوزن أو من افعلا لصحة حذف المضاف بأن يقال وافعلا مرادًا به الوزن .

قوله : كأكمر : لعظيم الكمرة وهي الحشفة .

قوله : كأرمل : للفقير فإن مؤنثة أرملة ، ويعمل للجمل النجيب المطبوع فإن مؤنثه يعمله ، وانظر ما وجه التمثيل به هنا ، فإن قيل : إنه حمل وزن أفعل على الوزن التصغيري لا التصريفي قيل فما هي أمثلة غير المبدوء بالهمزة منه من الممنوع التاء .

قوله : والغين إلخ : تصريح بمفهوم قوله أصلي .

قوله كأربع : فإن وضعه للمرتبة من العدد ثم استعمل في نحو : مررت بنسوة أربع في المعدود بالعدد .

قوله : أي القيد : أشار إلى أنه عطف بيان لابدل .

قوله : كالخيلان : جمع خال وهي نقطة تخالف لون البدن .

قوله : وهو القوة : في أجدل ، والتلون في أخيل ، والإيذاء في أفعى ؛ لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن أجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة ، وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان إلا أنهما لما لم يستعملا وصفين كانت وصفيتهما متخيلة ملموحة ، وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ضررها وإيذائها فأشبهت المشتق وقيل : إن أفعى مأخوذة من الفعوة بمعنى الخبث فتكون مثل أخويها .

قوله : عن صيغته الأصلية : أي التي يقتضي الأصل ، والقاعدة أن يكون عليها إلى صيغته ليست كذلك .



لَفظِ) ثُناء (وَمَثْنى وَثُلاثَ) ومَثْلَث ، إذ هما مَعدُولانِ عَنِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثلاثَة ثَلاثَة (وَ) في (أُخر) جمع أُخْرى ، أُنْثى آخَر ، إِذْ هو مَعدُولٌ عَن الأخَر (وَوَزْنُ مَثْنى وَثُلاثَ كَهُما) في مَنْعِ الصَّرْفِ لِما ذُكِرَ (مِنْ واحِدٍ لِأَرْبَع فَلْيُعْلَما) نَحو « أحاد » و « مَوْحد » و « رُباع » و « مَرْبَع » ، وسُمِعَ أيضًا مَخْمَس وعشار وَمَعْشَر ، وأجازَ الْكُوفِيُّونَ والزَّجاج قِياسًا خُماس وسُداس و مَسْدَس وسُباع ومَسْبَع وثُمان ومُثْمَن وتُساع ومَتْسَع .

(وَكُنْ لِجَمْعٍ) مُتناه (مُشْبهِ مَفاعِلا) في كون أوَّلِه مَفتُوحًا وثالِثِهِ أَلِفًا غَيْرَ عِوَضٍ بَعدَها حَرْفانِ : أوَّلُهُما مَكسُورٌ إلّا لِعارِضٍ ، نَحو « دَراهِم » و « مَساجِد » (أَو) مُشْبِهِ (الْمَفاعيلَ) فيما ذُكِر مَعَ كَوْنِ ما بَعد الألِفِ ثَلاثَةً أوْسَطُها ساكِنٌ كمَصابيح وقَناديل (بِمَنْعٍ كافِلا) .

قوله : معدول عن الأخر : بضم ففتح معرفا بأل وهو مذهب الجمهور ؛ وذلك لأنه جمع أخرى وهي في الأصل اسم تفضيل بمعنى أشد تأخرًا ثم نقلت إلى معنى المغايرة ، وحق اسم التفضيل أن لا يجمع ولا يؤنث إلا مقرونًا بأل أو مضافًا لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بأنه معدول عما فيه أل وهذا لا ينافي تنكيره بدليل ﴿ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ونسوة أخر ؛ لأنه كما قال الدماميني : لا يلزم في المعدول عن شيء أن يكون مثله من كل وجه ، وإنما لم نحكم بأنه معدول عن المضاف لأن القطع عن الإضافة يستلزم البناء أو التنوين أو إضافة أخرى كما في يا تيم تيم عدي ؛ وكلها مفقودة هنا .

قوله : وأجاز الكوفيون والزجاج قياسًا إلخ : بناء على فقد السماع فيها وهو مذهب الجمهور ، وقال أبو حيان : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة وحكى البناءين أبو عمر بن الشيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

قوله : متناه : بيان للواقع وليس بقيد ؛ لأنه لا متناهي من الجموع سوى هذين الوزنين ، ومعنى تناهيه عدم قبوله جمع التكسير لا تكرارُ الجمعية فيه ؛ فإنه ليس بلازم ولا غالب في هذين الوزنين .

قوله : في كون أوله إلخ : إشارة إلى أن المراد بالمشابهة المشابهة في الهيئة لا في الصيغة ؛ ولذلك عدل عن وازن إلى مشبه .

قوله : غير عوض : عن ياء النسبة كَيمانٍ حذفت إحدى اليائين وعوض عنها الألف ، وحذفت الأخرى لالتقاء الساكنين هي والتنوين .

قوله : إلا لعارض : كدواب وعَذارى .



(وَذا اعْتِلالٍ مِنْهُ) أَيْ مِن هذا الْجَمع (كالْجَواري رَفْعًا وَجَرًّا أجْرِهِ) مَجْرى (كَسارى) في التَّنوين وحَذفِ الْياءِ ، نَحو ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ ﴾ ونَصْبًا أَجْرِهِ كدَراهِم في فَتح آخِرِه مِن غَيرِ تَنْوينٍ ، نحو ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ ، و [إنَّما] لَم يَظْهرِ الجَرُّ فيه كالنَّصب ، وهو فَتْحَةٌ مِثلُهُ ، لأَنَّ الْفَتْحَةَ تَثْقُلُ إذا نابَتْ عَنِ حَرَكَةٍ ثَقيلَةٍ فَعُومِلَتْ مُعامَلَتَها ، وَقَد لا يُحْذَف ياؤُهُ بَل تُقْلَبُ أَلِفًا بَعدَ إبدالِ الْكَسرَةِ قبْلها فَتحةً فَلا يُنَوَّنُ كعَذاراى ومَدارى ، ثُمَّ التنوينُ في جوارٍ ، عِوَضٌ عَن الْياءِ المَحْذُوفَةِ ، وقالَ الأَخْفَش : [هو] تَنوينُ تَمْكين لِأَنَّ الْياءَ لَمَّا

قوله : مجرى كسارى : أشار إلى أن الكاف اسم والكلام على حذف مضاف ؛ وذلك لأن المقصود تشبيه الأمر الكلي وهو المعتل من هذا الجمع بالأمر الكلي وهو المعتل الذي ليس منه كما هو المناسب لا الأمر الكلي بالجزئي وهو سار ؛ وذلك لأن خصوص سار ليس بمقصود ومن قال كسارى جمع كسرى غلط من وجهين : الأول : أن كسرى لا يجمع على كسارى في القاموس جمعه أكاسرة وأكاسر وكسور والقياس كسرون كعيسون ، والثاني : أنه لو كان جمعا لكان داخلًا في قوله وذا اعتلال فلا يصح قوله أجره كسارى .

قوله : في التنوين إلخ : لا في غيرهما ؛ فإن جوار يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما .

قوله : وهي فتحة مثله إلخ : هذا يدل على أن الكلام مبني على تقدم منع الصرف على الإعلال وإلا لما كانت علامة الجر قبل الإعلال فتحة ، ويدل على ذلك عدم تنوين نحو : عذارى ومدارى وإلا لنون وحذف آخره .

قوله : بل تقلب ألفًا : وذلك في جمع فعلاء اسمًا محضًا لا مذكر لَهُ كصحراء فلا يجوز في سكرى سكارى نقله يس عن الشيخ خالد الأزهري .

قوله : بعد إبدال الكسر إلخ : إتباعًا لما قبل الألف .

قوله : عن الياء المحذوفة : تخفيفًا بعد حذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء بناء على تقدم منع الصرف ويشهد له عدم تنوين نحو عذارى ولذلك اختاره الشارح ، وأما على القول بتقدم الإعلال فالياء محذوفة لالتقاء الساكنين ، قالوا : لأن الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل مقدم على منع الصرف ؛ لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل .

قوله : وقال الأخفش : هذا أيضا مبني على تقدم منع الصرف بدليل قوله : فدخله تنوين الصرف ، وكذلك قول الزجاج ؛ لأن قوله بكونها عوضًا عن الحركة ليتحقق موجب حذف الياء من التقاء الساكنين وإلا لتحقق بدونها .



حُذِفَتْ بَقِيَ الْاسْمُ في اللَّفظ كجَناح ، فزالَتِ الصِّيغَةُ فَدَخَلَتْهُ تنوينُ الصَّرفِ . وَرُدَّ بِأَنَّ المحذُوفَ في قُوَّةِ الْمَوْجُود . وقال الزَّجاجُ : عِوَضٌ عَنْ ذَهابِ الحركةِ عَنِ الْياءِ وَرُدَّ بِلُزُوم تَعويضِهِ عَنْ حَرَكَةِ نَحوِ : مُوسى ، ولا قائلَ به .

(وَلِسَراويلَ) الْمُفرد الأَعْجَمِيّ (بهذا الْجَمْعِ شَبَهٌ) مِن حَيْثُ الْوَزْن (اقْتَضى عُمُومَ الْمَنْعِ) مِن الصَّرْفِ ، وقيل : هو نفسُهُ جَمْعُ سِروالَة ، وقيل : فيه وَجهان (وَإنْ بِهِ) أيْ بِالْجَمعِ (سُمِّيَ أَوْ بِما لَحِقَ بِهِ) مِن سَراويل ، وَ نَحوه (فَالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ) ولا اعْتِدادَ بما عَرَض .

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ) إنْ كانَ (مُرَكَّبًا تَرْكيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْد يكَرِبا)

قوله : المفرد الأعجمي : المؤنث المنكر ، وأشار بالمفرد إلى وجه الحكم عليه بالإلحاق ، وبالأعجمي إلى دفع ما يوهمه إفراده من عدم اختصاص هذا الوزن بالجمع .

قوله : من حيث الوزن : فهو غير منصرف لموازنة الجمع لأن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو لمنقول عنه فحق ما وازنه من المفرد الأعجمي المنع وذلك بتعميم الجمع إلى الحقيقي والحكمي لا بزيادة سبب آخر وهو موازنة الجمع .

قوله : عموم المنع : أي للغات العرب كلها .

قوله : جمع سروالة : إن أراد تحقيقًا كما هو الظاهر فمردود بأنه لم يسمع سروالة ، وإن سمع فهي لغة في سراويل لا مفرد له لأنه بمعناه إن أراد تقديرًا بدعوى تسمية كل قطعة من السراويل سروالة فلا بأس ويكون الكلام مبنيًا على تعميم الجمع إلى التحقيقي والتقديري .

قوله : وقيل فيه وجهان : المنع ، والصرف ؛ القائل ابن الحاجب ورده الناظم كما أشار إليه بقوله : عموم المنع بأن الصرف لم يحفظ وابن الحاجب وإن كان ثقة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ؛ إلا أنه لتفرده بهذا النقل لا يعول عليه .

قوله : ونحوه : كشراحيل علم لعدة أشخاص من الصحابة .

قوله : ولا اعتداد بما عرض : أشار إلى أن المنع للجمعية الأصلية وذلك بتعميم الجمعية إلى الحقيقية والأصلية .

قوله : تركيب مزج : بشرط أن يكون معربًا ؛ لأن الصرف وعدمه من خواص المعربات ولا يبعد أن يراد بالعلم العلم المعرب فلا يرد سيبويه وكذا لا يبعد جعل قوله نحو معدي كرب قيدًا لإخراجه كما قيل والجزء الأول من هذا المركب مبني على الفتح إن كان غير ياء وعلى السكون إن كان ياء .



وحَضْرَمَوْت بخِلافِ المُرَكَّبِ تركيبَ إضافَةٍ أوْ إسنادٍ (كَذاكَ) عَلَمٌ (حاوي زائِدَيْ فَعْلانا) وهما الألِفُ والنُّون (كَغَطَفانَ وَ كَأِصْبَهانا) وتُعْرَف زِيادَتُهُما بسُقُوطهما في التَّصاريفِ كَسُقُوطهما في رَدِّ نِسْيان إلى نَسِيَ ، فَإنْ كانَا فيما لا يَتَصرَّف فَبأنْ يَكُونَ قبلهما أَكْثَر مِن حَرْفَيْنِ ، فَإنْ كانَ قَبلهما حَرْفانِ ثانيهما مُضَعَّفٌ فَإنْ قَدَّرتَ أصالَةَ التضعيف فزائِدانِ أوْ زِيادَتَه فَالنُّونُ أَصلِيَّةٌ ، كحَسّان ، إنْ جُعِلَ مِن الحِسِّ ففَعْلان فَيُمْنَعُ ، أوْ مِن الحُسن ففَعّال فَلا يُمْنَع .

(كَذا) عَلَمٌ (مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ) امْنَعْ صَرْفه (مُطْلَقًا) سَواءٌ كانَ [عَلَمًا] لِمُذَكَّر كَطَلْحَةَ ، أَم لِمُؤَنَّثٍ كفاطِمَةَ ، زائدًا على ثَلاثَةٍ كما مَضى أَمْ لا كَفُلَةَ (وَشَرْطُ مَنْعِ) صَرْفِ (الْعاري) مِنها (كَوْنُهُ ارْتَقى فَوْقَ الثَّلاثِ) كسُعادَ وعِناق (أَوْ) عَلى ثَلاثَةٍ لكنَّهُ أَعْجَمِيٌّ (كَجُورَ) وَحِمْص ، (أَوْ) مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ نَحو (سَقَرْ) ولَظى (أَوْ) مُذَكَّرُ الأَصْلِ سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ نَحو (زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمُ ذَكَرْ) وأَجْرى فيهِ الْمُبَرّدُ والجرمِيُّ الْوَجْهَيْنِ الآتِيَيْنِ في الْمَسْأَلَةِ بَعدُ ، وهُما (وجهان) رُوِيا عَنِ النُّحاةِ (في) الثُّلاثي ساكِن الْوَسَطِ (الْعادِمِ تَذْكيرًا) مُتَأَصِّلًا قَبلَ النَّقْلِ كَما (سَبَقَ أَوِ) الْعادِمِ (عُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) مِن الصَّرفِ نَظَرًا إلى وُجودِ السَّبَبَيْنِ وعَنِ الزَّجّاج وُجُوبُهُ .

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعَ وَالتَّعْريفِ مَعَ زَيْدٍ عَلى الثَّلاثِ) كإبْراهيم (صَرْفُهُ امْتَنَعْ)

قوله : بخلاف المركب إلخ : الأول معرب والثاني محكي .

قوله : فلا يمنع : محل ذلك في غير الصحابي أما هو فممنوع قولًا واحدًا لأنه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة ؛ قاله أبو حيان ، ويستفاد منه : أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يتعدى .

قوله : العاري منها : أي التاء مع كونه مؤنثًا .

قوله : وجهان : مبتدأ سوغه التقسيم لأنه في مقابلة تحتم المنع .

قوله : في الثلاثي الساكن الوسط : القيدان مفهومان من قوله : في العادم تذكير إلخ ؛ فإنه يدل على أن الوجهين إنما يجريان فيما اشترط التذكير والعجمة فيه فيما قبل وهو الثلاثي الساكن الوسط ليس إلا .

قوله : أو العادم عجمة : أو بمعنى الواو .

قوله : والتعريف : سواء كان عجميًا حقيقة بأن كان علمًا في لغة العجم أو حكمًا بأن نقل وجعل علمًا في اللغة العربية قبل التصرف فيه كقالون فإنه كان بمعنى الجيد ثم نقل وسمي به أحد رواة نافع لجودة قراءته .

بِخِلافِ غَيرِ الْعَجَمِيِّ ، وَالْعَجَمِيِّ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ التَّعريفِ ، كلِجام ، والثُّلاثيّ ولو كانَ ساكِنَ الأوْسَطِ ، كَشتَرَ ونُوح (كَذاكَ) عَلَمٌ (ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلا) بِأَنْ لَم يُوجَدْ دُونَ نُدُورٍ في غَيرِ فِعْلٍ ، كخَضَّمَ وشَمَّرَ ودُئِل وانْطَلِق واسْتَخْرج عَلَمَيْنِ (أَوْ) وَزْنٍ (غالِبٍ) فيه (كَأَحْمَدٍ وَيَعْلى) وأَفْكَلَ وأَكْلُبَ ، ولابُدَّ مِن لُزُوم الْوَزْنِ وبَقائِهِ غَير مُخالِفٍ لِطَرِيقَةِ الْفِعلِ ، فَنحو امْرِئٍ عَلَمًا ورُدَّ وبيعَ مَصرُوفٌ ،

قوله : كلجام : إذا جعلته علمًا أصله لكَام بالكاف العجمية .

قوله : ولو كان ساكن الوسط : سبق قلم ، والصواب : ولو متحرك الوسط ، والغاية للرد على من قال بوجوب منع متحرك الوسط ، نقل الأشموني عن شرح الكافية : أن الثلاثي منصرف قولًا واحدًا في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة .. ا هـ . أي بخلاف التأنيث فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط يزيده فمنع .

قوله : دون ندور : من النادر دئل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة .

قوله : في غير فعل : إلا منقولا من الفعل كما عَدَا دئل من الأمثلة ، أو أعجميًّا كبقم بوزن كلم لصبغ ، وإستبرق كاستخرج للديباج الغليظ ، هذا والأوزان المختصة بالفعل ستة : ماضي الثلاثي المبني للمجهول ، والماضي المضاعف ككلم ، والماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم ، أو بهمزة الوصل كانطلق ، ومضارع غير الثلاثي وأمره الذي لغير مفاعلة .

قوله : أو غالب فيه : المراد بالغالب بقرينة التمثيل بأحمد ويعلى أعم مما يكون غالبًا حقيقة كإثمد بوزن اضرب أمرًا اسم لحجر الكحل ، وإصبع كاذهب أمرًا ، وأبلم كاكتب أمرًا حال كون الثلاثة أعلامًا فإن وجود هذه الأوزان في الفعل أكثر أو غالبًا حكمًا بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بزيادة يدل عل معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم وهي حروف أتين اللاحقة أول المضارع وذلك كالأمثلة الأربعة .

قوله : كأحمد : منقول من المضارع أو الماضي المعدى بالهمزة أو اسم التفضيل .

قوله : وأفكل وأكلب علمين : الأول الرعدة ، والثاني جمع كلب ، وهما بوزن أذهب وأَكْتُبُ مضارعين للمتكلم ومثل بهما لغير المنقول .

قوله : ويعلى : منقول عن مضارع على كرضى .

قوله : فنحو امرأ إلخ : لعدم لزوم الوزن فإن عينة لا تلزم حركة واحدة بل هي تابعة لحركة الآخر فهو في الجر كاضرب ، وفي النصب كاعلم ، وفي الرفع كاخرج .

قوله : ورد وبيع : علمين وذلك لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل وديك وهذا بخلاف ما في أوله زيادة المضارع كيزيد وإن خرج بالإعلال إلى وزن بريد وذلك لأن زيادته تنبه على أصله .

وكذا نحو أَلْبُبْ عِندَ أَبِي الحَسَنِ الأخفش وخالَفَه المصنفُ ، وفُهِمَ مِن كلامِهِ أَنَّ الْوزنَ الخاصَّ بالْاسْمِ أوِ الْغالِبَ فيه أو الْمُستَوِي هو والفعل فيه لا يُؤَثِّر وهو كذلك ، وخالَفَ ابنُ عيسي ابن عَمْرٍو في الْمَنْقُولِ مِن الْفعل (وَما يَصيرُ عَلَمًا مِن ذي أَلِف) مَقصُورَةٍ (زيدَتْ لِإلْحَاقٍ) كَعَلْقى و أَرطى عَلَمَيْنِ (فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ) بِخِلافِ غَيرِ الْعَلَم والّذي فيه أَلِفُ الْإلْحاقِ الْمَمْدودَةِ

قوله : وكذا نحو ألبب : بالضم كأكلب جمع لب إذا كان علمًا وذلك لمخالفته لطريقة الفعل بالفك .

قوله : وخالفه المصنف : تبعًا لسيبويه لوجود الموازنة كأكتب مضارعًا ، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك كاستحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا .

قوله : أو الغالب فيه : كفاعل نحو كاهل علمًا فإنه وإن وجد في الفعل كضارب أمرًا من ضارب إلا أنه في الاسم أكثر .

قوله : أو المستوي إلخ : نحو فعل بفتح العين ، وفعلل نحو : شجر وضرب ، وجعفر ودحرج .

قوله : وخالف عيسى بن عمر : الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه وفي بعض النسخ ابن عيسي بزيادة ابن وهو سهو من الناسخ .

قوله : في المنقول من الفعل : ظاهره أي فعل كان ، سواء كان ذا وزن غالب في الاسم كضارب أمرًا ، أو مشترك بينه وبين الفعل على السواء وهو صريح كلام التوضيح ، قال في التصريح : وظاهر كلام الشاطبي تبعًا للتسهيل أن خلاف عيسى إنما هو في المشترك .

قوله : مقصورة : وذلك لأن الممدودة ليست بألف ، بل ألف وهمزة .

قوله : كعلقى وأرطى : هما بوزن سكرى الأول اسم لنبت ، والثاني لشجر ، زيدت الألف فيهما للإلحاق بجعفر ولم تجعل للتأنيث لقولهم علقاة وأرطاة ، ولا يمكن اجتماع تأنيثين وقيل ألف أرطى ليست للإلحاق بل أصلية فوزنه أفعل فيمنع لوزن الفعل والعلمية .

قوله : علمين : لمذكر أو مؤنث لكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي .

قوله : فليس ينصرف : للعلمية وألف الإلحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة من جهة أن الاسم الذي تلحقه لا يقبل تاء التأنيث حال العلمية ، ومن جهة أن كلا منهما زيادة غير مبدلة عن شيء ، وأنها لا تقع إلا في وزن صالح لألف التأنيث كأرطى بوزن سكرى ، وعزهى بوزن ذكرى وتفارقها في أن ألف الإلحاق في غير العلم تلحقه التاء والتنوين بخلاف ألف التأنيث .

قوله : بخلاف غير العلم : كعلقى وأرطى قبل التسمية بهما لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث شبهًا كاملًا لإلحاق التاء والتنوين بها كما مر .

قوله : والذي فيه ألف الإلحاق الممدودة : كعلباء اسم لعصب العنق ألفه للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث ؛ وذلك لأن التي للإلحاق تنون ولا تكون إلا في وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه



(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوْكيدِ) أيْ جُمَع وتَوابِعُهُ ، فإنَّها - كما قالَ المصنفُ في شَرحِ الكافيةِ - مَعارِفُ بِنِيَّةِ الْإضافَة ؛ إذْ أَصْلُ « رَأيْتُ النِّساءَ جُمَع » ، جُمَعُهُنَّ ، فَحُذِفَ الضَّميرُ لِلْعِلْم به ، واسْتُغْنيَ بِنِيَّة الْإضافَة وصارَتْ لِكونِها مَعرفةً بلا عَلامَةٍ مَلْفوظ بها كالأعْلام وَ لَيست بِالأعْلام لِأنَّها شَخصِيَّةٌ أَوْ جِنسِيَّةٌ وليست هذِهِ واحِدَةٌ مِنهما . قالَ : وهو ظاهِرُ نَصِّ سيبويه . وقالَ ابنُ الْحاجِبِ : إنَّها أعلامٌ لِلتَّوْكيد ومَعدُولَةٌ عَن فَعلاواتِ الّذي يَسْتَحِقُّهُ فَعْلاء مُؤَنَّثُ أَفْعَلِ الْمَجْمُوعُ بِالْواوِ والنُّونِ (أَوْ كَثُعَلا) وزُفَر وعُمَر فإنَّها مَعدُولَةٌ

ليس من أوزانها ولأن همزة التأنيث منقلبة عن ألفها فهي مانعة من الصرف كأصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فلذلك يصرف ما هي فيه وإن جعل علمًا .

قوله : والعلم إلخ : أي حقيقة أو حكمًا بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فإنه عنده ليس بعلم حقيقة وغير منصرف لشبه العلمية في كونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها والعدل .

قوله : وليست هذه واحدة منهما : لأن الشخصية مختصة ببعض الأشخاص والجنسية ببعض الأجناس ولا تصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل لكن قيل أنه علم جنس للإحاطة والشمول كسبحان للتسبيح .

قوله : واستغني بنية الإضافة : ولا تبطل نية الإضافة منع الصرف وإنما يبطله الإضافة المصرح بها وكذا يقال في أل الآتية ، وأشار بقوله : بنية الإضافة إلى أن الإضافة تعد كأنها ملفوظة ؛ فالمضاف إليه منوي لفظًا فلا يرد أن القطع عن الإضافة يوجب البناء أو التنوين أو إضافة أخرى ؛ لأن ذلك فيما إذا لم ينو لفظ المضاف إليه .

قوله : ومعدولة إلخ : عطف على قوله : معارف ، ولكن هل هو داخل في مقول المصنف في شرح الكافية أولا فيكون قوله كما قال المصنف إلخ متوجها لقوله : معارف إلخ فقط الظاهر الثاني .

قوله : يستحقه : أي يكون له فقط ولا يجمع على غيره ولذا لم يقل تستحق فعلاء إلخ ؛ لأن فعلاوات يكون لفعلاء الاسم الذي لامذكر له كصحراء على صحراوات .

قوله : فعلاء مؤنث أفعل : احتراز عن مثل صحراء فإن له فعالى كصحارى وهذا إشارة إلى الرد على من قال أنه معدول عن جماعي وذلك لأن فعالى خاص بمثل صحراء .

قوله : أفعل المجموع بالواو والنون : وهو أفعل الاسم لا الصفة فإن أفعل الصفة يجمع هو ومؤنثة الذي على أفعل على فعل كحمر حمراء وأحمر وهذا إشارة إلى الرد على من قال إنه معدول عن جمع وذلك لأن جمع ؛ ليس وصفًا لأن الوصفية مغايرة للتوكيد ، وفيه إشارة إلى دليل آخر على أنه معدول عن جمعاوات وهو أن جمعاء مؤنث أجمع ، فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاءوا به على فعل ؛ علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات .

قوله : كثعلا : يعني العلم المنقول إلى فعل عدلًا تقديريًّا ؛ فإن طريق العلم بعدل هذا النوع

عَن ثاعِل وزافِر وعامِر .

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مانِعا) صَرْفِ (سَحَر إذا بِهِ التَّعْيِينُ) والظَّرفيةُ (قَصْدًا يُعْتَبَر) كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَر » فإنَّه مَعدُول عنِ السَّحَر ، فإنْ كانَ مُبْهمًا صرُف كـ ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ ، أوْ مُستعمَلًا غيرَ ظرْف ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تعريفُهُ بِأَلْ أَو الْإضافَة ، نَحو « طابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنا » (وَ ابْن عَلى الْكَسْر فَعالِ عَلَمًا مُؤَنَّثًا) عِندَ أَهْل الْحِجازِ كحَذام وسَفارِ (وَهْوَ نَظيرُ جُشَما) في الْإعرابِ ومَنْعِ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والْعَدْلِ عَن فاعِلَةٍ (عِنْدَ) بَني (تَميمِ) وَاصْرِفَنْ مانُكرا

سماعه غير منصرف مع علة العلمية فقط فاضطروا حفظًا لقاعدتهم إلى تقدير سبب آخر ، ولما لم يصلح للتقدير إلا العدل قدروه فلو سمع منصرفًا لم يحكم بعدله ؛ كأدد بخلاف العدل في نحو : جمع وسحر وأخر ، ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى ، هذا وثعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للثعلب .

قوله : عن ثاعل وزافر وعامر : أي عن الأعلام المنقولة عن الصفات لا عن الصفات ؛ لأن فعل علمًا ليس بمعنى فاعل صفة لتنكيرها وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية ؛ إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة .

قوله : والعدل والتعريف : أي العدل التحقيقي والمراد بالتعريف : العلمية الحكمية فإنه غير منصرف للعدل ، وشبه العلمية في كونه معرفة بلا علامة ملفوظ بها كما أشار الشارح إليه بقوله فإنه معدول عن السحر .

قوله : يوم الجمعة سحر : قال الخضري : المراد باليوم : ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه ، وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار ؛ لئلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه .

قوله : فإنه معدول عن السحر : لاعن سحره ؛ لأن القطع عن الإضافة يوجب البناء أو التنوين أو إضافة أخرى .

قوله : وابن على الكسر إلخ : أي مطلقًا سواء كان آخره راء كسفار ، أم لا كحذام ، وإنما بني لشبهه المبني وهو نزال وزنًا وعدلًا وتعريفًا ؛ لأنه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه .

قوله : جشمًا : اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم .

قوله : عند بني تميم : أي عند كلهم إذا لم يكن آخره راء ، أما نحو وبار : فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز وبعضهم يمنعه من الصرف .

مِنْ كُلِّ ما التَّعْريفُ فيهِ أثَّرا) كرُبَّ مَعد يَكربِ و غَطفانِ وطَلْحَةِ وسُعاد وإبْراهيم وأحْمَدٍ وأرْطىَ وعُمَرٍ لَقيتُهُم بِخلافِ ما لَيسَ للتعريف فيه أَثَر كذِكْرى وحَمْراء وسَكران وأحْمَر وأخَر ودَراهِم و دَنانير

فرع : إذا سُمِّيَ بِأَحْمَر ثُمَّ نُكِّرَ لَم يَنْصَرف عِندَ سيبويه والْأَخْفَش في آخِرِ قَوْلَيْهِ لِما ذُكِر أَوْ بِنَحْوِ مَساجِدَ ؛ ثُمَّ نُكِّرَ ؛ فَسيبويه يَمنعُهُ ؛ والْأَخْفَش يَصْرفُهُ ، وَلَم يُنْقَل عَنهُ خِلافُه .

تتمة : مِن الْمُقْتَضِي لِلصَّرْفِ ، التَّصغيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ ، نَحو : حُمَيْد وعُمَيْر .

(وَما يَكُونُ مِنْهُ) أيْ مِمّا لا يَنْصَرِفُ (مَنْقُوصًا فَفي إعْرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ) أَيْ

قوله : من كل ما التعريف فيه أثرا : وهو سبعة كما أشار إليه الشارح بالأمثلة .

قوله : بخلاف ما ليس إلخ : سواء كان للوصفية فيه أثر وهو ثلاثة : الزيادة ، والوزن ، والعلل . أو كان فيه سبب مستقل وهو ألفا التأنيث والجمع فإنه غير منصرف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا ، ومما ينبغي التنبيه عليه أن الشارح قد أتى بالأمثلة هنا وفيما قبله على وفق ترتيب مسائلها في النظم .

قوله : لم ينصرف : للوزن والوصفية الأصلية قبل العلمية .

قوله : في أحد قوليه : وهو الأخير منهما ، وقوله الأول أنه منصرف ؛ لأن الوصفية زالت بالعلمية فلا تعود بعد التنكير .

قوله : لما ذكر : من قوله ووصف أصلي ووزن افعلا إلخ .

قوله : فسيبويه يمنعه : لشبهه بأصله .

قوله : والأخفش يصرفه : لذهاب الجمعية بالعلمية التي خلفتها ثم زالت العلمية بلا خلف قال المرادي : والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح .

قوله : ولم ينقل عنه خلافه : حكى بعضهم عنه قولين ، وانظر هل مراده الحكم ببطلان هذا النقل أو أنه لم يطلع عليه .

قوله : نحو حميد وعمير : في تصغيري أحمد وعمر فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد السببين ، أما زوال الوزن فواضح ، وأما زوال العدل : فلأنه تقديري وهو مخصوص بصيغة فُعل ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فلما تغيرت الصيغة صرف فلم تبق حاجة لتقديره .



طَرِيقُهُ السّابق (يَقْتَفِي) فَيُنوَّنُ بَعدَ حَذف يائِهِ رَفْعًا وَجَرًّا إنْ كانَ غَيرَ عَلَمٍ كأُعَيْمٍ ، وكذا إنْ كانَ عَلَمًا كقاضٍ لِامْرَأة عِندَ سيبويه ، وخالَفَ [في الْعَلَمِ] يُونُسُ وعيسى والكسائِيُّ فَأَثْبَتُوا الْياءَ ساكِنَةً رَفعًا و مَفتُوحَةً جَرًّا كالنَّصْبِ ، مُحتَجِّين بِقَوْلِهِ :

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيا [لَمَّا رَأَتني خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا]

وأُجيبَ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ . (وَلاِ ضْطِرارٍ) في النَّظم (أَوْ تَناسُبٍ) في رُءوس الْآيِ والسَّجْعِ ونَحو ذلِكَ (صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ) بلا خِلافٍ . أَمّا الضَّرُورَةُ فنحو :

تَبَصَّرْ خَليلي هَلْ تَرى مِنْ ظَعائِنٍ [سَوالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْنَيْ شَعَبْعَبِ]

وأَمّا التَّناسُبُ فَلَم يُصَرِّحُوا بِمُرادِهِم به . ويُؤْخَذُ مِن كَلامِ النّاظِمِ في شَرحِ الكافية والرَّضِيّ أَنَّ الْمُرادَ تَناسُبُ كَلِمَةٍ مَعَهُ مَصرُوفَةٍ إمّا بِوَزنِه كـ ﴿ سَبَإٍ بِنَبَإٍ ﴾ ، أَوْ قَريبًا منه كـ ﴿ سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا ﴾ أَوْ لا ، ولكِن تَعَدَّدَتِ الأَلْفاظُ الْمَصرُوفَةُ

قوله : **فينون** : عوضًا عن الياء المحذوفة تخفيفًا بعد حذف الضمة وفتحة الجر عنها لثقلهما على الياء بناء على تقدم منع الصرف على الإعلال كما سبق .

قوله : **إن كان غير علم** : اتفاقا .

قوله : **كأعيم** : تصغير أعمى ؛ فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر وأدحرج .

قوله : **وخالف يونس إلخ** : حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقًا وتسكن رفعًا لثقل الضمة وتفتح جرًّا ونصبًا لخفة الفتحة .

قوله : **قد عجبت إلخ** : تمامه :

لما رأتني خلقًا مقلوليا

وخلقا بفتح المعجمة واللام أي عتيقًا وأراد رثّ الهيئة ، ومقلوليا اسم فاعل اقلولي أي تجافى وانكمش كما في القاموس لعل المراد به هنا دميم الخلقة .

قوله : **بلا خلاف** : مفهوم من قوله الآتي والمصروف قد لا ينصرف .

قوله : **من ظعائن** : بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ؛ مشتقة من الظعن وهو السفر ، وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في الهودج ولا مسافرة ، وتمام البيت :

سوالك نقبًا بين حزني شعبعب

والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الأول ظعائن زيدت فيه من ، ونقبًا مفعول سوالك أي طريقًا في الجبل ، وحزني مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض ، وشعبعب اسم ماء .

واقْتَرَنَتْ اقْتِرانًا مُتَناسبًا مُنْسَجِمًا كـ « ودًّا ولا سُواعًا ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا » وآخِرُ الْفَواصِلِ والأَسْجاعِ كـ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ .

فرع : إذا اضْطُرَّ إلى تَنْوينِ مَجرُورٍ بالفَتْحَةِ فَهَل يُنَوَّنُ بالنَّصْبِ أوْ بِالْجَرِّ ؟ صَرَّحَ الرَّضِيُّ بِالثّاني ، وَلَو قيلَ بِالْوَجْهَيْنِ كَالْمُنادي لَم يَبْعُد .

(والْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ) لِذلك عِندَ الْكوفِيِّينَ والأَخْفَش ، و إنْ أباهُ سيبويه ، وَمِنه : وَمِمَّنْ وَلَدُوا عامِرُ ذو الطول وذو العرض .

قوله : ولا يغوثًا ويعوقا : حيث نونا في قراءة الأعمش لمناسبة السابق واللاحق .

قوله : كقواريرا : الأول لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلًا وفي الألف المبدلة منه وقفًا ، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي .

قوله : لذلك : أي لما تقدم من الاضطرار والتناسب كما هو الظاهر إلا أن هؤلاء المذكورين لم يقولوا به كما في التوضيح والهمع إلا في الضرورة ، ولا يبعد إرجاع ذلك للاضطرار لأنه البعيد .

إلى هنا انتهى ما أردنا تحقيقه من هذا الشرح الدقيق والبحر العميق
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



هذا باب إعراب الفعل

(ارفع) فعلًا (مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد لمن وبلن) وهي حرف : نفي بسيط (انصبه) نحو : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾ (وكي) المصدرية نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ (كذا) ينتصب بأن المصدرية نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (لا) بغيرها كالواقعة (بعد) فعل (علم) خالص نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾ (و) أما (التي من بعد) فعل (ظن فانصب بها) على الأرجح نحو : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا ﴾ (والرفع) أيضًا (صحح) نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (واعتقد) إذا رفعت (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) كثير الورود (وبعضهم) أي العرب (أهمل أن) فلم ينصبها (حملًا على ما أختها) أي المصدرية (حيث استحقت عملًا) نحو :

أبى علماء الناس أن يجبرونني بناطقة خرساء مسواكها الحجر

(ونصبوا بإذن المستقبلة إن صدرت والفعل بعد موصلا) امتنع بها كقولك لمن قال : أزورك : إذن أكرمك (أو قبله اليمين) فاصلا نحو : « إذن والله نرميهم بحرب » ولا تنصب الحال كقولك لمن قال : أنا أحبك : إذن تصدق ، ولا غير مصدرة نحو :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها

ولا مفصولًا بينها وبين الفعل بغير القسم نحو : إذن أنا أكرمك (وانصب وارفعا إذا إذن من بعد) حرف (عطف وقعا) نحو : ﴿ لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وقرئ شاذًا بالنصب (وبين لا) النافية (ولام جر التزم إظهار أن ناصبة) نحو : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (وإن عدم لا) مع وجود لام الجر (فأن اعمل مظهرًا) كان (أو مضمرًا) نحو : اعص الهوى لتظفر أو لأن تظفر (و) إن (بعد نفي كان حتمًا أضمرا) نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ (كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها) أي موضع أو (حتى) التي بمعنى إلى (أو إلا) لفظة (أن) الناصبة (خفي) حتمًا نحو :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى « كسرت كعوبها أو تستقيما »

(وبعد حتى كذا إضمار أن حتمٌ كجد) بالمال (حتى تسر ذا حزن وتلو حتى)



إن كان (حالًا أو مؤولًا به ارفعن) نحو : سرت البارحة حتى أدخلها ، (وزلزلوا حتى يقول الرسول) في قراءة نافع (وانصب) تلو حتى (المستقبلا) أو المؤول به نحو ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ ﴾ ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ في قراءة السبعة (وبعد فا جواب نفي أو طلب) أمرًا كان أو نهيًا أو دعاء أو استفهامًا أو عرضًا أو تحضيضًا أو تمنيًا بشرط أن يكونا (محضين أن وسترها حتم نصب) نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ .

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا   إلى سليمان فنستريحا

﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ، رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن ، ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ .

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما   قد حدثوك فما راء كمن سمعا

لولا تعوجين يا سلمى على دنف   فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرد العطف نحو : « ألم تسأل الربع القواء فينطق »

أو كان النفي غير محض نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا إلا فتحدثنا أو الطلب غير محض بأن يكون بصورة الخبر ، أو باسم الفعل كما سيأتي وجب الرفع (والواو كالفا) فيما ذكر (إن تفد مفهوم مع كلا تكن جلدًا وتظهر الجزع) ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

فقلت : ادعي وأدعو إنَّ أندى .

ألم أك جاركم ويكون بيني   وبينكم المودة والإخاء

﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فإن لم تكن الواو بمعنى مع وجب الرفع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (وبعد غير النفي جزمًا) به (اعتمد إن تسقط الفا والجزاء قد قصد) نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾ بخلافه بعد النفي نحو : ما تأتينا تحدثنا ، وما إذا لم يقصد الجزاء نحو : تصدق تريد وجه الله (وشرط جزم بعد نهي) إذا أسقط الفاء (أن تضع إن) الشرطية (قبل لا دون تخالف) في المعنى (يقع) كقولك : لا تدن من الأسد تسلم بخلاف لا تدن منه يأكلك فلا تجزم خلافًا للكسائي (والأمر إن كان بغير افعل)

بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل (فلا تنصب جوابه) خلافًا للكسائي (وجزمه اقبلا) للإجماع عليه نحو : حسبك الحديث ينم الناس ، وصه أحدثك (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب) عند الفراء والمصنف (كنصب ما إلى التمني ينتسب) نحو : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (وإن على اسم خالص) من شبه الفعل (فعل عطف) بالواو والفاء أو أو ثم (تنصبه أن ثابتًا) كان (أو منحذف) نحو ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا ﴾ .

« للبس عباءة وتقر عيني » لولا توقع معتر فأرضيه

« إني وقتلي سليكًا ثم أعقله »

بخلاف المعطوف على غير الخالص نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب (وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر) كقولهم : خذ اللص قبل يأخذك (فاقبل منه ما عدل روى) ولا تقس عليه .

فصل في عوامل الجزم

(بلا ولام طالبًا ضع جزمًا في الفعل) سواء كانتا للدعاء نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾ ﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾ أم لا بأن كانت لا للنهي نحو : ﴿ لَا تُشۡرِكۡ ﴾ واللام للأمر نحو ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ ﴾ (هكذا بلم ولما) النافيتين نحو ﴿ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ ﴾ ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ قيل : وقد تنصبه لم في لغة ، ومنه قراءة « ألم نَشْرَحَ لك » (واجزم بإن) نحو ﴿ إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ ﴾ (ومن) نحو ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾ (وما) نحو ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾ (ومهما) نحو ﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ ﴾ و (أي) نحو ﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ و (متى) نحو : متى يسترفد القوم أرفد و (أيان) نحو : أيان تفعل أفعل . ولم يذكر هذه في الكافية ولا شرحها و (أين) نحو ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ و (إذما) نحو : إذما أتيت على الرسول فقل له .

(وحيثما) نحو : حيثما يك امرؤ صالح فكن (وأنى) نحو : فأصبحت أنى تأتها تلتمس بها .

وزاد الكوفيون كيف ، فجزموا بها ، ويجزم بإذا في الشعر كثيرًا ، كما قال في

شرح الكافية ومنه « وإذ تصبك خصاصة فتحمل » قال : والأصح منع ذلك في النثر ؛ لعدم وروده (وحرف إذْا ما كان) لأن إذ سلب معناه الأصلي واستعمل مع الزائدة (وباقي الأدوات اسما) بلا خلاف إلا مهما ، فعلى الأصح لعود الضمير عليها في الآية السابقة ، ثم ما كان منها للزمان أو المكان فموضعه نصب بفعل الشرط ، وما كان لغيره فموضعه رفع على الابتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره ، وإلا فنصب به (فعلين يقتضين) أي أدوات الشرط وهي إن وما بعدها (شرط قدما) و (يتلو الجزاء وجوابًا وسما) أيضًا (وماضيين أو مضارعين تلفيهما) أي الشرط وجزاءه ومحل الماضي حينئذ جزم نحو ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (أو متخالفين) بأن يكون الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا أو عكسه نحو :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتمو النفس الأعداء إرهابًا

ونحو :

دست رسولًا بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدورًا ذات توغير

(وبعد) شرط (ماض رفعك الجزا حسن) لكنه غير مختار نحو :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرم

(ورفعه) أي الجزاء (بعد) شرط (مضارع وهن) أي ضعف نحو :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

(واقرن بفا) للارتباط (حتما جوابًا لو جعل شرطًا لأن أو غيرها) من الأدوات (لم) يطاوع ولم (ينجعل) كالماضي غير المتصرف نحو ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ ﴾ والماضي لفظًا ومعنًى نحو ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ والمطلوب به فعل أو ترك نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ﴾ والفعل المقرون بالسين أو سوف والمنفي بلن أو ما أو أن والجملة الاسمية وقوله « من يفعل الحسنات الله يشكرها » ضرورة (وتخلف الفا إذا المفاجأة) ؛ لحصول الارتباط بها (كإن تجد إذا لنا مكافأة) ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (والفعل من بعد الجزا إن يقترن) معطوفًا (بالفا أو الواو بتثليث) له (قمن) بأن يرفع على الاستئناف ،

ويجزم على العطف ، وينصب على إضمار أن ، وقرئ بها ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ فإن اقترن بثم جاز الأولأن فقط (وجزم أو نصب) ثابت (لفعل) واقع (إثر فا أو واوٍ ان بالجملتين) أي جملة الشرط وجملة الجزاء (اكتنفا) بأن توسطهما نحو : إن تأتني فتحدثني أحدثك ، « ومن يقترب منا ويخضع نؤوه » فإن وقع بعد ثم لم ينصب وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) (والشرط يغني عن جواب قد علم) فحذف نحو ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾ أي فافعل (والعكس) وهو الاستغناء بالجواب عن الشرط (قد يأتي إن المعنى فهم) نحو :

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام

وقد يحذفان معًا بعد إن نحو :

قالت بنات العم يا سلمى وإن   كان فقيرًا معدمًا قالت وإن

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت) منهما ، وائت بجواب ما قدمت (فهو ملتزم) نحو : والله إن أتيتني لأكرمنك ، إن تأتني والله أكرمك (وإن تواليا) أي الشرط والقسم (وقبل) أي قبلهما (ذو خبر) أي مبتدأ (فالشرط رجح) بأن تأتي بجوابه (مطلقًا بلا حذر) أي : سواء تقدم أو تأخر ، نحو : زيد إن تقم واللهِ يقم ، وزيد والله إن تقم يقم (وربما رجح بعد قسم شرط) فات بجوابه (بلا ذي خبر مقدم) نحو

لئن كان ما حدثته اليوم صادقًا   أصم في نهار القيظ للشمس باديا

هذا فصل في (لو)

(لو حرف شرط في مضي) يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي ، كذا قاله في شرح الكافية ، قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه ، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك ويوافقه ، وهو أكثر تحقيقًا وأضبط للصور ما ذكره بعض المحققين من أنه ينتفي التالي أيضًا إن



ناسب الأول ولم يخلفه غيره نحو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لا إن خلفه نحو : لو كان إنسانًا لكان حيوانًا ، ويثبت إن لم يناف الأول وناسبه إما بالأولى نحو : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه . أو المساوي نحو : لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة ، أو إلا دون كقولك : لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب (ويقل إيلاؤها مستقبلًا) معنى (لكن قبل) إذ ورد نحو :

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت ... علي ودوني جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة أو زَقَا ... إليها صدىً من جانب القبر صائح

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن) بفتح الهمزة وتشديد النون) (بها قد تقترن) نحو : لو أن زيدًا قائم ، وموضع أن حينئذ رفع مبتدأ عند سيبويه وفاعلًا لثبت مقدارًا عند الزمحشري ويجب أن يكون حينئذ خبرها فعلًا ، ورده المصنف لوروده اسما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ وقول الشاعر :

لو أن حيا مدرك الفلاح

وغير ذلك (وإن مضارع) لفظًا (تلاها صرفًا إلى المضي) معنى (نحو لو يفي كفى)

(تتمة) جواب لو إما ماض معنى كلو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ أكثر من تركها نحو ﴿ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ ﴾ أو منفي بما فالأمر بالعكس نحو ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ أو لو نعطي الخيار لما اقترفنا .

فصل في (أما) بفتح الهمزة والتشديد (ولولا ولوما)

وفيه هلا وإلا وألا (أما كمهما بك من شيء) فهي نائبة عن حروف الشرط وفعله ولهذا لا يليها فعل (وفالتلو تلوها وجوبًا ألفا) لأنه مع ما قبله جواب الشرط وإنما أخرت إليه كراهة أن يوالي بين لفظي الشرط والجزاء نحو أما قائم فزيد وأما زيد فقائم وأما زيدًا فأكرم وأما عمرًا أفأعرض عنه (وحذف ذي الفاعل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي حذف كقوله عليه الصلاة والسلام « أما بعد ، ما بال رجال ... » فإن كان معها قول ، وحذف جاز حذف الفاء ، بل وجب ،

كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ أي فيقال لهم : أكفرتم (لولا ولوما يلزمان الابتدا) أي المبتدأ فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم (إذا امتناعا) من حصول شيء (بوجود) لشيء (عقدا) نحو ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (وبهما التحضيض) وهو طلب بإزعاج (مز وهلا) مثلهما في إفادة التحضيض وكذا (إلا) بالتشديد ، وأما (ألا) بالتخفيف فهي للعرض كما قال في شرح الكافية وهي مثل ما تقدم فيما ذكره بقوله (وأولينها الفعلا) وجوبًا نحو ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ (وقد يليها اسم) فيجب أن يكون (بفعل مضمر علق) نحو « فهلّا بكرًا تلاعبها » أي فهلّا تزوجت ، ألا رجلا جزاه الله خيرًا ، أي ترونني ، كما قال الخليل (أو بظاهر مؤخر) نحو : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾ .

هذا باب الإخبار بالذي وفروعه والألف واللام

الموصولة وهو عند النحويين كمسائل التمرين عند الصرفيين (ما قيل أخبر عنه بالذي) ليس على ظاهره ؛ بل مؤول فإنه (خبر) مؤخر وجوبًا (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر) وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى مخبرًا عنه (وما سواهما) في الجملة (فوسطه) بينهما (صلة) للذي (عائدها خلف معطي التكملة) أي الخبر (نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدًا كان) فابتدأته بموصول وأخرت زيدًا في التركيب ورفعته على أنه خبر ووسطت بينهما بضربت صلة الذي وجعلت العائد خلف زيد الخبر متصلًا بضربت (فادر المأخذا) وقس (وباللذين والذين والتي أخبر مراعيًا) في الضمير (وفاق المثبت) أي المخبر عنه في المعنى نحو : اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان الذين بلغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون التي بلغتها من الزيدين إلى العمرين رسالة هذا ، ولما ذكر شروطًا أشار إلى أربعة منها بقوله : (قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتما) فلا يخبرعما لا يقبل التأخير كضمير الشأن وأسماء الاستفهام ، نعم يجوز الإخبار عما يقبل خلفه التأخير كالتاء من قمت ، ذكره في التسهيل ، ولا عما لا يقبل التعريف كالحال والتمييز ، ولو ترك هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع كما قال في شرح الكافية (كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط) فلا يجوز لإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته ولا عن موصوف دون



صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون مضاف إليه ولا مصدر عامل (فراع ما رعوا) وزاد في التسهيل اشتراط أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بخلافه من إن قام زيد قعد عمرو ، وفيه كالكافية اشتراط جواز وروده في الإثبات ، فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءني أحد وروده مرفوعًا فلا يخبر عن غير المتصرف من المصادر والظروف (وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) أي جزء كلام (يكون فيه الفعل قد تقدما إن صح صوغ صلة منه) أي من الفعل المتقدم (لأل) بأن كان متصرفًا (كصوغ واق من وقى الله البطل) أي الشجاع فإذا أردت الإخبار بأل عن الاسم الكريم قلت : الواقي البطل الله ، أو عن البطل قلت : الواقيه الله البطل ، ولا يجوز الإخبار بأل عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل ولا من مازال زيد قائمًا لعدم تقدمه ، ولا من كاد زيد يفعل لعدم تصرفه هذا ، وإذا رفعت صلة أل ضميرًا راجعًا إلى أل استتر في الصلة فتقول في الإخبار عن التاء من بلغت من الزيدين إلى العمرين رسالة المبلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا (وإن يكن) ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل) فتقول في الإخبار عن الزيدين من المثال المذكور المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان وعن العمرين المبلغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون وعن الرسالة المبلغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالة .

(هذا باب أسماء العدد)

(ثلاثة بالتاء قل) وما بعدها (للعشرة) أي معها (في عد ما آحاده مذكره) و (في) عد (الضد) وهو الذي آحاده مؤنثة (جرد) من التاء والاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ فيها بموصوفها المنوي (والمميز) لما ذكر (اجرر) بالإضافة حال كونه (جمعًا) مكسار (بلفظ قلة في الأكثر) نحو ﴿ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ﴿ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ﴾ وجاء في القليل جمع تصحيح نحو : سبع سموات ، وتكسير بلفظ كثرة نحو : ثلاثة قرء (ومائة والألف) ومابينهما (للفرد) المميز (أضف) نحو ﴿ بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ ﴾ ﴿ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ ﴾ وجاء التمييز منصوبًا قليلًا في قوله « إذا عاش الفتى ستين عامًا » (ومائة) وما بعدها للألف (بالجمع نزرًا قد ردف) مضافًا إليه كقراءة الكسائي ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ ﴾ (واحد) بالتذكير (اذكر

وصلته بعشر) بغير تاء (مركبًا) لهما فاتحًا آخرهما (قاصد معدود ذكر) نحو ﴿ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (وقل لدى التأنيث) للمعدود (إحدى عشرة) بتأنيث الجزأين ، وقيل : الألف في إحدى للإلحاق لا للتأنيث نحو عندي إحدى عشرة امرأة (والشين فيها) رووا عن الحجازيين سكونه و (عن) بني (تميم كسره) وعن بعضهم فتحه (و) إذا كان عشر (مع غير أحد وإحدى) وهو ثلاثة إلى تسعة (ما معهما فعلت) من التذكير له في المذكر والتأنيث في المؤنث (فافعل) أيضًا معه (قصدًا) وهذا جواب الشرط المقدر في كلامه الذي أبرزته (ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا) مع عشر (ما قدما) من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث نحو : عندي ثلاثة عشر رجلًا وثلاث عشرة امرأة (وأول عشرة) بالتاء (اثنتي) كذلك (وعشرًا) بغير تاء (اثني) كذلك (إذا أنثى تشا) راجع للأول (أو ذكرا) راجع للثاني نحو ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ هذا والمعرب مما ذكر اثنا واثنتا (واليا) فيهما (لغير الرفع وارفع بالألف) كما تقدم أول الكتاب (والفتح) بناء (في جزأي سواهما ألف) أما البناء فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الفتح فلخفته وثقل المركب واستثنى في الكافية ثماني فيجوز إسكان يائها وكذلك حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها (وميز العشرين) وما بعدها (للتسعينا) أي معها (بواحد) نكرة منصوب (كأربعين حينا) وثلاثين ليلة (وميزوا مركبًا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما) نحو : عندي أحد عشر رجلًا ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ أي فرقة أسباطًا (وإن أضيف عدد مركب) غير اثني عشر واثنتي عشرة (يبق البنا) في الجزأين نحو : هذه خمس عشرتك (وعجز) وحده (قد يعرب) في لغة رديئة كما قال سيبويه (وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة) أي معها (كفاعل) المصوغ (من فعلا واختمه في التأنيث) للمعدود (بالتا) فقل ثانية وثالثة إلى عاشرة (ومتى ذكرت) بتشديد الكاف المعدود (فاذكر فاعلًا) هذا المصوغ (بغير تا) فقل ثان وثالث إلى عشر (وإن ترد) به (بعض الذي منه بني) أي صيغ (تضف إليه) نحو ثاني اثنين أي إحداهما وثالث ثلاثة أي أحدها ، ولا يجوز تنوينه ونصبه وهذا (مثل بعضٍ بيِّن) فإنه لا يستعمل إلا مضافًا إلى كله كبعض ثلاثة (وإن ترد) به (جعل) العدد (الأقل مثل ما فوق) بأن تستعمله مع ما سفل (فحكم جاعل) أي اسم فاعل (له احكما) فأضفه أو نونه وانصب به

نحو رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي جاعلها أربعة (وإن أردت) به بعض الذي منه بني (مثل) ما سبق في (ثاني اثنين) وكان الذي منه بني (مركبًا فجيء بتركيبين) أولهما فاعل مركبًا من العشرة ، وثانيهما ما بني منه مركبا أيضًا مع العشرة ، وأضف جملة المركب الأول إلى جملة المركب الثاني فقل : ثاني عشر اثني عشر وثانية عشرة اثنتي عشرة (أو فاعلًا بحالتيه) التذكير والتأنيث (أضف) بعد حذف عجزه (إلى مركب) ثان فإنه (بما تنوي) أي تقصد (يفي) نحو : ثالث ثلاثة عشر وثالثة ثلاث عشرة (وشاع الاستغنا) عن الاتيان بتركيبين أو بفاعل مضاف إلى مركب (بحادي عشرا) وهو المركب الأول وحذف الثاني كما قاله في شرح الكافية (ونحوه) إلى تاسع عشر (وقبل عشرين اذكرا وبابه) إلى تسعين (الفاعل) المصوغ (من لفظ العدد بحالتيه) التذكير والتأنيث (قبل واو) عاطفة (يعتمد) فقل : حادي وعشرون وحادية وتسعون .

فصل في كم وكأين وكذا

وهي ألفاظ عدد مبهم الجنس والمقدار (ميز) إذا كانت (في الاستفهام كم) بأن تكون بمعنى أي عدد (بمثل ما ميزت عشرين) أي بتمييز منصوب (ككم شخصًا سما) أي علا (وأجز أن تجره) أي تمييز كم الاستفهامية (مِن مضمرًا إن وَلِيَتْ كم حرفَ جرٍّ مُظهَرَا) نحو : بكم درهم تصدقت ، أي : بكم من درهم ، وفيه دليل على أن كم اسم وبناؤها لشبهها الحرف في الوضع (واستعملنها) حال كونها (مخبرًا) بها بأن تكون بمعنى كثير (كعشرة) فميزها بمجموع مجرور (أو مائة) فميزها بمفرد مجرور (ككم رجال جاؤوني (أو) كم (مره) لغة في امرأة تأنيث مره (ككم) الخبرية (كأين وكذا) في إفادة التكثير وغيره (و) لكن (ينتصب تمييز ذين) نحو : اطرد اليأس بالرجاء فكأين الماحم يسره بعد عسر ورأيت كذا وكذا رجلًا (أو به) أي بتمييز كأين كما في الكافية (صل من) الجنسية (تصب) نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ ولا تتصل بتمييز كذا ولا يجب تصديرها بخلاف كأين وكم ، فلا يعمل فيهما إلا متأخر وقد يضاف إلى كم متعلق ما بعدها أو تجر بحرف متعلق به كقولك : أبناءكم رجل علمت ، ومن كم كتاب نقلت ، ولاحظ الكأين في ذلك قاله في شرح الكافية .

هذا باب الحكاية

(احك بأي ما) ثبت (لمنكور سئل عنه بها) من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، سواء كان (في الوقف أو حين تصل) فقل لمن قال رأيت رجلًا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيًّا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات (ووقفًا احك ما) ثبت (لمنكور بمن والنون) منها (حرك مطلقًا وأشبعن) حتى ينشأ وأو في حكاية المرفوع والفا في المنصوب وياء في المجرور فقل لمن قال : جاءني رجل منو ، ولمن قال رأيت رجلًا منا ، ولمن قال : مررت برجل مني وصل بمن ألفا أو ياء أو نونًا (وقل : منان ومنين بعد) قول شخص (لي ألفان بابنين) حاكيا له موافقًا في التثنية والإعراب (وسكن) نون منان ومنين (تعدل) وصل بمن تاء التأنيث (وقل لمن قال أتت بنت) حاكيا (منه والنون) من منه إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى) عند التثنية فهي (مسكنة) كقولك لمن قال : عندي جاريتان منتان (والفتح) لها (نزر) أي قليل (وصل التا والألف بمن) إذا حكيت جمعًا مؤنثًا فقل منات (بإثر) قول شخص (ذا بنسوة كلف) وصل بمن واوًا وياء ونونا (وقل منون ومنين مسكنًا) بالنون فيهما (إن قيل جا قوم لقوم فطنا) حاكيًا له موافقًا له في الجمع والإعراب (وإن تصل) من بالكلام (فلفظ من لا يختلف) مطلقا ، بل يبقى على حاله فقل لمن قال : جاء رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال من يا هذا (ونادرًا) إلحاقها العلامة بأن قيل (سنون) وهو ثابت (في نظم عرف) وهو قوله :

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

(والعلم احكينه من بعد من) وحدها (إن عريت من عاطف بها اقترن) فقل لمن قال : جاء زيد : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدًا : من زيدًا ؟ ولمن قال : مررت بزيد : من زيد ؟ فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقًا .

تتمة : لا يجوز حكاية غير ما ذكر وأجاز يونس حكاية كل معرفة ، قال : المصنف ولا أعلم له موافقًا .

هذا باب التأنيث

وهو فرع عن التذكير ؛ ولذلك افتقر إلى علامة (علامة التأنيث تاء) كفاطمة



وتمرة (أو ألف) مقصورة أو ممدودة كحبلى وحمراء (وفي أسام) بفتح الهمزة مؤنثة (قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير) للتاء في اسم بالضمير إذا أعيد إليه نحو الكتف نهشتها (ونحوه) كالإشارة إليه نحو هذه جهنم (كالرد) لها أي في ثبوتها (في التصغير) نحو كتيفة ، وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية والنعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة ، وكسقوطها في عدده نحو اشتريت ثلاث أذود هذا والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث كمسلم ومسلمة ، وقل مجيئها في الاسم كامرئ وامرأة ورجل ورجلة ، وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرًا كتمرة وتمر ولعكسه قليلًا ككمء وكمأة وللمبالغة كراوية ولتأكيدها كنسابة ولتأكيد التأنيث كنعجة وللتعريب ككيالجه وعوضًا عن فاء كعدة وعين كإقامة ولام كسنة ومن زائد لمعنى كأشعثي وأشاعثة أو لغير معنى كزنديق وزنادقة ومن مدة تفعيل كتزكية (ولا تلي) تاء (فارقة) بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعًا (فعولًا) حال كونه (أصلًا) بأن كان بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور ، بخلاف ما إذا كان فرعًا بأن كان بمعنى مفعول كجمل ركوب وناقة ركوبة (ولا المفعال) كرجل مهذار وامرأة مهذار (و) لا (المفعيلا) كرجل معطير وامرأة معطير (كذاك مفعل) كرجل مغشم وامرأة مقشم (وما تليه تا الفرق من ذا) المذكور كقولهم : امرأة عدوة وميقاتة ومسكينة (فشذوذ فيه ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل إن تبع موصوفه غالبًا التا تمتنع) كرجل قليل وامرأة قتيل وندر قولهم ملحفة جديدة ، فإن كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه بأن جرد عن معنى الوصفية لحقته نحو امرأة وجيهة ونحو « ذبيحة ونطيحة » .

فصل

(وألف التأنيث) ضربان (ذات قصر وذات مد نحو أنثى الغر) أي الغراء (والاشتهار في مباني الأولى) أي أبنية أوزان المقصورة (يبديه وزن) فعلى بضم ففتحة نحو (أربى) لداهية ، وفي شرح الكافية في باب المقصور والممدود أن هذا من النادر (و) وزن فعلي بضمة فسكون ، اسمًا كان نحو بهمى أو صفة نحو (الطولى) أو مصدرًا نحو الرجعى (و) وزن فعلي بفتحتين ، اسمًا كان نحو بردى لنهر بدمشق أو مصدرًا نحو (مرطى) لمشبه أو صفة نحو حيدي (ووزن فَعْلى) بفتحة فسكون (جمعًا) كان كصرعى (أو مصدرًا) كدعوى (أو صفة

كشبعى و) وزن فعالى بضمة وتخفيف (كحبارى) الطائر ووزن فعلي بضمة فتشديد نحو (سمهى) للباطل ووزن فِعَلَّى بكسرة ففتحة فتشديد نحو (سبطرى) لنوع من المشي ووزن فِعْلى بكسرة فسكون ، مصدرًا كان نحو (ذكرى) أو جمعًا نحو ظربى وحجلى ، قال المصنف : ولا ثالث لهما (و) وزن فِعِّيلي بكسرين وبتشديد العين نحو (حثيثي) لكثرة الحث على الشيء (مع) وزن فُعُلَّى بضمتين فتشديد نحو (الكفرى) لوعاء الطلع (كذاك) وزن فُعَّيْلَى بضمة ففتحة وتشديد العين نحو (خُلَّيْطَى ! للاختلاط (مع) وزن فُعَّالى بضمة فتشديد نحو (الشُّقَّارى) لنبت ، وزاد في الكافية في المشهورة وزن فعللا كفرتنى وفوعلا كحوزلى لمشية تبختر وفعلوى كهرنوى لنبت وأفعلاوى كأربعاوى لقعدة المتربع وفعللولى كحندقوقى لنبت ومفعلى كمكورى لعظيم الأرنبة وفعلوتى كرهبوتى للرهبة وفعللى كقرفصى بمعنى القرفصاء ويفعلى كيهبرى للباطل وفعللى كشقصلى لنبت يلتوي على الأشجار وفعيلى كهبيخى لمشية تبختر وفعليا كمرحيا للمرح وفعللايا كبردرايا وفوعالا كحولايا وفوعولى كفوضوضى للمفاوضة وفعلايا كبرحايا للعجب (واعز) أي انسب (لغير هذه) الأوزان المذكورة (استندارا) وموضع ذكرها كتب اللغة .

(فصل)

(لمدها) أي لممدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضًا هي (فعلاء) بفتحة فسكون ، اسمًا كان كجرعاء أو مصدرًا كرغباء أو صفة كحمراء وديمة هطلاء ، أو جمعا في المعنى كطرفاء و (أفعلاء مثلث العين) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها كأربعاء مثلث الباء للرابع من أيام الأسبوع (وفعللاء) بفتحتين بينهما سكون كعقرباء لمكان (ثم فعالا) بكسرة كقصاصاء بمعنى القصاص و (فعللا) بضمتين بينهما سكون كقرفصاء لضرب من القعود و (فاعولا) بضم ثالثه كعاشوراء (وفاعلاء) بكسر ثالثة كقاصعاء لأحد جحرة اليربوع و (فعليا) بكسرة فسكون ككبرياء للكبر و (مفعولا) كأتوناء جمع أتان (ومطلق العين فعالا) بالتخفيف أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس وقريناء وكريثاء لنوعين من البسر وعشوراء بمعنى عاشوراء (وكذا مطلق فاء) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين (فعلاء أخذًا) نحو حنفاء لمكان وسبراء للذهب وظرفاء ونفساء ورحضاء ، وزاد في شرح الكافية في



المشهورة وفعيلياء كمزيقياء لقب ملك فعيلاء كهجيراء للعادة ومفعلاء كمشيحاء للاختلاط وفعاللاء كجفادباء لضرب من الجراد ويفاعلاء كينابعاء اسمي مكان وفعلياء كزكرياء وفعلولاء كمعكوكاء ويعكوكاء اسمين للشر والجلبة وفعيلاء كدخيلاء لباطن الأمر وفعنالاء كبرناساء بمعنى برنساء بمعنى براساء وما عدا هذه الأوزان نادر .؟

هذا باب المقصور والممدود

(إذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحًا وكان ذا نظير) معتل (كالأسف فلنظيره المعل الآخر) كالأسى مثلًا (ثبوت قصر بقياس ظاهر كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها (في جمع ما) كان (كفعلا) بالكسر (وفعلا) بالضم (نحو الدمى) جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه والمرى جمع مرية ؛ إذ نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة وقرب جمع قربة (و) كل (ما استحق) من الصحيح (قبل آخر ألف فالمد في نظيره) المعتل (حتما) قد (عرف كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى) أي كمصدره وهو الارعواء (وكارتأى) أي كمصدره وهو الارتياء ؛ إذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار وكالاستقصاء إذ نظيره الاستخراج (والعادم النظير) السابق يكون (ذا قصر وذا مد بنقل) عن العرب (كالحجا) بالقصر للعقل (وكالحذا) بالمد للنعل (وقصر ذي المد اضطرارًا مجمع عليه) كقوله لابد من صنعاء وإن طال السفر (والعكس) وهو مد المقصور اضطرارًا (يخلف) بين البصريين والكوفيين (يقع) فمنعه الأولون وأجازه الآخرون محتجين بنحو قوله :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء

هذا باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

وفيه غير ذلك (آخر مقصور تثنى اجعله) بقلبه يا (إن كان عن ثلاثة مرتقيا) بأن كان رباعيًا فما فوق فقل في حبلى حبليان (كذا) الثلاثي (الذي اليا أصله نحو الفتى) فقل فيه فتيان وكذا الثلاثي (الجامد) الذي لا اشتقاق له يعرف منه أصله (الذي أميل كمتى) علمًا فقل فيه متيان (في غير ذا) المذكور كالذي ألفه عن واو أو مجهولة ولم تمل (تقلب واوًا الألف) كقولك في عصا عصوان وفي لدا علمًا لدوان (وأولها) أي الكلمة المنقلبة (ما كان قبل قد ألف) من علامة



التثنية (وما) كان ممدودًا وهمزته بدل من ألف التأنيث (كصحراء بواو ثنيا) فيقال فيه صحراوان (و) الذي همزته للإلحاق (نحو علباء) أو بدل عن أصل نحو (كساء وحيا) ثني (بواو أو همز) فيقال علباوان وعلباءان وكساوان وكساءان وحياءان وحياوان ، لكن في شرح الكافية أن إعلال الأول أرجح من تصحيحه وأن الثاني بالعكس (وغير ما ذكر) كالذي همزته أصلية (صحح) فقل في قراء قراءان (وما شذ) عن هذه القواعد (على نقل) عن العرب (قصر) كقولهم في خوزلى خوزلان وفي حمر أحمرايان وفي عاشوراء عاشوراوان وفي كساء كسايان وفي قراء قراوان (واحذف من المقصور) وكذا المنقوص (في جمع) له (على حد المثنى) أي بالواو والنون (ما به تكملا) أي أخره ، فقل في موسى والقاضي موسون وموسين وقاضون وقاضين (والفتح) في المقصور (أبق مشعرًا بما حذف) وهي الألف ، وأبق في المنقوص الضم والكسر ، أما الممدود والصحيح فيفعل بهما ما فعل في التثنية (وإن جمعته) أي كلا من المقصور والممدود (بتاء وألف فالألف) أو الهمزة (اقلب قلبها في التثنية) فقل في مشترى : مشتريات ، وفي رحى : رحيات، وفي متى : متيان ، وفي قناة : قنوات ، وفي صحراء : صحراوات ، وفي بنات : بناوات ، وفي قراء : قراءات (وتاء ذي التاء الزمن) حينئذ (تنحيه) أي حذفًا كما سبق ، وكقولك في مسلمة مسلمات ، هذا ولهذا الجمع أحكام تخصه أشار إليها بقوله (والسالم العين) من التضعيف والإعلال (الثلاثي) حال كونه (اسما اتل) أي اعطفه (إتباع عين) منه (فاءه بما شكل) به من الحركات (إن ساكن العين مؤنثا بدا) سواء كان (مختتمًا بالتاء أو مجردًا) منها ، فقل في جفنة ودعد وسدرة وهند وعرفة وجمل : جفنات ودعدات وسدرات وهندات وغرفات وجملات ، بخلاف غير السالم العين كسلة وكلة وحلة وجوزة وديمة وصورة ، وغير الثلاثي كزينب ، والوصف كضخمة (وسكن) العين (التالي غير الفتح) وهو الكسر والضم ، فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل : كسرات وهندات وخطوات وجملات (أو خففه بالفتح) فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل : كسرات وهندات وخطوات وجملات (فكلًا) مما ذكر (قد رووا) عن العرب ، أما التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه فيقال في دعد : دعدات (ومنعوا إتباع) العين للفاء إذا كانت مضمومة واللام ياء أو مكسورة واللام واوًا (نحو ذروة وزبية) وأجازوا فيهما الفتح والسكون فقالوا : ذروات وذروات وزبيات وزبيات (وشذ)

كسر عين (جروه) إتباعًا للفاء فقالوا : جروات (ونادر) أي قليل (أو ذو اضطرار غير ما قدمته) كقولهم في عير : عيرات وفي كهلة : كهلات ، وقول الشاعر :

زفرة فتستريح النفس من زافراتها

(أو لأناس) من العرب قليلين (انتمى) أي انتسب كقول هذيل في بيضة وجوزة : بيضات وجوزات .

هذا باب جمع التكسير

وهو كما يؤخذ من الكافية : ما ظهر بتغيير لفظًا أو تقديرًا (أفعلة) كأرغفة ثم (أفعُل) كأفلُس (ثم فِعْله) كغِلْمة (ثُمَّت أفعال) كأثواب (جموع قلة) تطلق على ثلاثة فما فوقها للعشرة ، وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها (وبعض ذي) الجموع (بكثرة وضعا) من العرب (يفي كأرجل) جمع رجل (والعكس) وهو وفاء جمع الكثرة بالقلة أي الدلالة عليها (جاء) عن العرب (كالصفي) جمع صفاة ؛ وهي الصخرة الملساء ، لكن حكي في جمعه أصفاء ؛ فينبغي أن يمثل بنحو رجال جمع رجل (لفعل) بفتحة فسكون حال كونه (اسمًا صح عينًا) وإن اعتل لامًا (أفعُل) جمعًا كأفلُس وأدل وأظب جمع فلس ودلو وظبي ، بخلاف الوصف كضخم إلا أن يغلب كعبد ، والمعتل العين كسوط وبيت ، وشذ أعين وأثواب (وللرباعي) حال كونه (اسمًا أيضًا يجعل) أفعل جمعا (إن كان كالعناق والذراع في مد) ثالثه (وتأنيث) بلا علامة (وعد الأحرف) كأيمن جمع يمين بخلاف ما لم يكن كذلك ، وشذ أقفل وأغرب (وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي) حال كونه (اسما) بأن لم توجد فيه شروطه بأن كان على فعل ، لكنه معتل العين كثوب وسيف ، أو على غيره كجمل ونمر وعضد وحمل وعنب وإبل وقفل وعنق ورطب (بأفعال يرد) مطردًا جميع ذلك (و) لكن (غالبًا أغناهم فعلان) بالكسر (في فعل) بضمة ففتحة (كقولهم : صردان) في صردِ طائر (في اسم مذكر رباعي بمد ثالث) منه (أفعلة عنهم اطرد) كأقذلة وأرغفة وأعمدة جمع قذال ورغيف وعمود (والزمه) أي افعله (في فعال) بفتح الفاء (أو فعال) بكسرها (مصاحبي تضعيف أو إعلال) كأبنة وأقبية وأئمة وآنيةجمع بنات وقباء وإمام وإناء (فُعْل) بضمة فسكون جمع (لنحو أحمر) وهوأفعل مقابل فعلاء (و) نحو (حمرا) وهو فعلاء مقابل أفعل ،



وكذا ما لا مقابل له كأكمر ورتقاء (وفعلة) بكسر فسكون (جمعًا بنقل يدري) كولدة جمع ولد ولا يأتي جمعًا قياسًا (وفُعُل) بضمتين جمع (الاسم رباعي عد) قد زيد (ثالثًا قبل لام إعلالا) به (فقدما) دام (لم يضاعف في الأعم) الأغلب (ذو الألف) ككتب وسرر وعمد جمع كتاب وسرير وعمود ؛ فإن اعتل اللام أو ضوعف ذو الألف فله أفعلة كما سبق ومن مقابل الأعم عنن جمع عنان (وفعل) بضمة ففتحه (جمعًا لفعلة) بالضم (عرف) كغرف وغرفة (و) لفعلى بالضم (نحو كبرى) وكبر (ولفعلة) بالكسر فالسكون (فعل) بكسرة ففتحة كسدرة وسدر (وقد يجيء جمعه) أي فعلة (على فعل) بضمة ففتحة كلحية ولحى (في) وصف لمذكر عاقل على فاعل معتل اللام (نحو رام) وقاض (ذو اطراد فعله) بضمة ففتحة كرماة وقضاة (وشاع) في كل وصف لمذكر عاقل على فاعل صحيح اللام فعلة بفتحتين (نحو كامل وكمله فعلى) بفتحة فسكون جمع (لوصف) على فعيل بمعنى مفعول (كقتيل) وقتلى (و) كل من فعل نحو (زمن) وزمنى (و) فاعل نحو (هالك) وهلكى (و) فيعل نحو (ميت) وموتى ، وكذا أفعل نحو أحمق وحمقى ، وفعلان نحو سكران وسكرى (به) أي بفعلى (قمن) أي حقيق إلحاقًا (لفعل) بضمة فسكون حال كونه (اسمًا صح لا مًا) وإن اعتل عينًا (فعله) جمعًا بكسرة ففتحة كدب ودببة وكوز وكوزة (والوصع) العربي (في فعل) بفتحة فسكون (وفعل) بكسرة فسكون (قلله) كغرد وغردة وقرد وقردة (وفعل) بضمة ففتحة وتشديد العين جمع (لفاعل وفاعله) حال كونهما (وصفين) صحيحي اللام (نحو عادل) وعذل (وعاذلة) وعذل (ومثله) أي فعل فيما سبق و (الفعال) بضبطه بزيادة الألف (فيما ذكرا) بتشديد الكاف كتاجر وتجار وندر فيما أنث كصادد وصداد (وذان) الوزنان (في المعل لامًا) منهما (ندرا) كغاز وعزى وعزاء (فعل وفعلة) بفتحة فسكون في كليهما (فعال) بكسره جمع (لهما) مطلقًا ككعب وكعاب وصعب وصعاب ونعجة ونعاج (و) لكن (قل فيما عينه) أو فاؤه كما في الكافية (اليا منهما) كضيف وضياف وبعر وبعار (وفعل) بفتحتين (أيضًا له فعال) بكسر جمعًا (ما) دام (لم يكن في لامه اعتلال أو) لم (يك) لامه (مضعفًا) نحو جمل وجمال بخلاف ما إذا كان كذلك كرحى وطلل (ومثل فعل) فيما ذكر (ذو التا) أي فعلة كرقبة ورقاب (وفعل) بضم فسكون (مع فعل) بكسر فسكون



لهما أيضًا فعال (فاقبل) كرمح ورماح وذئب وذئاب وشرط في الكافية للأول أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى (وفي فعيل وصف فاعل ورد) فعال أيضًا جمعًا كذاك في أنثاه) فعيلة (أيضًا اطرد) كظراف في جمع ظريف وظريفة (وشاع) فعال أيضًا (في) كل (وصف على فعلانًا) بفتحة فسكون (أو أنثييه) وهما فعلًا وفعلانة (أو على فعلانا) بضمة فسكون (ومثله أنثاء (فعلانة) كغضاب وندام وخماص في جمع غضبان غضبى وندمان وندمانة وخمصان وخمصانة (والزمه) أي فعالًا (في) فعيل وأنثاه إذا كان واوي العين صحيحي اللام (نحو طويل وطويلة) فقل في جمعهما طوال (تفي) بما استعملته العرب (وبفعول) بضمتين (فعل) بفتحة فكسرة (نحو كبد يخص غالبًا) فلا يجمع على غيره ككبود ومن النادر أكباد (كذاك يطرد) فعول جمعًا (في فعل) حال كونه (اسمًا مطلقَ الفًا) أي مثلثها مسكن العين ككعب وكعوب وضرس وضروس وجند وجنود ، وشرط في الكافية لمضمومها أن لا يضاعف كخف ، ولا يعل كحوت ومدى (وفعل) بفتحتين مفرد (له) أي لفعول أيضًا سماعًا كأسد وأسود (وللفعال) بالضم والتخفيف (فعلان) بكسرة فسكون (حصل) جمعًا كغراب وغربان (وشاع) فعلان (في) فعل بالضم وفعل بالفتح معتل العين نحو (حوت) وحيتان (وقاع) وقيعان (مع ماضاهاهما) ككوز وكيزان وتاج وتيجان (وقل في غيرهما) كغزال وغزلان (وفعلًا) بفتحة فسكون حال كونه (اسمًا وفعيلًا وفعل) بفتحتين حال كونه غير معل العين (فعلان) بضمة فسكون لهذه الثلاثة (شمل) جمعًا كظهر وظهران ورغيف ورغفان وجذع وجذعان (ولكريم وبخيل) وكل صفة لمذكر عاقل على فعيل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام (فعلًا) بضمة ففتحة ككرماء وبخلاء (كذا لما ضاهاهما) أي شابههما في الدلالة على معنى كالغريزة (قد جعلا) كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء (وناب عنه) أي عن فعلا (أفعلاء) بكسر ثالثه (في) الوصف المذكور (المعل لاما) كولي وأولياء (و) في (مضعف) منه كشديد وأشداء (وغير ذاك) المذكور (قل) كتقي وتقواء ونصب وأنصباء (فواعل) بكسر العين جمع (لفوعل) كجوهر وجواهر (وفاعل) بفتح ثالثه كطابع وطوابع (وفاعلاء) بكسر كقاصعاء وقواصع (مع) فاعل بكسر (نحو كاهل) وكواهل (و) فاعل صفة المؤنث نحو (حائض) وحوائض (و) صفة مالا يعقل نحو (صاهل)

وصواهل (وفاعلة) مطلقًا نحو : فاطمة وفواطم وصاحبة وصواحب (وشذ في) صفة المذكر العاقل نحو (الفارس) والفوارس (مع ماثله) كسابق وسوابق (وبفعائل) بفتح الفاء (اجمعن فعاله) مثلث الفاء (وشبهه) مما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة ، سواء كانت ألفًا أو واوًا أو ياء وسواء كان (ذا تاء أو) التاء (مزاله) منه كسحابة وسحائب وشمال وشمائل ورسالة ورسائل وعقاب وعقائب وصحيفة وصحائف وسعيد علم امرأة وسعائد وحلوبة وحلائب وطلوبة وطلائب وعجوز وعجائز (وبالفعالي) بكسر اللام (والفعالى) بفتحها والفاء مفتوحة فيهما (جمعا) فعلاء اسمًا كان أوصفة نحو (صحراء) وصحارى وصحاري (والعذراء) والعذارى والعذاري (والقيس) أي القياس وهما مصدران لقاس (اتبعا) في ذلك ولا تقتصر على السماع (واجعل فعالى) بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعا (لغير ذي نسب جدد) من كل ثلاثي آخره ياء مشددة (كالكرسي) والكراسي بخلاف بصري فلا تقول فيه بصاري (تتبع العرب) في استعمالهم (وبفعالل) بفتحتين وكسر اللام الأولى (وشبهه) كافاعل (انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى) فقل في جعفر جعافر وفي أفضل أفاضل (ومن خماسي جرد الآخر انف) أي احذف إذا جمعته (بالقياس) فقل في سفرجل سفارج (والرابع) منه (الشبيه بالمزيد) في كونه أحد حروف الزيادة (قد يحذف دون ما به تم العدد) وهو الآخر كقولك في خدرنق خدارق ، لكن الأجود حذف الآخر نحو خدران (وزائد العادي) أي المجاوز (الرباعي) وهو الخماسي (احذفه) أي الزائد منه (ما) دام (لم يك لينا إثره) أي بعده الحرف (اللذ ختما) بالكلمة أي آخرها فقل في سبطرى سباطر ، وفي فدوكس فداكس بخلاف ما إذا كان لينًا قبل الآخر نحو عصفور وقنديل وقرطاس فلا يحذف (والسين والتا من كمستدع أزل) إذا جمعته (إذ بينا الجمع بقاهما مخل) فقل فيه مداع (والميم) من كمستدع (أولى من سواه بالبقا) لمزيته على غيره باختصاص زيادته بالأسماء (والهمز واليا مثله) أي الميم في الأولوية بالبقاء (إن سبقا) غيرهما من الحروف بأن كانا في أول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى فيقال في ألندد ويلندد ألادّ ويلادّ (والياء لا الواو حذف ان جمعت ما كحيزبون) وهي الداهية لمزية الواو بإغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس ، فأبقها واقلبها ياء لا نكسار ما قبلها وقل فيه حزابين (فهو حكم حتمًا وخيروا) الحاذف (في) حذف



ما أراد من (زائدي سرندي) وهما نونه وألفه لتكافؤهما ؛ فإن شاء يقول سراند أو سرادي ومعناه الشديد (وكل ما ضاهاه كالعلندي) وهو الضخم البعير فإن شاء يقول : علاند أو علاد .

هذا باب (التصغير)

عبر به سيبويه وبالتحقير وهو تفنن (فعيلا) بضمة ففتحة ساكنة (اجعل لثلاثي إذا صغرته نحو قذي في) تصغير (قذا) وهو ما يسقط في العين والشراب (فعيعل) بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة (مع فعيعيل) بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة اجعلا (لما فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهما) وجعل قنديل قنيديلًا (وما به لمنتهى الجمع وصل) من الحذف السابق (به إلى أمثلة التصغير صل) فقل في سفرجل وخدرنق وسبطرى ومستدع وألندد ويلندد وحيزبون وسرندا : سفيرج وخديرق أو خديرن وسبيطر ومديع وأليد وبليد وحزيبين وسريند أو سريد (وجائز تعويض يا) ساكنة (قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما) أي في التكسير والتصغير (انحذف) فيقال في سفرجل سفاريج وسفيريج (وحائد) أي مائل خارج (عن القياس كل ما خالف في البابين) أي بابي التكسير والتصغير (حكمًا رسما) كتكسير حديث على أحاديث وتصغير مغرب على مغيربان (لتلو) أي للحرف الذي بعد (ياالتصغير) إذا كان (من قبل علم) أي علامة (تأنيث) كتائه (أو مدته) أي ألفه (الفتح انحتم) كعظيمة وحبيلى وحميراء (كذاك) أي كالتالي ياء التصغير السابق في وجوب فتحه (ما) أي الحرف الذي (مدة أفعال) أي ألفه (سبق) كأجيمال (أو) الذي سبق (مد سكران وما به التحق) من عثمان ونحوه كسكيران وعثيمان (وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا) فلا يحذفان للتصغير وإن حذفا للتكسير كقولك في قرفصاء وسفرجلة : قريفصاء وسفيرجة (كذا) الياء (المزيد آخرًا للنسب) عد منفصلًا فلا يحذف كقولك في عبقري عبيقري (و) كذا (عجز المضاف) كقولك في امرئ القيس أميرؤ القيس (و) كذا عجز (المركب) تركيب مزج كقولك في بعلبك بعيلبك (وهكذا زيادتا فعلانا) وهما الألف والنون عدا منفصلين فلا يحذفان إذا كانا (من بعد أربع كزعفرانا) فيقال فيه زعيفران (وقدر) أيضًا (انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جلا) بالجيم أي دل عليه من العلامة فلا تحذفه

كقولك في جدران وظريفون وظريفات : أعلاما جديران وظريفون وظريفات (وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة) ولم تسبقه مدة (لن يثبتا) بل يحذف كقولك في قرقرى ولغيزى قويقر ولغيغز (وعند تصغير) ما فيه ألف مقصورة قبلها مدة نحو (حبارى خيِّر بين) حذف المدة فيقال (الحبيرى قادر) ذلك (و) بين حذف ألف التأنيث فيقال (الحبيِّر واردد لأصل) حرفًا (ثانيًا) إذا كان (لينًا قلب) عن لين (فقيمة) بالياء (صير) إذا صغرتها (قويمة) بالواو رد إلى الأصل (تصب وشذ في) تصغير (عيد عييد) إذا كان الأصل عويدًا لأنه من العود وخرج بقيد اللين ثاني متعد وبالقلب عنه ثاني أئمة وما يأتي في البيت بعده (وحتم للجمع) المكسر المفتوح الأول (من ذا) الرد (ما لتصغير علم) فيقال في تكسير ميزان موازين بقلب الياء واوًا وفي تكسير عيد أعياد بإثباتها شذوذًا ولا رد فيما لا يتغير فيه الأول كقيم في قيمة (والألف الثاني المزيد يجعل) بالقلب (واوًا) كهوييل في هابيل (كذا) يقلب واوًا (ما الأصل فيه يجهل) كعويج في عاج (وكمل المنقوص) أي المحذوف بعضه (في التصغير) برد ما حذف منه (ما) دام (لم يحو غير التاء ثالثًا كما) علمًا فقل فيها مويه وكشفة فقل فيها شفيهة بخلاف ما إذا حوى ثلاثة غير التاء فلا يكمل كجويه في جاه (ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل) وحذف الزائد لأنه حقيقته والحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنثًا ثلاثيًا (كالعطيف يعني المعطفا) وكحميد في حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد سويدة في سوداء وقريطس في قرطاس .

(فرع) حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل بريها وسميعًا بحذف الهمزة منهما والألف والياء وحذف ميم إبراهيم ولام إسمعيل ، قال في شرح الكافية : ولا يقاس عليهما (واختم بتاء التأنيث ما صغرت من مؤنث) معنى (عار) عنها لفظًا (ثلاثي كسن) فقل فيها سنينة ويد فقل فيها يدية (ما) دام (لم يكن بالتا يرى ذا لبس) فإن كان (كشجر وبقر وخمس) التي من ألفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه إذ يلتبس الأولان بالمفرد والثالث بعدد المذكر (وشذ ترك) التاء (دون لبس) كقولهم في قوس قويس (وندر لحاق تا فيما ثلاثيًا كثر) بفتح المثلثة أي زاد عليه كقولهم في وراء وقدام وريئه وقديدمه (وصغروا) من المبنيات (شذوذًا الذي و (التي) وتثنيتهما وجمعهما كما في الكافية (وذا مع الفروع منها تاوتى) وتثنيتهما وجمعهما وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية

والتعويض من ضمه الغامز يده في آخرها فقالوا اللذيا واللتياو واللذيون واللويون واللويتاو اللتيات وذياوتيا وذيان وتيان ومنع ابن هشام تصغير تي استغناء بتا واللاء واللائي استغناء باللتيات واتفقوا على منع تصغير ذي للإلباس .

(خاتمة) يصغر أيضًا من غير المتمكن شذوذ أفعل من التعجب نحو ما أحيسنه والمركب تركيب مزج كما سبق .

هذا باب النسب

(ياء) مشددة (كيا الكرسي زادوا في آخر الاسم للنسب وكل ما تليه كسره وجب) كقولهم في النسب إلى أحمد أحمدي (ومثله) أي مثل ياء النسب إما في التشديد أو في كونها للنسب (مما حواه احذف) ذا كان قبله ثلاثة أحرف فقل في النسب إلى كرسي وشافعي كرسي وشافعي ، ولم أر من تعرض لجواز شافعوي قياسًا على مرموي وإن كان بعض الفقهاء استعمله وهو حسن للبس فإن كان قبله حرفان كعلى جاز الحذف والقلب كعلوي أو حرف فسيأتي في قوله ونحو حي فتح ثانية يجب (وتا تأنيث أو مدته) أي ألفه (لا تثبتا) بل احذفها فقل في النسبة إلى مكة مكي وقول العامة في خليفة خليفتي لحن من وجهين (وإن تكن) مدة التأنيث (تربع) أي تقع رابعة في اسم أتى (ذا ثان سكن فقلبها واوًا) مباشرة للام ومفصولة بألف (وحذفها) أي كل منهما (حسن) لكن المختار الثاني كقولك في حبلى حبلي وحبلوي وحبلاوي ، ويجب الحذف إذا كانت خامسة فصاعدًا كما سيأتي أو رابعة متحركًا ثاني ما هي فيه كقولك في حبارى وجمزى حباري وجمزي (لشبهها) أي مدة التأنيث وهو (الملحق والأصلي) عطف على شبهها الخبر المقدم على مبتدئه وهو (ما لها) أي لمدة التأنيث من حذف وقلب (و) لكن (للأصلي قلب يعتمى) أي يختار وكذا الملحق كقولهم في أرطى وملهى أرطي وأرطوي وملهي وملهوي (والألف الجائز) أي المتعدي (أربعًا أزل) كما تقدم (كذاك يا المنقوص) إذا وقع (خامسًا عزل) بمعنى حذف كقولك في المعتدي معتدي (والحذف في اليا) أي ياء المنقوص إذا وقع (رابعا أحق من قلب) كقولك في القاضي قاضي ويجوز القلب كقولك قاضوي (وحتم قلب) ألف أو ياء (ثالث يعن) كقولك في الفتى والعمى فتوي وعموي (وأول ذا القلب) حيث قلنا به (انفتاحًا وفعل) بفتح أوله وكسر الثاني ومن الآتيين (وفعل) بضم



أوله (عينهما افتح) عند النسب بقلب الكسرة فتحة (و) كذا (فعل) بكسر أوله اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب فقل في نمر ودئل وإبل نمري ودئلي وإبلي (وقيل في) النسب إلى ما في آخره ياء أن ثانيتهما أصلية نحو (المرمى مرموي) بحذف أول الياءين وقلب ثانيهما واوًا بعد فتح العين (واختير في استعمالهم مرمي) بحذف الياءين والأول أحسن ؛ لأمن اللبس (و) كل ما في آخره ياء مشددة قبلها حرف (نحو حي فتح ثانيه) عند النسب (يجب) من غير تغيير له إن لم يكن منقلبًا عن واو نحو حيوي (واردده واوًا إن يكن عنه قلب) كطي فقل فيه طووي وثالثه تقلبه واوًا مطلقًا فقل فيه حيوي (وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب) فيحذف علمه كقولك في زيدان وزيدون علمين زيدي نعم من أجرى زيدان علمًا مجرى سلمان قال زيداني ومن أجرى زيدين مجرى عسلين قال زيدني ، ومن أجراه مجرى عربون وألزمه الواو وفتح النون قال زيدوني (وثالث من نحو طيب حذف) عند النسب فقل : طيبي بسكون الياء (و) لكن (شذ) من هذا (طائي) المنسوب إلى طيىء ؛ إذ قياسه طيئي لكنه أتى (مقولًا بالألف) المقلوبة عن الياء الساكنة وخرج بنحو طيب هبيخ ومهيم فلا تحذف ياؤهما لأنها في طيب مكسورة موصولة بما قبل الآخر فأورثت ثقلًا بخلافها في هبيخ لفتحها وفي مهيم لانفصالها (وفعلى) بفتحتين (في) النسب إلى (فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه الصحيح العين الغير المضاعف (التزم) فقل في حنيفة حنفي (وفعلى) بضمة ففتحة (في) النسب إلى (فعيلة) كذلك (حتم) فقل في جهينة جهني (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) المذكورين (بما التا أوليا) منهما فقالوا في عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في ضربة وأمية ضروي وأموي بخلاف صحيح اللام منهما فلا تحذف منه الياء فيقال في عقيل وعقيلى عقيل وعقيلي (وتمموا ما كان) على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين (كالطويلة) فقالوا فيه طويلي (وهكذا) تمموا (ما كان) على هذا الوزن وهو مضاعف (كالجليلة) فقالوا فيه جليلي وتمموا أيضًا ما كان على فعيلة وهو مضاعف كقليلة (وهمز ذي مد ينال) أي يعطى (في النسب ما كان في تثنية له انتسب) فيقال في قراء وصحراء وكساء وعلباء قرائي وقراوي وصحرائي وصحراوي وكسائي وكساوي وعلباوي وعلبائي (وانسب لصدر جملة) إسنادية فقل في تأبط شرًا تأبطي (وصدر ما ركب مزجًا) فقل في بعلبك بعلي (و)



انسب (لثان تمما إضافة) إما (مبدوءة بابن أو أب) أو أم كعمري وبكري وكلثومي في ابن عمر وأبي بكر وأم كلثوم (أو) أولها (ماله التعريف بالثاني وجب) بأن كان اضافة معنوية كزيدين في غلام زيد وعندي في هذا القسم نظر لأجل اللبس وفي القسم الأول بحث هل يلحق بما ذكر المبدوءة ببنت كما قلنا أنه كنية ولم أر من ذكره (فيما سوى هذا) المفرد كالذي ليس مصدرًا بما عرف بالثاني ولا بكنيه كما في شرح الكافية وهو يقوي بحثي إلا أن يمنع أنه كنية (انسبن للأول) واحذف الثاني (ما) دام (لم يخف لبس) فقل في امرئ القيس امرئي فإن خيف فاحذف الأول وانسب للثاني (كعبد الأشهل) فقل فيه أشهلي وهذا يعضد نظري في القسم السابق (واجبر برد اللام ما منه حذف) عند النسب (جوازًا إن لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية) فقل في غد غدوي وإن شئت غدي (وحق مجبور) بالرد (بهذي) أي بجمعي التصحيح أو التثنية (توفيه) له بالرد بالنسب حتمًا فيقال في أخ وعضة أخوي وعضوي ليس غير (وبأخ أختا) ألحق فقل فيها بعد حذف تائها أخوي (وبابن بنتا ألحق) فقل فيها بعد حذف تائها بنوي كما تقول ذلك في ابن بعد حذف همزه هذا مذهب سيبويه والخليل (ويونس) بن حبيب الضبي الولاء من البصريين (أبي حذف التا) منهما فقال أختي وبنتي وهو الذي أميل إليه لأجل اللبس (وضاعف) وجوبًا (الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين) عند النسب إليه ثم إن كان ألفًا قلب المضاعف همزة ويجوز قلبها واوًا (كلاولائي) ولاوي وفي فيوي ولو لوي إعلامًا أما الذي ثانيه صحيح فيجوز فيه التضعيف وعدمه ككم وكمي وكمي (وإن يكن كشية) في اعتلال اللام (ما الفا عدم فجبره) عند النسب إليه برد الفاء (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فيقال فيه وشوي وأجاز الأخفش السكون فيقال وشيي أما غير المعل اللام منه فلا يجبر كقولك في عدة عدي (والواحد اذكر ناسبًا للجمع إن لم يشابه واحدًا بالوضع) أي بوضعه علما فقل في فرائض فرضي بخلاف ما إذا شابهه بإن وضع علمًا فيقال في الأنمار أنماري وفي الأنصار أنصاري (ومع فاعل وفعال) بفتحة فتشديد (فعل) بفتحة فكسرة (في نسب أغنى عن اليا) السابقة (فقبل) إذ ورد كقولهم لابن وتمار وطعم أي صاحب لبن وتمر وطعم وليس في هذين الوزنين معنى المبالغة الموضوعين له وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ أي بذي ظلم (وغير ما أسلفته) من القواعد (مقررًا على الذي ينقل

منه) عن العرب (اقتصرا) ولا تقس عليه كقولهم في الدهر دهري وفي أمية أموي وفي البصرة بصري بالكسر وفيه نظر ، إذ الكسر لغة فيها وفي مر ومروزي وفي الري رازي وفي الخريف خرفي وفي عظيم الرقبة رقباني .

هذا باب (الوقف)

(تنوينًا أثر فتح) في معرب أو مبني (اجعل الفا وقفًا) كرأيت زيدًا وليها (و) تنوينًا (تلو غير فتح) وهو الضم والكسر (احذفا) وقفًا كجاء زيد ومررت بزيد (واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار) أي الذي ينشأ في اللفظ عن إشباع الحركة في الضمير وهو في غير الفتح وهو الضم والكسر الواو والياء كرأيته ومررت به وأثبت صلة الفتح وهي الألف كرأيتها أما في الضرورة فيجوز إثبات الجميع (وأشبهت إذن منونًا نصب فألفًا في الوقف نونها قلب) وبه قرأ السبعة واختار ابن عصفور تبعًا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون وهو الذي أميل إليه فرارًا من الالتباس والقراءة سنة متبعة (وحذف يا المنقوص ذي التنوين) عند الوقف (ما) دام (لم ينصب أولى من ثبوت) لها (فاعلما) كقراءة السنة ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ وبإثبات الياء فيهما قرأ ابن كثير بخلاف المنصوب فإنه يبدل من تنوينه ألفًا إن كان منونًا كقطعت واديًا وتثبت ياؤه ساكنة إن لم يكن كأجب الداعي بخلاف غير النون كما صرح به بقوله : (وغير ذي التنوين) المرفوع والمجرور (بالعكس) فثبوت يائه أولى من حذفها (وفي) منقوص محذوف العين (نحو مر) اسم فاعل على من أرأى أو محذوف الفاء كيف علما كما في شرح الكافية (لزوم رد اليا) عند الوقف (اقتفي) لئلا يكثر الحذف .

(فصل)

(وغير ها التأنيث من محرك سكنه) عند الوقف وهو الأصل (أو قف رائم التحرك) بأن تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت أو كسرة أو فتحة وخصه الفراء تبعًا للقراء بالأولين (أو أشمم الضمة) فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيك من غير تصويت (أو قف مضعفًا) أي مشددًا (ما) أي حرفًا (ليس همزًا أو عليلًا إن قفا) أي تبع الحرف الموقوف عليه الموصوف بما ذكر حرفًا (محركًا) كهذا جعفر وهذا وعل بخلاف الهمز كخطا والعليل كالقاضي ويخشى ويدعو والتابع ساكنًا كعمرو (وحركات انقلا) عند الوقف من الموقوف عليه (لساكن) قبله (تحريكه لن يحظلا) أي يمنع نحو ﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ إذ



جد النقر ولا ينقل إلى متحرك كجعفر ولا ممتنع التحريك إما لتعذر كإنسان أو استثقال كقضيب وخروف أو ادء إلى بناء لا نظير له كبشر مرفوعًا وذهل مجرورًا كما سيأتي (ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه) نحوي (بصري) أما من المهموز كخبء فيراه (وكوف نقلًا) المفتح من سوى المهموز أيضًا (والنقل إن يعدم نظير) للاسم حينئذ بأن يكون المنقول ضمة مسبوقة بكسرة أو بالعكس (ممتنع) كما تقدم (و) لكن (ذاك) النقل (في المهموز) وإن أدى إلى ما ذكر (ليس يمتنع) فيجوز في ردء وكفء هذا ردء ومررت بكفء ثم لما صدر في الضابط اشتراط أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه ما ذكر احتاج إلى بيان ما يفعل فيه إذا كان هاء فقال (في الوقف تا تأنيث الاسم هاجعل إن لم يكن بساكن صح وصل) كمسلمة وفتاة بخلاف ما إذا وصل به كبنت وأخت وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت وأما تأنيث الحرف كثمت وربت فاختار في شرح الكافية جواز ذلك فيهما فيقال ربه وثمه قياسًا على قولهم في لات لاه (وقل ذا) أي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف (في جمع تصحيح) للمؤنث كقول بعضهم دفن البناه من المكرماه (و) في (ما ضاهاه) كهيهات وأولات وكثر في ذلك عدم الجعل المذكور (وغير ذين) أي جمع التصحيح وما ضاهاه كغرفة وغلمة بالعكس انتمى فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك .

(فصل)

(وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل) ولم يعط فقل في الوقف عليهما أعطه ولم يعطه وذلك جائز (وليس حتمًا في) جميع المواضع (سوى ما) إذا كان الفعل قد بقي على حرف واحد (كع أو) حرفين أحدهما زائد (كيع مجزومًا) فإنه واجب فيقال فيهما عه ولم يعه (فراع ماراعوا وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها) وجوبًا (وأولها الها إن تقف) نحو « يا أسديا لم أكلته له » وذلك جائز (وليس حتمًا في) جميع المواضع (سوى ما) إذا (انخفضا باسم كقولك) في (اقتضاءم اقتضى) اقتضاءمه (ووصل ذي الهاء أجز) كائن (بكل ما حرك تحريك بناء لزما) عند الوقف عليه نحو ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ولزم صفة بناء احترز به مما لا يلزم بناؤه كالمنادى فلا توصل بها الهاء ومثله الفعل الماضي وشذ مجي ذلك كما قال (ووصلها بغير) ذي (تحريك بنا



أديم شذ) نحو وأضحى من عله وقوله (في المدام) البناء (استحسنا) بيان لأحسنية الاتصال فلا يعد مع قوله ووصل ذي الها البيت المبين للوقوع تكرار فتأمل (وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرًا) من لحاق الهاء نحو ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ ﴾ وغيره نحو هذه حبًّا ويا فتى (وفشا) ذلك (منتظمًا) نحو « مثل الحريق وافق القصبا » بتضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

هي كما في شرح الكفاية أن ينحى بالألف نحو الياء وبالفتحة قبلها نحو الكسرة (الألف المبدل من يافي طرف أمل) كالهدى وهدى (كذا) أمل الألف (الواقع منه اليا خلف) في بعض التصاريف (دون) حرف (مزيد) معها (أو شذوذ) لوقوعها كحبلى بخلاف نحو قف فاليا تخلف ألفه بزيادة في التصغير كقفي وفي الكسير كقفي وشذوذ كقول هذيل في إضافته إلى الياء قفي (و) ثابت (لما تليه ها التأنيث) حكم (ما الها عدما) من الإمالة كرماد (وهكذا) أمل الألف الكائنة (بدل عين الفعل أن يؤول ذلك الفعل عند إسناده (إلى) التاء إلى وزن (فلت) بكسر الفاء (كماضي خف ودن) وهو خاف ودان فإنك تقول فيهما خفت ودنت (كذاك) أمل الفا (تالي الياء) كبيان وكذا سابق الياء كبايع كما في شرح الكافية (والفصل) بين الياء وبين الألف المتأخرة (اغتفر) في جواز الإمالة إن كان (بحرف) وحده كيسار (او) بحرف (مع ها كجيبها أدر كذاك) أمل (ما) أي ألفا (يليه كسر) كعالم (أو يلي) حرفًا (تالي كسر) ككتاب (أو) يلي حرفًا تالي (سكون قد ولي) ذلك السكون (كسرًا) كشملال (وفصل الها) بين الساكن وبين الحرف التالية الألف (كلا فصل يعد) لخفائها (فدرهماك من يمله لم يصد) أي لم يمنع من إمالته (وحرف الاستعلا) أي حروفه وهي مجموع قط خص ضغط (يكف مظهرًا من كسر أو يا) عن الإمالة بخلاف الخفي منهما كالكسرة المقدرة وما إذا أتى ألفها عن ياء (وكذا تكفرا) غير مكسورة الإمالة نحو عذار وعذران وراشد (إن كان ما يكف) من حروف الاستعلاء (بعد) بالضم أي بعد الألف (متصل) بها كناصح (أو بعد حرف) تلاها كواثق (أو بحرفين فصل) عنها كمويثيق (كذا) يكف حرف الاستعلاء (إذا قدم) على الألف (ما) دام (لم ينكسر أو) لم (يسكن إثر



الكسر) كقالب بخلاف ما إذا انكسر كغلاب أو سكن إثر الكسر (كالمطواع مر) فلا تمنع الإمالة وفي شرح الكافية فيما إذا انكسر لا يمنع وفي الساكن تاليه يجوز أن يمنع وأن لا يمنع فإن أراد به عدم تحتم الإماله فهذا شأنها في جميع أحوالها كما سيأتي فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والإشعار بتغايره لما قبله وإن أراد بيان احتمالين متساويين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله المراد فتأمل (وكف) حرف (مستعل و) كف (را ينكف بكسر را) فتأتي الإمالة (كغارما لا أجفو ولا تمل لسبب لم يتصل) كلزيد مال (والكف قد يوجبه ما ينفصل) ككتاب قاسم أو خالف ابن عصفور في المسألتين وقواه ابن هشام رادًّا به على المصنف وأقول : الفرق قوة المانع ولهذا قدم على المقتضي وأيضا فالمقتضى هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة كما في الكافية وشرحها والمانع إذا وجد أوجب الكف فاتضحت تفرقة المصنف . وإتيانه بقد يشعر بأنه قد لا يكف وبه صرح في شرح الكافية (وقد أمالوا التناسب) في رؤوس الآي وغيرها (بلا داع) أي طالب للإمالة (سواه كعمادا) أي كألفه الأخيرة أميلت لتناسب الألف التي قبلها (و) كألف (تلا) من قوله تعالى « والقمر إذا تليها » أميلت وإن كان أصلها واوًا لتناسب رؤوس الآي (ولا تمل ما لم ينل تمكنًا) بأن كان مبنيًا (دون سماع) يحفظ نحو الحجاج وراء ونحوها من فواتح السور (غيرها وغيرنا) فأملهما وان كانا غير متمكنين قياسًا (والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تكف الكلف) أي كسينه (كذا) أمل فتح الحرف (الذي يليه ها التأنيث في وقف) كرخمة ونغمة وقوله (اذا ما كان غير ألف) زيادة توضيح إذ معلوم أن الألف لا تفتح .

هذا باب (التصريف)

هو كما في شرح الكافيه تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ولكثرة ذلك أتى بالتفصيل الدال على المبالغة (حرف وشبهه) وهو المبني (من الصرف بري) عبر به هنا دون التصريف للإشعار بأنه لا يقبله بوجه بخلاف ما لو أتى به فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله (وما سواهما) وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد (بتصريف حري) أي حقيق (وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف) ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف وشبهه (سوى ما غيرا) بالحذف بأن كان أصله ثلاثة ثم حذف بعضه بأنه يقبله كيد وق



ويع (ومنتهى) حروف (اسم خمس إن تجردا) من زائد نحو سفرجل وأقله ثلاث كرجل وما بينهما أربع كجعفر (وان يزد فيه فما سبعًا عدا) أي جاوز بل جاء على ست كانطلاق وسبع كاستخراج وقد يجاوز سبعًا بتا تأنيث كقر علانة قال بعضهم وبغيرها كقولهم : كذبذبان (وغير آخر الثلاثي) وهو أوله وثانيه (افتح وضم واكسر) بتوافق وتخالف تبلغ تسعة وهي من جملة أبنيته نحو فرس عضد كبد عنق صرد دئل وسيأتي أن هذا قليل ابل ضلع وسيأتي أن فعل مهمل (وزد تسكين ثانيه) مع فتح أوله وضمه وكسره تبلغ ثلاثة وهي مع ما تقدم (تعم) أبنيته فلا يخرج عنها شيء نحو فلس برد جذع (وفعل) بكسر الأول وضم الثاني (أهمل) لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم والحبك إن ثبت فمن التداخل (والعكس) وهو فعل بضم الأول وكسر الثاني (يقل) في الأسماء (لقصدهم تخصيص فعل) وهو فعل المفعول (بفعل) ومما جاء منه دئل لدويبة ورئم للثة ووعل للوعل (وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي) مع فتح أوله نحو ضرب ظرف علم وهذه فقط أبنيته الأصلية كما ذكر سيبويه (وزد) في أصوله عند بعضهم (نحو ضمن) بضم أوله وكسر ثانيه والصحيح أنه ليس بأصل وإنما هو مغير من فعل الفاعل ، وما احتج به ذلك البعض من أنه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل قط كذهي ولو كان فرعا للزم ان لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل مردود بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل ألا ترى أنه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كذا كير ونحوه وهي لا شك نواب عن المفردات (ومنتهاه) أي الفعل (أربع إن جردا) من زائد كعربد وأقله ثلاث (وإن يزد فيه فما ستًّا عدا) بل جاء على خمس كانطلق وست كاستخرج (لاسم مجرد رباع) أوزان هي (فعلل) بفتح الأول والثالث كثعلب (وفعلل) بكسرهما كزبرج (وفعلل) بكسر الأول وفتح الثالث كقلفع (وفعلل) بضمهما كدملج (ومع فعل) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد اللام كفحطلي (فعلل) بضم الأول وفتح الثالث رواه الأخفش والكوفيون كطحلب (فإن علا) الاسم بان كان خماسيًّا (فمع) كونه حاويًا لوزن (فعلل) بفتح الأول والثاني وتشديد اللام الأولى وفتحها كشطحب (حوى فعللا) بفتح الاول والثالث وكسر الرابع كقهبلس (كذا فعلل) بضم الأول وفتح الثاني وتشديد اللام الأولى وكسرها من أوزان الخماسي أيضًا كخبعثن (وفعلل) بكسر الأول وفتح الثالث وتشديد اللام الأخيرة كقرطعب (وما غاير) ما ذكرناه (للزيد) أي



الزيادة وهما مصدر زاد (أو النقص) أو نحوه (انتمى) كعلبط أصله علابط ومحرنجم ومنطلق وجخدب (والحرف إن يلزم) تصاريف الكلمة (فاصل) كضاد ضرب (والذي لا يلزم) هو (الزائد مثل تاء احتذه) لسقوطها من حذا يحذو وحذوه (بضمن فعل) بكسر الضاد أي بما تضمنه من الحروف وهي الفاء والعين واللام (قابل) يا أيها الصرفي (الأصول في وزن) الكلمه فقابل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام وقل وزن ضرب فعل ويضرب يفعل (وزائد بلفظه اكتفى) كقولك في مكرم مفعل ، ويستثنى المبدل من تاء الافتعال كمصطفى فوزنه مفتعل والمكرر كما سيأتي (وضاعف اللام في الميزان (إذا أصل) بعد ثلاثة (بقي كراء جعفر) فقل في وزنه فعلل (وقاف فستق) فقل وزنه فعلل (وإن يك) الحرف (الزائد ضعف أصل) كتاء حلتيت ودال اغدودن (فاجعل له في الوزن ما للأصل) بأن تقابله بحرف من حروف فعل (واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه) لأنه لا يصح إسقاط شي ء منها (والخلف) ثابت (في) ما صح إسقاط ثالثه (كلملم) بكسر الثالث وكفكف فالكوفيون الثالث زائد مبدل من حرف مماثل للثاني والزجاج زائد غير مبدل وبقية البصريين أصل هذا وحروف الزيادة عشرة جمعها المصنف أربع مرات في بيت هو « هناء وتسهيل تلا يوم أنسه نهاية مسؤل امان وتسهيل » (فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين) كألف حاجب بخلاف ألف قال (واليا كذا والواو) يكونان زائدين إذا صحبا أكثر من أصلين (إن لم يقعا) مكررين ولم تصدر الواو مطلقًا ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع نحو صيرف وقضيب وجوهر وعجوز فإن لم يصحبا أكثر أصلين كبيت وسوط ووقعا مكررين (كما هما في يؤيؤ) لطائر (ووعوعا) بمعنى صوت أو تصدرت الواو كورنتل أو الياء قبل أربعة أصول كيستعور فأصلان (وهكذا همز وميم) يكونان زائدين إن (سبقًا ثلاثة) فقط (تأصيلها تحققا) كأصبع ومجذع فإن لم يسبقا أو سبقا أربعة أو ثلاثة لم تتحقق أصالتها فأصلان (كذاك همز آخر) يكون زائدًا إذا وقع (بعد ألف أكثر من حرفين) أصلين (لفظها ردف) كحمذاء وعلباء فان وقع بعد ألف قبلها حرفان فقط كسماء فاصل (والنون في الآخر كالهمز) فيكون زائدًا إذا وقع بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كندمان بخلاف رهان وهجان (و) النون إذا كان ساكنا (في) الوسط (نحو غضنفر) للأسد (أصالة كفي) وأعطى زيادة بخلاف ما إذا كان متحركًا

نحو غرنيق أولًا في الوسط نحو عنبر (والتاء) تكون زائدة (في التأنيث) كمسلمة (والمضارعة) كتضرب (ونحو الاستفعال) التفعيل وما صرف منهما كاستخراج وتسنيم (والمطاوعة) كالتعلم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منها .

تتمة : تكون السين زائدة في الاستفعال (والهاء) تكون زائدة (وقفًا) في ما الاستفهامية المجرورة (كلمة) وجئت مجيء مه (و) في الفعل المجزوم نحو (لم تره) ولم يقضه وفي الأمهات وأهراق (واللام) تكون زائدة (في الإشارة المشتهرة) نحو ذلك وتلك وهناك وفي طيسل (وامنع) يا أيها الصرفي (زيادة بلا قيد ثبت) كما بيناه (إن لم تبين حجة) على زيادته من اشتقاق فإن بينت قبلت فيحكم بزيادتي نوني حنظل وسنبيل لسقوطهما في (كحظلت) الابن وأسبل الزرع وهمزتى شمال واحبنطأ وميمي دلامص وابنم وتاءي ملكوت وعفريت وسيني قدموس وأسطاع لسقوطها في الشمول والحبط والدلاصة والنبوة .

والملك والعفر والقدم والطاعة .

فصل في زيادة همزة الوصل

(للوصل همز سابق لا تثبت إلا إذا ابتدي به) لأنه جيء به لذلك (كاستثبتوا وهو) لا يكون لمضارع مطلقًا ولا لماض ثلاثي ولا رباعي بل (لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى) واستخرج (والأمر والمصدر منه) انحل واستخرج وانجلاء واستخراجًا (وكذا أمر الثلاثي كاخشن وامض وانفذا و) هو (في اسم) و (است) وهو العجز و (ابن) و (ابنم) وهو ابن زيدت عليه ميم (سمع) فحفظ ولم يقس عليه (و) سمع أيضًا في (اثنين وامرئ وتأنيث) لهذه الثلاثة (تبع) وهي ابنة وابنتان وامرأة (و) في (أيمن) في القسم قال ابن هشام وينبغي أن يعدوا ال الموصولة وايم لغة في أيمن فإن قالوا هي أيمن فحذفت اللام قلنا في جوابهم وابنم هو ابن فزيدت الميم قلت وعلى هذا ينبغي أن يعدوا أيضًا أم لغة فيه فاعلم (همز أل) المعرفة (كذا) أي وصل ، وهذا اختيار لمذهب سيبويه والخليل يقول أنه قطع كما تقدم في بابه مبينًا (و) يخالف همزها ما قبله في أنه (يبدل مدا في الاستفهام) نحو آلذكرين حرم (أو يسهل) نحو :

أألحق أن دار الرباب تباعدت   أو انبت حبل أن قلبك طائر



هذا باب الإبدال

(أحرف الإبدال) عدها غي التسهيل ثمانية وزاد هنا الهاء وتقدم أنها تبدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة فصارت تسعة يجمعها قولك (هدأت موطيًا فأبدل الهمزة) أي اجعلها بدلًا (من واو و) من (يا) حال كون كل منهما (آخر إثر ألف زيد) نحو رداء وكساء بخلاف ثعاون وتباين لعدم تطرفهما نحو غزو وظبي لعدم تلوهما الألف ونحو واو وأي لأصالة الألف (وفي) اسم (فاعل ما) أي فعل (أعل عينا ذا) أي إبدال الهمزة من واو ومن ياء (اقتفي) كبائع وقائل بخلاف ما لم تعل عينه وإن اعتلت نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور والإعلال إعطاء الكلمة حكمها من حذف وقلب ونحو ذلك والاعتلال كونها حرف علة (والمد) الذي (زيد ثالثًا في الواحد همزا يرى) بالإبدال (في) جمعه على مفاعل (مثل كالقلائد) والصحائف والعجائز بخلاف الذي لم يزد نحو مفازة ومفاوز ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب (كذاك) يدل همزًا (ثاني) حرفين (لينين اكتنفا مد مفاعل) أي وقع أحدهما قبله والآخر بعده وتوسطهما (كجمع) شخص (نيفا) على نيائف وأول على أوائل وسيدًا على سيائد بخلاف مد مفاعيل نحو طواويس وقدرت فاعل جمع المحذوف المنوي بشخص تبعًا للكافية (وافتح ورد الهمز) المبدل من ثاني اللينين المكتنفين مد مفاعل (يا فيما أعل لاما) منه كقضية وقضايا أصلها قضائي ، فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة ، فانقلبت الياء المتطرفة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الهمز (في مثل هراوة) إذا جمع (جعل واوا) لأنه حينئذ يصير هرائي فتفتح الهمزة للاستثقال فتقلب الياء ألفا لما سبق فتصير هراء فيكره اجتماع الأمثال ففعل به ما ذكر وقيل هراوي (وهمزا أول الواوين رد) إذا كانا متواليين (في بدء) كلمة (غير شبه وفي الأشد) كأواصل وأصله ووواصل بخلاف ما إذا كان في بدء شبه ووقي وهو كل ما ثاني واويه منقلبة عن ألف فاعل إذ أصله واقي فلا يرد همزا .

فصل

(ومدًّا أبدل ثاني الهمزة من كلمة ان يسكن) ذلك الهمز ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبله (كآثر) أصله أأثر (وايتمن) بضم التاء أصله ائتمن وإيثار أصله ائثار وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره تفصيلًا أشار إليه بقوله (إن يفتح)

ثاني الهمزين وكان (أثر) همز ذي (ضم أو فتح قلب واوًا) كأواخذ أصله أؤاخذ وأوادم أصله أآدم (وياء) إن كان المفتوح (إثر) ذي (كسر ينقلب) كإيم مثال أصبع من الأم أصله ائمم فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة توصلًا إلى الإدغام ثم أبلدت الهمزة ياء والهمز (ذو الكسر مطلقًا) سواء كان أثر ضم أو فتح أو كسر (كذا) أي ينقلب ياء كأينه أي اجعله يئن وايمة وايم مثال الإثمد من الأم (وما يضم) من ثاني الهمزين (واوًا أصر) مطلقًا (ما) دام (لم يكن لفظًا أتم) بأن لم يكن آخر كلمة كاوم مثال أيلم من الأم وأوب جمع أب وأوم مثال أصبع بضم الباء من الأم فإن كان أتم اللفظ (فذاك ياء مطلقًا) سواء كان إثر ضم أو فتح أو كسر وكذا سكون (جا) كالقرء والقرأى والقرء وقرأى أمثلة برثن وجعفر وزبرج وقمطر من القرء والياء في الأخير سالمة لسكون ما قبلها وفي الثالث ساكنة لأنها كياء قاض وفي الثاني مقلوبة ألفًا وفي الأول فعل بها ما فعل بأيد من تسكينها وإبدال الضمة قبلها كسرة (وأؤم ونحوه) وهو كل ذي همزين الأول مفتوح والثاني مضموم (وجهين) القلب والتصحيح (في ثانيه أم) اقصد .

فصل

(وياء قلب ألفًا كسرًا تلا) كمصباح ومصابيح ومصيبيح (أو) تلا (ياء تصغير) كغزالة وغزيل (بواو ذا) أي القلب ياء (افعلا) إن كانت (في آخر) بعد كسر كرضى أصله رضو وهو من الرضوان بخلاف الواقعة وسطًا كعوض (أو) كانت (قبل تاء التأنيث) كشجية أصله شجوة إذ هو من الشجو (أو) كانت قبل (زيادتي فعلان) وهما الألف والنون كغزيان مثال قطران من الغزو (ذا) أي قلب الواو ياء (أيضًا رأوا) مجيئه (في مصدر) الفعل (المعل عينًا) الموزون بفعال كصام صيامًا بخلاف المصحح وإن كان معتلًّا كلا وذا وإذا والموزون بغير فعال كما قاله (والفعل منه) أي من المعل عينًا (صحيح غالبًا نحو الحول) مصدر حال (وجمع) اسم (ذي عين أعل أو سكن) وتلاه ألف (فاحكم بذا الإعلال) أي اقلب الواو ياء (فيه حيث عن) نحو دار وديار وثوب وثياب بخلاف ذي العين المصحح كطويل وطوال والساكن الذي لم يله في الجمع ألف كما قال (وصححوا فعلة) فقالوا كوز وكوزة (وفي فعل وجهان) الإعلال والتصحيح (والإعلال أولى كالحيل) جمع حيلة ومن التصحيح حاجة وحوج



(والواو) إن كان (لامًا) رابعًا فصاعدًا واقعًا (بعد فتح يا انقلب كالمعطيان) أصله معطوان وكذا (يرضيان) أي يرضوان (ووجب إبدال واو بعد ضم) أي أخذها بدلًا (من ألف) كسويع (ويا) ساكنة مفردة في غير جمع (كموقن بذا) أي القلب واوًا (لها اعترف) كمثال المصنف إذ أصله ميقن لأنه من اليقين بخلاف المتحركة كهيام والمدغمة كحيض والكائنة في جمع لها حكم آخر وهو قلب الضمة قبلها كسرة كما قال (ويكسر المضموم) قبل الياء الساكنة (في جمع كما يقال في هيم عند جمع أهيما وواوًا إثر الضم رد اليا متى ألفي لام فعل) وأيمن كنهو الرجل إذا كمل نهيه أي عقله ، أصله نهى (أو) ألفى لام (اسم من قبل تا) التأنيث (كتاء بان من رمى كمقدره) فإنه يقول مرموة والأصل مرمية (كذا) ترد الياء واوًا لوقوعها إثر ضم (إذا) الباني (كسبعان) بضم الباء (صيره) أي بناه من رمى فإنه يقول رموان والأصل رميان (وإن تكن) الياء (عينًا لفعلى) بضم الفاء حال كونها (وصفًا فذاك بالوجهين) الإعلال والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة (عنهم يلفى) ككوسى وكيسى مؤنث الأكيس بخلاف فعلى اسمًا فلا يجوز فيه إلا الإعلال كطوبى لشجرة .

فصل في نوع من الإبدال

(من لام فعلى) بفتح الفاء حال كونه (اسمًا أتى الواو بدل ياء كتقوى) أصله تقيا لأنه من وقيت بخلاف فعلى وصفًا كصديا وقوله : (غالبًا جا ذا البدل) لا دائما احتراز من نحو ريا بمعنى الرائحة (بالعكس) أي بعكس إتيان الواو بدل الياء وهو إتيان الياء بدل الواو (جاء لام فعلى) بالضم حال كونه (وصفا) كالعليا بخلافه اسمًا كحزوى (وكون قصوى) الوصف المصحح (نادرًا لا يخفى) على أهل الفن .

فصل في نوع منه

(إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا) في كلمة واحدة (ومن عروض) للسابق أو للسكون (عريا فياء الواو اقلبن مدغما) بعد القلب في الياء الأخرى كهين أصله هيون بخلاف ما إذا لم يتصلا كابني واقدًا وكان السابق أو السكون عارضًا كروية مخفف رؤية وقوى مخفف قوى (وشذ معطى غير ما قد رسما)

لإعلال العارض السابق في قولهم رية ، وتركه مع استيفاء الشرط في قولهم ضيون والإعلال بقلب الياء واوًا في قولهم : هو ، ونهو عن المنكر.

فصل

(من ياء أو واو) متحركين (بتحريك أصل) أي كان أصلًا (ألفا ابدل) إن وقعا (بعد فتح متصل) و (إن حرك التالي) لهما كقال وباع الأصل قول وبيع بخلاف ما إذا لم يحركا كالبيع والقول أو حركا بتحريك عارض كجيل وتوم مخفف جيئل وتوأم أو وقعا بعد غير فتح كعوض أو بعد فتح منفصل كأن يزيد ومق أو لم يحرك تاليها كما ذكره بقوله (وإن سكن كف إعلال) ياء أو واو (غير اللام) كبيان وطويل (وهي) أي اللام الياء أو الواو (لا يكف إعلالها) بإبدالها ألفًا (بساكن) يقع بعدها (غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف) كيخشون ويمحون ، الأصل يخشيون ويمحوون ، والألف المبدلة محذوفة لالتقاء الساكنين بخلاف الساكن الألف كعليان ونزوان والياء المشددة كغنوي وعلوي (وصح عين) مصدر على (فعل) بفتح العين (و) ماض على (فعلا) بكسرها حال كون كل منهما (ذا) اسم فاعل على (أفعل كأغيد) أي كمصدره وهو غيد وماضيه وهو غيد (و) نحو (أحولا) أي مصدره وهو حول أو ماضيه وهو حول (وإن يبن) أي يظهر (تفاعل) أي معناه وهو التشارك (من) لفظ (افتعل و) الحال أن (العين واو أسلمت) جواب إن (ولم تعل) كاجتوروا بمعنى تجاوروا بخلاف ما إذا لم يظهر فيه التفاعل كارتاب واقتاد والأصل : ارتيب واقتود وما إذا كانت العين ياء كابتاعوا (وإن لحرفين) معتلين في الكلمة (ذا الاعلال استحق) بأن تحرك كل وانفتح . ما قبله (صحح أول) وأعل ثان كالحوى والحيا و الهوى (وعكس) وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني (قد يحق) كالغاية والثاية (وعين ما آخره قد زيد) فيه (ما يخص الاسم واجب أن يسلما) من الاعلال كالهيمان والجولان والحيدى والصورى (وقبل با اقلب ميمًا النون إذا كان مسكنا) سواء كان في كلمة أو في كلمتين (كمن بت انبذا) أي من قطعك اطرحه .

فصل في نقل حركة المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح

(لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن) وأقم وأقام الأصل أبين وأقوم وأقوم بخلاف ساكن اعتل كبايع ثم هذا (ما) دام (لم يكن فعل تعجب) كما أقومه وأقوم به (ولا) مضاعفًا (كأبيض أو) نحو (أهوى)

مما هوى (بلام عللا) فإن كان فلا نقل حملًا للأول على شبهه أفعل التفضيل وصونًا للثاني عن التباسه بياض من البضاضة لحذف ألفه للاستغناء بتحريك الباء وللثالث عن توالي الإعلال (ومثل فعل في ذا الاعلال) وهو النقل المعقبة القلب (اسم ضاهي مضارعًا فيه وسم) أي علامة من علاماته ، أما وزنه أو زيادته كتبيع مثال تحلىء من البيع أصله تبيع ومقام أصله مقوم بخلاف الحاوي لوزنه وزيادته كأبيض أو أسود بخلاف غير المضارعة كما قال (ومفعل صحح كالمفعال) كالمقود والمسواك (وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال) كإقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت ألفًا فالتقي ساكنان وفعل ما ذكر ثم لحقته التاء كما قال (والتا الزم عوض) من الألف (وحذفها بالنقل) عن العرب (ربما عرض) ونقدم ذلك في أبنية المصادر (وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضًا قمن نحو مبيع ومصون) الأصل مبيوع ومصوون نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلهما فالتقى ساكنان فحذفت الواو فيهما وقلبت ضمة مبيع كسرة لكراهتهم انقلاب يائه واوًا (وندر تصحيح) مفعول (ذي الواو) فقيل فرس مقوود (وفي ذي اليا اشتهر) التصحيح فقيل مبيوع (وصحح المفعول) المبني (من) فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود فقل فيه معدو (وأعلل ان لم تتحر الأجودا) فقل فيه معدي بخلاف المبني من فعل لمكسورها كمرضي والمعتل اللام بالياء كمرمي (كذاك ذا وجهين) التصحيح والإعلال وذا بمعنى صاحب حال عامله قوله (جا المفعول) بالضم (من ذي الواو) سواء كانت (لام جمع أو فرد يعن) كعصى وأبو وعلو وعنى ومن هنا بيانية (وشاع نحو نيم) بإعلال (في نوم) الذي هو الأصل (ونحو نيام) في نوام (شذوذه نمى) أي نسب لأهل الفن .

فصل في نوع من الإبدال

(ذو اللين فا) حال من ذو المبتدأ المخبر عنه بأبدلا العامل في قوله (تا في افتعال أبدلا) كاتسر واتصل الأصل ايتسر واوتصل وكذا تصاريفهما (وشذ) إبدال الفاء تاء في (افتعال) (ذي الهمز) كاتزر والفصيح ايتزر ، وأما قوله ، (نحو ابتكلا) افتعل من الأكل فمثال لذي الهمز في الجملة وليس مما نحن فيه .

فصل

(طا) مفعول ثان (تا افتعال) مفعول أول لقول (رد) بمعنى صير تاء افتعال



طاء إذا وقع (إثر) حرف (مطبق) وهي الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفى واضطرب واطعن واضطلم فإن وقع (في) إثر دال أو زاي أو ذال نحو (ادان وازدد واذكر) فإنه (دالا بقي) أي صار إذ أصل هذه الأمثلة ادتان وارتد واذتكر .

فصل في الحذف

(فا أمر أو مضارع) مصاغ (من) معتل الفاء (كوعد حذف) نقل بعد عد (وفي) مصدره (كعدة ذاك) الحذف (اطرد) وعوض عنه الهاء آخرًا (وحذف همز أفعل استمر في مضارع) منه كأكرم وهو الأصل في الحذف لاجتماع الهمزتين ويكرم وتكرم وتكرم محمولة عليه طرد اللباب (و) في (بِنْيَتَيْ مُتصف) بكسر الصاد اسمي الفاعل والمفعول منه كمكرم ومكرم (ظلت) بفتح الظاء (وظلت) بكسرها (في ظللت) بفتحها وكسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرك (استعملا) الثاني على حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء والأول على حذفها ولا نقل وأما الثالث فإنه الأصل من الإتمام (و) استعمل (قرن) بكسر القاف (في اقررن) بكسر الراء الأولى على حذفها بعد نقل حركتها إلى القاف على قياس ما تقدم في ظللت فيما يظهر وأما قول بعض الشراح أن المحذوف الثانية ثم نقل كسرة الراء فبعيد (وقرن) بفتح القاف في اقررن (نقلًا) نقله ابن القطاع وقرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ وبالكسر قرأ الباقون .

هذا باب الإدغام

بسكون الدال عبر به إيثارًا للتخفيف وإن قال ابن يعيش أنه عبارة الكوفيين وأن الإدغام بالتشديد كما عبر به سيبويه عبارة البصريين وهو إدخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم (أو مثلين محركين في كلمة ادغم) بعد تسكينه في الثاني وجوبًا كرد يرد ، ولكن يشترط لذلك أن لا يصدر أولهما كما في الكافية نحو ددن وأن (لا) تكون الكلمة على أوزان هي فُعَل بضمة ففتحة (كمثل صُفَفْ و) فُعُل بضمتين نحو (ذلل) وجدد (و) فَعِل بفتحة فكسرة نحو (كلل و) فَعَل بفتحتين نحو (لبب) وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستئخار وما استرق من الرمل أيضًا (و) أن (لا) يكون قبل أول المثلين حرف مدغم (كجسس و) أن (لا) تكون حركة آخر المثلين عارضة (كاخصص أبي) بنقل حركة الهمزة إلى الصاد (و) أن (لا) يكون ملحقًا (كهيلل) إذا قال : لا إله إلا الله فإن كان كذلك فهو ممتنع في الصور كلها (وشذ في) ما استوفى شروط الإدغام مثل (ألل) السقاء بكسر اللام إذا

تغير (ونحوه) « كالحمد لله المليك الأجلل » (فك بنقل) عن العرب (فقبل) ولم يقس عليه (و) إذا كان المثلان ياءين لازما تحريك ثانيهما نحو (حَيِيَ) فياءه (افكك وادَّغم) أي يجوز لك كل منهما (دون حذر) ومن الإدغام ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ (كذاك) يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين مصدرين في الكلمة (نحو تتجلى) والفك واضح ومن أدغم ألحق ألف الوصل وقال اتجلى (و) كذلك يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين في افتعل نحو (استتر) فالفك واضح ومن أدغم نقل حركة الأولى إلى الفاء وأسقط الهمزة وقال ستريستر (وما بتاءين) من فعل مضارع (ابتدى قد يقتصر فيه على تا) واحدة وهي الأولى وتحذف الثانية كما في شرح الكافية تخفيفًا وخص بالحذف لدلالة الأولى على معنى وهو المضارعة دونها (كتبين العير) أصله تتبين (وفك) الإدغام من المضاعف وجوبًا (حيث) حرف (مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن) ؛ لئلا يلتقي ساكنان (نحو حللن ما حللته) بالنون وأصله قبل الفك حل (وفي جزم) أي مجزوم من المضارع (وشبه الجزم) وهو الأمر (تخيير بين الفك والإدغام (قفي) نحو ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ فغض الطرف (وفك أفعل) بكسر العين (في التعجب التزم) ؛ لئلا تتغير صيغته المعهودة نحو :

أحبب إلينا ان تكون المقدما

(والتزم الإدغام أيضا في هلم) وهي اسم فعل بمعنى أحضر أو فعل أمر لا يتصرف مركبة من ها ولم من قولهم « لم الله شعثه » أي جمعه فحذفت الألف تخفيفًا وكأنه قيل : اجمع نفسك إلينا . ولما انتهى كلام المصنف على ما أراده من علمي النحو والتصريف قال : (وما بجمعه عنيت) بضم العين ، وحكى ابن الأعرابي فتحها (قد كمل) بتثليث الميم (نظمًا) أي منظومًا (على جل المهمات) أي معظم المقاصد النحوية (اشتمل) ثم قال ملتفتًا من التكلم إلى الغيبة (أحصى) هو فعل بمعنى جمع مختصرًا بكسر الصاد (من الكافية) الشافية (الخلاصة) أي التقاوة منها وترك كثيرًا من الأمثلة والخلاف وجعله كتابًا مستقلًّا نحو ثلثها حجمًا وعلة ذلك ما ذكره بقوله : (كما اقتضى) لأجل اقتضاء النظم أي طلبه (غنى) لجميع الطالبين (بلا خصاصه) أي بغير فقر يحصل لبعضهم ، وذلك لا يحصل إلا بما فعل ؛ إذ الكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل لهم حظ من العربية ، فشبه الجهل بالفقر من المال ، وقد قيل : العلم محسوب من الرزق ، هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ولم أر من تعرض له (فاحمد الله) واشكره عودًا على بدء (مصليًا) ومسلمًا (على محمد خير نبي أرسلا) أي أرسله الله إلى الناس



ليدعوهم إلى دينه مؤيدًا بالمعجزة (وآله الغر) جمع أغر وهو من الخيل الأبيض الجبهة أي أنهم لشرفهم على سائر الأمة غير من يستثنى من الصحابة بمنزله الفرس الأغر بين الخيل لشرفه على غيره منها ويجوز أن يكون أراد بآله أمته كما هو بعض الأقوال فيه وفي الحديث : « أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء » (الكرام) جمع كريم أي الطيبي الأصول والنعوت والطاهريها (البررة) جميع بار أي ذوي الإحسان وهو المفسر في حديث الصحيحين « بأن تعبد اللّه كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » (وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به النبي ﷺ (المنتخبين) من الأمة المفضلين على غيرهم منها ، كما ورد ذلك في أحاديث (الخيرة) بفتح الياء ويجوز التسكين كما في الصحاح ، قال : وهو الاسم من قولك : اختاره اللّه تعالى ، يقال : فلان خيرة اللّه على خلقه .

وقد من اللّه تعالى بإكمال هذا الشرح المحرر موشحًا من التحقيق والتنقيح بالوشي المحبر ، محرزًا لدلائل هذا الفن ، مظهرًا لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جن متحريًا أوجز العبارة ، وخير الكلام ما قل ودل معتمدًا في دفع الإيراد ألطف الإشارة ؛ ليتنبه أولو الألباب لما له انتحل ، فربما خالفت الشراح في بيان أو تأويل حكم أو تعليل فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهوًا أو عدولًا عن السبيل ، وما درى أنا فعلنا ذلك عمدًا لأمر مهم جليل ، وربما نقصت حرفًا أو زدت حرفًا فحسبه الغبي إخلالا أو توضيحًا وكشفًا ، وما درى أن ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى ؛ فلذلك قلت :

يا سيدًا طالع هذا الذي ... فاق نظام الدر والجوهر
لا تعد حرفًا منه أو كلمة ... وللخبيئات به أظهر
وروض الذهن إذا مشكل يبدو ... وبالإنكار لا تبدل
فليس بالشائن شيئًا له ... فقد أتى المصنف في أعصر

فدونك مؤلف كأنه سبيكة عسجد أو در منضد برز في إبان الشباب وتميز عند الصدور أولي الألباب ، وقد قال ابن عباس (رضي اللّه عنهما) « ما أوتي عالم علمًا إلا وهو شاب » فالحمد للّه الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه ﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ وصلى اللّه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا ، ورضي اللّه سبحانه وتعالى عن أصحاب رسول اللّه أجمعين ، آمين .





الفهرس

الموضوع	الصفحة





رقم الإيداع
2000/7354
الترقيم الدولي I.S.B.N
977 - 5146 - 93 - 3



(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ..

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « شرح السيوطي على ألفية ابن مالك » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع سويًا مسيرتنا إلى الأمام ويعود النفع على القارئ والدار .

*** فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسم كاملًا : .... **الوظيفة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السن :** ....

الدولة : .... المدينة : .... حي : .... شارع : ....

ص.ب: .... تليفون: .... فاكس : ....

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

□ أثناء زيارة المكتبة □ ترشيح من صديق □ مقرر □ إعلان □ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟

□ رخيص □ معقول □ مرتفع (لطفًا وضح لِمَ) ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة ... فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك :-

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا ما نسير في إخراج كتبنا بنهج دقيق صارم ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد غير يسير يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،

